

مكتبة الدراسات التاريخية
والعلاقات الدولية
- ٤ -

مصر والسودان في العلاقات الدولية

تأليف
ركتور رافت غنيمي الشنج
عميد كلية الآداب - جامعة الزقازيق

١٩٧٩

عالم الكتب

٢٨ شارع عبد الحفيظ الزوت - القاهرة ١١٢٢٤٠١

مكتبة الدراسات التاريخية
والعلاقات الدولية
- ٤ -

مصر والسودان في العلاقات الدوليّة

تأليف
دكتور رافت غنيمي الشنج
عميد كلية الآداب - جامعة الزقازيق



٣٨ شارع عبد الحلال لروت - القاهرة ت: ٣٩٦٤٠١

مقدمة

ان قصة وحدة وادى النيل ذات جذور عميقة فى ضمير الشعبين المصرى والسودانى منذ وجدا على أرض وادى النيل ، وقد توفرت عوامل ساهمت فى تأصيل هذه الحدود ، من بين تلك العوامل انتشار الاسلام فى ربوع الوادى ، ثم توحيد الوادى فى عهد محمد على أوائل القرن التاسع عشر ، وتعرض شطرى الوادى لمحنة الاحتلال البريطانى ومحاولات بريطانيا الفصل بين شمال الوادى وجنوبه .

وخلال ما يقرب من قرن من الزمان (١٨٤٠ - ١٩٥٣ م) تعرضت وحدة وادى النيل لمحاولات النيل منها على يد القوى الأجنبية بما عطل مسيرتها وأثر فى مسارها ومن هنا نجىء صفحات هذا الكتاب لندقق دور التدخل الأجنبى فى كل من مصر والسودان بما أثر على مسيرة الحياة فى كل من مصر والسودان وفى مسار وحدة وادى النيل .

وبتضمن هذا الكتاب ثلاثة أبواب الباب الأول نحت عنوان : مصر والسودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ويشتمل هذا الباب على فصلين الأول يعالج بناء الدولة الحديثة فى مصر ، والثانى يعالج عمليات تحقيب وحدة وادى النيل .

وأما الباب الثانى فيتناول موضوع الثورتين العربيه والمهدية ، وهذا الباب ينقسم الى فصلين أيضا أحدهما يعالج موضوع التدخل الأجنبى والورة العربيه ، والثانى يتناول موضوع الثورة المهدية والتدخل الأجنبى .

وسناول الباب الثالث موضوع : انجلترا ومصر والسودان بالتركيز على موقف انجلترا من المطالب الوطنيه والوحدويه فى كل من مصر والسودان. وينقسم هذا الباب الى فصلين : أحدهما يعالج موضوع مصر من الحمايه

البريطانية حتى ثورة عام ١٩٥٢ م ، والى يعالج السودان من خلال الحكم
النائبى من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩٥٣ م وهو تاريخ اتفاقية استقلال السودان .

ولا يفوتنى أن أشير فى هذه المقدمة الى أن معالجة موضوع بهذا الاتساع
لا تهتم كثيرا بالتفصيلات المحلية فى كل من مصر والسودان ، لأن هذا ليس
من خطة هذا الكتاب ، وانما التركيز قد تناول دور التدخل الأجنبى خلال
قرن من الزمان فى تعطيل الامانى الوطنية والحدوية فى شطرى وادى النيل
مصره وسودانه .

كما لا يفوتنى تقديم الشكر للأستاذ على عبد اللطيف المعيد بقسم التاريخ
بكلية التربية جامعة عين شمس على مساهمته فى مراجعة بروفات الكتاب .

وأرجو أن أكون بهذا الكتاب قد قدمت مساهمة فى إبراز جانب هلم
فى تاريخنا الوطنى والقومى ، وعلى الله قصد السبيل ..

دكتور رافت الشيخ

الباب الأول

مصر والسودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة في مصر

الفصل الثاني : تحقيق وحدة وادي النيل

الفصل الأول

بناء الدولة الحديثة في مصر

- مصر قبل محمد علي •
- محمد علي •
- محمد علي والسلطة •
- محمد علي والدولة العثمانية •
- محمد علي والدول الأجنبية : إنجلترا ، فرنسا ، روسيا •
- تقييم البناء الحديث •
- مصر بعد محمد علي •

مصر قبل محمد علي

كانت أحوال مصر وظروفها بعد خروج قوات الحملة الفرنسية منها عام ١٨٠١ م تتيح لشخصية قوية وذكية لكي تسيطر على مقدرات الأمور فيها ، ذلك أنه كانت هناك قوى مناصرة تسعى كل منها الى السيطرة على الحياة في مصر ، وكانت تلك القوى هي الماليك والأتراك والفرنسيين والانجليز ، وأخيراً محمد علي .

ولقد شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٨٠١ الى عام ١٨٠٥ م أي منذ خروج الفرنسيين من مصر حتى ارتقاء محمد علي كرسي الولاية في مصر ، عهداً من الاضطراب والفوضى تحمله الشعب المصري ، ولكنه وقد تفرس على الجياد أثناء الحملة الفرنسية ، أسهم بدور في إنهاء هذا العهد ودفع بالحياة المصرية الى الاستنفار بتسليم زمام الأمور لمحمد علي .

كانت القوة الأكثر رغبة في الاستئثار بالنعوذ في مصر هم الماليك الذين عادوا الى مسرح الحياة بعد خروج الفرنسيين من مصر ، وطمعوا في استعادة مركزهم القديم في البلاد خاصة وأنهم كانوا أكثر القوى المناصرة اتصالاً بالمصريين وبطرق حكمهم . الا أن الماليك فشلوا في أن يسيطروا على مقدرات الأمور في مصر .

وقد رجع أسباب فشل الماليك في استعادة سيطرتهم على الأمور في مصر الى الضربات التي لحقتها بهم الحملة الفرنسية حتى قلت من قوتهم ومن عددهم وكشفتهم أمام الشعب المصري الذي أدرك أن نظارهم بالقوة والفرسية كان خيالا وبعيداً عن الحقيقة .

كما أن انقسام الماليك وخلافاتهم حتى بعد خروج الفرنسيين من مصر قد أضعف من شوكتهم وبدد من مبادئهم وجعلهم عملاء لقوى أجنبية فكان هناك حزب من الماليك ينزعه محمد بك الألفي يماي الانجليز وتعول عليه انجلترا لكي يكون لها النفوذ الاعلى في مصر ، وحزب آخر ينزعه « الطمبورجي بك » ثم « عثمان البرديسي بك » ، وكان على النفوذ من حزب الألفي ومعاديا

له حيث كان يمالئ الفرنسيين ونعتمد عليه فرنسا فى ضمان النفوذ الأعلى لها فى مصر .

والى جانب ذلك موقف الأتراك العثمانيين العدائى من المماليك والذى وصل الى درجة تدبير المذابح لهم وأسر جماعات منهم لم يخلصهم من المصير المحتوم سوى تدخل القائد الانجليزى المرباط بقواته فى القاهرة والاسكندرية المسمى هتشنسون Hutchinson ، « وكان من أثر رغبة العثمانيين فى التخلص من المماليك وتدبير المكائد للقضاء عليهم ، أن انعدم كل أمل فى إمكان حدوث التفاهم بين العثمانيين والبكوات المماليك ، بل ان هذه المكائد كانت مؤذنة فى الحقيقة ببداية الحرب الأهلية ، وظهور عهد من الفوضى السياسية فى البلاد جعل من المتعذر قيام حكومة موطدة قوية تستطيع الدفاع عن مصر ضد أى غزو أجنبى جديد مما أفسح المجال لتدخل كل من الدوليين المتنافستين أى فرنسا وانجلترا فى شئون البلاد لخدمة مصالحهما » (١) .

وأما القوة الثانية التى رغبت فى الاستئثار بالسيطرة على مقدرات الأمور فى مصر فكانت الدولة العثمانية التى اعتقد رجالها أن استعادة مصر بخروج الفرنسيين منها انما هو فتح جديد ، وأن المصريين مديون لهم بحريتهم وخلصهم من الافرنج الكفرة - الفرنسيين - ، وأن على المصريين أن يتحملوا عن طيب خاطر مغارم الأتراك العائدين ومطالبهم دون اعتراض أو ندم استنادا الى حق الفتح ومكافأة على تخليص مصر من الفرنسيين .

وكان يمثل الدولة العثمانية بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر الباشا الجديد محمد خسرو ، فى الوقت الذى كانت هساك قوات عثمانية تتركز فى القاهرة على رأسها الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، ويرابط الأسطول العثمانى فى مياه الاسكندرية بقيادة العبطان حسين باشا .

وقد أسرف الجند العثمانيون العائدون فى الاساءة الى المصريين اساءات بالغة وصلت الى حد احراق بيوت المصريين وسلب أموالهم وهتك أعراض نسائهم وخطب أطفالهم ، حتى تمنى المصريون - كما يذكر الجبرتي - لو بفى الفرنسيون . . . والذى جعل العلماء يتركون دروسهم فى الأزهر ويسيروا مع الناس الى بيت القاضي وهم ينوجهون الى الله صائحين داعين : حسبنا الله ونعم الوكيل ، يا منجلى أهلك العمىلى ، وأمال ذلك من الدعاء » (٢) .

(١) د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ١٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

وعندما عاد العثمانيون الى مصر كان في نيتهم القبض على زمام الامور في مصر من دون المماليك وأن يحكموا مصر دون وساطة ، وعلى ذلك عاد الحكام العثمانيون الى حكم مصر بأساليبهم الاولى غير مكتربين سوى بالعمل على تكوين الثروات بكل الطرق ، دون أن يدركوا أن مصر بعد خروج الفرنسيين غير مصر قبل مجيء الفرنسيين .

وكان العثمانيون طوائف متنافرة في مصر ، فمنهم الانكشارية ، والالبانيين ، والأرناؤوط ، والدلاة ، وكثيرا ما نشب الخلاف بين هذه الفرق بعضها البعض ، وبينها وبين الباشا من أجل روائبهم المتأخرة ، وتكون نتيجة هذا الخلاف مزيدا من الفسوة والسلب والنهب لأبناء البلاد ، وهو الامر الذي كانت الفرق العثمانية على اختلافها تنحذ فيه .

وكانت القوة المالية التي دخلت في الصراع من أجل السيطرة والنفوذ في مصر هي فرنسا ، فرغم احراج الحملة الفرنسية من مصر فقد استمرت فرنسا حريصة على بقاء صلاتها الادبية والتجارية بمصر وان كانت اتحدت من الناحية السياسية موقفا سلبيا نظرا لانشغال نابليون بمشكلات فرنسا مع الدول الأوروبية .

وكان ما حرصت عليه الحكومة الفرنسية أن تكون على علم بما يجري في مصر ، فاوفد نابليون الى مصر أحد الضباط الفرنسيين ويدعى سبستيانى Sebastiani ، وذلك عام ١٨٠٢ م ، ونلى ذلك تعيين قنصل أو مندوب تجارى فرنسى في مصر يدعى ماثيولسبس Mathieu Lesseps أوائل عام ١٨٠٣ م ، كانت مهمة هؤلاء المندوبين اجراء المصالحة بين المماليك والعثمانيين واطهار صداقة الحكومة الفرنسية لحكومة القاهرة ، وفي نفس الوقت متابعة جلاء القوات الانجليزية بعد عقد صلح أميان ١٨٠٢ م بين فرنسا وانجلترا ، الى جانب اظهار صداقة القنصل الأول - بوناپرت - للعلماء والاعيان المصريين .

ورغم أن العثمانيين كانوا ينظرون الى كل نشاط فرنسى في مصر نظرة شك باعتبار أن احتلالهم - الاحتلال الفرنسى - لمصر انتهى منذ وقت قليل ، فان الفرنسيين استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم أتباعا وعملاء من المماليك بزعامة عثمان البرديسى وابراهيم بك .

ويبدو أن ضيق المماليك من غدر العثمانيين بهم قد دفع ابراهيم بك الى أن يخبر « ماثيولسبس » أن المماليك « يطلبون رئاسة السلطان العظيم

بونابرت ويضعون أنفسهم تحت حمايته ، وأنهم على استعداد لقبول ما يعرضه بونابرت عليهم ، فإذا شاء أن يعطيهم الشام تركوا له مصر وفتحوا الشام ، وإذا شاء أن يبقوا في القاهرة كما كانوا سابقا في نظير أن يدعوا الميرة كانوا طوع ارادته ، وإذا شاء أن يعود إلى الصعيد أجابوه إلى ذلك ، وإذا شاء أن يساعدهم سرا ودون أن تفسد علاقته بالباب العالي قبلوا مساعدته وارشاداته ، وإذا شاء أن يستعملوا استقلالا ظاهرا واضحا حاربوا من أجله ، وإلى جانبه ، وهم واثقون من النصر ، فهم يطيعون كل ما يمليه عليهم من شروط دائما» (٣) .

والواقع اننا اذا كنا نشك في أن ابراهيم بك يقول كل ذلك لماثيولسبس . لأنه يتناقض مع أهداف الممالك من حيث الارتباط بمصر ، كما يتعارض مع رغبة الممالك في الثأر من الفرنسيين بسبب ما لقوه على أيديهم من إبادة ، فاننا نعتبر تقرير ماثيولسبس إلى حكومته والذي جاء به تبليغ ابراهيم بك له دليلا على مدى العداء القوي بين الممالك والعثمانيين ، والذي كان يمكن للفرنسيين استغلاله لولا ظروفهم في أوروبا التي فرضت عليهم موقفا سلبيا تجاه مصر .

ولعل النشاط الفرنسي لجمع المعلومات عن الحالة في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية قد نجح في ادراك دور محمد علي الذي يلعبه - ومن ورائه الفرقة اللبنانية - على مسرح الأحداث في مصر ، ولعل هذا النشاط قد استطاع أن يغري محمد علي بأن يعتمد على صداقة فرنسا ، كما أغرى فريفا كبيرا من الممالك بالاعتماد على نفس الصداقة الفرنسية .

ومما هو جدير بالذكر أن موقف فرنسا من الصراع على السلطة في مصر انحصر في التودد إلى الباب العالي وإظهار رغبة فرنسا في المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية ، وإظهار خطر تدخل إنجلترا في شئون مصر بحماية جماعة الممالك التي يتزعمهم محمد بك الألفي ومحاولة التقريب بين رجال الحكم العثمانيين في القاهرة وجماعة الممالك الموالين لفرنسا بزعامة البرديسي وإبراهيم بك ، وفيما عدا ذلك ظل الموقف سلبيا حتى أصبح محمد علي واليا على مصر عام ١٨٠٥ م .

ولعل النشاط الفرنسي - بل لقد كان بالفعل - في مصر محركا لنشاط

انجليزى مضاد ، بدأ بصفة خاصة منذ نزول قوات الحملة الفرنسية الى مصر ، فلما تمكن المحالف الانجليزى التركى من اخراج الفرنسيين من مصر بالقوة المسلحة عول الانجليز على الاستعادة من نشاطهم هذا لمصلحتهم فحرصت انجلترا على استمرار صداقتها لتركيا على حساب فرنسا التى بدأت منذ معاهدة النحائف التى عقدت بين الطرفين فى ٥ يناير ١٧٩٩ م ، واستمرت انجلترا تؤكد التزامها بهذه المعاهدة بالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية .

وقد بقيت القوات الانجليزية التى شاركت الأتراك فى اخراج الفرنسيين من مصر ، مرابطة فى القطر المصرى حتى عقد صلح أميان فى ٢٥ مارس ١٨٠٢ م بين انجلترا وفرنسا ومن بين نصوصه نص يفضى بجلاء القوات الانجليزية من مصر ، وقد تم انسحاب هذه القوات فى مارس ١٨٠٣ م ومع ذلك استمرت رغبة انجلترا فى العمل على الاحتفاظ بنفوذها الأعلى فى مصر حتى تضمن سلامة مصالحها التجارية مع الشرق الأقصى عبر مصر .

ولقد ظلت العلاقات بين انجلترا وتركيا وثيقة حتى تمكن نابليون فى عام ١٨٠٤ م من كسب ود تركيا وصداقتها بل وخرجت تركيا من التحالف الاوروبى مع انجلترا وغيرها ضد فرنسا ، ومن هنا اتجهت انجلترا الى التحالف مع الممالك المواليين لها أو الذين اسنطاعت استمالتهم بزعامة محمد بك الألفى ، ولذلك رأينا هذا الزعيم المملوكى يصحب القوات الانجليزية المنسحبة من مصر وبحل فى لندن ضيفا على الحكومة الانجليزية مع اكرام رائد مقرون بأمانى بالسعى لدى الباب العالى باعادة الحكم للبيكات الممالك وبطبيعة الحال بزعامته هو ، ونعهد هو ان تم ذلك فسوف يستعين بالأسطول الانجليزى لحماية الشواطئ المصرية .

ولكن مساعى الانجليز من أجل محمد الألفى لم تؤد الى نتائج ايجابية كما أن محمد الألفى نفسه لقي مقاومة من بقية زعماء الممالك وخاصة عثمان البرديسى وابراهيم بك ، ولكن ما يميز السياسة الانجليزية فى مصر أنها كانت سياسة ايجابية بعكس الموقف الفرنسى ، وان كانت هذه السياسة لم تنجح فى اسنقطاب محمد على مولا ، كما لم تنجح فى أن يكون لانجلترا النفوذ الأعلى فى مصر ، ولكنها وصلت الى قناعة بضرورة احتلال الاسكندرية بفوات انجليزية سواء رضى الباب العالى أو لم يرض .

نمبحة لأطماع وتصارع هذه القوى المختلفة ، فقد عاشت مصر عهدا

من الفوضى والاضطراب وقع عبؤه على كاهل الشعب المصرى ، الذى لم يكن ليقف مكتوف اليدين أمام تصرفات الأنراك والماليك الظالمة والقاسية بعد أن تمرس على الجهاد ضد الفرنسيين ، فوجد هذا الشعب يهب نائرا فى ٨ مارس ١٨٠٤ م ضد اجراءات البرديسى - الذى تسلط على الأمور فى مصر آنذاك - لفرض ضرائب قاسية يدفع منها روائب الجند الألبانيين المأخوذة ، وفد صور الجبرتى هذه الثورة بأن الجماهير اجتمعت فى المساجد ، وخرج العقراء والعامة والنساء طوائف يصرخون وبأيديهم دفوف يضربون عليها ، والنساء يتدبن وينعين ويقفن كلاما منسل قولهن : ايش تاخذ من تفلىسى يا برديسى ، وصبن أيديهن بالنيلة(٤) .

وفى هذه الثورة لعب محمد على دورا ناجحا حيث « بدأ يدبر انقلابا للإطاحة بحكومة البكوات ، فبادر بالنزول وسط الجماهير ، يجتمع بالمشايخ ويسير معهم فى الشوارع ، ويختلط بالجماهير الصاخبة والهائجة ، وينعهد لهم بإبطال الضرائب الجديدة ففرح الناس وانحرفت طبائعهم عن البكوات وجهروا بالدعاء عليهم ، ولما كسب محمد على الشعب والمشايخ الى جانبه ، وأسرع جنده بمهاجمة بيوت بكوات الماليك فى ١٣ مارس ، فاضطر البرديسى وإبراهيم بك الى الفرار من القاهرة وتشنت جموع أتباعهما(٥) ، حتى بلغ ما قتل منهم حوالى ٣٥٠ مملوكا ، وأبغ محمد على ذلك باطلاق سراح محمد خسرو باشا واعادته لمنصب الباشوية الا أن الجنود الألبانيين لم يرضوا به فقام محمد على بترحيله الى الاسكندرية واسدعاء أحمد خورشيد حاكم الاسكندرية لنولى منصب الباشوية فى القاهرة .

(٤) الجبرتى . نفس المرجع ص ٥٦٨ .

(٥) د . رجب حراز : نفس المرجع ص ١٧٣ .

محمد علي

لعمهم سير الأمور في مصر في فترة الفوضى والاضطراب لا بد من التعرف على شخصية محمد علي ، ذلك الضابط العثماني السدي تردد اسمه بين كتابات الجبرتي - المؤرخ المعاصر للأحداث آنذاك - عندما تشتد الأمور وتضطرب الأحوال وتظهر الخلافات بشدة بين القوى المتصارعة على السلطة في مصر . .

يذكر محمد علي عن نفسه وتاريخ حياته أنه ولد في نفس السنة التي ولد فيها نابليون بونابرت الفرنسي والقائد الانجليزي ولنجتون ، أي في عام ١٧٦٩ م الموافق ١١٨٢ هـ . في بلدة قوله ببلاد اليونان ، وهذا ما دعا الجبرتي الى أن يذكره باسم « محمد علي القوي » ، وأبوه هو ابراهيم أغا الذي كان يشغل وظيفة رئيس الحراس في المدينة ، فلما مات وكان محمد علي ما زال طفلا كفله عمه طوسون ، ولكن عمه مات بعد قليل فكفله حاكم المدينة وكان يسمى اسماعيل ولما كبر عينه الحاكم في الحرس ومنحه رتبة « نوزباشي » وزوجه باحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة .

وقد استغل محمد علي ثروة زوجته في الاتجار بالدخان الذي اشتهرت بلاد اليونان باننتاجه ، وكون ثروة كبيرة من هذه التجارة ، وقد أنجب من زوجته هذه خمسة أبناء ثلاثة أولاد وبننان ، الأولاد هم : ابراهيم وقد سماه باسم أبيه ، وطوسون وسماه باسم عمه ، واسماعيل وسماه على اسم حاكم قوله .

وقد ذكر الجبرتي اسم محمد علي مضافا اليه لقب « سر ششمة » أو « ساري جشمة » . وهذا اللقب يعنى : قائد ألف أي ما يساوى في القاب الجيش الآن رتبة بكباشي(٦) ، ولعل محمد علي كان « منصرفا في أطعمة الجيش كان يكون أميا عليها ، وكان حبه لهذه الأطعمة وصرفه لها خاضعا لمصلحته الخاصة أو مطامعه ، وقد أفاد من ذلك في التأثير على فرق الجند وفي تأريث خصومتها للولاء الذين لم يرض عنهم أو أراد احراجهم »(٧) .

(٦) اسماعيل سرهنك : حقائق الإخبار عن دول البحار .

(٧) محمود الشرقاوى : مصر في القرن الثامن عشر ج ٣ ص ١٥٤.

وقد حضر محمده على الى مصر مع القوة الانجليزية التركية التي جاءت الى مصر لاجراج الفرنسيين منها عام ١٨٠١ ، وقد أبدى شجاعة فائقة جعلت القبطان باشا قائد القوات التركية يرقيه الى رتبة قائد ويلحقه بمعية محمد خسرو باشا الوالى العائد الى مصر ، وقد استفاد محمد على من موقعه الجديد لمصلحته ، وساعده على ذلك ما اتصف به من قوة ودهاء وذكاء للوصول الى السلطة والقوة واذا كان قد ظهر فى صورة الأسد فى كل تصرفاته فانه كان يستخدم لبلوغ هذه الثقة مكرًا مثل مكر النعلب » (٨) .

وكانت القسوة البالغة من صفات محمد على التي دلت عليها الأحداث والتصرفات التي نسبت اليه طوال مدة حكمه لمصر ، فهو يمثل القوة بمعناها « الغشوم » ، ولم تكن تلك القوة مستمدة من مذهب من المذاهب ولا كانت حديثًا من أحاديث الكتب التي قرئت عليه ، بل لقد كانت قوة السلاح والدهاء والمكر والحداع . انها هى القوة التي آلت الى العناصر التركية التي سيطرت على دار الاسلام منذ عصر الخلافة العباسية ٥٠٠ وقد ورث محمد على كل ذلك عند نشأته لأنه تركى وحفظها فى تجاربه لأنه كان جنديا تركيا ، واستخدم فى كل تصرفاته أشنع ما رصل اليه الذكاء السياسى » (٩) .

واذا كان محمد على جنديا فى القوات المسلحة التركية ، واذا كان يتمتع بالجنسية العثمانية ، فان أصله الألبانى - وقد ذكر بعض المؤرخين أن أصل أسرته يرجع الى الألبانيا ببلاد اليونان ، ولعل هذا ما يفسر لنا قيادته للفرقة الألبانية فى الجيش العثمانى بمصر - ومعيشتة فى البلقان - الجانب الاوروبى من الدولة العثمانية - الى جانب ما اتصف به من صفات الذكاء والمكر والطموح ، قد جعلته يصمم - أثناء فترة الفوضى بمصر - على ألا يعمل الا كل ما يحقق مصالحه الخاصة ببناء مجد شخصى له تكون مصر بامكانياتها البشرية والمادية عدة هذا البناء وأداته .

محمد على والسلطة

يذكر الجبرتى فى حوادث شهر صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٨٠٥ م أنه لما اشتد الأمر بين المصريين والباشا العثمانى قالوا لمحمد على « انا لا نريد

(٨) أحمد خاكى : الجبرتى ومحمد على . بحث فى ندوة الجبرتى ص ٢٦ .

(٩) أحمد خاكى : المرجع السابق ص ٢٦ ، ٢٧ .

هذا الباشا حاكما علينا ، ولا بد من عرله من الولاية ، فقال ومن تريدونه يكون واليا ، قالوا له لا نرضى الا بك تكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، فامتنع أولا ثم رضى ، وأحضروا له « كركا » وعليه فغطان وقام اليه السيد عمر (مكرم) والشيخ الشرقاوى فألبساه له ، وذلك وقت العصر ، ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة ، (١٠) . وكان ذلك يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٣ مايو ١٨٠٥ م . فلما أرسلوا بما اسنقر عنيه رأيهم الى الوالى أحمد باشا خورشيد قال : انى مولى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين ، ولا أنزل من القلعة الا بأمر من السلطنة .

فكيف وصل الأمر فى مصر الى أن يتمسك المصريون بمحمد على واليا على مصر ، وكيف يصل الأمر الى موافقة السلطان على اختيار المصريين لمحمد على واليا عليهم ؟؟ ان الإجابة على هذا السؤال تدعونا الى العودة الى فترة الفوضى التى عاشتها مصر ، والتى كانت مجالا خصباً ليحقق محمد على هدفه بالسيطرة على الأمور فى مصر .

كما نرى محمد على أنه كلما تأزمت الأمور وزادت قسوة الحياة والولاية على الناس - المصريين - وعلى الجند ، أظهر لأولئك طرفا من حلاوة اللسان ، ولهؤلاء شيئا من المال أو الأزواد (العلف) ، فلا يجد الناس من يلاطفهم أو يتقرب اليهم سواء ، ولا يجد الجند من يعطيهم بعض حقهم أو رواتبهم غيره ، فيتعلق الأولون به ، وينحاز الآخرون اليه أو الى من يريد هو أن ينحازوا اليه ، وبرى الطامعون من المالك أو غيرهم أنه يستطيع أن يعينهم على تحقيق أطماعهم فيخسبون بأسه ويتنافسون فى القرب اليه ، (١١) .

وقد استنطاع محمد على بالفعل أن يستغل الظروف لتحقيق أهدافه فرأينا هذه الفترة التى تبلغ حوالى أربعة سنوات من ١٨٠١ م - خروج الفرنسيين من مصر - الى ١٣ مايو ١٨٠٥ عندما تولى محمد على باشوية مصر ، ينقلب على حكم مصر خمسة ولاة أولهم محمد خسرو باشا وآخرهم أحمد خورشيد باشا ، بعضهم بقى فى منصبه يوما واحدا وليلة ، وبعضهم شغل المنصب شهرا أو شهورا معدودة ولكن أحدا منهم لم يستطع أن يمارس أية سلطة بسبب تصارع القوى وخاصة بين الباشاوات والبيكات المالكين ، والجنود العثمانيين ، وهو التصارع الذى أدى الى ظهور محمد على .

(١٠) الحرثى . نفس المرجع ج ٣ ص ٦٢٨ .

(١١) محمود الشرقاوى ' مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ .

وإذا كان السلطان العثماني قد أرسل فرمانا بعيين محمد علي واليا على مصر تحت الحاح المشايخ والعلماء والأعيان المصريين وهداياهم ، فإن محمد علي لم يكن ليفعل وصاية منهم على تحركاته وأجرائه ، وإذا كان قد هادن بعض المماليك واستمالهم الى جانبه فترة ما أثناء عهد الاضطراب والعوضى لئيسفيد بهم في تحقيق أهدافه ، فإنه لم يكن يخفى عليه مطامعهم ومطامعهم التي تتعارض تماما مع مطامعه ومصالحه .

لذلك كان علي محمد علي لكلي نخلص له السلطة كاملة في مصر أن ينخلص من كل القوى ذات الحركة على مسرح المجتمع المصري ، وأن يواجه الأخطار التي تأتية من الخارج ، وخاصة من الدولة العثمانية ، ومن الصراع الانجليزى الفرنسى للاستثمار بالنفود الأعلى في مصر . ولعل الموقف البركي من ولاية محمد علي كان أكثر الأخطار المحيطة به ، ذلك أنه « لم يكن من الولاة الذين برسلهم كل عام الى مصر وتوليهم وتعزلهم كما تشاء ، بل كان الوالى المختار من الشعب المصرى ، فالشعب هو الذى أجلسه على كرسى الولاية ، ولم تكن هذه الطريقة في تعيين الولاة مما يروق في نظر الحكومة التركية » (١٢) .

ورأينا أنه بعد شهرين من تولي محمد علي باشويه مصر يصدر اليه أمر من السلطان بنقله الى ولاية جدة ، فكان أن وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥ م فبطان باشا - عبد الله رامن باشا - « في عمارة حربية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليرقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ، وبخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا » (١٣) ، كما خولته السلطة في نسيبت محمد علي في باشوية مصر أو عزله منها ونقله الى ولاية جدة .

ورأينا في يوليو ١٨٠٦ م وصول أسطول عثمانى آخر بقيادة صالح باشا قبودان يحمل فرمان بنقل محمد علي الى ولاية سلايك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد علي ، وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، وإذا كان محمد علي قد بجج مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانيين وبمساعدة أعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا أيضا الذى

(١٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ١٧ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧ .

عاد بالوالي موسى باشا ، بل وبرسل الباب العالي فرمانا بنسببت محمد على
فى الباشوية المصرية •

واذا كان قبطان باشا (عبد الله رامز باشا) قد ذكر وهو يغادر أرض
مصر « انى لترك فى مصر رجلا ستجده الدولة يوما من أعظم خصومها شانا
وأكبرهم خطرا ، ولم يوفق سلاطيننا الى رجل مثل هذا الباشا فى دهائه
وحزمه ومضاء عزيمته » (١٤) فانه قد نال ثقة صالح باشا قبودان بما قدمه
له من هدايا وتقديم ابنه ابراهيم رهينة عند السلطان كدليل على حسن
نوايا محمد على نحو الدولة والنزاهة بتحقيق طلباتها •

ولم يكن فرمان تنببت محمد على فى ولايه مصر نهاية لموقف السلطنة
العثمانية المشوب بالشك وعدم الثقة فى محمد على ، ولولا حاجة الدولة اليه
لضرب خصومها داخل مصر - المماليك - وخارجها - منىل الوهابيين
واليونانيين - لما بقى محمد على طويلا فى باشوية مصر ، واستمر هذا الوضع
قائما حتى حدث صدام بين الطرفين فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر على
أرض الشام •

وكان الانجليز العوة المحركة للعداء ضد محمد على ، وكان تأثير انجلترا
على الباب العالي وراء محاولات نعل محمد على من مصر ، كما كان نفس التأثير
على المماليك فى مصر ، وبصفة خاصة جماعة محمد بك الألفى ، وراء المتاعب
السى لاقاها محمد على من المماليك ، تلك المتاعب التى رأى محمد على أنه لن
يسمطيع التخلص منها دون القضاء نهائيا على المماليك وعلى شوكتهم المستمرة
فى ادماء جنبه •

اسماءت انجلترا من ولاية محمد على باشوية مصر ، وأشاعت أن توليته
سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما يعرض مصر لغزو فرنسى
آخر ، فعملت انجلترا عن طريق سفيرها فى الاستانة وقنصلها فى القاهرة
على تحريض الباب العالي ومحمد بك الألفى وجماعته ضد محمد على ، ولكن
هذه المحرضات باءت بالفشل بسبب سياسة محمد على فى كسب ود
السلطان ، وبسبب سياسه فى محاربة المماليك وتشنيتهم •

الا أن العداء الانجليزى لمحمد على نمحض فى حملة عسكرية انجليزية

للاستيلاء على الاسكندرية والسواحل المصرية بفصد الضغط على السلطان العثماني ليفك تحالفه مع فرنسا ، والضغط لاجراج محمد على من مصر وتولية أمورها لمحمد بك الألفى عميل الانجليز ، وعهد بقيادة الحملة الى الجنرال فريزر ، ويذكر الجبرتي أنه « بعد موت الألفى بنحو الأربعين يوما وصلت نجدة الانجليز الى ثغر الاسكندرية وطلعوا اليها فبلغتهم عن ذلك موت المذكور فلم يسهل بهم الرجوع فأرسلوا الى الجماعة المصريين - بفصد بقية الزعماء المماليك - ظانين أن فيهم أثر الهمة والسجدة يطلبونهم للحضور ويساعدهم الانجليز على ردهم لمملكتهم » (١٥) .

وقامت الحملة باحلال الاسكندرية في ١٤ مارس ١٨٠٧ م الا أنها هزمت في رشيد على يد قوات من الشعب المصرى في ٣١ مارس ، ثم هزمت مرة أخرى عند قرية الحماد بالقرب من رشيد في ٢١ ابريل من نفس العام ، فاضطر فريزر الى مصالحة محمد على والجلاء عن الاسكندرية ، وقد تم ذلك في ١٩ سبتمبر من العام نفسه ، وبذلك دخلت مدينة الاسكندرية ضمن ولاية محمد على حيث كانت هذه المدينة خارجة عن ولايته قبل حملة فريزر .

وكان موقف انجلترا من محمد على من الأسباب التي دفعه الى مصادقة فرنسا والميل اليها ، الى جانب أن الباشا كان صديقا شخصيا للقنصل الفرنسي بالقاهرة ، ومن ثم اتجه محمد على الى فرنسا يستعين بها في بناء مصر على النمط الفرنسي الحديث ، وكان ذلك دافعا لاستمرار عداء انجلترا له ، وقد استمر هذا العداء حتى وانها الفرصة بحدوث الحلاف بين محمد على والسلطان عام ١٨٣٩ م ففرضت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ م التي حولت مشروعاته العربية الى مشروعات مصرية ضيقة .

وكان المماليك في مصر يملكون الشوكة التي تسبب النزيف المستمر في قوة محمد على ، ولذلك وجدناه يواجههم بفسوة رائدة فحرمهم من أن يكون لهم صوت مسموع في حكم مصر ، وحرم عليهم تولي المناصب الرفيعة في الدولة مثل مشيخة البلد ، وامارة الحج ، والصنجفيات والكشوفيات .

وكان من أهم قادة المماليك بعد خروج الفرنسيين من مصر وتولى محمد على ولاية مصر عثمان البرديسي ومحمد الألفى ، وكانت ميول الأول فرنسية

وكان أول عداء لمحمد علي بحكم ميول الانين لفرنسا ، بينما كانت ميسول الباني ايجلبرية وشديدة العدااء لمحمد علي ، وكانت له صلات قوية مع الابليلز بهدف اقصاء محمد علي عن كرسى الولاية وارتقائه هو ، كما حاول اجتذاب بعية الممالك للحالف مع الابليلز ضد محمد علي لكنه فشل .

ولكن بوفاة البرديسى فى نوفمبر ١٨٠٦ م ، والامى فى يناير ١٨٠٧ تخلص محمد علي من أكبر المنافسين الحطيرين على انفراده بحكم مصر بل على استمراره واليا على مصر .

وقد اتسم الصراع بين محمد علي والممالك بأنه صراع دموى ، ذلك أن محمد علي أخذ بطارد الممالك ويعمل على اثنائهم فى الصعيد والوجه البحرى حتى دبر للممالك عام ١٨١١ م مذبحة القلعة ومذابح الأقاليم المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى ، حبت اسطاع فى هذه المذابح أن يخلص من غالبية الأمراء الممالك ، وبذلك يخلص من يهديداتهم بالتدخل فى شئون الحكم والوقوف أمام انفراده بحكم مصر .

وكانت هناك الفرق العثمانية التى يمثل خطرا على محمد علي ، ذلك أن هذه الفرق قد مارست منذ خروج الفرنسيين من مصر سياسة السلب والنهب والاغتصاب ضد المصريين ، فكان على محمد علي أن يواجه هذه السياسة ويقف ضد تمرد هذه القوات حتى يستقر له الأمور فى مصر ، بل وليبدو أمام زعماء وأعيان الشعب المصرى أنه بالفعل موضع ثقتهم وحامى حماهم من اعتداءات الجنود .

وفد اسطاع محمد علي عن طريق العرفه الالبانية والأرناؤوط المواليين له والخانزين على نفقه وحقوقهم ، الى جانب استعانهه بالأموال التى يجمعها له العلماء والأعيان ، أن يمتص غضب وثورات الفرق العثمانية خاصة الولاة الذين اشنهروا بالفساد وممارسة السلب والنهب والاغتصاب ، ومع ذلك فقد عول على التخلص من الفرق العثمانية باستهلاكها فى حروبه الخارجية ضد الحركة الوهابية ، وفى السودان .

وكان العلماء والأعيان المصريين قد نجحوا فى الحصول على فرمان سلطاني بولاية محمد علي لمصر نظرا لأن هؤلاء البورجوازيون بقيادة السيد عمر مكرم الذى « زاد أمره بمباشرة الوفائع - الحاصه بالوزارة ضد أحمد خورشيد باشا - وولاية محمد علي باشا ، وصار بيده الحل والعقد والأمر بالنهى والمرجع فى الامور الكلية والجزئية (١٦) ، ورادت فويتهم بدخلهم عند السلطان

لتنبيت محمد على فى ولاية مصر حتى جاء نرمان ، يتضمن ابقاء محمد على « واستمراره على ولاية مصر حيث أن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بنهضة العلماء واشراف الناس » (١٧) .

وهذا الفرمان أعطى نقّة لمصلحة الشعب المصرى وقيادته ، اذ ثبت فيه أن استمرار محمد على فى الباشوية مبنى على تأييد الشعب المصرى لمحمد على ورضاه عنه ، وأكد أن الزعماء لهم الفصل فى اختيار محمد على للباشوية كما أن لهم الفصل فى الوقوف معه ضد المؤامرات التى حيكت ضده لابعاده عن مصر ، حتى تثبت السلطان فى الباشوية .

وهذه السعة مستوحاة أيضا من أن الزعماء عندما اخاروا محمد على للباشوية ذكروا أن اختيارهم له مستند الى « شروطهم » والتى عبروا عنها بأنه يحكم بمنشورتهم وأن يتحرى العدل فى كل اجراءاته . . . وكل ذلك قبله محمد على حتى استقر به المقام فى الباشوية . . .

ولكن محمد على لم يكن لينترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنعرد لمصر ، ومن ثم أعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثاره رأى العام ضده فقد عمل على اغداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالاموال عن مراغبة أعمال الباشا ، واثارة الساس بين العلماء حول الأوفاف وحول منصب شيخ الجامع الأزهر . .

ونتيجة لذلك انغمست المشايخ فى خلافات شخصية وأعمال دنيوية أدت - كما ذكر الجبرتى - الى « زوال هيبتهم ووقارهم من النفوس ، وانهمكوا فى الأمور الدنيوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانية ، ومشاركة الجهال فى المآثم ، والمصارعة الى الولائم فى الأفراح والمآتم . . » ، وبذلك سهل على محمد على أن يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستماع الى مشورتهم .

ومن ثم استطاع محمد على أيضا أن يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون مقاومة تذكر فأصدر أمرا فى التاسع من أغسطس ١٨٠٩ م بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل نعين شيخ الأزهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى المنافس للنقرب اليه ، ونهج

عن كل ذلك تقلص نفوذ الزعامة المصرية ولم تعد تمثل خطرا على محمد علي وانفراده بحكم مصر .

سياسة محمد علي الداخلية

بعد أن خلصت مصر لمحمد علي وأصبح الحاكم الوحيد الذي لا ينازعه أحد في شئون الحكم أخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبني مصر الحديثة على النسق الأوربي الذي كان النسق الفرنسي بالنسبة له مثال يحتذى ، وقد جاءت سياسته الداخلية أساسا متأثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الأول من فواعد واجراءات لحكم فرنسا ، كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه باقامة كتلة عربية يكون قلبها مصر .

ولعل تنظيم الشئون الداخلية في مصر على أساس تمرکز السلطة في يد الباشا دليل على حكم محمد علي وشخصيته الأوتوقراطية بصفة خاصة ، فكما كان نابليون في فرنسا يركز السلطة كلها في يده ويعتبر كل الوزراء والمديرين ومن اليهم مجرد مساعدين له ابغ محمد علي نفس الأسلوب في الحكم . .

وعلى هذا الأساس جاء التنظيم الإداري لمصر مشابها للتنظيم الإداري لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات - ٧ مديريات في مصر - وكل مديرية الى مراكز ، وكل مركز الى نواحي أو قرى . وإذا كان محمد علي من دعاة الحكم المطلق أو المستبد المستنير ، وهذه نقطة ضعف في تاريخه ، فقد كانت ميزته أنه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما أنه كان يميل الى مشاورة مستشاريه في الأمور قبل ابرامها « (١٨) » .

ونبعا لذلك فقد رأينا محمد علي يؤسس عدة مجالس ودواوين يرجع اليها في مختلف شئون الحكم ، كالديوان العالي الذي مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء في التنظيم السياسي المعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الحديوي ، ثم ديوان المعاونة ، وإلى جانب هذا المجلس أو الديوان ظهرت دواوين أو وزارات بالمعهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ، والمدارس ، والأشغال ، والشئون الخارجية ، ووضع

على رأس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ م .
سماه المجلس العالى ، وأصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت
بالسياسة عام ١٨٣٧ م .

وكان محمد على قد أوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام
١٨٢٩ م جعل على رأسه ابنه إبراهيم باشا وأعضاؤه من رؤساء العشائر
والعائلات وكبار الأعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحرى والقبلى ، الى
جانب أعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ، ومن مأمورى
الأقاليم .

غير أنه على الرغم من وجود تلك الدواوين والمجالس كان محمد على .
السلطة العليا فى مصر ، ولم يكن هدفه من انشاء تلك المجالس والدواوين .
أن تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط ، بل كان غرضه
منها . كذلك أن تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم وينعودون على مناقشة
الأمر التى تعرض عليهم وأن يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المجالس والدواوين لم يكن العمل بها
وبمقتضاه على درجة عالية من الدقة والمهارة الادارية ، ولكن يشفع لها أنها
كانت تجربة رائدة بدأها محمد على الذى له الفصل فيما « بذله من الجهود
فى هذا السبيل وما به من روح النظام وتقدير أوصاعه ، وما أظهره من
سداد النظم وصدق العزيمة فى وضع النظام الادارى الحكومى . ولا ريب أنه
إذا نوافر عنده الوقت الكافى وبخلص من مشاغله الحالية - مشاغل عام ١٨٣٩
مع السلطان العثمانى - وأخرجت المدارس عددا كافيا من الأكفاء سيضع
لمصر نظاما دسوربا نابيا يكون قد بحثه ونفذه بما عهد فيه من الحكمه » (١٩) .

وكان تنظيم محمد على للأمور السياسية والادارية قد عرف فى فرنسا
التي استقى منها محمد على تنظيماته باسم نظام المجالس المتعددة ، وعنها
يذكر الكاتب الفرنسى دنى Deny أن الادارة المصرية كانت تقوم على
قاعدتين متناقضتين فى الظاهر ، أولاها أن سلطة الوالى كانت مطلقة وثانيهما
أن الوالى لا يتخذ قرارا فى مسألة ما الا بعد أن يستمع لآراء المجلس
المختص بها » (٢٠) .

(١٩) كلوت بك تعريب محمد مسعود . ملحة عامة الى مصر .

(٢٠) شفيق عروال . مقدمة كتاب تاريخ التعليم فى مصر للدكتور عزت عبد الكريم .

أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليمًا مخصصًا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظم الأوروبية وبصفة خاصة النظم الفرنسية ، فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التي أشرف هو شخصيًا عليها ، فقد أنشأ محمد على ديوانًا للمدارس تابعًا لديوان الجهادية الذي يخضع لاشراف الباشا المباشر .

وكان محمد على في هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التفتيد بها الى الأخسذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب أو الزراعة أو الصناعة أو فى أساليب الحرب ، فأخذ يعتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير . وفى هذا السبيل تأثر محمد على بأفكار جماعة « سان سيمون » الفرنسيين واستفاد من أفكارهم التى تعتمد على أن العلوم يجب أن تحتل المكانة الأولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين ، وأن التعليم هو أساس بناء المجتمع ، وأنه يجب أن تنفل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .

ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الأقطار العربية راجعاً فقط الى مجيء « السان سيمونيين » الى مصر بأفكارهم التى اعتنقها محمد على ، انما يرجع أيضا الى شجيع الأوروبيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الأوروبيين على الهجرة استتباب الأمن فى عهد محمد على ، بالإضافة الى ميل محمد على للأخذ بأسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :
الاتجاه الأول : يتمثل فى ارسال البعثات الى الخارج ، الى فرنسا وإيطاليا بصفة خاصة .

والإتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الأوروبيين فى مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها - الفرنسيين بصفة خاصة - الى حين يعود أعضاء البعثات لتولى الوظائف والمهام التى أعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين .

والانجاء السالب : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة من اللغات الأجنبيةه ليسفيد منها طلاب العلم المصريين .

وعندما أراد محمد على أن ينشئ « نظاما » تعليميا فى مصر ترك التنعيم

الدينى القائم والمتمثل فى الجامع الأزهر وغيره من المساجد وأنشأ تعليما حديثا على النسق الأوروبى من أجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك ..

ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لأنه استطاع أن ينفل مركزا أو محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم ، كما اسندهم العلماء من فرنسا وايطاليا أيضا لتعليم أبناء مصر ، وبدأ ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ م الى فرنسا وايطاليا واعتمد فى اختيار أعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الأزهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وإنشاء المدارس بحاجة الجيش وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية أول الأمر قبل أن تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم ديوان المدارس .

وكان السلم التعليمى الذى أنشأه محمد على للتعليم الحديث يبدأ من أعلى الى أسفل ، فوجدناه أنشأ المدارس العالية أولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية أو التحضيرية ، وأخيرا أنشأ « مكانب المبتديان » التى هى المرحلة الأولى للسلم التعليمى . وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة فى تاريخ التعليم بمصر هى أنه أصبح التعليم رسمى للدولة أى أنها هى التى أنشأته ونظمته وأشرفت عليه ووضعت له القوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن أن نسميه بالتعليم الحر أو الأهلى .

وقد أخذت النهضة التعليمية تنبت وجودها فى مصر بعودة أعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشأت حركة الترجمة والتأليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الأجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، إذ أن من ينصدى لبناء دولة حديثة لابد أن يستعين بثقافات وحضارات شعوب أخرى أكثر تقدما . ولقد كان محمد على يدرك أن الأجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها أبناء مصر « لهذا وضع نصب عييه ألا يطول اعتماد البلاد على الأجانب ، حتى اذا آن أن يستبدل بهم أهل البلاد فلا يجب النوانى فى ذلك ، فعفى صرفهم عن المنشآت الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها » (٢١) .

وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الأجانب الذين استخدمهم أنهم غير ملمين بأحوال البلاد وينكلفون أموالا كثيرة ، وأن ولاهم لبلادهم التي جاءوا منها يأتى أولا وقبل كل شيء ، وأن وجودهم بمصر موقوت ، ولذلك رأيناهم يشعرون بالسرور كثيرا « حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فألا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الأجانب » (٢٢) طالما أن غرض الباشا هو « تعليم وتثقيف أبناء العباد » (٢٣) .

وقد ظلت سياسة محمد على التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد أن كان المصريون يتهربون من إرسال أولادهم الى المدارس خوفا من إلحاقهم بالجنسية أقبلوا على إرسال هؤلاء الأبناء بعد أن رأوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ م لم يعد نسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم أبناء العباد . لأن المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده وتقلصت المصانع .

وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية من منطلق أن الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية وال عمران ، ومن هنا وجدناه يتبع فى سياسته الاقتصادية مبدأ الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على أن نكون صادرات مصر أكثر من وارداتها حتى يكون الميزان التجارى فى صالح مصر .

ولما كانت الزراعة فى مصر هى أساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما من شأنه التنمية الزراعية بدءا من استيلائه على كل الأراضى الزراعية بمصادرة أراضى البكوات المماليك والقضاء نظام الالتزام ، حتى أصبحت الدولة هى المالك الوحيد لأراضى الفطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ م .

وفى هذه المزرعة الكبيرة كان لابد لمحمد على من استغلالها بأنواع مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس أشجار التوت لتربية دودة القز ، واحناز لهذا المشروع أراضى وادى الطمليات بالشرقية وأحضر له الأخصائيين من الشام وأعد كل ما يلزم لهذا

(٢٢) د. أحمد عزت عبد الكريم المرجع السابق ص ٣٣ .

(٢٣) نفس المرجع ص ٣٥ .

المشروع من مراوى وعمائر وذلك عام ١٨١٦ م ، وفى عام ١٨٢٠ م توجه الباشا « لناحية الوادى لينظر ما تجدد به من العمائر والمزارع والسواقي ، وقد صار هذا السوادى اقليما على جسدته وعمرت به قرى ومساكن ومزارع » (٢٤) . ثم انتشرت زراعة أشجار التوت واقامة المشروعات لتربية دود القز (الحرير) . وشملت أقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والعليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .

كما أدخل محمد على أنواعا جيدة من القطن الأمريكى الى جانب الأنواع المحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ، حتى أصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للأقطان العالمية خاصة الهندية والأمريكية ، وأقبلت مصانع النسيج فى أوروبا على شرائه « ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ م ما بلغ ٣٤٤ ألف قنطار ، وأصبح القطن على توالى السنين أساس ثروة مصر الزراعية » (٢٥) .

ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة أشجار الزيتون ، والنيلة الهندية - التى استوردها مع زراع لها من الهند - ، والخشخاش وقصب السكر ، الى جانب الحضر والفواكه والنخيل ، بالإضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والأرز والفل والبرسيم وغير ذلك .

وكان على محمد على أن يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الرامى ولاستمرار الأراضى المستصلحة فى الانتاج ، ولذلك رأيناه يشق الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية أو خليج الأشرفية لاهياء الأراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا وقد بدى فى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ م واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠ م .

ومن مشروعات الرى أيضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع ، ولعل أهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جانب مرور السفن عن طريق الأهوسة الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الحيرية كما يذكر المسيو شيلو Chelu فى كتابه

(٢٤) الجبرتى : نفس المرجع أحداث وجب ١٢٣٥ هـ .

(٢٥) عبد الرحمن الرامى : نفس المرجع ص ٥٨٥ .

النيل والسودان ومصر » يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال الري في العالم قاطبة ، لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ، فأقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعد اقداًما يداخله شيء من المجازفة » (٢٦) .

ولا شك أن اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعى زيادة كبيرة حيث سيساعد على تحويل أراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى الري الدائم عن طريق حجز المياه أمام هذه القناطر التى اخير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تنعرج من أمام هذه القناطر هى التى عرفت بأسماء الرياح الشرقاوى ، والرياح المنوفى ، والرياح البحرى . والرياح الأول تبدل اسمه الى الرياح التوفيقي نظراً لأن انشاءه تم فى عهد الحديوى توفيق .

وأما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة ، التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على السواء ، فقد كانت حكومة الباشا هى التاجر الوحيد الذى يشتري منتجات الفلاحين بالأسعار التى تحددها ، كما احتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجارياً .

وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية بإجراءات الأمن التى اتخذتها حكومة الباشا سواء فى الداخل أو فى طرق التجارة العالمية وخاصة بظهير البحر الأحمر من القرصان وتنشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الأحمر نظراً لأنه أقصر الطرق وأكثر أمناً من طريق رأس الرجاء الصالح .

وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة مصانع تعتمد على المواد الخام فى مصر ، ورغم أنه كان ينقصه أيدى عاملة مدربة الى جانب كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة فإن محمد على كان مصمماً على اقتفاء أثر أوروبا بانشاء مصانع متنوعة ومتعددة ، كمصانع الغزل والنسيج المنتشرة فى أنحاء القاهرة والوجه البحرى والوجه القبلى ، ومصانع الجوخ ، والصوف ، والحريز ، والطرايش ، ومعمل سبك الحديد ، ومصانع ألواح النحاس ، ومعامل السكر بالوجه القبلى ، ومصانع النيلة .

وقد اهتم محمد على بالعمران بإنشاء القصور ودور الحكومة مثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجده بها ، وقصر شبرا وقصر رأس التين ، والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الآن) ودار للآثار ، ومرصد ، وإنشاء الترسانة بالاسكندرية التى اتسعت وزاد عمرانها ، كما أنشأ مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر « التسعة عيون » على بحر موسى وغير ذلك من وسائل الاتصال بالعمران -

وكانت مشروعات محمد على الاقتصادية واسعة ومكلفة خاصة أنه كان يتعجل تنفيذها حتى ذكر أن القناطر الخيرية مثلا أصاب قواعدها خلل شئ بدء انشائها عام ١٨٤٦ م بسبب الإسراع فى العمل ، ثم أصلح هذا الخلل ، وقد راح اضحية هذه المشروعات عشرات الآلاف من المصريين الذين كانوا يساقون سوقا إجباريا للعمل المرهق ، فقد ذكر أنه مات « من الفلاحين الذين اشتغلوا فى حفر ترعة المحمودية اثنا عشر ألفا فى مدة عشرة أشهر ، وأن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتى الترعة تحت أكداس التراب الذى كانوا يرفعونه من قاعها » (٢٧) .

والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع الميزب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، العينية والنقدية ، فكان العاملون فى هذه المشروعات اذا « رجعوا الى بلادهم للحصول على أموالهم وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيله قمح وكيله فول وأخذ ما يبيعونه من القلعة بالنمن الدون والكيل الوافر » (٢٨) .

ولعل أجل مشروعات محمد على الداخلية فى مصر بعد التعليم هو إنشاء جيش وطنى ، ومن المؤكد أن محمد على وضع كل أسباب النهضة التى شملت نواحي الحياة فى مصر من اقتصادية وعلمية وعمرانية لحدمة ذلك الجيش الذى أدرك أن بقاءه فى الباشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدين الداخلى والخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الأساليب الأوروبية ومزود بالأسلحة الحديثة .

وكان جند محمد على المكونين من فرق منافرة تركية « باشبوزى » ، أى غير نظاميين مقطوعين على التمرد والعصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ص ٥٧٤ .

(٢٨) الجرنى : نفس المرجع حوادث شهر شوال ١٢٣٤ هـ .

ذلك أنه عندما أراد محمد على ادخال الاساليب الحربية الحديثة فى تدريب الفرقة الألبانية نارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروب- الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك واستخدامهم فى حراسة النغور والحدود .

وبدأ انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى أسوان عام ١٨٢٠ م لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشراف عليها الى الكولونيل سيف Seves (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) أحد ضباط الامبراطور نابليون الأول ، والذي استخدم عددا من الضباط الأوربيين لتعليم طلاب هذه المدرسة وتدريبهم . وكانت الدفعة الأولى من طلاب هذه المدرسة من مماليك محمد على ومماليك أتباعه وكبار رجال دولته .

وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وانشاء المعسكرات لهم فى أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلى ، وكانت الدفعة الأولى قد أنهت تدريباتها عام ١٨٢٤ م وأظهرت كفاءة فى الاستعراض الذى شهده محمد على فى الخانكة مما جعله يشعر بالفخر والسرور ويستمر فى تجنيد المصريين بل ونكوين طوائف من الضباط المصريين المدربين على يد معلمين أوروبيين ، وأرسلت بعثات منهم الى أوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك .

واذا كان المصريون قد شكلوا أمام الباشا صعوبة فى بادىء الأمر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم « ألفوا بسرعة حياتهم الجديدة ، وبعد أن كانوا معندين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية ، وأخذوا يفخرون بأنهم جنود محمد على ويقابلون غطرسة الترك بمنلها ، ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لشأنهم لأن هذه التسمية كانت تشعر وقتئذ بشىء من المهانة ، ونالوا من الحكومة أمرا أن لا ينبذهم أحد بكلمة فلاحين » (٢٩) .

ولم تكن مدرسة أسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية أخرى فى الخانكة ودمياط وأبى زعبل ، والقصر العينى ، والفرسان بالجيزة ، والمدفعية بطره ، وغيرها ، الى جانب مصانع الأسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببوراق ثم الاسكندرية لبناء سفن للأسطول

وأحواض الى جانب القلاع والاستحكامات .. كل ذلك دليل على الاهتمام
بالجيش المصرى ..

وكلمة أخيرة عن الجيش المصرى الذى أنشأه محمد على وأعاد به ثقة
الشعب المصرى بنفسه حيث أصبح لهم بعد مرور حقبة طويلة الدور الأكبر
فى الدفاع عن وطنهم ، كما أنه أصبح من حقهم الترقى الى رتب الضباط وقد
نالوا هذا الحق عن جدارة .

ولعل شهادة كلوت بك خير دليل على كلامنا هذا حيث يقول : ربما
يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود ، لأنهم على الجملة
يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء ، والقناعة والقدرة على العمل ،
واحتمال المشاق ، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتثال
للأوامر ، والشجاعة ، والثبات عند الخطر ، والتذرع بالصبر فى مقابلة
الخطوب والمحن ، والاقدام على المخاطر ، والاتجاه الى خط النار وتوسط معا مع
القتال بلا وجل ولا تردد ، (٣٠) .

السياسة الخارجية

وأما سياسة محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر
عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية تكون مصر القلب
منها ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالى فى عزل الولاة من أن تمتد
اليه اذا لم يبد من القوة والاستعداد للحرب ما يفع السultan بأن محمد
على يمكن أن يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السultan للباشا .. كما
أن محمد على كان يخشى من أن تقع مصر فى دائرة الاطماع الاسعمارية
للدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا أو حتى روسيا العدو التقليدى
لتركيا ، اذا ما اتفقت هذه الدول على تقسيم أملاك الدولة العثمانية رجل
أوروبا المريض ..

وكان محمد على يعتقد أن مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الأقطار
العربية ولكن تحقيق تكتل عربى نكون مصر قلبه أمر حيوى لضمان سلامة
هذه الكتلة من أى تدخل أجنبى ، ولإعادة مجد هذه الكتلة العربية التى كانت

فى محطاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق ،
وهى أقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها
من أن تصبح قوة كبرى يحسب حسابها ٠٠

وكانت الفرصة الأولى لتحقيق هذه الكتلة العربية استنجد السلطان
العثمانى سليم الثالث عام ١٨٠٧ م بمحمد على لآخاد عصيان الحركة الوهابية
والقضاء على خطر الدولة السعودية الأولى الذى فشلت القوات التركية فى
إيقافه ، وكان السلطان العثمانى - الذى يضرر العداء لمحمد على - يأمل أن
تضعف قوة محمد على نفسه ٠

وقد رأى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات
١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ م فرصة لتنفيذ خطته ومشروعاته ، وحجة يتذرع
بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة
للمخلص من الفرق الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيأت له القوة البحرية
والحربية اللازمة أرسل الحملات المتتالية الى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك
فى هذه الحملات أبناء طوسون وإبراهيم ، وأشرف على بعضها محمد على
بنفسه ، وقد بدأت هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ م بالقضاء
على الدولة السعودية الأولى وتخريب عاصمتها الدرعية ٠

كانت نتيجة الحروب الوهابية أن تحسنت العلاقات بين السلطان
العثمانى والباشا إذ تأكد للسلطان أن محمد على هو يده التى يبطش بها ضد
الخارجين عليه ، ومن ثم كافأه بتعيينه واليا على باشوية جدة بالإضافة الى
مصر ، كما كان من نتائج هذه الحروب أيضا أن امتد النفوذ المصرى الى الخليج
العربى بل وإلى اليمن التى استطاعت القوات المصرية أن تزحف من جدة
وتحتلها فى أوائل العشرينات من القرن التاسع عشر وتبقى بها حتى عام
١٨٣٩ م عندما تازمت الأمور أمام الباشا واستحكمت المؤامرات الدولية
ضده ٠ كما تطلع محمد على لتحقيق مشروعات أخرى ٠٠

ورغم أن الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الأموال والضحايا الكثيرة
نى الأرواح ما يجعل هذه الحروب يعتبر من أشق الحروب التى خاضتها مصر ،
فإنها كانت « وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما أنها سبيل لرفع شأن
مصر ، وإعلاء مكانتها ، وبمهيأ لتنبؤوا المركز الذى نالته من بعد بين الدول ،
وأغلب الظن أن فكرة الانفصال عن تركيا وتحقيق استقلال مصر قد بدأت
تملك على محمد على مشاعره من ذلك العهد ، وأنه أخذ يعمل لها من طريق

الفتح والحرب « (٣١) »

ثم تطلع محمد على الى السودان ، وكان محمد على « يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ، ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية ، لابد وأنه يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضائه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لو سيطرت على مباحه أو روافده العليا سوى أخرى قد تكون معادية لا صديفة أو حليفة » (٣٢) .

وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان في النواحي الاجتماعية والنفائية والاقتصادية والسياسية منذ أقدم العصور ، وأن النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثماني وبموافقته .

وقد اختلف المؤرخون حول الأسباب التي دفعت محمد على لفتح السودان ، فمن قائل ان السبب كان لاستخدام السودانيين و جنديدهم في جيش مصر الجديد ، ومن يقول انه للبحث عن الذهب المتوفر في السودان ، ومن يذكر أن السبب هو تعقب قلول الممالك الذين فروا جنوبا وأسسوا لأنفسهم مملكة معادية لمحمد على . والرأى عندى هو أنه لا يمنع أن تكون معظم هذه الآراء هي الأسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته في تكوين الكتلة العربية التي قلبها مصر ، والسودان قطر عربى ضمه الى مصر أمر حيوى لكلا القطرين بل وحيوى للكلمة العربية بصفة عامة .

ولعل رغبة محمد على في تأمين مصر من الجنوب وتأمين وصول مياه النيل اليها كانت من أهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد أيضا أن يكون من أسباب فتح السودان رغبة محمد على في التخلص من بقية الفرق العسكرية الغبر نظامية كالأرناؤوط الذين لم يهلكوا في الحرب ضد الروهابيين .

(٣١) عبد الرحمن الراغبى : نفس المرجع ص ١٢٥ .

(٣٢) مكى شسكة : السودان عبر القرون ص ٩٤ .

استغرقت حملات فتح السودان حوالى ثلاث سنوات ونصف من يوليو ١٨٢٠ الى فبراير ١٨٢٣ م انتهت بدخول السودان مع مصر تحت حكم محمد على ، وطبق فيه نفس التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وتأسست عاصمة له فى الخرطوم فى عام ١٨٣٠ م وكانت مقرا للحكماء الذى يعينه الباشا ويحكم البلاد بنمى الأسلوب المركزى السارى فى مصر ، ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للأقسام أو المراكز ومشايخ للسواحى أو القرى ..

لكل كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت قدمه أرض مصر واسمطاب له العيش فيها وتمسك بالافامة فيها ورسم حطته لتنفيذ حركته الاسفلائية عن الدولة العثمانية .. وقد رأينا كيف أن محمد على آمن منذ البداية أن دعائم الاستقلال تقوم على تنمية موارد البلاد الاقتصادية وبناء جيش وطنى ونظام تعليمى حديث ، ومن هذا البناء انداحل الحديث والقوى يمكنه أن يطلق لتحقيق مشروعاته الخارجية ..

وكان محمد على يؤمن بأن هناك قوى وأخطارا تقف أمام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد اسنطاع أن يتخلص من القوى المحلية بالقضاء على الممالك ويدخل المشايخ والأعيان فى شئون الحكم ، والفرق العثمانية عسير النظامية ، وأقام حكما مركزيا استبداديا مستنيرا ، وأخذ يضع أسس النظام الجديد ويهدم فى بقايا النظام القديم .

أقول اذا كان الباشا قد تخلص من القوى المحلية بعد جهد جيد فانه كان عليه مواجهة القوى الأجنبية الخارجية ، وكان على رأس هذه القوى انجلترا التى كانت دائمة التحريض للباب اعلى لكى يتخذ موقعا أكر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا التحريض ويقلل من تأثيره موقف الحكومة الفرنسية المؤيدة لمحمد على .

الا أن محمد على اسنطاع أن يمتص غضب السلطان الدائم عليه حين سارع بتلبية أوامر السلطان بمحاربة الحركة الوهابية - رغم أن الجبرتي المؤرخ المصرى عاب على الباشا القيام بهذه الحرب التى لا نافع لمصر فيها ولا جمل بل بحمل الشعب المصرى الأموال الباهظة والضحايا الكثيرة اثناءها - كما أن محمد على نزع السودان وضمه الى مصر باسم اسلطان وحت السباده العثمانية ..

ورغم ذلك شأن مشروعات محمد على الطموحة كانت لابد وأن تؤدى به

الى الصدام مع الدولة العثمانية ، وهو الصدام الذى سوف ينتهى بنفصل
ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الأوروبية وخاصة انجلترا ضده مما سترام
بالتفصيل فى الصفحات التالية .

محمد على والدولة العثمانية

منذ تولى محمد على الباشوية فى مصر عام ١٨٠٥ م وهو مدرك أن
السلطان العثماني يكن له العداء ، ويشعر أن محمد على فرض عليه فرضا
من قبل المشايخ والأعيان المصريين ، ولذلك أخذ ينحين العرص لكي يبعد
محمد على عن مصر ، وقد رأينا أن السلطان حاول مرة نقل محمد الى ولاية
جدة عام ١٨٠٥ ثم نقله مرة أخرى الى ولاية سلانيك عام ١٨٠٦ م ولولا وقفة
الزعماء والمشايخ المصريين وهدايا وأموال الشعب المصرى التى قدمها محمد
على للسلطان ورجال دولته لثم بالفعل ابعاد محمد على .

كما رأينا أن السلطان كلف محمد على بمعالجة النورة الوهابية فقام
الباشا بهذا التكليف خير قيام رغم ما كلفه وكلف الشعب المصرى من الأموال
والنضحيات بالأرواح ، مما ساعد على تحسن العلاقات بين محمد على والدولة
العثمانية ، بل والى تنبئته فى حكم مصر ، ثم الموانفة على جعل ولاية مصر
وراثية فى أكبر أبناء أسرته الى جانب باشوية جدة التى نالها محمد على.
مكافأة على تخليص الدولة من الخطر الذى مثلته الدولة السعودية الاولى .
وكل ذلك تم نظرا لحاجة الدولة العثمانية الى الباشا لضرب خصومها .

وفى جو العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة
اليونانيين فى أبريل ١٨٢١ م ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال النام.
عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الأنراك فى
البر والبحر ، مما دفع بالسلطان العثماني محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد
على صاحب الجيش المنظم على الأسس الحديثة والأسطول الفتى .

ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان أراد باسننجاده بمحمد على انهالك
قوى الأخير واستنهلاك جيشه وأسطوله حتى لا يصبح فى يوم ما قوة مناوئة
للدولة العثمانية ذاتها ، ومهما كانت صحة هذا الرأى فان محمد
الولايات العثمانية التى يمكن الاستعانة بها للبطش بكل خصوم الدولة
العثمانية ، وأنه يمكنه نعبا لذلك الفضاء على النورة فى بلاد اليونان .

وقد وجد محمد علي في استنجد السلطان به لخماد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، « واغتنب اليأسا بذلك التكليف أشد الاغتناب ووجد في تنفيذه فرصة موانية لتحقيق آماله في الظهور على مسرح السياسة الشرقية في صورة البطل المسلم الزائد عن حيتاس الاسلام وحامي حماه » (٣٣) . ثم أن هذا التكليف بمثابة « توسيع لنطاق الدولة المصرية وبسط نفوذها فيما وراء البحار ، وبالتالي يرفع من شأن محمد علي ويزيد من مكانته ، ولم يكن محمد علي ليرس أن يعلو شأنه ويتنسخ ملكه ، كما أن استنجد تركيا بجيشه كلما قصرت يدقا وعجزت عن مقاومة الثوار سواء في الحجاز أو في اليونان مما يزيده فحرا ويوطئ مركز الدولة المصرية التي أسسها » (٣٤) .

وتسأت الأمور بين محمد علي والدولة العثمانية أثناء ثورة بلاد اليونان على التحرر الذي أفضى في النهاية الى الصدام بين الطرفين ، ذلك أن السلطان عهد الى محمد علي بحكومة جزيرة كريت ليخمد الثورة المشتعلة فيها ، وقد تمكنت القوات المصرية بالفعل من اخماد ثورة أهل كريت بعد حرب قاسية دامت حوالي عام من يونيو ١٨٢٢ م .

وكان نجاح الحملة على كريت دافعا لكى يعهد السلطان الى محمد علي بحكومة الثورة لكى يتولى اخماد الثورة المشتعلة فيها أيضا ، وما لبث السلطان أن أصدر في ٦ مارس ١٨٢٤ م فرمانا تعين ابراهيم باشا بمقتضاه واليا على كل من كريت والثورة . ومن ثم فاد ابراهيم الحملة على الثورة .

لم تكن حرب الثورة مجرد نزعة حربية ، أو عمليات سهلة ، بل كانت حربا قاسية على كلا الطرفين المنحاربين ، فيقد كان اليونانيون شعبا يقا تل للحصول على استقلاله ونقض السيادة التركية المسيطرة ، ومن ثم كان المقاتلون اليونانيون يكتسحون القوات التركية في كل لقاء بين الطرفين حتى اذا وصل ابراهيم باشا الى أرض الثورة وبحرها ووجه بمقاومة شديدة وعينية من اليونانيين المؤيدين بمتطوعين من أوروبا وبتعاطف من روسيا العدو النفليدى لتركيا ، ومع ذلك أحرز ابراهيم باشا انتصارات حاسمة ضد اليونانيين .

(٣٣) د . السيد رجب حراز . نفس المرجع ص ٢٥٥ .

(٣٤) عبد الرحمن الراعى . نفس المرجع ص ٢١٥ .

الا أن الدول الأوروبية وخاصة روسيا وانجلترا لم تكن لتقف مكتوفة اليدين أمام هذه الانتصارات المصرية ، فروسيا عدو تركيا العنيد في عهد القيصر نيقولا الأول الذي تولى العرش في أول ديسمبر ١٨٢٥ م ، عادت الى فكرة مؤازرة الشعب اليوناني الثائر من ناحية وتمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية من ناحية ثانية ، والخروج الى البحر المتوسط عبر المضائق التركية البسفور والدردينيل ٠٠ وأما انجلترا فقد كانت منزوعة من ازدياد قوة محمد علي وانساع نفوذه خاصة وقد اصطدم بالمصالح البريطانية في البحر الأحمر واليمن من ناحية ، والخليج العربي من ناحية أخرى ، ثم ان قوته البحرية تنازع الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، هذا الى جانب التأثير الفرنسي على نشاط محمد علي ، ومن أجل ذلك كله كان لانجلترا موقف ازاء الثورة اليونانية يسعى الى المحافظة على الامبراطورية العثمانية ضد الاطماع الروسية من ناحية ، وتحقيق بعض الأمانى القومية لليونانيين ، وذلك من شأنه اضعاف جهد محمد علي في بلاد اليونان وانحسار نفوذه عنها .

وفد تمخضت جهود انجلترا عن عقد ما عرف ببروتوكول بطرسبرج في أبريل ١٨٢٦ م بين انجلترا وروسيا ، وتلاه معاهدة لندن بين انجلترا وروسيا وفرنسا في يوليو ١٨٢٧ م ، وقد نص البروتوكول والمعاهدة على تسوية للمسألة اليونانية تقضى باعطاء اليونانيين استقلالهم الذاتى تحت السيادة العثمانية ، وفرض هذه التسوية في حالة رفض أى من الطرفين المتحاربين : الدولة العثمانية أو اليونانيين ، « وكان الحلفاء يعلمون اصرار تركيا على رفض طلباتهم فاتفقوا على ارسال أساطيلهم الى مياه اليونان لتأييد مطالبهم بالقوة ولمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول الى شواطئ اليونان وارسال المدد الى الجيش المصرى والتركى بها » (٣٥) .

وكانت معاهدة لندن ذات تأثير سلبي على محمد علي ، اذ أنه خشى من مواجهة الدول اذا اراد ارسال مدد الى القوات المصرية في بلاد اليونان ، وفي نفس الوقت لم يكن على استعداد لاضاعة جهد القوات المصرية هباء وبالتالي اضعافه مكاسبه في الوقت الذي كان يعلم فيه أن السلطان العثماني يرفض معاهدة لندن نصا وروحا ، وقد تغلبت النزعة المسيطرة عند محمد علي معتقدا أن فرنسا لن تقدم على مهاجمة القوات المصرية ، فأرسل مددا من السفن والجنود الى بلاد اليونان في أغسطس ١٨٢٧ م .

الا أن أساطيل انجلترا وروسيا وفرنسا احسكت بالأسطول المصرى والعثمانى فوقعت معركة نوارين البحرية فى ٣٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التى تم فيها تدمير الأسطولين المصرى والعثمانى ، وكان من نيجنها موافقة محمد على على انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان للمحافظة عليها بعد أن انقطعت الاتصالات مع الوطن الأم مصر ، وقد تم هذا الانسحاب من المورة فى ديسمبر ١٨٢٨ م . كما كان من نتائجها أن اليونانيين رفضوا الاستقلال الذاتى المعروض عليهم من الدول والذى تضمنته كذلك المعاهدة الروسية التركية فى سبتمبر ١٨٢٩ م ، ومن ثم قررت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والروسيا فى بروتوكول لندن الذى عقد فى فبراير ١٨٣٠ م اعطاء اليونانيين استقلالهم التام .

وكان من نتائج معركة نوارين البحرية وانسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطان العثمانى الاساءة الى العلاقات بين الطرفين وأدى بها فى النهاية الى الصدام ، ورغم أن الحرب فى بلاد اليونان قد أكسبت محمد على مكانة دولية هامة خاصة عندما تفاوض معه الانجليز على الانسحاب من بلاد اليونان مباشرة دون وساطة الدولة العثمانية ودون موافقة السلطان على انسحاب القوات المصرية ، الا أن هذه الحرب لم تحقق أهداف محمد على الوسعية ، بل أدت الى خسائر مادية كبيرة وضحايا فى الرجال كثيرة .

وفى الوقت الذى غضب فيه السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته فقد أصدر فرمانا فى سبتمبر ١٨٣٠ م منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريت كمكافأة على اشتراكه فى حرب المورة ، ولكن هذه المكافأة لم تكن تعويضا كافيا لما بدله الباشا من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد أسطوله ، ومن ثم أخذ محمد على يسعيد توازنه بعد نوارين ويجهز جيشه وأسطوله بمساعدة سخية من فرنسا ليكون الجيش والأسطول على استعداد لتحقيق آمال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا أمكن الى ملكه .

ومهما قيل فى الأسباب التى أدت الى ما عرف بحرب الشام الأولى ثم حرب الشام الثانية ، فإن فكرة محمد على فى ضم بلاد الشام الى مصر بدأت منذ عام ١٨١٠ م ولم يؤجلها الا انشغاله فى حروب متتالية فى شبه الجزيرة العربية ، ثم فى السودان ، ثم فى بلاد اليونان . لأن الباشا يدرك أهمية الشام لتأمين مصر نفسها ، فضلا عن أن الكلمة العربية التى كان الباشا يسعى لاقامتها لا تكمل بدون بلاد الشام والعراق .

وكانت فكرة ضم بلاد الشام والعراق تسيطر على أفكار ابراهيم باشا أيضا ، فكانت تصريحاته وبياناته أمام جنوده وخاصة تؤكد اتجاهه العربى ، لدرجة كان يذكر الجنود بأمجاد العروبة ، وأنه عربى ، وأنه يسعى لتحقيق القومية العربية وإعادة أمجاد الأمة العربية المستغلة بأشراك العرب فى الحكم ونولى المناصب القيادية فى الادارة والجيش .

ومن أقوال ابراهيم باشا فى هذا السبيل أنه عندما سئل أثناء حصاره لعكا عن مدى فتوحاته بعد عكا قال تستمر الفتوحات الى مدى ما ينكلم الناس وأتفاهم وإياهم باللسان العربى . وعندما سأله أحد جنوده عندما رآه يكرر هجومه على الأتراك ، كيف يطعن فى الأتراك وهو منهم أجابه ابراهيم باشا على الفور : « أنا لست تركيا ، فانى جئت مصر صيبا ، ومنذ ذلك الحين قد مصرتنى شمسها وغيرت من دمي وجعلته دما عربيا » (٣٦) .

كانت فكرة تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر هى المحرك الأصلى والدافع الأساسى لضم بلاد الشام ، ولكن محمد على استغل الأحداث الجارية فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر لكى يبرر زحفه الى بلاد الشام ، فأعلن الباشا أنه يهدف من تجريد حملة الى بلاد الشام تأديب عبد الله الجزار باشا عكا بسبب إيوائه المصريين الفارين من الضرائب ومن الجندية وعدم اعادتهم الى مصر ، وبسبب رفضه امداد مصر بالأخشاب اللازمة لبناء أسطول جديد عوضا عن الأسطول الذى تحطم فى نوارين ، وهذه الأسباب كانت لغضبة الدوافع الحقيقية والتى تتلخص فى توسيع ملكه .

وقد استغرق الصدام بين محمد على والدولة العثمانية جولتين ، الجولة الأولى بدأت فى أكتوبر ١٨٣١ م وفيها قاد ابراهيم باشا القوات الزاحفة الى بلاد الشام واستولت بدون مقاومة تذكر على غزة ويافا وحيفا وبيت المقدس ، واستولت على عكا بعد حصار حوالى سبعة شهور ، ثم استولت على دمشق وحصص بعد انتصار القوات المصرية على القوات التركية ، ثم تقدمت القوات المصرية حتى أحرزت انتصارا حاسما على الأتراك فى معركة قونية فى ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ م . ثم زحفت الى كوتاهية التى سقطت فى فبراير ١٨٣٣ م .

انتهت الجولة القتال الأولى بين محمد على والدولة العثمانية بتدخل

الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وروسيا وفرنسا وفرض صلح بين الطرفين عرف بصلح كوتاهية في ٨ ابريل ١٨٣٣ م ، الذي نص على تثبيت حكم محمد علي في مصر والسودان وبلاد الشام وجزيرة كريت ، وابراهيم في حكم باشوية جدة وبلاد الاحباش (ساحل البحر الأحمر بموانئها سواكن ومصوع) .

ولم تكن معاهدة كوتاهية سوى هدنة بين الطرفين ، فالسلطان العثماني شعر بالمرارة من وقوع هزائم لدلته من أحد ولايه ، ومن ثم أخذ يستعين بالروس والألمان لاعداد جيش منظم يقضى به على محمد علي لا من بلاد الشام فقط بل من مصر أيضا ، بينما كان محمد علي يدرك أنه لن يكون هناك سلام مع الدولة العثمانية دون انزال السلطان محمود الثاني من العرش وتقليد السلطنة لابنه عبد المجيد ، ومن ثم أخذ يعد العدة لعرض هذا السلام على الدولة العثمانية .

وتطلع كلا الطرفين لموقف الدول الأوروبية من الصراع بينهما ، فتركيا التي رفضت إنجلترا عقد معاهدة دفاعية هجومية معها لجأت الى عذرتها التقليدية روسيا التي رحبت بعقد ما عرف بمعاهدة هنكاراسكلسي (٣٧)، الدفاعية الهجومية تعبيرا عن الصداقة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية في ٨ يوليو ١٨٣٣ م ، وأما محمد علي فرغم صداقة فرنسا له فانها كانت حريصة على بقاء الامبراطورية العثمانية في مواجهة الاطماع الروسية ، وانجلترا سخذ نفس الموقف بل تشدد مع محمد علي ، ولذلك اكتفى محمد علي بالاستعداد حتى تهيأ الظروف الدولية للجولة الثانية .

وكان محمد علي قد أعلن عزمه للدول الأوروبية عام ١٨٣٤ م على اعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية استغلا تاما أسوة باليونانيين ، ولكن الدول الأوروبية رفضت بشدة هذا الاجراء ، وفي عام ١٨٣٨ م كانت المفاوضات بين محمد علي والدولة العثمانية لاقترار سلام دائم بين الطرفين قد فشلت بسبب موقف إنجلترا المعادي لمحمد علي ، أعلن محمد علي مرة أخرى لعناصل الدول الأوروبية في القاهرة عزمه على اعلان استقلال مصر ، ولكن

(٣٧) عرفت بهذا الاسم لانه اسم قصر يقع على شاطئ مضيق السويس على الجانب الآسيوي وسمت الاتفاقية فيه .

الدول مانعت في ذلك مما شجع السلطان العثماني على السير في استعداده وإجراءاته العدائية ضد محمد علي .

وفعت الجولة الثانية للحرب الشامية بين محمد علي والدولة العثمانية منذ أبريل ١٨٣٩ م بزحف القوات التركية الى اراضى بلاد الشام المصرية ، وعندما تلقى ابراهيم باشا من أبيه أمرا بدحر القوات التركية في أراضيها وعدم الاكتفاء بردها عن الأراضي الشامية لأن تركيا لم تراعى العهود والمواثيق وقت معركة نصيبين في الأرض التركية في يونيو ١٨٣٩ م التي انتصرت فيها القوات المصرية انتصارا حاسما ووقفت على أبواب الاستانه في نفس العام ، وسلم قائد الأسطول التركي سفنه لمحمد علي بالاسكندرية برجالها وأسلحتها .

وبهذا الموقف تحقق حلم محمد علي ، وكاد السلطان العثماني يوافق على رغبة محمد علي في جعل ملكه وراثيا على الأقطار التي تحت يده وهي مصر والسودان والحجاز وبلاد الشام ، لولا تدخل الدول الأوروبية بزعامة انجلترا التي وقفت تشد أزر السلطان العثماني ضد مشروعات محمد علي ، ومن ثم فرضت على محمد علي والسلطان شروطا تضمنها معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ م ، ثم بروتوكول لندن عام ١٨٤١ م ونرمى هذه الشروط الى اعطاء محمد علي وأسرته حكم مصر حكما وراثيا في ظل السيادة العثمانية .

ونتيجة لمعاهدة وبروتوكول لندن أصدر السلطان العثماني الأوامر المحققة لشروط المعاهدة وبخصوص ترتيب الوراثة وتجديد المال الميري السوى وتحديد عدد الجيش المصرى بنمانية عشر ألفا ، وقد صدرت هذه الأوامر في ١٣ فبراير ١٨٤١ م ، وأول يومية ١٨٤١ م بموافقة وضمن الدول الأوروبية .

وإذا كانت معاهدة لندن قد فرضت نوعا من الوصاية الدولية على مصر ، فقد تحولت مصر بمقتضاها من دولة عربية كبيرة لها كيائها الدولي الى ولاية صغيرة تابعة للباب العالي بعد أن حرمت من بلاد الشام والحجاز وكريت ، ورغم عودة مصر الى ولاية عثمانية فقد كانت سلطة الباب العالي عليها ضعيفة بسبب تدخل الدول الأوروبية في شئون مصر . ومع ذلك فإن معاهدة لندن اعترفت لمصر بالاستقلال مقيدا بالسيادة العثمانية ، ولم يعد لتركيا ، ولا لغيرها من الدول أن تعبت بهذا الاستقلال الذي أصبح مكفولا بمعاهدة دولية ، ولم يرد في معاهدة لندن من القيود العملية التي تحد ذلك

الاستقلال سوى دفع جزية سنوية للباب العالي ، وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار قواتها الحربية - التي تحدد عددها - جزءا من قوات السلطنة العثمانية « (٣٨) .

وهكذا عاشت مصر منذ عام ١٨٤١ م كدولة ذات استقلال مسفوص في ظل أسرة محمد علي حتى عام ١٩١٤ م عندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر وقطعت كل علاقة تربط مصر بالدولة العثمانية أو تركيا ، دون أن يصيب مصر من الحكم العثماني المباشر ما أصاب غيرها من الولايات وخاصة الشام والعراق مثلا . . .

محمد علي والدول الأجنبية

كانت مصر دائما مجالاً للتنافس بين الدول الأوروبية الطامعة في هذا الموقع الممتاز لمصر والاعتماد في استقلال جيرانها للمصلحة الاستعمارية ، ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ اوائل القرن السادس عشر فقد شهدت القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية لاستغلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعماري عليها ، وحدث تنافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر . .

حتى اذا كان القرن التاسع عشر ومحمد علي قد ظهر على مسرح الحياة السياسية في مصر بدأ يدرك الاطماع الأوروبية في مصر ، ولذلك نجده يدرك منذ البداية أنه مهما كانت حاجته لبناء مصر بناء حديثا على النسق الأوروبي وبمساهمة أوروبية بالخبرة والامكانيات ، فانه يجب أن تكون هذه المساهمة موقوتة الى أن تنهيا الكوادر الفنية المصرية التي عليها تسلم زمام العمل في مصر الحديثة .

ولكن الاطماع الاستعمارية لم تكن نفدر اتجاه محمد علي الاستقلالي ولا هي مستعدة للتخلي عن أهدافها ، فانجلترا مهتمة بمصر وبأن يكون لها نفوذ في مصر أعلى من نفوذ أية دولة أوروبية أخرى لضمان أمن الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، وفرنسا التي خرجت قوات حملتها من مصر في العام الأول للقرن التاسع عشر ما زالت لها اطماع وتسعى للعودة اذا أمكن أو على الأقل منافسة النفوذ الانجليزي ومحاربتة على الأرض المصرية .

واذا كان التنافس على أشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الأعلى في مصر ، وهو تنافس ممتد أصلا من صراع بين الدولتين في أوروبا ، فان الدولتين كانا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها ، بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيقة التي تجتمعت فيها عوامل التفكك والانقسام ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام حركة استقلالية هنا أو هناك للانفصال عن الامبراطورية العثمانية .

أولا : انجلترا

فرغم أنه كانت لانجلترا اهتمامات بمصر وإبعاد فرنسا عنها ، فان هذه الاهتمامات زادت واضحت كثيرا بعد قدوم حملة نابليون بونابرت على

مصر أواخر القرن الثامن عشر ، وقد رأينا موقف إنجلترا الإيجابي من هذه الحملة التي انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وببقاء القوات الانجليزية في مصر حتى خرجت عام ١٨٠٣ بعد أن تم توقيع صلح أميان بين فرنسا وإنجلترا ، ولم يكن خروجها يعنى توقف الاهتمام الانجليزي أو السخلى عن المشروعات الانجليزية في مصر .

وعندما نولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥ م واتضح موقعه العنيف من المماليك ومنهم أصدقاء وعملاء للانجليز أعلنت إنجلترا عداها لمحمد على وأخذت تحرض السلطان ضده بحجة أن توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى في مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسى آخر ، بل سوف « يجدد العتق ويسفّر المماليك الى اسئاف الحرب والقتال ، ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسرداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب جبل الامن » (٣٩) .

وجاء انصار الأسطول الانجليزي على الأسطول الفرنسى في معركة الطرف الاغر البحرية في ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ م دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزي في القاهرة مسيت Messit مساعيه بتأليب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ، وشاركه السفير الانجليزي فى الآسنانة تشارلس أربثنوت Charles Arbuthnot لضعف على الباب العالى بقوة من منطلق أن إنجلترا المنصرة فى الطرف الاغر قد أصبحت لها السيادة البحرية وقد اهتز موقف الامبراطور نابليون الأول الفرنسى فى أوروبا نتيجة هزيمة أسطوله ، ومن ثم فلا يمنع إنجلترا من ان تضغط على الباب العالى لكى يعزل محمد على من مصر وبوئى محمد العلى الزعيم المملوكى عميل إنجلترا ، ولا يسمع من أن يكون الضغط فى صورة تهديد باحتلال مصر بقوات انجليزية وفرض الحاكم الذى نريده إنجلترا بحجة المحافظة على استمرار الامور فى تلك الولاية العثمانية الهامة ، والمحافظة على ذات الولاية من غزو فرنسى او تهديد بغزو فرنسى .

واذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزي فأصدر فرمانا بتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولاية سالونيك فى مايو ١٨٠٦ م ، فان سياسة محمد على وتأييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العالى من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر ١٨٠٦ م فرمانا آخر

بتثبيت محمد على في ولاية مصر ، بل وأن يتخذ الباب العالي موففا أكثر مودة مع فرنسا ظهر في الاعتراف المركي بلفب نابليون الامبراطورى رسميا منذ فبراير من نفس العام ، بل واستقبال السفير الفرنسى الجديد بالاستئانة استقبالا حرا في أغسطس ٠٠

ونتيجة لاحباط مساعى انجلنرا ضد محمد على ثم وفاة محمد الالامى عملها في القاهرة ، وتبدل موقف الباب العالي من فرنسا ، فقد قررت الحكومة الانجليزية « أن تعوم بعمل حاسم ضد تركيا » (٤٠) وذلك بأن « تصرب تركيا في مصر فنال بذلك غرضين وهما اذلال تركيا من جهة وتحقيق أطماعها في مصر من جهة أخرى » (٤١) . فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون كورث Duckworth في نوفمبر ١٨٠٦ ، وحملة أخرى الى الاسكندرية بقيادة فريزر Fraser .

واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت في تحقيق أهدافها حيث لم يقبل الباب العالي التهديد الانجليزى بل وثق علاقته بفرنسا . فقد كان الميدان المصرى هو المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الأساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية في ١٦ مارس ١٨٠٧ م ، وكانت الاسكندرية مستقلة آنذاك عن ولاية محمد على في القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة رأسا ولا يعترف بباشوية محمد على .

واذا كان نزول الحملة الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة ، فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز ، حيث يروى الجبرنى في أحداث يوم الخميس ٢٣ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٢ أبريل ١٨٠٧ م أنه ورد مكتوب من أهالى دمنهور - خطابا الى السيد عمر النفيب - مضمونه : أنه لما دخلت المراكب الانجليزية الى الاسكندرية هرب من كان بها من العساكر ، وحضروا الى دمنهور ، فعندما شاهدتهم الكاشف الكائن بدمنهور ، ومن معه من العسكر انزعجوا انزعاجا شديدا ، وعزموا على الخروج من دمنهور ، فخطبهم أكابر الناحية قائلين لهم : وكيف تتركونا وتذهبوا ، ولم يروا منا خلافا ، وقد كنا فيما تقدم من حروب الالفى ، من أعظم المساعدين لكم . فكيف لا نساعد الآن بعضنا بعضا في حروب الانجليز ؟ فلم يسمعوا لعولهم لشدة ما داخلهم

(٤٠) د . رجب حراز . نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٤١) الرامى ص ٤٦ .

من الخوف ، وعبوا متاعهم وأخرج الكاشف أثقاله وجبخته ومدافعه ، وتركها وعدى وذهب الى فوه من ليلته ، ثم أرسل فى ثانى يوم من أخذ الأتقال ، فهذا ما حصل أخبرناكم به «(٤٢)» .

ولما كانت الحملة الانجليزية لا يمكنها البقاء بالاسكندرية دون أن تكون مسيطرة على رشيد لضمان الموبن خاصة بعد أن مات الحليف محمد الالفى الذى ظل فترة مرابطا فى البحيرة فى انتظار هذه الحملة التى وصلت بعد وفاته - التى حدثت فى ٢٧ يناير ١٨٠٧ م - وبمونه انفرط عقد التحالف مع إنجلترا ضد محمد على ولم يجد الحملة الانجليزية المساعدة المأمولة من زعماء المماليك ومن ثم خضع فريزر لحاجة قواته ولضغط الفئصل الانجليزى فى القاهرة فأصدر أمرا لفريق من قواته - التى كان يدرك فلة عددها وعدم امكانية احرار انتصارات خارج الاسكندرية - بالزحف لاحتلال رشيد .

ويصور الجبرتى موقعة رشيد فى أحداث يوم الجمعة ٢٤ المحرم ١٢٢٢هـ الموافق ٣ أبريل ١٨٠٧ م بقوله : وردب. أخبار من ثغر رشيد يذكرون بأن طائفة من الانجليز وصلت الى رشيد ، فى صبح يوم الثلاثاء حادى عشرينه «(٣١ مارس)» ودخلوا البلد ، وكان أهل البلدة ، ومن معهم من العساكر ، متنبهين ومسددين بالأزقة والعطف وطيفان البيوت ، فلما حصلوا بداخل البلدة ضربوا عليهم من كل ناحية ، فألقوا ما بأيديهم من الأسلحة ، وطلبوا الأمان ، فلم يلبثوا لذلك وقبضوا عليهم ، وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين «(٤٣)» .

لم يقنع الانجليز بهزيمتهم الأولى فى رشيد وأراد فريزر أن يحو أنرها ويستعبد سمعة إنجلترا العسكرية ، فأرسل حملة ثانية الى رشيد ، وقد أغفل ثقة الشعب المصرى فى نفسه بعد انتصار رشيد على القوة الانجليزية الغازية ، وطل موهما - نتيجة معلومات الفئصل الانجليزى مسيت - أن المماليك سيهبون للمشاركة فى المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، وأن الشعب المصرى سيقف متفرجا على الأقل من هذه المعارك ..

ولكن الشعب المصرى امتلا حماسية خاصة بعد أن رأى الأسرى الانجليز وروءوس قتلاهم فى معركة رشيد يطاف بهم فى القاهرة مما أكد للمصريين

(٤٢) الجبرتى : ص ٧١٤

(٤٣) نفس المرجع ص ٧١٥

أن الانجليز ليسو بالقوة التي لا تقهر ، ولذلك سارع المواطنون الى الانضمام فى صفوف متراصة للجهاد ضد الأفرنج (الانجليز) الغزاة وذلك عندما حدث فى ٢٦ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٥ أبريل ١٨٠٧ م أن « نبه السيد عمر النقيب على الناس ، وأمرهم بترك حضور الدروس ، وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك لقاء الدروس » (٤٤) .

والتقى الجمعان فى الحماة جنوب رشيد حيث حلت الهزيمة مرة ثانية بالانجليز فى ٢١ أبريل ١٨٠٧ وصعها الجبرتي بقوله : اجنمع الجم الكبير من أهالى بلاد البحيرة وغيرها وأهالى رشيد ، ومن معهم من المسطوعة والعساكر وأهل دمنهور ٠٠ فكان بين الفريقين مفلة كبيرة ، وأسروا من الانجليز طائفة وقطعوا منهم عدة رهوس ٠ وفى يوم الجمعة ١٥ صفر ١٢٢٢ هـ الموافق ٢٤ أبريل ١٨٠٧ م حضروا بأسرى - الى القاهرة - وعدتهم تسعة عشر شخصا ، وعدة رهوس لمروا بهم وسط الشارع الاعظم ، وأما الرهوس فمروا بها من طريق باب الشعرية ، وعدتها نيف وثلاثون رأسا موضوعة على نبابت ٠٠ (٤٥) .

أدرك الانجليز استحالة البقاء بالاسكندرية بعد هذه الهزائم المتكررة وخاصة بعد الموقف الأوروبى بعد عقد معاهدة تلسيت بين فرنسا وروسيا فى يوليو ١٨٠٧ م لاقتسام أوربا يستدعى نفرغ انجلترا للموقف الأوروبى والعودة الى سياسة المحافظة على الامبراطورية العثمانية من الأطماع الروسية ومن ثم طلب فريزر مصالحة محمد على على أساس الجلاء عن الاسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى ، وقد تم جلاء القوات الانجليزية بالفعل عن الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر ١٨٠٧ م .

وكانت نتيجة حملة فريزر انتصار لمحمد على فى الداخل وعند الدولة العثمانية ، كما أكدت هذه الحملة شخصية محمد على واستقلاله فى الاتصالات بالدول الأجنبية وعقد الاتفاقات معها دون الرجوع الى الباب العالى ، كما كان من نتائج هذه الحملة وفشلها أن خضعت مدينة الاسكندرية لسيطرة محمد على ودخلت فى باشويته .

ولم يكن فشل حملة فريزر مفعلا لانجلترا لتكف عن محاولاتها للدرس ضد محمد على والعمل على خروجه من مصر ، بل استمرت مؤامراتها خاصة وقد رأت التعاون الوثيق بين الباشا وفرنسا بما جعل النفوذ العرسى

(٤٤) الجبرتي ، ص ٧١٥ .

(٤٥) نفس المرجع ص ٧٢٥ .

سائدا في مصر في ظل صداقة محمد علي بالقنصل الفرنسي ، حتى حدثت حرب المورة التي شارك فيها محمد علي الى جانب الباب العالي ضد الثورة اليونانية .

ولما كانت انجلترا في عهد وزير خارجيتها كاسلري Casselry تتخذ موقعا يدعو الى عدم التدخل بين الشعوب وحكامها ، فان هذا الموقف تبدل بوفاة كاسلري عام ١٨٢٢ م وتولية جورج كاننج Canning خلفا له اذى أبدى عطفه على النوار انيوانيين وان كان لم يجاهر بالدعوة الى التدخل على أمل أن اليونانيين سوف ينتزعون استقلالهم من الأتراك ، وان كان كاننج قد اتخذ موقعا متشددا في معاهدة لندن عام ١٨٢٧ . ان وفداً من الروسية وفرنسا الى جانب انجلترا .

وقد شارك في العداء للتدخل المصري العثماني ضد الثورة اليونانية مجموعة من الشعراء والأدباء الانجليز والفرنسيين ، منهم من شارك بقلمه كـفكتور هيجو الفرنسي ، ومن شارك في الحرب كـاللورد بايرون الشاعر الانجليزى الذى « تطوع في صفوفهم (الثوار) ومات في مسيولونجى - ببلاد اليونان - عام ١٨٢٤ م » (٤٦) .

كما كانت انجلترا هي المحرك الأساسى لمعركة نوارين البحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التى دمرت فيها معظم سفن الأسطولين المصرى والعثمانى . ولكنها حاولت الاعتذار عن آثار المعركة خاصة وأن كاننج كان قد مات في أغسطس من نفس العام وتبدلت السياسة الى عدم اتخاذ موقف عدائى من الدولة العثمانية وقادتها ، بعد أن تولى ولنجتون الوزارة وأصبحت مساعدة انجلترا لليونانيين مساعدة معنوية لا مادية ، واعتبر ملك انجلترا وليام الرابع الموقعة بأنها حادث شؤم فى خطاب العرش فى يناير ١٨٢٨ م . كما أبدت الحكومة الانجليزية أسفها لمحمد على لما حدث للأسطول المصرى فى نوارين ، ونعلن عن استبعادها لاقامة علاقات ودية مع الباشا وتخبر الباشا « أن جلالة الملك من غير تدخل منه فى العلاقات بين الباشا والسلطان الذى يعترف له الباشا بحق السيادة ، مستعد للاعتراف لسموه بالحيدة التامة متى تعهد

هو أيضا بمراعاتها مراعاة تامة اذا ما نشبت الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية (٤٧) .

ونتيجة لهذه الاتصالات المباشرة بين الحكومة الانجليزية ومحمد علي تم توقيع الاتفاق بالاسكندرية بين الباشا والاميرال الانجليزى كدرنجتون Codrington في ٦ أغسطس ١٨٢٨ م والذي نص على جلاء الجنود المصريين من بلاد اليونان على سفن مصرية ترسل من الاسكندرية وتحت حراسة الحلفاء ، واعادة الاسرى اليونانيين الذين استخدمهم محمد علي كرقيق يعمل فى ممتلكاته ، وذلك كله مقابل تعهد انجلترا بارجساع الاسرى المصريين والسفن المصرية . وقد أصدر محمد علي أمرا لابنه ابراهيم بالانسحاب من المورة تنفيذا لهذه الاتفاقية التى وقعت دون استشارة الباب العالى أو حتى دون الانتظار حتى يوافق السلطان العثمانى .

ولما حدث الخلاف بين محمد علي والسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى وحرب الشام الثانية كان موقف انجلترا فى الجولة الأولى يقوم على التعاون مع فرنسا من أجل عقد صلح بين محمد علي والسلطان ، بل ان انجلترا أرسلت قنصلا له صفة سياسية هو كامبل Campbell حاملا مودة وتقدير الملك ويدعو الى توثيق الصلات بين مصر وانجلترا .

ولم يكن محمد علي غافلا عن العداء الذى تكنه نحوه الحكومة الانجليزية رغم مظاهر الود التى تبديها نحوه علانية ، وكان السفير الانجليزى فى الأستانة اللورد بنسنبي Ponsonby يكن عداء صريحا لمحمد علي ويدبر المؤامرات ضده فى عاصمة آل عثمان ، بل ويؤلب أهل الشام ضد الحكم المصرى هناك ، وكان فى هذا معتمدا على تأييد بالمرستون Palmerston وزير الخارجية الذى يكن هو الآخر عداء لمحمد علي ، ورغم ذلك كان محمد علي حريصا على ارضاء الحكومة الانجليزية عاملا على امنصاص معارضاتها أو تحييدها على الأقل حتى يحقق مشروعاته .

ورغم أن محمد علي شجع انجلترا على اعادة فتح الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، فان ابراهيم باشا عارض مشروعا انجليزيا عام ١٨٣٦ م باستخدام البواخر فى نهر الفرات لان ذلك فى رأى الباشا سوف يحد من امتداد الحكم المصرى الى العراق .

(٤٧) سجلات وزارة الخارجية بلندن (مصر) من وزارة الخارجية الى (سولت) فى

٧ ديسمبر ١٨٢٧ م .

محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأمانة الحديثة ص ١٨٦ .

رابع ابراهيم باشا ذلك بالاصال بمشايع المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مطهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات ، وذلك من شأنه أن يصطدم بالمسروعات الاستعمارية الانجليزية .

وسيجة لذلك حذر بالمرستون الباشا بأن: الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تغف مكثوفه اليمين ازاء أى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج « الفارسى » . وعندما اسولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩ حذرت الحكومة الانجليزية الباشا من استمرار الوجود المصرى فى اليمن وأذرتة بأن أى محاولة من جانبيه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية (٤٨) .

ونتيجة لمحاولات الباشا لكسب رضا الحكومة الانجليزية ، اتخذت هذه الحكومة موقفا أقل تسددا منه ، ولذلك رأينا السفير الانجليزى فى الآستانة يخبر السلطان أن انجلترا سوف تساعد اذا هاجمه محمد على أما اذا حدث العكس وجاء الهجوم من قبل السلطان فان موقف انجلترا سوف يتغير ، وقد تشجع محمد على بهذا الحول فى السياسة الانجليزية فأرسل عام ١٨٣٨ م الى الدول مذكرات يبدى فيها رغبته فى اعلان استقلال مصر وبلاد الشام تحت حكمه ويطلب عدم اعراض الدول ، فكان رد الحكومة الانجليزية أنها « ترى من المستحيل تنفيذ مشروع محمد على ونرى من نتائج المحقة الدمار للباشا » (٤٩) .

وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزى فى الآستانة موقفا مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على أن انجلترا بصفة خاصة لن تسمح لمحمد على بأن يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البائدة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها فى نصيبين .

كانت هزائم جيوش الدول العثمانية أمام قوات محمد على وتهديد عاصمة آل عثمان سببا فى اتخاذ انجلترا موقفا ايجابيا وعمليا ضد محمد على.

(٤٨) جورج كيرك موح تاريخ الشرق الأوسط من ١٢١ - ١٢٢ .

(٤٩) سجلات وزارة الخارجية البريطانية (مصر) من بالمرستون الى كامبل ٧ يوليو

١٨٣٨ م .

ومحمد رفعت نفس المرجع من ٢٢١ .

فأعلن بالمرسنون عداؤه الصريح لمحمد علي ومشروعاته محجبا بأن نصيبين على الجانب التركي للمحدود وهذا في نظره دليل على أن البادئ بالهجوم هو إبراهيم باشا بن محمد علي وليس حافظ باشا الوزير العثماني وقائد جيش السلطان . وبلغ عداؤه بالمرستون أن طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الحطط لانتزاع الأسطول العثماني من ميناء الاسكندرية اذا رفض محمد علي اعاده الأسطول الى تركيا .

وكان من رأى بالمرسنون أنه يجب القضاء على حكم محمد علي في سوريا ومصر اذا أمكن وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، ولعل بالمرستون كان منسافا في عداؤه الشديد لمحمد علي ومشروعاته بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد علي وفرنسا ، وبات واضحا أن انتصارات محمد علي « قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرفية ومسألة التوازن الأوروبي عامة موضع البحث والنظر ، وقد هزت كيان التوازن الأوروبي هذا ونداعت لها أركان السلطنة العثمانية ، وفنحت باب المسألة الشرقية ، فجددت أطماع الدول بشأنها ، مما جعل السلام مهددا في أوروبا » (٥) .

وقد تجلى العداء الانجليزي لمصر في عهد محمد علي في تأليب الدول الأوروبية ، ذلك التأليب الذي انتهى بفرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م على محمد علي والتي نصت كما رأينا بجعل مصر فقط وراثية في أبناء محمد علي الذي أصبح واليا عليها وحدها وتخلي عن كل فوكانه في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .

وللاعتبار فإن انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف من مصر الحديثة في عهد محمد علي بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الأحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها في الهند ، وامتداد النفوذ المصري في كل شبه الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربي مما يهدد المطامع البريطانية من هذه الجهات ، بالاضافة الى أن قوة محمد علي البحرية في البحر المتوسط تهدد نشاط الأسطول الانجليزي العامل في هذا البحر ، الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية والتسهيلات التي فتحتهما مصر لفرنسا عدة انجلترا النفليدية .

وكل ذلك يفسر لنا تنافض السياسة الانجليزية بين تأييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية ، واستغلال المستعمرات الأسبانية في أمريكا الجنوبية ، وبين وقوفها ضد استقلال محمد علي بمصر عن الدولة العثمانية ، كما يفسر لنا التنافض في السياسة الانجليزية باستيلاء انجلترا على عدن عام ١٨٣٩ م وهي جزء من الممتلكات العثمانية ، في الوقت الذي تدافع فيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدم اقتطاع أجزاء منها .

هذا على الرغم من أن انجلترا التي عرفت طوال القرن التاسع عشر بأنها مصنع العالم قد اعتمدت في تشغيل مصانع لانكشير للغزل والنسيج على الفطن المصري الرافي منذ عام ١٨٢١ م ، حتى أن معظم القطن المصري كانت تستورده انجلترا « وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٩٣٠ م تفوق تجارتها مع أي بلاد أخرى ، حتى أنه في سنة ١٨٤٩ م - التي توفي فيها محمد علي - بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١٪ من وارداتها ، وما أرسلته اليها ٤٩٪ من صادراتها » (٥١) .

ثانيا : فرنسا

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١ م فإن الحكومة الفرنسية كانت تبدي اهتماما كبيرا بمصر ، وليس أدل على ذلك من اصرار فرنسا في مفاوضاتها للصالح مع انجلترا التي بدأت في لندن في شهر أكتوبر سنة ١٨٠١ م وانتهت بعقد الصلح النهائي في أميان بفرنسا في مارس ١٨٠٢ م ، أصرت على ضرورة جلاء القوات البريطانية التي شاركت في اخراج الحملة الفرنسية من الاراضي المصرية .

ورغم الاهتمام الفرنسي بمصر فإن ظهور شخصية محمد علي أثناء فترة الفوضى لم تجذب اهتمام الفصل الفرنسي بالقاهرة « ماثيولسيس » الذي كسب الى وزير الخارجية الفرنسية ناليران في فبراير ١٨٠٤ م أن محمدا عليا زعيم الالبان يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثماني ، وفي وسعي أن يؤكد لك سلفا أنه لا لبس ولا إيهام في مقاصده ، وأنه يريد الاستيلاء على السلطة العليا ، ولكن لا أعنفد بذنا أن هذا الزعيم ولو أنه يقل فسوه وتوحشا عن نظرائه فإنه يبدو مواثيا يمتع بعبقرية أو بنبوغ يمكنه من ابتكار خطة واسعة وبرنامج شامل والوسائل اللازمة لتنفيذها » (٥٢) .

(٥١) جورج كيرك . نفس المرحع ص ١٢٣ .

(٥٢) د . رحب حراز . نفس المرحع ص ١٦٦ .

وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية في أوروبا قد استقبلت آراء القنصل الفرنسي في القاهرة باصغاء ولم نأخذ موقفا إيجابيا من الصراع في مصر حتى ارتقى محمد على كرسى الولاية في مايو ١٨٠٥ م ، وعندها انجبت لتأييد ذلك الحاكم الذى سوف يحقق ما لم يستطع بونابرت تحقيقه في مصر وبقية أقطار الشرق .

ومع أن الحكومة الفرنسية لم تأخذ موقفا إيجابيا محددا من الأحداث في مصر بعد أن أصبح محمد على واليا عليها ، فقد اتخذ رجالها في مصر : القنصل دروفنى Drovetti المقيم بالاسكندرية وناثبه بالقاهرة مانجان Mengin موقف التأييد التام لمحمد على في مشروعاته بمصر ، ونخليا عن تأييد جماعة المماليك المواليين لفرنسا بزعامه عثمان البرديسى ، وكان يحركهما الرغبة في تعطيل كل المحاولات للاتفاق بين محمد على وانجلترا وعملائها من المماليك في مصر بزعامه محمد الألفى ، والمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان نفوذ النفوذ الفرنسي في مصر .

وعندما جاءت حملة فريزر على الاسكندرية ورشيد وقف دروفنى الى جانب محمد على ناصحا ومساعدة في اعداد وتسليح الجيوش المصرية للاقتلاع جنود حملة فريزر ، بل ان محمد على استمع لمشورة دروفنى في العناية بجرحى الانجليز في المعارك وأحسن معاملة أسراهم وهى أمور لم يكن محمد على يدرك مدى تأثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انساني قام به . .

وعندما نطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذج الفرنسي منار اهتمامه بل وابعاجه ، بل كان نابليون القوة الماحقة والمثل الأعلى الذى اخناره محمد على لنفسه طوال حياته ، وسار في بناء نواحي الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون في فرنسا . كل ذلك جعل المؤرخين يعقدون المقارنات بين نابليون الكورسيكى - ايطالى - الأصل ومحمد على الألبانى أو اليونانى الأصل ، وإلى التشابه بين الجندي بونابرت في جيش الثورة الفرنسية الذى ارتقى الى الامبراطورية الفرنسية والجندي محمد على في جيش تركيا القادم لانقاذ مصر من الاحتلال الفرنسي ، والذى ارتقى باشوية مصر ذرة الولايات العثمانية .

واذا فحصدنا جهود محمد على في نواحي الحياة المصرية لرأينا بصمات الفرنسيين فيها ، فالادارة مركزية على نفس النسق الذى سار عليه نابليون ،

والعليم شارك فيه علماء فرنسيون والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا ، وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمي الفرنسي ، حتى أن « اللجنة التي وكل اليها في سنة ١٨٣٦ م تنظيم التعليم ووضع اللوائح لكل مرحلة من مراحل التعليم كانت مؤلفة من أعضاء فرنسيين : كانوا اما مديرين لبعض المدارس الخصوصية^(٥٣) او موظفين بالحكومة المصرية ، وأعضاء من المصريين أو المنصرين انذين أتوا تعليمهم بفرنسا^(٥٤) . وعلى ذلك كانت اللجنة التي ألفت في سنة ١٨٣٦ م تستوردها الثقافة الفرنسية ، حتى ان اللوائح التي وضعتها تلك اللجنة في عام ١٨٣٦ م واللوائح البانية التي وضعتها اللجنة التي نظمت التعليم مرة أخرى في عام ١٨٤١ م وضعت أولا باللغة الفرنسية ثم ترجمت الى اللغة العربية^(٥٥) .

وحتى الجيش المصري لجأ محمد علي الى الفرنسيين لمساعدته في بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد كولونيل سيف Seves الفرنسي ادارة المدرسة الحربية الاولى في أسوان الذي اعنق الاسلام وسمى نفسه سليمان الفرنسي اوى دليلا على تأثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطنى الحديث وقد استعان كولونيل سيف بضباط فرنسيين وبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة أنه فلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . . وتولى الاشراف على بنية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة أساسية ، ومصانع الأسلحة شارك فيها أيضا خبراء فرنسيون ، وإن كان ذلك لا ينفي وجود ضباط وخبراء من ايطاليا وأسبانيا ، كما أشرف على تجديد القلاع والحصون خبراء فرنسيون ، وأسهم الفرنسيون أيضا في انشاء الأسطول المصري الحديث .

كما أعارت فرنسا الى محمد علي في سنة ١٨٢٤ م بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين لمرافقة القوات التي أوفدها لاختاد نورة اليونان على سلطان آل عثمان^(٥٦) .

كما استفاد محمد علي من الخبراء الفرنسيين في ادخال زراعة القطن

(٥٣) المدارس الخصوصية هي المدارس العالية أو ما يمكن تسميتها بالتعليم العالى أو الجامعى حاليا .

(٥٤) د . أحمد عزت عبد الكريم تاريخ التعليم في عهد محمد علي ص ٥٢ .

(٥٥) نفس المرجع ص ٥٣ .

(٥٦) جورج كيرك موحى تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٨ .

وفي انشاء مصانع النسيج ، واتبع محمد علي نظام حماية التجارة والصناعة
نشبهها بفرنسا وانجلترا ، واستعان بالخبرة الفرنسية في انشاء القناطر
الحيرية ، وغير ذلك من مشروعات حديثة في مصر .

ونتيجة لهذا كله كانت فرنسا هي المدافع عن محمد علي في المحافل
الدولية وكان سفيرها في الآستانة يحاول دائما افساد دسائس زميله
الانجليزى ضد الباشا في بلاط السلطان ، وفي حرب المورة اتخذت فرنسا
موقفا وديا من محمد علي ، ولا يعنى مشاركته السفن الفرنسية في معركة
بوارين اعلان العداء للباشا ، لأن هذا الموقف افتضنه طبيعة الموقف الأوروبى
ورغبة فرنسا فى ألا نفخ منفردة بعيدا عن معالج المسألة الشرفية مما قد
يجل بالوازن الأوروبى لصالح روسيا وانجلترا . ومما يؤكد صحة هذا
الرأى مسارعة فرنسا الى تعويض محمد علي عن خسائره فى السفن والمعدات
والأسلحة التى خسرها مصر فى بلاد اليونان .

وعندما اصطدم الباشا بالسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى
استخدمت الحكومة الفرنسية علاقات الصداقة مع الباشا لافناعه بنسوية
حلافه مع السلطان العثماني دون تدخل الدول الأوروبية وخاصة روسيا ،
وكانت الحطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد علي على باشويات
صيدا وطرابلس الى جانب القدس ونابلس ولا يشغل فى أن يطلب ضم كل
بلاد الشام الى باشويته ، وتولى الاميرال روسان Roussin السفير
الفرنسى فى استانبول مهمة المفاوضات مع السلطان من ناحية ومحمد علي من
ناحية أخرى .

ولان هناك علاقات مودة بين محمد علي والحكومة الفرنسية فقد أرسل
الباشا الى السفير روسان رسالة بتاريخ ٨ مارس ١٨٣٣ م يعنبر على فرنسا
موقفها وخطتها وتهديدها له بأخطر العواقب التى منها تهديد الأسطولين
الانجليزى والروسى للسواحل المصرية ، وأكد وقوف الشعب المصرى وراءه
مؤيدا خطواته ، وأنه يفضل الموت فى المعركة على احتمال الذل والعار اللذان
سيلاحقان به اذا ترك الأقاليم التى فتحها جيئته ..

ومن ثم استمر زحف قوات الجيش المصرى حتى احل كوناية وأزمير
وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى نم عقد صلح كوناية الذى مهد له
السفير الفرنسى وحصر توقيعه سكرتير السفارة الفرنسية فى عاصمة
آل عثمان . وفد عبرت وزارة الخارجية الفرنسية عن ابتهاجها لأن الفرنسيين

تقد « يسرنا مولد ونمو دولة خليفة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وسنكون دائما على استعداد لأن نقدم للبasha في المستقبل من دلائل الصداقة والمودة ما لقيه في الماضي من الحكومة الفرنسية(٥٧) » .

وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي أنها حثت محمد علي عام ١٨٢٩ م لغزو الجزائر وضم كل شمال أفريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لأن الموقف الأوروبي لم يكن يسمح تماما لفرنسا أن تقوم هي بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسي الداخلي غير المستقر في عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد علي مستعدا لتنفيذ هذا المشروع الفرنسي لولا تحذير انجلترا له مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا .

ولكن يجب ملاحظة أن الحكومة في فرنسا كانت متفقة مع انجلترا على معارضة رغبة محمد علي في الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية وردت على طلبه موافقتها بأنها علمت بمزيد الدهشة والاسف عزم محمد علي على اعلان استقلاله . وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العفيات ضد تنفيذ هذا المشروع(٥٨) .

ومما يسرعي الانقذات تطابق الموقفين الانجليزى والفرنسى من رغبة محمد علي الاستقلال بمصر ، وذلك لأن كلا الدولين لهما مطامع في الشرق ومصر قلبه وقيام دولة مسفلة وطنية حديثة البناء متوتبة لتحقيق مشروعات عربية فيه تهديد لمصالح كل من انجلترا وفرنسا وهي مصالح استعمارية في أساسها مهما تعارضت مع مصلحة مصر وشعبها وواليها .

وفي خلال الجولة الثانية بين محمد علي والسلطان العثماني والمعروفة بحرب الشام الثانية اتحدت فرنسا منذ البداية موقف التأييد لمحمد علي وقد اعتمد محمد علي على هذا التأييد فرفض كل عروض الدول الأوروبية ورفض تهديداتها ، ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والذي قرر في يوليو ١٨٤٠ م انذار محمد علي المنصورة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام

(٥٧) جورج كيرك . موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٩ .

(٥٨) محمد زغبي . نفس المراجع ص ٢٢١ .

والاكثفاء بباشوية مصر ، واذا تأخر عن اجابة هذا الطلب فقد الباشوية المصرية . .

وفد هاج الرأي العام الفرنسى لهذا الحدى الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سعت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام ، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتنفذ الى جانب محمد على وتطلب من الدول التوقف عن محاربته على شروط معاهدة لندن ، وبالفعل عقد بروتوكول لندن فى فبراير ١٨٤١ م حضرته فرنسا لتسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على أساس معاهدة لندن ١٨٤٠ م .

وقد ظهر الضعف الفرنسى ازاء المسألة المصرية اعتمادا على استحالة انفاق الدول وخاصة انجلترا وروسيا على شىء محدد ضد محمد على ولمصلحة تركيا ، واعتمادا على قوة محمد على وصموده فى سوريا ، ولما كان قد حدث اتفاق بين الدول الاوروبية لحل المشكلة ، ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطرت للتقهقر امام قوات الحلفاء ونورات أهل الشام بحريض من الأتراك والانجليز ، فان الملك لويس فيليب قد أعلن عن اتخاذ سياسة أكثر اعتدالا وأول عداء لانجلترا مما جعل الشعب الفرنسى يشعر نحوه بالسخط أدى فى النهاية الى النورة عليه وعزله من الملكيه عام ١٨٤٨ م .

ثالثا : روسيا

كانت روسيا أقل اهتماما من انجلترا وفرنسا بالمسألة المصرية ، وان كان اهتمامها الأكبر انصب على المسألة الشرقية ككل . ، ولذلك رأينا موقفها من المسألة المصرية يتشكل فى ضوء موقفها من المسألة الشرفية الأم ، التى نتجت عن ضعف الدولة العثمانية ورغبة الدول الاوروبية وتسابقها بين المحافظة على الدولة العثمانية من أطماع بعضها البعض وبين اقتطاع أجزاء منها والسيطرة على المضائق .

وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية ، ثم جاء التدخل المصرى ضد النوار لمؤازرة القوات العثمانية باعنا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اغتبر القيصر اسكندر بورة أهل اليونان فرصة لتوجيه ضربة الى عدوه الثقليدى السلطان اعمانى ، ولكنه استجاب لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتخذ موقفا ايجابيا بحانب اليونانيين . وعندما اعتلى

نقولاً الأول عرش الروسيا خلفاً لاسكندر بادر بتوجيه انذار لتركيا حيث سارعت انجلترا الى الاتفاق معه على أن تتم معالجة المسألة الشرقية باتفاق دولي ٠٠ والذي تمثل في معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ م ٠

ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة نوارين شارك فيها الأسطول الروسى فاعتبر السلطان أن روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التى حلت بالأسطولين المصرى والعثمانى ، ودعا المسلمين الى الجهاد ضد الروسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨ م ، ودارت الحرب سحالا بين العريقين حتى عقد صلح أدرنة عام ١٨٢٩ م التى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧ م ، ونجح عن الصلح أن أصبح النفوذ الروسى واضحا لدى الباب العالى حتى ذكر الوزير الروسى نسلرود Nesselrode: أنه كان يمكن لروسيا أن نفذى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية الروسيا أنفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذه الأملاك أو تجزئها وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الروة والقوة والتجارة (٥٩) .

واكنفى محمد على بأن أرسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على ندائه بمساعدته فى الحرب ضد الروسيا ، واعتذر الباشا عن عدم استطاعته المشاركة فى هذه الحرب بسبب عدم وجود أسطول لديه بعد تدمير أسطوله فى نوارين ، كما أن جيشه غير مستعد للمشاركة فى أية عمليات حربية قبل مضى وقت ليس بالقصير لأنه عائد من بلاد اليونان مجهدا ٠٠

وعندما حدثت معارك حرب الشام الأولى وهدد ابراهيم باشا عاصمة آل عثمان الآستانة طلب السلطان معونة روسيا عدوته للتغلبه ضد محمد على بعد أن رأى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها ذلك فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردينيل ، كما سنضمن بقاء السلطان العثمانى ودولته - رجل أوروبا المريض - بدلا من محمد على الحاكم القوى المنصر الصديق للفرنسيين ٠

وأرسلت الروسيا مندوبا لها الى محمد على فوصل الى الاسكندرية فى

١١ يناير سنة ١٨٣٣ حاملا انذارا من القيصر نيقولا الأول اذا لم يقبل الباشا عروض الصلح التي عرضها الباب العالي - والتي تتلخص في قبول السلطان ضم صيدا وطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد علي. وابنائها من بعده - ولكن محمد علي الذي شعر بالخوف اول الامر من تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايفاق تقدمه ، فوقف عند كوتاهية . بينما وصلت سفن روسية الى البسفور في ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .

وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحث السلطان العثماني لمفاوضة محمد علي واعطائه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهية في مايو ١٨٣٣ م . وكانت نتيجة الصلح تفوق نفوذ روسيا ، حيث اوفد القيصر اخلف قواده وهو الكونت ارلوف Orloff بحجة مراقبة انسحاب الجيوش المصري من آسيا الصغرى ولكن الهدف الحقيقي كان اقناع الباب العالي بتعهد محايدة دفاعية بين البلدين ، وبالفعل نجح في مساعاه فوقعت المعاهدة التي عرفت بمعاهدة هنكار اسكلسي في يوليو ١٨٣٣ م التي بمقتضاها يصح مرور السفن الروسية عبر المضائق امرا مقرر دون قيود وأن تغلق البوغازات أمام سفن الدول العادية لروسيا . وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما أضعف فعاليتها .

وخلال الجولة الثانية للصدام العثماني المصري أعلنت روسيا أن معاهدة هنكار اسكلسي دفاعية بحتة وأن روسيا غير ملزمة بتنفيذ المساعدة للسلطان العثماني اذا بدأ هو العدوان . ومع ذلك فإن روسيا لن تسمح لمحمد علي بالقضاء على الدولة العثمانية . وعقب موقعة نصيبين وتوقف ابراهيم باشا في زحفه أعلنت روسيا عدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكار اسكلسي وأنه ما دام محمد علي لم يهدد العاصمة العثمانية ولا الاملاك العثمانية في أوروبا وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطان وتابعه فإنه لا داعي لدخول أية دولة أوروبية الا اذا رفض محمد علي شروط السلطان .

وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية فأعلنت عن رأيها في ضرورة الاسراع للتفاوض مع محمد علي للوصول الى حل للمسألة معه بطريقة مباشرة ، وكانت انجلترا نسأل فرنسا عن مطالب محمد علي ولا نسأله مباشرة . وقد نجحت مساعي روسيا بسبب موقف فرنسا الموالي لمحمد علي وموقف انجلترا المتشدد ضد محمد علي

ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدون حضور فرنسا .

تقييم البناء الحديث

تولى محمد على الباشوية المصرية بعد عهد من العوضى والاضطراب هو عهد الحكم العثماني المملوكي ، وكان محمد على وهو أحد أدوات هذا الحكم أول والى بوجه أشد الصربات للنظام القديم بكل أدوابه حتى انهيار النظام العثماني المملوكي بكل ما ارتبط به من تخلف ومظالم .

ولم يكن تولية محمد على مجرد استبدال باشا بآخر من الباشوات العثمانيين ، لأن الباشا الجديد الذى ارتقى كرسى الولاية بمعونة وتأيد الزعامة المصرية كان يدرك مدى الضعف الذى لحق بأدوات النظام القديم (المماليك ، الجند العثمانيين المتنافرين) من جراء الحملة الفرنسية ، كما كان يدرك بما « كان يجمع بين الطموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها فى أى حاكم شرقى آخر فى القرن التاسع عشر ، أن الدولة العثمانية ماضية فى طريق الانحلال » (٦٠) ومن ثم عول على اقامة بناء جديد فى مصر على أنقاض النظام القديم المتداعى .

ولكن كيف يبنى نظاما جديدا وهو محاط بعناصر النظام القديم بكل تأثيراتها مهما كانت ضعيفة ، ولكنها مجتمعة تستطيع التأثير على حركته ، هذا بالإضافة الى أن الشعب المصرى نفسه سيكون من عوامل الاعاقة للنحرک الجديد بسبب ما درج عليه فى النظام القديم ، « وزاد العمل صعوبة أن عملية الهدم ألبت على الحاكم الجديد خصوما كثيرين من أصحاب المصالح المكتسبة من الأجداد والأمراء والمتزعمين والمنزومات والعلماء ورعما العشائر البدوية وغيرهم كيرون » (٦١) .

وإذا كان محمد على قد وطد العزم على مواجهة هذه الصعاب وهدم عناصر النظام القديم ، فإن مواجهة البناء بعناصر غير مسعدة أمر أكثر صعوبة ذلك أنه كان يبحث عن الأدوات الصالحة للبناء فى « أخلاط من الغرباء الذين

(٦٠) جورج كيرك : نفس المرجع ص ١١٥ .

(٦١) د . أحمد عرت عبد الكريم : دراسات فى النهضة العربية الحديثة ص ٥٣٤ .

يتوسم فيهم المعرفة أو الخبرة من أوروبيين وأرمن وغيرهم ، ولكنه كان من الحكمة بحيث أدرك أن البناء لن يقوى عليه الا أهله ، فراح يعمل على إيجاد الأدوات الصالحة للعمل من بين المصريين أنفسهم « (٦٢) » .

ولقد استفاد محمد علي من ذكائه ودهائه وقوة شخصيته في تحقيق أهدافه ، وجاء ذلك من إيمانه بأن بناء مصر لن يتم الا بوفرة عنصرى العلم والقوة أى المدارس لتعليم المصريين حملة مشاعل النهضة المرتقبة ، والجيش المصرى الحديث المحقق لأمن مصر واستقلالها اذا كان ذلك ممكنا ، وتحقيق أهداف الباشا فى إقامة وحدة عربية تكون مصر قلبها ، ومقاومة الاطماع الاستعمارية .

ولقد تجلى ذكاء محمد علي فى كيفية تخلصه من القوى المضادة لحكمه خلال السنوات الأولى من ولايته ، وهى سنوات كانت عصيبة عليه سواء داخل مصر - الممالك والجند العثمانيين ، والزعماء الشعبيين - أو خارج مصر وهو ما تجلى فى موقف السلطنة العثمانية ، وموقف إنجلترا المعادى للباشا ، فلقد تخلص من هذه القوى بأساليب عدة تراوحت بين بذل الأموال والوعود الى النفي والقتل ، حتى خلصت مصر بكاملها له .

وعندما اطمأن محمد علي لانفراده بحكم مصر استنجد ذكاه وشجاعته فى بناء الجيش الوطنى على أنقاض أخلاط الانكشارية والالبسان والدلاة وغيرهم ، وإنشاء المدارس من أجل خدمة الجيش الوطنى وتعليم « أبناء العباد » ، بل وبناء المصانع وإنشاء المزارع والمزروعات الجديدة والمشروعات المتعلقة بالرى ، كل ذلك كتجديد شامل للحياة المصرية . .

وكان ذكاء محمد علي وقوة شخصيته تحدد سياسته ومواقفه ، فكما أنه ذكر عند التفكير فى إنشاء القناطر الخيرية ، وثارت اعتراضات ضد المشروع : ان هذا صراع بينى وبين النهر العظيم ، ولكنى سأخرج فائرا من هذا الصراع « (٦٣) » . فانه كان مدركا أن الاشراف المباشر والمتابعة المسمرة لمشروعاته المختلفة هى وحدها الكفيلة بنجاح التنفيذ بالسرعة اللازمة ، ولذلك وحدنا محمد علي دائم الحركة لا يهدأ - كما يذكر الجبرنى - حتى كانت الأعمال تتم بدون تأخير وننصف بالهمه والنشاط .

وبنفس الروح اتجه محمد على لتكوين الوحدة العربية بدءا بالاتفاق. مع السلطان العثماني ، وانتهاء بالصدام مع السلطان ، فقد حول مصر من مجرد عنصر سلبي في السياسة الدولية الى عنصر ايجابي ، وعاملا فعالا في الحضارة الانسانية ، وتعرف مصر مرة أخرى قدرها في هذه المنطقة من العالم ، فعود الى رسالتها التي طالما نهضت بها في عصور القوة فتمد أيديها الى جاراتها العربيات لاحياء هذه المنطقة من الشرق العربي وغذيتها بمقومات النهضة الشاملة التي ابعثت من مصر ، وبذلك تقف مصر حاجزا ضد الأطماع الغربية التي اتجهت الى منطقة الشرق العربي وعملت على السيطرة عليه ، مستغلة ضعف السلطنة العثمانية وتراخي قبضتها على ولاياتها(٦٤) .

ولقد تحمل الشعب المصري كل ما ترتب على مشروعات محمد على من جهود وأموال ، فان الكوادر الفنية المصرية التي تم اعدادها سواء خارج مصر في أوروبا أو داخل مصر تحملت عبء النهضة الحديثة ، كما أن « جيل محمد على من المصريين فقد فدحته أعمال السخرة والارهاق ، ولم يتذوق طعم الحرية الشخصية ، ولا حق الملكية(٦٥) ، وانما استفادت الأجيال التالية من بقاء جيل محمد على واصلاحاته .

وهكذا كان لمحمد على ايجابياته وسلبياته في حكم مصر ، واذا كان محمد على في حركته قد انتهى الى أن ضمنت الدول الأوروبية استغلال مصر الذاتي تحت السيادة العثمانية فقد كان هذا الضمان من ناحية أخرى مدخلا للتدخل الاجنبي في شئون مصر والذي أفضى في النهاية الى وقوع الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م .

وقد تعرض حكم محمد على في مصر وخاصة في السنوات الست عشرة الأولى من هذا الحكم لانتقادات عنيفة من المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتي

(٦٤) د . أحمد عرت عبد الكريم . المرجع السابق ص ٥٣٥ .

(٦٥) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع ص ٦٦١ .

بسبب نظرة الجبرتي الى فكرة العدل وضرورة توفرها في الحاكم المسلم « فاذا كان الجبرتي يمثل فكرة العدل في الاسلام ، فقد كان محمد على يمثل القوة الغشوم في تاريخ البلاد المسلمة . ونحن اذن امام قطبين متنافرين : أحدهما هو العدل الذي آمن به ومثله الجبرتي ، وثانيهما هو القوة التي آمن بها ومنها محمد على ، فاذا قدرنا هذين القطبين استطعنا أن ندرك الهوة السحيقة التي كانت بين الاثنين(٦٦) .

ومع ذلك كان الجبرتي ينصف محمد على ويشيد بمشروعاته ، فعندما أقام سد رشيد قال الجبرتي ان ذلك : من أعظم الهمم المملوكية التي لم يسبق لمثلها » . وعند اصلاح سد الاسكندرية قال الجبرتي ان محمد على « له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان ، فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة ، لكان أعجوبة زمانه ، وفريد أوانه »(٦٧) .

كما أن على باشا مبارك شهد لمحمد على وحاول تبرير الأساليب التعسفية التي لجأ اليها محمد على في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاته ، أو ارهاق المصريين في أعمال سخرة ، أو اجبار الناس على الذهاب الى المدارس الحديثة ، أو تنفيذ التجنيد الاجباري عليهم . . فقال على مبارك ، ان محمد على وجد أمامه مشكلات صعبة عليه مواجهتها فمنها ما استعمل فيه الرفق واللين ومنها ما استعمل فيه بذل الأموال ، ومنها ما استعمل فيه القهر والغلبة والسيوف ، حتى تمكن من جميع أغراضه(٦٨) .

وما يجب اعتباره عند تقييم عهد محمد على أنه نجح في اقامة حكم الأسرة العلوية في مصر في شبه استقلال عن الدولة العثمانية وضم السودان الى ملكه ، فكان حركته قد حققت نجاحا لا بأس به وليس كل النجاح .

(٦٦) أحمد خاكي : الجبرتي ومحمد على . ندوة الجبرتي .

(٦٧) الجبرتي : نفس المرجع .

(٦٨) على مبارك : الحطط التوفيقي ح ٧ ص ٥٥ .

مصر بعد محمد علي

كانت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م التي فرضت على محمد علي عاملا على تقلص مشروعات محمد علي في مصر ، وخيبة أمل كبيرة للرجل الذي بنى بالجهد والمال بناء شامخا فاذا به ينهار أمام عينيه مما كان له أثره السيء على صحته البدنية وصحته النفسية ، خاصة وأن المعاهدة قد فسحت بابا للتدخل الأجنبي في شئون مصر .

وفي هذا الجو النفسي الذي عاشه محمد علي بعد معاهدة لندن عهد في عام ١٨٤٢ م لابنه ابراهيم بممارسة شئون الحكم ، التي قام بها خير قيسام في ضوء الامكانيات المتاحة وفي ضوء شروط معاهدة لندن ، ومن ثم أقفلت مدارس ومصانع لم يعد الجيش الذي أنقص عدده في حاجة اليها . وفي عام ١٨٤٨ م حصل محمد علي لابنه ابراهيم على فرمان بالولاية ولكن العمر لم يطل بابراهيم ، فقد قضى في الولاية من يوليو حتى نوفمبر حيث مات ، فحصل محمد علي لحفيده عباس بن طوسون على فرمان بالولاية في ديسمبر ١٨٤٨ م . أما محمد علي نفسه فقد فارق الحياة في أغسطس من العام التالي .

ولقد شهدت مصر في عهد عباس عهدا من الرجعية والدخلف بعد عهد النهضة التي عاشتها في عهد محمد علي ، فرأينا عباس باشا يرتدى في أحضان تركيا ، ويحارب الوجود الأجنبي في مصر بصورة أفضت الى خروج معظم الأوروبيين من مصر والى توقف معظم المشروعات وإن كان قد خضع في النهاية الى ضغط إنجلترا فمنح إحدى الشركات الانجليزية امتيازاً لمدة خمس سنوات لبناء قناة السويس والاسكندرية . ولكن عباس ما لبث أن لقي مصرعه على يد أحد حراسه في يوليو ١٨٥٤ وخلفه عمه محمد سعيد باشا أحد أبناء محمد علي الصغار في نفس الشهر .

كان سعيد باشا على النفيض من سلفه اذ كان صديقا للأجانب حتى ان القنصل الفرنسي في القاهرة كتب في أكتوبر ١٨٥٤ م أي بعد مضي حوالي ثلاثة شهور بعد من بداية حكم سعيد يقول : لقد ندبنا على البلاد من جميع أنحاء أوروبا بمجرد ذبوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انفض على مصر كما لو كانت هذه كاليفورنيا الجديدة .

ولقد شهدت مصر فى عهد سعيد الذى استمر حكمه الى عام ١٨٦٣ م اصلاحات أعادت الى الأذهان عهد والده ، شملت الأرض وملكيته للمصريين، والغاء أعمال السخرة ، وحرية التجارة ، وزاد عدد الجيش الى ٣٠ ألف جندي وزاد عدد الجنود المصريين وسمح لهم لأول مرة بالترقى الى رتب الضباط ، وكان أحمد عرابى أحد هؤلاء الجنود الذين حصلوا على ترقية حتى نعين ياورا لسعيد باشا .

ولكن رغم ما نسب الى سعيد من اصلاحات فقد فتح مصر أمام التدخل الأجنبى بصورة جعلت كل مصالح البلد تحت اشراف الأجانب وكان صديقا لفرنسا ، ودفعه هذا الى اعطاء امياز لحفر قناة فى برزخ السويس لمهندس فرنسى وكان صديقا له وهو فردناند دلسبس فى نوفمبر ١٨٥٤ م . وان كان ذلك لا يخفى رغبة سعيد فى تقدم مصر حيث : كان محبا لتقدم المصريين . كما ذكر عرابى .

وعندما تولى اسماعيل باشا حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب أى مصادفة الدول الغربية وطلب معونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحي الحياة فى مصر ، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى هذا الاتجاه حيث كانت هناك بالفعل كوادرفنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلف به . .

ورغم أن اسماعيل سعى لجعل مصر تنال قدرا كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الأوروبية ، فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجأ اسماعيل الى الاستدانة من الدول الأوروبية ، وهى سياسة بدأها عمه سعيد ، فسار على منوالها ، وان كان سعيد قد أسرف دون بعقل وأغدى دون حساب على الأجانب فان اسماعيل أسرف على مشروعاته وأغدى لكى يحصل لمصر على خطوات أبعد فى الاستقلال عن تركيا . .

واذا نسب الى سعيد اصلاحات مست المصريين فان اسماعيل كان أكبر ميلا للإصلاح ، فظهر لأول مرة فى عهد مجلس نيابى ، ووزارة ، وزاد عدد المدارس وبدأت تظهر لأول مرة مدارس لتعليم البنا ومدارس لأعداد المعلمين ، وحد من الاميازات الأجنبية بالغاء المحاكم العنصرية وان كان قد أحل محلها المحاكم المحتلة . .

وفد حصل اسماعيل على فرمانات سلطانية أرت على مصر طووال

القرن التاسع عشر وحتى نهاية الأسرة العلوية ، ذلك أنه عدل الوراثة في الباشوية الى أكبر أبناء الباشا ، كما حصل على لقب خديوى مما يميزه عن يقية باشوات الولايات العثمانية الأخرى ، وحصل على حق عقد المعاهدات النجارية والاتفاقات مع البنوك الأوروبية دون الرجوع الى السلطان العثماني ، وكل ذلك يدعم استقلال مصر عن الدولة العثمانية وان كان فيه ما قد يجر الى تدخل أجنبي .

وكان اسماعيل صديقا لفرنسا ويستعين بالفرنسيين مما جعل الانجليز يحقدون عليه حتى وصفه اللورد كرومر بأنه كسول وجاهل لأنه فضل مخالطة حوذيته وخدمه على صحبة الدبلوماسيين الأوروبيين ، ، وقد أدى عدا انجلترا له الى الضغط على السلطان العثماني لكي يصدر قرارا بعزل اسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، وقد استجاب السلطان بالفعل وتم ما أرادت انجلترا عام ١٨٧٩ م .

وبنقلد محمد توفيق أمور الباشوية المصرية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر وحركة محمد على الاستقلالية ، تلك المرحلة التي شهدت صراعا بين الحركة الوطنية المصرية والباشا أفضى الى احتلال انجلترا لمصر عام ١٨٨٢ م ، كما شهدت نمو الحركة الوطنية واستمرار صراعها مع الباشا وسلطات الاحتلال الانجليزي حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م .

الفصل الثاني

تحقيق وحدة وادي النيل

- احوال السودان •
- فتح السودان •
- نتائج الفتح •

أحوال السودان

لم يكن انضمام السودان الى مصر أول العشرينات من القرن التاسع عشر تحت حكم محمد علي أمرا جديدا وغريبا ، اذ أن القطرين تجمعهما منذ الأزل عوامل توحد بينهما ماديا ومعنويا ٠٠ فامتداد نهر النيل من السودان الى مصر وهو الامتداد الذي يبدأ من منابع النهر العظيم منتهيا الى مصبه في مصر ، ووحدة سكان مصر والسودان جنسيا وحضاريا واقتصاديا قد أكد وحدة القطرين على أسس مادية ، كما أن الجوار وصلات العربى بين سكان مصر العليا خاصة وسكان شمال السودان ، والارتباط الدينى والمغوى بين الشعبين كل ذلك يدعم وحدة القطرين على أسس معنوية ٠٠

ومنذ التاريخ القديم ارتبط السودان بمصر ، وتأثر السودان بالأحداث النى مرت بمصر فى عصور الفراعنة واليونان والرومان وحملة راية الاسلام من عرب شبه الجزيرة العربية الفانحين ، حتى اذا جاء القرن التاسع عشر وبدأ محمد علي يعيد صياغة المجتمع المصرى على أسس حديثة مسمدة من الحضارة الأوروبية كانت أحوال السودان تستدعى منه أن يمتد بهذه الصياغة لتشمل ذلك القطر أيضا ٠٠

ذلك أننا وجدنا السودان فى أوائل القرن التاسع عشر يعيش فى ظل دويلات منقسمة على نفسها ومنحاربة غافلة عن أطماع الاستعمار الأوروبى التى بدأت تزحف من الغرب ومن الجنوب ومن الشرق ، ولقد كان أخطر تلك الأطماع نشاط اجلنرا فى البحر الأحمر وشرق القسرة الأفريقية منذ أن استطاع جيمس بروس Games Bruce اكتشاف منابع النيل الأزرق بالحشة فى عام ١٧٧٠ م ٠

كان على رأس دويلات السودان مملكة الفونج الاسلامية واتحدت عاصمتها فى سار الى خطها عمارة دونقس وهو أولهم (١) - أى أول ملك من ملوك الفونج - منذ عام ١٥٠٥ م ، على حساب مملكة عنوة المسيحية فى منطقة

(١) د. مكى شبيكة . مملكة الفونج الاسلامية ص ٢٤ ٠

النيل الأزرق ، وامتدت تلك المملكة الاسلامية - مملكة الفونج - لتشمل أراضي السودان الشرقي حتى ساحل البحر الأحمر فيما عدا مدينة سواكن التى استولى عليها الأتراك العثمانيون بعد فتحهم لمصر عام ١٥١٧ م (٢) ، وإلى الشلال الثالث شمالا وإلى فازوغلى (٣) جنوبا ووصلت حدودها الغربية إلى حدود مملكة الفور فى غرب السودان .

وكانت الدولة الثانية هى التى تعرف بسلطنة الفور فى دارفور التى تأسست منذ عام ١٦٤٠ م عندما تغلبت قبائل الفور على كل سكان دارفور وتأسست السلطنة فى ذلك العام بزعامة زعيم الفور سليمان سلونجا ، ودخلت فى صراع مع مملكة الفونج الاسلامية للاستحواذ على كردفان من ناحية ولايقاف زعامة الفونج على كل السودان من ناحية أخرى . ومع ذلك لم تستطع سلطنة الفور الاحتفاظ بكردفان أو نحمى ظهرها من ناحية الغرب (٤) حيث كان الأوروبيون يزحفون من غرب القارة الأوروبية تجاه السودان .

وأما الدولة الثالثة فى السودان فكانت مملكة تقلى التى تأسست فى بلال تقلى الواقعة فى الركن الشمالى من اقليم النوبا بغرب السودان عام ١٥٣٠ م نتيجة تحالف أحد المشايخ المتصوفين مع زعيم القبائل الضاربة فى تلك الأصقاع ، وقد حافظت هذه المملكة على استقلالها الذاتى أمام محاولات مملكة الفونج فرض سيطرتها عليها فى حروب مستمرة حتى أوائل القرن التاسع عشر .

ومعنى ذلك أن مملكة الفونج الاسلامية فى سار كانت أظهر الممالك السودانية وأكبرها وأكثرها قوة وإن لم تستطع هذه المملكة تحقيق وحدة السودان ، بل إن نفوذهم كان اسميا فى أجزاء كثيرة من المملكة ، ومع ذلك فقد نشطت المملكة فى علاقاتها الخارجية مع العثمانيين فى البحر الأحمر وشجعت التجارة مع مصر عن طريق القوافل فاستفادت المملكة وأفادت كل من اتصل بها من زعماء القبائل العربية فى السودان الذين كانوا يحصلون على نصيبهم من مكوس القوافل التجارية ويعنون بالبافى إلى خزنة السلطان

(٢) د . ابراهيم العدوى بقطة السودان ص ١١ .

(٣) مدينة تقع على النيل الأزرق قرب الحدود مع الحبشة .

(٤) د . حسى محمود الاسلام والثقافة العربية فى افريقية ص ٣٨١ .

فى سنار(٥) .

وطالما كانت أموال التجارة الوفيرة ترد الى خزانة السلطان فان المملكة نطل قوية وصاحبة سيطرة على ما حولها من القبائل ، ولكن عندما تحولت التجارة العالمية عن مصر والبحر الاحمر الى طريق رأس الرجاء الصالح قلت موارد السلطنة فأخذ الضعف يدب فيها ولم تنمو على كبح جماح القبائل التي أخذت نفتح الطرق وتسلب ما شاء لها السلب . فى الوقت الذى انشغل به ملوك الفونج بأمورهم الداخلية عن الأحداث الكبرى التي كانت تجرى فى السودان(٦) ، مما أدى فى النهاية الى تفكك هذه المملكة وسيطرة وزراء الفونج المعروفين باسم « الهمق » أو « الهمج » على مقاليد الأمور فى المملكة ، والذين لم يستطيعوا ايقاف الندهور والاحلال فى المملكة ، فظهرت فى أوائل القرن التاسع عشر مدن وقبائل مستقلة عن الفونج مثل مدن شدى والدامر وقبائل السائقية فى منطقة دنقلة .

كانت أحوال السودان اذن أوائل القرن التاسع عشر تستدعى الأخذ بيد أهله وتخليصهم من الفوضى واضطراب الأمن التى عمت أرجاءه ، والتفائل بين القبائل التى لا تتيح للسكان جوا من الاستقرار ينصرفون فيه الى العمل والانتاج ، ومما زاد هذه الحالة سوءا وجود عناصر لا ترجو للسودان الخير يحيط به وتسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، وأعنى الانجليز والعثمانيين والماليك . .

فانجلترا التى نهبتها الحملة الفرنسية على مصر الى ضرورة أن تكون لها السيطرة على مصر حرصت على تأكيد وجودها فى منطقة البحر الاحمر ، فتفاوضت مع الحبشة للحصول على قاعدة بحرية بريطانية فى أرض الدناقل يمكن استخدامها لغزو مصر اذا قامت قوات فرنسية باغلاق البحر الاحمر أو احتلال مصر مرة أخرى ، أو اذا وقعت مصر فى يد دولة قوية تخشى انجلترا منافستها(٧) .

وأما الدولة العثمانية فانه بعد أن أصبح الحجاز خاضعا للسيادة العثمانية عام ١٥١٧ م حرصت تركيا على الاستيلاء على الساحل السودانى المواجهه

(٥) الشاطر بصيل عبد الحليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل ص ١١١ .

(٦) نعم شقير : تاريخ السودان الحديث وحجراته ج ٢ ص ٨١ .

(٧) الشاطر بصيل . المرجع السابق ص ١٢٦ .

لنحجاز ، ومن ثم أصبحت منطقة سواكن جزءا من الممتلكات العثمانية ، بل إن الدولة العثمانية حرصا منها على بقاء مصر جزءا من ممتلكاتها وضعت قوة عثمانية فى بلاد النوبة بقيت هذه القوة بالبلاد منذ عام ١٥٢٠ م ومنحهم السلطان سليم وذريتهم من بعدهم امتيازات عدة منها إعفاءهم من الضرائب وفرض الأعطيات لهم^(٨) . وبقوا فى بلاد النوبة حتى جاء الفتح المصرى للسودان فى عهد محمد على .

وأما الممالك فقد حاولوا منذ أن طردوا من مصر أو فروا منها أمام حملة الإبادة التى وجهها محمد على نحوهم ، حاولوا إقامة سلطنة مملوكية فى السودان نبدأ بدنفلة وانجى بعضهم الى كردفان والبعض الآخر الى دارفور ، ومن هناك أخذوا يتصلون بأعداء محمد على كالوهابيين فى نجد وغيرهم من القوى المتروجة خيفة من محمد على ومشروعاته فى مصر والسودان .

فتح السودان

كان محمد على يدرك أهمية انضمام السودان الى مصر تحت حكمه نظرا للصلات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التى تربط الفطرين ، ومن المحتمل أنه كان يتوى ضم السودان الى مصر كأول نشاط له خارج الحدود المصرية لولا حث السلطان العثمانى اياه منذ عام ١٨٠٦ م للتعامل مع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية ، ولذلك نجده بعد أن يحقق مطلب السلطان العثمانى بهدم الدولة السعودية الأولى فى الدرعية عام ١٨١٨ م ويحصل ابنه ابراهيم باشا على باشوية جدة وما يتبعها من بلاد السودان^(٩) ، حتى انخذ محمد على هذا الموقع السودانى - سواكن - منفذا لكى يحقق أمله فى ضم السودان الى مصر .

ولقد تعددت اجتهادات المؤرخين حول الأسباب التى دفعت محمد على لفتح السودان ، فمن قائل ان السبب كان البحث عن الذهب فى ربوع السودان ، ومن قائل ان السبب كان ضمان وصول الرقيق والصنع العربى وریش العام والعاج والأخشاب الثمينة من السودان الى مصر مما يدر دخلا كبيرا على خزينة الباشا يساعد على معالجة العجز الاقتصادى فى مصر النانج من حروب الباشوية المصرية ضد الوهابيين . ومن قائل ان السبب كان تعقب

(٨) د. حسن محمود . المرجع السابق ص ٣٨٢ .

(٩) د. محمد فؤاد شكرى مصر والسيادة على السودان ص ٢٤ .

المصاليك الفارين من مصر والذين يشكل وجودهم جنوب مصر خطرا على الباشا ، او رغبة محمد على فى التخلص من الفرق العثمانية من الالبان والدلاة وغيرهم الذين يشكلون خطرا على الباشا بكثرة مطالبهم ورفضهم ادخال التدريب والتسليح الحديث فى صفوفهم ..

ومهما كانت وجهة هذا السبب أو ذلك ، فانه لا يمنع من أن تكون كل هذه الأسباب أو معظمها أو بعضها على الأقل هى الدافع لكى يقدم محمد على على ضم السودان ، ولكن يجب ألا ننسى أمورا أخرى ذات أهمية تفسر لنا خطوة الباشا هذه ، مثل حاجة الباشا الى السودانيين لتجنيدهم فى جيشه الجديد بعد أن سمح عن طاعة السودانيين للأوامر وأدائهم الكامل وبإخلاص للواجبات التى يكلفون بها مع شدة جلدتهم وقوة احتمالهم . ومثل رغبة الباشا فى السيطرة على كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بعد أن سيطر على ساحل البحر الأحمر الآسيوى ، ومثل اهتمامه بأمر النيل وروافده التى يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، ومن ثم كان من أهداف الفتح محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه الى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة تشبها بنابليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه اسماعيل قائد الفتح بالمعلومات الجغرافية (١٠) .

ولعل ادراك محمد على لأهمية سيطرته على منابع نهر النيل يستند الى رغبة دولة أوروبية كبيرة - إنجلترا - كانت تسعى لمعارضته باحتلال هذه المنايع ، فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشمار كثيرا من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى القطر ، فأقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت برائن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر فى يدها فقصم على انفاذ الحملة الى السودان (١١) .

كما أن استنجد بعض القبائل السودانية بمحمد على أثناء التنافس على الزعامة كان من أسباب فتح السودان كاستنجد ملك بربر بالباشا عام ١٨١٣ ضد منافيه فى السلطة ، وكذلك حضر الى القاهرة عام ١٨٢٠ م أبو مدين من أقارب سلطان دارفور يستنجد بالمصريين ضد محمد الفضل الذى اغتصب السلطة من أسرته (١٢) . هذا بالإضافة الى أن محمد على الذى

(١٠) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأرمئة الحديثة ص ١٤٠ .

(١١) ابراهيم موزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكشنجر ج ١ ص ٥٨ .

(١٢) د . محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢١ .

يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية لابد وأن يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لمصر لو سيطرت على منابعه أو روافده العليا قوة أخرى قد تكون معادية لا صديقة أو حليفة . . . هذه الأفكار لابد وأن تدور فى مخيلة كل عاقل أو ملك جعل القاهرة عاصمته ومقره ، ويطمح فى أن يبقى فيها ويكون بها ملكا وقوة (١٣) ، انطلاقا من الحقيقة التاريخية القائلة بأنه ما من حاكم استقل بحكم مصر الا وفكر فى امتداد ملكه جنوبا نحو السودان . .

ومهما كانت أسباب ضم السودان الى مصر تحت حكم واحد ، فان هذا الضم عملية قومية الغرض منها تكوين وحدة وادى النيل السياسية استكمالا لوحدها الطبيعية ، وليس فى ضم السودان أى غضاضة على أهله ، فان الحروب كثيرا ما كانت دعامة للوحدة القومية ، فقديما حاربت انجلترا اسكتلندا حروبا متواصلة ، وما زالت بها حتى أخضعتها وصارت جزءا من المملكة البريطانية بعد أن كانت منفصلة عنها ، كما حاربت الولايات الشمالية الولايات الجنوبية فى أمريكا الشمالية لمدة أربع سنوات من ١٨٦١ الى ١٨٦٥م ولم تنته الا بعد أن قهرت حكومة الانحاد - الولايات الشمالية - جيوش الولايات الجنوبية فى معارك هائلة ، وبذلك استقرت وحدة الولايات المتحدة الامريكية وصارت أمة واحدة ودولة واحدة (١٤) . ولعل هذه الأمثلة خير دليل على أن الفتح المصرى للسودان كان عملا قوميا . .

ولماذا نذهب بعيدا ؟ ان وقوع مصر والسودان تحت حكم واحد دليل على وحدة المصرين بين القطرين ، وليس بغريب أن يضم محمد على السودان الى مصر ليحقق فيهما وبهما أهدافه الداخلية والخارجية ، معنى هذا أن هذا الانضمام عمل قومى . .

وأما وقائع العمليات الحربية لفتح السودان فتبدأ بأعداد جيش بلغ خمسة آلاف مقاتل وضع على رأسه اسماعيل ثالث أولاد محمد على ، وتزود الجيش بالأسلحة النارية والمدافع فى مواجهة تسليح حكومات القطر السودانى المتخلفة ، وصحب الجيش عدد من العلماء المنفقين فى الدين ليبرروا غرض

(١٣) د . مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ٩٤ .

(١٤) عند الرحمن الرانمى : عصر محمد على ص ١٧١ .

٢٠ كُفِّتَحَ فِى نَظَرِ الْمُسْلِمِينَ السُّودَانِيِّينَ ، وَاضْطُرَّ مُحَمَّدٌ عَلَى الْإِصْدَارِ فَتَوَى تَحْلِيلَ لَهُ فَتَحَ هَذِهِ الْبِلَادَ الْإِسْلَامِيَّةَ حَتَّى لَا يَحْصُلَ غَضَاضَةٌ أَوْ نَذَمٌ بَيْنَ جُنُودِهِ الْمُسْلِمِينَ (١٥) .

بَدَأَتْ وَفَائِحُ الْفَتْحِ بِخُرُوجِ الْجَيْشِ مِنَ الْفَاهِرَةِ بِقِيَادَةِ إِسْمَاعِيلَ فِي يُولْيُو عام ١٨٢٠ م وَوَصَلَ زَحْفُهُ جَنُوبِيَّ أَسْوَانَ وَالْمَالِيكَ يَفْرُونَ أَمَامَهُ وَأَهَالِي الْبِلَادِ لَا يَعْاوِمُونَهُ ، حَتَّى إِذَا وَصَلَ إِلَى أَرْضِ الشَّائِئِيَّةِ قَاوَمُوهُ مَقَاوِمَةً عَنِيفَةً انْتَهَبَ بِهَزِيمَتِهِمْ وَتَدَمَّرَ عَاصِمَتُهُمْ كُورْتِي ، ثُمَّ نَقَدِمَ مِنْهَا إِلَى بَرْبَرٍ فَسُدِّي حَتَّى وَصَلَ إِلَى أَمِ دِرْمَانَ فَمَوْقِعَ مَدِينَةِ الْحَرْطُومِ الْحَالِيَةِ ، ثُمَّ نَقَدِمَ فَاسَنْتُولَى عَلَى مَمْلَكَةِ سِنَارٍ دُونَ مَعَاوِمَةٍ تَذَكَّرَ فِي بُونْيُو عام ١٨٢١ م ٠٠ ثُمَّ وَاصَلَ الْجَيْشُ بِقِيَادَةِ إِسْمَاعِيلَ الرَّحْفَ مِنْ سِنَارٍ جَنُوبًا حَتَّى أَخْضَعَ فَازَوْغَلَى فِي يَنَايِرِ ١٨٢٢ م فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَصَلَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا أَخِيهِ إِلَى السُّودَانِ وَأَخَذَ عَلَى عَاتِقِهِ الزَّحْفَ إِلَى بِلَادِ الْمَدَنِكَ عَلَى النَّيْلِ الْأَبْيَضِ ، وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي زَحَفَ فِيهِ مُحَمَّدٌ الدَّفْتَرْدَارُ صَهْرُ مُحَمَّدٍ عَلَى بَجِيْشٍ إِلَى كَرْدِفَانَ حَيْثُ اسْتَطَاعَ بَعْدَ جَهْدٍ كَبِيرٍ الْإِسْتِيلَاءَ عَلَى الْإِبْيَضِ عَاصِمَةِ كَرْدِفَانَ فِي أِبْرَيْلِ عام ١٨٢١ م ، وَانْتَزَعَهَا مِنْ سُلْطَانِ دَارْفُورِ الَّذِي أَخَذَ يَنْحِينُ الْفُرْصَ لَاسْتِرْدَادِ كَرْدِفَانَ نَائِيَةً ٠٠

وَكَانَ نَجَاحُ إِسْمَاعِيلَ فِي اخْضَاعِ سِنَارِ الَّذِي أَسَارَ إِلَيْهِ الْجَبْرَتِي فِي أَحْدَاثِ غُرَّةِ ذِي الْحِجَّةِ عام ١٢٣٦ هـ الْمَوَافِقِ ٣٠ أَوْغُسْطُسِ ١٨٢١ م بِأَنَّهُ وَصَلَتْ بِشَائِرُ مِنْ جِهَةِ قَبْلِي بِإِسْنِيْلَاءِ إِسْمَاعِيلَ بَاشَا عَلَى سِنَارٍ بِغَيْرِ حَرْبٍ وَدُخُولِ أَهْلِهَا تَحْتَ الطَّاعَةِ ، فَضَرَبَتْ لِتِلْكَ الْإِخْبَارِ مَدَافِعَ مِنَ الْقَلْعَةِ (١٦) ، كَانَ هَذَا الْجَوَاحِ سَبَبًا فِي حَقْدِ الْمَلِكِ نَمْرِ مَلِكِ شَنْدِي فَدَبَّرَ ثَوْرَةً ضِدَّ الْحُكْمِ الْمَصْرِيِّ هُنَاكَ أَمَاءَ زَحْفِ إِسْمَاعِيلَ جَنُوبًا نَحْوَ فَازَوْغَلَى ، فَلَمَّا عَادَ إِسْمَاعِيلُ أَهَانَ الْمَلِكُ نَمْرَ فَأَضْمَرَ فِي نَفْسِهِ الْإِنْتِقَامَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ ، فَاعَدَ وَلِيْمَةً دَعَى إِلَيْهَا إِسْمَاعِيلَ وَحَاشِيَيْنَهُ وَبَعْدَ أَنْ أَكَلَ الْمَدْعُوونَ وَشَرَبُوا أَحْرَقَ أُنْبَاءَ الْمَلِكِ نَمْرِ الْقَصْرِ بَيْنَ قِيَمِهِ وَلَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ أَوَّلِ أَكْثَوْبَرِ ١٨٢٢ م ٠٠ وَكَانَ هَذَا الْغَدْرُ سَبَبًا فِي انْتِقَامِ مُحَمَّدِ الدَّفْتَرْدَارِ مِنْ أَهْلِ شَنْدِي .

وَهَكَذَا أَصْبَحَ السُّودَانُ الْمَصْرِيَّ حَقِيقَةً دُومِيَّةً وَانْخَدَعَ الْحُكْمُ الْمَصْرِيُّ هُنَاكَ مِنْ قَرْيَةِ الْحَرْطُومِ عَاصِمَةِ السُّودَانِ ، وَلَمْ يَتَوَقَّفِ الْفَتْحُ الْمَصْرِيُّ عِنْدَ حُدُودِ

(١٥) مُحَمَّدٌ رَفَعَتْ : الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ص ١٤١ .

(١٦) عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَبْرَتِي ' عَنَائِبُ الْآثَارِ فِي التَّرَاجِمِ وَالْأَحْبَارِ .

فازوغلي والدنكا جنوبا بل امتد هذا الفتح في عهد محمد علي لكي يصل الى جزيرة « جونكر » تجاه « غوندكرو » على بحر الجبل ، وامتد الفتح كذلك شرقا فشمس اقليم « التاكا » وجعلت مدينة كسلا عاصمة له ، وهو الاقليم الواقع في السودان الشرقي بين نهر العظيرة والبحر الأحمر ، الى جانب القلابات على نهر العظيرة الى الجنوب من اقليم الناك ، و « المصارف » بالعرب من حدود الحبشة .

وكانت سواكن تابعة لباشوية جدة وقد أصبحت جزءا من ممتلكات الباشا في السودان هي ومصر بعد أن استأجرهما الباشا من السلطان العثماني بايجار سنوي معين نظرا لأهميتهما كمسفين للسودان على البحر الأحمر . وإذا كان محمد علي لم يفتح دارفور في عهده فإن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م الذي حدد باشوية محمد علي بمصر وأسند اليه ولاية أقاليم السودان وهي كما وردت في فرمان المذكور : النوبة ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار ، وجميع توابعها وملحقاتها (١٧) ، قد أدخل دارفور رسميا تحت الحكم المصري . ومما هو جدير بالملاحظة أن محمد علي أصر على أن يتضمن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م استمرار وحدة وادي النيل تحت حكمه ، رغم أنه أقر بفقد الحجاز وبلاد الشام جميعها ، وذلك إيمانا منه بأهمية هذه الوحدة السياسية لوادي النيل من النواحي السياسية والاقتصادية ، وأصر على أن يتضمن فرمان اقليم دارفور رغم أنه لم يكن قد تم ضمه للوحدة بعد ، وفي هذا ما يشير الى رغبة محمد علي في جعل القطر السوداني متكاملا مع وحدة وادي النيل . وهذا دليل على ارتباط مصر السودان بمصر حتى في ظل نفص مشروعات محمد علي العربية . ورغم خضوع السلطان لضغط انجلترا عليه بأن حملته على انتزاع سواكن وما جاورها من البلاد السودانية - من حكم محمد علي - واعادتها الى ادارة والى جدة (١٨) فإن السلطان ما لبث عمام ١٨٤٦ م حتى أعاد هذه الجهات الى مصر بعد أن شعر بعدم امكانية ادارتها من استانبول .

ولم تقف فتوحات مصر في السودان وأفريقيا عند الحد الذي وصلت اليه في عهد محمد علي فقد عمل الحديوي اسماعيل على ضم أجزاء أخرى من السودان ومن أفريقيا الى الاقليم السوداني ، من ذلك أنه أخذ يلج على

(١٧) عبد الرحمن الراعي . المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(١٨) د . محمد فؤاد شكرى . مصر والسيادة على السودان ص ٤٩ .

السلطان العثماني في الحاق ميناء مصوع وسواكن بصفة دائمة بالسودان وليس كايجار مؤقت كما كان أيام جده محمد علي ، وقد صرف اسماعيل في سبيل موافقة السلطان على هذه الرغبة مبالغ كبيرة ذهباً ، واستند في مطلبه الى اتصال عرب افليم الناقة بالميناءين ، وباتصالهما تجارياً ببغية السودان ، ثم هو لا يستطيع السيطرة النامة على منع تجارة الرقيق الا بالهيمسة الادارية على هذين الميناءين (١٩) . ومن ثم صدر فرمان من السلطان في ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ م بجعل الميناءين من ملحقات مصر ، وتم تنظيم ادارتهما بجعل كل منهما محافظة فائمة بذاتها ، وهما تمتدان على ساحل البحر الأحمر من رأس علبة الى راحيتا (رهيفة) عند بوغاز باب المندب .

استمرت فوحات اسماعيل والحاق اراض جديدة بالسودان ، فاحلت قوات حكمدارية السودان بلدة فاشودة ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي المتحكم في مناطق جنوب السودان وشماله بوقوعها عند لقاء روافد النهر وانصاليها باليل الأبيض ، كنهر السوبات وبحر الجبل وبحر الزراف وقد تم احتلالها عام ١٨٦٥ م واتخذت عاصمة لمديرية سميت باسمها . وقد اتخذت هذه المديرية مركزاً للسيطرة على تجارة الرقيق التي كانت رائجة حيث كان النحاسون يأتون بالرقيق من مناطق بحر الغزال وخط الاستواء .

وكانت أعظم فنوحات اسماعيل في السودان تتمثل في ضم مطقة البحيرات العظمى ومناجم النيل فيما عرف بمنطقة خط الاسواء ، وان كان يقلل من أهميتها أن الحديوي لم يعهد بهذه المهمة القومية الى ضباط الجيش المصري ، بل عهد بها الى جماعة من الانجليز الذين اسعان بهم اسماعيل في ضم افليم خط الاستواء السير صمويل بيكر Samuel Baker الذي بدأ في عهد محمد سعيد باشا رحلاته الكشفية - بجهد الشخصى ودون تكييف من الباشا - وانتهى منها عام ١٨٦٥ م مكتشفاً بحيرة البرت وهو الذى أطلق عليها هذا الاسم وهو لزوج ملكة انجلترا (الملكة فكتوريا) .

وفي عام ١٨٦٩ م عهد الحديوي اسماعيل الى بيكر بحكم مديرية خط الاستواء لمدة ٤ سنوات ومنحه لقب باشا ، وطلب منه قيادة حملة حربية تسعى لضم المناطق الواقعة الى الجنوب من غندكرو وتنظيم ادارتها وتربية

(٢٩) د. مكى شبكية . المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٣٠) عبد الرحمن الراعي عصر اسماعيل ص ١٠٧ .

تجارتها ، ومحاربة تجارة الرقيق فيها . وعندما وصل بيكر الى غندكرو فى ١٥ أبريل ١٨٧١ م رفع العلم المصرى عليها وأعلن ضمها الى مصر واتخذها عاصمة لمديرية خط الاستواء وأطلق عليها اسم الاسماعيلية نسبة للحدوى اسماعيل .

واصل بيكر فتوحاته فى أعالى النيل فضم بلدا على بحر الرجاف سماها الابراهيمية ، ثم دخل عاصمة مملكة أونيوور المجاورة لبحيرة البرت فى أبريل ١٨٧٢ م وأعلن انضمام هذه المملكة الى الممتلكات المصرية . ثم استعبل الملك أمتيسا ملك أوغندا المجاورة لمملكة أونيوور والتي تقع الى الشمال والغرب من بحيرة فيكوريا ، وقد أعلن الملك الأوغندى ولاء لمصر وللحدوى. وأعلن عداءه لأعداء مصر وفتح طريق التجارة بين مديرية خط الاستواء وشاطئ أفريقيا الشرقى وجزيرة زنبار عبر بلاده .

وخلف الكولونيل غردون بيكر باشا فى حكم مديرية خط الاستواء وفى القيام بفتوحات جديدة ، وذلك عام ١٨٧٤ م ، وقد جاء فى قرار تعيينه رغبة الحدوى فى تأمين مناطق أعالى النيل حتى البحيرات العظمى ، وأنه على ما هو منظور لنا فيكم من حسن الفيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على ما فيه عمارية جهات الاستواء المحكى عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطينهم وبأليهم على الدخول فى سلك الانسانية (٢١) .

ورغم تشديد الحدوى على غردون فى أمر تعيينه فانه نسي أن انجليزبا يعقب انجليزى فى حكم منطقة خط الاستواء مفتاح السودان من الجنوب ومصدر حياة مصر والسودان ، ولم يكن هذا التعاقب من قبيل المصادفات ، بل ان أصبح السياسة الانجليزية كان لها دخل فى هذا التعيين ، فكما ان الحكومة الانجليزية هى التى أوغزت الى الحدوى اسماعيل بوساطه ولى عهد انجلترا أن يسند هذا المنصب الى السير بيكر ، فانها هى أيضا التى سعت لديه فى اسناده الى الكولونيل غردون عام ١٨٧٤ م (٢٢) . وقد أسس غردون عدة نقاط حربية على شاطئ النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ، وأرسل رئيس أركان حربه الأمريكى شاييه لونج Chaille Long الى ملك أوغندا

(٢١) وثائق السودان ، دفاتر الأوامر السيه (أوامر عربى - دفتر ١٩٤٨ ، أمر تعيين

رقم ٩١ بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١ هـ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المرح السابق ص ١١٦ - ١١٧ .

حيث استطاع أن يعقد معه معاهدة تضع مملكة أوغندا تحت الحماية المصرية وذلك عام ١٨٧٤ م ، وأعلنت مصر امتلاكها لمنطقة هضبة البحيرات وحمايتها على أوغندا الى دول العالم . كما أن شاييه لونج اكتشف بحيرة كيوجا وأطلق عليها اسم بحيرة ابراهيم وذلك فى نفس العام . وعندما اعتزل غوردون حكم مديرية خط الاستواء عام ١٨٧٦ م عهد بإدارتها الى الطبيب الألماني شنيترز Edward Schnitzer الذى اعشق الاسلام وعرف باسم أمين بك .

وكان ضم اقليم دارفور الى السودان أمرا طبيعيا ، وقد شارك فى هذا الزعيم السودانى الكبير الزبير رحمت الذى كان له شهرته فى بحر الغزال ، وتعاون مع حكمدار السودان اسماعيل أيوب باشا فى العمليات العسكرية التى انتهت بانتصار الحاسم على قوات سلطان دارفور المسمى ابراهيم فى أكتوبر ١٨٧٤ م ودخول العاصمة العاشر فى نوفمبر من نفس السنة وبذلك أصبح غرب السودان كله مكملا للقليم السودانى .

ولم يكتف الحديوى اسماعيل بهذه الفتوحات وانما أراد أن يضم كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بل ويصل الى شرق القارة الأفريقية المطل على المحيط الهندى ، ومن ثم وجدناه يضم موانى زيلع - مبناء سلطنة هرر - وبربرة ، وهى من بلاد الصومال الواقعة فى مواجهة خليج عدن ، وكانت هذه الموانى من أملاك السلطان العثماني ، وقد حصل الحديوى على فرمان من السلطان بالتنازل عنها للحديوى فى يوليو ١٧٧٥ م نظير مبالغ مالية سنوية بلغت ١٣ ألف جنيه مصرى تقريبا ، وبضم مصر لهذه الموانى وتوابعها أصبح ساحل البحر الأحمر كله من سواكن شمالا الى رأس جردافوى على المحيط الهندى التى تعرف بالقرن الأفريقى ، ملكا للحكومة المصرية .

وكان الاستيلاء على موانى زيلع وبربرة مقدمة للاستيلاء على سلطنة هرر الاسلامية الواقعة شرقى الحبشة والبالغ عدد سكانها حوالى مليون نسمة ، اذ كان الحديوى يعتبرها مكملة لأراضى السودان ، ومن ثم زحفت القوات المصرية من زيلع الى أراضى السلطنة فى سبتمبر ١٨٧٥ م بقيادة محمد رءوف باشا ، واستولت عليها ودخلت العاصمة فى ١١ أكتوبر من نفس السنة وأعلن انضمامها الى الممتلكات المصرية فى ساحل البحر الأحمر، ورفع عليها العلم المصرى ، وظلت خاضعة للحكم المصرى حتى اغنصبتها الحبشة عام ١٨٨٥ م بعد انسحاب مصر منها نتيجة للثورة الهندية ولقرار الاخلاء .

وكان وصول الحكم المصرى الى رأس جردافوى منسجعا للامتداد الى بقية الساحل الصومالى المطل على المحيط الهندى حتى تتصل ممتلكات مصر فى خط الاسنواء بشرق القارة الأفريقية ، وعهد الحديوى اسماعيل الى الاميرال ماكيلوب McKillop قيادة الحملة للوصول الى نهر جوبا على أن يلتقى غوردون معها قادما من خط الاستواء ، ورغم نجاح حملة ماكيلوب فى الوصول الى النهر فى أواخر عام ١٨٧٥ م الا أن غوردون امتنع عن الاتصال بالحملة ، كما أن انجلترا طلبت من الحديوى سحب حملة ماكيلوب ، فأمر بسحبها وعادت الى مصر أوائل عام ١٨٧٦ ولكن الحديوى اسماعيل حصل من انجلترا على اعتراف بضم الصومال حتى رأس « حفون » على المحيط الهندى الى الممتلكات المصرية فى معاهدة عقدت بين مصر وانجلترا فى سبتمبر ١٨٧٧ م .

نظر الحديوى اسماعيل الى شرقي السودان فوجد مملكة الحبشة قد نم حصارها بين ممتلكات مصرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ووقع اسماعيل تحت تأثير منزجر Munzinger قنصل فرنسا فى مصوع بسهولة الاستيلاء على الحبشة ، وعهد الحديوى لمنزجر تحقيق هذه الفكرة بضم اقليم البرغوص وعاصمته سنهيت ، وقد استطاع بالفعل فتح سنهيت وضمها الى مصر عام ١٨٧٥ م ، وكان ذلك بداية للصدام بين مصر والحبشة وهو الصدام الذى لفت فيه الجيوش المصرية النى قادها أرندروب Arendrupp الدانمركى ، ومنزجر ، وراثب باشا الهزائم المتوالية طوال عامى ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ م من القوات الحبشية وانتهت بصلح بين الطرفين بقيت فيه سنهيت ملكا لمصر ، وخسرت فيها مصر أموالا طائلة زادت ضائفتها المالية ، وخسرت رجالا كثيرين أضعفت خسارتهم من قوة الجيش المصرى .

وعلى هذا أصبح السودان فى أواخر عهد الحديوى اسماعيل تمتد حدوده بالغرب من رأس بناس (برنيس) على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من خط العرض الشمالى حتى تصل الى نقطة غير معينة بين ليبيا والصحراء الكبرى ، ومن هذه النقطة تتجه نحو الجنوب الغربى حتى ملفى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور ، ومن هناك تنحدر رأسا الى الجنوب لغاية الدرجة ١١ من خط العرض الشمالى ، ثم نتجه نحو الجنوب الشرقى من طريق نبوتو وبحيرة نيانزا حتى تصل الى مدخل بحيرة فيكتوريا نيانزا ، عندئذ تصعد الى الشمال الشرقى مشتملة على مديرية هرر حتى تبلغ المحيط الهندى عند رأس جردافوى ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر لغاية رأس بناس (٢٣) .

Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan, by Stewart (٢٣)

ود . محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ ص ٨٧ .

ومعنى هذا أن السودان المصرى أصبحت مساحته تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا مجتمعة ، يحكمه ممثل للخديوى مقيم بالخرطوم. يعرف باسم حكمدارالسودان ، ويقسم الى مديريات وضع على رأس كل مديرية مدير ، هذا عدا ما عرف بالملحقات وهى الممتلكات الواقعة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى .

نتائج الفتح

أصبح السودان بملحقاته الأفريقية يكون مع مصر دولة كبرى تمتد فى أفريقيا امدادا كبيرا ، تحت حكم أسرة محمد على ، فما نصيب السودان من الساء الحديث فى مصر ؟ ، أو ما هى السلبيات والايجابيات التى عادت على السودان من انضمامه لمصر تحت حكم واحد وفى عهود باشوات من أسرة حاكمة واحدة هى أسرة محمد على ؟ وهل ما أصاب مصر أصاب السودان من خير أو شر ؟ ٠٠ تساؤلات تستدعى منا توضيحها باجابات حاسمة ، لأن العلاقة بين القطرين تعرضت لدعاوى استعمارية هدفها الفصل بين شعبى وادى النيل ٠٠

ولنبداً بنسجيل الايجابيات التى عادت على السودان منذ فتحه فى عهد محمد على حتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ م ٠٠ ذلك أن محمد على اعتبر السودان جزءاً من مصر يكونان معاً جسداً واحداً تسرى فيهما قوانين ونظم واحدة ويسم الاتفاق عليهما من خزانة واحدة ، وتحقيق تنمية اقتصادية ونهضة تعليمية فى السودان أسوة بما هو حادث فى مصر ، وتدريب أبناء السودان على الحكم والادارة فيما عرف حديثاً باسم « السودنة » .

وكان محمد على يدرك أن لمصر رسالة فى السودان حرص على تأكيدها. فى أكثر من مناسبة وأعلنها على السودانيين أثناء رحلته الى أقاليم السودان عام ١٨٣٩ م وعمره سبعون سنة وفحواها حرصه على تأمين السودانيين على أرواحهم وأرزاقهم بمنع اعتداءات الأقباش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور - التى لم تخضع للحكم المصرى الا فى عهد الخديوى اسماعيل - ثم حنه الأهلين على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنائهم والسير فى ركب الحضارة(٢٤) . وتأمين وحدة السودان نفسه الذى مزقته الانقسامات القبلية

وأشاعت فيه العوى وعدم الاستقرار فتعمت أقاليم السودان باستنباب الأمن وتنظيم حسن للإدارة والحكم ، وتركزت قبائل الشائقية - وغيرها - سياسة النهب ، وعادت إلى النظام والهدوء (٢٥) .

وكان تنظيم الحكم في السودان عاملا من عوامل تأكيد وحدته وارتباطه بمصر واسهاما في دفع السودانيين إلى التنمية الشاملة في الاقتصاد والتعليم وغير ذلك مما تنهض به الشعوب ، فكان على رأس الحكم في السودان حاكم عام عرف باسم « حاكم السودان » جمع في يديه السلطين المدنية والعسكرية ، وكان أول حاكم للسودان اسماعيل بن محمد على الذى شارك في فتح السودان ، ومقر الحاكم مدينة الخرطوم التى اتخذت عاصمة يشرف منها على أقاليم السودان التى قسمت إلى مديريات على رأس كل مديرية مدير يتولى قيادة الحامية العسكرية إلى جانب وظيفته السياسية والإدارية ، وقسمت كل مديرية إلى أقسام . وكانت الإدارة تتبع نظام الإدارة المصرية ، وصار عدد المديريات فى أواخر عهد محمد على سبعة هى : دنقلة ، وبربر ، والخرطوم ، وكردفان ، وكسلا ، وسنار ، وفازو على (٢٦) .

وكان محمد على ينظر إلى ضم السودان إلى مصر كعمل قومى وإنسانى لا كعمل استعمارى ، أى أنه لم ينظر إلى فتح السودان وتوحيد وادى النيل بشطريه المصرى والسودانى كعمل يكفله « حق الفتح » الذى كان مأخوذا به فى العلاقات الدولية فى ذلك العصر ، بل استند فى ذلك إلى ما لمصر من رسالة إنسانية فى السودان ، وإلى ما يعرف باسم نظرية الحلو أو الملك المباح ، التى قامت على أن السودان قبل فتحه لم يكن أحد يمتلكه فى الحقيقة لأن السلطة كانت مغتصبة من أصحابها الشرعيين ونشرت قبائل العربان الفوضى فى أنحاء السودان ، فإذا استطاع حاكم أن ينتزع أراضى السودان من قبضة أولئك الذين اغصبوا كل سلطة بها ، وأن ينشئ حكومة مرهوبة الجانب تزدود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبى ، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش فى سلام وهدوء ، فقد صار واجبا أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضى الحالية وهذا الملك المباح أصلا (٢٧) .

(٢٥) د. ابراهيم العدوى . يقلة السودان ص ١٤ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٨٦ .

(٢٧) د. محمد نؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣ .

واهتم محمد على كذلك بسياسة التعمير في مختلف نواحي البلاد بمساعدة الفنيين الذين أرسلوا من مصر ، وبالمساهمة المادية اللازمة . فاستخدم محمد على الجنود السودانيين في الجيش المصرى الذى عمل بمصر والسودان ، وقد أظهر الجند السودانيين مقدرة وكفاءة كبيرة وانتظموا في الجيش المصرى كالمصريين سواء بسواء . وعمل الحكم المصرى فى السودان على تأسيس المدن الجديدة مثل الخرطوم التى اتخذت عاصمة للبلاد عام ١٨٣٠ م وفد اختار لها المصريون موقعها هذا لأهميته حيث يلتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وسميت الخرطوم لأن ملقى النيلين يشبه رأس خرطوم الفيل(٢٨) . الى جانب مدينة كسلا التى اتخذت عاصمة لاقليم التاكة فى شرق السودان .

وكان اهتمام محمد على بالعمران فى السودان أمرا ملحوظا ، فقد كان يستحث على تعمير الأقاليم السودانية ومدنها وقراها ، ومؤسساتها الدينية والثقافية ، فالذى يطلب إعفاء أرضه من الضرائب لانها وفف على مدرسة أو جامع يرد عليه الباشا نفسه بأن يطلب من الحاكم المخصص التأكد من أن المدرسة قامت فعلا أو الجامع فد بنى(٢٩) . وارتبط بحركة العمران فى السودان انعاش اقتصادياته فأدخلت زراعات حديه على يد مبعوثين نقلوا الخبرة فى مجال الزراعة الحديثة الى أقاليم السودان وأشرفوا على استصلاح مساحات واسعة من الأرض غير المستغلة ، وأدخلت زراعة القطن فى دلتا خور بركة ، وفى حوض الفاش ونهر العطبرة وأصلحت أراضى دنقنة(٣٠) . وأنشئت معامل لحلج الفن فى الخرطوم وكسلا كما أنشئت فى عبد الحديوى اسماعيل أسواق لبيع محصول القطن فى كسلا والقضارف والقلابات وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فصلا عن موقعها الحربى(٣١) .

ولم تكن زراعة القطن هى وحدها التى اهتم الحكم المصرى بإدخالها الى السودان ، بل تمت زراعة الدخان ، فى منطقة القصارف ، وكثر زراعة النخيل فى دنقلة ، وكلا المحصولين كان لهما عائد اقتصادى كبير نظرا لأن الدخان والتمر كانا يصدران الى خارج السودان وإلى أنحاء السودان بكميات

(٢٨) عبد الرحمن الراعى . المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٢٩) د. مكي شيكة : السودان عبر القرون ص ١٢٩ .

(٣٠) الشاطر نصيل . نفس المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٣١) عبد الرحمن الراعى . عصر اسماعيل ص ١٦٠ .

تجارية • واستخدمت فى ذلك آلات للرى تم استيرادها من أوروبا عن طريق ميناء سواكن ••

وبالنسبة للتعليم الحديث الذى أنشأه محمد على فقد استفاد منه السودانيون على أرض مصر حيث لم يسجل لمحمد على إنشاء مدرسة حديثة بالسودان طوال عهده ، بل وجدنا أبناء السودان يقدون الى مصر لدخول مدارسها التجهيزية والمخصوصة كأرسال ستة من السودانين دخلوا المدرسة التجهيزية بالقاهرة ، وبعد استكمال دراساتهم بها التحقوا بالمدرسة الزراعية وأرسال مائة آخرين لتعليمهم بمصر فى مدارس العمليات الميكانيكية والزراعية حتى اذا عادوا للسودان استخدموا فى ادارة آلات حليج العطن وكبسه (٣٢) •

ولم يكن السودان خلوا من أى تعليم فقد كانت به مؤسسات تعليم دبنى تؤدى دورا لا بأس به وإن كان تأثيرها محدود بسبب قلة امكانياتها وعدم اهتمام المسئولين قبل الفتح المصرى ، ومن ثم عمل الحكم المصرى على الأخذ بيد هذه المؤسسات التعليمية المتمثلة فى المساجد والخلاوات بتنظيم الترتيبات للفهاء المشتغلين بهذه المعاهد ، وكذلك للعلماء المقررين لتعليم القرآن والعلوم فى جهات الخرطوم وسنار والساكة وغيرها ، واعفائهم من أموال الأتبان التى يزعمونها أو معافاتهم أيضا من الأشغال والمطالب ما داموا مقطعين للعلم ، وما دامت مساجدهم مفتوحة لنلاوة القرآن والعلم الشريف (٣٣) •

ولم يحرم السودان طويلا من التعليم الحديث ، اذ أنه فى شهر مايو ١٨٥٠ م - فى عهد عباس باشا الأول - صدر الأمر الى ديوان المدارس بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى بإنشاء مدرسة الخرطوم انقاذا لأولاد أهلها والمسنوطنين بها من جحيم الجهل فيمتازوا باكتساب العلوم والمعارف على أن يقبل ويقيّد فيها مائتان وخمسون غلاما من بلاد دنقلة والخرطوم وسنار وناكة وملحقاتها من أولاد منساىخها وأحفادهم • ولم يجد عباس من يوليه نظرا عليها سوى رفاعة بك رافع الطهطاوى فأمر بتعيينه ناظرا عليها ووكل اليه مهمة اختيار المعلمين ، كما عهد الى ديوان المدارس مهمة وضع

(٣٢) عبد العزيز عبد المجيد : التربية فى السودان والاسس النفسية والاجتماعية التى

قامت عليها ج ٢ ص ٩٧ •

(٣٣) د. محمد نؤاد شكرى • الحكم المصرى فى السودان ص ١٣٠ •

ميزانية لهذه المدرسة الابتدائية (٣٤) . ورغم أن هذه المدرسة لم تلبث أن أغلقت بوفاة عباس الأول ، عام ١٨٥٤ م ، ورغم أن السودانيين كانوا راغبين عن تعليم أبنائهم بها ورغم أنها لم تأت بنتائج مشجعة فقد كانت خطوة لادخال التعليم الحديث الى السودان . .

وفي عهد الحديوى اسماعيل ، واستنادا الى تقرير لرعاية رافع الطيطاوى عن أن للسودانيين استعداد للتمدد الحقيقى لدقة أذهانهم ، فإن أكثرهم قبائل عربية لا سيما الجعليين والشايقية وغيرهم ، ولهم مآثر عظيمة فى حسن التعلم والتعليم ، حتى ان البلدة اذا كان بها عالم شهير يرحل اليه من البلاد الأجنبية المجاورة العدد الكثير من الطلبة (٣٥) . فان الحكومة المصرية قامت ببذل ضروب الترغيب لحمل بعض الدين حفظوا القرآن من أهالى السودان وحصلوا على بعض المبادئ النحوية والنقشية للانتساب الى الجامع الأزهر لمدة ثلاث سنوات لاكمال علومهم وثقافتهم ، حتى اذا انتقلوا الى أهليهم كانوا رسل الثقافة الدينية السليمة ودعاة الدين القويم (٣٦) .

ولم تكتف حكومة الحديوى اسماعيل ببذل الجهد لتنشيط التعليم الدينى ، بل عمدت على ادخال التعليم الحديث الى السودان فى صورة خمس مدارس ابتدائية عام ١٨٦٣ م بمدن الخرطوم وبربر ودنقلة وكردفان والتاكة، ثم أضيف اليها فى سنة ١٨٧١ م مدرسة بسواكن وأخرى بمصوع ، ويتعلم فى كل منها ٥٠ تلميذا (٣٧) ، ولكن هذه المدارس ما لبثت أن أغلقت عندما عاد غوردون باشا حكامدارا - حاكما عاما - للسودان عام ١٨٧٧ م بدعى أنها تكلف الحكومة المصرية نفقات طائلة لا وجوب لها . . وأمر أيضا فأبطل ارسال الطلبة الناجحين بمدارس الحكومة بالخرطوم الى مصر (٣٨) .

ولم يكن اهتمام الحكومة المصرية بشمال السودان فقط ، بل سعت الى أهل الجنوب تأخذ بيدهم فعملت على تعليم أهل الجنوب الصناعات الحديثة وتشويقهم الى التعليم ومحاولة نشر اللغة العربية وارسال المعلمين الى المحطات

(٣٤) د . أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى لؤى الحكيم توفيق ج ١ عصر عباس الأول وسعيد ص ١١٤ .

(٣٥) رعاية الطيطاوى : متاحج الالباب المصرية ص ٢٦٢ .

(٣٦) د . أحمد عزت عبد الكريم : اراجع السابق ج ٢ عصر اسماعيل ص ٢٨٧ .

(٣٧) نفس المرجع ص ٣٩٠ .

(٣٨) اسماعيل سرهنك باشا : حقائق الاختيار عن دول البحار ج ٢ ص ٣٣٥ .

التي أنشئت هناك لتعليم الأطفال القراءة والكتابة (٣٩) . ووضعت مشروعات علمية واقتصادية للتبؤ بقبائل الدنيا والشك روعى فيها تشويق أهل هذه القبائل للمعرفة ، وإدخال أولاد الأهالى فى سلك التعليم ، والسماح لهم بالتدريب على الصناعات المختلفة وإرشادهم إليها بالرفق والترغيب (٤٠) .

وقد أدت المراكز والمحطات المصرية دورا كبيرا فى نشر الثقافة العربية فى جنوب السودان ، حيث تولى الإشراف على الحركة العلمية فى هذه المراكز رجال من خيرة فقهاء الأزهر وعلمائه ، الذين أصبحوا بتفانيهم ومحبتهم للسودانيين المرشدين الروحيين لهم ، والقائمين على الفصل فى الخصومات بينهم (٤١) ، بل وصل تأثير هؤلاء على جنوب السودان أن أخذ سكان تلك الجهات يتخلون عن العرى ويلبسون الملابس العربية كالحرام والقفطان والقميص .

وكانت رسالة مصر الانسانية فى السودان واضحة فى جانب آخر هو تحرير الرقيق وإبطال الاتجار به وذلك استجابة للدعوة العالمية لمكافحة الرق والغاء الاتجار فيه ، وسارت مصر شوطا أبعد مما دعت إليه دول العالم فأشأت مدارس فى سواكن وسنار لتعليم الرقيق المحررين لاشعارهم بانسانيتهم ولتدريبهم على العمل والانتاج كمواطنين يسهمون فى بناء السودان الحديث المرتبط مع مصر برباط مصيرى . بل طنب الحديوى اسماعيل من حكامدار السودان موسى حمدى باشا محاسبة مدير مديرية النيل الأبيض لأنه بينما ألغت الحكومة بيع الرقيق الذى استرد من الأشقياء اذ هو يعيد بيعه لحسابه وفى ذلك ما فيه من الاستهتار بأوامر الحكومة ، ومن أجل ذلك يجب أن لا يكفى بعزله وانما يجب أن يرسل أيضا الى فازوغلى ليعنقل هناك ويستخدم بالأشغال الحسيسة ليكون عبرة للآخرين . أما الرقيق الذى باعه فيجب استرداده وإعادةه الى أوطانه بالراحة واسكانه فيها واطلب على أن تعملوا على عدم وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة مرة أخرى وأن تحولوا دون تعدى الأشقياء والأشرار على الجهات التابعة لهذه المديرية وهذا مع التوسل بالأسباب المؤدية الى تمددين البلاد وعمرانها (٤٢) .

(٣٩) عبد العزيز عبد المنجد : المرحع السابق ح ٢ ص ٨٧ .

(٤٠) د . محمد فؤاد شكرى . الحكم المصرى فى السودان ص ١٢٩ .

(٤١) د . محمد مصرى . الامبراطورية السودانية ص ١٩٨ .

(٤٢) د . مكى شيكة : السودان عبر القرون ص ١٧٩ - ١٨٠ .

امتد نشاط مصر في السودان الى ارسال الحملات والبعثات الجغرافية من أجل كشف منابع نهر النيل وادخال المدنية والعمران الى الانحاء القاصية من السودان . وقد حرص محمد على منذ أيام الفتح الأولى على تسيير عمليات كشف جغرافي علمي لأجزاء السودان القاصية والدانية ، فصحب العلماء حملات الفتح ، وعهد محمد على لجيشه بالسودان في حماية البعثات الكشفية التي مارست نشاطها بصفة خاصة منذ عام ١٨٢٤ الى عام ١٨٤٢ م كان أشهرها رحلات القبطان المصرى سليم بك الذى قام بثلاث رحلات متعاقبة بدأت من أواخر عام ١٨٣٩ وانتهت في أوائل عام ١٨٤٢ م ، وقد وصل سليم الى جريرة جونكر الواقعة تجاه غندكرو أى أنه وصل الى مسافة قريبة نوعا من البحيرات العظمى التى ينبع منها نهر النيل . وقد اكتشفت هذه الرحلات بلادا ومناطق كانت الى ذلك الحين مجهولة ، ولم يطررها من قبل سائح أو مكتشف ودرست جغرافيتها وعرفت أحوال سكانها ونباتها وأشجارها ومناخها وحيوانها فأفادت الحضارة والعلم فوائد جمة ، ثم انما بسطت في طريقها نفوذ مصر فخفقت الراية المصرية لأول مرة فى تلك الأصقاع النائية ، تحمل في طياتها رمز الحضارة والتقدم ، فلا غرو أن كان لهذه الحملات فضل كبير من الوجهة القومية ، ولقد مهدت السبيل للحملات التى نظمها الحديو اسماعيل فأكمل العمل الذى قام به محمد على ، ووصل بحدود مصر الى منابع النيل (٤٣) .

وكانت رحلة محمد على نفسه الى السودان عام ١٨٣٨/١٨٣٩ وهو فى سن السبعين رحلة علمية حيث صحب معه علماء ومهندسين من أجل البحث عن الذهب فى منطقة فازوغلى ، ورغم أن سبب الرحلة كان البحث عن الذهب فان محمد على حرص وهو فى السودان على تزويد البلاد بعدد من الكتاب - الموظفين - الأكفاء لاستخدامهم فى مركز الحكومة والمصالح العامة ليتسنى بذلك ترقية البلاد واصلاح حال العباد ولا أهمية للمال اذا صرف فى هذا السبيل (٤٤) . هذا فى الوقت الذى كانت فيه الأزمة الدولية على أشدها وموقف مصر حرج أمام اصرار الدول على تخلى مصر عن عزمها على الاستقلال عن الدولة العثمانية وضم الشام الى الحكم المصرى المستقل نهائيا . مما يؤكد اهتمام محمد على بشطر البلاد الجنوبى والسعى الى ترقيته .

(٤٣) عبد الرحمن الراعى . مصر محمد على ص ٣٠٥ .

(٤٤) د . مكي شيكدة : السودان عبر العرون ص ١٣٥ .

وفي عهد الخديو اسماعيل استمرت عمليات الكشف الجغرافي العلمي في السودان بصورة أكثر عددا وأتت بنتائج أوسع بما يخدم وادي النيل كله شماله وجنوبه ، بل بما يخدم الإنسانية جمعاء . فقد بدأت هذه العمليات منذ عام ١٨٧٠ م وشارك فيها ضباط ومهندسون وعلماء مصريون وأجانب ، واستمرت الى عام ١٨٨٠ م ، وكشفت أجزاء السودان الشرقي من برنيس شمالا الى بربر على النيل التي لم تكن قد اكتشفت من قبل ، كما كشفت هذه البعثات مناطق دارفور وكردفان بعد ضمها ، ومنابع النيل في حضبة البحيرات وضمها الى السودان ، وكشفت وضمت كذلك ساحل البحر الاحمر حتى رأس جرداقوى ثم الى نهر جوبا في الصومال .

وكان أشهر من شارك في هذه البعثات ضباط امريكان عملوا في الجيش المصرى مثل شاييه لونج وبوردى Purdy وميزون Maison ، ومن الانجليز صمويل بيكر، ومن الايطاليين روملو جيسى Gessi ، ومن الفرنسيين أرنتس لينان دى بلقون ، هذا الى جانب العديد من ضباط الجيش المصريين أمثال الأميرالاي محمد مختار ، والبكباشى عبد الله بك فوزى ، والبكباشى محمد أفندى عزت ، والدكتور محمد أفندى أمين وغيرهم . ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٨٧٧ م خريطة مفصلة لأفريقية وهى أدق خريطة عرفت الى ذلك الحين . وتسجل أعمال البحث والكشف لضباط الجيش المصرى أجل الخدمات للعلم والحضارة والعمران ، فان الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التى اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا القومى ، ومن الصفحات المشرفة فى تاريخ الجيش المصرى والضباط المصريين(٤٥) .

وعلى أية حال فان تحقيق وحدة وادى النيل منذ عام ١٨٢٠ الى عام ١٨٨٠ م قد عاد بنتائج طيبة على القطرين المصرى والسودانى ، فاذا كانت مصر قد نعتت بعهد من الاستقرار والبناء الحديث فى مختلف المجالات فان السودان أيضا قد نعتت بعهدا من الاستقرار والوحدة فانتهت الحروب التى كانت دائما ما تنشب بين القبائل ، وتم تأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة ، فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم فى ظل الحكومة التى تهيم على البلاد بأجمعها لا فى ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . كما أن فتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجى وتأثر بالمدينة القائمة آنذاك ، وقد هرع السائحون له بمعرفة وتقصى أحواله .

وفوق هذا اتبع - محمد علي - سياسة عمرانية رشيدة تهدف الى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الانتاج الحيواني بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقي الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقارى المزارعات الجديدة (٤٦) .

ولم يكن موقف خلفاء محمد علي من السودان بأقل منه ، ذلك أنه رغم ما عرف عن عباس باشا من رجعية في حكم مصر الا أننا نلمس ناحية حبه للتنظيم في قوانينه ولوائحه التي سنّها للخدمة في السودان ، وكذلك صرامته مع الذين يميلون الى الكسل في أعمالهم ، ومدرسته التي أسسها في الخرطوم وكانت بذلك النواة الأولى للتعليم المدني الحديث . أما سعيد فتحمس للسودان وأهله منذ اللحظة التي جلس فيها على الأريكة الحديوية فهو أول من أشاد ببسالة الجندي السوداني وفتح باب الترقى لهم في الجيش الى مرتبة الضباط ودل على اهتمامه العظيم بالبلاد أن عين أخاه الأمير عبد الحليم حكاماً عليها ، ثم كانت زيارته المشهورة وسياسته اللامركزية والحكم الذاتي وسماعه لشكوى المتظلمين وضراعة المقهورين وتأثره بما آلت اليه الاداة الحكومية من سوء . واسماعيل الذي وسع رقعة البلاد بالفتوحات لم ينس العمل على رفاهيتها وعمرانها ، فمدارسه ومواصلاته واحساناته لبيوت العلم والدين ، ومحاولاته للفضاء على عادة الرق الوحشية وتعيينه للسودانيين في المناصب الكبيرة كلها آتار ناطقة بحسن النفاثة (٤٧) .

ومن الانصاف للحقيقة أن نذكر سلبيات الحكم المصري في السودان في ظل باشوات أسرة محمد علي الذي وضع نظاماً مركزياً أوتوقراطياً للحكم في مصر عماده الجند ومطلبه من السكان الطاعة وادارته التي أفامها في السودان وهي على نمط ما كان يدير به مصر آنذاك ، والكل مغنيس من النظام التركي الذي كان ينتظم أجزاء الدولة العثمانية (٤٨) . معنى هذا ان هناك سلبيات للحكم المصري في السودان ناتجة من طبيعة الحكم والقائمين عليه ، كما أنها ناتجة من تأثيرات التدخل الأجنبي في مصر ذاتها وامتداده الى السودان .

وتتمثل هذه السلبيات في أن حركة الإصلاح التي دخلت السودان في عهد محمد علي كانت بطيئة ولم تشمل كل السودان ، بل حنى العسدر

(٤٦) د. مكي شبيكة : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٤٧) نفس المرجع ص ٢٤٤ .

(٤٨) المرجع السابق ص ١٤٤ .

الضئيل من التعليم الذى أصاب منه نفر قليل من السودانيين فى مصر أو السودان من الموظفين ، بل وحتى الإصلاحات الادارية التى امتدت الى السودان كانت محدودة الأثر ، تنتقص منها الحاجة الملحة الى الاستقرار ، فقد كثر عزل الولاة ، وفى الفترة الواقعة بين سننى ١٨٢٥ و ١٨٧٧ م تولى من هؤلاء الولاة خمسة عشر فى نحو واحد وثلاثين عاما أى بمعدل سنين وشهر نفريبا لكل واحد منهم(٤٩) .

كما تتمثل تلك السلبيات فى أن بعض حكمدارى السودان لم تكن له سابق خبرة وتجربة ودراية بأحوال السودان وشعوبه وقبائله ، فلم يحاولوا وضع لون من الحكم بناسب أحوالهم وأوضاعهم واستعدادهم ، أو نعل السودان من عالم العصور الوسطى الى عالم القرن التاسع عشر(٥٠) . الى جانب مساوىء أخرى ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العنماية ولكنها جديدة على السودان كجشع الحكام والعمل لاثراء أنفسهم الذى أشاع الرشوة والاختلاس وترك ملاسيئا للسكان يفتدون به . والضرائب التى مهما خفت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودان ، ولم يآلف ما بمائلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يفتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئانها(٥١) .

كما تتمثل تلك انسلبيات كذلك فى استخدام الاوروبيين على نطاق واسع فى حكم مديريات السودان بل وحكمداريته ، وطالما كان حكام القاهرة أقوياء وساهرون يفظون لتحركات هؤلاء الحكام الأجانب فى السودان فلا خوف منهم ، لكن عندما أصاب الحكم فى القاهرة الضعف بسبب التدخل الأجنبى فى شئون مصر الاقتصادية والسياسية أصبح وجود هؤلاء الأجانب فى السودان خطرا كبيرا يهدد بتمزيق وحدة وادى النيل . . . لقد فجع اسماعيل باشا السودان على مصراعيه للأجانب أنشاء مشروعاته العلمية والعمرانية والامنداد فى أفريقيا ، فرأينا من الانجليز سير صمويل بيكر حاكما لمديرية حط الاستواء منذ أول أبريل ١٨٦٩ لمدة أربع سنوات برانب قدره عشرة آلاف جنيه فى السنة(٥٢) . ثم خلفه الجنرال الانجليزى غوردون Gordon

(٤٩) د. حسن محمود . الاسلام والثقافة العربية فى افريقية ص ٣٩١ .

(٥٠) الشاطر بصيل : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٥١) د. مكى شببكة : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٥٢) عبد الرحمن الراعى . عمر اسماعيل ص ١٠٩ .

لمدة عامين ١٨٧٤ - ١٨٧٦ م ، ثم أصبح حكامدارا للسودان في المدة من ١٨٧٧ الى ١٨٧٩ م عمل خلالها على الاستعانة بأجانب في حكم أقاليم السودان .
استخدم غوردون الانجليزى لبتون Lipton حاكما لمديرية بحر الغزال ، والالماني دكتور شنيترز Schnitzer - الذى أسلم وسمى نفسه أمين - حاكما لمديرية خط الاستواء خلفا لجنرال غوردون نفسه ، والايطالى روملو جيسى Romello Gessi حاكما لمديرية كردفان ، والمسماوى سلاتين Slatin حاكما لمديرية دارفور ، وعين التمساوى جيغلر Giegler مساعدا للحكمدار أى نائباً له ، وغيرهم كىرون أمثال الايطالى ميسداليا Messedaglia والالماني فردريك روسى Rosset الفرنسى شارل ريجوليه Rigolet ، الذى استخدمهم في حكم بعض المديريات السودانية أو وظائف النفيتش المالى والادارى .

وكانت سنوات حكمدارية جنرال غوردون من أسوأ ما شهد السودان ، حيث هيا للمطامع الأوروبية أن تتدفق الى السودان كما تدفقت الى مصر ، وأثار اسنخدام هؤلاء المسيحيين هلع أهل السودان وذعرهم واشمئزازهم وهم يفكرون بكفرا اسلاميا صرفا ، الأمر الذى جعلهم ينظرون الى مصر نظرة الشك والريبة(٥٣) ، وتأثر السودانيون بالدعاوى المعادية للحكم المصرى كما أن غوردون باهماله شأن مديرية خط الاسواء كانه يبغى اقصاءها عن الحكم المصرى نهيدا لادخالها فى منطقة النفوذ الانجليزى(٥٤) ، وباقفاله المدارس القائمة فى السودان منذرعا بقلّة المال وبمسخ ارسال الطلبة الساجين بمدرسة الخرطوم الى مصر ، وبالشدد فى معاملة تجار الرقيق وتطبيق الاحكار الحكومى للمننجات الاقتصادية بالسودان ، قد أدى بذلك كله الى اشعال السورات المتعددة فى نواحى السودان وخاصة فى دارفور وبحر الغزال ، قبل أن تدلج الثورة السودانية الدينية بزعامة محمد أحمد المهدي .

كما أن سياسة غوردون فى فصل الموظفين المصريين والسودانيين وتعيين اوروبيين فى أماكنهم قد أساء الى صورة الحكم المصرى فى السودان ، كما أن محاولات غوردون من أجل نشر المسيحية ومن أجل اشاعة عادة عدم المسك بالدين الاسلامى بين الناس قد أثار استياء السودانيين ، ولم يهتم غوردون باعتراض رجال الدين على أعماله ، فعندما احتج الشيخ على عبد الله شيخ السجادة القادرية بالخرطوم على المفاسد التى بدأت تنتشر ، أهانه وسفه آراء وأقواله(٥٥) .

(٥٣) د. حسن محمود : المرجع السابق ص ٣٩٢ .

(٥٤) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٥٥) د. محمد نؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٢٩ .

الباب الثاني

الثورتين العربية والمهدية

الفصل الثالث : الثورة العربية

الفصل الرابع : الثورة المهدية

مقدمة

كان حدوث الثورتين العرابية بمصر والمهدية بالسودان في وقت واحد تقريباً - عام ١٨٨١ م - دافعا لتساؤلات عن العلاقة بين الثورتين أو بمعنى آخر عن العلاقة بين زعمي الثورتين ، وعن أهداف الثورتين ، بل وعن أسباب ودوافع الثورتين . فيذكر البعض أن أسباب الثورتين واحدة وأن أهل شمال النيل وجنوبه كانوا في البلوى سواء نطلع أهل الشمال الى زعيم ينقذهم مما كانوا فيه فوجدوه في صورة زعيم عسكري هو عرابي باشا ، وتطلع أهل المنبع الى زعيم ينقذهم مما حل بهم فوجدوه في صورة زعيم ديني هو محمد أحمد المهدي (١) .

ونحن لا نتفق مع هذا الرأي لأن أسباب ودوافع الثورة المهدية تختلف عن أسباب دوافع الثورة العرابية ، وهذا الاختلاف راجع الى اختلاف درجة حضارة الشعبين ومطالبهما والى اختلاف شخصيه زعمي الثورتين عن بعضهما ، فبينما كانت مطالب الشعب المصري وزعامته المفعمة والعسكرية تمثل في حياة نياية وسيطرة مصرية على قيادة الجيش وبوحه السياسة ، كانت مطالب الشعب السوداني لا تعدو العدل والرفق من الحكام الذين ترسلهم القاهرة لحكم أقاليم السودان . وبينما كانت شخصية أحمد عرابي تدل على وعي سياسي وعسكري وطني نبيجه لربيته وخبراته ، كانت شخصية محمد أحمد المهدي تحاطب السودانيين من مطلق الدين والمطالبة برفع الظلم عن كاهل أبناء وطنه ، وهذا أيضا ناتج من تربيته واعداده الديني .

ويرى البعض الآخر أن انجلترا وراء الثورتين ، وأعتقد أن هذا الرأي جاء نتيجة لان انجلترا قد استفادت بالفعل من اشتعال الثورتين بما يحقق مطاعمها الاستعمارية في مصر والسودان ، وهذا لا ينفي وجود مطاعم انجليزية في مصر والسودان ، قبل اشتعال الثورتين ، كانت انجلترا حريصة على تحقيقها بصورة أو بأخرى خلال السنوات السابعة لانفجار الثورتين .

كما يعتمد البعض ان المهدي كان ينظر الى عرابي نظرة تقدير باعباره نائرا على حكومة « ظالمة » في القاهرة ، مما شجعه على بعليده ، ولعل حرص

المهدى على حياة جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم في يناير ١٨٨٥ م لكنه يفندى به أحمد عرابى باشا(٢) ، خير دليل على هذا التقدير . . ونحن لا نشك كثيرا في تقدير المهدي لعرابى رغم عدم تقابلهما وان كنا نؤكد أن فكرة الخروج - الثورة - على الحكومة اسنهور المهدي نظرا لأن تربيته الدينية المنشدة كانت دليلا في التعامل مع من حوله ومع الحكومة مما دفعه الى أن يعلن ان الثورة ، والنورة وحدها طريق الخلاص .

وعلى أية حال فان الثورين العرابية والمهدية كانت لهما برامج اصلاحية لجماهير الشعبين في مصر والسودان ، والتخلص من السيطرة الأجنبية التركية والأوروبية التي تسلطت على مقدرات الأمور في كلا القطرين وأساءت الى جماهير الشعبين . . ولسنا مع العائلين بأن عرابى مسئول عن استمحال الثورة في السودان ، لأن العرابيين لم يعملوا على حسم الأمر بإرسال النجدة السريعة كما طلب منهم الحديوى كى لا تضعف قوتهم في مصر كما يزعمون. ومحافطة على حياتهم وسلطانهم(٣) ، لأن السودان شهد فورات دينية وقبيلية متعددة في أنحاء الاقليم ضد الحكم المصرى وأسلوب الأجانب العنيف في مكافحة الرق ، ومنذ هذه الفورات كانت تنطفئ بسرعة دون جهد كبير . . وأما ان الحديوى أشار الى ارسال الآلاى المعروف بالآلاى السودانى المربط في طره الى السودان ، فقد كانت اشارة مشكوك في حقيقته توجيهها في الوقت الذى يدور فيه صراع بين الحركة الوطنية بزعامة العرابيين لتأكيد وتأمين المكاسب التى حصلوا عليها وبين الحديوى الراغب في سحب والغاء هذه المكاسب ببناءيد من الدول الأوروبية .

ونحن لا يمكن أن نتهم عرابى بأنه عمل على اضاعة السودان ونمرى وحدة وادى النيل لأن عرابى ذكر في منفاه ما يؤكد تأييده لحركة محمد أحمد المهدي ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان(٤) . . معنى هذا توحيد الوادى تحت نظام ثورة عرابى يجمع القطرين ويشترك في الحكم زعيم سودانى . ومن ناحية أخرى فكر المهدي في غزو مصر وتحقيق وحدة وادى النيل واخراج الأجانب - الانجليز - من مصر ، كمقدمة لتوحيد العالم الاسلامى في ظل المهدي ، وكان هذا معنى أنه كان يعتبر مصر والسودان بلدا واحدا(٥) .

(٢) ابراهيم فوزى باشا ، السودان بن يدي غوردون وكشعر ح ١ ص ٣٩٨ .

(٣) أحمد شفيق باشا : مذكراتى في نصف قرن ح ١ ص ٢٦٥ .

(٤) Cleave : The Marquis of Lord Rosebery, London 1931, vol. 1, 191.

(٥) د . جلال يحيى . الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان ص ٤٠-٤١

الفصل الثالث

الثورة العرابية

- زعامتها
- أحداث الثورة
- الحركة الوطنية

زعامتها

نسب النورة العرابية الى أحد ضباط الجيش المصرى من العلاحين هو أحمد عرابى ، وقبل أن نتعرف على مكونات شخصية هذا الزعيم ورفاقه يجب أن نقرر عدة حقائق على النحو التالى :

أولا : لم تكن النورة العرابية هى بداية الانفاضة الوطنية المصرية ، أو بمعنى آخر ان الحركة الوطنية الحديثة فى مصر ظهرت منذ الحكم العثمانى المملوكى لمصر وبصفة خاصة فى القرن الثامن عشر . .

ثانيا : أن زعامة الحركة الوطنية المصرية أثناء الحكم العثمانى المملوكى وأثناء الحملة الفرنسية على مصر وأثناء السنوات الأولى من حكم محمد على كانت ممثلة فى مشايخ وعلماء الأزهر الذين كان لهم مركز أدبى واجتماعى بل واقتصادى مرموق بين أبناء الشعب المصرى ويحوزون تقدير واحترام الحكام وجماهير الشعب معا .

ثالثا : أن مفهوم زعامة الحركة الوطنية المصرية قبل النورة العرابية هو اشاعة العدل بين الناس « والرفق بالرعية » وهذا العدل والرفق مطلوب توفيره من منطلق اسلامى دون نظر الى ما تتطلبه المصلحة العامة أو احتياجات الدولة من مطالب قد ترهق الناس، ولهذا اصطدم زعماء الحركة الوطنية وقادوا السورات ضد العثمانيين والمماليك وجنود الحملة الفرنسية بل وضد محمد على نفسه عندما أراد التخلص من وصاية هؤلاء الزعماء الذين يخذون الدين ومبدأ العدل الاسلامى سيفا يشهرونه فى وجهه اذا ما فرض ضريبة غير منادة أو أدخل أمرا مستحدا فى التعليم أو الجيش أو خلافة .

رابعا : أن زعامة الحركة العرابية كانت من نوع آخر ، زعامة عسكرية منعملة تعليما أوروبيا وتأثرت بالأوروبيين أثناء احتكاكات يومية ، فى طريفة معيشتهم ومسوى طموحهم الوطنى لكى يصل وطنهم الى مسوى الدول الاوروبية فى الواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفى نواحي الجيش والتعليم وما الى ذلك مما نهض به الامم .

خامسا : شارك العراقيين في زعامة الحركة الوطنية دعاة اصلاح مقفون مرتبطون بالجامع الأزهر وان احنكوا بالثقافة الغربية أمثال الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهم من علماء وطلاب الجامع الأزهر وتلامذة السيد جمال الدين الأفغانى • أى أنه يمكن القول أن العراقيين كانوا يمثلون الجناح العسكرى للحركة الوطنية بينما يمثل هؤلاء العلماء الجناح السياسى والاجتماعى والدينى للحركة • أى أن الثورة العراقية لم تكن عسكرية صرفة ..

سادسا : لم تكن ثورة العراقيين عصيانا عسكريا على ولى الامر كما صورتها انجلترا والحدوى توفيق ، وانما كانت مرحلة من مراحل نضال الحركة الوطنية أكثر نصجا وتقدما • فمن الخطأ أن يظن أحد أن عرابى كان معاديا من أول الأمر لحكم توفيق كحكم جديد ، فلم يكن بينه وبين توفيق أو أحد القناصل أية عداوة بل كان يرى على عكس هذا روحا ودية من توفيق كما كان يرى فى القناصل حماة الملاحين من ظلمتهم الفدائى • زد على ذلك أنه تقلد قيادة أورطة من رجال الحرس وأقام فى أحب الأماكن إليه أى فى ثكنات العباسية(١) •

سابعا : شارك فى الثورة العراقية كل طوائف الشعب المصرى المدنيين، فالى جانب علماء الأزهر والمثقفين ، كان هناك أعيان البلاد و كبار ملاك الاراضى الزراعية وعمد القرى ومشايخ العربان والفلاحين مما دفع هذه الطوائف الى أن تغد الى القاهرة من جميع أنحاء مصر لنسليم عرابى « عرائض » يكتب فيها ليعمل على سعادة البلاد وتحليصها من الاستبداد والظلم ، ومن هنا انطلقت من أمواه هذه الطوائف صفة أطلقت على عرابى بأنه « حامى حسمى الديار المصرية » •

وأما قائد الثورة فى سيرته الذاتية فقد كان مواطنا عاديا ابنا لشيخ من مشايخ البلاد ولد عام ١٨٤٠ بقرية « هرية » بالقرب من الزقازيق محافظة الشرقية ، وتعلم عدة سنوات بالأزهر شأن أولاد المشايخ ، ولكنه لم يمكث طويلا فى الأزهر اذ تم تجنيده وعمره ١٤ سنة ، ولكن سنوات دراسته بالأزهر الى جانب هيئته الشخصية قد زكته لكى يجاز امتحانا سرفى به الى رتبة ملازم وعمره ١٧ سنة ، ويسنم فى الشرقى حتى رتبة فائمقام وعمره ٢٠

(١) التبريد بلس التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ج ٢ ص ١٧٨ •

سنة بعد أن أثبت كفاءته الحربية وشهد له سليمان باشا الفرنساوى بذلك، مما جعل سعيد باشا يأخذه ياورا له ويصحبه أثناء زيارته للحجاز عام ١٨٦٢ م .

ويرجع عرابى سرعة ترقيه الى أن سعيد باشا كان يحب تجييد أولاد المشايخ - مشايخ القرى - لكى يصيروا ضباطا . أما اسماعيل - الحديوى - فلم يكن كذلك (٢) ، الى جانب دراسته بالجامع الأزهر ولأنه كان مديد القامة . وفى عهد اسماعيل بقى فى رتبته ١٢ سنة دون ترقية ، فقد زالت الخطوة عن الضباط العالخين فى عهد اسماعيل وأعطى المفضيل كله للجراكسة ، وقد وجد عرابى أن هؤلاء يعاملونه بازدراء (٣) . بل ويعهد اليه بأعمال مدنية حتى اذا اشتعلت الحرب المصرية الحبشية عام ١٨٧٥ - ١٨٧٧ م خدم فى خطوط المواصلات بين مصوع وجبهة القتال ، وكانت خسائر مصر فى تلك الحرب سببا فى استنيائه والضباط المصريين من حكم الحديوى اسماعيل وزمرته التركية .

وعن صفات عرابى فقد كان يتميز بفصاحة لغوية مع شدة فى المحافظة على فروض الدين الاسلامى الى جانب سعة أفقه فى نظراته الانسانية الى شعوب العالم مهما اختلف معها فى العقيدة الدينية ، بالإضافة الى جرأته واخلاصه ، مما أعطاه قوة يعبر بها عن آمالى الشعب المصرى وآماله العادلة ، ولا يقلل من زعامته قلة تجربته السياسية بصفه ضابطا فى جيش مصر ، فان اعتداله وإيمانه بعدالة القضية التى يدافع عنها قد جلب محبة جميع طوائف الشعب، ومعظم قناصل الدول الأوروبية الذين ساءهم ما وصل اليه الأمر من سوء فى عهد الحديوى اسماعيل .

لم تكن الثورة العرابية خلوا من زعامات وطنية أخرى غير أحمد عرابى، بل كان هناك زعماء آخرون أدوا معه دورهم الوطنى بنفس الاخلاص والجرأة ، ولا يعنى تسمية الثورة بالوراء العرابية (٤) عدم وجود زعماء آخرين ، ذلك أننا وجدنا فى على الروبى زعيما وطنيا لا يقل فى وطنيته عن أحمد عرابى ، سار نفس مسار أحمد عرابى من نعلم فى الأزهر ثم الالتحاق بالجيش المصرى

(٢) أحمد عرابى كشف الستار عن الأسرار ج ١ ص ٥٩ .

(٣) العريد بلنت : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٩ .

(٤) عكب أعداء الثورة على اطلاق هذا التعبير عليها لاطهارها بصورة الحركة الفردية ذات الاهداف الشخصية وليست حركة وطنية ذات اهداف شعبية تحقق مصالح كل المصريين .

فى عهد سعيد وترقى حتى وصل الى رتبة البكباشى فى عهد اسماعيل فرتبة قائمقام فأميرالاي تقديرا لشجاعته أثناء الحرب المصرية الحبشية ، ثم شغل وظائف مدنية منها رئيس محكمة المنصورة حيث انضم الى الحركة العربية ، وعاد الى صفوف الجيش العامل ، وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها(٥) . بل ان عرابى نفسه ينفى عن على الروبى الخيانة فيذكر أنه أثناء معركة التل الكبير وبعد أن أدت الخيانة دورها ووصل عرابى الى يلبيس : وجدت على روبى كان سبقنى هناك فعزمتا على أن تقاوم ، ولكنه لم يكن خائنا(٦) . وقد نوى على الروبى فى مفاه بسواكن يوم ١٩ سبتمبر ١٨٩١ م ودفن هناك .

ومن زعماء الثورة العربية كذلك على بك فهمى الذى كان ضابطا من ضباط الثورة العربية البارزين منذ بدايه أحداثها ، ومع أنه لم ينل حظا كبيرا من التعليم الحربى الا أن ترقيته من تحت السلاح كانت دليلا على كفاءته وشجاعته ، وقد خدم فى حرس الخديوى اسماعيل وتزوج زوجة شركسية من نساء القصر ، وقد كان عينا للثورة فى القصر ، ووقف مع الضباط ضد الخديوى(٧) ، ولكن وطنيته كانت غالبية فشارك فى حادثة قصر النيل مسع عرابى وعبد العال حلمى ، وشارك فى بغية أحداث الثورة الى أن جرح فى الفصاصين جرحا كبيرا نقل على أنره الى القاهرة ، وظل متأثرا بجراحه حتى مات بالقاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩١١ م .

كذلك كان عبد العال حلمى شريكا لأحمد عرابى وعلى فهمى فى أحداث الثورة منذ حادثة قصر النيل ، وهو مثل على بك وصل الى رتبة الأميرالاي من تحت السلاح ، ولكن كفاءته الحربية وشجاعته أوصله الى قيادة الآلاى السودانى بطره ، ومن هناك صدر قرار خديوى بايعاز من عثمان رفعى ناظر « الحربية » بنقل عبد العال حلمى الى ديوان الجهادية وتنزيله الى وظيفة معاون بالنظارة ، وذلك عفابا لاعتداده بمصريته وصلابته ولأحاديثه فى السياسة ، ولما اجتمع مع عرابى فى منزله ظهرت فكرة العريضة التى تقدم بها الى رياض باشا رئيس الوزراء ، وأثناء حادثة قصر النيل كان عبد العال حلمى قد دبر خطة يفوم الآلاى السودانى بتسميدها وهى الافراج عن الزعماء الثلاثة اذا لم

(٥) عبد الرحمن الرافعى الثورة العربية والاحتلال البريطانى .

(٦) أحمد عرابى . المرجع السابق .

Malet : Egypt 1879 - 1883, p. 115.

(٧)

اعتقالهم بثكنات قصر النيل ، فكانه لو لم يهم محمد عبيد بانقاذهم لكان الآلاى السودانى قد قام بدوره الذى رسمه له قائده السجين (٨) . ولذلك لا غرو أن يصغه عبد الله النديم بأنه « رجل الرجال » وبأن يرثيه عرابى فى مذكراته بأنه شهيد الوطنية والغربة وذكراه عاطرة حية سنظل نحج إليها كلما ذكرنا المصريه الصحيحة فى أجلى مظاهر تطلعها نحو الحرية . وقد توفى بكولومبو فى سيلان فى ١٩ مارس ١٨٩١ م ودفن هناك .

وكان الأميرالاي محمد عبيد صاحب دور كبير أيضا فى أحداث الثورة العربيه ، اذ أنه كان أحد ضباط الآلاى الاول الذى مقره فشلاق عابدين ، وكانت رتبته البكباشى ، وعندما تم احجاز الضباط الثلاثة - عرابى ، وعلى فهمى ، وعبد العال حلمى - فى ثكنات قصر النيل مقر وزارة الحرية ، استحث محمد عبيد جنود الآلاى وضباطه للتحرك للافراج عن الزعماء الثلاثة ، ولم تننه محاولات الحديوى ورجاله عن حماسته ووطنيته فقاد الجنود وحاصر ثكنات قصر النيل وأطلق سراح الزعماء الثلاثة مما كان له الفضل فى نجاح الثورة واستمرار مكاسبها بعد ذلك ، اذ كانت تلك الحادثة - حادثة قصر النيل - أول مكسب من مكاسب الثورة . وكان نجاح محمد عبيد فى حركه هذه ناتجة من شجاعته ، ومن ثم حطى بقة أحمد عرابى وتقديره له حتى ترقى الى رتبتي قائمقام ثم أميرالاي ، وقد أبلى فى معركة النل الكبير بلاءا حسنا وظل يقاتل الانجليز حتى قتل .

وكان هناك زعماء آخرون من ضباط الجيش من المصريين ، كما كان هناك ضباط فى الجيش متمصرون وشاركوا فى الثورة العربيه منهم محمود سامى البارودى الذى رغم أصله الشركسى كان صدبقا للضباط المصريين ويشعر بشعور الوطنيين المصريين ، ومن ثم قبل الضباط المصريون أن يحل محل عنمان رفقى فى « نظارة الجهاديه » بعد أن تحققت مطالب الجيش فى اصلاح أحواله .

ولقد اتصف البارودى بالاعتدال فى وطنيته ، وقد كان من دعاة الحكم الدستورى الاول منذ عهد الحديوى اسماعيل ، وكان صديقا لشريف باشا ، وينتمى لنفس مدرسته الفكرية (٩) . وان اتفق مع الحركة الوطنية المصرية

فى محاربة الاستبداد الحديوى والتسدخل الأجيبى ، وقد أثرت شاعريته وعسكريته على دوره الوطنى ، فكثيرا ما استخدم الشعر فى خدمة القضية الوطنية كقوله :

فياقوم هبوا انما العمر فرصة وفى الدهر طرق جمة ومنافع

وكقوله فى مهاجمة استبداد أسرة محمد على وحنقا عليهم بسبب ما لقيه أجداده الممالك من مذابح وتشتيت على يد محمد على وأولاده من بعده :

حكموا مصر وهى حاضرة الد نيا وقد سما حسننها فى البوادي
أصبحت بعدهم جحيما وكانت جنة ليس ملها فى البسلاد

وكقوله فى نفس المعنى :

ذلت بهم مصر بعد العز واضطربت قواعد الملك حتى ظل شئ خلل

ومع ذلك كان يرى أن العسكريين يجب أن ينصرفوا الى وظيفتهم الأصلية وهى الدفاع عن البلاد بعد أن أدوا دورهم فى التعبير عن القضية الوطنية أمام الحديوى ، لأن أسلوبه فى السياسة ، وقد تمرس فيها حتى وصل الى منصب رئيس للوزراء - يتسم بالرغبة فى ابداء الصبح ويصر على اتباع نصائحه ، وعلى الرغم من هذا أنس اليه العربايون واتخذ موقف التأييد منهم بعد حادثة قصر النيل مما دفع رياض باشا - رئيس الوزارة - الى اقالته من وزارة الجهادية ويعين داود باشا بدلا منه (١٠) . وكان ذلك من أسباب تمسكه بفكازه الدستورية . بل وصل فكره الى اقامة جمهورية مصر على النمط السويسرى . ولقد كان محمود سامى من البداية على درجة من الذكاء حتى اتهمه الانجليز بعدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية « لحيانته » لحديويه ، وأصبح عرابى أداته (١١) .

ونقد كان فى شخصية محمود سامى البارودى جوانب سلبية الى جانب النواحي الايجابية ، فلقد كان حرصه على تأكيد انمائاته الطبقي كسنييل للأمرء الممالك سببا فى تمسكه برأيه وحرصه على أن تكون كلمته الفاصلة فى كل

W.S. Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, (١٠)

P. 492.

Molet, P. 151. (١١)

أمر ، الى جانب تأييد الشعور فى شخصيته وما جعلها متقلبة ٠٠ وكل ذلك يفسر لنا مواقفه أثناء الصدام بين العراقيين وفوات الاحلال الانجليزى تلك المواقف التى فسرها البعض بحيانة الحركة الوطنية ، واستندوا فى تفسيرهم هذا أيضا بمهاجمة البارودى للعراقيين بعد معركة التل الكبير وأثناء محاكمتهم ٠٠ ولكننى أميل الى ما ذكرته من جوانب شخصية البارودى السلبية - انتمائه الطبقي ، وشاعريته - لا الى وجود خيانة منه لمبادئه الدستورية الوطنية وللحركة الوطنية المصرية •

وما دمنا بصدد الحديث عن قادة الحركة الوطنية - العربية - وزعمائها فيجب ألا ننسى دور كل من الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهما ممن أدوا دورا وطنيا ٠٠ فاما الشيخ محمد عبده فقد كان يمثل فى رأى الكثيرين الجناح المعتدل - اليمين - فى الحركة الوطنية المصرية ، وذلك بحكم تكوين شخصيته وتأثيرات التعليم الدينى على هذا التكوين ، وان تأثرت شخصيته بآراء أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى صاحب الاتجاه السورى فى دعوته الإصلاحية بأن يبين للناس سوء حالهم ومواقع يؤسهم ، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات الى النور وألا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته الا بهم ولا غناه الا منهم وأن يلحفوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبه (١٢) •

لقد عاش محمد عبده من عام ١٨٤٢ الى عام ١٩٠٥ أى أنه عاصر أحداث الثورة الوطنية العربية وانخذ موقفه « المعتدل » أثناء أحداثها وناله بعض ما ناله زعماءها من أذى على يد سلطات الاحتلال الانجليزى ، فلقد كان معلما دينيا ثم قائدا لحركة الإصلاح الاجتماعى ثم زعيما أدبيا للثورة السياسية ، ثم أسيرا فى أيدي أعدائه ، ثم منفيا فى أقطار أجنبية مختلفة ، ثم عاش تحت مرافقة البوليس فى القاهرة حين ألغى نفيه (١٣) • ولقد اتهمه البعض بالرجعية وعدم مواكبة تطلعات الحركة الوطنية وآمالها مسندين فى ذلك الى دعونه لإصلاح التعليم ونشره بين أفراد الشعب المصرى حتى يصلوا الى المستوى الذى يؤهلهم للدفاع عن مصالح الوطن ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات • وكانت صفات الشيخ محمد عبده وأسلوبه فى المشاركة الوطنية هما سبب هذه الاتهامات •

(١٢) أحمد امين رعاء الإصلاح فى العصر الحديث ص ٦٨ •

(١٣) ألفريد بلست التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر ص ١٤٢ •

لقد كانت الوظيفة - وظيفته في الاشراف على صحيفة الوقائع المصرية - تفيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ولا يميل الى الطفرة (١٤) ، ورغم ذلك أعلن أثناء الثورة عن رأيه الوطنى بجرأة بضرورة خلع الحديوى توفيق ٠٠ ونحن لا يمكن أن نحمل الشيخ محمد عبده مسئوليات أو اتجاهات غير مؤهل لها ولا تسمح امكانياته الشخصية وقدراته على تحملها ، فكل مؤهل لما خلق له .

وأما عبد الله النديم الذى اشتهر بأنه خطيب النورة العرابية ، فقد عاش فى الفترة من ١٨٤٣ الى ١٨٩٦ م فشارك بذلك فى أحداث النورة الوطنية ، ولكن أسلوبه اختلف عن الشيخ محمد عبده ، فقد كان يتميز بالجرأة فى الرأى ، وقد تجلى ذلك فى مقالاته بالصحف التى عمل بها أو التى أصدرها ، فعمل فى الصحف التى أصدرها صحفيون سوريون بالاسكندرية « كالمحروسة » ، و « العصر الجديد » ، حتى أصدر أول أعداد جريدته « التنكيث والتبكيث » فى ٦ يوليو ١٨٨١ م التى اشتملت على مقالات ناقدة ساخرة باللغة العربية الفصحى والعامية « بعبارة سهلة لا يحتقرها العالم ولا يحتاج منها الجاهل الى تفسير » كما ذكر فى افتتاحية عددها الاول .

وقد ناصرت هذه الجريدة الثورة العرابية مناصرة جريئة ، حتى أصبحت اللسان المعبر عن العرابيين وانتقلت الى القاهرة وبغير اسمها فأصبح « الطائف » ، وسارت « الطائف » على نفس نغمة التنكيث والتبكيث « فلقيت عرابى بأنه « حامى حمى الديار المصرية » وكشفت خيانة الحديوى توفيق وبواطنه مسح الانجليز . واستمر النديم ملاصقا للنورة وقادتها حتى أثناء المعارك فى كفر الدوار وفى التل الكبير حتى قبض على عرابى وزملاءه ولكن النديم ظل مختفيا لمدة تسع سنواب ، فلما قبض عليه بعدها نفى الى يافا لمدة ستة شهور ، ثم عاد الى مصر بعد عفو الحديوى عباس حلمى الثانى عنه ، وأصدر جريدة « الأستاذ » بأسلوب معادل لأسلوب « التنكيث والتبكيث » ولذلك تعرض للنفي مرة أخرى حتى وافاه الاجل المحتوم .

لقد خدم النديم الحركة الوطنية بصورة جعلت جمال الدين الأفغانى يرئيه فيقول : مصرى عربى فى مصريته ، كان صاحب مبدأ ، باع نفسه لأمتة ومات شهيداً فانيا فيها ، فلم يحول عن عهده ولكنه ظل يجاهد وينفى

فيجاهد ويعفى عنه فيجاهد ويحذر فلا يحذر ، ويطمع فلا يطمع • ويكفيينا أن نسجل ما دونه النديم في مذكراته موجها حديثه لعرايى بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث يقول : وادرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها ، واحفظ تاريخ الأمة التى أسستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل ان شاء الله المدرسة العليا ، ان شاء الله تنادى لك الدنيا ، وما هذا رجوم ولا شوارد فهوم ، ولكنها حقائق معلومة عرفها أهل البصائر ، وعمى عنها سوء الضمير ، وقد تناولت الأعناق يعظيم الاشتياق الى ذلك الميقات ، وكل ما هو آت آت •

ولا حاجة بنا الى إيضاح ما يقصده النديم فى عباراته هذه ، فهى دليل على نضج وطنى ووعى سياسى وبصيرة نافذة بتاريخ الحركة الوطنية وآمال الشعوب فى أنحاء العالم •• والنديم منال من أمثلة كثيرة للوطنيين المصريين الذين أسهموا بأساليب شتى فى الحركة الوطنية المصرية بدءا بالثورة العرابية ووصنعوا مع قادتها أحداثها الملاحقة السريعة •

أحداث الثورة

لما كان لكل شيء أصل وسبب ، ولكل حركة دوافع تحريكها ، فقد ذكرت أسباب ودوافع كثيرة للنورة العرابية ، البعض - الناقمون على الثورة العرابية - يذكرون بأنها دوافع شخصية بحثة خاصة بزعامة الثورة ، والبعض الآخر - المفرطون التشجيع للنورة - يذكرون أن الأسباب والدوافع جماهيرية ، بينما نحن لنا رأى آخر يحدد الأسباب والدوافع فى إطار تحليلنا السابق لشخصيات زعامة الثورة ، وفى إطار أحداث النورة ذاتها التى هى وإن كانت نتائج للأسباب والدوافع إلا أنها تلقى بالضوء وتوضح تلك الأسباب والدوافع التى حركت الأحداث .

كان الرأى الأول متمثلا فى أن أسباب النورة العرابية هى رغبة أحمد عرابى فى الزعامة ، أو رغبته فى مغنم شخصى ، الى جانب رغبته فى تحقيق مصالح خاصة لزملائه العسكريين ، ويرجع أصحاب هذا الرأى الحركة الوطنية المصرية التى نضجت عام ١٨٨٢ م بأنها ولدت فى صورة عسكرية تماما (١٥) . ويستشهدون على ذلك بالحملة العسكرية المصرية على أثيوبيا عام ١٨٧٥/١٨٧٦م التى فشلت فى تحقيق أهدافها وزادت من مصاعب مصر المالية وأسأت الى العسكرية المصرية ، والتى نتج عنها تدمير الضباط المصريون العائدون ، كما يستشهدون على ذلك أيضا بمطالب الجيش فيما عرف بظاهرة العسكريين عام ١٨٧٨ م حين قررت الحكومة تحويل بصع مشات من ضباط الجيش الى الاستيداع وبنصف راتب ، فذهب الضباط الى الوزارة للمطالبة برواتبهم وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا والمستشار المالى البريطانى (١٦) . كما يستشهدون أيضا بما عرف بحادثة قصر النيل التى تقدم فيها زعماء النورة العرابية بمطالب عسكرية أهمها عزل وزير الحربية الجركسى عثمان رفقى ، ومساواة العسكريين المصريين بغيرهم وخاصة الأتراك والجراكسه فى الترقي وفى تولي المناصب القيادية .

وكان الرأى الثانى يؤكد أن حركه العرابيين جماهيرييه ، ويدللون على

ذلك بدفاع أحمد عرابي عن رجاله حين أرادت الوزارة تكليفهم بحمل الترع ومباشرة الأعمال الزراعية في أراضي الخديوى ، وأن طهوره بمظهر الدفاع عن مصالح العلاحين ضد طبعة الأتراك الحاكمة أكسبه حب الناس خارج القاهرة ، فأقبل كثير من الأعيان والمسايخ على الاتصال به ، وكان عرابي يحسن الرد عليهم . وقد كان منظر عرابي في ذلك الحين حسنا جدا بل لائقا للدور الذي قدر عليه أن يقوم به بالنيابة عن بنى جنسه ، ويمثل تلك القوة العظيمة التي اشتير بها الملاح العامل في الوجه البحرى (١٧) كما يدللون على صحة ما يقولون بما جاء في مذكرات عرابي في قوله : ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومنسايخ العربان طالبا اليهم مساعدتى ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا عرائض بالنيابة عنها للعمل على سعادة البلاد وخلصها من برائن الجور والاستبداد .

كما يدللون على صدق رأيهم بما جاء على لسان الشيخ محمد عبده : وسرعان ما أصبح عرابي العلاج ملتقى الآمال ، وأخذ الناس في الأقاليم يذكرونه بالخير والتفديس ، والتوافع أن عرابي من الديفة الأولى لزعامته كان يعى حقيقة وأهمية الاندماخ حوله والجمع لمؤازرته وتأييده ، فأصبح من بعدها يحرص على إقامة الصلة الوثيقة الراسخة بين الوطنيين الساحطين والجند والعلاحين فى القرى ، وعلى هذا الضوء حدد مصير الحركة العرابية بما أحاط بها من ظروف جعلت عرابي حين واجه الخديوى وهو على رأس الجيش أمام السراى فى عابدين ، زعيما وطنيا مجاهدا يطالب بالحرية والدمسور وسيادة القانون ، وفى كلمة واحدة المعير الحقيقى عن ارادة الأمة .

وأما رأينا نحن فى الأسباب والدوافع وراء الثورة العسرابية ، فيمكن تحديده بالنسبة لكل حادثة من حوادث الثورة العرابية ، فكما هو معروف أن لكل حادثة بداية وذروه وبهاية ، ونهاية الحادثة بداية لحادثة أخرى وهكذا ، فان أسباب ودوافع كل حادثة هى البسداية ، وهى فى نفس الوقت مرتبطة بالحادثة بعينها وبنتائج هذه الحادثة ، أو بمعنى آخر فان لكل حادثة أسبابها ودوافعها الخاصة بها كما أن لها نتائجها المرتبطة بها أيضا . ومن ثم فنحن لا يمكن أن نغفل تأثير السكويى العسكرى على شخصية وسلوك عرابي فى دفاعه عن العسكرية المصرية وحقوق رجالها ، ولا يمكن أن نغفل انتماء عرابي لأبناء الشعب المصرى المرستين بالأرض والذين قاسوا من مظالم الأنراك والجراكسة

ومن تسلط الاجانب ، ومن ثم دافع عن أهله شعب مصر وعن رجسالة من
العسكريين على السواء .

وفى حديثنا عن أسباب الثورة العربية فلا يمكن أن نرجعها الا الى بدايتها
منذ عهد الوصاية الدولية التي فرضت على مصر بمقتضى معاهدة لندن عام
١٨٤٠ م ، مروراً بازدياد التدخل الأجنبي فى شئون مصر فى عهد محمد سعيد
باشا نتيجة للقروض التى أخذ محمد سعيد يحصل عليها من بيوت المال
الأوروبية ، ونتيجة لمنحه امتيازاً لشق قناة فى برزخ السويس لمهندس
فرنسى ، حتى اذا جاء عصر اسماعيل بضاعت الديون وفقدت مصر نصيبها
من أسهم شركة قناة السويس واستفحل التدخل الأجنبي بصورة كبيرة حتى اذا
أراد اسماعيل الوقوف أمام الامتيازات الأجنبية المنضخمة فى مصر تأمر به
انجلترا حتى عرله السلطان العثمانى وعين مكانه ابنه محمد نوبق الذى ابر
الانصياع للقوى الأوروبية حتى لا يصير حاله مثل حال أبيه وينهى به الأمر
الى العزل ، فصارت أمور مصر بيد غير أبنائها وساءت أحوال المصريين من
مدنيين وعسكريين ، مما كان لابد أن ينتج عنه انفجار الثورة العربية .

كان للتدخل الأجنبي اذن الدور الأكبر فى سوء الأمور بمصر حتى أدى الى
قيام الثورة العربية . وقد بدأ هذا التدخل منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ،
تلك المعاهدة التى وضعت مصر تحت الاشراف الدولى حيث كان فى استطاعه
الدول الأوروبية - وخاصة انجلترا وفرنسا - تغيير الوضع الذى صار لمصر
بموجب تلك المعاهدة ، الى جانب سريان الامتيازات الأجنبية السائدة فى
الامبراطورية العثمانية فى مصر ، ومن ثم وجدت الدول الأوروبية فى مصر
مجالاً واسعاً للاستغلال يجذبها اليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض ونوفع
الغنى السريع (١٨) ، فتدفق المغامرون الأوروبيون المستنظلين بمظله الامتيازات
الأجنبية وتحت حماية الوصاية الأوروبية الفعلية على أمور مصر . وكان أكبرية
هؤلاء المغامرين من الذين لا تحكمهم مبادئ أو أخلاق ، وكل همهم استغلال
مصر استغلالاً مشيناً ، ويساعدهم فى ذلك قسائل دولهم طمعاً فى اقتسام
الربح معهم (١٩) .

ورغم أن معاهدة لندن لعام ١٨٤٠ م قد فرضت على مصر وصاية دولية
- كما ذكرنا - الا أن التدخل الأجنبي فى مصر وتدهيم الامتيازات الأجنبية

(١٨) محمد مؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢١
Sidney Low : Egypt in Transition,
(١٩)

بالبلاذ ظل ضعيفا حتى أوائل عهد محمد سعيد باشا السذى ارنفى كرسى
الباشوية عام ١٨٥٤ م . ولم يتواجد من الأوروبيين فى مصر حتى ذلك العام
سوى ما احتاج اليه باشوات مصر من خبراء أجنبى أو بعض التجار الانجليز
والفرنسيين بصعة خاصة الذين سمح لهم بممارسة نشاطهم فى ظل حماية
محدودة من قناصل بلادهم .

الا أن الباشوات فى صراعهم مع تركيا من أجل مزيد من الاستقلال
لمصر ، وأمام محاولات السلطان العثمانى حرمانهم من الامتيازات التى جعلت مصر
ولاية عثمانية تتميز عن غيرها من الولايات الأخرى بما تتمتع به من قدر كبير
من الاستقلال الذاتى ، لجأوا الى الاسنعاة بالدول الأوروبية ، وكان هذا مدخلا
للتدخل الأجنبى فى شئون مصر ، فبينما اسنعان عباس باشا بانجلترا منذ
عام ١٨٥١م للوفوف الى جانبه ضد محاولة السلطان العثمانى النيل من استقلال
مصر بفرض التنظيمات العثمانية مقابل موافقه على منح امتياز لاجلترام
خط سكة حديد من الاسكندرية الى القاهرة فالسويس . استعان محمد سعيد
باشا بفرنسا لتحقيق مصالحه بتغيير نظام الوراثة وجعله فى بنيه ، وبأنخلص
نهائيا من قيود الرقابة العثمانية وتدخل السلطان العثمانى فى شئون مصر ،
وكان الثمن الذى دفعه سعيد لفرنسا هو اعطاء امتياز حفر قناة السويس الى
مهندس فرسى هو « فردناند دلسبس » وإرسال أورطة سودانية الى المكسيك
لمساعدة الفرنسيين فى حربهم هناك من أجل تأسيس امبراطورية فى المكسيك
نحت نفوذهم ، وأيضا فتح أبواب البلاد على مصاريحها فى مصر والسودان
للفوز العنصرى والاستقلال الأجنبى (٢٠) .

وشهدت مصر ندفا كبيرا للأجانب عليها - فى عهد محمد سعيد - وصفه
الفنصل الفرنسى آنذاك بما لو كانت مصر كاليغورنيا جديدة ، وتوظف
عدد كبير من الأوروبيين فى دواوين الحكومة المصرية وفتحت مدارس أجنبية
كثيرة تقدم خدمات تعليمية لأبناء مصر وغيرهم وانشاء البنوك والوكالات
التجارية والكنائس ، كل ذلك فى اطار حماية قنصلية مستندة للامتيازات
الأجنبية .

وعندما جاء الى الحكم فى مصر اسماعيل باشا كان مفتونا بأوروبا حيث
ذهب اليها صبيبا يدرس فى كل من فينا وباريس ضمن البعة التعليمية المصرية

أخامسة ، وكوبت سحصبه هناك ، طيرت انجاءه وغو سحت تلك المؤبرات بأن يجعل من مصر قنعه من أوروبا وأن يجعل من نفسه عاجلا عظيما بحارى عواهل أوروبا كما ساعدهم فى فينا وباريس (٢١) بأصمائه باستكمال وحدة وادى النيل والوصول بها الى الساطىء السرفى لأفريغسا حيث الصومال ، وباقامة المشروعات العليبية فى محال تعليم الساب والتعليم العالى والتعليم الحربى ، الى جانب العناية بأعمال العمران المخبفه كفتح النرع وإقامة الجسور والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر وزيادة المساحة المنزرعة فى أرض مصر ، وإشاء السكك الحديدية والاسلاك البرفيه ومصلحه البريد وتعمير المدن ونخطيها ونطيمها (٢٢) .

ونتيجة لمروعات اسماعيل هذه زادت ديون مصر من ١١ مليون جنيه فى عهد محمد سعيد باشا الى ٩١ مليون جنيه عندما تسكل صندوق الدين عام ١٨٧٦ م تسدد على ٦٥ سنة بفائدة ٧٪ . وكان الحدوى اسماعيل قد بدأ منذ السنة البانية من حكمه - الذى امتد من عام ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ م - فى الاقتراض من المصارف الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة ، واضطر لكى يدفع أرباح هذه الديون الى مزيد من القروض القصيره الاجل بفوائد عالية وصلت الى ١٥٪ فى السنة .

وكان من الواضح منذ عام ١٨٧٠ م أن هذه السياسة المضطربه سنؤدى قريبا الى كارثة مالية ، فالدائنون الأوروبيون الذين حماهم نظام الامتيازات الأجنبية فكروا فى الامادة من ذلك لكى يحصلوا على مرايا انصاده كما فكرت الدول الأوروبية فى استخدام النفود المالى الذى حصل عليه أبناؤها لأغراض سياسية (٢٣) . ومما يزيد هذا الأمر وضوحا أن مواطنى الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية تحرروا تحررا كاملا من الخضوع للعوانين البريطانية المصرية ، وصار التفاضى فى كل ما يحتص بأموهم يتم فقط أمام محاكم فناصل دولهم (٢٤) .

(٢١) د . مكى شيكة . تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) ص ٥١٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢٣) بير روفان ترجمه د . حلال يحيى تاريخ العلاقات الدولية ص ٥٦٢ .

(٢٤) American Documents, The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935. No. 176118.

ونظرا لاستنفحال الامتيازات الأجنبية في مصر ، فقد حاول الخديوي اسماعيل منذ عام ١٨٦٧ م اتخاذ اجراءات للحد من مساوىء هذا النظام ، وأنشئت المحاكم المختلطة كاصلاح وصفة السير موريس أموس Maurice Amos المسننار القضائي للحكومة المصرية في ٢٥ مارس ١٩٢٥ بأنه اذا كانت الكنيسة توضع في المرتبة الأولى بالمجتمع ، فان المحاكم المختلطة تتلوها مكانة ، وتعتبر أكثر المؤسسات الدولية الناجحة في التاريخ (٢٥) .

وإذا كان نظام المحاكم المختلطة قد وضع حدا للاغتصاب المالى عن طريق العويصات الباهظة التي أرغمت مصر على دفعها تحت الضغط الدولى ، وإذا كانت مصر قد نالت بمقتضى هذا النظام مركزا ممتازا فى تقدير الدول التى نزلت لمصر بمقتضى هذا الاتفاق عن مباشرة حق القضاء المنفصل الناشء عن الامتيازات الأجنبية (٢٦) ، فان هذا النظام كان معنعا فى عيبة قانون وطنى مصرى (٢٧) ، مما رتب عليه أن صارت المحاكم المختلطة تؤازر الدائنين الأوروبيين ضد الحكومة المصرية أساء أزمته المالية .

أدت الامتيازات الأجنبية اذن الى التدخل الأجنبى فى شئون مصر والذى نسب فى رأينا فى نبرم الشعب المصرى وانفجار الثورة العربية ، ذلك أن التدخل الأجنبى حدث فى شئون مصر السياسية الى جانب انشئون الاقتصادية ، ونصل التدخل الأجنبى فى الناحيتين السياسية والاقتصادية فى سيطرة الأجانب على صندوق الدين العمومى ، وانشاء مراقبة ثنائية انجليزية فرنسية على المرازد والمصرف فى مصر ، واشراك وزيرين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى فى الوزارة المصرية . وكانت خانمة التدخل الأوروبى فى عهد اسماعيل هو الكبد للخديوي عند السلطان العثمانى حتى أصدر الأخير مرمانا بعزل اسماعيل وبعين ابنه محمد توفيق مكانه ، وذلك حين شاء اسماعيل متأخرا أن يقف فى وجه تغلغل النفوذ الأجنبى السياسى فى مصر (٢٨) .

ورغم أن اسماعيل حاول الوقوف أمام التدخل الأجنبى فى مصر بوقوفه أمام امتياز قناة السويس وشروطه المجحفه ، ووقوفه أمام الامتيازات الأجنبية

Brinton, Jasper Y . The Mixed Courts of Egypt, p. 1.

(٢٥)

(٢٦) د. السيد رجب حرار : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

Ibid, p. 98.

(٢٧)

(٢٨) د. محمد ابيس وآخرون دراسات فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى والحديثة

ص ١٩١ .

والقضاء القصصى ، الا أنه فى سبيل تنفيذ مشروعات الاصلاح المختلفة وبما
دولة على النمط الأوروبى من الناحية المظهرية راح اسماعيل يعترض من المصارف
الأجنبية بعوائد عالية جدا ، مما أدى الى ارباك المالية المصرية فى عهده الى
جانبا أن جشع المولدين الأجانب وخراب ذمهم أن تكلفت مشروعات الاصلاح
المحتلفة فى عهد اسماعيل أضعاف قيمتها الحقيقية •

ونيجة لكل ذلك أرغم الحديوى على تسليم موارد البلاط المحصنة لندبون
الى صندوق الدين العمومى الذى أصدر اسماعيل مرسوما بانشاءه فى ٢ مايو
١٨٧٦ م ، وكان هذا الصندوق عبارة عن خزينة نتسلم ايرادات المصالح
المحلية المحصنة لسداد الديون • وكانت ادارة صندوق الدين تتألف من
أجانب يعيهم الحديوى بعد أن نرشحهم حكوماهم •

ثم فرضت على اسماعيل ما عرف بالمراقبة الثنائية على المالية المصرية الى
تولاها رومين Romaine الانجليزى للاشراف على الايرادات ودى مالاربه
De Maiaaret الفرنسى للاشراف على المصروفات ، ثم اضطر الحديوى فى
يناير ١٨٧٨ م الى تشكيل « لجنة تحقيق عليا » برئاسة « فرديناند دلسبس »
وأعضاؤها من الانجليز والايطاليين والفرنسيين والمساويين أعضاء صندوق
الدين العمومى •

كانت مهمة اللجنة البحث فى كيفية اصلاح المالية المصرية وما تربط
بها من نواحى سياسية واقتصادية ، واقترحت اللجنة الحد من سلطه الحديوى
كشرط أساسى لاي اصلاح مالى وذلك بانشاء وزارة مسئولة أمام نفسها ولبس
أمام الحديوى ، وأن يكون فيها عصوان أوريان ، فألفت فى أواخر نفس العام
أول وزارة أوروبية برئاسة نوبار الأرمنى وفيها وريان أحدهما ويلسن
Wilson الانجليزى للمالية والسانى « دى بلنيير » De Blignieres
الفرنسى للأشغال العمومية •

وجاء مرسوم تشكيل هذه الوزارة (النظارة) الأولى فى تاريخ مصر
الحديث مؤرخا فى ٤ شعبان ١٢٩٥ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ م على لسان
الحديوى بأنه « قد صممنا على تفويض ادارة الحكومة الى هيئة تكون مسئولة
فى كافة الامور والاجراءات ، وهذا يقصد تنظيم وتريب أصول ادارة حكومتنا
الحديوية على الأسس والقواعد المتخذة حديثا ، وفد وجهنا اليكم - نوبار باسا -
رئاسة هذه الهيئة ، ومنحكم الاذن فى تشكيل وترتيب هيئة النظارة وفى
اجراء الأشياء اللازمة فى هذا الخصوص ، ولى أمل عظيم أن تقوموا بتشكيل

وترتيب الهيئة المذكورة بصورة تستوجب حسن نظام وإدارة أمور الحكومة التي هي أقصى غاياتي وآمالى ، وبعد اتمام التشكيلات يجب أن تهتموا بعرضها علينا ، ولذلك أصدرنا أمرا هذا وأرسلناه اليكم « (٢٩) » .

وقد تشكلت الوزارة من نوبار باشا رئيسا لمجلس النظر وناظرا للخارجية والحفانية ومشرفا على المالية ، ورياض باشا ناظرا للداخلية ، وراتب باشا ناظرا للجهادية ، وعلى باشا مبارك ناظرا للأوقاف العمومية وناظر الأشغال العمومية بالنيابة ، ثم صدرت إرادة سنية في ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ م بتعيين المستر ريفرس ويلسون ناظرا للمالية ، وصدرت إرادة سنية أخرى في ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ م بتعيين المسيو دى بليير ناظرا للأشغال العمومية .

ولكن هذه الوزارة ما لبست أن أطاحت بها أحداث الحركة الوطنية في مصر في ٢٣ فبراير عام ١٨٧٩ م ، حيث لم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعظيها لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيناره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن اسناد رئاسة الوزارة اليه كان نزولا على رغبة السياسة الانجليزية والفرنسية الى جانب وجود عضوين أجنيين في التشكيل الوزاري ، مما جعل المصريين يسمونها الوزارة الأوروبية (٣٠) .

ونضافر عوامل أطاحت بنظارة نوبار منها تبرم الخديوى نفسه من سياستها المائلة للمصالح الأجنبية وابعاده عن رئاسة جلساتها ، ومنها تبرم الموظفين بسبب التأخير في صرف رواتبهم ، الى جانب أن الصحافة في مصر انهرت ورصه بأليف وزاره نوبار لتوجه النقد الى النظام القديم بما يحمله من تدخل أجنبي وحكم مطلق ، وتبدى آمالها في قيام حكم أفضل لا يتعرض أثناءه الملاحون والموظفون المصريون والادارة العامة لمساوىء الاداره (٣١) ، ولكن خاب أملهم ، ومنها - ولعله أهمها - احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاسنياد مما دفع بالضباط الى الثورة ضد الوزارة في ١٨ فبراير ١٨٧٩ م مما أسقطها وتشكلت وزارة أخرى برئاسة الأمير محمد توفيق في ١٠ مارس ١٨٧٩ م بقى بها الوزيران الأوروبيان وصار لهما حق الفيتو .

كان تشكيل النظارة المانية برئاسة محمد توفيق فرصة أمام الأمير الساب

(٢٩) الطارات الوزارات الحصرية ج ١ ص ٧٣ .

(٣٠) عبد الرحمن الراهى . عصر اسماعيل ج ٢ ص ١٦٧ .

(٣١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مصر والمائة الحصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م . ص ٨٧ .

لنعرف على مواقف القوى الأجنبية من المسائل المصرية داخلية وخارجية ، فقد
قصى وقنا طويلا يتخير الوزراء بسبب بدخل الوزيرين الأوروبيين الى أن تم
تأليف الوزارة في ٢٢ مارس ١٨٧٩ م (٣٢) من محمد بوفيق رئيسا لمجلس
البنار ، ورياض باشا ناطرا للداخلية والحمايه (مؤقتا) وعلى باشا مبارك
للأوقاف العمومية والمعارف العمومية ، السير ريعرس ويلسون للمالية والمسيو
دى بليسير للأشغال العمومية ، ووجهت نظارة الجهادية والبحرية الى حضرة
سماعاتلو أفلاطون باشا ، ووجهت نظارة الخارجية الى حضرة سماعاتلو ذى العقار
باشا (٣٣) .

وعندما ارنفى محمد بوفيق كرسى الحديوية خلفا لرائده اسماعيل بعد
عزله ونفيه أدرك من البداية قوة النفوذ الأحنى فى مصر . فانه سياسة من
شأنها السماح للنفوذ الأجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها إعادة
انشاء المراقبة النائية ورفض الملائحة الأساسية (الدسنور) لمجلس النواب
ووضع توفيق نفسه تحت حماية ايجلنرا وفرنسا واسناد الوزارة الى رياض
باشا المعروف بعدائه للحركة الوطنية المصرية وتعاونه مع المراقبة النائية
على حساب أهالى البلاد .

ونتيجة لذلك انتشر التدمير بين المصريين ضد حكومة بوفيق ، وكره
الشعب المصرى نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الأجانب ،
وسار المصريون بحطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الحديوى الضعيفة
المستسلمة للنفوذ الأجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فى الحركة الوطنية فيما
عرف بالثورة العربية ، تلك الثورة التى نضافت عوامل متعددة لكى تنفجر
فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريع ألوف من الجند ومئات من الضباط
فى آخر عهد اسماعيل ، وتسريع عشرة آلاف جندي أول ولايته . هذا الى أن
رففى باشا ناظر الجهادية أصدر لائحة ينم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى
الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرفى الجراكسة الى أكر مما يستحقونه .

وعندما أراد قادة الضباط - أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى -
الاحتجاج على ما عرف بحادب نكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء
السلالة مما حرك قوة مصرية حاصرت الكنات وأطلقت سراح القادة السلالة

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى . المرجع السابق ص ١٧٦ .
(٣٣) النظارات والوزارات المصرية . المرجع السابق ص ٨٢ .

الذين نوجهوا وطلبوا عزل عثمان رفقي واستجاب الحديوي لمطالب الضباط ، وعين محمود سامي البارودي باشا صديق الضباط ناظرا للجهادية ، مما شجع الوطنيين المصريين ، ومن ثم حدث ما عرف بمظاهرة عابدين .

ونتيجة لتطور الأمور في مصر المتمثلة في مظاهرة عابدين السلمية التي اشترك فيها الجيش والشعب بزعامة أحمد عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، والمنسلة أيضا في أزمة الميزانية التي يرجع الى أن محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار حرم مجلس النواب في اللائحة الأساسية (الدستور) من حق مناقشة الميزانية وقرارها .

نتيجة لكل ذلك تطور التدخل الأجنبي في مصر على النحو التالي :

أولا : أراد تركيا استغلال أحداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكي تحتل مصر بفوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتا هذا الانجاء العثماني .

ثانيا : رغم أن انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الأحرار الذي كان من مبادئه عدم التدخل في مصر ندخلا عسكريا ، إلا أنها بدأت تعنق فكرة التدخل المسلح والمنفرد .

ثالثا : أما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل المسلح في مصر لابقاء النفوذ الأجنبي ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزية فرنسية فقط ومع تركيا من التدخل .

رابعا : ونتيجة لموقف الحكومتين الانجليزية والفرنسية أرسلت الحكومة ما عرف بالذاكرة المشتركة الى الحديوي توفيق في ٧ يناير ١٨٨٢ م ، وفي هذه المذكرة وعدت الدولان بتأييد الحديوي في موقفه المعارض للحركة الوطنية ، وتوعدتا بالتدخل المسلح اذا لزم الأمر للابقاء على نفوذ وسلطة الحديوي . وقد ذكر أحمد شفيق باشا (٣٤) - وكان يعمل في خدمة الحديوي - تعليقاً على المذكرة المشتركة : عندئذ أدركنا أن الدولتين تعزمان التدخل الفعلي في شئون مصر متى رأنا أن الوقت قد حان لذلك التدخل ، وأن الحديوي تلقى بالارتياح الشديد هذه المذكرة .

وكان من الطبيعي أن يواجه المصريون المذكورة بالسخط لانها أنكرت عليهم الاستمماع بالحرية التى علقوا عليها الآمال فى تنظيم حكومتهم الداخلية، فى نطاق الحدود التى كانت تنطلبها الدول • وحتى صدور المذكورة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت الى مرحلة تسنلزم التدخل الأجنبى (٣٥) •

وترتب على قبول الحديوى للمذكورة المشتركة وقيامه بشكر الحكومنين الانجليزية والفرنسية على ما نبذياه من عطف نحوه أن اشند سخط المصريين على الحديوى ، كما ترتب على المذكورة المشتركة أن وجدت - كما ذكر الفصل الانجليزى فى مصر (ادوارد ماليت Malet) (٣٦) جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب (مجلس الاعيان كما كان يسمى) ضد تدخل انجلترا وفرنسا •

وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العرابية) تتعرض لمؤامرات داخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقد نجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الاعيان أن استقال شريف باشا وتألقت نظارة حديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير أحمد عرابى ناطرا للجهادية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مسغله ما عرف بالمؤامرة الجركسية التى دبرها الصباط الجراكسة فى الجيش المصرى للتخلص من عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى •

وأخذت كل من انجلترا وفرنسا بحرضان الحديوى ضد عرابى بسبب موقعه من الصباط الجراكسة المتأمرين بنفيهم خارج البلاد ونجريدتهم من رتبهم ونياشينهم ، مما أدى الى قيام نزاع بين الحديوى وبين الوطنيين • انضم فيه كبار ملاك الاراضى الى جانب الحديوى ، وكان على رأس هؤلاء سنان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططهما لضرب الحركة الوطنية وإبقاء النفوذ الأجنبى فى مصر قويا •

اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تأييدا للحديوى ضد الحركة الوطنية ، وبالعقل وصلت سفن الأسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م ،

(٣٥) د • أحمد عبد الرحيم مسطفى المرجع السابق ص ١٧٤ •
Malet, E. : Egypt 1879 - 1883, p. 55.
(٣٦)

ونقدت الدولتان - اسنادا لفوتها - بمذكرة مشتركة ثانية في ٢٥ مايو اعتبرت بمثابة اذار نهائى للوطنيين المصريين جاء فيها : طلب استقالة النظارة التي يرأسها محمود سامى البارودى وابعاد أحمد عرابى عن الفطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم . وقبل الحديوى المذكرة فاستقال البارودى فى يوم ٢٦ مايو ، فتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو وأختير عرابى ناظرا للجهادية والبحرية فيها .

وازاء ذلك لجأت فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فى الاسنانه من أجل ايجاد حل للأزمة المصرية بالمحافظة على حقوق كل من السلطان العنسمانى والحديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الأوروبية ، واحترام الحريات التى منحها للشعب المصرى القرمانات الصادرة من السلطان ونمو نظم الحكم المصرية نموا حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم ترك الفرصة لتدخل انجليزى مسلح منفرد فى مصر .

ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى نصر أعمال المؤتمر ، بينما تجرى الأمور بسرعة ليسعد الانجليز بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفى ٢٠ يوليو أقال الحديوى عرابى من الوزارة ، ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامه عرابى ، الا أنه الغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى أرائل أغسطس بأمر من الحديوى ، ونفلبوا على جيش عرابى بالثل الكبير فى ١٤ سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى ١٥ سبتمبر .

وكان افراد انجلترا باحتلال مصر منمسيا مع رغبتها فى استمرار سيطرتها على الأمور فى مصر أو على الأقل يكون لها النفوذ الأعلى ، وقد أخطأ الوطنيون المصريون التقدير عندما اعتبروا نزاعهم مع الحديوى مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، على الأقل بالدرجة التى سسدى تدخل الدول فى شئونهم ، وخيل اليهم أن اظهار الحرس على احترام التعهيدات الدوليه الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بمجربد الدول وخاصة انجلترا وفرنسا من أى مبرر للتدخل . ووجه الخطأ فى هذا التقدير أن المساله الماليه تى خنلوها العريضة لم تكن الا سارا فى الحقيقة يخفى وراءه نازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستشار بالنفوذ الأعلى فى مصر ، لم ينس أن زادت حدته فى السنوات الأخيرة من عهد الحديوى اسماعيل .

ويلقى تريل Traill (٣٧) على وقوع الاحتلال البريطاني لمصر بأنه عندما انتزعت السلطة من الخديوى على يد عصيان عسكرى ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية الى يد مجلس ثورى غير مسئولة صار فى الحال ادراك أن أزمة قد تنسأ وذات طابع يبدد تهديدا خطيرا! مصالحنا الامبراطورية لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى أن نفى دون حركة ، خاصة وأن فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الرأى الذى سافه تريل تبرير لحدوث الاحتلال البريطانى لمصر ، ولانفراد انجلترا دون شريكها فرنسا بالتدخل المسلح فى مصر ، وهو تبرير غير مقبول ، لأن ما حدث فى مصر من صراع بين الحركة الوطنية والخديوى مسألة داخلية لا تستوجب على الاطلاق حدوث الاحتلال الانجليزى . وبحدوث هذا الاحتلال انفردت انجلترا بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر وبدأت تتخذ من المواثيق والسياسات ما يمنع تدخل أية قوة أخرى ، وما يحقق لانجلترا مخططاتها الاقتصادية والسياسية فى مصر .

وقد انزعجت أوروبا للخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والنى انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر ، فقد ذكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى برلين فى رسالة له الى وزير الخارجية الامريكية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ - وصلت واشنطن فى ١٣ سبتمبر - أن النصميم والعمل السريع الذى ظهر من نوايا انجلترا نحو مصر يبدو وكأنه أخذ أوروبا بالدهشة ، وجعل تلك القوة - انجلترا - سيدة الموقف . ولقد ثار سؤال هام وجوهري فى أوائل الصيف عما اذا كان السعور الأوروبي العام سوف يسمح لانجلترا أن تنفذ سياسة عدوانية ضد عرابى باشا والحزب العسكرى الوطنى فى مصر . لقد وقفت الصحافة فى العواصم الأوروبية المختلفة موقفا معاديا ومعارضاً للادعاءات الانجليزية (٣٨) .

Traill · England, Egypt and Sudan,

(٣٧)

U.S.A. Documents : Egypt Military uprising led by Arabi Pasha,

(٣٨)

No. 98, August 25, 1882. A.A. Sargent : Possible Consequences of England's intervention and victory Mr. Sargent to Mr. Frelinghuysen, No. 52.

كما أن روسيا استاءت من الاجراء البريطاني واعتبرته خروجاً على سياسة الاتحاد الأوروبي ، ثم أن صحف برلين شبه الرسمية هاجمته بشدة وحملت على سير شارلس ديلك - وزير الخارجية البريطانية - الذى أعلن فى مجلس العموم أن انجلترا تتمتع بتأييد ألمانيا والنمسا فيما قامت به ، وأنكرت تأييد الحكومة الألمانية لانجلترا فى هذا العمل ، وأوضحت سخط الدوائر الفرنسية على العمل المنفرد الذى قامت به انجلترا ، وأماطت اللثام عن الخلاف الناشب بين الدولتين الغريبتين(٣٩) .

ومن المغالطات أن يحدث الاحتلال البريطانى لمصر فى عهد وزارة يرأسها المستر وليم ايوارت غلادستون W.E. Gladstone زعيم حزب الأحرار، الذى أصبح رئيساً للحكومة البريطانية للمرة الثانية عام ١٨٨١ م لينابح - كما كان يعتقد - سياسة البناء فى الداخل ونشر السلام فى الخارج . ومع ذلك فقد كانت سياسة غلادستون الخارجية تختلف كثيراً عن سياسة دزرائيلى الاستعمارية ، وإن كانت بريطانيا - فى عهد وزارته - قد اندفعت فى احتلال مصر ، وأدرك أنه ما لم ينه الاحتلال بسرعة فإنه مما لا شك فيه سيقحم نفسه أكثر فى خضم الأحداث بمصر(٤٠) .

ولكن غلادستون لم يلزم حنى بمبادئ حرب الأحرار الذى يرأسه ، فقد أعلن أثناء الانتخابات العامه - ١٨٨٠ م - مبادئ ستة سوف يلتزم بها إذا نجح فى الانتخابات وبعدد الوزارة . وهذه النقاط أو المبادئ هى : دعم قوة الامبراطورية - المحافظة على السلام ، بقوة الاتحاد الأوروبى - تحنب المحالقات المعقده غير الضرورية - الاعتراف بحقوق الآخرين فليس من حقنا أو من مصلحتنا العمل على وضع شخص على رأس نظام ، بينما ينظر الى هذا الشخص بعين الشك وعدم الرضا ، وينعرض للطعن باستمرار - ناكيسد وتأييد مبدأ الحرية فنحن يجب أن نشعر بالفخر لما قمنا به من مجهود فى سبيل قيام مملكة بلجيكا واتحاد الولايات الإيطالية(٤١) .

حدث الاحتلال البريطانى لمصر ماقضا لكل المبادئ البريطانية المعلنة، وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انسأقت فى حملة أوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المشوهة لسمعة

(٣٩) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

Theobald, A.B. : The Mahdya, P. 68.

(٤٠)

Hannah : A History of British Foreign Policy, P. 148-150.

(٤١)

الحكم المصرى ولاظهار عجز البلاد عن ادارة شئونها عموما ، وذلك لتبرير أو تسويغ حادث الاحتلال البريطانى نفسه (٤٢) . وادعت انجلترا بأن احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عن المقاومة وامنصاص غضب السدول الأوروبية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تأييد الألمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزى لمصر .

وحقا لم تقم انجلترا بالحاق مصر اليها أو فرض حمايتها عليها لأن مثل هذه الخطوة كانت تنطوى على وقوع أزمة دولية خطيرة وأن فرنسا نقف ضد هذه الخطوة وسوف نساندها روسيا الى جانب مقاومة تركيا ، ولكن الواقع الفعلى فى مصر أصبح - وإن لم يكن فى الشكل - أن مصر محمية بريطانية ، فقد كان الحديوى ووزراءه مجرد واجهة خارجية للاستغلال ، ولم يعد مسموحا بتدخل من القسطنطينية ، وعندما يطلب السلطان من الحديوى اجراء تعديلات فى التنظيمات الادارية بدون رغبته فإن الحديوى يجيب موضحا بأنه - أى السلطان - لم يعد بعد سيده (٤٣) .

ويعلق ادوارد ماليت Malet فنصل انجلترا فى مصر أثناء وقوع الاحتلال البريطانى لمصر ، على حادث الاحتلال بقوله : اننى لا أعرف السبب الذى قادهم - أى المسئولين البريطانيين - بعماء الى هذا الاجراء (الاحتلال) ومن المحتمل ألا اعرفه مطلقا (٤٤) .

ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر فوعد اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بأن الانسحاب سيتم فى بداية عام ١٨٨٨ م . ثم دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦ م من أجل الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة أعوام ولكن انجلترا اشترطت أن يتاح لها تأخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى أو داخلى يهدد أمن مصر ، وأن يتاح لها إعادة احتلال مصر فى حالة حدوث خطر خارجى أو داخلى أيضا ، ولكن السلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر مع بقاء مصر ولاية عثمانية .

(٤٢) د. محمد مؤاذ شكرى : مصر والسودان من ١٩٢ .

Word and Gaoch : The Cambridge History of British Foreign (٤٣)

Policy, 1783 - 1919 p. 176.

Malet : Egypt 1870-1883, p. 59

(٤٤)

استمر الانجليز يعلمون أنهم عازمون على الجلاء عن مصر الا أن أعمالهم كانت تؤكد رغبتهم في البقاء بمصر ، وبعد عام ١٨٨٧ م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاء عن مصر وظل الانجليز يقدمون باستمرار مختلف أنواع التأكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا أنهم واصلوا البقاء في مصر ، ولم يحدث تغيير جذري في هذه القضية الا عام ١٩٠٤ حينما عفا ما عرف بالاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا الذي نص على أن تترك فرنسا لانجلترا حرة العمل في مصر ولن تطلب منها تحديد أجل معين للاحتلال الانجليزي لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراکش .

على أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء في مصر في وقت اشتد فيه التنافس بين الدول الأوروبية في أفريقية وحتى نضمن سلامة مواصلاتها مع الهند ، فاستمرت تمارس ادارة مصر من خلال الحماية الممنوعة وأصبح المعتمد البريطاني في مصر هو الحاكم الفعلي للبلاد ، فهو الذي يخنار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية ، ونصائحه الى يسديها للحكومة المصرية في حاله الضرورة ملزمة لا يقبل المناقشة (٤٥) .

وفي عام ١٨٨٨ م عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة في قناة السويس بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، ولم توقع انجلترا الا عام ١٩٠٤ م في اطار التسوية العامة للعلاقات الانجليزية الفرنسية ، وقد نصت المعاهدة على أن قناة السويس البحرية ستكون حرة ومفتوحة باستمرار ، سواء أكان ذلك في وقت الحرب أم السلم لجميع البواخر المجارية والحربية . دون تمييز في الأعلام ، وعدم بقاء المراكب الحربية في منطقة القناة أكثر من ٢٤ ساعة .

وتمثلت سياسة الاحتلال البريطاني الداخلية في مصر في إلغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم نشأ انجلترا السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد أن أصبحت سيطرة الانجليز على البلاد كاملة ، وأنشئ في عام ١٨٩٨ م ما يعرف بالبنك الاهلي المصري الذي بالرغم من اسمه لم يكن بنكا وطنيا بل بنكا خاصا ، ولم يكن مصرياً بل بنكا انجليزياً . وخلصنا للبوك الانجليزية الأخرى في مصر عهدت الى البنك الاهلي المصري وظيفة

بنك الاصدار المركزى ، أى أنه قام باصدار الأوراق المالية المصرية واستودعت لديه كافة الأموال النقدية للحكومة المصرية ، وضمنت سياسة انجلترا المالية فى مصر مصالح أصحاب البنوك الأوروبية ، وكانت ترد الى خزائهم بصورة منتظمة أرباح دين الدولة المصرى • فضلا عن ذلك كانت مصر تدفع سنويا جزية الى تركيا تتراوح بين ٦٠٠ الى ٧٠٠ ألف جنيه •

وبعد أن استولى الانجليز على مقدرات الأمور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى اجراء أعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر ، وجعلوا مصر تقوم بدفع تعويض لانجلترا معادل الخسائر التى نجت عن العمليات الحربية أثناء الاحتلال • وفى عام ١٨٨٥ م بعد أن تم عقد اتفاقية دولية فى لندن حول دين الدولة المصرى فى نفس السنة عمل الانجليز كل ما فى وسعهم لتنظيم المالية المصرية فزادوا الضرائب وقاموا باجراءات لضغط الانفاق الحكومى خاصة فى ميرانية التعليم الشعبى وما أن حل عام ١٨٨٨ م حتى تمت عملية الموازنة للميزانية المصرية ، ولكن على حساب خدمات أساسية حرم منها الشعب المصرى •

كما أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح وعن طريق التبادل التجارى غير المكافئ أدى الى اعاقا تكوين السوق الوطنية واضعاف القوة الشرائية للمواطن المصرى ، أضف الى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الاجتماعية الانتاجية من ابطاء التطور الطبيعى للرأسمالية الوطنية المصرية الى درجة تقرب من الركود (٤٦) •

وتمثلت سياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر أيضا فى عدم تغيير وضع مصر الدولى والسرعى حتى عام ١٩١٤ م بسبب النفاق بين الدول الامبريالية وبقاء مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وسلكت انجلترا سلوك الدولة التى تحتل قواتها أرض مصر بصفة مؤقتة ، فظل الحديوى يتراأس هيئات السلطة الرسمية فى مصر ، وحتى عام ١٨٩٢ م كان الحديوى محمد توفيق متربعا على العرش وبعد وفاته أعقبه ابنه عباس حلمى الثانى الذى حكم مصر من عام ١٨٩٢ الى عام ١٩١٤ • ورغم وجود مجلس شورى العوائن وجمعية عمومية ووزارة مكونة من ست وزراء ففقدت السلطة كلها محصورة فى أيدي الفصل الانجليزى المسند الى جيش الاحتلال • وكان

هذا العنصل هو المستر ايفلن بارنج Evlyen Baring - النورد كرومر - من عام ١٨٨٣ - ١٩٠٧ م الذي حرم المصريين من ممارسة أى سلطة ممارسة فعنية واتخذ مواقف متشددة من الحركة الوطنية ، ورسم سياسة اجلاء المصريين عن السودان واحلال السيطرة الانجليزية على هذا القطر .

وحين اطمأنت انجلترا الى الوضع فى مصر بعد احتلال جيشها لمصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليز وأوروبيين يأترون بأوامرها دون أوامر الحكومة المصرية التى يشغلون وظائف فى ادارتها ووزارها . وقد زاد عدد الموظفين الانجليز والأوروبيين الذين يعملون فى مصر وزاد نفوذهم لدرجة التعالى بصورة وصفها اللورد كرومر فى تقرير عام ١٩٠٤ م بقوله : يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينسج عنها بالضرورة أن يكون الأوروبى منفردا والمصرى تابعاً له حتى ولو كان منصب الأوروبى دون منصب المصرى اسما ، وأن القيادة للموظف الأوروبى بالضرورة (٤٧) .

الحركة الوطنية

يمكن التأريخ لبدء الحركة الوطنية المصرية الحديثة بنورتى القاهرة الأولى والثانية ضد الوجود الفرنسى على الأرض المصرية ، وفى هابن النورتين شاركت جماهير الشعب المصرى بكل طوائفه الاجتماعية والحرفية فى مقاومة الفرنسيين . ولقد جعل الوطنيون المصريون استمرار الوجود الفرنسى على الأرض المصرية أمراً مستحيلاً ، ولذلك رأينا المصريين يسعون بالنفذة الكاملة فى أنفسهم بعد أن خرج الفرنسيون من مصر وبلغون دوراً كبيراً فى تنظيم أحوال البلاد ولم يعودوا بقادرين على الوقوف موقف المنهرج من فترة العرضى التى سادت البلاد بعد خروج الفرنسيين والتى شهدت تصارعا على السلطة بين الباشوات المعننين بفرمانات سلطانية وبين قادة الأوجاقاب العمالية المقيمين بمصر ، ومشاركة من البكوات المماليك . وعلى هذا مارس قادة الحركة الوطنية المصرية دوراً بارزاً فى اختيار محمد على لمنصب الماشوية فى مصر على ألا يفعل أمراً إلا بمسورة الرعية .

(٤٧) كرومر . تقرير عن المسألة والإدارة والحالة العمومية (مترجم) لعام ١٩٠٤ م

ومما هو جدير بالذكر أن الحركة الوطنية في بدء ظهورها كانت زعامتها دينية وبغيتها رفع الظلم عن الرعية ولم تتطرق دعوتها الى التخلص من الحكم للأجانب لمصر سواء كانوا مماليك أو أتراك بسبب الاتفاق في الدين بين هؤلاء الحكم وبين الشعب المصري ، كما لم تتطرق دعوة الحركة الوطنية الى فكرة الاستقلال الوطني بمصر وبولى أبناءها حكمها حيث لم تكن هذه الفكرة مطروحة على الساحة العربية في ظل الحكم العثماني .

ومن الانصاف أن نذكر أن محمد علي قد عمل بطريقة غير مباشرة على وجود حركة وطنية مصرية حديثة - أي بمفهومها الحديث القائم على الحكم الوطني والحكم للدستور - بما أوجده في البلاد من مؤسسات تعليمية حديثة أتاح دخولها « لأبناء العباد » وهو يعنى المصريين . والتعليم كما هو معلوم له الفضل الأكبر في بلورة الحركة الوطنية ونضجها ، كما أن تجنيد المصريين في جيش حديث قد أعطى المصريين شعورا بالعزة الوطنية باشتراكهم في الدفاع عن بلدهم .

وعندما سمح محمد سعيد باشا للجنود المصريين بالتقدم الى رتب الضباط كان ذلك دافعا لكى تبرز قيادات عسكرية مصرية في الوقت الذى ظهرت فيه قيادات مدنية متعلمة كرفاعة رافع الطهطاوى وعلى باشا مبارك وغيرهم . ومن ثم شملت الحركة الوطنية المصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر قيادات عسكرية أبرزها أحمد عرابى وقيادات مدنية عالمه .

وكانت حادثة عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ م - ذات دلالة كبيرة على نضج الحركة الوطنية المصرية ، فعندما عرض عرابى على الحديوى نوفيق مطالب الأمة المسجلة في عزل وزارة رياض باشا المعادية وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوروبى ، وزيادة عدد الجيش المصرى الى العدد الذى حددته فرمانات السلطانية ، وأكرر عليه نوفيق هذه المطالب قائلا : لقد ورثت ملك هذه البلاد من آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا ، أجابه عرابى قائلا : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا ترانا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم (٤٨) .

وكان لاذعان الحديوى نوفيق لمطالب الحركة الوطنية - العرابية - مار

فرح كبير عند الشعب المصرى ، ذلك أن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالى القاهرة قد اتفقت كلمتهم هنيئة من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى ، وسرت فى مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون ، فكان الناس فى شوارع القاهرة حتى الغرباء منهم يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم جندلون مستبشرون بعهد الحرية العظيم الذى طلع عليهم على حين غفلة طلوع الفجر اثر ليلة مخيفة حالكة الظلام (٤٩) .

ولا يقلل من قيمة حركة أحمد عرابى الوطنية فشلها أمام تأمر الخديوى توفيق مع الانجليز وبعض ضعاف النفوس ، لأن الحركة لم تمت رغم نفي عرابى لمدة ١٩ سنة انتهت عام ١٩٠١ م ، وبقيت الجذوة الوطنية موجودة فى نفس كل وطنى ليحملها من جاء بعده من زعماء ، فى الوقت الذى أدرك فيه الشعب المصرى أن فى قدرته الاستمرار فى تبنى المطالب الوطنية التى سبق وناذى بها أحمد عرابى ، والتى لم يكن ليفشل فى تحقيقها لولا أن « الولس كسر عرابى » كما يقول رجل الشارع المصرى .

وليس أدل على صدق ما نقول من كلمات عبد الله النديم فى مذكراته التى سجلها بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال الانجليزى موجهها حديثه لأحمد عرابى : وادرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها واحفظ تاريخ الأمة التى سستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل انشاء الله المدرسة العليا ... الخ .

وقد صدقت نبوءة عبد الله النديم ، فقد تولى مصطفى كامل زعامة الحركة الوطنية المصرية فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، بعد أن نجحت سلطات الاحتلال البريطانى فى السيطرة على مقدرات الأمور فى مصر بصورة أشاعت روح اليأس فى نفوس المواطنين حتى كادوا لا يرون فكاكاً من هذه السيطرة . الى أن جاءت خطب ومقالات مصطفى كامل الموجهة الى عواطف ومشاعر المصريين لنجدد الشعور الوطنى فى مصر وتهدف الى تحقيق ثلاث غايات هى كما يذكر فتحى رضوان عضو الحزب الوطنى (٥٠) .

أولاً : كراهية الاحتلال البريطانى ورفض احتماله أو السكوت عليه ، واعتباره بلاه وكارثة وعارا ، ورفض كل ما يقال عن خيره وفضله وحسن

(٤٩) ألفريد بلنت مترجم التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٥٠) فتحى رضوان : مصطفى كامل - سلسلة اقرأ ٣٩٠ .

أثره في مصر ، ورفض المارونة بينه وبين ما سببه من عهود فساد أو ظلم .

ثانيا : اقناع المصريين بأن اجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ممكن
وأنة من غير المستحيلات كما يحاول الاحتلال أن يثبت للمصريين ، ومن هنا جاءت صيحته : لا حياة مع البأس ولا ياس مع الحياة .

ثالثا : أن مصر عظيمة وجليلة ورائعة ، وجديرة بكل حب وولاء وقداء ،
وأني بتاريخها وأعمال أبنائها وموقع أرضها فادرة على أن تجمع الناس حولها اعجابا وتقديرا من ناحية ورعاية لمصالح أوطانهم من ناحية أخرى .

ويذكر شفيق غربال (٥١) أن اسنجابة مصطفى كامل نحو سياسة الاحتلال تقوم على قاعدة خالية من كل تعقيد أو من كل شطارة : لمصر عدو واحد هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء . وما عدا ذلك فتفصيل له وقته : الإصلاح الحكومي وغير الحكومي . الحكومة النيابية ، نسوية الامتيازات ، السيادة العثمانية ، كلها أشياء حقا مهمة وأشياء ينبغي ألا تهمل ، ولكنها لا ينبغي مطلقا أن تغطي على المقصد الأساسي وهو الجلاء ، أو تصعب من مقاومة العدو الأصلي وهو الانجليز .

ويضيف شفيق غربال قائلا : أن مصدر عفيده مصطفى كامل بسيط كن البساطة هو حب الوطن حبا خالصا لا يشوبه التفكير في انتفاع أو في مصلحة ، وكانت حملة مصطفى كامل اذن تستخدم ثلاث وسائل : الوسيلة الأولى ألا ياس مطلقا ، ألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز وكلام مأجوريهم بأن مركزهم في مصر لا يتزعزع ولن يتزعزع ، والوسيلة الثانية لا تثقوا مطلقا بوعودهم ولا تركوا الى محاولتهم نبسط مركز البلاد الدولي ، بل تدفعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التي يكرها الانجليز ويكفي كرههم لها لتمسككم بها ، والوسيلة الثالثة . لا تصدقوا أن الاحتلال يمكن أن يبطن خيرا لكم أو لبعضكم ، هو يفعل ذلك ليفرق كلمكم ويجعل من بعضكم أعداء البعض الآخر .

وبحقيقا لذلك شملت تحركات مصطفى كامل الوطنييه الاتصال بالقوى الوطنية داخل مصر والقوى الدولية التي يمكنها مساندة المطالب المصرية ، فقد استطاع أن يجذب الى حركه بعض الأعيان المنصلين بالعصر وكثيرا من

الفئات الممقغة من الطبقة المتوسطة من الموطفين والمحامين وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقونه الخطابية النادرة وأسلوبه الوجداني .

كما حاول مصطفى كامل اجتذاب الحديوى عباس حلمي الثاني من وجهة النظر القائلة بأن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة ، وأن مصطفى كامل كان يضع في اعتباره هدفا واحدا وهو الجلاء وعدوا واحدا هو الاحتلال (٥٢) . وأن مصطفى كامل علم أن اصطدام العربيين بالحديوى توفيق قد مكن للدسائس الانجليزية من أن توقع الغرقة والانقسام في مصر (٥٣) .

ولا يقلل من قيمة جهود مصطفى كامل الوطنية داخل مصر أن مفهومه عن الوطنية كان مفهوما فكريا صرفا جعله ينظر الى الحركة الوطنية - كما يذكر البعض - على أنها دفاع محام عن قضية وليست نضالا لشعب حقق ثورة فعلية كنورة عرابي - كما لا يقلل من حركة مصطفى كامل سياسة الحزب الوطنى المتسمة بالرجعية والتمسك بالقديم كما ظهر من موقفه من دعوة فاسم أمين ، أو أن مصطفى كامل لم يكن له تأثير كبير على الفلاحين في القرى بسبب تمركز نشاطه في المدن دون القرى ، وبسبب أن الاحتلال الانجليزي كسب مهادنة الفلاحين في الريف بما ألغاه من السحرة والكرباج ، وبما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية التي قام بها بقصد سد الأبواب التي ينفذ منها التدخل الأوروبى في شئون مصر ، أو بسبب أن دعوة مصطفى كامل تتجه الى نوثيق الصلات بتركيا لم تكن تلقى حماسا من الفلاحين الذين ذاقوا مرارة الظلم التركى ، ومع ذلك فقد كسب مصطفى كامل الفلاحين الى دعوته الوطنية بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواي .

أما سياسة مصطفى كامل الخارجية فتتلخص في ثلاثة أمور هي :
أولا : أن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لأكراه انجلترا على الجلاء عن مصر .

ثانيا : أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر هي الدولة العثمانية فيجب التشبث بهذه العلاقة لظهور بطلان الاحتلال وأكراهه في النهاية على الجلاء .

(٥٢) د . محمد أنيس . صفحات مطوية من تاربخ مصطفى كامل .

(٥٣) عبد الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية .

ثالثا : الدعوة للجامعة الاسلامية ولكن على أساس الشفاف السعوب
الاسلامية حول الدولة العثمانية لأنه - كما يقول مصطفى كامل - طالما أن
هذه بطل قوية فان الأمل في تحرير بلادنا سقى كبيرا .

وعلى هذا امد نشاط مصطفى كامل الى كل الدول الكارهة للاحتلال
البريطاني لمصر وفي مقدمة هذه الدول تركيا وفرنسا ، وقد استطاع عن
طريق اتصالاته الشخصية سواء بزيارة الدول الأوروبية أو دعوة أوروبيين
أصدقاء لمصر لزيارة القاهرة أن يفضح المزاعم الإنجليزية وسياسة الاحتلال
في مصر ، وقد زار كلا من فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر واسبانيا نفسها
ومارس نشاطه الوطني في كل مكان يزوره سواء بالخطابة أو الكتابة الوطنية
في الصحف أو الاتصال بالزعماء السياسيين ، وكانت حكومه فرنسا أكثر
المؤيدين للحركة الوطنية المصرية حتى اتفقت مع انجلترا عام ١٩٠٤ م فيما
عرف بالاتفاق الودي .

كانت أظهر نتيجة لكفاح مصطفى كامل هي نجاحه في عزل اللورد
كرومر من منصبه كمعتمد بريطاني في مصر عام ١٩٠٧ م ، ولكن مصطفى
كامل توفي في العام التالي - فبراير ١٩٠٨ - ليحلّله في زعامه الحرب
الوطني محمد فريد الذي ركز أهدافه في الجلاء أولا وأخيرا ، ولم يسمح بأن
نجر الحركة الوطنية الى مطالب أخرى كالدستور وغير ذلك ، ولذلك نجده
يقول : نحن لا نطلب غير الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ثم بعد
ذلك اقرار دستور تحكم البلاد بمقتضاه ، وفي محاربته العملاء حتى لو كان
الخدوي نفسه .

وقد وضع محمد فريد برنامجا لسياسه قومية تحرك كافة القوى
السياسية في البلاد على أساس بحث المشاكل الداخلية والخارجية ، فصرى
نادى المدارس العليا الذي يضم صفوف المنفذين في البلاد يحضن دعوة انشاء
مدارس الشعب الليلية كتعليم العمال والفقراء مجانا ، ونرى فيام نقابات
العمال والصناع وظهور الحركة التعاونية ، وكل ذلك يكفل ارتباط المنفذين
داخل أنديةهم بالعمال في النقابات والملاحين في جمعياتهم التعاونية ، ومن
ثم فقد أصبحت مقاومة السلطة المطلقة التي يمنع بها الخديوي والحاجة الى
الدستور والحرية التي حرمت منها الأمة هي السبيل لمحاربة الاحتلال .

وقد لعب محمد فريد دورا مهما في اجبار الحكومه الخديويه على دعوة
مجلس الشورى والجمعية العمومية بتأييد من الرأي العام للنظر في مميزات

فناه السموس الأمر الذى انتهى برفض طلب الشركة وكان من نتيجه وقوع الحادى المعروف - وهو حادى مصرع بطرس عالى رئيس الوزراء - الذى أعطى الحكومه الحديويه الفرصة للامعان فى التكنيل بالحركة الوطنيه وسجن محمد فريد نفسه .

وعندما وجد محمد فريد أن السلطات الحاكمة فى مصر وسلطات الاحتلال البريطانى سيق عليه الخناق مد نشاط الحركة الوطنيه الى أوروبا حيث حضر أول مؤتمر عقد بجنيف عام ١٩٠٩ للشبيبة المصرية الذى دعى الى حضوره أغلب الزعماء البارزين فى الحركة الاشتراكية الاوروبيه ، وحضر جلسات المؤتمر السامن عشر لأنصار السلام الذى انعقد باستوكهلم عام ١٩١٠ . واستغل وجوده بأوروبا منفيا منذ عام ١٩١٢ م لكى يشارك فى كافة مؤتمرات السلام لكى يشرح القضية المصرية ويحصل على تأييد لها من أعضاء المؤتمرات ، فحضر مؤتمر السلام بجنيف عام ١٩١٢ م ، ومؤتمر السلام فى لاهائ فى عام ١٩١٣ م ، وقد استن فى عقد هذه المؤتمرات أسلوبا جديدا قوامه بحث المشكلات المصرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ودراسة أحوال البلاد بمعرفته أبنائها المفهين الذين ينفون العلم فى الخارج . كما التقى محمد فريد بالزعيم الاشتراكى لينين فى سويسرا عام ١٩١٧ م ، ومن هنا عندما قامت الثورة الروسية بادرت حكومة الثورة برئاسة لينين بالاعتراف بحق مصر فى تقرير مصبرها وجلاء القوات الانجليزية عن الأرض المصرية .

واذا كانت حياة محمد فريد قد انتهت فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ م ببرلين . فان روح الكفاح الوطنى لم تمت من بعده . واذا كان محمد فريد قد مارس الكفاح بأسلوبه الخاص فى أوروبا ، فقد كانت هناك زعامات وطنيه أخرى على الأرض المصرية تعمل بأسلوب مختلف تمثلت فى حزب الأمة الذى نادى زعمائوه بالدستور والاسقلال عن كل من تركيا وانجلترا ، بمعنى أنه اذا كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد يعمل لهدم الاحتلال الانجليزى ، فان حزب الأمة بزعامة أحمد لطفى السيد كان يعمل لبناء اساس مصر الحديثة والمستقلة .

الفصل الرابع

الثورة المهدية

- مقدمة :
- التدخل الأجنبي فى السودان •
 - تدفق الأجانب على السودان •
 - إلغاء الرق •
 - استخدام موظفين أوروبيين •
- التدخل الأجنبي واحداث الثورة :
 - السودان قبل بعثة غوردون للاخلاء
 - غوردون واخلاء السودان •
- إعادة وحدة وادى النيل :
 - رغبة السودانيين فى الوحدة •
 - الموقف البريطانى •
 - أحوال السودان الداخلية •
 - حملة دنقلة •
 - حملة النيل •

مقدمة

يرى البعض فى حركة محمد أحمد الملقب بالمهدى المنتظر ثورة بالمعنى الكامل للكلمة ، بينما يرى البعض الآخر فيها خروجاً على السلطة الشرعية ينبغى القضاء عليه ، ونظر إليها آخرون على أنها ثورة دينية كتلك الفورات التى شهدتها السودان قبلها وكتلك التى شهدتها مسرح الوطن العربى ، بينما نظر إليها فريق رابع على أنها حركة سياسية لتخليص السودان من حكم « أجنبى » وإقامة حكم وطنى سودانى مائة مائة .

ونحن أمام هذه الآراء ، وفى إطار الدراسة الشاملة للعوامل المسببة للأحداث التاريخية يمكن أن نناقش تلك الآراء ثم نسوق ما نعتقد من وجهة نظر حول هذا الحدث الهام الذى غير مجرى الأحداث فى القطر السودانى اعتباراً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

ان كلمة ثورة تعنى التغيير الشامل فى كل نواحي حياة المجتمع ، فلا يمكن أن نعتبر مثلاً تغيير الحكام ثورة ، كما لا يمكن أن نسمى المطالبة بإصلاح سياسى فقط أو اقتصادى فقط ثورة ، لأن التغيير الذى نطلق عليه ثورة هو الذى يمس كل حياة المجتمع من سياسية واجتماعية واقتصادية وروحية تغييراً قائماً على تخطيط من أجل الأصلح والأحسن والأعلى . بصرف النظر عما يحدث أثناء وضع التخطيط موضع التنفيذ أى عند حدوث الثورة من تجاوزات تكون محسوبة على الثورة لا لها أى تسجل كسلبيات للثورة عند تقييمها .

كما أن الخروج على السلطة الشرعية يحتاج الى وقفة وتأمل لأن مجرد الخروج على السلطة الشرعية دون هدف واضح أو لتحقيق أهداف فى غير صالح المجتمع أو من أجل منفعة شخصية أمر غير مقبول وإقراره معناه إقرار للفوضى وهدم للمجتمع وقضاء على انطلاقه ، ومن ثم يجب أولاً تحديد السلطة الشرعية أى الهيئة الحاكمة أو النظام القائم المسيطر على البلاد بمعنى أوسع ، هل هذه السلطة نبعت فى الأصل من أبناء المجتمع نفسه ثم انحرفت أو هى مفروضة عليه لا ترعى مصلحته ؟ فإذا تحدد مفهوم السلطة الشرعية وجب

أيضا تحديد معنى الخروج عليها والعائنين به ، فالخروج معناه نبذ للسلطة العائمة بحكم البلاد ومحاربة ازاحتها من أماكنها ، أما القائمين بالخروج فما هي هوياتهم وما هي أهدافهم وبالحديد ما هي براعهم الاصلاحية التي يعلنونها كمبرر لخروجهم على السلطة الشرعية وبقدر ارتباط هذه البرامج بصالح المجتمع بقدر اعتبار القائمين بالخروج مصلحين والا اعتبروا مغامرين أو هواة سلطة أو مدمني انقلابات عسكرية الى غير ذلك من الصفات التي تلتصق بأولئك الذين يضعون مصالحهم الخاصة وتحقيقها كهدف يسعون بالخروج على السلطة الشرعية لتحقيقه .

وأما الحديد عن العورات الدينية التي شهدها العالم الاسلامي كرد على الغزو الاستعماري الأوروبي من ناحية وعلى ما شاب الدين الاسلامي من خرافات وبدع من ناحية أخرى ، فاننا نحكم على كل فورة أو لقل دعوة دينية بالترابط بين أسبابها وتناجها لنصل الى تقييم سليم ، فلقد تعددت تلك الدعوات في أنحاء العالم العربي والاسلامي منذ تعرض هذا العالم للغزوات الصليبية فالهجمات المغولية فالاطماع الاستعمارية الأوروبية ، ومنذ أن خيم الجهل وأطبقت العزلة على العرب المسلمين في ظل الحكم العنمائي اعتبارا من أوائل القرن السادس عشر الميلادي . وإذا كان العالم العربي والاسلامي قد شهد دعوات دينية متعددة ارتبطت بأسماء دعائها الأول ، فقد شهد السودان دعوات عدة قبل الدعوة المهدية ، لكنها تفوقعت في اطار الجانب الديني دون سواه من جوانب المجتمع .

وفيما ينصل بالحديث عن حركة محمد أحمد على أنها حركة سياسية وطنية تهدف الى تخلص السودان من حكم غير وطني ووضع أدوات ووسائل الحكم في يد أبناء السودان أنفسهم ، فقد أفاض فيه البعض الى درجة المبالغة ، ونحن وإن كنا نتفق معهم على أن لحركة محمد أحمد جانب وطني من نشاطها لا يمكن انكاره أو التقليل من أهميته ، الا أننا نجد لزاما توضيح مفهوم الحركة الوطنية ، فهذا المفهوم ينسحب على نشاط أبناء البلاد لاجلاء حكم أجنبي أو طرد احتلال عسكري لقوة خارجية ، وهذا النشاط قد يكون سياسيا كما يكون عسكريا ، ويقوم به المواطنون تحت قيادة وطنية ، ومن ثم تظهر زعامات تتولى مسئولية الحكم الوطني بعد خروج الحكم لأجنبي أو تبأشر برنامجا اصلاحيا وطنيا بعد اجلاء الاحتلال الخارجي .

وهنا نناقش ماهية حركة محمد أحمد من خلال تفسيرنا لمفهوم السورة ومعنى السلطة الشرعية والخروج عليها ، وماذا تعنى الفورات أو الدعوات الدينية ، وأخيرا ماذا يقصد بمعبر الحركة الوطنية . فنقول ان حركة محمد أحمد ثورة بكل ما تعنى الكلمة أى أنها سعت الى احداث تغييرات فى الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى السودان بل وامتداد هذه التغييرات الى بقية العالم الاسلامى .

وحقيقة انطلقت حركة محمد أحمد من منطلق دينى شأنها فى ذلك شأن الحركات المماثلة والنسب سبغها سواء كانت الدعوة الوهابية فى نجد والدعوة السنوسية فى برقة ، وذلك لأن الدين الاسلامى وليس العلم الحديث كان محور ثقافة الناس فى المجتمعات الاسلامية ، ومن ثم فهو المعيار لسلك الناس فى حياتهم اليومية أفرادا وجماعات ، جماهير وحكاما ، ولم تكن الوطنية بمفهومها الحديث قد صارت فكرة مقبولة نسبق العامل الدينى عند الناس ، كما لم تكن القومية ذات وجود فى أفكار العرب مالا ، الذين ظلوا ينظرون الى الأتراك كأخونهم فى الاسلام وحتى ضيق العرب بمظالم الحكم التركى لم بوجه للتخلص من الحكم التركى المسلم بفدر اتجهاهه للتخلص من الظلم ومسببيه .

واذا كانت حركة محمد أحمد قد وصفت بالخروج على السلطة الشرعية، ففي هذا القول جانب من الصواب كما أن فيه جانب من النجنى ، وجانب الصواب يتمثل فى أن من حق السودانيين السورة ضد الظلم الذى يقع عليهم من الحكام أيا كانت هويتهم ، وأما الجانب الآخر فلم يكن السودانيون أنفسهم ينظرون الى الحكم المصرى التركى قبل السورة بأنه حكم أجنبى دخيل ، ولم يكونوا يعترضون على اعتبار ذلك الحكم سلطة شرعية ، بل انه حتى أثناء الثورة وحتى استرجاع السودان ظلت مجموعات من القبائل السودانية تعتبر الحكم المصرى التركى سلطة شرعية وليست سلطة مغتصبة أو سلطة احتلال أجنبى . ولعل مرد ذلك الى طبيعة الارتباط بين شعبى وادى النيل فى شماله وجنوبه من ناحية والى تأثير العامل الدينى وغياب الفكرة الوطنية من ناحية أخرى .

ولذلك كانت الرغبة التى عبر عنها السودانيون فى بداية حركتهم هى التخلص من الظلم الواقع عليهم حتى ولو بالتخلص من الحكام المتسببين فيه ، وليس التخلص من الحكم نفسه بل من رجاله ، كما كان الحال فى السورة العرابية فى العطر المصرى حيث طالب العرابيون بإزالة الظلم الواقع على المصريين

من الحكم التركي ، وحقيقة تطور الأمر فيما بعد أنشاء الاحداث فطالب
السودانيون بزعامة محمد أحمد بالتخلص من الحكم التركي المتخذ من مصر
قاعدة له بعد أن حاول ذلك الحكم التمسك بسياسته القديمة وعدم فهم الأمانى
السودانية فى العيش فى ظل حكم اسلامى عادل الى جانب الاستعانة بأجانب
غير مسلمين فى حكم شعب مسلم ، ونفس الشيء طالب به العراقيون بعد أن
أعيتهم الحيل من أن يصلح الحكم من سياستهم لصالح المحكومين أبناء الشعب
المصرى ، وبعد أن رأوا استنجاد الحاكم التركى المسلم - الحديوى محمد توفيق -
بالسلطات العسكرية الانجليزية واحتمائه بها وهى سلطات تخالف فى الدين
غالبية أبناء الشعب المصرى العظمى وينفر المسلمون من استعداد غير المسلمين
على المسلمين .

ومن هنا يمكن القول بأن السودانيين لم ينظروا الى الحكم التركى على
أنه حكم أجنبى ، بل نظروا اليه باعتباره حكما اسلاميا انحرف عن أصول
الحكم كما حدده اندين الاسلامى ، وأنهم لم يعترضوا على أن يحكمهم أترك
 طالما كان الاسلام مرعيا فى التعامل مع أبناء البلاد ، وليس فى هذا الموقف
غرابة ، فقد كان ذلك الموقف سائدا عند كل الشعوب العربية الخاضعة للحكم
التركى ، ولم يكن مفهوم الوطنية أو القومية العربية معروفا لدى تلك
الشعوب .

كما يمكن القول بأن حركة محمد أحمد لم تنطلق من منطلق سياسى ،
بل انطلقت من منطلق دينى حيث نظر الى سلوك الناس العادى فى حياتهم
فوجد منها ما يخرج بهم عن الاسلام الحق كما حددته وثائفه الأولى القرآن
الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ونظر الى سلوك الحكام فى التعامل مع الناس
فوجد فيه ظلما ياباه الاسلام ، ومن هنا نادى بالرجوع الى جوهر الدين
الاسلامى ليتخلص الناس من كل سلوك يتنافى مع تعاليم الاسلام الحقة ،
وليحكم رجال الحكومة بما حدده الدين الاسلامى من أحكام وقواعد وأولها
رفع الظلم الذى يمارسونه ضد المحكومين ولسنا نبأغ اذا قلنا ان معيار
العدل الاسلامى كان المعيار الذى يقاس به الحكم لمعرفة ان كان حكما صالحا
أو حكما ظالما . . وهذا هو المفهوم السائد آنذاك فى البلاد الاسلامية .

ومن كل ما تقدم نجد أن حركة محمد أحمد لم تكن لنجد تبريرا لقيامها
لولا الظروف التى عاشها السودانيون تحت الحكم التركى منذ وحدة وادى
النيل ، وهى ظروف مست كل حياة السودانيين الدينية والاجتماعية
والسياسية والاقتصادية ، ولعل تولية منصب حكمادارية السودان منذ عهد

محمد علي حتى ثورة محمد أحمد من قبل حكام أنراك - ولم يكن من بينهم مصري واحد أو سوداني واحد - هو الذي جعلني أذكر تعبير الحكم التركي وأعتبر ذلك الحكم امتدادا للحكم التركي في الولايات العربية حيث لم ينول من أبنائها ولاه - باشوا - ولم يكن السودان رغم وجوده في وحدة مع مصر ليخرج عن هذه القاعدة ، حيث كانت تحكم مصر أسرة تركية هي أسرة محمد علي .

وانطلاقا من هذه الحقائق فان الظروف والأحوال التي عاشها السودانيون تحت هذا الحكم التركي - رغم ما له من إيجابيات - كانت كافية لنجاح حركة محمد أحمد وانتشارها بين معظم أبناء الشعب السوداني ، ولو حافظ خلفاء المهدي على مبادئ تلك الحركة لظلت مشتتة بين كافة أبناء هذا الشعب العربي المسلم ، ولسنا هنا في مجال الحديث تفصيلا عن أسباب الثورة المهدية وأحداثها ، بل اهتمامنا ينصب في المقام الأول على دور التدخل الأجنبي في قيام تلك الثورة بل وفي سير أحداثها حتى الوصول الى نتائجها المعروفة .

التدخل الأجنبي في السودان

كانت الثورة المهدية - كأسلوب لتنفيذ مبادئ محمد أحمد - خروجاً طبيعياً على السلطة الشرعية أي أنها كانت إجراءً منتظراً بسبب الأحداث التي مرت بالسودان في السنوات السابقة لقيامها وبصفة خاصة منذ عهد محمد سعيد والحديوي اسماعيل . وخاصة منذ تدفق الأجانب على السودان في ظل الامتيازات الأجنبية وفي عجلة من الباشوات حكام مصر ، حتى اننا ندقق مع ما قاله اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في استانبول في برقيته الى وزير الخارجية البريطانية لورد جرانفيل في ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ م من أنه مهما تكن هناك عوامل دينية حركت الثورة المهدية فان قوة محمد أحمد الرئيسية استندت الى ما كان يشعر به السودانيون من بؤس ويأس (١) .

وهذا البؤس واليأس الذي أشار اليه اللورد دوفرين كان منبعه الاصيل ، وان لم يشر اليه دوفرين ، التدخل الأجنبي في كل من مصر والسودان ، بل وحكم بعض الأوروبيين لمديريات السودان بأسلوب عنيف ، باسم الحديوي اسماعيل والحديوي توفيق اللذان كانا مسلوبى الارادة أمام الضغط الأوروبي ، ومن هنا وجدنا محمد أحمد الذي كان يتنبع أذوار الحوادث في مصر منذ بدايتها ويعلم أن الثورة العرابية ترمى الى اخراج الأجانب من مصر فبدأ بمكر هو أيضاً في اخراج الأجانب من السودان (٢) .

وحتى تتضح خطورة دور التدخل الأجنبي في ثورة محمد أحمد نجد من المفيد الإشارة الى الأسباب الحقيقية والكاملة للثورة ، فيذكر أحمد شفيق باشا أنه بعد استدعاء عبد القادر حلمي من السودان علمنا منه أن أهم أسباب قيام الأهالي ضد الحكومة هي :

١ - حق البعارة بجار الرفيق ومن أهل البروة ومسموعي الكنمة بين

Hamilton : The Anglo Egyptian Sudan from within, P 67.

(١)

(٢) أحمد شفيق باشا - مذكراتي في نصف قرن ج ١ ص ٢٦٤ .

القبائل على الحكومة من صرامتها فى تنفيذ أوامر منع تجارة الرقيق وفسونها عليهم حتى نضب معينهم .

٢ - سوء ادارة الحكام وغلطة المنفدين لأوامرهم من رجال الباشبوزق واخذهم الرشوة .

٣ - شهرة محمد أحمد المهدي بالصلاح وبتقوى وما كان يؤهم به من انصالة بالنبي فى مامه وبأنه هو المهدي المنظر(٣) .

٤ - ويضيف هولت Holt سببا رابعا هو المحاباة التى أظهرتها حكمدارية السودان نحو قبيلة الشائقية وطائفة الحنمية التى أوجدت الغيرة لدى الجماعات الدينية والاجتماعية الأخرى(٤) .

واذا استعرضنا تلك الأسباب نجد التدخل الأجنبى دافعا أساسيا لثورة محمد أحمد ، ومن مظاهر التدخل تدفق الأجانب من مغامرين ومبشرين ونجار وغيرهم الى السودان منذ عهد محمد سعيد ، كما أن من مظاهر التدخل الأجنبى فى السودان فرض الغاء تجارة الرقيق وبحريه الرقيق المملوك للسودانيين ، وكذلك نولى الأوروبيين حكم أقاليم السودان بل وحكمداريه السودان ذاتها .

تدفق الأجانب على السودان :

شهد السودان مثل مصر فى عهد ولاية محمد سعيد بن محمد عسلى للباشوية المصرية تدفقا كبيرا للأجانب مما يعطى مزيدا من التأكيد على وحدة وادى النيل بأن ما يصيب مصر يصيب السودان ، فاذا كان التدفق للأجانب على مصر فاق كل حد حتى وصفه القنصل الفرنسى فى مصر آنذاك ساباتييه Sabatet بأن الأجانب تدفقوا على مصر كأنها كاليفورنيا جديدة ، لم يسلم السودان من تدفق الأجانب فى ظل سياسة الانفتاح غير الواعية التى أراد بها محمد سعيد أن يعوض سنوات الانغلاق التى عاشتها مصر والسودان فى عهد عباس باشا الأول ، ومن ثم طهر فى السودان مغامرون ومبشرون وتجار ومسنكشفون أوروبيون ، من الطبيعى أن يكون ولاءهم لأوطانهم دافعا لاتباع موافق أضرت بالسودان .

(٣) نفس المصدر ج ١ ص ٢٦٥ .

Holt : The Mahdist State in the Sudan, P. 24.

(٤)

وكان محمد سعيد بنق بالأجانب ثقة مطلقة مع ضعف فى إرادته وفقره فى العزم والحزم ، بحيب لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأيا أو يرد لهم طلبا ، وقد اتخذ منهم بطانته وموضع سره ، فانفتحت فى كيان مصر - السودان - ثغرات التدخل الأجنبى ، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس ، والاستئانة من البيوت المالية^(٥) . ولا شك أن تلك السياسة غير واعية استغلها الأجانب لمصلحتهم ومصلحة بلادهم حتى صاروا يتمتعون بحقوق وامتيازات حرم منها أبناء البلاد أنفسهم سواء فى مصر أو السودان .

وقد تأكدت الامتيازات الأجنبية منذ نسوية المسألة المصرية فى ١٨٤٠م فصارت للقناصل سلطات أمام الباشوية غير الواعية ضعفت أمامها مباشرة حقوق السيادة الداخلية لتلك الباشوية وقامت المحاكم القنصلية التى أوجدتها الامتيازات الأجنبية بنظر الدعاوى التى يقيمها أجانب على الحكومة ذاتها وإصدار أحكام أرهقت الخزانة المصرية بالتعويضات الجسيمة وإرباك مالية البلاد ، رغم أن تلك المحاكم وجدت أصلا للفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الرعايا الأجانب .

وقد استفحل نفوذ القناصل فى السودان حتى صاروا يؤازرون تجارة العاج وبجارة الرقيق بل والمشاركة فيها مشاركة كاملة جريا وراء الربح الوفير وفى ظل حماية الامتيازات الأجنبية ، حتى رأينا المحطات المسلحة التى أقامها المغامرون الأوروبيون فى أنحاء السودان تحت حماية فناصل دولهم تلك المحطات التى كانت مسنودعات للتخاثر والأسلحة والرقيق ، واغتصب هؤلاء السلطة تدريجيا من حكومة الخرطوم فى أصفاء شاسعة من السودان^(٦) . مستغلين بعد المسافة بين القاهرة والسودان وانسغال الباشوات فى القاهرة بالمحافظة على استقلالهم الداخلى أمام محاولات الدولة العثمانية للانقاص من هذا الاستقلال ، الى جانب ضعف حكمدارية الخرطوم وافتقار السودان الى الموظفين الأكفاء من أبنائه أو من أبناء مصر .

ويعتبر النشاط القنصلى فى السودان الذى بدأ تواجهه أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر مسئولا عما أصاب أمور السودان من اضطراب ومستولا عن افسال كل مراسيم الإصلاح التى سعى بإصدارها كل من سعيد باشا

(٥) عند الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل ح ١ ص ٤٨ .

(٦) د . محمد فؤاد سكرى مصر والسودان ... ص ٥٩ .

والخديوى اسماعيل الى ترقية احوال السودانين ، وقد بدأ القناصل الانجليز يتوافدون على السودان منذ عام ١٨٤٩ م ، وتوافد قناصل النمسا منذ عام ١٨٥٠ م ، وقناصل فرنسا عام ١٨٥٢ م ، وقناصل سردينيا فى نفس العام ، وقناصل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٦ م وقد شجع هؤلاء القناصل مواطنيهم على القدوم الى الخرطوم ، حتى ازداد عددهم من خمسة أفراد عام ١٨٤٧ الى ٢٥ عام ١٨٦٠ م .

وكان هؤلاء الأوروبيون يعيشون حياة لم يالفها السودانيون ، حيث تعددت بينهم حالات الطلاق ، وشاعت فيهم عادة زواج المتعة والزواج المختلط ، وأهملوا أولادهم ، وانصرفوا الى جمع الأموال بكل وسيلة مشروعة وغير مشروعة ، فانغمسوا فى تجارة العاج وفى تجارة الرقيق ، والسعى للحصول على منصب قنصل لاحدى الدول الأوروبية ذات المطامع فى السودان ، وقد استفاد هؤلاء المغامرون من فتح النيل الأبيض للملاحة فى التوغل فى أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوبات .

وكان التجار الأوروبيون يصطدمون بالاحتكار الحكومى للتجارة فى السودان ، ومن ثم كانوا يلجئون الى قناصلهم يشكون من وقوف الحكمدارية أمام نشاطهم غير المشروع ، وكثيرا ما كانت شكاواهم تصل للبasha فى القاهرة الذى يضطر تحت ضغط النفوذ الأوروبى الى استبدال حكمدار بآخر ، فيأتى الحكمدار الجديد متخذاً سياسة ضعيفة نحو التجار الأجانب ويطلق يدهم فى البلاد ليفعلوا ما يحلو لهم حتى أصبحوا ذوى نفوذ عظيم أينما ذهبوا وخاصة فى الأصقاع الجنوبية (٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أن نفوذ الأجانب يفوق فى السودان فى أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم بخلاف سياسة جده معهم ، فتحاترتهم توسعت وقنصلياتهم أنشئت ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم فى عهده (٨) ، وزاد هذا النفوذ فى القوة فى عهد محمد سعيد حتى استسلمت الحكومة لنفوذ الأجانب فى مصر والسودان ، وزاد هذا الاستسلام فى عهد الخديوى اسماعيل بتعيين موظفين أوروبيين على رأس مديريات السودان الذين ساعدوا على سواد النفوذ الأجنبى فى كل صوره وأشكاله .

(٧) شرار صالح شرار : تاريخ السودان الحديث ص ٦٨ .

(٨) د . مكى شيكة . السودان عبر العرون ص ١٣٧ .

ولم يكن السجار الأجانب هم وحدهم الذين عملوا في السودان في ظل الامتيازات الأجنبية ، بل قام المغامرون بتأييد من دولهم بكشف أجزاء كبيرة من السودان وملحقاته تحت شعار كشف منابع النيل ، ونسمع عن الدكتور بالجرينو ماتوتشى Pellegrino Matteucci والملازم ألفونسو ماريا ماسارى Alfonso Maria Massari الإيطاليان اللذان قطعاً الفارة الأفريقية من الشرق الى الغرب مبتدئين من سواكن باتجاه الغرب حتى النيجر ، ونسمع عن جوسناف ناختنجال Gustaf Nakhtingal الذي قام من تشاد الى دارو وكردفان بالقاهرة بطريق النيل بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٣ م .

وكان هؤلاء المستكشفين وغيرهم أدوات للاستعمار حيث أدوا الى بسط نفوذ الدول الأوروبية في المناطق التي يتم اكتشافها . وقد أخذت عملية كشف نهر النيل وهضبة البحيرات اهتماما خاصا فظهر مستكشفون مؤيدون من انجلترا لكشف هذه المنطقة ، من هؤلاء سبيك Speak وزميله برون Birton وجرانت Grant وجون باتريك John Patrick الذين كلفوا من الجمعية الجغرافية الملكية في لندن بكشف منابع نهر النيل خلال الأعوام من ١٨٥٧ الى ١٨٦٣ م ، وقد استطاعوا اكتشاف بحيرة فيكتوريا وأعدوا وسلاسل ريبون عند خروج نهر النيل من البحيرة ، كما اصبوا بملك بوجندا .

كما ساهم الانجليزي صمويل بيكر Samuel Baker في كشف هضبة البحيرات حيث تعابل مع سبيك في غندكرو عام ١٨٦٣ م ، وكان بيكر قد اكتشف في طريقه في النيل الأبيض بحر الغزال حتى لادو ثم اكتشف بحيرة البرب عام ١٨٦٤ بمعاونة ملك أوينورو ، وساهد السلال الذي يفتح في طريق البحيرة الشمالي ، وقد سماه بيكر شلال مارشيزون نسبة الى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية (٩) .

ورغم أن هؤلاء المستكشفين قد أوضحوا للعالم الخارجي الحقائق الطبيعية لأجزاء من السودان وملحقاته الا أن هذه الحقائق وضعت في خدمة الاستعمار بل أن المعالم المكتشفة سميت بأسماء أوروبية ، فقد رأينا اطلاق اسم الملكة الانجليزية فيكتوريا على البحيرة الكبرى المسماة « اكروي » واسم ماشيزون وريبون على السلاسل واسم ادوارد على بحيرة أخرى ، وعندما كشف بيكر

(٩) د . راب السني . أفريقيا في العلاقات الدولية ص ٩٢ .

ومعه سبيك وجرانت فى مارس ١٨٦٤ م بحيرة ثالثة أطلقوا عليها اسم بحيرة البرت نسبة للأمير البرت زوج ملكة انجلترا (١٠) .

وكانت البعثات التبشيرية هى الأداة البانية للاستعمار الأوروبى ليس فى السودان فقط بل فى كل أنحاء العالم غير الأوروبى وخاصة العالم الإسلامى وبقية الشعوب الوثنية فى أفريقيا وآسيا ، ويوضح جورج برناردشو George Bernard Shaw الكاتب الأيرلندى الساخر استغلال الانجليز للبعثات التبشيرية لتحقيق مطامع استعمارية ، فيذكر فى كتابه رجل الإقدار Man of Destiny أن الرجل الانجليزى يعتبر نفسه بطلاً للحرية والاستقلال ، وعندما يريد سوقاً جديدة لمنتجات مانسنسر فإنه يرسل بعثة تبشيرية لتعلم سكان المستعمرات مبادئ السلام ، وعندما يقتل السكان أفراد البعثة يحمل الانجليزى السلاح دفاعاً عن المسيحية ويسنولى على البلاد كنوع من عند الله لأن الانجليزى - كما يذكر تريل TRAIL - يعتقد أن لديه أمانة أوحى إليه بها من أعلى ليبشر بمبادئ الحكم الصالح لجميع الأجناس التى لم تستطع تحقيق هذا الحكم (١١) .

وكانت بداية النشاط التبشيرى فى السودان قد بدأت فى عهد محمد على حين بدأ التبشير الكاثوليكي وكان أول من شجع على ذلك فى وادى النيل الرحالة التشيكي بالمى عام ١٨٣٥ م حينما زار السودان وكتب كتاباً يشجع أوروبا على نشر المسيحية فى السودان قبل أن ينتشر الإسلام فى الأجزاء التى لم يدخلها من قبل وخاصة فى الجنوب وفى جبال النوبة ، فوصلت بعثات من الرهبان والراهبات الى هناك حيث استمر نشاطهم حتى قيام الثورة المهدية فأقفلت هذه البعثات التبشيرية (١٢) .

الغاء الرق :

اعتبر المؤرخون الغاء الرق من أسباب الثورة المهدية ، اذ كانت التجارة بالرقيق فى يد الاقوياء ، وكان الملوك والحكام والأعيان وأرباب الأمر والعمد ورؤساء العسائر يستخدمون الأرقاء فى منازلهم وكجنود لهم ، فحرمان التجار

(١٠) عبد الرحمن الراعى : عصر اسماعيل ج ١ ص ١٠٨ .

Trail, H.D. : England, Egypt and the Sudan (1900).

(١١)

(١٢) صرار صالح : المرحع السابق ص ٦٨ .

من مكاسبهم والكبراء من شيء يعدونه من ضروريات حياتهم أدى الى الغضب والانتفاض على الذين منعوا بيع الرقيق ، وعد هذا المنع ظلما لأنهم شعروا بأنهم فقدوا ركنا أساسيا فى بناء حياتهم(١٣) ، أى أن محاولات حكمدارية الخرطوم القضاء على الرق ضربت فى الصميم مصدرا هاما للثروة وأساسا للاقتصاد العائلى والملكى للسودانيين(١٤) فما بالك اذا جاء هذا الالغاء بالحديد والنار .

وماذا يعنى الغاء الرق ؟ يعنى ابطال الاجار بالرقيق ، كما يعنى تحرير الرقيق المملوك لأحرار ، اذن فهما شقان متلازمان اذا أريد للعملية أن تتم بكاملها ، ومن ثم فان الدعوة الى الغاء الرق يجب أن يشمل الناحيتين ، كما أن الالغاء يجب تنفيذه بالتدريج اذا أريد للعملية أن تتم على الوجه الأحسن ، لأن العملية ليست سهلة بل تواجهها صعوبات كبيرة .

فالغضاء على الرق يتطلب الغضاء على معارضة « الجلابة » الذين يفننصون الرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل انعارة الأفريقية ، والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الذين كانوا يتحذون من هذه العملية وسيلة لعرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفرادا يبيعونهم للمعمرين الأوروبيين أو التجار من غير الأوروبيين(١٥) ، كما أن القضاء على الرق يتطلب كذلك معالجة اعراء الربح التجارى الناجم عن بيع وشراء الرقيق وعن نعله بل وعن استخدامه فى الانتاج أو الخدمات .

ومن عجب أن نرى انجلترا صاحبة أكبر ربح تجارى من تجارة الرقيق تخرج منها أول دعوة لالغاء الرق سرعان ما استجابت لها الحكومة البريطانية لأنها فدرت أنه سيكون لها دور كبير فى هذه العملية يمكنها من فرض سيطرتها على أجزاء كثيرة من أفريقيا وفرض سيطرتها على البحار ، فتعرض المعاهدات على البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية فى أفريقيا بل وفى العالم العربى بحجة مكافحة الرق ، وتعقد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية تعطى لبريطانيا الحق فى تفتيش سفن هذه الدول بدعوى التأكد من تنفيذ هذه السفن لسياسة الالغاء وعدم ثقلها رقيقا من أفريقيا .

(١٣) عبد الله حبيب السودان من الساريح القديم الى رحلة البعثة المصرية ج ١ ص ١٨٢

(١٤) نؤم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ٣ ص ١٠٩ .

(١٥) د . رأفت الشيع أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ٦٩

وتمشيا مع ذلك بنت الباشوية المصرية منذ عهد محمد على سياسة الغاء الرق في مصر والسودان مسايرة للسياسة البريطانية بما يعطى بابا للتدخل الأجنبي في وادى النيل ، فنرى محمد على يصدر قرارا بعدم بيع الرقيق في السودان لأن البيع ينير تأثرة الافرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد ، فاياكم - يقصد حكمدار السودان - ويبيعهم ، فلو فعلتم ذلك لما قبلنا منكم أى عذر ، واذا كنتم قد بعتم أحدهم قبل صدور أمرنا هذا عليكم أن تعملوا على استرداده ولا بد من تعيين عقوبة صارمة لكل من يقدم على بيع أى عبد منهم ، (١٦) ، فنجد محمد على يضطر الى توضيح موقفه من اشاعات الأوروبيين بأنه يستجلب من السودان رقيقا للحكومة البريطانية ، فيذكر أنه أصدر أوامره بمنع الاتجار فى الرقيق أو صيده أو امتلاكه فى السودان ، ولكن قد يحدث عصيان من بعض القبائل الزنجية - فى الجنوب - أو تعد من قبيلة على الأخرى وترحف الجنود - جنود الباشوية - بالضرورة ومن أسر من الصبيان والنسوة يرد لأهله ، ومن كان فى سن الجندية يدخل فى سلكها ولا يعامل معاملة الرق ، بل يتنعمون بكامل حريتهم ولا يمنعون التزوج مثل الجنود المجنزة من الأهليين - المصريين - حسب اللزوم لسد النقص الموجود فى الجنود كما هو الجارى فى كل بلد ويستحقون الرتب حسب النظام العسكرى ، فيفطون مراحل التربية والتمدن الانسانية قطعاً متواصل ، الامر الذى يؤدى الى ارتياح الأهليين المتمدين (١٧) .

كما أن محمد سعيد أصدر أمرا بالغاء الجمارك بين مصر والسودان ، وأمر بايقاف النجارة فى الرقيق وصيده ، وجاء فى هذا الامر : أن مبيع وشراء الجوارى السود والعبيد الذين صار جلبهم من السودان (جنوب السودان) ودارفور صار منعه من طرفنا كلياً ، وقد صدر أمر من طرفنا فى هذا التاريخ الى المالية لأجل التحرير الى كمرك (جمر ك) أسوان والى مدير جرجا وأسيوط فى خصوص عدم إعطاء الرخصة للجلايين المارين عليهم بالأسرى الى مصر ، فحين تصير هذه الممنوعة معلومكم - يوجه الامر لحكمدار السودان - يلزم الدقة والاعتناء التام فى منع بيع وشراء - شراء - الجوارى

(١٦) دفاتر المعية السنية : رسالة من محمد على الى حكمدار السودان فى • رجب

١٢٥٩ هـ .

(١٧) دفاتر المعية السنية ، دفتر رقم ١٠ من ١٧ ساريخ ٢٥ محرم ١٢٦٠ هـ من رسالة

خسرو باشا الى قنصل إنجلترا .

والعبيد ببلاد السودان سرا وجهرا ، واذا وجد جلابين بيدهم أسرى وقاصدين الجلب الى مصر يصير حصرهم وارجاعهم الى محلهم (١٨) .

ونتيجة لهذا المنع اتخذ حكمदार السودان في عهد سعيد اجراءات مشددة لمنع الاتجار في الرقيق أو صيده ، وكان البحارة الذين يعملون مع التجار الأوروبيين في النيل الأبيض يحضرون معهم بعض الرقيق فأمر بضبط هؤلاء وعتق الرقيق المجلوب (١٩) ، وذلك نمشيا مع أمر المنع ومسايرة للنفوذ الانجليزى على الباشوات المصريين .

ولم تكن أوامر محمد سعيد بإلغاء الرق التى صدرت منذ عام ١٨٥٧ م متأثرا كثيرا بالآراء الغربية التى كانت ننادى بتحريم الرقيق ، بالأوامر التى تجد مجالا لتطبيقها لأن الرق كان متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى من الأزمنة القديمة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ندلق المغامرون الأوروبيون من « حثالة القوم » على السودان الذين كانوا يهتمون فقط بالوصول الى الغنى السريع ، فتأجروا فى الرقيق وغسل بعضهم كقناصل للدول الأوروبية ليتتمتعوا بالامتيازات الأجنبية دون أن تسرى عليهم قرارات الباشوية المصرية أو تعليمات حكمدارى السودان .

وقد شارك هؤلاء الاجاب فى تجارة الرقيق وتمسدت جنسياتهم ، وصارت هناك بالخرطوم سبعة بيوت أو شركات أجنبية تعمل فى التجارة وهى اربع شركات لفرنسيين ، واثنان لانجليز وواحدة ايطالية ، استمرت تعمل فى تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٢ م عندما بدأت فى التحلى عن العمل بهذه التجارة للتجار العرب الذين كانوا منافسين أقوياء . وكانت تجارة الرقيق قد تعقدت لأن قنصليات الدول الأوروبية كانت تعمل فى الخرطوم جاهدة لعرقلة كل قانون يحرم على رعاياها الاتجار فيما يريدون ، ومن الغريب أن معظم هؤلاء القناصل وغيرهم كانوا يتأجرون فى الرقيق (٢٠) ومن الغريب أيضا أن تتدخل القنصلية البريطانية لحماية التجار الانجليز الذين يعملون فى تجارة الرقيق بالسودان رغم أن انجلترا كانت وراء حملة الغناء الرق

(١٨) دفاتر المبة السنية ، دفتر رقم ٧٢١ لفيد الأوامر والمواضع بديوان الحديوى ،

مكاتمة رقم ١٠ صفحة ١٣ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٨٢١ هـ .

(١٩) د . مكى شيكة : السودان عبر القرون ص ١٤٠ .

(٢٠) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٧٤ .

ليس في السودان فقط بل وفي العالم كله . فسجد الحكومة البريطانية
نحى تاجر الرقيق المالى المولد البريطانى الجنسية ديونو Debono
عندما انهمته حكمدارية السودان بالاتجار فى الرقيق عام ١٨٦٢ م بحجة
أنه لا يوجد أدلة كافية ضده (٢١) .

وفى عهد الحديوى اسماعيل اتخذ التدخل الأجنبى موقفا آخر ضد
تجارة الرقيق ، موقف يتضح فيه التناقض ، اذ فى الوقت الذى ترغم فيه
الحديوىة من جانب انجلترا على التوقيع على معاهدة لالغاء الرق يتصرف
الفنائل والموظفون والتجار الأوروبيون فى ظل الحماية - حماية الامتيازات
الأجنبية - فيساعدون سواء بأنفسهم أو بواسطة غيرهم من التجار العرب
على استمرار صيد الرقيق والاتجار فيه .

لم يكن الحديوى اسماعيل بأقل من سعيد باشا حماسة لمقاومة تجارة
الرقيق فى امسودان وقد بذل جهودا مخلصه للقضاء على الرق بالتعاون مع
القوى الأوروبية ، وعلى هذا فان رغبته فى استكمال وحدة وادى النيل بفتح
أقاليمه السودانية الغربية والجنوبية ارتبطت برغبته فى القضاء على الرق ،
وكلا الرغبتين اربطتا معا باستخدام أعداد متزايدة من الأوروبيين المسيحيين
فى السودان ، وكان صمويل بيكر Samuel White Baker أشهر من
حقق للحديوى اسماعيل رغبته هذه (٢٢) .

ونتيجة لحب الحكومة البريطانية أصدر الحديوى اسماعيل فى مارس
١٨٦٥ م ما عرف باسم البرنامج المفصل لمكافحة الرق والنخاسة فى
السودان ، الذى فرض رقابة شديدة على نشاط الجلايين والتجار فى النيل
الأبيض الذين يستخدمون أسلحة نارية فى استمرار نشاطهم ، ويدعو
البرنامج قناصل الدول الأوروبية بالحرطوم برفع حمايتهم عن نجار الرقيق
مهما كانت جنسياتهم من العرب أو الأوروبيين ، ولعل استخدام السير
صمويل بيكر عام ١٨٦٩ م ثم الكولونيل غوردون عام ١٨٧٣ فى مديرية
خط الاستواء ثم عقد معاهدة الغاء الرق بين مصر وبريطانيا عام ١٨٧٧ م
كلها دلائل على أن الحديوى اسماعيل يرغب حقيقة فى القضاء على الرق
والنخاسة (٢٣) .

(٢١) د . محمد مؤاد شكرى مصر والسودان ص ٨٥ .

(٢٢) R.D. Collins and R.L. Tignor . Egypt and The Sudan, P. 72.

(٢٣)

(٢٣) د . محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٢٣ .

كما أن الحديوى اسماعيل أقر مسألة شراء الزرائب من بجار الرقيق على طول النيل الأبيض ، وبضغط من قناصل الدول فى الخرطوم أجبر التجار من رعايا الدول الأوروبية على بيع زرائبهم للحكومة ، وشجع اسماعيل سياسة شراء الزرائب من التجار ، وبلغ ما دفعته الحكومة فى ذلك زمن جعفر باشا مظهر حكمدار السودان (من ١٨٦٦ الى ١٨٧١ م) ما يربو على المائة ألف جنيه (٢٤) ، ونتيجة لهذه الاجراءات الى جانب حظر تزويد الأسلحة والنخائر الى أصحاب الزرائب انتقل نشاط النجار الأجانب وغير الأجانب لممارسة تجارة الرقيق الى بحر الغزال ونهر السوبات والى أعالي النيل مما استدعى من اسماعيل الى متابعة نشاط هؤلاء بضم تلك الأقاليم الى بقية القطر السودانى ، ومن هنا جاء استخدامه للسير صمويل بيكر ثم من بعده للكولونيل غوردون .

واستند اسماعيل فى استخدامه لصمويل بيكر الى أنه يعرف جهات النيل العليا وأنه شارك فى كشف منابع النهر ، وارتبط اسمه باكتشاف بحيرة البرت ، وقد استناب اسماعيل فى استخدام بيكر الى رغبة ولى عهد بريطانيا الذى حضر حفل افتتاح قناة السويس ، ومن ثم حدد اسماعيل لبيكر مهمته فى تخليص القبائل القاطنة فى حوض نهر النيل من الهمجية السائدة بينها ، واقامة حكومة ووضع قوانين والعمل على استنباب الأمن فى تلك النواحي ، وتحقيق ما تفرضه الشرائع الانسانية من القضاء على الرق والفائمين بهذه العملية المنتشرين بكثرة فى تلك النواحي ، ونيسير النجارة المشروعة بفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة فى خط الاستواء . وقد ظلت مهمة بيكر سارية من عام ١٨٧٠ م حتى استقالته عام ١٨٧٣ م .

واذا كان صمويل بيكر قد نجح فى جعل الجزء الأكبر من حوض النيل تحت حكومة الحديوى ، فانه فشل فى اقامة حكم مستقر ثابت ودائم ، ذلك أنه استخدم الشدة ضد زعماء القبائل واستولى على ممتلكاتهم من أغذية وأبقار بالقوة ، وانتقل نشاط تجار الرقيق بعيدا عن مراكزه العسكرية الثلاث التى أقامها ، ومن ثم فان نجاحه كان ضئيلا جدا خاصة اذا قيس بالتكاليف الباهظة التى دفعت له نظير مرتبه السنوى والبواخر التى أعطيت له لتكون تحت تصرفه دون أن يستطيع الوصول بقواته الى البحيرات الاستوائية ، ثم

عاد بعد ذلك الى وطنه مخلصا وراءه اسناء عاما من المواطنين بسبب سياسته (٢٥) .

وبعد انتهاء مهمة صمويل بيكر استجاب الحديوى اسماعيل لصيحة الانجليز باستخدام الكولوميل شارلس غوردن Gordon فحل بذلك مدير انجليزى محل مدير انجليزى عام ١٨٧٤ م فى منطقة ذات أهمية كبيرة لمصر والسودان معا وهى مديرية خط الاستواء التى بها منابع نهر النيل الدائمة ، مما يوحى بوجود مخطط انجليزى يستهدف فى النهاية السيطرة على تلك المناطق وبالسالى اخضاع مصر والسودان للنفوذ البريطانى ، ومن الغريب أن نجد الحديوى اسماعيل يعطى غوردون سلطات كبيرة ، رغم أنه كان يشغل منصب مدير مديرية خط الاستواء الا أنه لم يخضع لسلطة حكمدار عموم السودان بل اطلقت يده فى الجزء الجنوبى من السودان ، وأعم عليه الحديوى عام ١٨٧٥ م برتبة الفريق فصار يعرف باسم غوردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حكمدار السودان ، وكل هذا بسعى السياسة الانجليزية وتديرها (٢٦) .

وسرعان ما عمل غوردون على تنفيذ مهمته فى جنوب السودان ، حتى قبل الوصول الى مقر مديرية خط الاستواء وهى مدينة عندكرو ، اذ أصدر أثناء وجوده فى الخرطوم قرارا بتاريخ ١٧ مارس ١٧٧٤ م يقضى بان يحكر حكمدارية السودان تجارة العاج باعتبار أن هذه التجارة كانت الستار الذى يختفى وراءه تجار الرقيق ، كما يقضى الفرار بعدم السماح لأى فرد من دخول مديرية خط الاستواء - مركز تجارة كل من العاج والرقيق - الا بعد الحصول على تصريح من الحكمدارية بالخرطوم أو من المديرية - أعنى مديرية خط الاستواء - ، وقد أدى هذا القرار الى الاضرار بالتجارة المشروعة اذ صار الشك قائما فى كل راغب لدخول مديرية خط الاستواء بأنه تاجر رقيق ، مما تسبب فى تعطيل الملاحة فى النيل الأبيض ، وتعطيل نشاط التجارة سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة ، مما تسبب فى زيادة ندمر السودانين من الحكومة التى صاروا ينهرون كل فرصة لمعاونتها ، ويعملون لسفويض أركانها ، وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين آروا محمد أحمد المهدي وأشعلوا الثورة فى السودان (٢٧) .

(٢٥) صرار صالح . المرجع السابق ص ٧٩ .

(٢٦) عبد الرحمن الرادى : المرجع السابق ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢٧) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣٤ .

وحفيفة نجع غوردون فى تثبيت الأمن فى ربوع مديرية خط الاستواء وفى مطاردة تجار الرقيق ولكن مما لا شك فيه أن غوردون تسبب فى ضياع أوغنده التى كانت تنظر شمالا فى ارتباطها بالعالم الخارجى ، اذ أنه ساعد الملك أمتيسا على الاستقلال بأوغنده التى أضحت تتجه شرقا نحو كينيا وشرق أفريقيا وانقطع اتصالها بمجرى النيل(٢٨) . وغنى عن البيان أن غوردون لم يكن يبغى من استغلال أوغنده دفاعا عن مصلحتها ، بل كان ما يبغى أن تكون بعيدة عن الارتباط بمصر والسودان حتى تصير بعد لقمة سائغة لانجلترا ، وقد بسطت فعلا حمايتها عليها بعد فصل السودان(٢٩) .

وعندما صار غوردون حكامدارا لعموم السودان ، ونقل مقر عمله من غندكرو الى الخرطوم اقترح لمعالجة مسألة الرق فى السودان مشروعا يقضى باعتراف الحكومة بتملك الرقيق الحالى للمالكه الذين عليهم تسجيل رقيقهم فى المديرىات فى بطاقات تحمل صفات الرقيق ، وأن تستمر الملكية للرقيق اثنى عشرة سنة يصبح بعدها كل الرقيق أحرارا ، واعطى المشروع للحكومة تحرير الرقيق قبل هذه المدة اذا ثبت اساءة المالك معاملة رقيقه ، ولكن هذا لمشروع لم تصدر به ارادة من الحديوى لأن بنوده ضمنت فى مشروع كبير انتهى بمعاهدة بين مصر وانجلترا بشأن الرقيق(٣٠) .

وكان لغوردون موقف معادى من الزبير رحمت ومن ابنه سليمان ، فرغم معارضة الزبير فى تنفيذ أوامر الحكمدارية باقرار الأمن فى بحر الغزال وفى دارفور الا أنه احتجز فى القاهرة عندما ذهب ليشكو حكامدار السودان ، ونرك ابنه سليمان ليسولى الزعامة فى بحر الغزال الا أن غوردون اتخذ من سليمان موقف المتشكك فى ولائه ، واعترض على عودة الزبير الى السودان ، حاول غوردون اذلال سليمان بن الزبير مما دفع بالأخير الى رفض أوامر غوردون الذى حاربه حتى قتل سليمان على يد الايطالى جيسى فى يولية ١٨٧٥ م .

حاول غوردون تبرير مقتل سليمان بن الزبير بالقول بأن سليمان كان

(٢٨) صرار صالح المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٣٠) د . مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ٢٠٧ .

فهمه الخطيء هذا في أن الحكمدارية صارت هداما لعداء طينته كرهه من اعيان السودان وتجاره ، وفي هذا المجال نستشهد بما قاله المسيو داريل في مقدمة كتاب رسائل غوردون الى أخيه ان الحديوي اسماعيل عهد الى الكولونيل غوردون مطاردة نجار الرقيق في السودان ، ولكن المجهودات العنيفة التي بذلها ذلك الضابط الانجليزى لم يكن لها من نتيجة عملية سوى انارة الطبقة التي كانت مصر نعمة عليها في السودان (٣٢) .

لم نكتف انجلترا بالمجهود الذي كان الحديوي اسماعيل يبذلها لحث موظفيه في السودان للقضاء على تجارة الرقيق ، بل استمرت في ضغطها عليه لكي يقرر انهاء الرق في مصر والسودان في وقت محدد ، وانتهت الضغوط البريطانية باسئسلام اسماعيل للتوقيع على معاهدة مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧ م تتعلق بمعالجة مسألة الرقيق . وقد نصت تلك المعاهدة على تعهد الحكومة المصرية بمنع دخول الرقيق الأفريقى الى الأراضي المصرية وملحقاتها ، ومعاينة كل من يدخل رقيقا الى مصر وممتلكاتها . وعمل على تهديم الأحوال بين القبائل السودانية الجنوبية المتفائلة حول الاسنياء على الرقيق وبيعه . وكان أخطر ما في المعاهدة رقم ٦ الى أعطت للسفن الانجليزية حق التفتيش والبحث والقبض على أى مركب تكون منعاطيه تجارة الرقيق ، وكذلك يصير ضغط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت ببيع الرقيق في أثناء سفرها بحلبج عدن رعى ساحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهاز التابعة لها (٣٣) .

ونص الدكريو الخاص بالغاء تجارة الرمن الصيادز بنفس تاريخ المعاهدة والموقع من قنصل عام انجلترا في مصر المسنر فيفيسان ، ومحمد شريف باشا ناظر الخارجية المصرية ، على سريان نصوص المعاهدة بحيث تنتهى مسألة الرق كاملة بشقيها التملك والتجارة في الأراضي المصرية في مدة سبعة سنوات من تاريخ المعاهدة ، وفي مدة اثني عشر سنة في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية .

(٣١)

Gordon : The Journal of Major-General C.G. Gordon, P. XV .. XVII.

(٣٢) عبد الرحمن الرامعي المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣٣) مجموعة الوثائق السياسية الجزء الاول . المركز الدولى لمصر والسودان وقناة

السويس . جمعها ودم لها وعلق عليها د . راشد البراوى ، ص ٩٧ - ١٠٣ .

يشجع الاتجار فى الرقيق ، فقد ذكر أنه بموت سليمان جاءت نهاية تجارة الرقيق امتى وصفها غوردون كثير بأنها سوف تقود الى اضطرابات فى المستقبل ونتائج سيئة فيما بعد لعدم قيام حكم مناسب (٣١) . وتسبب غوردون فى

بل ان الحكومة الانجليزية ربطت بين اعترافها بامتلاك الخديوية المصرية لسواحل الصومال حتى رأس حافون فى سبتمبر ١٨٧٧ م وبين منع تجارة الرقيق فى تلك المناطق مع السماح للسفن الانجليزية بمراقبة المياه الصومالية وضبط أية سفينة تحمل رقيقا من الموانئ الصومالية أو تلك السفن المشتبه فى القيام بهذه التجارة وتسلمها الى الجهات المختصة ، وكل ذلك فيه افتئات على سيادة مصر ومصالحها ، حتى ان عقد هذه المعاهدة لم يكن - فى رأى المؤرخين - عملا حكيما ، ولم يكن توجبه أية ضرورة ، وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذى أشعل ثورة محمد أحمد المهدي وأدى الى ضياع السودان ، وكان من رأى غوردون نفسه أن الانجليز أرغموا الخديوى ارغاما على عقدها (٣٤) .

وقد استند غوردون على تلك المعاهدة غير العملية فى التنكيل بتجار الرقيق ، حتى أنه عندما كان يعجز عن معاقبتهم بالقتل رميا بالرصاص فانه كان يضربهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم وينزع عنهم ملابسهم حتى يسيرو كما كان آدم يمشى عريانا لا يستتره شيء (٣٥) مما اضطر هؤلاء الى أن يلجئوا الى أوكارهم القديمة فى بحر الغزال وفى دارفور واشعال الثورات ضد الحكومة التى يرأسها غوردون ومن الأمور المذيرة للدهشة أنه مع شدة غوردون ضد تجار الرقيق السودانين ، فانه كان يتحد من الرقيق المصادر من التجار أدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه ، فيستخدم الرجال جنودا فى جيشه ويهدى الأطفال للرحالة الأوروبيين ، بل كان يلجأ فى بعض الأحيان الى بيع النساء والأطفال خارج السودان ، وبمعنى آخر انه أحل لنفسه ما حرمه على أهل السودان . وكل ما فعله هو أنه أبقى المنزل مشتتلا بحيث لم يستطع رؤوف باشا وعبد القادر باشا اللذين خلفاه أن يفعلوا شيئا لاطفاء اللهب (٣٦) .

(٣٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٣٥ .

(٣٥) ضراب صالح : المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣٦) F.R. Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 12.

استخدام موظفين أوروبيين :

وتجلى التدخل الأجنبي فى السودان فى استخدام موظفين أوروبيين لتصريف أمور السودان . فمع العلم أن هؤلاء الموظفين عليهم محاذير أهمها :

اولا : ولأولهم لأوطانهم قبل ولائهم للحكومة التى تسخدمهم وتعطيهم مرتباتهم .

ثانيا : أنهم أكثر نكلفة من الوطنيين على الخزانة التى تشكو من الافلاس .

ثالثا : أن وجودهم مؤقت فى وظائفهم ومن ثم يحرصون على جمع أكبر قدر من الأموال يحملونه معهم عند انتهاء مهمتهم .

رابعا : أنه باستخدامهم يحجبون الوطنيين من مصريين وسودانيين عن تولى هذه الوظائف .

خامسا : أن استخدامهم فيه إساءة الى شعور أهل البلاد المسلمين باعتبار أن هؤلاء الموظفين غير مسلمين ولا يراعون عادات وقيم المجتمع الاسلامى فى السودان .

ورغم هذه المحاذير استخدم باشوات مصر من أسرة محمد على موظفين أجانب فى السودان ، كما هو الحال فى مصر ، الى جانب الموظفين الأتراك بينما اقتصر استخدام الوطنيين من مصريين وسودانيين على الوظائف الصغيرة تحت رئاسة الموظفين الأوروبيين ، ونتيجة لهذه المحاذير ساهم وجود الموظفين الأوروبيين وسياستهم فى أداء وظائفهم بالسودان الى اشتعال الثورة فى هذا القطر ضد الحكم الذى استعان بهؤلاء الموظفين ووثق بهم .

ومن المهم القول بأن محمد على كان يدرك محاذير استخدام الأجانب كموظفين فى مصر والسودان وطالما بقيت الباشوية قوية لم يكن هناك خطر يذكر من هؤلاء الموظفين الأجانب ، الذين يبدو خطرهم واضحا عندما نصاب الباشوية بامضعف ، وما يؤزر عنه وعن عباس أنهما لم يستحدا موظفين أوروبيين فى السودان ، بل ان سعيد نفسه الذى فتح مصر والسودان على مصراعيها أمام الأوروبيين المتدفقين المشمولين بحماية الامتيازات الأجنبية لم

بسنخدم موظفين أوروبيين فى ادارة شئون السودان . .

ولكن سعيد عين موظفا أرمينيا مسيحيا مديرا للخرطوم عام ١٨٥٧ م هو أراكيل بك من جنس نوبار باشا ، وأثار تعيينه اعتراضات السودانيين الذين كانوا يتعصبون لدينهم ولا يقبلون أن يتولى الباشوية عليهم الا المسلمين ، وهذه النزعة الدينية لها أهميتها خاصة عند اندلاع الثورة المهدية (٣٧) . وكان على رأس المعارضين قبائل الشكرية ، وان كانت تلك الاعتراضات لم تصل الى حد اندلاع ثورة عامه بسبب وفاة المدير فى العام التالى . ومع ذلك فان سابقة تعيين مديرين مسيحيين قد تأسست ، بنتائج مشنومة أمام الادارات التالية (٣٨)

ارتبط استخدام الموظفين الأوروبيين فى السودان بأعداد كبيرة فى عهد الحديوى اسماعيل بظاهرتين الأولى استكمال وحدة وادى النيل وما يستتبعه ذلك من احتياجات فى الادارة والجيش إل وفى المغامرین الأوروبيين من المكتشفين لمناجم نهر النيل ، والظاهرة الثانية زيادة النفوذ الأجنبى فى مصر وبالتالى فى السودان نتيجة حاجة اسماعيل الى مساندة الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا لمشروعاته لتدعيم استقلاله وتوسيع هذا الاستقلال ، وحاجته الى الأموال من المصارف الأوروبية لدصرف منها على مشروعاته سواء فى مصر بزيادة مساحات الاراضى المزروعة فطنا وما يستلزمه ذلك من شق الطرق والقنوات واقامة المناظر وغير ذلك من أمور العمران او مشروعاته فى السودان بتوسيع القطر السودانى فى الغرب والجنوب والشرق .

كان الحديوى اسماعيل حريصا على رفاهية وأمن السودانيين ، ولذلك رأيناه دائما يحرص على اصدار التعليمات للحكمدارين والمديرين بمراعاة المصلحة العامة ، وتبدو هذه التعليمات واضحة فى رسالة وجهها الى حكمدار السودان موسى باشا حمدى جاء فيها : ان هذا القطر الجسيم الحق بالملكة - يقصد مصر - من فديم العهد وأصبح حقا مكتسبا لها ، فالواجب يقضى بعدم اضاءة شبر من حدوده المعينة وبما أن تعمير واصلاح الاقليم المذكور وادخاله فى عداد المديرية المصرية التى هى أكبر عمراننا وازدهارا ، وكذا توسيع نطاق تجارته من أقصى آمالى وأفكارى بساء عليه يلزم أن تعاملوا سكانه وقاطنيه بالعدل والحقانية وأن تبدلوا أقصى جهدكم فى تزييد عمرانها

(٣٧) حرار صالح اشرج السابق ص ٧١ .

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P, 71.

(٣٨)

وتوسيع نطاق تجارته وإيصاله إلى غاية الكمال من جهة الأمن والاضبط
العام (٣٩) .

وهذا الحرص من جانب اسماعيل على مصلحة السودان قلل من أهميته
استخدام موظفين أوروبيين مسيحيين ليست لهم خبرة بعادات وتقاليده عرب
السودان المسلمين ، ومن ثم أساء هؤلاء الموظفون إلى أهل السودان وبالتالي
إلى وحدة وادي النيل ، وقد استعان اسماعيل بموظفين من جميع الجنسيات
الأوروبية تقريبا ، كان منهم انجليز وفرنسيون ودانمركيون وإيطاليون
وسويسريون ونمساويون وألمان وأمريكيون خلال عشر سنوات من حكمه من
عام ١٨٦٩ إلى عزله عام ١٨٧٩ م ، بدأت تلك الاستعانة باستخدام صمويل
بيكر الانجليزى مديرا لخط الاسماء ليسنفيد منه ومن غوردون بعده فى
تنفيذ قرارات منع تجارة الرقيق وصيده (٤٠) .

بقى بيكر مديرا لخط الاستواء من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٨٧٣ م ، وخلفه
فى نفس المنصب غوردون لمدة أربع سنوات أخرى من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٦ م
سار أثناءها على سياسة سلفه بيكر فى مقاومة تجارة الرقيق وفى بسط
سيادة الباشوية على تلك الأجزاء الجنوبية التى صارت جزءا من السودان
وخاصة ضم منابع النيل الدائمة فى هضبة البحيرات إلى حكم الباشوية بما
فيها ممالك البحيرات العظمى وإن كانت وسائله - وسائل غوردون - كانت
أكثر سلمية (٤١) . وعندما غادر غوردون مديرية خط الاستواء استخلف
فى خط الاستواء وكيله الضابط الأمريكى « بروب » Prout الذى كان
يخدم فى الجيش المصرى ثم خلفه إبراهيم فوزى بك الذى فصله غوردون عندما
صار حكمدارا لمعوم السودان وأحل محله الدكتور إدوارد شنيتزر
Edward Schnitzer وهو طبيب ألماني صاحب غوردون فى السودان
واعتنق الاسلام وعرف باسم أمين بك وأخلص لمصر (٤٢) ، وطل هناك حتى
أرغم من جانب الانجليز عام ١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية التى وضع
الجزء الجنوبى منها مع أوغندة عام ١٨٩٣ م تحت الحماية البريطانية .

وكان غوردون أثناء وجوده مديرا لخط الاستواء يستخدم عددا من الموظفين
الأوروبيين فإلى جانب بروت وشنيتزر ، فإنه استخدم الإيطالى روملو
Romolo Gossi الذى استطاع رفع العلم المصرى عند مدخل بحيرة

(٣٩) دوائر المعية السنية ، دمر رقم ٥٢٦ صفحة ٥٨ ، الرسالة بتاريخ ٦ سوال عام

١٢٧٩ هـ .

J. Spencer Trumingham : Islam in the Sudan, P. 9...

(٤٠)

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 73.

(٤١)

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٦ .

البرت في ١٠ ابريل ١٨٧٦ م . وشاين لونج Chaillot Longe
الضابط الأمريكى الذى كشف بحيرة كيوجاي عام ١٨٧٤ م وسماها بحيرة
ابراهيم .

لم تخل ناحية من نواحي السودان من وجود موظفين أوروبيين ، فقد
عين الحديوى اسماعيل السويسرى « فرنر منزجر » Werner Munzinger
حاكما على مصوع عام ١٨٧٥ م ، وعندما نجح فى الاستيلاء على اقليم بوغوص
أو ستهيت بين التاكة ومصوع كافاه اسماعيل بتعيينه حاكما على السودان
الشرقى الممتد من سواكن فى الشمال الى راحيتا أو رهيطه فى الجنوب بما فى
ذلك اقليمى بوغوص وتاكة وذلك منذ فبراير ١٨٧٣ م . وظل فى هذا المنصب
حتى قتل أثناء الحرب الحبشية المصرية عام ١٨٧٥ م (٤٣) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن منزجر هذا كان يعيش فى مصوع منذ
عام ١٨٦٠ وتزوج بسيدة حبشية من أهالى البوغوص ، ثم شغل منصب
قنصل فرنسا فى ذلك الثغر ، وعاون الانجليز فى حربهم مع الحبشة بما له
من الدراية بأحوال البلاد ولقتها ومسالكها (٤٤) . وعندما عينه اسماعيل فى
منصب حاكم السودان الشرقى أنعم عليه برتبة البكوية ثم الباشوية . وهو
الذى زين للحديوى مسألة ضم بلاد الحبشة واشترك فى العمليات العسكرية
ضد الأحباش حتى قتل ، كما اشترك فى قيادة هذه الحملات كذلك الكولونيل
الدانمركى الأصل أرندروپ Arendrupp . تلك العمليات التى شارك فيها
ضباط أمريكيون اهتموا بالتواطؤ مع الأحباش مما أدى الى خسارة الحديوية
فى حربها مع الحبشة خسارة مادية وبشرية كبيرة وإن كانت الحبشة لم تحرز
مكاسب تذكر .

وفى ساحل افريقية الشرقى استخدم الحديوى اسماعيل الضابط
الاسكتلندى ماكيلوب McKillop وأنعم عليه برتبة باشوية وكلفه ضم
سواحل الصومال حتى مصب نهر جوبا وقد وصلت هذه الحملة الى بغيتها
فى أكتوبر ١٨٧٥ م ، ولكنها انسحبت الى رأس حافون فى ديسمبر من
نفس العام تحت ضغط بريطانيا .

وكان جنرال غوردون أول أوروبى مسيحي يشغل منصب الحاكم العام
للسودان ، وأحاط نفسه ببيئة من الموظفين الأوربيين والأمريكيين الذين
ساعدوه فى محاربة تجار الرقيق فى مديريات السودان ، مما جعل

(٤٣) د . محمد نؤاد سكرى : مصر والسودان ص ١٢٥ .

(٤٤) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ص ١٤٢ عن ترجمه منزجر باشا بقلم المسيو
دور بك فى مجلة الجمعية الجغرافية العدد الأول من السنة الأولى (نوفمبر ١٨٧٥ - فبراير

١٨٧٦ م) ص ١٢١ .

"السودانيون يعتقدون أن غوردون وزملاءه الأوروبيين لم يهدموا فقط الاقتصاد السوداني ، ولكنهم افتنعوا بأن هؤلاء المسيحيين هدفهم هدم مبادئ وتعاليم الدين الاسلامي(٤٥) .

وكان هؤلاء الموظفين الأجانب قد تقلدوا مناصب كثيرة كمفشين ومديرين في مديريات السودان ، وأصر على استخدامهم وهدد بالاستقالة اذا لم يستجب الحديوي لطلبه ، وبرر استخدام موظفين أجانب في السودان بأن : الأشخاص - يقصد الموظفين - الدناقله والبحارة الموجودين في جهات بحر الغزال والرول ودارفور من الضروري ازالهم من تلك الجهات بالكلية لأنهم حرامية ، وأضاف أنه لا يمكن ازالهم بتعيين المأمورية أو أبناء عرب - يقصد بالاولين الأراك ، وبالأخرين المصريين والسودانيين - ولذا قصدنا أن الدكتور أمين أفندي - دكتور شنيزر الألماني - يكون بخط الاستواء وكيلاً عليه ومسئول جيسى - الايطالي - يتوجه الى جهة بحر الغزال ، ومسئول فردريك روسيه - Rosset - يتوجه الى دارفور(٤٦) .

وعندما حصل غوردون على موافقة الحديوي اسماعيل بادر بوضع موظفين أجانب على رأس مديريات السودان ، فتولى الايطالي روملو جيسى منصب مدير مديرية بحر الغزال ، الذي ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٨٨٠ م ثم خلفه الانجليزى لبنون Lipton ، وفي مديرية دارفور تولى كل من النمساوى سلاطين Slatin الذي زكاه لغوردون الدكتور شنيزر عام ١٨٧٨ م بأنه شخص مناسب للخدمة في السودان ، وكان سلاطين يعمل ضابطاً في حامية البوسنة عندما تلقى رسالة من غوردون يدعوه للخدمة في ادارة حكم السودان(٤٧) ، ونولى سلاطين حكم دارة ، وأميلياني Ameliani النمساوى أيضاً حكم كوبى ، والايطالي ميسداليا Messedaglia حكم الفاشر وبقي الألماني دكتور شنيزر مديراً لحط الاسراء ، وتم استخدام النمساوى أريست مانرو Manro مفتشاً في فاشودة . هذا الى جانب أن غوردون عين الألماني جيجلر Giegler وكيلاً للحكمدارية بعد أن أنعم عليه برتبة اللواء(٤٨) . وقد ارتفع جيجلر بسرعة من وظيفة مفتش في تلغرافات

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 75.

(٤٥)

(٤٦) دفاتر الحمية السنية : دمر رقم ٥٠ وارد تلغراف .

Richard Hill : Slatin Pasha, P. 6.

(٤٧)

(٤٨) د . مكى شبكة . السودان عبر القرون ص ٢٢١ .

السودان فوكيل الحكمدارية أثناء حكمدارية غوردون الى رئاسة الادارة التي أنشئت لمحاربة تجارة الرقيق في حكمدارية رءوف ، ثم وجد نفسه بعد رءوف على رأس حكومة السودان الشاسع بواجه ثورة دينية الى جانب أمور الادارة المعقدة التي لم يكن ليحيدها (٤٩) .

وشارك موظفون أجانب في كشف نواحي مجهولة في أطراف السودان. وساحل البحر الأحمر كان منهم الى جانب صمويل بيكر وغوردون الانجليزيان ، كل من الضباط الأمريكان بوردي Purdy وكولستن Colston اللذان شاركا مع ضباط مصريين في كشف الصحراء الشرفية بين البحر الأحمر ومجرى النيل في مصر وشمال السودان ، والأمريكي شاييه لونغ الذي شارك في كشف بحيرة ابراهيم في مديرية خط الاسنواء ، كما ذكرنا ، والأمريكي ميزون Maison الذي شارك مع بوردي وضباط في الجيش المصري آخرين في ارتياد دارفور ، كما شارك في اتمام كشف بحيرة البرت ، هذا الى جانب غيرهم مثل المهندس الأمريكي ميتشل Michel وأرنست لينان دي بلقون الفرنسي الذي كشف الطريق بين غندكرو ودوباجا عاصمة أوغندة ، والايطالي روملو جيسى الذي حقق مواقع بحر الغزال .

كان استخدام هؤلاء الموظفين الأوروبيين المسيحيين من أسباب الثورة المهدية حيث شعر السودانيون أن الدول المسيحية قد نألت عليهم وأرسلت هؤلاء الاداريين لطعن اسلامهم . وكانت الاجراءات التي اتخذها هؤلاء الموظفون ضدهم - أى ضد السودانين - ما جعلهم يحقدون على الأنراك والمصريين الذين جلبوا لهم الكفر الأوروبي (٥٠) ، هذا مع عدم ولاء هؤلاء الموظفين لمن استخدمهم بل كانوا أدوات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أبدي دولهم المتطلعة الى استغلال امكانيات السودان .

ومن ثم فلا غرابة أن نجد محمد أحمد المهدي يلقي تبعات ما أصاب السودانيين من مظالم ومصائب على يد الموظفين الأوروبيين على عاتق الحكومة المصرية لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء وولنهم أمور العباد ، فحكموا سيوفهم في رقابهم وأنوا ما أبوه من الظلم وقتل النفوس وهتك

الأعراض (٥١) . ومن ثم انضم الساخطون من السودانيين على التغلغل المصلي والجارى الأجندى وأولئك المستأثرين من الغاء الرق الى المنصررين من الوقوع تحت حكم الأجبا ، المسيحيين في اشعال الثورة المهدية بالسودان .

M. Shebeika British Policy in the Sudan, P. 33.

(٤٩)

(٥٠) مراد صالح . المرجع السابق ص ٩٤ .

(٥١) محمود التسي . السودان المصري والانجليز .

التدخل الأجنبي وأحداث الثورة

تبين لنا مدى مسئولية التدخل الأجنبي فى السودان فى حدوث الثورة المهدية • وعلينا الآن تتبع مسئولية هذا التدخل فى تشكيل الأحداث فى السودان منذ اشعال ثورة محمد احمد فى أغسطس ١٨٨١ م وحتى اتفاقية الحكم النئائى للسودان عام ١٨٩٩ م • ذلك التدخل الذى تبني ثلاث مواقف مننائية كان لانجلترا اليد الطولى فى رسمها بحكم احتلالها لمصر ، وبحكم مسئوليتها الى حد كبير عن حدوث هذه الثورة كما رأينا •

ويمكن توضيح هذه المواقف الثلاثة خلال مراحل مواجهه الثورة المهدية التى يمكن تحديدها فيما يلى :

أولاً : مرحلة ما قبل عودة غوردون الأخيرة الى السودان •

ثانياً : مرحلة بعثة غوردون الى السودان •

ثالثاً : مرحلة اسنرجاع السودان من الدولة المهدية •

وسوف نعالج كل مرحلة من هذه المراحل مهتمين بإبراز مسئولية التدخل الأجنبي فى أحداث كل مرحلة ، على النحو التالى ..

السودان قبل بعثة غوردون للإخلاء

عندما نامرت الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا ونجحت فى تأمرها بعزل الحديوى اسماعيل عام ١٨٧٩ م وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، استقال الجنرال غوردون من منصبه كحكمدار للسودان وعاد الى انجلترا ، فخلفه محمد رءوف باشا التركى الأصل حكمدارا للسودان الذى أبقى على المديرين الأوروبيين فى مديريات السودان والمدين كان غوردون قد قلدهم تلك المناصب ، وعندما فشل رءوف فى معالجة السورة المهدية استدعنه الحكومة الحديوية وعينت مكانه عبد القادر حلمى باشا أقدر ضباط الجيش المصرى •

غادر رءوف باشا الخرطوم فى أوائل مارس ١٨٨٢ م ، بينما لم يغادر عبد القادر باشا حلمى القاهرة الى الخرطوم الا فى أوائل مايو فوصل الخرطوم فى الحادى عشر من هذا الشهر • وفى الفترة بين سفر رءوف من الخرطوم وقدم

عبد القادر اليها قام جييجلر باشا(٥٢) بمهام الحاكم العام بالنيابة باعتباره كان منذ غوردون وكيلا للحكمدارية ، وعندما ورد تلغراف من القاهرة يسفّر عن الحالة في السودان أجاب بأن الحالة في تحسن عن الأول !! وأنه بالعساكر الموجودة بالسودان يمكن اطعاء هذه الحركة ، ولا لزوم لتكليف مصر بمصاريف باهظة ، فاعتمدت الحكومة على هذا الخائن مع علمه الحقيقي بجمع وعصاوة العربان بكامل واكنان السودان .

وعندما سئل جييجلر كيف تقول ان الحال تحسن فلا ترسل الحكومة المصرية قوة عسكرية الى الخرطوم قال أنه لا حق على في ذلك ، والحق هو على الحكومة نفسها كونها سمعت قول لأنى لست جهادى (عسكرى) حتى أعطى قول حقيقى ، وانما الحكومة نفسها محقوفة فى سماع قولى ، وكان يلزمها النظر فيه ، فيظهر من ذلك أنها «مقصدة» منه يريد ارنباك حكومة السودان . أو أن يكون أحدا أفهمه ذلك(٥٣) .

ولسنا في مجال مناقشة مسئولية الحكومة الخديوية في تصديق جييجلر والاستناد الى أقواله في عدم ارسال نحدات عسكرية الى الخرطوم ، وان كان تصديعها ابنى أساسا لا على ثقتها بهذا الأجنبي ولكن لأن الظروف في مصر لم تكن تسمح بارسال قوات عسكرية من مصر الى السودان في الوقت الذي نأزمت فيه الأمور بين العرايين والخديوى . ولكننا نوضح مسئولية جييجلر في إعطاء معلومات غير حقيقية ، ونسائل لمصلحة من يعطى هذه المعلومات الخاطئة ثم يلغى اللوم على حكومة القاهرة لكونها ونعت به وصدفه ؟؟

وعندما وصل عبد القادر باشا حلمى الى الخرطوم وأدرك خطورة الوضع في السودان ، بعث الى المسئولين في القاهرة بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٢ م يطلب امدادات اذا أريد لمهمته أن سحق كما رسمها الخديويه ، ولكن هذا الطلب جاء بعد خمسة أيام فقط من موقعة النبل الكبير وحدوث الانحلال البريطاني لمصر ، مما يدل على أن عبد القادر ظل جاهلا بتطورات الأمور في مصر(٥٤) ، كما جاء هذا الطلب في نفس الوقت قبل يوم واحد من مرسوم

(٥٢) ألامى الأصل عمل معشا في تلغرافات السودان قديرا لإدارة مكافحة الرق بوكيلا للحكمدارية كما ذكرنا سابقا .

(٥٣) يوميات عباس بك معاون حكمدار عموم السودان تحقيق التائقام عبد الرحمن ذكى ص ١١٠ .

١. Sheheika : British Policy in the Sudan, P. 45.

(٥٤)

الحديوى الذى أصدره فى ١٩ سبتمبر قبل أن يترك الاسكندرية فى طريقه الى القاهرة والقاضى بحل الجيش المصرى وبيع أسلحته أو تدميرها ، كما أن وجود قوات الاحتلال الانجليزية فى القاهرة لم يكن ليسهل مهمة عبد القادر حلمى فى السودان .

وعندما وجد عبد القادر صعوبة الاسجابة لمطالبه بعث فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ يطلب من الحديوى اعفائه من منصبه ، رد عليه الحديوى فى اليوم التالى بأنه يتم اعداد القوات المطلوبة وسوف ترسل حال استكمال تجهيزاتها ، ومما هو جدير بالذكر أن الجيش العامل فى السودان كان يشمل وحدات سودانية ، كما أن الجنود السودانيين ثبتوا واستبسلوا فى معركة التل الكبير فى مصر (٥٥) . الا أن الحديوى عاد فى ٢٤ ديسمبر فأصدر قرارا سريا باعفاء عبد القادر من منصبه وتعيين علاء الدين باشا حكامدا على السودان ، وسليمان نيازى باشا قومنداناً للعساكر بالسودان والضابط الانجليزى هيكس باشا William Hicks رئيساً لأركان حرب الجنود هناك (٥٦) .

وقد أثارت مسألة اعفاء عبد القادر باشا من نظارة وحكمداية السودان تساؤلات متعددة ، فيذهب كثيرون الى أن عبد القادر كان وحده الذى يقدر على اخماد ثورة المهدي وأن استدعائه كان لذلك دسياسة من أولئك انذين أرادوا للثورة أن تستفحل حتى يضيع السودان من مصر ، وأن جماعة من الأجانب وشوابه عند الحديوى وألقوا فى روعه أن الحكمداى الجديد لا يبعد أن يستقل بالبلاد السودانية فى غفلة من الحكومة المصرية (٥٧) ، أو أن الحكومة المصرية قد غضبت عليه لانتصاره على التوار فى السودان ، أو أنها لا ترى بأسا فى تقلص نفوذها من السودان وبسط سلطان المهدي عليه (٥٨) .

ويرجع اهتمامنا بمسألة اعفاء عبد القادر حلمى من منصبه فى السودان الى ما نعتده من وجود ضغط أجنبى على الحديوى ليغفى عبد القادر ، بعد أن

(٥٥) د مكي شيكة : تاريخ شعوب وادى النيل ص ٦٦٠ .

(٥٦) د مكي شيكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٧ .

(٥٧) أحمد شفيق باشا . مذكراتى فى نصف قرن ج ١ ص ١٢١ .

(٥٨) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين غوردون وكوشنر ص ١ ص ١٢١ .

بدأ عبد القادر يطبق خطة عسكرية أثبتت نجاحا واضحا بالدفاع عن وادي النيل وترك محمد أحمد المهدي في فيا في كردفان ، وهي سياسة أقلقت محمد أحمد حتى طلب من أنصاره أن يدعون في صلواتهم بدعاء يقول : اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر » • ونجاح عبد القادر يهدم خطط الانجليز في السيطرة على وادي النيل جنوبه وشماله •

كان على الانجليز بعد احتلال قواتهم لمصر وتوجيه السياسة المصرية بمشورتهم ، وبعد أن دفعوا الحديوي لكي يصدر قراره بحل الجيش المصري وبيع أو تدمير أسلحه أن يعالجوا المسألة السودانية بحكم أنهم شلوا حكومة الحديوي عن اتخاذ أى قرار دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ولكن الانجليز اتخذوا موقفا غريبا بل ومناقضا ، ففي الوقت الذي ادعوا فيه أن احتلالهم لمصر مؤقت وأن مسألة السودان لا تدخل في اختصاصهم ، نجسد الحكومة البريطانية تعد قوة دفاع مصرية تسند قيادتها العامة الى ضابط انجليزى يدعى ايفلين وود Evelyn Wood ، وكلف ضابط انجليزى آخر بتدريبها هو فالنتين بيكر Valentine Baker واستخدمت ٢٥ ضابطا انجليزيا كقادة لافرع القوة المصرية النى بلغ عددها ستة آلاف جندي ، كانت مهمتهم كما ادعى الانجليز حماية مصر من أخطار الثورة السودانية •

وأعلنت الحكومة البريطانية أن احتلال قواتها لمصر لا يفرض عليها الاشتراك في عمليات عسكرية بعصد الاحتفاظ بالسودان ، وأنها لن تتحمل أية مسئولية عما تحذره حكومة القاهرة من إجراءات بشأن التعيينات لحكماديه السودان أو للقوات المرسلة الى السودان ، وكل ما يمكنها عمله هو أن ننصح الحكومة الحديوية بالحلى عن بعض الأقاليم السودانية على الافل حتى يمكن الحفاظ على السودان الأوسط كمقدمة للدفاع عن مصر ، الا أنه من وجهة عسكرية يرى - الحكومة البريطانية - أن لابد من معرفة كنه الحركة - المهدية - ومدى تطورها واحتمالها ، وهل وصلت الى درجة أن تكون خطرا على مصر نفسها (٥٩) •

للتقرير عن الأحوال هناك حتى يمكن للحكومة البريطانية اتخاذ موقف نحو أحداث السودان بينما الموقف في السودان غير خاف على المسئولين امبريطانيين. فقد بع السير ادوارد ماليت Malet ، برسالة في ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ م

الى اللورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية ، ملحق بيا مذكرة وضعها السير شارلس ويلسون Wilson المستشار العسكري للتفصيلية البريطانية في القاهرة أكد فيها أن الموقف في السودان يزداد سوءا ، وأن المهدي يبدو أنه منتصر في كل مكان ، وادأ سقطت الخرطوم في يده فسوف يزحف شمالا ما بطريق النيل أو بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس واما بطريق امعوافل لنجارة الرقيق بن دارفور (٦٠) ، للاستيلاء على مصر ، التي لن تستطيع الدفاع عن نفسها بعد الغاء جيشها واقترحا تعيين الجنرال غوردون في السودان .

كانت تلك شهادة بريطانية عن الأحوال في السودان ، ومع ذلك اتخذت الحكومة البريطانية قرارا بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق ليس غير في اطار عدم رعبتها في تحمل أية مسئولية عن أحداث السودان ، وفي نفس الوقت أعلن البريطانيون أن وجهة نظر المستر غلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في ثورة السودانيين تخلف عن رأيه في ثورة المصريين ، فقد رأى أن السودانيين قوم يناضلون للحصول على حقهم في الحرية (٦١) . ومع ذلك فعد واففت الحكومة البريطانية على تقرير اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في اسطنبول ، والذي أبلغ محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية بأنه ليس هناك اعتراض من قبل الحكومة البريطانية على استخدام مصر لضباط انجليز خارج الخدمة (٦٢) .

وعندما أبلغ اللورد دوفرين تقريره الى شريف باشا في ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ م أدرك أن مصر لن تقبل فكرة التخلي عن السودان ، ويؤكد هذه الحفيقة سير أوكلاند كولمن Auckland Colvin (٦٣) بأن الرأي السائد في مصر عندما تقدم دوفرين بتقريره أن مصر لن توافق على سياسة من فواعدها اخلاء السودان (٦٤) ، ومع ذلك تفاجأ الحكومة المصرية بوصول الكولونيل ستيوارت Stewart على رأس بعثة لتقصي الحقائق في السودان الى سواكن ضمت شخصا واحدا الى جانب ستيوارت وهو الايطالي ميسيداميا Messedaylia

-
- (٦٠) عمر طوسون : المسألة السودانية ص ٩ .
R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 178 and Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 103.
M. Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 51.
A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 54.
(٦١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٥٨ .
(٦٢)
(٦٣)
(٦٤)

الذى كان مديرا لدارفور نحت حكم غوردون لعموم السودان .

تم هذا الاختيار - لبعثة ستيوارت - باتفاق حدث - وبعد مراسلات - بين كل من القنصل البريطاني في القاهرة مالت Malet ، ومستشاره العسكري شارلس ويلسون ، والفائدة الأعلى للقوات البريطانية في مصر أرشيبالد أليسون من ناحية ووزير الخارجية البريطانية لورد جرايفيل من ناحية أخرى ، أدى الى اقرار الحكومة البريطانية لفكرة البعثة دون التشاور مع الحكومة المصرية أو ابلاغها ، ومن العجيب أن تذرع الحكومة البريطانية بالقول بأن ارسال البعثة لا يعنى أن بريطانيا على وشك تحمل مسئولية ما يقع من أحداث في السودان(٦٥) .

جاء ستيوارت الى سواكن في ديسمبر ١٨٨٢ م بينما كان السودان تحت ادارة عبد القادر حلمي باشا الذى كان يجهل هو ومديرى مديريات السودان أى شىء عن بعثة ستيوارت شأنهم فى ذلك شأن الحكومة الخديوية ، ومن ثم فانه عندما أبلغ كل من مدير سواكن ومدير بربر عبد القادر بأخبار وصول بعثة ستيوارت والأسئلة التى ييهرها ستيوارت عن القبائل العربية وزعمائها والضرائب المفروضة وتجارة العوافل ، وغير ذلك من أسئلة دفعت عبد القادر الى أن يكتب للخديوى فى ١٥ ديسمبر بأن من اختبار أحوال المومى اليه - المشار اليه أى استيوارت - تبين لنا أنه يريد اظهار سطونهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناه بالمحسوس بتعريفه أن الحركات الحاصلة هى تحركات دينية(٦٦) .

وجاء رد الخديوى على عبد القادر حلمي ينطوى على الدهشة والشك فى تلك البعثة السرية التى ضمت ميسيداليا المشكوك فى ولائه للخديوية ، فقد أبرق الخديوى بالشفرة الى عبد القادر فى اليوم التالى - ١٦ ديسمبر - بأن ما يعرفه الآن هو أن مهمة ستيوارت تتمثل فى وضع تقرير عن النورة فى السودان ومقدار قوتها والقبائل المناصرة لها ، ولا بأس من امداده بالمعلومات التى يريدونها ولكن يجب وضعه ورفيقه تحت المراقبة دون أن يشعروا ، وأن يبلغ القاهرة بتحركاتها .

ثم عاد الخديوى فى ١٩ ديسمبر ليؤكد وجهة النظر البريطانية بأن

مهمة سنيوارت هي للتجسس على المهدي وأحوال السودان ، وأن مسيداليا مجرد « رقيب سمرية » ، وطلب من عبد القادر حلمي الاطمئنان من ناحية سنيوارت ورفيقه ولا داعي للتجسس على أحوالهما ، بل طلب منه رد البرقية السابقة التي اخذت على تكليف الحديوي لعبد القادر بمراقبة سنيوارت ورفيقه .

وكان الحديوي قد فرر اعماء عبد القادر حلمي من وظيفته كناظر على السودان وحكمدار له ، ومن ثم فقد أوفد ياوره أحمد حمدي بك الى الخرطوم بتاريخ ٢٤ ديسمبر يحمل فرار الحديوي باعفاء عبد القادر وبعين علاء الدين مدير شرق السودان حكمدارا للسودان ، ويحمل تعليمات تتعلق ببيعة سنيوارت بغض بتكليف عبد القادر باعطاء سنيوارت كل المعلومات التي يطلبها ، وأن يبلغ سنيوارت بهذه الارادة الحديوية .

ويبدو ان الحديوي خشي أن يشعر سنيوارت بأن هناك رقابة عليه فيبلغ ماليت في القاهرة ، فبادر بارسال برقية الى ياوره أحمد حمدي عندما وصل الى السويس في طريقه الى سواكن بطلب منه مقابلة الكولونيل سنيوارت « ونبغوه السلام من الحضرة الحديوية ، وتجبروه بأن الجاسب الداوري يسأل عن خاطره وصحته ، وأنه حصلت الرخصة لسعادته علاء الدين باشا الحكمدار الجديد من طرف الأعصاب الكريمة بمساعدته في أداء كل ما يلزم له من الطلبات ، وأن نخبروا سعادة علاء الدين باشا بما بينكم وبينه بأدائنا براتب أحوال وحركات الكولونيل المومي اليه واجراءاته ، وان كان حاصل منه وسأوس أو نحو ذلك » (٦٧) .

وبعد أن قام أحمد حمدي بمهمته في السودان كتب تقريراً أشار فيه الى بعثة سنيوارت جاء فيه : جناب الكولونيل سنيوارت مدته وجوده هنا قد أجرى تفحصات واستفهامات ، ولهذه الغاية كان يحضر طرفه العلماء والتجار والأعيان وغيرهم ويسألهم عن الأموال وكيفية نفيرها وتأمينها وسير الحكام معهم ، وأسئلة أخرى فضلاً عن كونه كان يرسل محصوئين من طرفه للجهات وعن استفهاماته عن دواوين الحكومة (٦٨) .

وهكذا تنضح صورة بعثة سنيوارت التي أقرتها الحكومة البريطانية

(٦٧) دار الوثائق المصرية . محافظ السودان ، محطة رقم ١/١ - ٢ .

(٦٨) دار الوثائق المصرية . محافظ السودان ، محطة رقم ١/١ - ٨ .

وهي تعلن أن سياستها عدم التدخل في أى علاج للأمور في السودان حتى لا تنحمل أية مسئولية ، وهو ادعاء باطل ، فكما رأينا أصابع الاتهام توجه للتدخل الأجنبي في مسألة اعفاء عبد القادر حلمي من ادارة السودان ، نجد أن التدخل استمر بارسال بعثة ستيوارت الى السودان لكتابة تقارير لا تقدم للحكومة الحديوية بل للحكومة البريطانية .

وصل ستيوارت وميسيداليا الى الخرطوم في منتصف ديسمبر ١٨٨٢م ، وغادراها في مارس ١٨٨٣ م وكتب تقريرين أحدهما بعث به من الخرطوم في ٩ فبراير ١٨٨٣ الى ادوارد ماليت ليقوم بإبلاغه لوزارة الخارجية البريطانية ، والثاني بعث به من مصوع في ١٨ أبريل الى ماليت أيضا ، وما يهمنا في هذه التقارير التي قدمت فيما بعد للحكومة الحديوية معرفة مقترحات ستيوارت وآرائه حول علاج المسألة السودانية وموقف الحكومة البريطانية من هذه المقترحات والآراء .

اقترح ستيوارت أن تتخلى مصر عن مديريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور ، وأن تقوم وكالات تجارية من الأوروبيين في مديرتي بحر الغزال وخط الاستواء بدلا من الادارات الحكومية ، وذلك للقيام بالاعمال التجارية فقط ومنع تجارة الرقيق . وهذا الاقتراح يوضح الأمانى الاستعمارية لسلخ جنوب السودان وغربه عن قلب السودان ، وأن يأتي هذا الانسان لصالح الأوروبيين لا لصالح السودانيين ، فكيف يتسنى للأوروبيين أن يتساجروا في المديريات الجنوبية دون حماية حكومة مسئولة منظمة . لابد إذن أن تأتي الحماية من أوروبا !! .

وأضاف ستيوارت في تقاريره أنه يرى عدم ارسال حملات عسكرية ضد محمد أحمد المهدي في كردفان خاصة بعد أن سقطت الأبيض عاصمة الاقليم ، وأن القيام بأية عمليات عسكرية في ذلك الاقليم عمل بعيد كسل البعد عن الحكمة والصواب ، وأن الصواب يقتضى الدفاع عن السودان الأوسط والشمالى والشرقى انتظارا لما سيحدث من أحداث . وأنه يرى أن حامية الخرطوم التي كانت مكونة من بقايا جيش عرابى تستطيع الدفاع عن العاصمة (٦٩) . ومن عجب أن يتفق ستيوارت باقتراحه هذا مع آراء عبد القادر التي حرص على التمسك بها واستمر يدافع عن السودان الأوسط

ورفض تنفيذ أمر الحديوى بإيقاف تلك العمليات العسكرية وبجميع العوائق فى الخرطوم انتظارا لوصول الحباط المرسلين لنولى العمليات من مصر برئاسة الصابط الانجليزى وليام هيكس ، واستند عبد القادر فى رفضه الى أن وقف العمليات سيساعد على اسسار الثورة ويؤكد ضياع كردفان ودارفور ثم يمدد الثورة الى السودان الأوسط ، ولقد شهد ستيوارت هذه الحادثة وأبرق من الخرطوم فى أواخر يناير ١٨٨٣ م بأنه يتفق تماما مع عبد القادر فى كل ما ذكر اذ أن الحالة عصبية جدا ويجب على الحديوى ألا يدخل فيها (٧٠) .

ولكن الآراء والمقترحات شىء والأخذ بها وتنفيذها شىء آخر . . وحاولت الحكومة البريطانية أن تظهر رغبتها فى عدم التدخل فى امسور السودان حتى يأتى الوقت الذى تعلن فيه أنها بركت للحكومة المصرية كامل الصرف لعلاج الأمور فى السودان ولكن هذه الحكومة لم تفعل الشىء السليم ومن ثم فهى - الحكومة البريطانية - مضطرة لفرض رأيا على الحكومة المصرية . . ذلك أنه بناء على اقترحات ستيوارت لحل المشكلات المتعلقة بالثورة فى السودان طلب اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى استانبول لورد ديفرين ان يحب الحكومة المصرية على ضرورة اجراء الاصلاحات التى اقترحتها ستيوارت ولكن الحالة كانت قد بلغت حدا يصعب اصلاحه من الداخل (٧١) . هذا على الرغم من انه عندما ائسرح ستيوارت وهو فى الخرطوم حضور ضباط من الأوروبيين لهم معرفه بألمعه العربيه وسمى للحكماء بعصمهم فبعث الأخير فى طلبهم (٧٢) .

وكان كل ما فعله الحكومة البريطانية بنفاير ستيوارت ودوفرين بخصوص الوضع فى السودان هو انها طلبت من فصلها العام فى القاهرة ابلاغ الحكومة الحديوية بمحوى هذه النفاير مع اظهار أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل بالسودان ، واذا قامت الحكومة الحديوية بأية اجراءات عسكرية هناك فيجب أن تتحمل مسئوليتها هذه الحكومة وحدها ، سواء أدت هذه الاجراءات الى استمرار العمليات العسكرية للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان واخماد ثورة المهدي أو أدت الى النجلى عن الأقاليم التى صارت فى

(٧٠) د. حلال يحيى : الثورة المهديّة وأصول السياسة البريطانية ، ص ٤٧ .
Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 53.

(٧١)

(٧٢) د. مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٥ .

حوزة المهدي حتى يتسنى بذلك منسح الثورة من نهديد حدود مصر الجنوبية (٧٣) .

وروجت بريطانيا في نفس الوقت لعكرة أن الحكومة المصرية غير قادرة على عمل أى شيء في السودان ذلك القطر الواسع الذي يصعب الاتصال به وخلالها ، وبه حاميات عسكرية وأهليون مبشرون في طول البلاد وعرضها ، فكيف يمكن امداد هؤلاء بالقوات لحمايتهم في الوقت الذي لا توجد فيه قوات كافية لارسالها الى ذلك القطر ، وحتى لو وجدت القوات العسكرية اللازمة فأين النقود التي ندفع لهم (٧٤) .

وفي اطار هذه السياسة البريطانية الغامضة استخدمت الحكومة الحديوية جنرال وليام هيكس الضابط الانجليزي للتعامل مع محمد أحمد في كردفان .٠٠ أين اذن تقارير ستيوارت ومن قبلها وجهة نظر عبد القادر حلمي العسكرية بعدم الدخول في معارك مع محمد أحمد بكردفان والإكفاء بالدفاع عن السودان الأوسط حتى يضيق الثوار بحياة كردفان الصعبة فننتهي الثورة دون أن تكلف خزانة الحكومة الحديوية المهرقة كثيرا ، ولكن هذه الآراء السليمة ضرب بها عرض الحائط من جانب الحديوي ومن جانب الحكومة البريطانية .٠٠

كيف توافق الحكومة البريطانية على استخدام هيكس في حملة عسكرية في منطقة نصح ستيوارت في تقاريره بعدم القيام بعمليات عسكرية فيها بل وإخلائها ؟ سؤال لا اجابة عليه سوى أن هذه الحكومة ساهمت في سوء النصرف الذي لجأ اليه الحديوي بارسال تلك الحملة ، والذي عز عليه أن يظل الثائر السوداني متقدما باستمرار في ثورته كاسباً دائماً أراض جديدة .٠٠ فنحن اذن لا نعفي الحكومة البريطانية من مسألتين : الأولى موافقتها على استخدام ضباط بريطانيين في حملات عسكرية بالسودان للوقوف أمام ثورة ذات طابع ديني ووطني ، والمسألة الثانية كيف وهي التي تحل قوانينها مصر سمحت للحديوي بارسال تلك الحملة بينما تقارير مندوبيها نصحت بعدم قيام مثل تلك الحملات في تلك الجبهات الغربية من السودان ، بدعوى أن تدخلها غير مرغوب فيه ليس فقط بسبب عدم الاستقرار القائم والنفقات

(٧٣) د - محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان .٠٠ ص ٣١٧ .

H. MacMachael : The Sudan, P. 37.

(٧٤)

المطلوبه ، ولكن أيضا لأنه من الصعب التنبؤ بإمكانية الهندت من مواصلة
أو الاستمرار في التدخل (٧٥) .

ورغم ذلك وافقت الحكومة البريطانية بعد الشارو مع فصائها في مصر
ماليت وسفيرها في الآستانة دوفرين بالسماح للضباط البريطانيين الذين
أتموا الخدمة وأحيلوا إلى التقاعد بالعمل في السودان ، وكان من بين هؤلاء
الضباط جنرال وليم هيكس ومعه عدد صغير من الضباط البريطانيين وآخرين
من الأوروبيين لمعاونته (٧٦) . وعندما تم تعيين هؤلاء الضباط لقيادة القوة
العسكرية المسافرة إلى السودان بعث لورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل في ٦
فبراير ١٨٨٣ م يؤكد أن الكولونيل هيكس وأصحابه من الضباط الانجليز
والأوروبيين دخلوا خدمة الحكومة المصرية على مسئوليتهم الشخصية ، وليس
للسير ادوارد ماليت أو لي أنا أي دخل في موضوع استخدامهم (٧٧) .

وفد أثار موضوع استخدام هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين
تساؤلات عن حفيظة موقف الحكومة البريطانية ومسئوليتها بالنسبة للسودان
في الوقت الذي تحتل قواها الأرض المصرية . فنحن لا يمكن اغفائها من
المسئولية ، ذلك أنه بالرغم من اعلان حكومة المستر غلادسون - زعيم حزب
الأحرار - بأنها توافق على ما جاء في تقارير كسل من ستيوارت ودوفرين
بعدم النوسع في القيام بعمليات عسكرية في السودان وفضل الدفاع عن
الخرطوم ، إلا أنها لم تفعل شيئا مطلقا لاطياف هذا الرأي أمام الحكومة الحديوية
باعتبارها سياسة مفررة ، فلم تلزم حكومة القاهرة باتباعها (٧٨) .

وبعد استخدام هيكس ورفاقه كلف الحديوي محمد توفيق ياوره أحمد
حمدي بك الذي سافر في مهمة إلى السودان وإبلاغ علاء الدين باشا مدير
السودان الشرقي بقرار تعيينه حكاما للسودان وسليمان نيسازي باشا
قومندان عاما للعساكر ، أعطى الحديوي لأحمد حمدي « تفكرة » يقول بعد
فهو الاجراءات تنتظروا حضور سعادة اللواء هيكس باشا رئيس أركان حرب
إلى الخرطوم ، وبحضوره نتوجهوا معه إلى أم درمان محل وجود العساكر ،

Jackson : Osman Digna, P. 47.

Shebeika : Ibid, P. 79.

Omar : Thè Sudan Qestion .. P. 7.

Cromer : Modern Egypt, Vol 1, P. 282.

(٧٥)

(٧٦)

(٧٧)

(٧٨)

ويصير تعريفهم به ثم تقيموا معه للنظر فيما يقضى اتخاذه من الطرق والوسائط المؤيدة لآخاد هذه الثورة والفتنة (٧٩) .

وكان تعيين جنرال هيكس رئيسا لأركان حرب الحملة المنجحة الى كردفان- والتي أعطيت القيادة العامة فيها لسليمان نيازي باشا كان هذا المعين الغرض منه أن يكون الفائز المصري فائدا بالاسم فقط ، ويكون الرئيس البريطاني لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعلي ، ولم يكن عبد القادر حلمي ليقبل بناتاً مركزاً هذه صفته (٨٠) . رغم ما سجله أحمد حمدي من أن ، دواعي الوقت وما شاهد من اجراء ، سعادة عبد القادر باشا يفضيان بوجوده في السودان ، ولو كان ، قومندان عمومي للجيش حين نهو الحركات اذ من ذلك يترتب عليه استتباب الامن والراحة بأفرب وقت كمرغوب الخضرة الفخيمة اذ . يوية ويكون ملازم لسعادة الجنرال حيث لم يكن موحود من يضاهي (٨١) .

يؤكد ذلك سلاتين Slatin في قوله لو صادفت نصائح عبد القادر باشا أذانا صاغية لجرت الأمور في السودان في غير المجرى الذي جرت فيه . فقد كان يرى عدم نسيير حملة عسكرية الى كردفان وأن يترك السوار فيها ، ولا ريب في أني لم أكن بمسنتطيع في ذلك الحين أن احتفظ بسيطرة الحكومة في دارفور ، على أننا لو قدرنا في هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائيا داننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا مرا (٨٢) .

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على تعيين هيكس ، ولاهنام الحديوي الزائد بهذا التعيين اعتقد هيكس أن الحكومة البريطانية مهتمة بما يحدث في السودان وأنها مسئولة عن تسهيل مهمته بنفس الدرجة التي أظير بها الحديوي اهتمامه ورغبته في تسهيل مهمه هيكس في السودان ، وحنا اعتقد هيكس أن بيكر باشا سيكون مسئولا عن تدبير مايلزم الحملة العسكرية التي سيقودها هيكس الى كردفان (٨٣) ، ومن ثم نراه يرسل اليه برقية في ١٨ يونيو ١٨٨٣ م قبل تحرك الحملة الى كردفان يذكر فيها أنه أوضح

(٧٩) الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفلة رقم ١/١ - ١ .

(٨٠) عمر طوسون . المسألة السودانية ص ٢٨ .

(٨١) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محفلة رقم ١/١ - ٣ .

Slatin . Fire and Sward in the Sudan, P. 126.

(٨٢)

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 80

(٨٣)

قبل أسبوعين للماليت ما اعتقد أنه ضرورى لانصار حملته فى كردبان وأخذ الحيلة ضد كل ما يحتمل حدوثه، فأراني الآن مستعدا للسير بالقوات الموجودة. وأعتقد كما قلت سابقا أن لا خطر هناك الا اذا قلب الحط لما طهر المجن وهو أمر بعيد الاحتمال ، أما الخرطوم فلن يدهمها خطر من الخارج على أى حال (٨٤) .

استمر هيكس فى اغفاده بمسئولية الحكومة البريطانية عن مهمته منذ وافقت على استخدامه وتأكد لديه اعتقاده هذا عندما رأى تلك الحكومة تطلب من الكولونيل ستيوارت أن يترك أرقام الشفرة مع هيكس ليقوم بإرسال المعلومات عن مهمته فى السودان الى الحكومة البريطانية عن طريق ماليت القنصل البريطانى فى القاهرة . ولم يقتنع بأن حكومته لا ترغب فى التدخل أو تحمل مسئولية ما يجرى فى السودان ، وكيف له أن يقتنع أمام ههنا الإجراءات المادية ، فليعتمد اذن على المسئولين البريطانيين فى تحقيق طلبانه ، وليس على المسئولين المصريين فى القاهرة .

بدأ هيكس عند وصوله الى الخرطوم يبعث برقيات يشكو فيها من سوء الأحوال وعداء الناس له وللأوروبيين ، تلك الشكاوى التى تصل أولا بأول الى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ، ونسى هيكس والمسئولين البريطانيين أن استخدام هيكس فى السودان لقي هناك معارضة لأن الثورة ذات طبيعة دينية ووجود مسيحى على رأس الجيش المكلف بالقضاء على هذه الثورة سوف يزيدها اشتعالا فما بالنا اذا كان هذا الفائز انجليزى احتلت قواته الأرض المصرية أى شمال وادى النيل ، من الطبيعي أن يزداد عداء السودانين للانجليز .

ورغم محاولات الحكومة البريطانية التأكيد بعدم مسئوليتها عما يحدث فى السودان أمام شكايات هيكس المتوالية . الا أنها تدخلت عندما هدد هيكس بالاستقالة فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ م (٨٥) اذا لم يكن قائدا عاما للحملة العسكرية لا رئيسا لأركان حرب الحملة فقط . اذن يرغب هيكس فى أن يصير قائدا عاما ويحل بذلك محل سليمان نيازى الذى لم يستطع العمل باستشارة هيكس أو لعله لم يدرك الوضع الجديد فى مصر بعد الاحتلال

(٨٤) كرومر . بريطانيا فى السودان ص ١٥ .

(٨٥) بوم سفير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيه ، ص ١٨٤ .

وهو أن المستشار الانجليزى تجب طاعته فيما يشير به ، وسليمان نيارى من رجال المدرسة القديمة حيث تعود أن القائد هو الذى يأمر وكل من يليه من الضباط انما هم أدوات تنفيذية (٨٦) .

وازاء تهديد هيكس بالاستقالة تدخل ماليت لصالحه ، فاضطرت الحكومة الحديوية الى نقل سليمان نيسازى مديرا لعموم شرق السودان ، ونعيين علاء الدين باشا قومنداناً للعساكر وأمر بمرافقة الحملة على كردفان كقائد ثان لها ، وتعين هيكس قائدا عاما لهذه الحملة . ولقد قبل ماليت تعيين هيكس فى هذا المنصب دون تحفظ ، ولكنه حذر هيكس - فى نهئته له بهذا المنصب - بأنه لا يتوقع أى نوع من المساعدة تقدمها له الحكومة الانجليزية (٨٧) أى مساعدة اذن أكثر من الاسجابه لمطالب هيكس بما أشعره بتأييد الحكومة البريطانية له ، وذلك موقف يدعو الى التساؤل لأن الحكومة البريطانية التى ترفض علنا تحمل مسئولية العمليات العسكرية فى السودان تعمل بطريق غير مباشر على ارسال حملة لمازلة المهديين والقضاء على الثورة (٨٨) .

ولو انكفى هيكس بالعمليات العسكرية فى الجزيرة والسودان الاوسط ونطهير سنار من النوار وحماية الخرطوم من المهديين (٨٩) لتجنب الكوارث التى كان من الممكن تجنبها ، ولكن يبدو أن تحقيق هيكس لبعض الاسصارات فى سنار قد جعلته ومنذ يوليو ١٨٨٣ م مستعداً لنفيام بهجوم على كردفان مركز قوة المهديين (٩٠) ، وعندما تهيأ هيكس لهذا الهجوم حذر منه سنيوارت بأنه ضرب من الجبن لانه اذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة نكون قد عرضناها للخطر لأن عند النوار السلاح الكافى وهم سكارى بحمى الانتصار ، ومع ذلك فلم يبق لنا من فائدة نذكر من هذا النقدم لان مدينه الأبيض سقطت ، ناذاً حلت بنا نكبة أو كسرت قواتنا فالمرجح أن ذلك يؤدى الى خسارة السودان لله (٩١) .

(٨٦) مكى شببكة : السودان فى قرن من ١٧٠٠ .

(٨٧) Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 144 :

(٨٨) د* محمد دؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣٢٢ .

(٨٩) Morley : The Life of W.E. Gladstone, vol. 3, P. 30.

(٩٠) Shukry : Gordon at Khartoum, P. 18.

(٩١) Cromer : Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan in 1906, P. 190.

وعندما عرض الموضوع - موضوع ارسال حملة يقودها هيكس الى كردفان - على لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ومستتر شيلدرز Childers وكيل وزارة المالية البريطانية بجنا ابداء رأى واضح وصريح بالخصوص ، فالاول لم يرغب فى اعطاء اجابه فاطعة بخصوص ما اذا كانت الحملة نذهب فى طريقها أو لا نذهب . والانى لم يسطع اعطاء نصيحة بخصوص مدير تكاليف الحملة ماليا ، وكانت نتيجة هذا الغموض فى الموقف البريطانى تلك البرقية التى بعث بها جرانفيل الى ماليت وجاء فيها : اكتب تقريراً مبكراً ما أمكن عن فرار الحكومة المصرية بخصوص حملة هيكس ، واضعاً سى اعتبارك عدم تقديم أية نصيحة (٩٢) .

لا شك أن هناك مسئولية فى اقرار حملة كردفان بقيادة جنرال هيكس ، هذه المسئولية تقع كما رأينا على الحكومة البريطانية التى وافقت من البداية على تعيين هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين وتدخلت لتحقيق رغبته فى تولي القيادة العامة للحملة ، كما نفع عليها لعدم الزام الحكومة الحديوية التى خضعت منذ وقع الاحتلال البريطانى لمصر لتسوية السلطات البريطانية ، بعدم اقرار هذه الحملة ، ومع وجود المحاذير المحيطة فقد سمحت الحكومة البريطانية لتخديويه بأعداد حملة عسكرية نهائية واحدة من أجل القضاء على المهدى (٩٣) .

وان كنا لا نغنى الحكومة الحديوية من المسئولية لأنها وبالطاح الحديوى نفسه أصرب على استعادة كرامتها وسلطتها فى السودان مهما كلفها الامر ، كما لا يمكن اعفاء هيكس نفسه الذى دفعه غروره العسكرى بالاستعداد للحملة والسير فى اجراءاتها بعد أن حالفه الحظ فى بعض الانصارات التى أحرزها ، فى سنار ضد الثوار .

كما أن هناك مسئولية عن نتائج حملة كردفان ترتبط بنتائج اقرار الحملة من الأصل ، فإذا كانت الحكومة البريطانية وافقت على قيام تلك الحملة فلا مبرر اذن لان تتنصل من نتائجها المدمرة ، تلك النتائج التى أسفرت عنها المعركة الحاسمة بين النوار وبين القوات الحكومية التى يقودها هيكس ، والنى حدثت بقرب غابة شبكان أو وادى كشجيل فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ م وكانت

Allen : Gordon and the Sudan, P. 88.

(٩٢)

R. Collins and R. Tinger: Egypt and the Sudan, P. 77.

(٩٣)

تنتجتها مقتل معظم جنود الحملة البالغ عددهم حوالى ١٢ ألفا لم ينبج منهم سوى ضابطين وثلاثمائة جندي اختبأوا بين الأشجار ، وكان من بين القتلى هيكس وعلاء الدين وجميع الضباط الأوروبيين والمصريين .

وهنا نحدد مسئولية التدخل الأجنبي فى حدوث كارثة شيكان بكردفان ، ان مسئولية الحكومة البريطانية تأتى فى المقدمة لأنها بالاضافة الى ما سبق حرمت مصر من جيشها الوطنى بعد الاحتلال ، ثم جمعه تحت قيادة ضباط انجليز وأرسلتهم لمحاربة النوار السودانيين فى فيا فى كردفان ، وهى تعلم أن هذا الجيش اعتقد جنوده الذين كانوا غرباء عن البلاد ويخلفون عن الجنود الذين كانوا تحت امره عبد القادر حلمى (٩٤) ، اعتقدوا بأنهم ما جردوا لمحاربة المهديين الا للتخلص منهم فى مصر ، واشتد سخطهم حينما طارت الشائعات بينهم أن مستر باور Power قنصل بريطانيا فى الخرطوم أذاع بين الأهالى أن بريطانيا ستسرع الى نجدة السودانيين وأن الحكومة عذفت العزم على التخلص من أولئك الجنود المشاغبيين .

كما لا يمكن أن نغفى هيكس من المسئولية باعتباره جندا بريطانيا سنند الى تأييد السلطات البريطانية ، وياهى بفدرة وبأنه الشخص الذى جاء للاصلاح بعد فشل من كان قبله ، وأماننا أمثلة من تصرفاته تدل على الخطأ من استخدامه فى الأصل ، فيذكر أحمد حمدي بك ياور الحديوى فى تقرير له بعث به من الخرطوم فى ٢٦ فبراير ١٨٨٣ م بأن سعادة الجنرال هيكس معتبر نفسه قومندان عموم عسكرية السودان ، بينما كان لا زان حتى ذلك الوقت يشغل وظيفة رئيس أركان حرب الحملة الموجهة الى كردفان ، ويضيف أحمد حمدي بأنه حينما كنت مع سعادته فى الطريق كان ييسأل من المسافرين عن الأحوال ولما يخبروه بحسب الحالة كان يرى عليه علامات الكدر حتى وأن سعادته قال ذات يوم بعدما بلغه ذلك : اذا كان الأمر كما ذكر فلا فائدة من حضوري من لوندرة (٩٥) .

وفى تقرير آخر لأحمد حمدي ذكر أنه أثناء وجوده مع سعادة الجنرال هيكس بسواكس ، وفى حالة مرافقتى له فى الطريق بذلت مجهودى فى

استمالة خاطره والتجيب معه ومع باقى الضباط الانجليز بقصد الوقوف على أنكار سعادته واستنباط نواياه بالنسبة للحركة والحكومة فظير أن سعادته هو على مشروب عيره من أبناء جنسه مما يوجب عدم العلة (٩٦) .

وفى تقرير ثالث ذكر أحمد حمدي أن سعادة الجنرال هيكس سيشر إعلانا عمومي في ٢٤ مارس ١٨٨٣ م للأهالي ظاهره نوع وباطنه النداحل في أشغال الحكومة بحجة بث العدل ورفع الظلم عن المتشككين اليه وجذب فلوب الأهالي وميلهم للدولة الانجليزية الذي هو من رجالها العظام الموصوفة بالعدل والكرم . . وأضاف أحمد حمدي في تقريره . . أن سعادة الجنرال هيكس ومن معه ليسوا على شيء وإنما هم مبيعين تعليمات ولو وجدوا أناسا يدرکوا الأمور ويعلموا أمام اجراءاتهم التي يخشى منها حواجز بطرق غير محسوسة لا يمكنهم أن يتمكنوا من تمشية أغراضهم وينقادوا خوفا من ظهور أمرهم (٩٧) .

وليس لنا من تعليق على هذه الحقائق الصادرة من شاهد عيان ، التي تدل على رغبة هيكس في الامساك بزمام السلطة في السودان مع أن وظيفته كانت استشارية لحمة عسكرية توجه الى اقليم من أقاليم السودان به ثورة ، وأنه جاء - في رأيه - بعد أن فشل الحكم الحديوي في اقرار الأمسور في السودان به ورة ، فعلى الجميع الاسماع لنصحه وإطاعة أوامره ، وأنه رسول العناية الالهية للسودانيين ، فقد ذكر اجابة على سؤال من أحد أصدقائه أنني كيسوع المسيح بين اليهود

I am like Jesus Christ in the midst of the Jews

كذلك كان غروره من أسباب تصرفاته الخاطئة ، فقد كان واقفا من نجاحه في مهمته ، حتى انه استهان بالمصاعب التي قد تواجهه ، وأعتقد أنه عندما ينقدم فان القبائل السودانية التي تخشى الى الآن من مقاومة المهدية سينبعونه ضد المهدى (٩٩) . وعندما طلب منه المهدى التسليم رد بكل غرور أنا هيكس سلاحى من حديد ، وجيشى يحمل فى جوفه جيشاً آخر ، اذا سقطت السماء تلقفتها بحرابى واذا نزلت الأرض أمسكتها بحدائى (١٠٠) .

(٩٦) نفس المصدر ، مخفلة رقم ١/١ - ٧ .

(٩٧) نفس المصدر ، مخفلة رقم ١/١ - ٩ .

Slatin : Fire and Sward in the Sudan, P. 234.

(٩٨)

Cromer : Modern Egypt Vol., 1, P. 281.

(٩٩)

Sudan Notes and Records, Vol. 8 (1926), P. 119.

(١٠٠)

وبلغ من غروره أنه لم يقبل نصيح صديقه اللورد دوفرين السعير البريطاني بالآستانة ، والذي نصحه وأُثج عليه في الصبح بألا يندفع في عملياته الحربية بعيدا عن الضفة الغربية للنيل الأبيض ، وأن يكتفى بالعمليات في سنار (١٠١) ، وقد اعترف هيكس بخطئه بعد فوات الأوان وبعد أن سار في صحراء كردفان وجاء اعترافه هذا لعباس بك معاون علاء الدين باشا حكامدار السودان والمرافق للحملة اذ قال : وانما أنظر يا عباس بك ما فاله اللورد دوفرين بخصوص ترك كردفان ودارفور ما كونه الا عالما بها وبطريقها وانى كنت أنا - الغير قابل دائما - لهذه المشنعب وعدم وجود المياه ، وعدم وجود وسائط لأحل كل هذا فيما لا ينتج منه سوى كثرة المصاريف ونحمل الحكومة بدلات فيادة مع كون حكومة مصر لا فدره ليا على ذلك (١٠٢) .

ولكن الاعتراف بالخطأ جاء متأخرا بعد أن قطع الجيش الذى يعود هيكس مسافات طويلة في صحراء كردفان يفود جيشا غير مسند لمثل هذه الحملة ، وفي أرض يجهلها هيكس ومن معه ، وكانت أفعال هيكس ندل على جهله بأحوال البلاد وعادات السودانيين ، وكان كثير النقلب قريب الغضب (١٠٣) ، وقائد هذه صفاته مهما كانت عبقرية العسكرية لابد أن تكون نتائج حملته على قدر ما يتصف به وما يعلمه عن ميدان المعركة التى ذهب بجيشه اليها .

وهكذا أدى التدخل الأجنبى الى حدوث كارثة لجيش جنرال هيكس ، وكما حدث التدخل الأجنبى فى مصر وادعت انجلترا أن الاحتلال مؤقت ، فانها ادعت بعدم مسئوليتها عن الأحداث فى السودان ، ولكن ملما كذبت الظروف التى تلت الاحتلال نصريحات غلادستون ، كذلك الجأته وحكومته الى التدخل فى شئون السودان بالتدريج (١٠٤) ، مع أنه بحكم وجود الاحتلال البريطانى لمصر كان على الوزارة البريطانية أن توقف فبام الحملة على كردفان . ولكنها ندرعت بما ادعاه كل من غلادستون وجرانفيل بالرجبة فى عدم التدخل (١٠٥) . لانه اذا لم يكن السودان يدخل فى دائرة مسئوليات الحكومة البريطانية فان مصر تدخل فى دائرة هذه المسئولية (١٠٦) .

A.W. Ward : The Cambridge History of British Foreign Policy, (١٠١)

(١٠٢) يوميات عباس بك معاون حكامدار السودان ، تحفك عند الرحمن ركى ص ١١١ .

(١٠٣) محائيل شرويم بك الكائى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤ ص ٣٨٦ .

(١٠٤) مكى شسيكه السودان فى قرن ص ١٧٨ .

Ensor : England 1870-1914, P. 80.

(١٠٥)

Molloy : The life of W.E. Gladstone, Vol. 3, P. 35.

(١٠٦)

فليس هناك مجال اذن لانكار المسؤولية عن كارثة جيش هيكس ، لأن الحكومة البريطانية مهما ادعت بعدم مسؤوليتها عن ذهاب هيكس الى كردفان فانها بدخلت الى حد كبير في جميع ترتيبات حملته لدرجة جعلته يعتقد أنه يخضع لمسئوليتها(١٠٧) . كما أنها بسماحها باستخدام ضباط بريطانيين في السودان قد أعطت تشجيعا للانخراط في عمل كان واضحا أنهم يتوقعون فيه نهاية مفجعة ، أو أنهم سيلجئون الى انكار المسؤولية(١٠٨) ، وخاصة فيما يتعلق باعداد حملة هيكس لسحق النبی المزعوم كما وصفه البريطانيون والحكومة الحديوية بالقاهرة أو المهدي المنتظر كما اعتقد السودانيون(١٠٩) .

وقد استمرت الحكومة البريطانية تنذرع بسياسة عدم التدخل في السودان حتى حدثت كارثة جيش هيكس ولو أن اللورد جرانفيل استمع الى آراء الناصحين من البريطانيين في مصر وتدخل لمنع حملة هيكس على كردفان لاستحق شكر المصريين ولحفظ حياة الكيرين وعمل على توفير أموال كثيرة للخزانة المصرية ، ولأنقذ بلاده من النردى في سياسة كان يخشاها هو نفسه وهي التدخل في السودان التي اندفعت اليها ادجلترا وندفاعا كبيرا نسيجة للتمسك بذلك السياسة السلبية(١١٠) .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن بريطانيا روجت لفكرة الاحتلال المؤقت لمصر ، واستندت الى هذه الفكرة لتعلن عن رغبتها في عدم تحمل مسؤولية ما يحدث في السودان ، اذن نجد الحكومة البريطانية تخلق المبررات وتصدقها لتستند اليها ، ولم تترك هذه الحكومة فرصة الا وأعلنت فيها هذه السياسة فبعد كارثة هيكس بعدة أيام أعلن المستر غلادستون في ٩ نوفمبر - ولم تكن أخبار الكارثة قد عرفت بعد - في مادبة مستر مايورز محافظ لندن بأننا على وشك الجلاء عن مصر ، وأن الاستعداد للجلاء يتم ، وسيبدأ الجلاء باخلاء القاهرة أولا(١١١) .

E. Sartorius : Three months in the Sudan, P. 49.

(١٠٧)

H. Russell : The ruin of the Sudan, P. 28.

(١٠٨)

W. Churchill : The River War, vol. 1, P. 52.

(١٠٩)

(١١٠)

Theobald : The Mahdiga, P. 69.

(١١١)

وكما أثبتت الأحداث في مصر خداعا بريطانيا برديد أن الجلاء قريب، أثبتت أحداث السودان كذلك نفس الخداع الذي وصفه اللورد ملنر بقوله : وكانت السياسة التي اتبعناها وهي أبعاد عيوننا عما يجري في السودان محيبة للأمال ، واحتماؤنا بالمبدأ الذي كنا ننادى به وهو أسا غير مسئولين عن أعمال الحكومة المصرية في السودان وهو الذي حطم هيكس وجيشه المكون من عشرة آلاف رجل ، وكان علينا بعدئذ أن نضحى بملايين الجنيهات وآلاف الأرواح حتى نصلح من خطئنا واهملنا الكبير (١١٢) . بل لم يكن من الممكن من الأصل أن تتخلى الحكومة البريطانية عن مسئولية الأحداث في السودان الذي يكون جزءا رئيسيا من مصر (١١٣) . وكانت نتيجة تمسك بريطانيا بسياسة عدم التدخل أن الحكومة البريطانية واففت على درجة من التدخل أبعد كثيرا مما كان لازما (١١٤) .

وهكذا نتج عن معركة شيكان صدمة في كل من مصر والسودان الأوسط ، وظهور السياسة الانجليزية الواضحة الأطماع بصورة جلية ، بالإضافة الى انتشار الثورة في أجزاء السودان الأخرى التي لم تكن قسدا أعلنت الثورة ، وقد أثبتت هذه المعركة أن أقاليم السودان المترامية الأطراف لا يمكن استعادتها بدون عمليات حربية على مستوى كبير (١١٥) . وهو أمر مشكوك القيام به نظرا لعدم وجود جيش في مصر ولعدم استطاعة الحزاة المصرية تمويل مثل تلك العمليات حتى لو تم تدبير قوات عسكرية من الهند أو من تركيا وباستمرار تحت الاشراف البريطاني .

وعلى المستوى العالمي استقبلت فرنسا نبأ كارثة شيكان بغبطة كبيرة ، واعتبرت فرنسا هذه الكارثة كأول علامة من العلامات الدالة على نهاية الاحتلال البريطاني لمصر (١١٦) ، لأن هذه المعركة الحاسرة أثبتت فشل السياسة البريطانية ، ومن ثم سيزيد من سحق المصريين بل والسودانيين وكل القوى المناهضة لمشروعات انجلترا الاستعمارية على بقاء الاحتلال البريطاني في مصر مدة أطول من ذلك والمطالبة بجلاء الجيش البريطاني من مصر .

-
- Milner : England in Egypt, P. 70. (١١٢)
Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 143. (١١٣)
H. MacMichael : The Sudan, P. 41. (١١٤)
Colville : History of the Sudan Campaign, P. 17. (١١٥)
Ward : The Cambridge History of British foreign Policy, P. 178. (١١٦)

هذا ولا يفوتنا أن نشير الى أن كارثة هيكس كان من عوامل حدوثها طبيعة المناخ والبيئة في صحراء كردفان ، والخلاف بين علاء الدين باشا حكامدار السودان وجبرال هيكس قائد عام الحملة ، فالأول تركى الأصل يصعب تنازله عن رأيه ، والثانى انجليزى له شهرته وغروره ، ومن ثم حدثت بين الرجلين خلافات حتى حول موارد المياه للحملة ، فحدث قرب شيكان أن سعادة علاء الدين باشا لمسا نظر ووجد الدراويش متمكن فيهم بواسطة الأشجار أراد الرجوع الى ورا والتوجه لجهة البركة محل وجود المياه ومدافعة الدراويش هناك لأن مسافتها أقرب عن الأبيض بكثير ، على الخصوص « العدو » مجبور أن يتوجه عليها بشأن المياه كون بخلافها لا تكون مياه قريبة فهيكس باشا لا كان يطاوعه وأمر بالنوجه دوغرى للأبيض وتركك مقابلة محمد أحمد الآن (١١٧) .

واستمر الخلاف بين الرجلين وهما مسئولين عن جيش يزيد عدده عن عشرة آلاف رجل ، فكان اذا أبدى علاء الدين رأيا فى أمر خالفه هيكس وعابه ، واذا أشار هيكس بشئ مانعه علاء الدين وخطاه ورماه بالجهل ، نظير عندئذ من جماعة الضباط وطوائف العسكر الاسسوخفاف بالانئين فتبدوا طاعتهما (١١٨) ، كيف لا وكل من الرجلين لا يفدر خطورة الموقف ولا حميعة الظروف التى تحيط بحملتها فى كردفان وانشغلا بالصراع على الرئاسة والقيادة .

كان انتشار الثورة فى أنحاء السودان أهم الاحداث المحلية الناجبة عن كارثة جيش هيكس ففى الخرطوم اضطربت الحكمداريه وأرسلت بالجبر نلغرافيا الى مصر وبعنت وابوراتها فى النيل الأبيض فانشملت عساكرها من فاشودة والكوة وشات والدويم الى الخرطوم ، وشرعت فى زيادة تحصين الخرطوم (١١٩) . وفى دار فور يصف سلاطين Slatin الموقف فى رسالة منه لمصطفى ياور باشا مدير دنقلة جاء فيها . . لغاية ما حضرت الجردة - الحملة - التى كانت تحت رياسة هيكس باشا وقلت فلما تحقق لنا ذلك ووجدنا عدم القوة التى نصادم بها ولا طريقة للخلاص مطلقا بل جمساعة

(١١٧) دار الوثائق المصرية ، وثائق السودان - وثائق مصطفى ياور باشا ١٣ - ٨ .

(١١٨) ميخائيل شاروويم بك : المرجع السابق ص ٣٨٦ .

(١١٩) بوم شير . تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ح ٣ ص ١٨٤ .

المهدي هم المنصورين فاخرنا خلاص الناس الذين بدمنا من الضرر . .
ولذلك قبالاتحاد مع الضباط أجرينا تسليم دارفور . أما مدير الفاشر فقد
حوصر أربعة أيام وفي اليوم الخامس عجز عن الحراة - الحرب - بالكلية
وصار دخول الدراويش بالاستحكام قهرا عنه (١٢٠) . .

وفي بحر الغزال حيث كان الانجليزى لبنون بك يحكم منذ عام ١٨٨٠ م
تأثر بالكارثة التى حلت بهيكس وجيشه فتعرض للحصار مما اضطره الى
التسليم للشوار فى أبريل ١٨٨٤ م . وعند التسليم أعلن لبتون اسلامه
لينجو من انتقام الوار . وفي السودان الشرقى قاد الثورة أحد كبار نجار
الرتيق فى سواكن هو عثمان دقنة الذى استطاع فى نهاية عام ١٨٨٣ تشديد
الحصار على كل من طوكر وسنكات وسسواكن . وقد استخدمت الحكومة
الحديوية ببايد من السلطات الانجليزية مجموعة من الضباط البريطانيين
لمحاربة عثمان دقنة بحكم اهتمام انجلترا بميناء سواكن لمصالحها التجارية
والبحرية والاستراتيجية فى البحر الأحمر ، كان من بين هؤلاء الضباط
السير فالتين بيكر وليندوك مونكريف Lynedock Moncrieff
وجنرال جراهام Graham وكولونيل نشمر سيد Chemerside ورغم ذلك
فان قوة اليقن دفع على الصفوف الانجليزية جماعة من عمارة العرب وحماتهم
فهدموا قلاعها ونقضوا بنيانها وقوضوا أبراجها وبعد تدافع وتصادم وتقدم
وتأخر فى موقعتين عظيمين كر الانجليز الى سواكن وأخلوا ساحاب
القتال (١٢١) .

أما فى خط الاسواء حيث كان دكتور ادوارد شنيتر
Edward Schnitzer الألماني يحكم منذ عام ١٨٧٧ م وأسلم وسمى
نفسه أمين ، علم بكارثة جيش هيكرس فى أواخر مارس ١٨٨٤ م من لبتون
بك مدير بحر الغزال ، ولكنه صمد لحملات الثوار ضده وظل يحكم مديرية
خط الاستواء باسم الحكومة الحديوية حتى أجبرته السلطات البريطانية عام
١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية وتركها نهبا للأطماع الاستعمارية .

(١٢٠) دار الوثائق المصرية وثائق السودان . وثائق مصطفى ياور ناشا ١٢ - ١٧ -

(١٢١) السيد محمد رشيد رضا . تاريخ الاساد الامام الشيخ محمد عبده ص ٣٧٣ -

غردون واخلاء السودان

كانت النتيجة الحاسمة والمؤثرة على الأحداث في السودان المترتبة على كارثة جيش هيكس هو اتخاذ الحكومة البريطانية سياسة واضحة ترمى الى اخلاء السودان من أدوات الحكم الحديوى من الموظفين المدنيين والجنود العسكريين ، بل ومن المدنيين المصريين المقيمين هناك ، وترك السودان منكأ مباحا لكل من يقدر ويسابق لاقتطاع جزء منه ، وفرض هذه السياسة على الحكومة المصرية واختيار جنرال غوردون الانجليزى لتنفيذ اخلاء السودان أو ان شئت الدقة فقل اجلاء المصريين عن السودان .

سارت حلقات السياسة البريطانية اذن نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية الأرض المصرية لتصل الى هذه النتيجة ، فكيف سارت الأمور لسلب الحكومة الحديوية أية سلطة فى ممارسة سياسة سودانية ، بل واشعار هذه الحكومة بالذنب لأنها تركت لتحمل المسئولية فى السودان ولكنها أثبتت فشلها كان بريطانيا تقول للحكومة الحديوية لفسد حر . وفشلت ، فنخلى عن الميدان واتركيه واطلفى يدنا لكى نحافظ على الأرض المصرية التى هى مسئولية الانجليز بحكم احتلال قواتهم لمصر .

ترتبط فكرة اجلاء مصر عن السودان بآراء السير ايفلن بارنج Evelyn Baring - الذى صار اسمه فيما بعد اللورد كرومر - الفصل البريطانى الجديد الذى حل محل ادوارد ماليت منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣ م ، ذلك ان بارنج أبرق الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ١٩ نوفمبر وقبل أن تعرف كارثة جيش هيكس بأنه برى أن السبيل الممكن بالنسبة لعلاقة مصر بالسودان هو اخلاء السودان من الوجود المصرى الى حدود معينة ، وعندما رد عليه جرانفيل أنه فى الرأى ولكنه رأى أن يقترح بارنج على الحكومة المصرية الاخلاء بدون حدود معينة (١٢٢) . وان كان بارنج قد أضاف بأنه يمكن استرجاع السودان والمحافظة عليه بعد اسعاش الميزانية المصرية وبناء جيش مصرى كامل ، لأن ارتباط السودان بمصر أمر حيوى كضرورة الأراضى المرتفعة لامن الأراضى المنخفضة فى اسكتلندة (١٢٣) .

وعندما بلغت القاهرة أنباء هزيمة جيش هيكس في ٢٣ نوفمبر ١٨٨٣م قررت الحكومة الحديوية أن يجلو الحاميات من دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء فنسحب جميعها الى الخرطوم لتقويه الحامية الموجودة بالعاصمة وأن تبقى في سنار الحامية الموجودة بها لضمان وصول الامدادات الى الخرطوم، وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر . وكان معنى هذا أن الحكومة الحديوية وافقت أخيرا على خطة عبد القادر حلمي التي توأمتها لما حدث ما حدث ، وأعلنت في نفس الوقت التمسك بالأقاليم التي ما زالت بعيدة عن النوبة .

ولكن هل توافق الحكومة البريطانية التي طالما تحدثت عن سياسية عدم التدخل في السودان ؟ لا شك أن ما حدث لهيكس سيعطيها حجة تتذرع بها لاطالة أمد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم في نفس الوقت نحقيق المطامع البريطانية في وادي النيل جنوبه مع شماله . ففد أسفرت المشاورات بين بارنج والمستشارين العسكريين البريطانيين في مصر عن أن مصر بمفردها ليس في استطاعتها الاحتفاظ بالسودان ، وأنهم لذلك يرون النبات في الخرطوم حتى تتراجع الحاميات التي تقع الى الجنوب منها ، وبعدئذ يتم التراجع التدريجي حتى حدود مصر . وبعث بارنج بهذا الرأي الى جرانفيل الذي رد مؤكدا أن العمليات الدفاعية المحدودة التي قررتها الحكومة الحديوية عمليات معفولة (١٢٤) ، أي أنه حتى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ م ما زالت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل في السودان .

ولكن في ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ م تغير موقف الحكومة البريطانية العلني من سياسة عدم التدخل في السودان الى فرض اخلاء السودان على الحكومة الحديوية ، فماذا حدث وما هي خلفيات هذا القرار والتغيير في المواقف البريطانية ؟ لعل ما يفسر لنا هذا الامر هو محاولات الحكومة الحديوية تنفيذ ممرانها باخلاء المديرية التي انتشرت بها الثورة والمحافظة على المدرجات التي لم تمتد اليها الثورة ، ومن هذه المحاولات تعيين الزبير باشا لقيادة حملة مكونة من ستة آلاف جندي سوداني للمحافظة على السودان الشرقي ، ومن الغريب أن تعترض الصحف البريطانية على هذا الاجراء وأن لا تحبذهم الحكومة البريطانية وعندما أبلغ بارنج برأي الحكومة البريطانية هذا رد قائلا اذا كانت حكومة جلالة الملكة ألقت عبء المسؤولية على الحكومة المصرية فليس من العدالة أن تعترض على اجراءاتها (١٢٥) .

ومن محاولات الحكومة الحديوية كذلك اقتراحها بالاستعانة بجود أترك لتنفيذ سياستها السودانية وخاصة بعد أن رفضت الحكومة البريطانية امداد الحكومة الحديوية بجنود انجليز أو هنود لتنفيذ هذه السياسة ، ورغم أن محمد شريف باشا أبلغ بارنج بأنه حصل على تأكيدات بأن الأتراك سيرحلون بعد عودة السلام الى السودان ، ومع ذلك تعترض الحكومة البريطانية . . . فماذا تريد إذن هذه الحكومة ؟ وينير بارنج نفس التساؤل : نحن نرفض تقديم مساعدة بريطانية ، ولكننا في نفس الوقت نعارض استنجداد الحكومة الحديوية بالسلطان العثماني ، انني أكره فكرة التدخل التركي ، ولكن هل تستطيع أنت لورد جرانفيل اقتراح شيء أقل ضررا من هذا (١٢٦) .

عرض الأمر على أعضاء حزب الأحرار البريطاني باعتبار أن أحداث السودان أصبحت تفرض نفسها على المسؤولين البريطانيين وتتصل بسياسة الحزب نحو الاحتلال البريطاني لمصر ، وانقسمت الآراء حول الاحتلال وحول أحداث السودان بين أعضاء الحزب فيما بينهم ، بل وبين أعضاء الوزارة الحاكمة والمنسوبة لحزب الأحرار ، فبينما وجدت أقلية بطالب بالجللاء عن مصر وترك الحكومة الحديوية تمارس سياستها السودانية على مسئوليتها ، وحدث أقلية أخرى تدعو الى مزيد من التدخل في الشؤون المصرية ، بينما الغالبية وعلى رأسها المستر جلادسون رئيس الحزب ورئيس الوزارة ، كانت ترى البقاء في مصر لمدة لا تزيد عما تقتضيه الضرورة !! والتدخل الحذر في الشؤون المصرية ، وأنه حيث أن القوات المصرية غير مسعدة لمنازلة الثوار السودانيين فانه يتعين النخلي عن كل محاولة تهدف الى استعادة أقاليم السودان المفقودة ، بل يجب انسحاب القوات المصرية من كل السودان (١٢٧) .

وكان المعارضين لسياسة الاخلاء من البريطانيين كل من اللورد هارتنجتون Hartington وزير الحربية البريطانية ، واللورد ولسلي الذي كلف فيما بعد بقيادة حملة لانقاذ جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم ، وكلا الرجلين كانا يؤكدان على ضرورة تدعيم حكومة المستر غلادستون لسياسة الحكومة الحديوية في السودان والداعية الى اخلاء بعض الأقاليم السودانية البعيدة وتركها للمهدي ، لأن ترك السودان كله للمهدي أمر خطير ، ومن ثم فهما يعارضان بشدة اخلاء الخرطوم (١٢٨) . كما أن السير صمويل بيكر

Shebelka : British Policy in the Sudan, P. 121.

(١٢٦)

Strachy : Eminent Victorians, P. 240.

(١٢٧)

Ibid, P. 252.

(١٢٨)

والجنرال فالنتين بيكر أيدا هذا الرأي لأنها يعتبران أن الخرطوم مفساح
القاهرة (١٢٩) .

ولكن الحكومة البريطانية اتخذت قرارها بإخلاء السودان وبعثت به الى
بارنج قنصلها في مصر ليبلغه للحكومة الخديوية في ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ م ،
ولم يكن باستطاعة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا الموافقة على
إخلاء السودان ، لان ذلك سيعرض حدود مصر الجنوبية للهجوم المهدى مما
سيؤدى الى زيادة عدد قوات الاحتلال البريطاني في مصر بل وبقاء أمر الاحتلال
دون تحديد للجلاء . وكان واضحا أن شريف باشا وسواد المصريين يرون في
النحلي عن السودان فخا ينصبه البريطانيون ليجعلوا احتلالهم لمصر ذاتها
أبدىا (١٣٠) . وتقدم شريف لبارنج بمذكرة في ٢٢ ديسمبر وضح فيها رأى
مصر بقصود مسألة إخلاء السودان حدد فيها الروابط الطبيعية والاجتماعية
الحوية بين مصر والسودان ، وأكد شريف باشا في مذكرة أخرى قدمها لبارنج
في ٢ يناير ١٨٨٤ م ما جاء بمذكرته الأولى .

وعندما عرضت المذكرتان على الحكومة البريطانية اتخذت قرارا عنيفا
بفرض الإخلاء على الحكومة الخديوية التى عليها تنفيذ ما تشير به بريطانيا الى
نحفل قواتها مصر . وبعثت بهذا القرار فى برقيتين بتاريخ ٤ يناير الى بارنج،
وأكدت الحكومة البريطانية أن القوات البحرية البريطانية سنعمل على حماية
موانئ البحر الأحمر السودانية ، كما أن قوات الاحتلال ستدافع عن مصر
نفسها عند اسوان أو وادى حلفا . كما أكدت الحكومة البريطانية بوجوب
التزام الحكومة الخديوية بانباع مشورة الحكومة البريطانية والا وجب تغيير
الوزارة التى ترفض هذه المشورة ويستبدل بها وزارة تقبل العمل بهذه
المشورة .

وكان معنى ذلك سلب الحكومة الخديوية من مقوماتها كحكومة مسئولة
أمام الخديوى ، ووضحت نيات الحكومة البريطانية ليس فقط بالنسبة لإخلاء
السودان وتركه ملكا مباحا ، ولكن أيضا ممارسة سياسة توحى ببغضاء
الاحتلال البريطانى لمصر لأجل غير مسمى ، بمعنى أن الحكومة البريطانية
- وكما يقول لورد ملنر - وضعت مصر تحت حمايتها ، وان لم تكن هذه

الحماية سافرة أو شرعية ، حيث لم تكن نستطيع أن نعلنها أو نطلبها من الآخرين الاعتراف بها ، لأنها حماية مفتتحة غير محدودة السلطة ولا موقوتة بأجل محدد ، لتحقيق أهداف صعبة وبعيدة المدى (١٣١) .

وعندما أبلغ بارنج فعوى برقينى ٤ يناير الى محمد شريف باشا رفض فكرة الاخلاء كما رفض الاستمرار فى رئاسة الوزارة اذا كانت سياسة الاخلاء من واجبات هذه الوزارة ، ومن ثم قدم استقالته للحديوى فى ٧ يناير ١٨٨٤ م فاثلا قوله المشهورة : اذا تركنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا ، وضمن استقالته الأسباب القانونية والطبيعية والانسانية لوحدة وادى الليل . وفد سارع الحديوى الى قبول الاستقالة فى نفس اليوم بعد محاوره شديدة مع شريف ، حيث أن الحديوى أخافه الاعتراض على رغبة بدرت من جانب الابجلىز الدين أخافوه بشيخ النورة الآتية من الجديب (١٣٢) ، وأخافوه أيضا باطلاق اشاعة بأنه ما دام أحدا من المصريين لن يبل تشكيل الوزارة فان بارنج نفسه سيرأس الوزارة ، وكان الحديوى قد عرض على رياض باشا تشكيل الوزارة ولكنه رفض وقال : اننى أود لو كنت ناظرا فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقعه المنسرف .

وفى مقابلته تمت بين بارنج والحديوى فى نفس اليوم - ٧ يناير - أكد الحديوى الخانع استعدادده الدائم للاستماع لمشورة حكومة جلالة الملكة ، فأجابه بارنج بأن هذا موقف حكيم لأن الرجل المتعب المنهك الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لن يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس (١٣٣) . وفى اليوم التالى وافق بوبار باشا الأرمنى على تشكيل الوزارة الحديوية على أساس قبول سياسة الاخلاء ، والذي ما لبث أن بعث الى وكيل الحكمдарية بالخرطوم بأن يجمع القوات والمدنيين من سبار تمهيدا لتنفيذ الاخلاء عن كل السودان ، وأن يبلغ مديرى بحر الغزال وخط الاستواء . بسياسة الاخلاء . ولكن كيف يخلى السودان ؟ ومن ينولى عملية الاخلاء ؟ أنه غوردون (١٣٤) .

Milner : Ibid, P. 28.

(١٣١)

(١٣٢) أحمد شفيق باشا . مذكراتى فى نصف قرن ج ١ ص ٢٢٦ .

(١٣٣) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٤٣ .

Theobald : The Mahdya. P. 75

(١٣٤)

ارتبط اسم غوردون بالموقف في السودان بعد الاحتلال البريطاني لمصر قبل اتخاذ الحكومة البريطانية لقرارها باجبار مصر على التخلي عن السودان ، اذ أننا نجد اللورد جرانفيل يبرق الى بارنج في أول ديسمبر ١٨٨٣ م يقول: اذا رغب الجنرال شارلس غوردن Charles George Gordon في الذهاب الى مصر ، فهل يكون ذا فائدة لك او للحكومة المصرية ، وفي أية مهمة سيكون مفيدا . الا أن بارنج الذي لم يكن يرحب باستخدام غوردون رد على اللورد جرانفيل بأن الثورة المهدية ثورة دينية وأن تعيين مسيحي في مركز القيادة العامة من المحتمل أن يكون سببا في فقد ولاء القبائل السودانية التي ما زالت تترين لمصر بالولاء (١٣٥) .

وبعد استقالة شريف باشا شارك كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجية واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، ونورثبروك Worthbrook سفير شارلس ديلك Dilke ، الى جانب جنرال ولسلي في الضغط من أجل ارسال غوردون الى السودان ، حتى انتهى الأمر بالموافقة من جانب المستر غلادستون بعد تردد (١٣٦) . وجاءت موافقة المستر غلادستون أيضا بسبب الضجة التي ثارت في صحف لندن بصفة خاصة ، وبسبب نادر الرأي العام البريطاني بأعمال غوردون النيرة في الصين ، وحكومته الهزيمة في السودان ، وشخصيته الغريبة التي تتميز بالمغامرات والتصوف (١٣٧) .

كما كان من اسباب موافقة غلادستون على استخدام غوردون في السودان ما نشرته جريدة التايمز اللندنية صباح ١٤ يناير ١٨٨٤ م من أن وزير الحربية المصري الجديد عبد القادر حلمي باشا سيذهب الى الخرطوم ويتولى مهمة تنفيذ الاخلاء ، وكان هذا في حد ذاته دافعا قويا لاجتماع الوزارة البريطانية لقرار مهمة غوردون (١٣٨) . وكان من المقرر بالفعل - بعد أن قبل الخديوي ووزارة نوبار اخلاء السودان - أن يقوم عبد القادر حلمي بتنفيذ الاخلاء ، ورغم أن عبد القادر وافق على المهمة الا أنه اشترط عدم اذاعة نية الحكومة في الاخلاء حتى لا تتعرض مهمته للفشل ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت واختارت غوردون لهذه المهمة (١٣٩) .

Ibid, P. 71.

(١٣٥)

Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.

(١٣٦)

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 104.

(١٣٧)

Elton : General Gordon, P. 334.

(١٣٨)

A. Macdonald : Too late for Gordon and Khartoum, P. 5.

(١٣٩)

وليس صحيحاً كما يذكر وينجت Wingate (١٤٠) أن عبد القادر حلمي باشا رفض دون تردد القيام بتنفيذ إخلاء السودان ، وهذا ادعاء مقصود منه تبرير استخدام غوردون للمهمة ورفض قيام عبد القادر بها .

كما كان من أسباب موافقة غلادسون على استخدام غوردون لإخلاء السودان موقف ملكة إنجلترا التي شعرت بضرورة الضغط على وزرائها ، ولذلك أرسلت في ١٠ يناير ١٨٨٤ م إلى اللورد جرانفيل رسالته جاء فيها : أن الملكة تأسف إذ ترى طلبات سير أيفلن باريج المكررة بشأن استخدام صباط إنجليز لا يلتفت إليها (١٤١) .

إذن فقد أمسكت الحكومة البريطانية بكل الخيوط في السودان ولا يريد أن تترك خيطاً واحداً مما يبرر النساؤل ، فإذا كانت قد فرضت على الحكومة الحديوية إخلاء السودان وقبل الحديوي فلماذا لم تترك مسألة تنفيذ الإخلاء لحكومته الحديوي ؟ ولماذا نعترض على استخدام عبد القادر حلمي صاحب الآراء الصائبة في علاج الأمور في السودان وتستخدم جندياً بريطانياً هو غوردون ؟ ثم لماذا نصر على إعلان فكرة الإخلاء على السودانيين قبل بدء تنفيذها ؟ ومع ذلك يفالط المستر غلادسون فيجيب في مجلس العموم يوم ١٨ نوفمبر ١٨٨٤ م رداً على سؤال للعضو بارنلي Bartlett بأن إخلاء السودان سيتم بواسطة مصر وليس بواسطة بريطانيا (١٤٢) .

ويعلل البريطانيون إصرارهم على إخلاء السودان بأنه بعد هزيمة جيش ديكس لم تكن هناك أهمية للاحتفاظ بالسودان ، لأن المشكلة الوحيدة المحصورة في العمور على شخص ما يستطيع انقاذ وإخلاء الحاميات المصرية سيئة الخط (١٤٣) ، وفي كلمات السير ريفرس وينسون Rivers Wilson أنك إذا أردت أن تسلك طريقاً سليماً يمكننا في قطر غير معروف تماماً وعلى بالنورة المتطرفة ، فإن غوردون هو الرجل المناسب لتحقيق بعيتك (١٤٤) .

Hansard's Parliamentary Debates, 3rd series, Vol. 294.

(١٤٠)

Wingate; Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.

(١٤١)

Allen: Gordon and the Sudan, P. 216.

(١٤٢)

R. Collins and R. Tignor: Egypt and the Sudan, P. 78.

(١٤٣)

Sir C. Rivers Wilson: Chapters from My Official Life (London: 1916), P. 200.

(١٤٤)

تقرر أيضًا اذن استخدام غوردون فى مهمة اخلاء السودان . . ولكن ما هى طبيعة تلك المهمة ؟ هل تعنى أن يذهب فى بعثة لنقصى الحقائق عن كيفية إخلاء السودان من المصريين مدنيين وعسكريين ، أم أنها تعنى تنفيذ الاخلاء ، بمعنى الاشراف على خروج المصريين من السودان حتى آخر رجل ؟ . ان الاجابة على هذه التساؤلات تدفعنا الى مناقشة تعليمات البريطانيين السى تسلمها غوردون ، والاضافة التى أعطيت له فى القاهرة ، الى جانب آرائه انشخصية حول الموقف فى السودان .

كانت التعليمات التى حملها جنرال غوردون من لندن دليل آخر على التناقض فى موقف الحكومة البريطانية نحو معالجة الموقف فى السودان ، فقد رأينا تناقضا فى موقفها من حملة جنرال هيكس على كردفان بين الموافقة على تعيينه والاستجابة لمطالبه وتكليفه بارسال تقاريره بالشفرة البريطانية الى القنصل البريطانى فى مصر ، وبين التذرع بسياسة عدم التدخل حتى لا تتحمل مسئولية ما يحدث ، وهنا تأخذ موقفا مليشا بالمتناقضات ، فرغم فرض الاخلاء على المصريين واخنيار جنرال غوردون الانجليزى بدلا من عبد القادر حلمى لمنه اخلاء السودان ، فانها أعطته تعليمات تحمل تناقضا فيما بينها ، فبينما جاء فى هذه التعليمات أن على غوردون كتابة تقرير عن الموقف العسكرى فى السودان وعن الوسائل المناسبة التى يجب اتخاذها لسلامة الحاميات المصرية التى لا زالت معسكرة فى مراكزها هناك وسلامة السكان الأوروبين فى الخرطوم ، والنقرير عن أفضل الوسائل التى يمكن من اخلاء السودان ، أضافت التعليمات الى ما سبق أنه يجب أن يكون معلوما لك أنك مفوض للقيام بمأموريات أخرى قد تعهد بها اليك الحكومة الحديوية عن طريق السير ايفلن بارنج ، الذى عليكم الخضوع لتعليماته وترسلون تقاريركم بواسطته (١٤٥) .

لماذا تلجأ الحكومة البريطانية الى مثل هذه المواقف المتناقضة أمام أحداث خطيرة قد تؤدى - وقد أدت بالفعل كما حدث لهيكس وكما سيحدث لغوردون - الى اخطار مدمرة ونتائج سيئة ليس على الاشخاص فقط بل على مصالح وادى النيل التى يبدو أنها بعيدة عن تفكير الحكومة البريطانية ، ومن الامور الميرة للنساءل أنه بينما أصر غلادسون فى رسائله الى وزير خارجيه جرانفيل بأنه اذا كتب غوردون تقارير عما يجب عمله فينبغى ألا يكون الغاضى

الذى يصدر حكما علينا تنفيذه ، ولا أن يدخلنا فى مسئوليات ، كما أنه ليس مملا لنا حتى ينجنب النصيح(١٤٦) . بينما كان غوردون نفسه يفهم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة قد عفدت النية على ألا تأخذ على مسئوليتها المهمة الكثيرة الصعوبة التى غاينها وضع حكومة منسظمة لأمم السودان ، وأنها بدلا من ذلك قد صممت أن ترد الى هذه الأمم حريتها وأن لا تسمح للحكومة المصرية بالتدخل فى شئون تلك الأمم(١٤٧) ، وعلى ذلك فقد أرسلت لسحب القوات المصرية والمدنيين من أجاناب ووطنيين(١٤٨) .

وأما جرانفيل وزير الخارجية والذى كان يدرك وجهة بطر غلادستون فقد أدرج تكليف غوردون بالجانب النعيزى من المهمة فى عبارة مبينة نعلفا بعدم المسئولية ، وان كان يميل الى أن غوردون سيفوم بتنفيذ الاخلاء وإقامة حكومة سودانية ، اذ أننا نجده يبرق الى بارنج يوم رحيل غوردون من لندن فى طريقه الى القاهرة بأن غوردون يقترح وجوب صدور اعلان فى مصر أنه فى طريقه الى الخرطوم لإقامة حكومه منسظمة للمستقبل من أجل خير أهالى السودان ، ولم يقل جرانفيل شيئا عن الجانب التقريرى من المهمة(١٤٩) . وهذا الغموض دفع الوزير ديلك Dilke يقول لجرانفيل فى ٢١ يناير ١٨٨٤ م أنه بينما كنت موجودا بوزارة الحربية البريطانية لم أسمع شيئا عن ذهاب غوردون الى الخرطوم أو أى مكان آخر سوى اننى أعلم بأنه ذاهب الى سواكن ، أما اذا سار رأسا الى الخرطوم فسنجد أنفسنا مضطرين الى ارسال قوة حلفه حتى ولو لم يحمل معه تعليمات(١٥٠) .

وأما موقف بارنج فقد كان أكرم مواقف المسئولين البريطانيين وضوحا حيث أنه اعتقد أن مهمة غوردون للتفريز والنفيز معا ، لأنه لم يسعه أن يفسر ما جاء فى الفقرة المتعلقة بتفويض غوردون تنفيذ المأمورية التى قد تكلفه بها الحكومة المصرية الا أنه استجابة لما طلبه بارنج نفسه من اللورد جرانفيل بضرورة ارسال ضابط بريطانى كفاء يشرف على عملية اخلاء السودان وأن يأخذ أوامره منه ويكون اتصاله به(١٥١) . وعندما اعترض

Allen : Ibid, P. 22.

(١٤٦)

(١٤٧) ابراهيم فوري باشا : السودان بين يدي جوردون وكنتشر ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٤٨) مكى شببكة : السودان فى قرن ص ١٩١ .

L. Strachey : Eminent Victorians, P. 254.

(١٤٩)

R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 180.

(١٥٠)

Thiobald : The Mahdiya, P. 78.

(١٥١)

بارنج على ما جاء بحديث غوردون لجريدة البول مول جازيت Pall Mall Gazet والذي أعلن فيه خطأ سياسة اخلاء السودان ونصح بالاحتفاظ بالحرطوم وبقية الاقاليم الى تمتد اليها الثورة المهدية ، ورأى أن قيام حكومة فويه بالحرطوم يرأسها حكماء كفاء ، من الممكن القضاء على الثورة اذا زودت السلطات فوية ومبالغ كافية من المال ، ازال جرانفيل محاف بارج وأند له أن غوردون سيقوم بتنفيذ السياسة التي وضعها نحن له وليست تلك التي جاءت بالجريدة المذكورة (١٥٢) .

ولنا الآن وقفة أمام هذا الغموض والتناقض سواء في التعليمات أو في وجهات نظر المسؤولين البريطانيين والمنصلين مباشرة بمهمة غوردون لنجلى بعض الحقائق التي نستنبطها من ثنايا هذا الغموض ومن خلال هذا التناقض . . . فنحن نفهم ان الحكومة البريطانية أرغمت الحديوى على اجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان ، ونفهم اختيارها للجنرال غوردون الانجليزى لمهمة الاخلاء ، أى نفهم اختيار شخص انجليزى لينفذ سياسة انجليزبه والاعتراض على أن يقوم بتنفيذها مصرى ، ولكننا لا نفهم ماذا يحدث بعد الاخلاء اذا تم في السودان . هل تترك الامور تتقاذفها الامواج بين الثورة المهدية من ناحية وبين الدول الأوروبية الطامعة والمتربصة بالسودان من كل جانب من ناحية أخرى ؟ وهل تترك الامور لتتسغل الثورة المهدية بالقضاء على خصوصها من مؤيدى الحكم المصرى أو المخالفين لفكر وزعامة محمد أحمد بيما تدخل انجلترا وغيرها من الدول الاوروبية في تسابق لاقتصاد اجراء من السودان وملحقاته بحجة أنها أصبحت أرض حلاء Res Nulius لا مال لك لها فنستباح لمن يضع يده عليها أولا . . وماذا سيكون موقف مصر أمام الأخطار التي تهدد حيائها اذا أمسكت الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا بمنايع نهر النيل . . أمور لا يمكن أن تفهم على أنها عفوية .

ولماذا لم توافق الحكومة البريطانية على وجهة نظر غوردون الداعية الى اقامة حكومة سودانية وطنية ، وتساؤله الذى تناوله عما سيحدث لو هاجم الدوار السودانيون القوات المصرية المنسحبة ؟ وأجاب غوردون نفسه بأن هذه القوات تضطر الى الاشتبك مع الدوار السودانيين ولن تترك نفسها بحب رحمة الدوار ، ومن هنا فان قيام حكومة سودانية وطنية سيحقق مصالح

السودانيين من ناحية ويساعد على اجلاء المصريين من السودان دون خسائر
أليس معنى قيام حكومة مستقرة ومنظمة في السودان ما يحقق الاستقرار
لذلك الفطر المترامي الأطراف ، ويجعل السودان وملحفاته وحدة متماسكة
تمنع تحفيق المطامع الاستعمارية الاوروبية ، وأليس قيام حكومة وطنية
سودانية في الخرطوم ما يعيد العلاقات الطبيعية بين شطرى وادى النيل تجاوزا
لأخطاء الحكم الحديوى ، وهذا ما يخلص الدور البريطانى ويبعد اليد الانجليزية
عن كل من مصر والسودان .

وعندما وصل غوردون الى القاهرة اسنقله الحديوى وأعطاه فرمانا
بتعيينه حكامدارا للسودان وعهد اليه تأييد سلامة الحاميات المصرية والموظفين
والمدنيين من مصريين وأوروبيين ، وتدير وسائل اجلائهم من السودان
بأمان ، وارجاع السودان الى سلالة السلاطين الذين كانوا يحكمون اقاليم
السودان قبل تحفيق وحدة الوادى على عهد محمد على ، وأنه بعد تمام الاخلاء
عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة لافامه حكومة بطامية في مخلف مديريات
السودان لأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لتحريك الثورة (١٥٣) .

جاءت اضافات الحديوى لتعليمات غوردون فى ٢٥ يناير ١٨٨٤ تحفيقا
لما جاء فى تعليمات الحكومة البريطانية بأن يفوم غوردون بتنفيذ أية مأموريات
تعهد بها اليه الحكومة الحديوية ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعرف
غموض وتفاض تعليماتها اذ أن اللورد جرانفيل بعث الى بارنج فى ٤ فبراير
يسأله اذا كان الحديوى قد أعطى لغوردون تعليمات جديدة ، فرد عليه بارنج
فى اليوم التالى قائلا ان الجنرال غوردون منح بناء على طلبه وتحت مسئوليته
الخاصة فرمانا من صاحب الفخامة الحديوى بتعيينه حاكما عاما على كل
السودان مزودا بسلطات كاملة مدنية وعسكرية (١٥٤) . ولم تعترض الحكومة
البريطانية بل اعترفت أحد وزائها ويدعى هربرت جلاستون بأن رغبة
انجلترا هي انقاذ الحاميات العسكرية المهددة في السودان ، وبناء على هذا
فستعمل الحكومة كل ما تستطيع لتمكين هذه الحاميات من الانسحاب بأمان
والجلاء عن الأماكن التى يعسكرون فيها وستتحمل الحكومة هذه المسئولية بدون
القائها على الآخرين (١٥٥) .

A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 64.

(١٥٣)

Blue Book : Egypt No. 12 (1884) No. 20., Hansard's Parliamentary

(١٥٤) .

Debates, 3rd series Vol. 284.

١٩١٤ p 263.

(١٥٥)

وعقب تكليف الحديوى لغوردون بالمهام الجديدة أشار الى أنه لا يمكن اعطاء مثل على حسن نواياى أكثر من تعيين غوردون حكامدارا للسودان مزودا بسلطات كاملة لاتخاذ الخطوات التى يراها مناسبة وسليمة لتحقيق الغرض من مهمته باتفاق تام بين حكومتي وحكومة صاحبة الجلالة الملكة ، ولا أستطيع أن أفعل أكثر من أن أنقل غوردون سلطاتي الشخصية وأعفيه من المسؤولية حسب مقتضيات الظروف ، ولكن لى شرط واحد هو أنه يجب عليه العمل على سلامة المدنيين من الأوروبيين والمصريين على السواء ، وليس عندى شك فى أن غوردون باشا سيفعل خير ما يستطيع ، وقد ينجح بمعونة الله فى انمام إخلاء الخرطوم والموانئ الرئيسية فى السودان الشرقى (١٥٦) .

وعندما علمت الحكومة البريطانية بأن غوردون حمل معه الى الخرطوم. فرمانا بتعيينه حكامدارا للسودان ، وآخر بإخلاء السودان وإقامة حكومة منظمة فيه ، وافقت وعبر لورد جرانفيل عن موافقتها فى رسالة الى بارنج فى القاهرة. بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٤ م على أن يقوم غوردون بإخلاء كل السودان وليس الخرطوم فقط من المصريين والأوروبيين ، وأن الحكومة تأمل أن يتفعل جرنال غوردون هذه السلطات الراسعة جدا التى منحها إياه الحديوى لمساعدته على تنفيذ مهمته الشاقة (١٥٧) .

ومنها يقال اذن عن أن جلادسنون رئيس الوزارة البريطانية ظل متمسكا بسياسة عدم تحمل أية مسئوليات فى السودان نستج عن تصرف غوردون هناك أو أنه لا يرغب من غوردون أن يطلب من الحكومة البريطانية الاسماع لآرائه والعمل على الأخذ بها ، أو أن المأموريات التى يقبلها غوردون من الحكومة الحديوية انما يقبلها على مسئولينه وتتحمل مصر نتائجها ، رغم كل ذلك ورغم ما أثير من خلاف فى الآراء حول تعليمات الحكومة البريطانية بأن الشئ الذى لا يمكن انكاره أنه كان هناك اتفاق فى وجهات النظر لدى الجميع على ضرورة تنفيذ إخلاء السودان ، الذى سيقوم به جنرال غوردون (١٥٨) .

غادر غوردون القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ م فى طريقه الى الخرطوم وصحب معه الكولونيل سنيوارت وإبراهيم فوزى ياورا له ، ومنذ غادر القاهرة حتى سقوط الخرطوم ومقتله فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ م اتخذ غوردون من

Gordon : The Journals of Major General C.G. Gordon, P. XXV

(١٥٦)

Alex Macdonald : Ibid, P. 7.

(١٥٧)

W Churchill : The River War, vol., 1, P. 66.

(١٥٨)

الاجراءات ما أدت الى نهايته ، فان مجدد ذهابه الى السودان دون أن نصعبه فوة عسكرية خطأ كبير ، اذ كيف يتسنى لرجل واحد مهما اشتدت سطوته وحسنت سياسته أن يجلى الحاميات البالغ عددها حوالى ٣٠ ألفا مبعثرة في أنحاء منفردة ، ومثل هذا العدد أو بزيد من المواطنين والتجار (١٥٩) . وعندما أبدى عبد العادر حلمى غوردون خطأ الذهاب الى اسودان دون جيش يصعبه حتى ولو كان مجرد ألفين من الجنود مع اذاعة أن جنودا غيرهم قادمون ، رد غوردون مسنسلما ان معنى الله وحده (١٦٠) ، بل انه استمكر ما قاله نابعه السودانى وهما فى النيل منجهين من القاهرة الى السودان حيث أنه ذكر أن تابعى السودانى المسكين يقول انه ذاهب لحنقه حيث ترك الخرطوم مع جنرال هيكس (١٦١) . ولكنه عندما وصل الى أم درمان قال بأن مأموريته لن تصادف نجاحا وأنه كان مخطئا فى قدومه بلا جنود ، وأنه تسرع ولم يتريث فى ارسال تلغرافه الى السير ايفلن بارنج الذى قال فيه أنه يمكن اخماد السورة بسهولة (١٦٢) .

وعندما وصل غوردون الى الخرطوم فى ١٨ فبراير وحده دون قسوة عسكرية وسط دهشة أهل العاصمة السودانية وسكانها من المصريين والأوروبيين ، وقف يخطب فى جمع من مستقبليه بسرائى الحكومة قائلا : اننى بمفضى فرمان الذى تلى عليكم نعينت حكمدارا على السودان ، فو ان كنت قادرا على استصحاب جم غفير من العساكر لكن لما أعلمه من صداقتكم وحسن أعمالى بالسودان سابفا التى لا تنكروها اقتضرت على ما هو موجود من العساكر هنا (١٦٣) . ويعلق سلاطين على ذلك بأنه كان واضحا لهؤلاء الذين فهموا الموقف فى السودان فهما جيدا أن النفوذ الشخصى فى هذه المرحلة كان كفطرة فى محيط (١٦٤) . كما أن انفصل الفرنسى فى الخرطوم عندما وصل الى القاهرة أبلغ بارنج فى أول ابريل ١٨٨٤ م أنه لا يعتقد أن غوردون سينمكن من انهاء مهمته دون جيش ، اذ أن غوردون لم يعد له نفوذ كبير فى السودان ، وعنى بارنج على ذلك فى رسالة له الى لورد جرايفيل حملت

(١٥٩) بوم شقير . تاريخ السودان الحديث وحمرايته ح ٣ ص ٢١٣ .

(١٦٠) ابراهيم فوزى السودان بن يدى غوردون وكثشر ح ١ ص ٢٦٠ .
(١٦١) Letters of General C. G. Gordon to his sister M.A. Gordon, P. 282.

(١٦٢) ابراهيم فوزى : نفس المرجع .

(١٦٣) دار الوثائق المصرية . محاط السودان ، محفظة رقم ٢/١ .
Latin: Fire and Sward in the Sudan, P. 297.
(١٦٤)

تاريخ ١٤ أبريل بأنه لم يعد هناك شك الآن من أن نفوذ جبرال غوردون الشخصي في السودان كان مبالغا فيه لديه هو نفسه ولدى الرأي العام الانجليزى (١٦٥) .

قضى غوردون في الخرطوم ما يقرب من العام أضاع جزءا كبيرا من هذا العام في اجراءات عطلته عن تنفيذ مهمته ، وأدت في النهاية الى مصرعه ، بينما وقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج ، وكأنها تريد التضحية به ليكون لها حجة تستند اليها بأن لها دماء سالت على أرض السودان تريد ثمنها لها . وكانت اجراءاته هذه نابعة من ثقته بنفسه وبرده وعناده ، فيذكر بارنج : لقد اعندت أن يصلنى مه خلال النهار عشرون الى ثلاثين برفيه ، وما يصلنى منه ليلا لم يكن بنيسر النوفيق بينه وبين ما وصل منه في النهار (١٦٦) . ويصف غوردون نفسه أنه عنيد بالنسبة لحكومة صاجبة الجلالة الملكة ولرجالها الرسميين ولكنها طبيعتى ولا أستطيع تغييرها ، وأنسى أعترف بأنى اذا كنت رئيسا فأننى كنت أرفض استخدام نفسى فى وطيفة رسمية لعنادى (١٦٧) .

ولو أضفنا الى ذلك أنه بينما كان الرأي العام البريطانى يرى فى غوردون محرر الرقيق ، كان غوردون نفسه بالنسبة للسودانيين فى الشمال الرجل الذى قوض أسس ثروهم والرجل الذى طارد الجلالة بلا شفقة أو رحمة والرجل الذى « تغاضى » عن مقتل سليمان ولد الزبير ، وان نفوذ غوردون فى السودان عام ١٨٨٤ م يستند فقط - وكما تحقق هو بنفسه - على أمل وصول قوات بريطانية لتأييده (١٦٨) .

وعلىنا هنا أن نحدد اجراءات غوردون التى أدت به الى الهلاك وهلاك الكيرين الذين كان عليه اجلاؤهم بسلام من السودان حتى تتصح المسئوليات وتظهر النوايا والأساليب التى ترتبط بالتدخل الأجنبى فى السودان من تلك الاجراءات أن غوردون عند وصوله الى بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ م كتب الى محمد أحمد المهدي يعرض عليه اقرار السلم ولقب سلطان على

A. Colvin : Ibid, P. 78.

(١٦٥)

(١٦٦) كرومر : بريطانيا فى السودان ص ٦٨ .

Cromer : Modern Egypt, Vol. 1, P. 334.

(١٦٧)

Holt : The Mahdist State in the Sudan P. 81.

(١٦٨)

كردفان ، ولم يكن المهدي في حاجة الى أن يتقبل هذا الانعام من أى شخص خصوصا بعد أن فسخ الاقليم وانضم أهله الى النورة أنصارا للمهدي . ومن ذلك أيضا أن فكرة طرأت على خاطر غوردون وبعث بها الى بارنج نقضى بأن يقوم غوردون بمقابلة المهدي ، ولكن الفصل الانجليزى اضطر الى تحذير غوردون من القيام بمثل هذه المغامرات (١٦٩) .

وعندما وصلت رسالة غوردون الى محمد أحمد المهدي ومعها ملابس الشريفة للمهدي كسلطان على كردفان ، بادر الأخير في ١٣ جماد الأول ١٣٠١ هـ / ١٠ مارس ١٨٨٤ م بالرد على غوردون برسالة مطولة بدأها بالقول بعد التسليم من العبد المفتقر الى الله محمد المهدي بن عبد الله الى عزيز بريطانيا والحدوية غوردون باشا ، قد وصلنا جوابك وفهمنا ما فيه والخال أنك تزعم ارادة اصلاح المسلمين وفتح الطريق لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم واتصال المودة فيما بيننا وبينكم وحل المسيحية من النصارى والمسلمين وأن تجعلنا سلطانا على كردفان ، فأقول والأمر لله أنى قد دعوت العباد الى صلاحهم وما يقربهم من ربهم (١٧٠) . ولست فى ذلك بمتحيل ولا مريد ملكا ولا حاهما ولا مالا . . . ثم ختم رسالته المطولة بدعوة غوردون الى اعتناق الاسلام والدخول فى المهديية ، ومع الرسالة رد المهدي لغوردون ملابس الشريفة وأهداه جبة الأنصار .

غضب غوردون من رسالة المهدي وبعث له برسالة من الخرطوم كليا شتائم وسباب ونهديد بأنه عن قريب سنبل بجيوش لا طاقة لك بها وتكون أنت المسئول أمام الله عما يسعك من الدماء . . . وكنت لا أرى حاجة الى مخاطبة رجل منك جاحد النعمة عادم الذمة ولكن نعلقت بأذيال الأمل . . . وها أنا مسنعد لقدمك - القدوم اليك - ومعى رجال أقطع بهم أنفاسك والعاقل من تدبر والسلام . . . ثم لجأ غوردون الى علماء الخرطوم وألزمهم بكتابة تكذيب لدعوة المهدي . . . بل استمر غوردون فى سلسلة من الاجراءات الخاطئة اذ أن غضبه من رد المهدي عليه جعله يأخذ موقفا يدعو الى القضاء على المهدي ، وبدأت رسائله الى بارنج تظهر فيها عبارات ارسال المجريدة ، وسحق المهدي .

(١٦٩) د جلال يحيى : الثورة المهديّة وأصول السياسة البريطانية ص ١٤٠ .

(١٧) د مكى شبيكة . تاريخ شعوب وادى النيل ص ٦٧٧ و

Wingate : Mahdism .. P.P. 111-115

وكان الاجراء الأكثر خطورة هو اطلاق غوردون في بربر للمسؤولين السودانيين الذين ما زالوا على ولائهم للحكومة المصرية على عزم هذه الحكومة اخلاء السودان ، وتولية حكام من أهل البلاد لاعادة الحكم كما كان قبل الفتح المصري (١٧١) . وهذا يعنى ابلاغ السودانيين انفصال قطرهم عن القطر المصرى انعصالا تاما وتشكيل قوات عسكرية محلية واحلال موطنين سودانيين محل الموظفين الأتراك والمصريين . . . ولقد أذاع غوردون هذه الأخبار في اجتماع سرى عقده بسراى الحكومة فى بربر فى ١٣ فبراير ١٨٨٤ م حصره حسين باشا خليفة مدير بربر والعمد والأعيان ، وألصق منشورا على باب المديرية والضبطية وفى شوارع المدينة بأن المديرية من الآن فصاعدا مستقلة عن القاهرة وانما تخضع لسلطان غوردون كحكماء للسودان ومندوب للحكومة البريطانية (١٧٢) . وكان غوردون قد أظهر فرمان الحديوى اسرى بإخلاء السودان فى اليوم السابق لكل من حسين خليفة (١٧٣) وفاضى بربر ، قبل أن يعلمه على هذا الجمع من أعيان المديرية ، وشكل لجنة برئاسة حسين خليفة للدفاع عن بربر ، ولم يكن لقرار اعلان حق السودانيين فى اختيار رؤسائهم أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت اشرافه هو الرجل الأجنبى ، واشراف رجال العهد القديم الذين فامت الثورة ضدهم (١٧٤) .

كان لاعلام غوردون لزعماء مديرية بربر بفحوى فرمان الحديوى بإخلاء السودان نتائج مدمرة على مهمة غوردون وعلى حياة المطلوب احلاؤهم عن السودان ، ولعل شهود العيان خير من يصفون لنا هذه النتائج وتأثير اداعة المنشور أو فرمان الحديوى الذى لم يكنف غوردون بإبلاغه لأعيان بربر بل قرأه أمام الناس فى المنمة . . . فهذا سلاطين يقول : كانت فكرة غوردون من اداعة فرمان الحصول على مساعدة القبائل السودانية من أجل تنفيذ الاخلاء ، وكان يرجو أن يصل معهم الى شروط لتنفيذ هذا الغرض ، ولكن كيف يتوقع منهم مساعدته بينما فى فرمان ما يؤكد أنهم سيتركون لمصرهم ولما قد يقع لهم من أحداث (١٧٥) .

(١٧١) حسن العسدى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ص ١٧ .

(١٧٢) د . محمد نؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣٦٤ .
Holt : The Mahdist State in the Sudan, P. 86. (١٧٣)

(١٧٤) د . حلال يحيى . المرجع السابق ص ١٤٢ .
Slatin : Fire and Sword in the Sudan, P. 299. (١٧٥)

كما أن حسين باشا خليفة مدير بربر أبلغ سلاطين عمدة اسفانيما ،
أسيرين في معسكر المهدي أن فراه غوردون لفرمان الاخلاء في بلدة المنمة
قد قلب الموقف رأسا على عقب ، واليه يعزى السبب في سقوط بربر ، وأنه
حينما كان غوردون في بربر نصحت له ألا يواصل هذه الخطوة المشئومة ولست
أدري السبب الذي دفعه الى اهمال نصيحتي (١٧٦) . ومن ثم فلم يكن في
مقدور غوردون مع صفات الشجاعة والنشاط التي ينصف بها أن يوقف
سير الأحوال بعد أن ارتكب هذه الغلطة الكبرى (١٧٧) .

كما أن الأب أوهر والدر Ohrwalder أحد أعضاء البعثة التبشيرية
الكاثوليكية النمساوية في السودان والذي قضى في أسر المهدين مدة عشر
سنوات وصف فراه غوردون لفرمان الاخلاء بأنه الخطأ الذي قضى على مهجة
غوردون بالفشل بل وبتهاية غوردون نفسه . أما الكولونيل سبيوارت رفيق
غوردون في مهمته فقد وصف اجراء غوردون بأنه ففزة في الطلام
Leap in the Dark ونساءل سبيوارت ماذا نفعل الآن لأن ما خشينا قد
حدث ، وأعاد الى الأذهان ما سبق أن أصر عليه عبد القادر حلمي بعدم اذاعة
اخلاء السودان على السكودانيين ، وأن هذا كان الرأي المعقول .

أما السير ايفلن بارنج فقد عبر عن خطأ اجراء غوردون بأنه من الأخطاء
الكبيرة اعلان سياسة الاخلاء ، ولكن أقول ان كسما مثل هذا السر الرسمى
ليس من الأمور المعروفة في مصر ، وأن بعض ممثلي بريطانيا وخاصة غوردون
مسيهرون بعدم تحفظهم فيما ينهون من آحاديب (١٧٨) . وهذا الرأي من
جانب لورد كرومر يتعارض مع رفضه الموافقة على رأى عبد القادر حلمي بعدم
اذاعة قرار الاخلاء حتى يتم تماما ، ولكن كرومر يذكر ذلك بعد وقوع الاحداث
فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الحديوية والذين
من باب التنصل من المسئولية .

ولقد استفاد محمد أحمد المهدي من اذاعة فرمان الاخلاء في الدعوة
للاضمام الى الثورة وتأييد دعوته بالترغيب والترهيب ، مطهرا للسودانيين
عدم جدوى الولاء لحكومة تنوى أن تتخلى عنهم وتترك البلاد بسرعة ، ولذلك
فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الحديوية والذين
خافوا من انتقام المهدي بعد انسحاب القوات المصرية ، وأصبح كثير من
الأهلين ممن كانوا قد بايعوا المهدي من قبل يشعرون بأنهم سيندمون ان لم

يسارعوا بمبايعته فى ذلك الوقت ، وهبط الروح المعنوى فى كل من له أمل فى استمرار الحكم المصرى فى السودان . وأصبحت المشكلة فى ذلك الوقت هى من صاحب السيادة فى السودان أهو الحديوى الذى قرر الانسحاب أم المهدي الذى ينوى الاستيلاء على كل البلاد؟ (١٧٩) .

وكان الاجراء الآخر الذى اتخذته غوردون وأثر فى مهمته « ابلاغه المسئولين فى بربر عند اجتماعه بهم أن العمل بالاتفاقية المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى أغسطس ١٨٧٧ م بخصوص الغاء تجارة الرقيق قد توقف الآن ، وأنه سيصدر منشورا بإباحة تجارة الرقيق ، وعندما أصدر هذا المنشور أثار عاصفة من السخط والدهشة والاحتجاج ضد غوردون فى انجلترا بصفة خاصة ، وكان لصدور هذا المنشور نتيجتان : الأولى تأكيد عزم الحكومة على إخلاء السودان ، والثانية زيادة ثقة تجار الرقيق فى أنفسهم وهم المناصرون الأقوياء للثورة المهدية .

ولا يغفر لغوردون فى إباحته الاتجار بالرقيق ادعاؤه بأنه غير قادر على القيام بعمل فى هذا الشأن يمنع الرق بينما الإخلاء يجرى تنفيذه ، وأنه لابد من الاستفادة من مساعدة الأهالى فى تنفيذ الإخلاء (١٨٠) . فلو لم يعلن فرمان الإخلاء واهتم بإنشاء الحكومة الوطنية بالسودان ، وترك لهذه الحكومة أن تقرر سياستها نحو تجارة الرقيق لكان الحال غير الحال الذى صار ، ولكن أخطاء غوردون أخطاء مركبة ومن ثم فإن تأثيراتها على مهمته ونتائجها على الموقف فى السودان متصلة .

ورغم محاولات غوردون للتأثير على السودانيين كاشعال نار كبيرة أمام سراى الحكومة بالخرطوم وحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، والكرايبيج التى كانت تستخدم فى جمعها ، وإطلاق سراح المسجونين على اختلاف جرائمهم وتنوع جناياهم ، وإعلانه من على سلم السراى بتعيينه حكامدارا وأنه اعترف للسيد محمد أحمد المهدي بالسلطة المطلقة على السودان الغربى برمته على شرط أن لا يمد يده لغيره ، وإعلانه الغاء تجارة الرقيق وتنازله عن جميع المتأخرات من الضرائب حتى عام ١٨٨٣ م وعن ضرائب ثلاث سنوات منذ أول ١٨٨٤ م ، وأننى عازمت منذ الآن أن لا يكون أعضاء

(١٧٩) ضرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ١٤٦ .
L. Strachy : Ibid, P. 258.
(١٨٠)

حكومتى الا من الوطنيين حيث اتنى اود تشكيل حكومة وطنية ليحكم السودان نفسه بنفسه ، وقد أمرت منذ اليوم بفتح أبواب الحصون واللاعها وسحب الجنود منها ليلفئوا الى عمران بلادكم وحررت أراضيكم وانماء تجاركم(١٨١) .

رغم كل هذه النرغيبات فان السودانيين كانوا مندهشين ومسنائين مما قاله غوردون وليس أدل على ذلك من أن مدير دبعة أبرق فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ م الى القاهرة بأن غوردون باشا لما حضر فى هذه الدفعة وصدرت أوامره لمركز الحكومة بأنه يعين من قبل دولة بريطانيا وأبنا شديدة البطش بمالها ورجالها المشهورين بالبسالة ، فاذا ذلك حصل اضطراب شديد للأهالى ونغيرت خواطرهم ، وعندها عمل المدير الطرق اللازمة لازالة ما كان خطر اليهم وتيقنوا أن تعيينه من طرف الحضرة المخيمة الحديوية كما كان قبل(١٨٢) . وحتى عندما خاطب غوردون أهالى الخرطوم فى ١٨ فبراير كانوا يسمعون خطبته ودموعهم تهمر من أعينهم حيث كانوا موقنين بأن هذه سياسة خرقاء ، وأن المهدي سوف يقدم نحوهم ويقهرهم(١٨٣) .

ومن الاجراءات ذاب التأثير على مهمة غوردون انشغاله بأمور جانبية وعدم اجلاء المطلوب اجلاؤهم كاذاعنه أن حملة انجليزية فى طريقها الى الخرطوم ، وانشغاله معظم الوقت فى البحث عن خير الطرف لانساء الحكومة الوطنية الجديدة مما أعطى انطبعا لدى أهل الخرطوم ان غوردون لا يريد نرك الخرطوم ومن ثم فضلوا البقاء بها(١٨٤) ، وقد أكد هذه الحقيقة كل من سلانين والاب أوهروالدر فى قولهما أنه كان من الممكن اخلاء الخرطوم بنظام وأمان بدون غوردون ، وقد كان وصوله الى الخرطوم - واجراءاته هناك - مدعاة لترغيب العناصر المصرية فى البقاء(١٨٥) . وانه اذا لم ترسل الحكومة الحديوية غوردون لاجلاء السودان وأمرت بذلك لثم دون صعوبة(١٨٦) .

ويعترف غوردون نفسه بأنه سبب تأخير الاجلاء فقال فى جرناله بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٨٤ م : ان الناس هنا فى الخرطوم يودون الغول لو أيبح

(١٨١) ابراهيم بوى . المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(١٨٢) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محطة رقم ٢/٢ - ٤ .

(١٨٣) ابراهيم بوى : نفس المرجع .

(١٨٤) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٣٨ .
S. Low : History of England, P. 359.

(١٨٥)

Ohrwalder : Ten years Captivity in the Mahdi's Camp. P. 139.

(١٨٦)

لهم الفرصة : انك جئت الى هنا ، واذا لم تكن قد حضرت فان بعضنا كان سيأخذ طريقه الى القاهرة ، ولكننا وثقنا فيك لحمايتنا ، لقد قاسينا ونفاسي مصاعب كثيرة من أجل الحفاظ على المدينة ، ونحن الآن لا ننوقع الرحمة من المهدي الذي سينتقم منا بسبب ما أريق من دماء حول الخرطوم ، لقد أخذت نفودنا ووعدتنا بإعادتها اليها (١٨٧) . وذلك لأن غوردون جعل مدينة الخرطوم مقرا لحكمه ، ولم يمض وقت طويل على قدومه اليها حتى حوصرت من جميع الجهات حتى أضحت في نهاية الامر معطوعة الاتصال بالعالم الخارجي ، ثم نراه يعطي الكثير من الوعود التي أصبحت منار شك لمن حوله (١٨٨) . في الوقت الذي أدرك المراقبون لأحداث السودان واحراءات غوردون أنه طالما ظل غوردون في الخرطوم فإنه سيظل متمسكا بسياسة سحق المهدي (١٨٩) ، التي تبناها بعد محاولته اقامة علاقات ودية معه .

وشغل غوردون نفسه بمن يخلفه على رأس حكومة وطنية في السودان، وأقترح أن يكون الزبير باشا لأنه فضلا عن علو نسبه فهو معروف عند أهل السودان كافة بالكرم والشجاعة وحسن السياسة ، وكان الزبير اذا ذاك في مصر فبعث غوردون يطلب ارساله الى الخرطوم ليوليها أمور السودان (١٩٠) . وقد صرح غوردون بأنه لا يمكن استرجاع النظام الى السودان ومنع امتداد السورة الى مصر الا بوليح الأمر كله للزبير . وكان الزبير قد تصالح مع غوردون في القاهرة ونسي مسئوليته في مصرع ولده سليمان ، مما جعل غوردون يقول : أرغب في أن يعود الزبير الى السودان معي (١٩١) .

ولكن الحكومة البريطانية أبلغت قنصلها في مصر - وكان المسنر ايجرتون Egerton يقوم بعمل بارنج أثناء وجود الأخير في لندن في أجازة - برفضها استخدام الزبير في السودان بحجة أن الرأي العام البريطاني لا يوافق على عودة الزبير الى الخرطوم ، وهو موقف يدعو الى التساؤل . لماذا اتخذت حكومة لندن هذا الموقف من الزبير ؟ لأنه وطني سوداني سوف يساعد على قيام حكم وطني في السودان بعد اجلاء المصريين من هناك ؟ أم

-
- Gordon : The Journals of Major — General C.G. Gordon .. (١٨٧)
Vol. 5, P. 215.
K. Giffen : The Egyptian Sudan, P. 27. (١٨٨)
Elton : General Gordon, P. 367. (١٨٩)
(١٩٠) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
Jackson : Behind the modern Sudan, P. 102. (١٩١)

لأنه يتميز بالعمو والنموذ فى أنحاء السودان ومن ثم سيحافظ على وحدة السودان • وسيدافع عن حدود السودان ضد المطامع الاستعمارية ؟ كل هذا كما نعتقد يفسر لنا الموقف البريطانى الذى وضعه غوردون نفسه فى ١٢ أكتوبر ١٨٨٤ م بقوله : اننى أعقد أنه من العار على حكومة صاحبة الجلالة الملكة عدم الموافقة على عودة الزبير باشا الى الخرطوم ، رغم أنه يعلم كيف يتعامل مع السودانيين جيداً (١٩٢) .

ويلقى الزبير على رفض الحكومة البريطانية عودته الى السودان بأنه لم يصدق أن تكون مسألة الرق هى السبب الحقيقى فى عدم الاستجابة لما طلب -جوردون باشا ، وان كانوا هم قد ستروا وراءه وحركوا جماعة ابطال الرقيق للتقدم بهذا السبب ليخفوا وراءه غرضهم الحقيقى وهو منعى من العودة الى السودان خوفاً من انضمامى بما تحت امرنى من جنود الى المهدي فأزيد بذلك من صعوبة الموقف وتعقيده ، وكأنهم لم يكونوا يدركون تماماً أننى لا أومن بحركة المهدي هذه اطلاقاً (١٩٣) .

ونتى عن رفض الحكومة البريطانية عودة الزبير الى السودان أن أصبحت علاقات غوردون بحكومته تنقصها الثقة ، وبدأ يعلن ضرورة اتباع سياسة سحق المهدي ، وضرورة الاحتفاظ بثلاثة آلاف من القوات المصرية النوبية فى السودان واستبعاد سياسة الاخلاء كلية (١٩٤) • وإذا أصرت الحكومة البريطانية على الاخلاء فانه سيطلب من حكومة جلالة الملكة أن تقبل استقالته ، وأنه سوف يأخذ كل البواخر والمهمات الى مديرتى خط الاستواء ويحرق الغزال ويضعها تحت امرة ملك البلجيك (١٩٥) • اذن فغوردون يدرك مسئولية الحكومة البريطانية نحو مهمته مهما حاولت التهرب منها ، رغم أن قرار تعيينه حاكماً للسودان صادر له من الحديوى الا أن غوردون يدرك أن كل هذا بترتيب مع الحكومة البريطانية أو أن شئت الدقة بضغط من هذه الحكومة على الحديوى وحكومته ، ومن ثم فلا غرابة أن يهدد حكومة لندن - وليس حكومة القاهرة - بالاستقالة من منصبه فى السودان •

.. ومن أفكار غوردون غير المسئولة بعد نهديه بالاستقالة أنه كان يرغب

Gordon . The Journals . . Book 4, P. 130.

(١٩٢)

(١٩٣) سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ص ١٣٧ .

Allen : Ibid, P. 285

(١٩٤)

A. Colvin : Ibid, P. 75.

(١٩٥)

فى الابحار بالبواخر النيلية مع جنوده والاوروبيين الذين طلبوا ملنقبن حوله .
ويسج بهيدا عن الخرطوم لا الى مصر ولكن الى خط الاسواء حيب يوجد امين-
باشا فى اتجاه ما داخل افريقيا حى المحيط (١٩٦) ، هذا اذا تعذر تعاونه
مع ليوبولد النانى ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة ، أى أن غوردون
كان يعرض نفسه لخدمة من يدفع أو يحقق له ذاته .

وأضاع غوردون وقنا نمينا كان يمكن اخلاء الخرطوم آنائه ، وأعطى
فرصة لمحمد أحمد المهدي لكى يفرض حصاره حول الخرطوم ومنذ ١٢ مارس
١٨٨٤ م. ويقطع الخط التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى ، حتى ظهر
لبارنج استحالة تنفيذ اجلاء الحاميات من السودان بدون اتخاذ ترتيبات .
أخرى غير تلك التى كانت قد وضعت فى الاصل لتحقيق هذا الغرض (١٩٧) .
بمعنى آخر أن تنفيذ مهمة غوردون لم يعد فى الامكان دون مساعدة من القوات
البريطانية ومن ثم وجدنا كوزى Cuzzi وكيل غوردون فى بربر يبرق
الى بارنج عدة برقيات فى ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ مارس ١٨٨٤ م يذكر فيها أن
الموقف خطير ، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة حالا ، والجميع خائفون على
مصير غوردون وسنيوات والاوروبيين (١٩٨) .

ضاقت الاحوال بغوردون فى الخرطوم بعد الحصار الذى ضربه .
المهديون ، ثم جاءت رسالة المهدي له فى ٢٥ ربيع الاول ١٣٠٢ هـ الموافق
مارس ١٨٨٤ م لتزيده ضيقا حيث ذكر له ان اراد الله سعادتك وقبلت
نصحننا ودخلت فى اماننا وضماننا فهو المطلوب وان اردت أن تجتمع على
« الانقليز » فنوصلك اليهم ، فالى منى تكذيبنا وقد رأيت ما رأيت ، وقد
أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهلاك من فى الخرطوم قريبا الا من
آمن وسلم ينجيه الله ، ولذلك أحببت لك ألا تهلك مع الهالكين . . وقد بلغنى
فى جوابك الذى أرسلته الينا أنك قلت ان « الانقليز » يريدون أن يفدوك
وحذك منا بعشرين ألف جنيه . . وأنت ان قبلت نصحننا فيها ونعمت والا ان
أردت أن تجتمع على « الانقليز » فبدون خمسة فضة نرسلك اليهم
والسلام (١٩٩) .

Bermann : The Mahdi of Allah, P. 211.

(١٩٦)

War Correspondent . Why Gordon Perished, P. 54.

(١٩٧)

Theobald : The Mahdiya, P. 97.

(١٩٨)

(١٩٩) رسالة المهدي بعث بها الى المحلة ، السيد عبد الرحمن المهدي فى ١٣ رومس

Sudan Notes and Records, Vol. XXIV (1941)

١٩٩١ م

وشعر الجميع خارج الخرطوم بحرح الموقف داخل العاصمة رغم محاولات غوردون ايها الجميع من بداخل الخرطوم ومن بخارجها بارتفاع الروح المعنوية وعدم تأثره بالحصار المضروب على المدينة ، فيذكر مصطفى ياور مدير دنقلة في رسالة بالشفرة بعث بها الى القاهرة في ١٢ أبريل - أى بعد شهر من حصار الخرطوم وفتح الاتصالات بينها وبين العالم الخارجى ، أن سكوت الحكومة - يقصد الحكومة الحديوية - بالمدة هذه يؤيد النرهات المنصدة من المهدي ، ويتسبب منها رسوخ ما يبيده من الايهاامات في القلوب الخالية ، ويصعب تدارك أمرها لأن المشاع هنا أن بعض أهالى جهسة بحرى نجيلوا بالاقرار له حتى وكل من يحضر اليهم من السودان يسألوه ويقولوا له الرجل ما قرب الينا وهلم جرا بمنل هذه(٢٠٠) .

ومعنى هذا أنه مع حصار الخرطوم فقد صار للمهدي أنصار الى الشمال من الخرطوم ، وهذا يجعل موقف غوردون فى الخرطوم صعبا ، ومن ثم يكاد يكون قد صدر عليه حكم هو ومن معه بالفناء اذا لم تسارع الحكومة البريطانية بارسال حملة لانقاذه . فهل تستجيب لندن وترسل حملة لانقاذ غوردون من الهلاك الذى ينتظره ؟ أم سنبدا سلسلة من التبريرات نتذرع بها الحكومة البريطانية فى عدم الاستجابة فيضيع وقت ثمين نكون نتيجته أن حملة الانقاذ تصل بعد فوات الاوان . وفى كل الأحوال كانت الحكومة البريطانية بعد المسئولية عن نفسها وتلفيها على غوردون لاجراءاته الخاطئة وخروجه على التعليمات و . الخ من التبريرات غير الممنعة .

لم يمض على وصول غوردون الى الخرطوم أكثر من شهرين حتى بدأ الحديث عن ارسال حملة عسكرية انجليزية لانقاذه من الخطر المحدق به ، وقد جاءت أول اشارة بهذا الخصوص فى رسالة الى الفئصل البريطانى بالساعرة فى أول مايو ١٨٨٤ م ، بضرورة الاستفسار من غوردون عن القوة التى يرى أنها كافية وضرورية لانقاذه اذا طلب مل هذا الانقاذ ، وكذلك الاستفسار عن الطريق الذى على هذه القوة أن تسلكه والوقت المناسب لوصولها اليه(٢٠١) ومع ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية قرارها بارسال حملة الانقاذ الموعودة الا فى جلسته مجلس وزراء عقدت بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨٤ م ، ثم اعتمد البرلمان الانجيزى فى جلسته ٤ أغسطس مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه انجليبرى

(٢٠٠) دار الوثائق المصرية : وثائق السودان وثائق مصطفى ياور باشا رقم ٢١ - ١ .
Allen : Gordon and the Sudan, P. 333.

(٢٠١)

لتمكين الحكومة من القيام بالعمليات اللازمة لانقاذ غوردون اذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية (٢٠٢) ، وللقيام باعداد الترتيبات اللازمة للقيام بهذه الحملة . وقد قررت الحكومة تكليف سير جانت ولسلي Garnt Wolsely صاحب انصار النل الكبير لقيادة حملة الانقاذ .

ولقد أضاعت الحكومة البريطانية وقتا ثميناً لو استغلته لأنفسه غوردون ومن معه ، أضاعه مرتين المرة الأولى حين ترددت منذ عرفت بحصار الخرطوم في مارس حتى قررت ارسال حملة لانقاذ غوردون في آخر يوليو ، وان كان الخبر لم يصل الى غوردون الا عن طريق الجنرال كتنسر الذي كان آنذاك في دنقلة كضابط للمخابرات ، وعندما نقل الخبر اليه في ٢١ سبتمبر صار يوم أفراح وزينات (٢٠٣) ، والمرة الثانية حين أضاعت الحكومة البريطانية الوقت فيما عرف بحرب الطريق والذي استغرق الفترة من آخر يوليو الى أن تحركت الحملة في طريقها الى الخرطوم من وادي حلفا في نوفمبر ١٨٨٤ م .

ف رغم رسالة جرانفيل الى الفنصل البريطاني في القاهرة المؤرخة في أول مايو ، فقد لجأ المستر غلادستون الى القاء مسئولية ما يحدث لغوردون في السودان وخاصة منذ ضرب المهدي حصاره حصول الخرطوم ، على غوردون نفسه ، وعندما قدمت المعارضة مشروع قرار بلوم حكومة المسنر غلادستون بسبب سياستها السودانية ذكر بأن غوردون لم يرسل وحيدا الى الخرطوم الا ليكتب تقريراً ، ولكنه هو وعلى مسئوليته الشخصية الذي اقترح بأنه يجب اعطاؤه سلطات تنفيذية لتحقيق الاخلاء ، وأن غوردون قد عصى أمره وتخلّى عن مهمته واتخذ لنفسه طريقاً آخر (٢٠٤) . ولم يكن هذا التبرير مقنعاً ، فلم ينقذ الحكومة من اللوم الا عندما وعد اللورد هارنوتون وزير الحربية وعندها أكيدا بارسال حملة انقاذ الى الخرطوم في الحريف (٢٠٥) .

ورغم هذا الوعد فلم تقرر الحكومة ارسال الحملة الا في آخر شهر يوليو مضيعة بذلك وقتاً ثميناً شغلت فيه بالخلاف بين أعضاء مجلس الوزراء ، حيث تزعم الايرل سلبورن Earl Selborne فريقاً يطالب بارسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة اذا لم تستجب الوزارة لوجهة نظره ، بينما

Theobald : The Mahdiya, P. 105.

(٢٠٢)

(٢٠٣) مكي شبكة : السودان في قرن ص ٢١٢ .

Allen : Ibid, P. 337.

(٢٠٤)

Theobald . Ibid, P. 104

(٢٠٥)

تزعّم السير وليام هوركورت William Harcourt فريفا وزاريا آخر يدعو إلى عدم إرسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة إذا تم إرسال الحملة ، بينما: حازل اللورد جرانفيل تهديده الموقف واتخذ موقفا وسطا(٢٠٦) .

وبناء على وعد اللورد هارتنجتون تبودلت البرقيسات بين الحكومة البريطانية والجنرال غوردون عن طريق القنصل البريطاني بالنيابة ايجرتون. من ١٧ مايو وما بعدها لم تصل غوردون الا في أول سبتمبر فصادر غوردون بالرد عليها بأنه سيتخذ كل ما يستطیع عمله من اجراءات لاجلاء الاعالى قبل حلول شهر يناير ١٨٨٥ م اذا وصلت قوات حكمه صاحبة الجلالة. المنكة الى الخرطوم أو الى بربر(٢٠٧) . واذا تأخر فمن المحتمل أن تؤخذ. الخرطوم تحت بصر حملة الانقاذ التي ستأتى متأخرة تماما(٢٠٨) .

وعندما بدأ المهديون يطوقون بربر استجاب الحديوى توفيق لضغط سلطات الاحتلال فعهد للكلونيل كشنر بمهمة المحافظة على أقاليم السودان. الشمالية وذلك فى فرمان أصدره له بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٤ م أشار فيه الى : أن الأحوال الحاضرة ببعض جهات السودان استلزمت زيادة الدفة لمنع سريانها. الى جهات أخرى ، ولما كانت جهات أبى حمد ووادى حلقاوما يتبعها من المواقع المهمة معتبرة الآن بصفة ثغور للفطر المصرى صار من الضرورى توجيه كمال الدفة والالتفات اليها ولكمال ونوقنا بكم واعتمادنا عليكم قد عيناكم فى. هذه المهمة مندوبا من طرفنا فى تلك الجهات لأجل المحافظة على الأمن والراحة. العمومية فيها(١٠٩) . . .

وعندما سقطت بربر فى ٢٠ يونية ١٨٨٤ م ووصل الخبر الى لندن حملت. الصحافة البريطانية على الحكومة لهاونها فى انقاذ غوردون من الهلاك الذى اقترّب منه ، مما دفع اللورد هارتنجتون الذى وعد أمام مجلس العموم فى أول مايو بإرسال حملة لانقاذ غوردون ، الى التهديد بالاستقالة فى ٢٥ يوليو ، باعتبار بأنه اذا لم يتم تنعيذ وعده مست كرامتسه الشخصية ، فاضطر غلادستون الى الموافقة أخيرا على إرسال حملة لانقاذ غوردون فى الحريف ، لأن.

Allen : Ibid, P. 315.

(٢٠٦)

Blue Book : Egypt, 22, 1884, No. 22.

(٢٠٧)

Gordon : The Journals of Vol. 4, P 134.

(٢٠٨)

(٢٠٩) در الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، مطبعة رقم ٢/٢ - ٤

!سنقالة هارتسجتون - وهو زعيم الهويج Whig في الوزارة تعنى سقوط
وزارة غلادستون (٢١٠) .

وقد شجع سقوط بربر في يد النوار على انضمام أنصار جدد للمهدى
وأصبح المهديون يعتقدون أن سقوط الخرطوم في أيديهم أمر قريب الوقوع ،
ففي ١٥ رجب ١٣٠١ هـ الموافق يونيو ١٨٨٤ م ورد تلغراف من مدير دنفلة
بأن المسموع عن الخرطوم أن العدو محاصرها وممنوع وصول المثلثة اليها ،
وأن المهدي مؤكد على جيوشه المحاصرين لها بضبط غوردون باشا حيا لاجعالة
أسيرا مقابلة أسر الانجليز الى عرابي ، وبلغه أن غوردون باشا قال بأنه اذا
لم تحضر اليه امدادية من دولة الانجليز يسلم ويسلم للمهدى ، والمأمول
أنه اذا حضرت قوة كافية فيكون متكفل بانقاذهم بشرط أن يكون هو
قائدهم (٢١١) .

ولكن هل تسرع الحكومة البريطانية في انقاذ حملة الانتقاذ بعد أن
أضاعت وقتا طويلا وثمينا حتى أقرت ارسال الحملة ؟ في الحقيقة أضاعت
الحكومة البريطانية وقتا طويلا وسمينا آخر فيما عرف بحرب الطريق ، بمعنى
هل تتخذ الحملة طريق النيل أم طريق سواكن - بربر ؟ وأخيرا وبعد جدل
تم اتخاذ قرار بأن تسلك الحملة طريق النيل وكان من أكبر مؤيدي طريق
النيل اللورد ولسلي الذي عين لقيادة الحملة . وكان ارسال الحملة عن هذا
الطريق يعنى ضمنا اعادة فتح البلاد التي تقع الى الشمال من الخرطوم مع كل
ما يدل عليه ذلك من مسئولية (٢١٢) .

ونظرا لحرج الموقف في الخرطوم فقد بعث غوردون بوكيله سنيوارت في
بعثة من الخرطوم عن طريق النيل لتعيد احتلال بربر أو احراقها وتقابل حملة
الانفاذ وتستعجل تقدمها نحو العاصمة المهددة بهجوم من المهديين في كل
وقت ، وقد غادرت البعثة الخرطوم في ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، ولكن الباخرة
التي تحمل هذه البعثة - كما ذكر غوردون في رسالة منه لأخته بتاريخ ٥
نوفمبر - والتي تحمل سنيوارت ومستتر باور القنصل الانجليزى ، وهربين
Herbin القنصل الفرنسى بالخرطوم ، قد أسرت وأن الجميع قتلوا - في

أرض الماصير - في ١٨ سبتمبر وكان بالباخرة جرنال الحوادث من ٣ يناير إلى ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، وهو مجلد ضخيم مليء بالمعلومات الهامة والخطيرة (٢١٣) .

• وكان الخديوى قد لجأ الى تعديل فرمانه الى غوردون بعد الأحداث المتتالية في الخرطوم وما حولها ، وبعث بالتعديل في رسالة مرقية الى غوردون بتاريخ ٢١ سبتمبر ، وجاء فيها أصبح من الضروري تحت هذه الظروف تعديل فرمان الذى منح لك بحيث تصبح سلطتك تشمل - بصفتك حكاما للسودان - الخرطوم وسنار وبربر وتوابعها الحالية ، كذلك يجب عدم ارسال أية حملة حربية بالبواخر فى النيل الأبيض لانقاذ حاميات بحر الغزال ومديرية خط الاستواء حتى تصلك تعليمات أخرى . ويجب أن تبذل جهدك لاحضار حامية سنار الى الخرطوم ، وقد سرنا جدا عدولك عن فكرة اضرام النيران فى بربر تلك الفكرة التى لم نكن لنقبلها بتاتا (٢١٤) .

وأثناء وجود ولسلى على رأس حملة الانقاذ فى وادى حلفا وصلته برقية من الحكومة البريطانية نحدد له مهمته بأنها مساعدة الجنرال غوردون على ترك الخرطوم ، وعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك ، لأن سياسة الحكومة البريطانية هى العمل على انهاء سلطة مصر على السودان ، كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين - غير الزير - لادارة السودان تكون مهمته المحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحه فى النيل والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من السوار وعدم تشجيع تجارة الرقيق (٢١٥) .

وبينما كان ولسلى فى وادى حلفا أيضا وصلته رسالة غوردون - ١٧ نوفمبر - يستعجله لأن الموقف خرج فى الخرطوم المحاصرة ، فأسرع ولسلى بتحريك جزء من حملته عرف بجيش الصحراء أو طابور الصحراء وسار فى هذا الطابور الى المتعة عبر الصحراء قاطعا مسافة ١٧٦ ميلا ومن المتعة يسير بطريق النيل الى الخرطوم ، ورغم انتصارات حملة الانقاذ فى بعض المعارك التى واجهتها قوات الثورة المهدية ، الا أن حملة الانقاذ وصلت قرب الخرطوم يوم ٢٨ يناير ١٨٨٥ بعد يومين من سقوط الخرطوم ومصرغ غوردون وهنا وقفت حملة الانقاذ فى مراكزها انظارا لتعليمات تحدد لها حركتها التالية .

Gordon : Letters of General to his sister, P. 289.

(٢١٣)

Sudan Notes and Records, Vol. XIII (1930), P. 64.

(٢١٤)

(٢١٥) د. حلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٧٣ .

وقبل أن نسنعرض نتائج سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نحدد مسئوليات غوردون وحكومته نحو ما حدث . فمن مسئوليات غوردون أنه يصعبه انجليزى عاد الى الخرطوم معلنا استقلال السودان عن مصر ، وعبر غيور على مصلحة مصر ، والى جانب ذلك فان تشجيعه لنجارة الرقيق قد أيد الشائعات التى كانت تقول ان الانجليز قد أخذوا مصر وقرروا اخلاء السودان من المصريين . وكانت المنشورات التى صدرت فى الخرطوم تؤيد هذه الشائعات مما جعل السودانيين يعتقدون بصحتها (٢١٦) .

وكان أهالى الخرطوم يفاجئون بمنشورات تصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية احتوت على بلاغ للسودانيين بأنه قد استولت حكومتنا البريطانية على حكومتكم المصرية فاطلبوا لانفسكم الحرية ، الامضاء رجمال بريطانيا العظمى ، وبلاغ آخر بأن حكومة جلالة السلطان عبد الحميد لم تعد قادرة على تحمل نفقات حربها مع روسيا ، ولذلك باعت فسما من أملاكها التابعة لمصر وهو السودان المصرى لحكومة جلالة الملكة فيكتوريا ونقاض نمنا لذلك خمسين ومائتين مليوناً من الجنيهات (٢١٧) . وبعد ذلك ينتظرون من السودانيين أن يكونوا موالين لغوردون ولحكمه !!

كما أن كتشنر يلقي باللوم على غوردون فى تقرير قدمه الى وزارة الحرب البريطانية بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٨٥ م ويحمله مسئولية سقوط الخرطوم وهلاكه ومن معه على أمدى المهديين ، لأنه : أضعف مركزه باخراج خمسة بواخر نيلية من الخرطوم ، أربعة منها لمقابلة حملة الانفاذ الانجليزية ، والخامس مع الكولونيل ستوارت ، مما جعله يشعر باستحالة منع تدفق المهديين فى النيل الأبيض وبالتالي استحالة بقاء الاتصال مع قلعة أم درمان (٢١٨) .

بينما يلقي غوردون نفسه بالمسئولية على عاتق حكومة المستر غلاستون ، حيث كتب فى جرناله بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٨٤ اعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة وأنا فى معسكرين متعارضين ، وسوف ينسب لى هذا الموقف اذا أحل الحديوى توفيق عبد الفادر باشا مكانى ، وعندئذ تستطيع حكومة صاحبة

Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 110.

(٢١٦)

(٢١٧) محمد أحمد الحبارى : فى شان الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ص ١٥٥

Blue Book : Egypt, No. 2 (1886) No. 42.

(٢١٨)

الجلالة الملكة أن تفعل ما تريد واني على ثقة من أن الجميع هنا - في السودان - سيسبقون عبد القادر باشا استقبالا طيبا ، وبعدها سيصبح من حفي التمتع بالشماتة والاسنفرا في الضحك ، اذا وجدت حكومة صاحبة الجلالة الملكة - بعد كل هذا - أنها لا تستطيع الخروج بدون وجود الأنراك أو الزبير في السودان ، أو دون الإبقاء على السودان تحت سيادة وحكم مصر (٢١٩) .

اذن هذه شهادة شاهد من أهلها ، فكيف نعفى حكومة المستر غلادستون من مسئولية ما حدث في السودان فاذا تتبعنا المواقف المتتالية لتلك الحكومة من القضية السودانية منذ احتلال القوات البريطانية لمصر حتى سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نجدها تسير في خطوات متتالية ومتراطة وتسير الى نتائج متشابهة تعطي لها فرصة الحركة الايجابية لا مصلحة للسودان أو لمصر منها ، يذهب هيكل الى كردفان وننتهي حياه فتنخذ الحكومة البريطانية موقفا يفرض اجلاء المصريين عن السودان ، وتختار غوردون لمهمة غير محددة وغير واضحة وعندما يفشل ويهلك تأخذ موقفا يدعو الى ترك السودان ليعيش صراعا بين المهدي من ناحية والدول الأوروبية الطامعة في أجزاء من السودان وملحقاته من ناحية أخرى ، لتخرج بريطانيا من الصراع بنصيب الأسد .

ان استغراق موضوع اقرار حملة لانقاذ غوردون لوقت طويل في الوقت الذي عرف فيه غوردون أن هناك حملة في طريقها اليه - يعتبر سببا بجعلنا نلغي بالمسئولية على الحكومة البريطانية ، حتى ان أحد أعضاء الحكومة البريطانية ذكر في مجلس اللوردات تعفيا على ما حدث في الخرطوم لغوردون ومن معه بأن الخرطوم سقطت في الواقع بسبب خديعة قرب وصول قوة بريطانية ، حتى ولو كانت هذه القوة قد أرسلت في وقت أبكر (٢٢٠) .

كما أن الكولونيل كنشمن أقر في رده على مستر فوكس Fox بجريدة النيمس عدد ٣٠ يناير ١٨٨٨ م ، أنه معين كخبره من الضباط البريطانيين - من قبل الحكومة البريطانية ، وأضاف قائلا : لقد نسي مستر فوكس أن المسئولين المصريين الذين يصفهم بأنهم غير أكفاء للحكم كانوا ضباطا بريطانيين عينتهم الحكومة الانجليزية (٢٢١) . ومن ثم فهي مسئولة عن كل

Gordon : The Journals of Major-General C. G. Gordon, vol. 2, P. 81. (٢١٩)

War Correspondent : Why Gordon Perished, .. P. 302.

(٢٢٠)

H. Russell : The Ruin of the Sudan, P. 337.

(٢٢١)

اجراءات هؤلاء الموظفين ولا يمكن لها أن تنصل من المسؤولية . ولذلك فما أن بعثت الملكة فكتوريا من قصرها بأسبورين Osborne الى أوجسته Augusta أخت عوردون برسالة نعره تقول فيها : ماذا أفعل سوى تقديم خالص عزائي بسبب مصرع أخيك ، لقد كانت المسألة اننى لا يمكن قبولها أن جنرالا بريطانيا له مكانه لدى الأمة البريطانية يلغى مصرعه على يد هذا الدرويش الأسود(٢٢٢) ، حتى استندت هجمات الصحافة البريطانية على حكومة المستر غلادستون باعتبارها مسئولة عن مصرع عوردون ، ومن ثم كان كل ذلك سببا لسقوط وزارة غلادستون الثانية وأكبر مهمد لحرب المحافظين الذى نولى الحكم - بعد حكومة حزب الأحرار - لنيفاء فى الوزارة مدى عشرين عاما مسنمرة بفريبا(٢٢٣) .

ومما يلفت النظر أن وزارة حزب الأحرار عندما دخل الحركة الانتخابية عام ١٨٨٠م أصدر برنامجا انتخابيا كان من بين بنوده عدم التدخل فى الشئون الداخلية للشعوب الأخرى ، ومع ذلك فقد كذبت الأحداث هذا البرنامج وأصبح واضحا أن اعلان المبادئ شيء وتنفيذها شيء آخر ، حيث حدث الاحتلال البريطانى لمصر ، والتدخل فى السودان الى درجة التعقيد فى الأمور ، وانجلترا تحكمها وزارة حزب الأحرار برئاسة المستر غلادسون .

وعلىنا الآن أن نتبين النتائج المترتبة على سقوط الخرطوم ومصرع عوردون ، والتي تنصل فى انسحاب حملة الانقاذ من السودان واخلاء ماحقات السودان ، واعطاء العرصه لسحق الأطماع الاستعمارية الأوروبية فى الأراضى التى أخليت من المصريين . ذلك أنه عقب سقوط الخرطوم توقف حملة الانقاذ ، وبعد فائدها ولسلى الى حكومته يطلب تعليمات ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت متأثرة بحملة الرأى العام البريطانى عليها فعهدت الى ولسلى التقدم بحملته - متى اسنعه وفى الوقت الملائم - عن طريق النيل الى الخرطوم لسحق المهدي ، كما عينت الجنرال جراهام Graham قائدا لقوة بريطانية أخرى تنطلق من سواكن وتستولى على السودان الشرقى وتطوق الخرطوم من الشرق ومن ثم تساعد حملة النيل فى مهمتها ، واتخذت حكومة المستر غلادستون اجراء فى ١٧ فبراير ١٨٨٥م بتسنييل مهمة حملة السودان الشرقى اذ وقعت مع احدى الشركات البريطانية عمدا لمد خط حديدى بين سواكن وبربر .

الا أنه في الوقت الذي أخذ فيه ولسلي يعد قواته بعد فصل الصيف ، وفي الوقت الذي اصطدم جراحام بعثمان دفنة في السودان الشرقي صداما غير حاسم ، أخذت الحكومة البريطانية تراجع الموقف بعد أن خفت حدة هجوم الرأي العام البريطاني عليها ، ووجدت أن تحقيق اسسار على المهدي يتطلب نفقات كبيرة وقوات عسكرية كافية بعد أن صار المهدي ملء قلوب وأسماع كل السودانيين تقريبا الذين بدأوا يظهرهم العداء للقوات البريطانية العسكرية في السودان ، ونتيجة لذلك ونظرا لنأزم الموقف على حدود الهند وأفغانستان نظرا للتهديد الروسي للمصالح البريطانية هناك تقرر سحب حملة الانقاذ .

ومن ثم فعندما بعث بارنج الى حكومته يطلب موقفا محددا وواضحا ، أوضع غلادستون في ١٥ مارس أن كل ما يحدث في السودان انما يخرج عن دائرة اختصاصنا ، وبالنسبة للورد ولسلي كقائد للقوات البريطانية في مصر ، وفيما يتصل بالعمل الشاق الذي ينتظره فنحن مرتبطين في جميع الأمور العسكرية بمراعاة النصرف الحازم غير المنصف بالحقد ، ونحن لذلك نرغب في عدم تأييد توصياته التي نحمل انجلترا عبئا ثقيلا بقيامه بعمليات حربية واسعة ، ونحن لا نملك الحق في تكليفه بأية مسئولية تخرج عن نطاق العمل العسكري المرسوم له (٢٢٤) . ثم أعلن في مجلس البرلمان بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٨٥ م بأنه ليس في النية الزحف الى الخرطوم أو اتخاذ أية عمليات هجومية أخرى في السودان ، وقد صدرت الأوامر الى اللورد ولسلي لتنفيذ هذا القرار (٢٢٥) .

قررت الحكومة البريطانية اذن وقف كل العمليات العسكرية في السودان وانسحاب القوات البريطانية سواء في الشرق أو في وادي النيل من الأرض السودانية والوقوف عند وادي حلفا للدفاع عن مصر ، وحاول كل من اللورد ولسلي ، وسير بارنج والميجور كتشنر والجنرال شارلس ولسون ايضا أهمية الاحتفاظ بمديرية دنقلة لحماية مصر من الجنوب ، خاصة أن تلك المديرية تقع تحت سيطرة القوات البريطانية التي يقودها ، ورغم أن حكومة نوبار وفيها عبد الفادر حلمي ناشدت الحكومة البريطانية الموافقة على التمسك بمديرية دنقلة لصالح مصر ، وأن توافق على ترك قوة دفاع بريطانية تساعد على قوة مصرية للمحافظة على هذه المديرية ، الا أن حكومة المستر غلادستون رفضت الفكرة بشدة .

وعندما سقطت حكومة غلادستون في ٢٤ يونية ١٨٨٥ م وأعقبتها وزارة من حزب المحافظين يرأسها اللورد سالسبورى Salisbury ، تمسكت الوزارة الجديدة بسياسة وزارة حزب الأحرار في ضرورة انسحاب حملة الانفاذ ، هذا على الرغم من وفاة محمد أحمد المهدي في ٢٠ يونيو ١٨٨٥ م مما قد يضعف من الدولة المهدية بالسودان ، ونتج عن موقف حكومة حزب المحافظين استمرار انسحاب حملة الانفاذ من دنقلة الذي تم في ٥ يوليو مع وضع قوات دفاع في أسوان ومقدمتها بوادي حلفا ، وحاول المهديون نغيب القوات المنسحبة ، وحدث صدام بين الطرفين في ٣٠ ديسمبر كانت نتيجه هزيمة جيسوس الخليفة عبد الله أمام القوات المصرية الانجليزية المشتركة عند قرية جنس .

ومن الأمور الجديدة بالملاحظة أن هذه المراسلات بين المسترلين البريطانيين في مصر والسودان من ناحية وبين حكومتهم في لندن من ناحية أخرى بخصوص ضرورة الاحتفاظ بمديرية دنقلة ، كانت تسير دون أن يكون للحكومة الحديوية أى دور فيها كان الأمر لا يعينها فلم ترد حتى على طلبات مدير دنقلة مصطفى ياور الذي اضطر الى ارسال برقية أخيرة الى الحديوى في ٨ يونيو بأنه : كان رجاءنا أن تحضر لنا قوة عسكرية من الحكومة ، ولقد عرض منا مرارا للمعية ولدواوين الحكومة السنية بطلب القوة التي بها نتحصل على استمرار السلم بجهات المديرية ، وما ورد خبر عن ذلك قط ، فعملنا أن جهات السودان صار مصروفا النظر عنها ، وعليه فانا نعمل الطرق المفضية في أيام الهدوء (السلم) بترحيل كافة العسكرية وخداما (موظفى) المديرية والمهمات الميرية وعائلات العساكر والملكية (المدنيين) للمحروسة (٢٢٦) .

ووحدت الحكومة البريطانية من يدافع عن وجهة نظرها بعدم الاحتفاظ بدنقلة والتي كانت تستلزم ارسال قوة ، فمع الاعتراف بمسئولية الحكومة البريطانية عن الأحداث الدامية بالخرطوم وما قبلها فقد رأت أنه لم يكن هناك أية ضرورة لارسال حملة عسكرية للقضاء على المهدية ، لأنها كانت تحمل في طياتها عوامل فتائها (٢٢٧) ، ومن ثم قررت أن تكون هناك حدود بين مصر والسودان عند وادي حلفا ، ولم يعرف القطران حدودا بينهما قبل ، وهذا

(٢٢٦) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، وثائق مصطفى ياور باشا رقم ١٢ - ١٥ .
B Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 14.

مما يسترعى النظر حول طبيعة المخططات البريطانية بالنسبة لكل من مصر
والسودان . .

ومنذ أول عام ١٨٨٦ م وحتى عام ١٨٩٦ م عندما بدأت حملات
استرجاع السودان عاش السودان في ظل الدولة المهدية التي عرفت باسم
« الخليفة » حيث كان على رأس الحكم فيها الخليفة الأول للمهدى عبد الله
المعاشي فمع انسحاب القوات المصرية والقوات البريطانية انضمت أقاليم
السودان الى الدولة الجديدة ، فمنذ هزيمة هيكس في نوفمبر ١٨٨٣ ، وتسليم
سلاطين في دارة في ديسمبر من نفس العام صار السودان الغربي - كردفان
ودارفور - يدين بالنسبة للدولة المهدية ، ولم برزع هذه التسمية شيء يذكر
باسثناء ثورة فقيه عربي اشتهر باسم أبي جميزة ضد الخليفة عبد الله بسبب
منعه الحج الى مكة ، وكر أنصار أبي جميزة بصورة أظهرت كأن نهاية المهدية
أصبحت قريبة ، وأن حاكما جديدا قد ظهر لفتح طريق الحج الى مكة ، ولن
يعلم الحرب على العالم قاطبة ، وظهر كأنما صار قريبا السخن من المهدية ،
وصار كل فرد يصل من السودان الى القاهرة يذكر النجاح المستمر الذي
لقيته الثورة المشتعلة ضد المهدية (٢٢٨) .

ولكن حكومة الخليفة استطاعت القضاء على ثورة أبي جميزة بالغرب
- بعد وفاته - في فبراير ١٨٨٩ م ، ورغم ذلك فقد آفقت الحياة في دارفور
بعد انسحاب المهديين منها ، ولم يبق بها الا قليل من أهلها الذين كانوا يعملون
بالزراعة ، وعاشت في أرجائها الحيوانات المتوحشة ، ومن ثم أصبحت عبثا
على الدولة المهدية وتركت دارفور دون حكم منظم من جانب حكومة الخليفة ،
لكي تلبس تلك الحكومة الى أقاليم السودان الأخرى .

وكانت بحر الغزال تكون جزءا من الدولة المهدية منذ أن سلمها حاكما
الانجليزى لبون بك في ٢٩ أبريل ١٨٨٤ م بعد أن ينس من المقاومة دون
إمدادات ، ومع ذلك فلم تنق هذه المديرية في يد الدولة المهدية طويلا اذ سرعان
ما عاشت فترة من الاضطرابات والانقسامات دامت طوال عامين حتى اضطرت
قوات الخليفة عبد الله الى الانسحاب منها عام ١٨٨٦ م وتركها نهباً للطامعين
من الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب
السيادة على مستعمرة الكونغو المجاورة لبحر الغزال .

وكانت مديرية خط الاستواء افليما سودانيا على حكمه الخليفة عبد الله ضمه الى الدولة المهدية ، ولكن مديرها الالماني الاصل أمين بك وقف يدافع عنها ضد هجمات قوات المهدية ، ورفض الانسحاب بقواته عندما أخبره وزارة نوبار باشا بضرورة الجلاء عن المديرية نفيدا لسياسة الاخلاء ، هذا فى الوقت الذى كانت المطامع الأوروبية - فرنسية ، بلجيكية ، ألمانية الى جانب الانجليز - تسطلع الى الاستئثار بهذه المديرية ، ومن ثم لقي موضوع انفاذ أمين واحراجه من المديرية اهتمام الاوروبيين لانقسام المسواد الأولية الوفيرة بالمديرية وبخيراتها العذائية وبموقعها المتوسط فى القارة الأفريقية ، ولوجود منابع نهر النيل الرئيسية فى أراضيها .

ونتيجة لتلك الأطماع تشكلت حملة بقيادة المغامر سنالى Stanley لاجراج أمين من مديرية خط الاستواء بالقوة اذا اسنمر على رفضه الخروج ، وبالفعل أرغم أمين على الخروج وعارض جنوده انذين كادوا يفتكون به فى الخروج من المديرية وبقوا هناك ، وقد تم خروج أمين فى أبريل ١٨٨٩ م ووصل الى زنبار فى ديسمبر من نفس العام ، ولم يستطع المهديون السيطرة على المديرية امام المطامع الاستعمارية المحيطة بها والسى بدأت تظهر فيها مع قدوم حملة ستانلى .

وأما مديرية سنار فقد ظلت تقاوم ضد هجمات قوات الدولة المهدية حتى بعد سقوط الخرطوم ، ولم تسلم الا فى أغسطس ١٨٨٥ م ، وقد أساء الخليفة عبد الله مقاومة سنار ضد جيوشه فأمر قائده محمد عبد الكريم بخربنها ففعل وعاد الى أم درمان ، وبذلك انتهت مقاومتها للمهدين وأصبحت ضمن أملاكهم وخضعت لسيطرتهم . وفى السودان الشرقى سلمت حاميه العصارف للقوات المهدية فى أبريل ١٨٨٤ م ، واحتلت تلك القوات الانقلابات فى آخر مايو بمجرد انسحاب حاميتها المصرية منها ، كما دخلت كسلا فى حوزة الدولة المهدية فى سبتمبر من نفس العام .

وكانت هناك معاهدة معقودة فى ٣ يونيو ١٨٨٥ عرفت بمعاهدة عدوة بين الحبشة من ناحية وكل من مصر وانجلترا من ناحية أخرى نقضى بتسهيل انسحاب الحاميات المصرية فى شرق السودان مرورا بالأرض الحبشية نظير حصول الحبشة على افليم بوغوص أو سنهيت ، حتى تصل تلك الحاميات الى الميناء المصرى على البحر الأحمر وهو ميناء مصوع ، وقد تم بالفعل سفير هذه المعاهدة وتم انسحاب حاميات الانقلابات ، وعميديب ، وسنهيت ، والجربة ، بينما استسلمت حاميتى العصارف وكسلا لقوات المهدية ، وبانسحاب

الحاميات المصرية واسيلاء المهديين على بعض مراكز هذه الحاميات صغار السودان الشرقى كله تقريبا تحت زعامة عثمان دقنة حاكم عام هذا الاقليم وقائد عام القوات المهدية فيه ، كما صار الصدام محتوما بين عثمان دقنة والأحباش دفاعا عن الارض السودانية .

أما ملحقات السودان وأعنى بها أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال، فلم تمتد اليها يد الدولة المهدية نظرا لبعدها عن قلب الدولة من ناحية ، ولأن الوصول اليها يحتاج الى قوة بحرية غير موفرة عند الخليفة عند الله من ناحية ثانية ، كما أن الامتداد اليها يستتبع صداما مع الدول الأوروبية الطامعة فى تلك الأقاليم والتي بدأت بالفعل تمارس مؤامراتها لاقتسامها فيما بينها .

وهكذا تم اخلاء السودان كله بملحقاته فى البحر الأحمر والصومال ، وتقاسمت الدول الأوروبية هذه الأقاليم - الملحقات - بعد أن عجز المهديون عن المحافظه على هذه الأقاليم الواسعة ، فرغم أنهم أخضعوا لسيطرتهم معظم أقاليم السودان فى دارفور وحط الاستواء وبحر الغزال وسنار ، وكسلا والفضارف فى السودان الشرقى ، الا أنهم اضطروا الى الانسحاب من هذه الاقاليم وتركها ملكا منشاعا أو أرض حلاء ، وافتسم الانجليز والفرنسيون والايطاليون وبلاد الصومال وشاركتهم الحيشة قاسولت على اقليم البوعوص وهرر كما توغل الفرنسيون والبلجيكيون فى بحر الغزال حتى وصلوا الى أعالي النيل بعد سنوات قليلة ، كما حصلت انجلترا على أوغندة عندما فرضت عليها الحماية أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر . وكل ذلك كان أخطر نتائج التدخل الاجنبى وخاصة السياسة البريطانية نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية مصر .

اقرنت رغبة الدول الأوروبية فى الاستعمار بالورة الصناعة وما لزمها من مواد خام وأسواق لتصريف منتجاتها ، كما اقترنت تلك الرغبة بما ساد أوروبا عقب الورة الفرنسية وحروب نابليون بونابرت من شعور بكراهية الحروب الأوروبية من أجل الموسع وظهور فكرة التوسع خارج القارة لا داخلها ، كما اقرنت تلك الرغبة نالما بحركة استكشاف أفريقيا من الداخل بدءا من مصبات الأنهار على البحار والمحيطات بانجاه الداخل للوقوف على امكانات القارة وكيفية استغلالها لصالح الدول الأوروبية .

ولم يكن كل المستكشفون الذين كشفوا منابع نهر النيل من أهمل العلم ، وانما كان معظمهم من أدوات الاستعمار الانجليزى بصفه خاصة والأوروبى عامة . ولم يكن غربيا اذن أن تقنع انجلترا حديوى مصر بأهمية الاستكشاف حتى يقوم عمالها من صناع الانجينير بمهمة الطريق .

الاستعمار الانجليزى فى الجنوب ٠٠ واسغل هؤلاء الفرصة فخدموا بلادهم
أجل الخدمات ، وانطلقوا يكتشفون السودان ويرسلون نتائج كشفهم الى
وزارة الخارجية الانجليزية (٢٢٩) .

ولعد استأثر الساحل الشرقى لأفريقيا باهتمام معظم الدول الأوروبية
وفى مقدمها انجلترا ، وخاصة منذ افئناح قناة السويس عام ١٨٦٩ م ،
باعنبار أن موانئ هذا الساحل تواجه مراكز التجارة بالهند والشرق الأقصى .
وساعد على هذا الاهتمام موت سلطان زنجبار عام ١٨٥٦ م وافتسام ولديه
ممتلكانه بتدخل من جانب انجلترا التى ما لبنت أن وضعت هذه الممتلكات
فى دائرة النفوذ البريطانى ، كما ساعد على هذا الاهتمام أيضا استكشافات
أعلى النيل وما جاء فى أثرها من انهيار للإمبراطورية المصرية فى وسط
أفريقيا وتحول هذه المناطق طبقا للمنطق الاستعمارى الى أرض لا مالك (٢٣٠) .
وقد أدى تسابق الدول الأوروبية لاستعمار أفريقيا الى حدوث صدام
بين أطماع تلك الدول ، مما حدا بها الى عقد مؤتمر فى برلين عامى
١٨٨٤/١٨٨٥ م ، وبعد أن أصبح اصطلاح الزحف أو التسابق نحو أفريقيا
يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من
جانب الدول الأوروبية بين عامى ١٨٨٤ م و ١٨٩١ بنسكل أو بآخر (٢٣١) .
وحقيقى شاركت معظم الدول الأوروبية الغربية فى هذا التسابق الاستعمارى
الا أن انجلترا كان لها اليد الطولى فى هذا التسابق خاصة بعد أن رأت
الوجود المصرى يمتد جنوبا من السودان الى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على
المحيط الهندى ، بل وامتداد هذا الوجود فى منطقة هضبة البحيرات بين ممالك
« أوغندا » و « أونبورو » فى عهد الحديوى اسماعيل (٢٣٢) .

وعندما عقد مؤتمر برلين فى نوفمبر ١٨٨٤ م وأصدر قرارانه فى
فبراير ١٨٨٥ م اتضحت المطامع الاستعمارية للحصول على المواد الخام والمواد
الغذائية وتكوين المستعمرات ، وهى كلها الدوافع التى دفعت شعوب أوروبا
الى التنافس للسيطرة على مناطق أفريقيا الاستوائية (٢٣٣) . اذ أصدر المؤتمر
فى قراراته ما يمكن تعريفه بالضوء الأخضر للاسراع فى اقتسام أفريقيا بين

(٢٢٩) ابراهيم عمده . فى السودان ص ٧٤ .

(٢٣٠) د . عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ص ١٠٠ .

R. Coupland : The exploitation of East Africa, P. 319. (٢٣١)

(٢٣٢) د . رافت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ٩٥ .

Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa, P. 203. (٢٣٣)

الدول الأوروبية ، بأن على كل دولة أوروبية تسعى للاستعمار بامتلاك أرض أفريقية أو تفرض حمايتها على أراضي أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه بأحلال فعلي أو حماية واقعة وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها شريطة أن تسمح في ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة(٢٣٤) .

وبناء على ذلك شهدت القارة الأفريقية حتى الحروب العالمية الأولى ١٩١٤ نشاطا أوروبيا استعماريًا محمومًا وسارعت أدوات الاستعمار : الشركات التجارية ، البعثات التبشيرية ، والقناصل في انبثاق ملكية بلادهم بأفريقيا(٢٣٥) ، وكل رئيس قبيلة أو زعيم أفريقي خط بحسن نية هذه العلامة (X) على ورقة قدمها له رجل أوروبي فقد أرضه وثورته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للاستعمار(٢٣٦) . وهذه الورقة عبارة عن صورة من نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية يحملها رجال الاستعمار الأوروبي . وكانت الشركات الاحتكارية هي الأداة الأولى في تحقيق المطامع الاستعمارية ، وهي مؤسسات لتجارة الجملة ورائها رؤوس أموال لا نهاية لها ، كما يساهمها كل ما يملك الدولة من قوى مسلحة ، وكانت مهمة هذه الشركات أن تضع أسس الحكم في المناطق المطلوبة التي ما تلبث الدولة المستعمرة أن تضع أيديها بحجة حماية مصالحها الاقتصادية هناك(٢٣٧) .

وحيث أن مجال اهتمامنا هو المطامع الاستعمارية الأوروبية في السردان وملحقاه عقب الاخلاء ، فإننا نبدأ بموقف انجلترا انطلاقًا من أنها كانت أسبق وأكبر اهتمامًا بحكم احتلالها لمصر منذ عام ١٨٨٢ م ، إلى جانب سياستها السودانية المريبة ، بالإضافة إلى اهتمامها بمواشي البحر الأحمر والساحل الصومالي المواجهة للمياه الهندية حيب المستعمرة البريطانية الكبرى والغالية .

ولنبدأ بمديرية خط الاستواء حيب جمعت حولها أطماع أكبر من دولة أوروبية ، وانتهت بهوز انجلترا ، فرغم انشغال انجلترا بمسألة الحدود الروسية الأفغانية حيث كانت القوات الروسية تزحف في وسط آسيا مما يهدد بحرب انجليزية روسية للمحافظة على حياد أفغانستان وتأمين حدود

Coupland : Ibid, P. 398.

(٢٣٤)

(٢٣٥) د. رانت الشيخ : المرجع السابق ص ٩٧ .

(٢٣٦) د. عبد الملك عودة : المرجع السابق ص ٩٢ .

(٢٣٧) عبد العلي عبد الله حلب الله مستعمل أفريقية السياسي ص ٢٣ .

الهند الشمالية (٢٣٨) ، ورغم مضايقات فرنسا بسبب الوجود الانجليزي في مصر منذ عام ١٨٨٢ م ، فان انجلترا كانت حريصة على ألا تسبفها دولة أخرى في تحقيق مطامع استعمارية في هضبة البحيرات .

فعندما بدأ الألمان يتوغلون في داخل أفريقيا الشرقية منذ أن انتهوا فرصة ضعف سلطان زنبار وعقدوا المعاهدات مع طائفة من رؤساء القبائل المحليين ، وأسسوا شركة أفريقيا الشرقية الألمانية عام ١٨٨٥ م ، سارع الانجليز بإنشاء شركة أفريقية الشرقية البريطانية برئاسة السير ويليام ماكينون Machinnon التي دخلت في منافسة مع انشركة الألمانية . وعندما ظهرت أطماع الملك البلجيكي ليوبولد الثاني وصاحب ولاية الكنفو الحرة The Congo Free State في افليمي بحر الغزال وخط الاستواء لجأت الحكومة البريطانية باعطائه شريطا من الأرض السودانية الملاصق لمستعمرة الكنفو عرف بحاجز لادو Lado Enclave بصفة مؤقتة وطوال حياته ، تؤول ملكيته - ملكية هذا الشريط الأرضي - الى انجلترا لا الى مصر بعد وفاة ليوبولد بموجب اتفاقية عقدت في ١٢ مايو ١٨٩٤ م ، وكان هدف احترا من ذلك هو أن ينفذ الملك ليوبولد ضد المطامع الفرنسية التي بدأت تفكر في تحقيق مشروع من الغرب الى شرق أفريقيا ، هذا الى جانب ضمان نوفر المطامع البلجيكية في الارض السودانية .

وكان الدفاع عن منابع النيل في جنوبى السودان ضد النسابق الأوروبى للسيطرة على هذه الجهات أحد العوامل التي جعلت انجلترا تبحث عن حل لا يحملها أية مسئوليات مالية أو ادارية ، ولا يصبح خطرا على مشروعاتها الاستعمارية في تلك الجهات ، وقد اهتدت الى هذا الحل الذى تمثل فى السماح لبعض القوى الأوروبية الأقل خطورة من الناحية الاستعمارية والاضعف قوة والأقل كفاءة فى المنافسة الاستعمارية بأن يمد نفوذه على جزء من جنوب السودان بصفة مؤقتة وبشروط محددة ، وكانت هذه القوة الأوروبية التي اهتدت اليها انجلترا هو الملك ليوبولد الثانى حامى ولاية الكنفو الحرة والذي تقدم فى بحر الغزال منذ عام ١٨٨٤ م (٢٣٩) .

استغلت انجلترا أخيرا وجود دكتور شنينزر الألماني الأصل - أمين بك - مديرا لخط الاستواء ولم يجلو وحاميته عن المديرية رغم قرار احلاء

كل السودان ، لكى تعلق الصيحات فى أوروبا طالبه انفاذ أمين من الهلاك على يد المهديين الذين حتما سيصممون المديرية ، وينج عن ذلك تشكيل حملة برئاسة الرحالة ستانلى Stanley الأمريكى المولد الانجليزى الهوىة ، وبنمويل من شركة أفريقية الشرفية البريطانىة نهدف الحملة فى الظاهر الى تحقيق هدف انساني وهو انفاذ أمين بك من المهديين ، ولكننا فى الحقيقة نهدف الى السيطرة الانجليزية على أغنى بقاع القارة الأفريقية بعد اجلاء أمين بك عنها .

ويؤكد هذه الحقائق ما سطره الأب شينز Schynse عضو البعثة التبشيرية الجزائرية والذي كان مقيما عند بحيرة فيكتوريا ، والذي رافق الحملة مع أمين فى الطريق من خط الاستواء الى زنجبار ، بأن كسرة انصالنا بضباط الحملة أدى بنا الى كشف أشياء جمّة يتبين لنا من خلالها بجلاء الفصد من هذه الحملة ٠٠ اذ يقولون لقد كنا نظن فى أمين باشا جنديا باسلا على رأس ألفى جندى من الجنود المنظمة سظيما حسنا بحيث لا نحتاج أن نعدم لهم سوى الذخيرة ليكفلوا لانجلترا الاستيلاء على خط الاسنواء ويفتحوا بحرابهم ممرا لغاية ممبسة (٢٤٠) .

ويضيف الأب شينز ، أن أمين بك كان ينساء هل يصح فى الاذهان أن رجلا داهية مثل تاجر اسكتلندى - يفصد ماكيون - بطرا على فكره فجأة أن يضحي بمبالغ طائلة فى سبيل انفاذ موصف مصرى ربما لم يكن سمع حتى ذلك الحين انسانا بلفظ اسمه ؟ انهم لم يباشروا ارسال الحمه حبا فى سواد عيني الدكبور أمين باشا بل من أجل المديرية اتى كان هو على رأسها ومن أجل عاجيها ٠٠ وهكذا كانت إنجلترا تضم الى ممتلكاتها مديريه أنيعة بدون أن تدفع فلسا واحدا وتسئولى منها على إيرادات - أربعة آلاف فنطار عاج كان قد جمعها أمين فى وادلاى - ننى بنعمسات انصالها، بمبسة (٢٤١) .

ومما يؤكد ذلك أيضا أن ستانلى أثناء حملة انفاذ أمين أعطى سلطة عقد الاتفاقيات مع الزعماء المحليين فى هصمة البحيرات وشرق أفريقيا ، وعن طريق هذه الاتفاقيات يضع هؤلاء الزعماء اراضيهم تحت الحماية البريطانية ،

(٢٤٠) عمر طوسون : تاريخ مديرية حط الاسنواء المصرية ج ٣ ص ١٦٨ .

(٢٤١) نفس المرجع السابق ص ١٧٠ .

ويسلم ستانلى هذه الاتفاقيات لشركة أفريقية الشرقية البريطانية ، وبهذا الأسلوب وبمساعدة اللورد سالسبورى - رئيس الوزارة البريطانية - اتخذت أولى خطوات للحصول على سيطرة إنجلترا على أعالي النيل (٢٤٢) . وليس هذا بغير ما كان صاحب اليد الطولى فى انفاذ حملة ستانلى - وإذا استثنينا الحكومة المصرية التى لم تكن تملك حرية العمل - كان سير وليام ماكينون مؤسس ورئيس شركة أفريقية الشرقية البريطانية الاستعمارية (٢٤٣) .

وقد مرت مسألة فرض الحماية البريطانية على أوغندة بعدة أدوار بدأت بارسال الكولونيل لوجارد Lugard الذى أعارنه وزارة الحربية البريطانية الى شركة شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مسح منك أوغندة أمينسا الأول لادخال بلاده تحت الحماية البريطانية ، وبالفعل تم عقد المعاهدة فى العاصمة منجو - كمبالا - فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ م ، وذلك بعد أن عقدت اتفاقية بين كل من إنجلترا وألمانيا فى يوليو من نفس العام تنازلت ألمانيا بمقتضاها عن كل ادعاءاتها على أوغندة وأعلى النيل التى أصبحت من مناطق النفوذ الانجليزى . وفى يوليو ١٨٩١ م أعلن لوجارد أن على الحكومة الانجليزية أن تتسلم ادارة المحمية من الشركة بعد أن مهد الطريق واستقر الوضع بالفضاء على الحزب الكانوليكى الأوغندى المعارض للوجود فى ١٨ يونيو ١٨٩٤ م (٢٤٤) .

وحدد اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية مناطق النفوذ الانجليزى فى جنوب السودان وشرق أفريقيا فى رساله الى الملكة فكتوريا ، بأن كل الاراضى خارج الحدود الحبشية « وجالا لاند » حتى الخرطوم ستصبح تحت النفوذ البريطانى ، وستكون بعيدة جدا عن تدخل أى مغامر أو منافس أوروبى ، وأنه سوف تتوسع دائرة نفوذنا لا لتشمل فقط أوغندة ، ولكن لتشمل كذلك كل الأقاليم المجاورة لأوغندة مثل البحيرات الكبرى ووادي النيل ، والطرق الطبيعية المرتفعة فى الداخل . ان ادارة أوغندة لعدة سنوات قليلة تعنى زيادة النفوذ والتجارة الانجليزية فى أغنى وأوسع جزء فى وسط أفريقيا وأكثر أقاليمها سكانا (٢٤٥) .

S. Low : The Political History of England, vol. 12, P. 398.

(٢٤٢)

H.R. Fox Bourne : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, P. 34.

(٢٤٣)

(٢٤٤) د . وانت الشيخ . المرجع السابق ص ١١٢ .
Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 124.

(٢٤٥)

وعندما أعلنت حكومة المستر غلادستون - الثالثة والأخيرة - فرض الحماية رسميا على أوغندة فى ١٢ أبريل ١٨٩٤ م ، ذكر السير جيرال بورتال G. Bortal مندوب انجلترا السامى فى أوغندة اذا نظرنا الى أوغندة من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة فى أفريقيا الشرقية ، ففى قبضة أوغندة منابع النيل ، وموقفنا فى أوغندة ومصر واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيته ويكون باستطاعته أن يقضى على مصر (٢٤٦) .

ومعنى هذا ان فكرة مد المطامع البريطانية من شمال القارة الى جنوبها أو ما عرف بمشروع من الكاب الى القاهرة أصبح فى حيز التنفيذ ، فالمشروع أشار اليه المسر غلادستون فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م فى مجلة القرن التاسع عشر وحاء فيه : اذا توطدت أقدامنا فى مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمنابة بداية لتأسيس الامبراطورية شاسعة فى أفريقيا الشمالية وناخذ فى النمو ندرجيا الى أن ندخل فى تخومها منابع النيل الأبيض بل ونسئى بدون شك بأن يجناز حط الاستواء لتتصل بمسمرتى النال ورأس الرجا الصالح ، وذلك بغض الطر عن الترنسفال وبهر الأورانج ، وكذلك يكون الحال فى الحبشة وزيمبارالين سنلهمها لدى مرورا بهما (٢٤٧) .

وعندما ذاع هذا المشروع بين الشعب البريطانى أواخر عام ١٨٨٠ م بعد نشره فى جريده النيمس فى أغسطس ١٨٧٨ م من جانب المكتشف الانجليزى هنرى جونسون ، والذي قال : اذا قامت الحكومة بعمل بعض التسهيلات للتجارة الانجليزية والبعثات النشيرية الى نعمل فى منطقة هضبة البحيرات فان مملكاتنا فى جنوب افريقيا ربما انصلت بدائرة نفوذنا الى شرق أفريقيا والسودان المصرى برباط متصل (٢٤٨) . ولكن سالسبورى - رئيس الوزراء البريطانى - رأى أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا المشروع بالنظر الى الحالة الدولية الراهنة وخاصة بسبب عداء فرنسا لانجلترا بسبب المسألة المصرية وأطماع فرنسا الاستعمارية المنافسة ، ومن ثم كان كل هم لورد سالسبورى هو العمل على تقسيم أفريقيا مع ألمانيا وفرنسا والدول الأخرى بدون الدخول فى حروب ، وهذا ما تم معظمه خلال وزارته الثانية

(٢٤٦) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٢٤ .

(٢٤٧) ضحايا مصر فى السودان وصحاحيا السياسة الانجليزية (بدون مؤلف) ص ٨٥ .
Langer: Ibid, P. 117.

(٢٤٨)

التي استمرت من عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٩٢ (٢٤٩) .

ولما كانت هذه المادة تدخلا فى شئون السيادة المصرية العثمانية فقد مرضت على مصر اخلاء السودان عملت فى نفس الوقت على عدم اخلاء ميناء سواكن بالسودان الشرقى ، ولكن الاحتفاظ بهذا الميناء دون تأمينه من هجمات عمان دقة أمير السودان الشرقى أمر يصعب بحفيظه ومن ثم فقد رأى السير ايفلين بارنج وبعد استشارة البقات من العسكرين فى القاهرة - أنه من الممكن احتلال بعض المراكز المتقدمة بعد طوكر وذلك لحماية طوكر ذاتها (٢٥٠) . كمركز لامداد سواكن بالمواد الغذائية ، وعندما عرض هذا الموضوع على اللورد سالسبورى رئيس الوزراء البريطانى ، اعترض على القيام بأية عمليات عسكرية خارج سواكن بحجة ان المالية المصرية لا تتحمل نفل هذه العمليات ، ووجه حديه لبارنج السذى اسشهد برأى العسكرين ، بأن العسكرين اذا منحت لهم امكانيات كاملة فانهم سوف يصرون على احتلال القمر من أجل حمايتنا من مارس (اله الحرب) (٢٥١) .

ونتيجة لأهمية ميناء سواكن لعمان دفنة بصفته أميرا للسودان الشرقى ، فقد دارت معارك بين قواه وحامية الميناء المصرية الانجليزية استمرت من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٨ م ، حتى استطاعت قسوه مصرية انجليزية بقياده الجنرال جرينفل Grinfel سردار الجيش المصرى فى ٢٩ سبتمبر من هزيمة قوات عمان دفنة فى موقعة الجميرة واضطر عمان دفة الى التراجع الى طوكر فى فبراير ١٨٨٩ م التى مع نى وسند خور بركة اغنية والى يعتمد عليها المهديون فى تموين جيوشهم فى السودان الشرقى بأجمعه . بينما توقف جرينفل عن القيام بأية عمليات عسكرية اخرى بعد موقعة الجميزة ، بحجة أن هذه المعركة كانت دفاعية فقط لابعاد خطر عمان دفة عن سواكن والمخلص نهائيا من تهديداته بالاستيلاء عليها .

ولكن تجمعت أسباب دفعت بالمسئولين البريطانيين أن يعرروا خوض معركة فاصلة ضد عمان دفنة وتقليص نفوذه فى السودان الشرقى والاسبلاء على طوكر ، من هذه الأسباب عودة تهديدات المهديية بعد انتصارهم على الأحباش فى انقلابات فى مارس ١٨٨٩ م ، الى جانب استمرار بجارة الرقين

G.M. Trevelyan : British History in the 19th Century, P. 41.

(٢٤٩)

Jackson - Osman Digna.

(٢٥٠)

Ibid, P. 144.

(٢٥١)

وتصديره الى بلاد العرب واستمرار تدفق الأسلحة من الدول الأجنبية عن طريق البحر الأحمر الى عمان دقنة ، بالإضافة الى ذلك المطامع الإيطالية في السودان الشرقي بعد استيلائهم على مصوع عام ١٨٨٥ م ، وإعلانهم إنشاء مستعمرة أريريا عام ١٨٩٠ ، وادعائهم بدخول الحبشة تحت حمايتهم طبقا لمعاهدة « أنشيانى » الموقعة بين البلدين عام ١٨٨٩ م ، ومن ثم يطالب الإيطاليون بمدينة كسلا باسم الحبشة . ومن الأسباب أيضا مناداة محافظ سواكن الانجليزى ويدعى هولده سميث Hotted Smith بضرورة الهجوم على طوكر وإرغام عمان دفنه بعد طرده منها على الإرداد والانسحاب الى العظيرة .

وكان عندئذ أن قام هولده سميث بالاستيلاء على هندوب من قواب عمان دفنه فى ٢٧ يناير ١٨٩١ م ثم الاسيلاء على نماى فى الثانى من فبراير ، وكان هذا الانتصار السريع الذى أحرره هولده سميث ضد عمان دفنة سببا فى موافقة اللورد سالسبورى فى ٧ فبراير على مهاجمة طوكر ، وقد استطاع هولده سميث الاستيلاء عليها فى ١٩ فبراير ، فى معركة فاصلة نجح عنها إرداد فوات عمان دفنه الى العظيرة ولم يعد يمثل خطرا على سواكن ، واقتح طريق التجارة بين سواكن وبربر .

وبالنسبة لساحل البحر الأحمر والاقليم الصومالى وكانت من ملحقات السودان المصرى ، ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تعترف بحقوق السيادة التى لحديوى مع بعبينه للسُلطان العمانى على هذه الجنبات الى مند من باب المندب حتى رأس حافون بمقضى المعاهدة التى عقدت بين الطرفين - الانجليزى والمصرى - فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ م ، الا أن الحكومة البريطانية استندت الى نص المعاهدة وضعت به قصد استعماله فى المستقبل ككثرة لتحقيق مشروعاتها الاستعمارية ، وجاء النص فى المادة الخامسة من المعاهدة كما يلى .

و تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية الى حكومة دولة الانجليز تعهدا رسميا تاما بأن لا تعطى بأى وجه كان الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلادالصومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية ، وصارت جزءا من ممالك الدولة العليا المعطاة الى الحكومة المصرية أو أى قطعة من العطر المصرى أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة الى أى دولة أجنبية(٢٥٢) .

ولما كانت هذه المادة تدخلا في سنون السيادة المصرية العثمانية وفقد امتنع الباب العالي عن تنعيز ما جاء بها ولم يعط التعهد المطلوب ، وكان هذا ما أرادته ايجلنرا وخططت له ، ومن ثم أبلغت الباب العالي عن طريق سفيرها بالآسنة لورد دوفرين الغاء معاهدة عام ١٨٧٧ م ، وأنها قررت انخاذا الشرتيات التي تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خاصة في بربرة التي نمد عدن بحاجتها الرئيسية ، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات ، وقد احنح الباب العالي دون فائدة ،. وقد تسلم الانجليز بربرة بعد أن أخلاها المصريون وفي أوائل أكتوبر ١٨٨٤ م تعين والش Walsh أول موظف انجليزى ليحكم بربرة تعاونه قوة من الجنود الينود . وأخطر السفير البريطانى في باريس الحكومة الفرنسية في ٢٣ أبريل ١٨٨٥ م بأن محمية بريطانية قد تأسست في هذا القسم من الساحل الصومالى .

واستخدمت الحكومة البريطانية نفس اللعبة مع السلطان العثمانى لتحصل على مزيد من ملحقات السودان ، إذ أنه بمجرد اقرار سياسة الاحلاء كثفت الحكومة البريطانية سفيرها في الآسنة أن يطلب من الباب العالي. في ١٤ مايو ١٨٨٤ استضاف ممارسه حقوق السيادة على الموانى المصرية على ساحل البحر الأحمر فورا وذلك باحتلال جنود عثمانيين هذه الموانى ، ولما لم ينسحب السلطان العثمانى لطلب البريطانى فورا نزلت القوات البريطانية ميناء زيلع في ٢٤ أغسطس من نفس العام رغم وجود قوات مصرية سودانية لم تنسحب بعد والتي ظلت حتى أنزل العلم المصرى عن زيلع نهائيا في أكتوبر ١٨٨٨ م .

وطبقا لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ م فإن الحكومة البريطانية أبلغت الدول الأوروبية في ٢٠ يوليو ١٨٨٧ م أن الساحل الصومالى ابتداء من رأس جيبوبى الى بندر زياده - والذي يضم موانى زيلع ، وبنهار ، وبربرة - قد وضع تحت الحماية البريطانية ، ولم تعرض دولة من الدول على هذا النبيلغ ، لأن الحكومة البريطانية قد أبرمت اتفاقيات مع الألمان والايطانيين والعربانيين لتقسيم منطقة شرق أفريقيا فيما بين الدول الأوروبية الأربعة .

وكانت محمية الصومال البريطانى تعتبر امتدادا للمنطقة الممتدة على الساحل الجنوبى لخليج عدن ، ومن ثم فبعد كانت تحكم بواسطة الحاكم الانجليزى في عدن بصفنه حاكما لليند ، وفي عام ١٨٩٨ م تم وضع المحمية تحت ادارة وزارة الخارجية البريطانية ، وفي عام ١٩٠٥ م تم تبعيمها الى

وزارة المستعمرات البريطانية (٢٥٣) . وقد تمسكت انجلترا بمحمية الصومال
لاهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية
المساندة لعدن لحماية وتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتر بريطانيا
الحساس كما وصفه البريطانيون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وإذا نقلنا الى المطامع الاستعمارية الفرنسية في ملحقات السودان ،
بل وفي الأرض السودانية ، فإننا سنجد أن الاستعمار الفرنسي كان عنيدا في
وقفته من الوجود البريطاني في مصر والسودان ، ثم انفردت انجلترا بالعمل
ضد مصر منذ عام ١٨٨٢ م . بل انه منذ عام ١٨٧٠ م حيث ففدت فرنسا
اقليمي الالراس اللورين اتخذت السياسة الفرنسية الاستعمارية خطوات
أكبر نقدا ، بعد أن بدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة في هذا الوقت
خارج حدودها يعبر شرطا أساسيا لبناء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس
يفهمون أيضا الشكل الحديث للصراع من أجل البقاء ، وفي هذا الوقت الذي
تزداد فيه حدة المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ومن يتقهقر يغرقه
الطوفان (٢٥٤) .

انتشرت بين الفرنسيين اذن فكرة بناء مستعمرات فيما وراء البحار
لتحقيق المصالح الوطنية والخاصة ، وكان جول فيرى - أبو الاسعمار
الفرنسي - قد عبر عن الرأي العام الفرنسي في خطبة له أمام الجمعية الوطنية
الفرنسية عام ١٨٨٥ م بقوله : أليس من الواضح أن دول أوروبا الحديثة
تواجه بمجرد تصنيع منتجاتها معضلة من أشد المعضلات على الحل ، وهي
ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها الأمر الذي يعد أساسا للحياة الصناعية ؟
ألم تشيدوا الشعوب الصناعية الكبرى تنفجر واحدا وراء الآخر في سباق
المستعمرات ؟ وهل يستطيع انسان أن يقول ان السياسة الاستعمارية
كمالية لحياة مثل هذه الشعوب ؟ كلا أيها السادة أن مثل هذه السياسة
ضرورية لنا جميعا ضرورة الصناعة نفسها (٢٥٥) .

ولهذا سعت فرنسا ومنذ الخمسينات من القرن التاسع عشر الى أن
يكون لها موضع قدم في شرق أفريقيا ولو كان على حساب مصر ، فلتقى
الوكيل الفنصلي الفرنسي في عدن عام ١٨٥٦ م تعينيات من حكومته للمحب
حول امكانية اشاء محطة نحارية فرنسية في عدن ، فاقترح الاسيلاء على

أوبوك Obok الواقعة على الساحل الأفريقي المقابل لعدن ، وبالفعل عقد منذ عام ١٨٦٢ م معاهدة مع أحد مشايخ أوبوك تعطى فرنسا الحق في امتلاك المدينة والسهل المحيط بها .

ثم حدث اهتمام جدى من جانب فرنسا بهذه المنطقة منذ عام ١٨٨٣ م عندما تحرك الفرنسيون نتيجة لتوفر عاملين أولهما : احتلال ميناء عصب على يد الإيطاليين مما أدى الى أن تحتكر إيطاليا التجارة مع أثيوبيا ، وهو الهدف الأساسى للنشاط الفرنسى ، وثانى العوامل حصول فرنسا على محطة يدلية من خلال حربها مع زعماء القبائل (٢٥٦) . ومن ثم عقدت فرنسا اتفاقية عام ١٨٨٤ م مع سلطان جوبا نصت على وضع اتصالاته الخارجية تحت اشراف فرنسا ، كما عقدت اتفاقية مماثلة مع سلطان ناجورة . وتبع ذلك تأسيس مستعمرة فى أوبوك عام ١٨٨٥ م ، وفرض الحماية على تاجورة وما جاورها وتأسيس ميناء جيبوتى .

وفى عام ١٨٨٨ م وافقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على تخطيط الحدود بين مستعمراتها فى الصومال والننى كانت أرضا مصرية قبل فرض قرار انجلترا باجلاء المصريين عن السودان وملحقاته فى عام ١٨٨٤ م . وقد تأيد بهذا الاتفاق الوجود الفرنسى فى الصومال ، كما تأيد بدعوة منليك امبراطور أثيوبيا لكى تعطيه فرنسا تأييدها أمام ادعاءات إيطاليا بالحماية على أثيوبيا (٢٥٧) ، نظير عقد معاهدة صداقة بين فرنسا وأثيوبيا وقعت عام ١٨٩٢ ، وحصلت فرنسا على امتياز بمد خط سكة حديد بين ميناء جيبوتى الفرنسية وأديس أبابا عاصمة أثيوبيا .

لم يكتف الفرنسيون بما غنموه من ملحقات السودان عند مدخل البحر الأحمر ، بل كانت لهم مشاريعهم الاستعمارية فى السودان ذاته ، ومن خلال فكرتهم بتكوين حزام استعمارى يربط ممتلكاتهم فى غرب أفريقيا والتي تعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية بممتلكاتهم فى الصومال بشرق القارة وطمح الفرنسيون علاقاتهم بالأحباش بامدادهم بالأسلحة الفرنسية وتأييدهم ضد الإيطاليين مما أدى الى انتصار الأحباش على الإيطاليين فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦ م ، فقد راجت نكبات بأن هناك اتفاقا تم التوصل اليه بين فرنسا

وأنيوبيا من أجل تحقيق مطامع استعمارية في النيل الأبيض ، وذلك بأن يزحف الفرنسيون بحملة عسكرية من مراكزهم في الغرب الأفريقي ، بينما يزحف الأحباش من جهة الشرق على أن يتقابلوا في فاشودة .

ومما يؤيد هذا القول أن الرئيس الفرنسي كارنو Carnou استدعى إلى قصر الإليزية السكرتير العام لوزارة المستعمرات الفرنسية ديلكاسيه Delcassé والمستكشف ميجور مونتيليل Monteille الذي كان ديلكاسيه يسنحنه للقيام بحملة استكشاف في أعالي النيل ، ووجه الرئيس الفرنسي حديثه إليهما بقوله : اننى سأكون مسرورا لانارة المسألة المصرية ، فالسودان المصرى انما هو أرض خلاء ، وأن فرنسا فى حاجة الى مفض على النيل لأملأها فى أوبانجى Ubanghi . وأطلعهم على تقرير حول التقدم نحو فاشودة الذى بعث من رافد النيل المسمى السوباط ، وبواسطة هذا الموقع فإن فى استطاعة فرنسا أن يعوق البلجيكيين وفى نفس الوقت نخيف البريطانيين خارج مصر بالتهديد بقطع مياه النيل عن مصر (٢٥٨) .

وعندما راجت فى لندن شائعات فى مستهل عام ١٨٩٥ م عن قيام حملة فرنسية الى أواسط افريقية بانجاه منابع النيل ، وأير الموضوع فى مجلس العموم رد السير ادوارد جراى Grey وكبل وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٨ مارس ١٨٩٥ م ، بأن تقدم حملة فرنسية بتعليمات سرية من الجانب الغربى لافريقيا نحو منطقة معروف للجميع منذ زمن طويل حقوقا غيبا ، لن يكون مجرد عمل غير حكيم أو غير متوقع فحسب . وليكن معلوما جدا للحكومة الفرنسية أن مثل هذا العمل سيكون عملا غير ودى وستنظر اليه انجلترا على هذا النحو ، لان منطقة النفوذ البريطانى تشمل كل فروع النيل (٢٥٩) .

وكان الميسيو بروننت العضو الفرنسى فى سكك حديد مصر ، وصديق الرئيس الفرنسى كارنو ، قد بعث بتقرير للرئيس الفرنسى بعد فشل المفاوضات الانجليزية التركية للجلاء عن مصر عام ١٨٨٩ م ، يقترح فيه أن تقوم فرنسا باحتلال نقطة من الأراضى المصرية تكره انجلترا على الاحتجاج،

Langer: Diplomacy of Imperialism, p 122.

(٢٥٨)

Hansard's Parliamentary Debates, 4th series (1892-1908) Vol. 32

(٢٥٩)

& Ward, A.W.: The Cambridge history of British Foreign Policy

(1783-1919), p.p. 251-252.

ودول أوروبا الى نزع المسألة المصرية ، ورأى أن تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصرى ، لأن وصول الفرنسيين اليها سهل من أملاكهم بأفريقيا. ولأنها مركز مديرية ، ولأنها مفتاح مصر لوقوعها عند مصب نهر السوبات بالنيل(٢٦٠) فكانت حملة مارشان Marchand على فاشودة .

وعندما غادر مارشان فرنسا في مايو ١٨٩٦ م أعطى تعليمات بأن يتجنب أية صدامات عسكرية لأن قوته المكونة من ٨٠ جنديا سنغاليا وثمانية من الضباط الفرنسيين ، قوة صغيرة ، ولأن غرض الحملة دفع أى ادعاء لاحتلال البريطانيين لمصر ، ولوضع حد لحلم الانجليز الذين يرغبون في ربط مصر مع الكاب ، وأملاكهم في شرق أفريقيا بامتلاكهم الخاضعة لشركة السحرج الملكية(٢٦١) .

وبالفعل تقدم مارشان بقوته الصغيرة من غرب أفريقيا فوصل الى فاشودة في ١٠ يوليو ١٨٩٨ م بعد سفر طويل وشاق ، واصطدم مع المهديين واستطاع الصمود في موقعه ، وعقد معاهدة مع سلطان قبائل الشلك في سبتمبر من نفس العام وضعت بلاد الشلك بمقتضى المعاهدة والواقعة على شاطئ النيل الأبيض الغربى تحت حماية فرنسا ، ورفع مارشان العلم الفرنسى على فاشودة ، ولكن قوة مارشان الصغيرة لم تكن لنفوى على الصمود أمام المهديين دون أن تصلها نجدات حبشية كما كان متوقعا ، ومن ثم فإن تأخير وصول الأحباش سيؤدى الى فناء هذه القوة ، واذا تأخرت حملة الاسترجاع التى يفودها كتشنر فإن هذه القوة الفرنسية الصغيرة كان سيصيبها التدمير - كما يذكر كتشنر نفسه - اذا نحن تأخرنا خمسة عشرة يوما فى سحق الخليفة(٢٦٢) .

أثار وصول مارشان بقوته الصغيرة الى فاشودة ورفع العلم الفرنسى عليها عاصفة من الاحتجاج البريطانى ، والترقب الدولى ، وظهرت نوايا الحكومة البريطانية واضحة ، اذ بينما كانت حملة مارشان تتقدم نحو فاشودة كان جنرال كتشنر يتقدم بقوات مصرية انجليزية لاسترجاع السودان ، ومن ثم سارع كتشنر بعد استيلائه على الخرطوم وأم درمان -

(٢٦٠) داود بركات : المرجع السابق ص ٢٠ .

Langer. Ibid, p. 575.

(٢٦١)

Low, S.: History of England, Vol. 12, p. 442.

(٢٦٢)

وبعد أن علم بأمر حملة مارشان - الى السير الى فاشودة حيث رجع انعلم
المصري فسط - مع أنه رفع العلمين المصري والانجليزى على سراى الحكومه
بالخرطوم - وكاد يحدث صدام بين قوات كشنر وقوة مارشان لولا توصل
الطرفين الى اتفاق بالكبابه الى حكومتيهما .

ادعى فرنسا أن هذه المنطقة قد أخلاها المصريون نهى أرض خلاء لا مالك
لها ، حيث لم تستطع قبيلة محلية أن تمارس سيادتها على كل المنطقة ، وأن
الفرنسيين وصلوا الى المنطقة قبل وصول المصريين والانجليز بملايه شهور ،
ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذه الادعاءات بأن الحكومة المصريه كانت قد
تخلت عن حقوقها مؤتمنا أمام قوة المهديين الساتره ، ولكنها لم تسجل عن حقوقها
فى السيادة مطلقا . وكان هذا الموقف الانجليزى يظهر بوصوح بحايلى
الانجليز لغرض السيطرة والانفراد بالنفوذ فى السودان وملحقاته بينما
كانوا يحاولون رد عدوان الدول الأوروبيه الطامعه فى اجراء من الأرض
السودانيه بدعوى أن تلك الأصقاع لم تكن ملأيا لاحد او رصا فضاء يستضيع
أن يستحوذ عليها من يشاء . كانوا فى الوقت نفسه يحذرون من استمرار
حقوق مصر فى السيادة على السودان رغم احتلاله نكته يستبدون اليها فى عمله
اتفاقات مع دول اخرى لتفسيح الممتلكات المصريه ذاتها فى السودان السرى
وعلى طول الساحل الصومالى (٢٦٣) .

وحسنت انجلترا الموقف بإبلاغ الحكومة النمريسيه بنتائج معركة أم
درمان بأن كل الافاليم التى كان الخليفه يسيطر عليها آتت الى الحكومتين
المصريه والبريطانيه بحق الفتح ، وأن هذا الحق لا يحصل ايه مناسبه (٢٦٤) .
ومن ثم لم يستطع الفرنسيون وبعد تردد لمدة سه أسابيع بتحقيق غرض
حميتهم الى فاشودة ، وخشوا على مصير مارشان بعد أن هددت بريطانيا
بإخراجه من فاشودة بالقوة ، ومن ثم وافقوا فى بيان صدر فى لندن بإخراج
٢١ مارس ١٨٩٩ م على أن تتخلى فرنسا عن كل ادعاءاتها فى الافاليم
السودانيه ، واعطاء التأييد لادعاءات حكومه جلاله الملكة - انجلترا - المنعلة
بحق المحتج (٢٦٥) .

(٢٦٣) د. محمد نؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٦ .
Langer : Ibid, p. 553.

(٢٦٤)

Low, S. : Ibid, p. 442.

(٢٦٥)

ولعل ما سطره الحديوى عباس حلمى الثانى عن تأثير خضوع فرنسا للتهديد الانجليزى وسحبها لحملة مارشان ، خير تعبير عن حفيظة الموقف الدولى الطامع فى الدول الصغيرة ، اذ يقول : كان جلاء الفرنسيين عن فاسودة آخر مظهر حساس لاتحاد ونيق فى سياسة تحرير بلادى ، وكنت أحس وأنا أرقب رحيلهم أن فرصة دولية أخيرة نفلت من مصر ، كانت انجلترا المنصرة قد ربحت الجولة ، وكانت تركيا قد نخلت عنا وروسيا لم تعد تؤمن بنا ، وها هى فرنسا نخنقى مرغمة من أفننا وتحول نظراتها المتعبة وجهة أخرى . لقد انتهى الصراع - بين فرنسا وانجلترا - بتنازل كانت مصر فديته (٢٦٦) .

وكان المصريون يعلفون آمالا كبيرة على فرنسا فى صراعمهم ضد الاحتلال الانجليزى ، ذلك الاحتلال الذى قلب فرنسا من كونها صديقا معناونا مع انجلترا الى عدو صريح ، ولم تظهر علامات التفاهم بين الطرفين طالما بقيت انجلترا فى وادى النيل ، ومن ثم ظهرت حاجة انجلترا الى تأييد الالمان ، وأصبح اعتمادها على هذا التأييد من الامور الضرورية والهامة (٢٦٧) ؛ وبالفعل عقدت اتفاقيات بين انجلترا وألمانيا أنهت النزاع بين البلدين حول المطامع الاستعمارية فى شرق أفريقيا لتتفرغ انجلترا لفرنسا ولغيرها من القوى الأخرى المزاحمة للنفوذ الانجليزى فى السودان وملحقاته .

وبينما كان الفرنسيون يصارعون الانجليز لتحقيق مطامع استعمارية فى السودان وملحقاته ، كانت هناك ايطاليا تسارع الى دخول ميدان الاسنعمار فى افريقية الشرقية ، ورغم أن ايطاليا كانت أكثر القوى الأوروبية ضعفا وأقل مقدرة من غيرها إلا أن كرسبى Crispi رئيس الوزارة الإيطالية ووزير خارجيتها كان نوافا الى أن يغلف هذا الضعف باتباع سياسة مبنية على القوة والعدوان فى الخارج وكانت افريقيا هى مطمح الطليان ، وهى الميدان الذى يحقق أهدافهم (٢٦٨) .

بدأت المطامع الإيطالية فى ساحل البحر الأحمر والسودان الشرفى بشراء شركة روباطنيو الإيطالية للملاحة Rubattino Shipping Company

(٢٦٦) مذكرات الحديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى عام ١٩٥١ م العدد ٤٨٢٩ -

٨ مايو ١٩٥١ م .

Sudan Notes and Records, Vol XL (1959), p. 80.

(٢٦٧)

Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), p. 82.

(٢٦٨)

العالى صاحب السيادة القانونيه على هذه الاقاليم والذى يسترد ممارسة هذه الحقوق مباشرة على أثر تخطى الحديوية المصرية عنها(٢٧٢) .

أعطت بريطانيا وهى لا تملك لايطاليا وهى لا تستحق حق الاستيلاء على أقاليم مصرية ، وقد اسندت الحكومة الايطانية على المأييد البريطانى فاستغلت مصرع الرحالة الايطالى جوسنافو بيانكى فى أكتوبر ١٨٨٤ م أثناء مروره من بلاد الدناقل فاستولت على مصوع فى ٥ فبراير ١٨٨٥ م ، ومن مصوع انطلق الايطاليون فى الداخل بالاسنيلاء على أوومولو Olumolo ومونكولو Monkullo ومن ثم غادرت بقايا الحامية المصرية من الاقليم فى نوفمبر من نفس العام فى طريقها الى مصر .

استمر النوسع الايطالى بالاستيلاء على سنيهت فى يوليو عام ١٨٨٨ م ، واعلان الحماية الايطالية على زولا الواقعة جنوبى مصوع فى أغسطس من نفس العام ، واحتلوا كيرين فى ٢ يونيو ١٨٨٩ م وهى عاصمة اقليم بوغوص ثم استولوا على أسمرة فى ٣ أغسطس من نفس العام ، وزحفوا على قرع Cura واحتلوا المواقع الهامة فى الجنوب حتى حد نهري المارب وبليسا Belesa . وبذلك انسعت المملكاب الايطالية فى شرق أفريقيا مما حدا لتكون من المدن الآتية : بوغوص ، مصوع ، زولا ، سنيهت ، كيرين ، أسمرة ، بالحكومة الايطالية أن تصدر مرسوما ملكيا بانشاء مسعمرة أرتريا النى ومعظم هذه البلاد أراض مصرية أصلا .

وكانت الحكومة البريطانية بتشجيعها للايطاليين لشهر نفوذهم على ساحل البحر الأحمر عند مصوع تهدف الى تحقيق عدة أهداف أهمها أن الحبشة كانت تطالب منذ زمن بالأراضى الواقعة على طول النيل الأزرق حتى الخرطوم ، ووجود الايطاليين فى مصوع سوف يمنع الأجباش من تحقيق ادعاءاتهم . وهناك أيضا الفرنسيون الذين يحاولون اقامة العراقيل أمام الاحتلال البريطانى لمصر ، وقد أسسوا فى عام ١٨٨٥ م محطة على ساحل البحر الأحمر عند أبوك(٢٧٣) ، بالاضافة الى المهديين المعادين للمشروعات الاستعمارية الانجليزية فى مصر والسودان وملحقانه .

ويمكن القول أن بريطانيا كانت تهدف بسياسة تشجيع المطامع الاستعمارية الايطالية الى أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد ، فأولا سيقف

(٢٧٢) نفس المرجع ص ١٦٧ .

Langer : Ibid, p. 108-109.

(٢٧٣)

الايطاليون سدا أمام المهديين في الشمال ، وثانيا أن السماح للايطاليين بمد دائرة نفوذهم في الحبشة الى ما أصبح فيما بعد الصومال الايطالى يجعلهم يفنون سدا أيضاً أمام حركات الفرنسيين في الساحل الشرقى نحو السودان ، وثالثا أن الحليف الايطالى الذى قد يستطيع أن يقف سدا أمام المهديين (الدراويش) لابد وأن يصاب بكارثة على يد الأحباش ، وعندئذ ندخل بريطانيا في الحبشة على جبة الدراويش الذى ذبحه الايطالى ، وعلى جسة الايطالى الذى ذبحه الحبشى ، وعلى جمة الحبشى الذى أفناه كل من الدراويش والايطالى(٢٧٤) .

ونتيجة للتوسع الايطالى فى أترتيا اصطدموا مع الأحباش ، حتى اذا تولى منليك الثانى عرش الحبشة عقب مقتل يوحنا الرابع نجاشى الحبشة فى معركة العلابات التى وقعت بين الأحباش والمهديين فى مارس ١٨٨٩ م ، عقدت إيطاليا مع الحبشة معاهدة بارايخ ٢ مايو من نفس العام عرفت بمعاهدة أوتشيانى Ucciali ، وهى المعاهدة التى أنارت خلافا بين الايطاليين والأحباش بسبب تفسير المادة ١٧ من المعاهدة والنى نصت على أنه يجوز لملك الحبشة استخدام الحكومة الايطالية فى نصريف شئون الخارجية ، وأنسى اعتبرها الايطاليون بمنابة اعتراف بالحماية الايطالية على الحبشة .

وطبقا للتفسير الايطالى هذا دارت معارك بين الطرفين كان المصر فيها للأحباش ، وكانت المعركة الفاصلة تلك التى عرفت بموقعة عدوه فى أول مارس ١٨٩٦ م مما اضطر إيطاليا الى طلب الصلح مع الحبشة فعقدت معاهدة صداقة وسلام جديدة بين الطرفين فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ م تضمنت إلغاء معاهدة أوتشيانى واعتراف إيطاليا باستقلال الحبشة استغلا كاملا ، ورسست الحدود بين أترتيا المستعمرة الايطالية والحبشة الدولة المستقلة .

ومن أترتيا انجهب أنظار الايطاليين الى مديرية كسلا النى تقع فى منتصف الطريق بين مصوع والحروطوم ، وقد احتج اللورد دوفرين السفير البريطانى فى روما فى فبراير ١٨٩٠ م بأن الايطاليين أصحاب مطامع وربما حاولوا امتلاك أعالى النيل والسودان ، واحنج بارنج من القاهرة أيضا احتجاجا مشابها ، وحب الحكومة البريطانية على إعادة احتلال طوكرك(٢٧٥) ، ولكن

الحكومة البريطانية التي لم تستجب لفكرة احتلال طوكر سمحت للايطاليين باحتلال كسلا احتلالا مؤقتا ، مع الاحتفاظ بحقوق الحكومة المصرية في استرجاع هذه المنطقة من ايطاليا بمجرد أن تنتهي الحكومة المصرية لذلك .

وكان الايطاليون يهنمون بأن ينالوا من انجلترا الاعراف بحقوقهم في الصومال الايطالي وادعاءهم في السودان الشرقي ، وقد وافق ابريطانيون من جانبهم على تحديد النفوذ بينهم وبين الايطاليين في الصومال من جهة وعلى اطلاق يد الايطاليين في احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهر العظيرة من جهة أخرى ، ومن ثم عقدت اتفاقيتين بين الطرفين في ٢٤ مارس و ٥ ابريل ١٨٩١ م نصت على دخول الصومال الايطالي ومسعمرة أريريا وكسلا والمنطقة المجاورة لها حتى نهر العظيرة في دائرة النفوذ الايطالي ، كما نصت على أن تتعهد الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة منشآت لمرى على نهر العظيرة فد تؤثر على كمية المياه الواصلة الى النيل .

ومع ذلك وقف المهديون يدافعون عن أرض السودان ضد المطامع الايطالية ، ف وقعت بين الطرفين معركة حامية عند بلدة أغوردات التي تقع في منتصف الطريق بين كسلا ومصوع في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م ، حيب حاولت جيوش الخليفة عبد الله التعايشي وقف زحف القوات الايطالية نحو كسلا ، الا أن النصر لم يحالف المهديين ، الذين لم ينسحبوا من الميدان نهائيا ، بينما استمر الايطاليون في زحفهم نحو كسلا حتى استولوا عليها عوة في ١٧ يوليو ١٨٩٤ م ، وبقيت في أيديهم حتى استرجاع السودان فركزها القوات الايطالية في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٩٧ م .

وكان الايطاليون قد حلوا منذ عام ١٨٨٩ م في الساحل الصومالي على امتداد المحيط الهندي ، وأبرموا معاهدات مع حكام الصومال الذين وضعوا اقليمهم تحت الحماية الايطالية ، وبنجاحهم في محاولتهم بوضع اليد على ساحل بنادر أقامت ايطاليا نفوذها من بندر زيادة في خليج عدن في الشمال الى قسمايو في الجنوب . ومع ذلك فان ايطاليا لم تحصر نفسها في البقاع الساحلية بل وسعت من سلطانها الى الداخل ، ورغم أنها واجهت مقاومة كبيرة من جانب الصوماليين ، الا أنها استطاعت أخيرا أن تبرم معاهدات حماية مع الصوماليين في الصومال الغربي (أوجادين) في عام ١٨٩١ م .

وهذه صورة من معاهدات الحماية وقعت بين ايطاليا وسلطان مجيرتين.

- صوماليو مجيرين - فى « بدر علولة » بتاريخ ٦ شعبان ١٣٠٦ هـ الموافق ٧ أبريل ١٨٨٩ م .

نحن السلطان عثمان محمود يوسف سلطان كل من مجيرين قمنا
بارادنا الحرية بوضع بوقيعنا وختمنا على هذه الوثيقة .

لقد وضعنا بلادنا وممتلكاتنا من رأس عوض الى رأس الكيلي (وادى
نوجال أقصى حد) تحت حماية وسفينة (رايدو) حكومة صاحب الجلالة
والكابتن بوسيلي (قبطان السفينة الحربية الإيطالية) فائد سفينة
« سنافيتا » صاحب الجلالة .

نعلن بأننا لن نبرم معاهدات أو عقود مع أية حكومة أخرى أو
أشخاص .

ونعلن كذلك بأننا سنمرز على قدر طاقتنا الأعمال المجحفة الموجبة ضد
الرعايا الايطاليين وأصدقائهم فى كل الممتلكات .

لقد وقعنا على هذه الوثيقة الحرية وبكامل ادراكنا ، وما وقعنا عليه هذا
سليزمتنا وورثتنا واخواننا ورعايانا وأسلالهم .

لقد أوقعنا امضاءاتنا وأخنامنا على هذه الوثيقة ونحن ممنعون بكامل
قوانا العقلية والجسمانية .

التوقيعات : عثمان محمود يوسف ، سلطان مجيرين ، يوسف على
يوسف ، سلطان هوبيا .

ف. فيلوناردى القنصل الايطالى لصاحب الجلالة . ، كارلو مورينى
قبطان سفينة حربية ، جيوسى بوسيلي قبطان سفينة حربية .

وكان فى فبراير ١٨٨٧ م أن نزلت قوه ايطالية حبشية مشتركة الى
هرر واسنولت عنبها بعد مقاومة ضارية ، وكان هرر تحت حكم مصر حـ
انسحبت منها الحامية المصرية عام ١٨٨٥ م بأشراف ضابطين بريطانيين هـ
الملازم بيتن والرائد هـ ، وقد اختير عبد الله نجل أمير الحاكم الأخير لير
الحكومة الجديدة فى هرر . الا أن الأمر الايطالى الحبشى أنهى هذا الوضع -
شاركت ايطاليا بألف وخمسمائة رجل على رأسهم بعض الضباط الايطالـ

ومن ثم صارت هرر الصومالية جزءا من الممتلكات الحبشية ، وهكذا بجمعت الحبشة ولأول مرة أن تضع جزءا من القطر الصومالى تحت سيطرتها ، ومن الصدف أن أول حاكم حبشى لهرر هو أب الامبراطور هيلاسلاسى الأول ، وهذا ما يفسر مولده فى هرر .

وعلى هذا فقد احتلت الحبشة الأقاليم المالية بين عامى ١٨٨١ و ١٨٩٨م. وهى أقاليم كانا ، حما ، عروس ، ولافا ، هرر ، اللوبا بور ، جوازح ، كونتا دكولو ، بالى ، سيدامو ، حوفا ، ولامو ، بورانا ، ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ١٨٩٧ م سلمت كل من ايطاليا وبريطانيا افليم أوجادين للحبشة ، وفى العام المالى ١٨٩٨م - انتزعت الحبشة بنى شنقل من السودان المصرى .

وقد أقرت بريطانيا منذ عام ١٨٩٤ م فى اتفاق ثالث عقد بينها وبين ايطاليا المشروعات الاستعمارية الايطالية فى الساحل الصومالى ، واستكملا فى هذه الإتفاقية مسألة تخطيط الحدود بين الصومالين الانجليزى والابطالى ومنطقتى العوذ الانجليزى والابطالى فى خليج عدن وفى شرق أفريقيا بصعفة عامة . وكل تلك الاتفاقيات قسمت الوطن الصومالى ، فقد كان للوطية الصومالية تاريخ يمتد الى أمد بعيد رغم أن البلاد بدائيه على العطرة ، ويقول الوطنيون الصوماليون أنه كانت لهم دولة متجانسة الى أن « بلفنها » بريطانيا وايطاليا وفرنسا والحبشه سنه ١٨٨٠ م وما بعدها(٢٧٦) .

والشعب الصومالى يعيش على التنفل بسبب حياة الرعى التى يعيشها معظمه ، ولذلك فمن الصعب تحديد الحدود فى هذا الجزء من شرق أفريقيا ، ويوجد صومال رابع فى منطقة أوجادين وقد ظلت تحت الادارة البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقدت اتفاقية عام ١٩٥٥ م بين كل من احلسرا والحبشة قضت بأن تتولى الحبشة ادارة هذا الافليم - أوجادين - وقد اسنء الصوماليون الذين ارتاحوا تحت الادارة البريطانية وهم المعروفون باسم « هود » استياء شديدا من الادارة الأثيوبية .

اعادة وحدة وادى النيل

درج المؤرخون على ذكر العمليات العسكرية التى شاركت فيها قوات بريطانية مع القوات المصرية ومنذ عام ١٨٩٦ وحتى عام ١٨٩٨ م بأنهم عمليات قصص بها استرجاع السودان الى الحكم المصرى ، وفى رأى ان التعبير الأصح فى هذه الحال هو اعادة وحدة وادى النيل ، وان كانت هذه المرة شكلية حيث سيصبح جنوب وادى النيل - السودان - محكوما بحكام عام انجليزى ، الا أن الأمر لم يختلف كثيرا فى شمال الوادى - مصر - حيث خضعت مصر للاحتلال البريطانى حتى عام ١٩١٤ م حين فرضت الحماية البريطانية عليها .

ولذلك لا نعجب أن تسعى انجلترا الى اعادة وحدة وادى النيل بعد انقسامها ، لان الوحدة الجديدة سنأتى على أنقاض حكم وطنى سودانى من ناحية ولمصلحة بريطانية من ناحية أخرى دون أن يكون لسعوى وادى النيل سوى الاسم ، وفى هذا المقام سوف نعالج أهميه اعادة وحده وادى النيل لكل من مصر والسودان ، وما هى العوامل التى دفعت انجلترا الى اتخاذ موقف ايجابى لتحقيق تلك الوحدة بعد أن وقفت أمام محاولات الخليفة عبد الله النعاشى لتحقيق هذه الوحدة ، وأخيرا كيف نفذت انجلترا سياساتها فى هذا المقام .

لا يختلف اثنان فى أهمية وحدة وادى النيل جنوبه مع شماله ، تلك الوحدة التى تحققت فى العشرينيات من القرن التاسع عشر على يد محمد على مؤسس الأسرة العلوية التركية الحاكمة فى مصر ، والتى انتكست بسبب التدخل الأوروبى - كما رأينا - بصورة أدت الى اشتعال الثورة المهدية وقيام الحكم الوطنى فى السودان منذ عام ١٨٨٥ م حتى عام ١٨٩٨ م ، ومن ثم نضجت فكرة اسعادة الوحدة بين الشعبين السودانى والمصرى رغم وجود الاحتلال البريطانى الذى لا يهتم الا بما يحقق مصالحه .

وفد اعترف اللورد كرومر نفسه بأهمية اسعادة الوحدة بين شطرى وادى النيل فى تقريره لعام ١٩٠٥ م حيث ذكر : أن السدين يخرقون الصحارى المحرقة بين وادى حلفا وبربر ، أو القفار الفاصلة بين النيل.

والبحر الأحمر الذى مدب فيها السكه الحديد الآن ، وهم يعلمون أن مثل هذه القمار الشاسعة الى فلما نثبت شبتا أو بعس فيها حيوان كبيرة جدا فى السودان • لا يلامون اذا قالوا مع جوردون وستيوارت أنها كانت وسبفى دائما ملكا لا نفع فيه •

ويضيف كرومر ، لكن لعد أخذ يثبت على مر السنين أن هذا القول غير صحيح ، وأهمية بلاد السودان فيما يتعلق بالمطر المصرى لا ننوقف على قابليتها للارتفاع بل على كون النيل يخترقها من طرف الى طرف ، وعلى أن التحكم فيه على طول مجراه مهم جدا للقطر المصرى ، ولولا هذا الأمر لكان انفاذ السودان من حالة الهمجية غير جديرة فى رأى بالنفقات الكبيرة التى تنفق عليه من الاموال المصرية والأرواح المصرية وغير المصرية المبوطة بخدمه ، ولو كان هذا الانفاذ حسنا لذاته ، ولكن رأيت مصر وحكامها أن انفاذ السودان أمر لابد منه ماليا وسياسيا ، وهذا الانفاذ يؤدى أيضا الى برفية بلاد السودان فتصير له أهمية أخرى ذاتية من غير التفات الى الغرض الأول (٢٧٧) •

ومهما كان لنا من تحفظات على بعض ففرات تقرير كرومر الذى توضح الأمور على خفيقتها بالنسبة لأهمية وحدة وادى النيل اجتماعيا وطبيعيا الى جانب أهميتها الانصادية والسياسية ، والننى لا توضح خطط الحكومة البريطانية ومصالحها فى مصر والسودان ، فان التقرير شهادة على أهمية الوحدة بين شطرى وادى النيل بكل المقاييس وخاصة المقياس الحضارى • خاصة أن بارنج كان قد رد على رئيس الوزارة البريطانية عام ١٨٩٥ م ، بأنه يرى أن للسودان أهميته بالنسبة لمصر وضرورى لها ، ولكنه لا يوازى ما ينتج عن اسعادنه من فرض ضرائب باهظة وأزمة مالية (٢٧٨) •

وكان المصريون تواقين الى اعادة وحدة وادى النيل ، ولعلنا نذكر أن محمد شريف باشا عندما قدم استقالة وزارته عام ١٨٨٤ م الى الخديوى بسبب فرض الانجليز سياسة اخلاء السودان ، قال قوله الشهيرة : اذا ذكنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا • ونجد أن رياض باشا ينفدم بمذكرة

(٢٧٧) تقرير عن المالية والإدارة والحاله العمومية فى السودان سنة ١٩٠٥ م ربعة حبات الأول كرومر تفصل دولة احلرة ووكيلها السياسى فى مصر الى حبات السير ادوارد حراى - بشر حارحيتهما (مترجم) ص ٣ - ١٤ •

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, p. 213. (٢٧٨)

للحكومة البريطانية مؤرخة في ديسمبر عام ١٨٨٨ م جاء فيها : لا يمكن لأحد أن ينكر أمرا واضحا جليا وهو أن النيل حياة مصر ، ويعنى النيل الآن السودان ، ولا يشك أحد أن الروابط والعلاقات التي تربط مصر بالسودان. روابط مينة وضرورية مثل تلك التي تربط أجسد بالروح (٢٧٩) .

بل ان كل من سلاطين والأب أوهروالدر اللذان عاشا أحداث السودان داخله أكدا على أهمية ارتباط مصر بالسودان ، وأنه نظرا للصعوبات التي تواجهها حكومة الخليفة عبد الله العايشي فقد تنهار اذا ما تعرضت لضغط الدول الأوروبية التي نناحها ، ففي الشرق إيطاليا ، وفي الجنوب انجلترا ، وفي الغرب فرنسا ، وأهابا بمصر أن نسارع لاسترجاع السودان قبل أن يقع فريسة في أيدي دولة يصعب طردها من حوض النيل (٢٨٠) . واستشهد كرومر برأى للأب أوهروالدر بهذا الخصوص في تقريره لعام ١٨٩١ م ، باننا اذا استثنينا قبائل البقارة ، فان جميع السودانيين سرحبون بعودة الوحدة مع مصر ، لأنه طبقا للطروف الطبيعية لا يستطيع السودان أن ينصل عن مصر (٢٨١) .

كما أن تشرشل وصف في كتابه حرب النهر العلافه بين مصر والسودان بالنخلة حيث تكون الدلتا أعلاها والسودان جذعها ومروعها ، وأن حرب النهر - وهي التي اشترك فيها تشرشل نحت رئاسة كسندر - لها غرض واحد وهو ضم أراض لا يمكن لها أن تظل منفصلة الى الأبد ، وشعوبا يرتبط مسبقا مصالحها ارتباطا وثيقا ، وأن النيل يربط السودان بمصر وأن حياة السودان مرتبطة بمصر .

وكل تلك الكتابات كان لها أثرها في ضرورة إعادة وحدة وادي النيل الى ما كانت عليه قبل الاخلاء ، ولكن بوجود بريطاني في هذه الوحدة ، وأصبح نتيجة لذلك هناك اعتقاد بأنه حتى اذا لم تكن الحكومة البريطانية مسئولة أصلا عن فقد السودان ، فقد أصبحت مسئولة لعدم سعيها لاسترجاعه (٢٨٢) . وسوف يذكر التاريخ أن الحكومة البريطانية احتلت مصر وهي ممتدة من الاسكندرية شمالا الى منابع نهر النيل جنوبا ، وتركتها وقد ضاع نصف أراضيها (٢٨٣) .

Langer : The Diplomacy of Imperialism, p. 573.

(٢٧٩)

٢٨٠) مكي شيكة : السودان في قرن ص ٢٧٢ .

Omar, A.: The Sudan Question based on British Documents, p. 41. (٢٨١)

Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, p. 521.

(٢٨٢)

Shebelka : British Policy in the Sudan, p. 322.

(٢٨٣)

رغبة السودانيين في الوحدة :

كان السودانيون ومنذ اشتعال الثورة المهديّة راغبين في بقاء صلتهم بمصر ، وأن المهديين أنفسهم لم يكونوا ضد المصريين ولكن ضد الحكم بأدوانه واساليبه وعماله من أتراك وأوروبيين ، ولذلك فليس غريبا أن يستقبل أهالي صعيد مصر مصرع غوردون وانتصارات المهدي على الانجليز بنفس حماس السودانيين ، بل كانوا يسظرون من قوات المهديّة الزحف الى مصر لطرد المستعمرين(٢٨٤) ، باعتبار تلك القوات هي التي أثبتت قدرتها على الوقوف ضد البريطانيين . وليس غريبا كذلك أن يوجه المهدي منشورا الى: أحبابه في الله أهالي الريف والجهات البحريه كافة - يفصّد المصريين - يدعوهم الى التسلّم للمهديّة والائتمار بأوامرها حتى لا يصيبهم ما أصاب من كان بالسودان الذين أعرضوا عن قبول الحق وجنحوا الى اتباع أقوال علماء السوء الذين أضلهم الله على علم ، واغتروا بأكاذيب حكامهم وكثرة عدد جنودهم وعددهم العارضة عن معونة الله تعالى(٢٨٥) .

وأتبع المهدي منشوره هذا الذي بعث به الى المصريين ، والذي يدل على أن أول ما فكر فيه في مجال السياسة الخارجيّة هو تحقيق وحدة وادي النيل تحت زعامته ، أتبع ذلك بتعيين حسين باشا خليفة مدير بربر السابق وصاحب الفوز الواسع في قبيلته العبادة ومن والاهم والمنششرين في شمال السودان وصعيد مصر ، عاملا للمهديّة بين أهله وعشيرته ، وحدد له مهمته في تعليمات أصدرها المهدي له بقول : ولما كان موضوع أمرنا القيام بأمر الدين وجهاد أعداء الله الكافرين ، وقد انتهى أمرهم بالسودان وعزمنا بإرادة الله على التفرغ غيرها من البلدان فقد اخبرنا الله تعالى ووجهك آمأنا عاملا عمويا على كافة قبائل جماعتك العبادة الذين بالجهات البحريه - مصر - « عشاباب » و « شناتير » و « فقرا » وعلى كافة من يرغب الانضمام عيئت من الصبائل الأخرى بطوعه واختياره لنبلغهم دعوتنا ونعطيههم بيعنا وتستنفريهم لآحياء الدين(٢٨٦) . وإن كان حسين خليفة قد ترك المهدي ولم يقبل ما عرضه عليه ، فإن في تفكير المهدي باستخدامه دليلا على رغبته في استمرار صلة السودان بمصر .

(٢٨٤) صرار صالح . تاريخ السودان الحديث ص ١٥٥ .

(٢٨٥) مكى شببكة . تاريخ شعوب وادي النيل ص ٧١٠ .

(٢٨٦) د . مكى شببكة . السودان عبر القرون ص ٣٤٠ .

كما أن المهدي بعث بأنذار الى الخديوي محمد توفيق لكي يؤمن بالمهدية ويخلع طاعته للكافرين - الانجليز - وقال له : واعلم أن ما دعوناك اليه هو الدين الحق العويم والمنهاج الواضح المستقيم فلا تعرض عنه الى نزعات الباطل . . . ولو كان قصدي من هذا الامر ملك الدنيا الرائل وعرها الفاني الذي ما نحنه طائل لكان في السودان وملحقانها كفاية كما تعلم من اتساعها وسوع ثمرانها . . . ولو نظرت بعين البصيرة والانصاف وتركت النعامي عن الحق والاعتساف لاذعنت لي بذلك وسلكت باتباعي أحسن المسالك ونيقت أذن الآن بمعزل عن الهداية حيب اتخذت الكافرين أولياء من دون المؤمنين أهل العنابة وركت الى مؤاخنهم والانخراط في سلكهم حتى كأنك تريد بهم اطفاء نور الله ، ويأبى الله الا أن ينم بوره ولو كره أعداؤه (٢٨٧) .

وكان المهدي قد وضع في خطه غزو مصر وضمها مع السودان تحت زعامته ، وكانت منشوراته ونعليماته وانذاراته مقدمة لكي يبدأ في اعداد قوة الغزو ، الا أن الموت عاجل محمد أحمد المهدي في يونيو ١٨٨٥ م . فوقف الاسعداد فترة حتى أعاده الخليفه عبد الله التعايشي ، وسارت قوة الغزو بقيادة عبد الرحمن النجومي ، واهدت من مدينه دجلة مكررا لانطلاق بوه الغزو ، وبالفعل تحركت القوة في ٣ مايو ١٨٨٩ م ، والفت بغوة مصرية بريطانية على رأسها جرينفل باشا سردار الجيش المصري في قرية بونسكي بناربح ٣ أغسطس من نفس العام كانت نتيجتها في غير صالح الميديين ، وبوقف بعدها التفكير في غزو مصر .

الموقف البريطاني :

قررت الحكومة البريطانية اعادة وحدة وادي النيل بعد الاخلاء ، ورغم ان هذه الخطوة وحدت تجاوبا عند المصريين والسودانيين على السواء ، ولكن بتحقيقها على يد الانجليز لم يكن يطمئن شعبي وادي النيل على مصير ومستقبل الوحدة المصرية السودانية في وجود احتلال بريطاني ، فاذا أضفنا الى ذلك أن الحكومة البريطانية اتخذت سياسة الاسترجاع - اعادة وحدة وادي النيل - دون الرجوع الى الحكومة المصرية ، كما حدث عندما قررت اخلاء المصريين عن السودان عام ١٨٨٤ م - كان لشعبي وادي النيل الحق والبرر

فى الارتياب فى الخطوه الانجليزىة . ومن ثم يجب ان ننسأل لماذا فررت
انجليا اعاده وحده وادى النيل ؟ ، أو بالتالى ما هى العوامل التى جعلت
انجليا تقرر اعاده هذه الوحده ؟

لعل أول هذه العوامل يعبر السياسه البريطانىة نحو احتلال مصر ، اذ
صار انجليا ترى فى احتلالها لمصر كاجراء دائم على الأقل سيطول أمده
دون تحديد وقت معين لانها ، بعد أن كانت قد أغلب أكثر من مرة وبلا
أن هذا الاحتلال اجراء مؤقت وأن الجلاء سيتم فى أقرب فرصه ممكنه .
واستيع هذا التغير فى السياسه الانجليزىة نحو مصر نفسها تحمل الحكومه
البريطانيه مسئولية الدفاع عن مصر عند حدودها الجنوبيه حتى يتم استرجاع
السودان . وقد علق بارنج على ذلك فى رساله بعث بها فى ٢٩ مارس ١٨٩٥
الى اللورد كمبرلى Cumberley وزير الخارجيه البريطانيه ، بأى أعقد
دائما أنه سيحدث عاجلا أو آجلا أن ينفذ المصريون جنوبا الى الخرطوم على
الأقل ، ولا أعنى بقولى هذا أنهم سوف يفعلون ذلك الآن ولكنى أعنى أنهم
سيفعلونه عندما نتحمل مواردهم المالىة والعسكريه القيام بهذا العمل ، ومن
غير الممكن فى الحقيقه ترك السودان على حاله الراهنة لأنه اذا لم يستعده
المصريون فسوف يفعل ذلك يوما ما الفرنسيون أو الايطاليون (٢٨٨) .

كذلك من بين تلك العوامل رغبة الحكومه البريطانيه وسلطات الاحتلال
البريطاني فى مصر عدم ترك السودان فى يد حكومه قويه قد تهدد وجودهم
فى مصر ، أو على الأقل نسحكم فى مياه النيل فتؤذى أعمال الرى التى كان
يسوف عليها انعاش الحياه فى مصر وزيادة المساحات المزروعه فطنا لصالح
المصانع البريطانيه .

وفى هذا المقام نسوق ما كان قد صرح به الجنرال غوردون لصحيفه
البول مول جازيت Pall Mall Gazette بأن الخطر الذى تخاف منه انجليا
ليس أن المهدي سوف يزحف شمالا نحو مصر ، بل على العكس ، فليس من
المحتمل أن يقوم بذلك ، ولكن الخطر طبيعته مختلفه تماما ، انه يكمن فى
رؤيه قوة اسلاميه منتصرة تقوم على الحدود الجنوبيه لمصر تمارس تأثيرها على

المصريين في كل مدنهم ، ومن ثم يسود شعور بأن ما فعله المهدي يمكنهم عمله ، وحيث أنه طرد الدخلاء والكفار فإن المصريين ربما يفعلون الشيء نفسه. وطبعاً ستكون إنجلترا وحدها هي التي عليها مواجهة هذا الخطر . وقد مارس أنصار المهدي من الآن نشاطاً كبيراً في بلاد العرب وسوريا ، ووزعت منشورات في دمشق ندعو السكان للنورة وطرد الأتراك ، فإذا خضع السودان الشرقي للسيطرة المهدي فإن العرب على ساحل البحر الأحمر - الغربي والشرقي - سوف يوحدون ثورتهم (٢٨٩) .

إلى جانب عدم ترك السودان في يد حكومة ضعيفة لا تلبث أن تغف عاجزة أمام الدول الأوروبية الطامعة في الأرض السودانية والأفريقية عامة ، فإذا حدث ذلك فقد تنحكم الدولة التي استحوذت على منابع النيل في مياهه ، وسوف يكون في مقدورها أكثر من الخليفة عبد الله النعاشي السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية التي يجهل كنهها المهديون . ويمكن أن نضيف العوامل التالية باعتبارها مسئولة مع سابقتها عن اتخاذ الحكومة البريطانية لقرار استرجاع السودان ، من بينها أن مصرع الجنرال غوردون على يد قوات المهدي قد ترك لدى الشعب البريطاني الرغبة في الانقاص والتأثر ، ورغبة الدول الأوروبية الاستعمار به في الأسياح على أجزاء من السودان وملحقاته ، وتحسن أحوال مصر المائية بحيث يمكنها تمويل حملة إعادة وحدة وادي النيل ، ثم التوافق بين إعلان الخديوي عباس حلمي الثاني عرش مصر في ١٦ ديسمبر ١٨٩٢ م وسلم وزارة حزب الأحرار الحكم في إنجلترا في أغسطس من نفس العام ، وكان عباس حلمي الثاني شاباً فالف حول الشباب الوطنيين ، وقد حاول الحد من نشاط الأجانب في مصر ، ومن التدخل الإنجليزي في شئون مصر ، وجاء ارتقاء حزب الأحرار للحكم في إنجلترا دافعاً للوطنيين المصريين الذين يفتقدون أن سياسة حزب الأحرار الخارجية تقوم على الجلاء عن مصر وترك الحرية لها لتصرف شئونها (٢٩٠) .

وبالإضافة إلى تلك العوامل يمكن أن نحدد بصورة تفصيلية العوامل التي توفرت بمصر ، وبلك التي توفرت بالسودان والتي مهدت لإعادة وحدة القطرين ، أما العوامل التي توفرت في مصر فتمثل في تحسن أحوال مصر

Gordon : The Journal of Major-General Ch. G. Gordon, Book. 1, P. 30. (٢٨٩)

Abbas, M.: The Sudan Question, P.P. 40-41.

المالية لدرجة توفر المال اللازم لتنفيذ سياسة استرجاع السودان عندما
بقررها انجلترا ، والى جانب ذلك أصبح الجيش المصرى على درجة طيبة من
الكفاية والتدريب على أحدث الأساليب الحربية ، يفوده ويسرف على تضيئه
وتدريبه مجموعة من الضباط الانجليز .

وأيضا فقد اطمأن الانجليز الى مركزهم فى مصر بعد ما أدخلوه على
الادارة المصرية من ضروب الإصلاح ، حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ م أخذت
بعوسهم تمتلئ بفه باسئفرار الأوضاع الفائمة فى مصر سيما بعد ما أسعرت
عنه بعنة السير درموند وولف Drummond Wolff فى كسل من تركيها
ومصر (٢٩١) ، فى المدة من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٧ م .

وكانت الحكومة البريطانية قد أوفدت السير همرى درموند وولف الى
كل من الآسنانة والقاهرة ليلبحث مع الباب العالى أمر الجلاء عن مصر ومعالجة
الموقف فى السودان ، وامتناع الباب العالى بالاشنراك فى القضاء على حكومة
الحليفة عبد الله التعايشى فى السودان لتأمن مصر من تهديدات نأنيها من
السودان ، وعندئذ ينظر الحكومة البريطانية فى امكانية تفرير الجلاء عن مصر ،
آى أن انجلترا علقت الجلاء عن مصر ونحديد موعد معين له بشرطين : الأول
الاطمئنان على استقرار الأمور نى مصر ، والثانى عدم تعرض مصر لغزو
خارجى من السودان ، أما وقد توفر الشرط الأول بما تم من اصلاحات أنعشت
المالية فى مصر ، فيجب العمل على توفير الشرط الثانى باسترجاع
السودان .

وفى هذا المقام فقد أشار اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية
فى رسالة له الى السير ولشام Walsham بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٨٥ م
أن المهمة التى عهد بها الى درموند وولف ، وان كان يبدو فى ظاهرها أنها
لمعالجة المسألة المصرية - أى جلاء القوات البريطانية عن مصر - فانها أساسا
تهدف للحصول من صاحب الجلالة السلطان على مساعدته حربية تركية
لمساهمة فى الدفاع عن مصر ، وقرار الأمن فى أقاليم السودان الشمالية
المناخمة لمصر (٢٩٢) .

(٢٩١) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان من ٦٠ .
Blue Book, Egypt 1 (1886), No. 6.

توصل وولف مع الباب العالي الى مشروع اتفاق فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م
بفضى بأن يعوم مدوبان تركى - كان الغازى أحمد مخنار باشا - وبريطانى -
وكان وولف نفسه - بالنفريز عن الاجراءات الضرورية وبالتعاون مع الحديوى
لتنظيم الجيش المصرى ، واصلاح الادارة فى مصر فى حدود ما نصت عليه
الفرمانات السلطانية ، والنفريز عن أحسن الطرق الكفيلة باعادة الهدوء
والسلام الى السودان دون اللجوء الى عمليات عسكرية . وقد وصل أحمد
مخنار الى القاهرة فى ٢٧ سبتمبر ، ووصل وولف فى ٢٩ أكتوبر .

ويبدو أن بعض الدول الأوروبية ، وخاصة فرنسا والروسيا ، كانت
تقف فى وجه الاتفاق الانجليزى التركى حول مصر والسودان ، بينما وفقت
دول أخرى الى جانب الاتفاق ، وقد نجلى ذلك فى موقف سفراء السدول
الأوروبية فى الآستانة ، والذى أدى فى النهاية الى رفض الباب العالي الصديق
على المعاهدة مع انجلترا نتيجة لدخل سفيرى كل من فرنسا والروسيا ، بينما
أيد السفير الألمانى الجهود البريطانىة مما دفع اللورد سالسبورى أن يبنع
ادوارد ماليت سفير بريطانيا فى برلين - شى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٥ بأنه :
أخبرنى أمس السير هنرى دروموند وولف بحبر توقيع الاتفاق بيننا وبين
تركيا حول المسألة المصرية ، ولى أطلب منك أن سلغ الكونب بسمائك
عظيم شكرنا واعترافنا بالجميل للمساعدة الطيبة التى قدمها السفير الألمانى
فى الآستانة ، ابان المفاوضات ، للسفير دروموند وولف (٢٩٣) .

ونتيجة لوجود مخنار باشا ودروموند وولف بالقاهرة تقدم كل مبهما
بأقراحاه فى تقارير قدمت للحكومنين التركيه والبريطانية ، فالفسازى
مخنار أكد فى تقريره الذى قدمه فى ١٤ مارس ١٨٨٦ م على ضرورة استرجاع
مديرية دنقلة حى يمكن النخلص نهائيا من تهديد الدولة المهدبة التى ما زالت
رغم وفاة محمد أحمد المهدي تمثل خطرا ، على أن يسم هذا الاسنرجاع بنواب
مصرية صرفة لا يشترك فيها بريطانيون . أما وولف فقد قدم آراءه بإبريج
٢٥ أبريل من نفس السنة أعلن فيها عدم موافقته على زيادة عدد الجيش
المصرى واعادة تنظيمه لأن ذلك بىطلب نفقات لا تستطيع الخزانة المصرية
الوفاء بها ، ورفض فكرة اسنرجاع دنقلة لأن سياسة الحكومة البريطانىة
المقررة كانت اخلاء السودان وجعل حدود مصر الجنوبىة عند وادى حلفا (٢٩٤) .

وكان اللورد سالسبورى قد بعث الى السير وولف برسالة فى ١٤ أبريل ١٨٨٦ م بحصصه مفترحات مختار باشا جاء فيها : نأسف حكومة صاحبة الجلالة الملكة لعدم استناعتها قبول وجية نظر مختار باشا الخاصة بضرورة استرجاع دنقلة بقوات مصرية فى الظروف الحالية ، وما زلنا نؤكد النصيحة التى قدمها حكومتنا الى الحكومة المصرية فى ديسمبر ١٨٨٣ م بعد هزيمة جيس هيكس باشا والنسبى قصب بالتخلي عن الافايم التى تقع الى الجنوب من أسوان أو وادى حلغا . وختم سالسبورى رسالته موضحا أسباب اعتراض الحكومة البريطانية على زيادة عدد الجيش المصرى واصراده باسترجاع السودان ، فقال : انه طالما بقيت قوات صاحبة الجلالة الملكة فى مصر فان الجيش المصرى والانجليزى سوف يقاتلان جنبا الى جنب ، وأنه من الضرورى لكى يتم تعاونهما توفر الثقة بين الطرفين (٢٩٥) .

وهذا الموقف الذى عبر عنه سالسبورى يوضح التخطيط البريطانى بالنسبة للموقف فى السودان ، فلا موافقة على زيادة عدد الجيش المصرى ، ولا موافقة على انفراده باعادة وحدة وادى النيل ، وأن أى تفكير لاعادة هذه الوحدة لن يحدث الا باشتراك الجيش الانجليزى مع القوات المصرية ، وبناء على هذا الموقف اصر الجانب الانجليزى فى مفاوضاته مع الجانب التركى خلال شهر مايو ١٨٨٧ م على أن تتضمن الاتفاقية التى توصل اليها الطرفان فى الثانى والعشرين من هذا الشهر ، على أنه بموافقة الحكومة البريطانية على الجلاء عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الاتفاق ما لم يظهر خطر يهدد مصر فيتأخر الجلاء ، تأخذ انجلترا على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر والاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر رالى جانب الاشراف على تنظيم الجيش المصرى ، ولكن السلطان رفض التصديق على الاتفاق بنحريش من سمراء كل من فرنسا والروسيا فى الآستانة فغادر وولف العاصمة التركية فى منتصف يوليو .

وكان لهذا الاتفاق - رغم عدم التصديق عليه - نتيجتان ، الأولى أنه أكسب الاحلال البريطانى لمصر الصفة الشرعية التى كان الانجليز يحناجونها، ومن ثم أخذت فكرة اطالة أمد الاحلال البريطانى لمصر تقوى لدى الحكومة البريطانية ، والنتيجة الثانية هى نزايده الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها بابعاد الأخطار التى تهددها من ناحية المهيدين ، ثم فى مرحلة تالية تأمين مصر من ناحية أن تتمكن احدى الدول الأوروبية الأخرى من انهاء حكم المهيدين واخضاع

السودان لحكومة قوية تطمح في السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه (٢٩٦) .

ولعل أبلغ تعليق على موقف انجلترا هذا ما كتبه كرايبينيس Crabites اذ يقول : يظهر مما كتبه أحد أصدقاء بارنج الحميين - وأعني كولفن - أن مغزى التعليمات التي أعطيت للمندوب السامي البريطاني وولف والتي وضعت بطريقة غير دبلوماسية ، أننا نرغب أن نجعل من الباب العالي مخلب قط ، وفي نفس الوقت نمنعه بالاعتراف بحمنا وحدنا في أن نحمل قواتنا مصر ، ونمنعه بأن يأخذ على عاتقه مهمة القضاء على الخليفة النعاشي وإذا أبدى ترددا حذرنا بأننا قد نؤسس حكومة من العناصر المحلية في السودان مما قد لا يجوز قبوله ، وإذا فشلنا في ذلك فإننا قد نغري بعض القوى الأجنبية الأخرى لعمل على إقرار النظام هناك ، أما إذا وافق على اقتراحنا في المدة المحددة فإننا سنقوم بإجلاء قواتنا البريطانية عن مصر ، وفي الموعد الذي حددته الاتفاقية التي لم يتم تصديق السلطان عليها (٢٩٧) .

أحوال السودان الداخلية :

وكانت العوامل التي توفرت بالسودان والتي ساعدت على التفكير في استرجاع السودان إلى وحدة وادي النيل ، تشمل في نظام الدولة المهدية ذابها ، ذلك أن الثورة في عهد محمد أحمد لم تكن سوى فورات ديسية متتابعة ، ولم تكن لها برنامج وطني سياسي واجتماعي ، وتعتمد في انتشارها على سمعة المهدي وشهرته الشخصية كزعيم ديني قبل أي اعتبار آخر ، بمعنى أن زعامة محمد أحمد كفت عندئذ لتوجيه الثورة ، التي عاشت من غير تنظيم لأن زعامة المهدي أعنت عن التنظيم في هذه المرحلة ، ولأن النزاع كان لا يزال قائما بين المهديين وبين السلطات الحكومية الشرعية (٢٩٨) ، حيث استمرت الثورة المهدية في حركتها العسكرية حتى بعد موت المهدي .

لقد انشغل المهدي بالعمليات العسكرية عن التفرد للناحية الدينية ، فلم يتفرغ لوضعها وشرحها ولم يتوفر من أنبائه من يستطيع حمل هذه الأمانة كما أوردها محمد أحمد المهدي ، كما انشغل بالعمليات العسكرية عن تشكيل حكومة منظمة تحقق الاستفزاز للسودانيين بعد اننيار حكماديه

(٢٩٦) د . محمد مؤاد شكري ، مصر والسودان ص ٤٨٣ .

rab'tés : The Winning of the Sudan, P. 41. (٢٩٧)

(٢٩٨) د . محمد مؤاد شكري ، مصر والسودان ص ٤١٥ .

الخرطوم الخديوية ، ونظهر لهم الفرق في المعاملة بين الحكم المنهار والحكم النورى الجديد الذى انتظروا منه كل ما يحقق مصالحهم ويشعرهم بالغير فى ظل النظام الجديد ، الا أن محمد أحمد عجز عن استبدال سياسة النعيم والانشاء بأساليب العنف واثارة شعور المعصب الدينى (٢٩٩) . وان كان المهدي قد نجح الى حد ما فى اخفاء - الى حين ، وطوال حياته القصيرة - الانقسامات القبلية فى السودان بسبب مقامه ونفوذه المعنوى ومزاياه وصفاته الكيرة التى اجنذب بها قلوب أنصاره (٣٠٠) .

وبعد وفاة المهدي كان على خليفته الأول عبد الله النعاشي أن ينشئ نظاما حكوميا لمواجهة مسكلات الحكم والادارة والحرب ، الا أن الخليفة لم يكن له المقام الذى كان للمهدي ، فلا غرو أن كانت ولايته ايزانا بنداعى الدولة المهدية (٣٠١) ، ولم يكن يطمع الا فى استبقاء نفوذه فى البلاد التى دانت للمهدي ، ومن ثم عاشت الدولة المهدية فى عهد الخليفة عبد الله النعاشي فترة من الخلافات والانقسامات بين القبائل وبين حكومة الخليفة ، بل وبين الخليفة والرعماء المهديين الذين كانوا من كبار أنصار محمد أحمد .

وفى هذا الجو نادى بعض الزعماء السودانين باعادة وحدة وادى النيل بعد وفاة المهدي بخصا من سياسة البطس والعنف التى ابعيها الخليفة عبد الله النعاشي ضد معارضيه ومؤيديهم ، وبأكيدا لهذا الانجاه بعب السير همرى دروموند وولف برفسة الى الماركيز سالسبورى من القاهرة بتاريخ ٥ فبراير عام ١٨٨٦ م بأنه وصل الى القاهرة أربعة من الرعماء السودانيين المعروفين ، وقد زاروا كلا من سواكن وشندى وبربر ودارفور وكسلا ، وقد أكدوا أن اقامة نظام حكومى فى السودان يمنع قتل الناس لبعضهم البعض هو أمل السودانين ورجاؤهم ، وقد أكد لى - لوولف - محنار باشا - القوميسير العثمانى - ليلة أمس أن هذه رغبة حقيقية لمسها من النصارى التى تصله من السودان (٣٠٢) .

وقد قام قلم الاستخبارات الحربية بمصر الذى كان على رأسه ونجن

(٢٩٩) نفس المرجع .

(٣٠٠) د . رأفت الشيخ . فى تاريخ العرب الحديث ص ٣٥٢ .

(٣٠١) عبد الرحمن الراعى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٦٠ .

Blue Book, Egypt, No. 5 (1886), No. 29.

(٣٠٢)

Wingate وكنشنر Kitchner بدور كبير فى اسبجلاء الموقف الداخلى بالسودان ، وكانت ادارة المخابرات الحربية المصرية برئاسة ونجت قد أصبحت لسان حال الضباط البريطانيين ، فى المنسادة بضرورة اسنرجاع السودان (٣٠٣) ، واتبعوا فى ذلك عدة سبل منها اسنجواب كل غاد وكل ذاهب من والى السودان ، وارسال الجواسيس سواء كانوا من التجار العائدين. لنسودان أو من بعنوا حصيصا لذلك ، بالاضافة الى المعلومات التى أدلى بها كل من سلاتين والأب أوهروالدر ، وكل هذه المعلومات سجلت فى مجلدات. أوضحت أمور السودان الداخلية بكل تفاصيلها .

فيسجل أحد تقارير المخابرات الحربية المصرية - التى يشرف عليها ضباط بريطانيون - أن حفيقة وضع الخليفة عبد الله قد تدعت سلطه منذ أن سجن الخليفة « شريف » ، والذي يمكن أن ينبعه حكم مشابه ضد الخليفة الوحيد الآخر الذى عينه المهدي وهو على « ود حلو » ، وهذا يوضح أن تأسيس سلطة الدولة فى السودان سيكون من المحتمل على أساس وراثى فى أسرة الخليفة عبد الله ، وليس كما كان سابقا مؤسسا على مبادئ دينية صرفة . وتنفيذ ذلك سوف يحىي العدوات القبلية ، وحمامات الدم التى أغرفت السودان ، وسوف يقود السودان الى حكم أجنبى (٣٠٤) .

وكان الأشراف السودانيون من أبناء المهدي والخليفة شريف ينتمون مما وصلت اليه حالهم ومباعدهم عن شئون الحكم والادارة ، واسنثار عرب الغرب - أهل الخليفة عبد الله - بالجاه والنفوذ وهم دونهم درايه وكفايه ، ومن ثم أعلن هؤلاء العصيان ضد الخليفة عبد الله الذى اسنعمل الحيلة حتى نصالح العريقان ، ولكن ما لبث الوشاة أن أوقعوا بين الخليفين ، حتى انتهى الأمر باعدام انصار الخليفة محمد شريف ، وشكبل مجلس محاكمة محمد شريف نفسه ، وقد قضى المجلس بأنه : نظرا لما حصل منه من نفض العهد وعدم استمراره على التوبة السابقة ، اقنصى نظر أصحاب المهدي عليه السلام طبق الوجه الشرعى وضعه بالسجن ناديبا له . ولولا اظهاره التوبة عما حصل منه لكان جزاؤه أعظم من السجن (٣٠٥) .

Richard Hill: Slatin Pasha, P. 52.

Intelligence Report, Egypt, No. 1, April, 1892, H.H. Kitchener,
Sirdar, 2nd May, 1892.

(٣٠٣)

(٣٠٤)

(٣٠٥) د. مكى شبيكة تاريخ شعوب وادى النيل ص ٧٠٣ .

ولقد علق تقرير المخابرات الحربية المصرية على هذه الأحداث التى أضعفت الدولة المهدية بأنه انضح لإدارة المخابرات أن الأحداث ذات الصدى الواسع خلال عام ١٨٩٢ م كانت سجن الخليفة شريف فى أم درمان والنفى إلى النيل الأبيض لمجموعة من الأمراء ذوى المكانة والذين اشتركوا مع الخليفة شريف فى الثورة ضد الخليفة عبد الله (٣٠٦) . وقد بقى الخليفة شريف فى سجن أم درمان حتى أفرج عنه الخليفة عبد الله عندما تقدم كنشستر بحمله على دنقلة ، عام ١٨٩٦ م .

وعن أحوال السودان الداخلية وموقف أعيان القطر السودانى أمام اجراءات الخليفة عبد الله ، تبودلت الرسائل بين رياض باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الداخلية الحالى وأعيان بربر ، من بينها تلك الرسالة التى تلقاها رياض باشا من عمده وأعيان مديرية بربر جاء فيها : أننا سعدنا برؤدكم على رسائلنا التى أظهرت تذكركم لنا ، وإن انضمامنا للمهدية كان بسبب عدم مساعدة مصر لنا بالقوة الكافية للمحافظة على أقاليمنا ، ونحن الآن كالطير فى أيدي طفل لا يدرك الضرر من المنفعة ، ونحن فى انططار مساعدتكم التى نرجو ألا تتأخر لتخليصنا من حكم المهيدين ، وتلك المساعدة واجبة عليكم حيث أن الاسلام يقضى ذلك قبل أن نلجأ إلى طلب المساعدة من قوى أجنبية ، وأن أحمد الحاج محمد العجيل رسولنا يحوز ثقتنا كليتنا نحن وأنتم (٣٠٧) .

وتشير تقارير المخابرات الحربية المصرية كذلك إلى أن كل العاديين من السودان إلى مصر يذكرون مدى القلق الذى يعيش فيه الخليفة عبد الله بسبب أحداث كردفان ، مما دفعه إلى تركيز البنايات الرئيسية وحتى منزله الخاص فى أم درمان فى حالة دفاع ، وأنه يعتزم إرسال امدادات من القوات إلى كردفان ، لمساندة قوات الدولة المهدية ضد الخارجين عليها (٣٠٨) . أما « مادبو » زعيم الرزيقات ، والأمير يوسف فى دارفور ، و « أبو الحيرات » الذى عينه « الفور » سلطاناً عليهم مكان يوسف المقتول ، والفقير أبو جميزة الذى أعلن الثورة ضد الخليفة عبد الله فى « ورتامة » (٣٠٩) .

Ibid, F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, (٣٠٦)
Cairo, 30th April, 1892.

Ibid, Appendices, D. (٣٠٧)

Intelligence Report, Egypt, No. 12, March 1893, F.R. Wingate, (٣٠٨)

Miralai, Director of Military Intelligence, Cairo, 12th
April, 1893.

وعندما حدث الصدام بين المهديين والايطاليين في شرق السودان ، وحدثت بعض الانتصارات للايطاليين ، فان الرأي العام في أم درمان أصبح يتوقع أنه اذا حدث أن هزمت قوات الخليفة مرة أخرى فان ذلك سيؤدي الى اشتعال ثورة بورة ضد الخليفة في السودان (٣١٠) ، وهذا يعنى أن السودانيين كانوا مستعدين أن ينحملوا ما يصيبهم على يد رجال الخليفة من مظالم طالما يف حارسا أمينا على الأراضي السودانية ضد الطامعين فيها من القوى الأجنبية ، فاذا لم ينجح في حراسة الارض السودانية ، فمن غير المستبعد أن يخلعوا طاعة حكم الخليفة .

وفي عام ١٨٩٧ م سارت شائعات بوجود اضطرابات في كردفان ضد الخليفة عبد الله ، بسبب طلب الخليفة من رعيم قبائل الجواما Gowama المسمى « عبد القادر ود رحمة » بإرسال قوات دفاعية الى أم درمان ، ولكن عبد القادر أرسل ٥٠٠ رجل فقط مما أغضب الخليفة الذي لجأ الى القبض على عبد القادر مما اضطر قبيلته الى الانتقال والاعصام بجبل النوبا واجتمع معهم نفر من الساخطين على الخليفة خاصة من القوات الجهادية السابقة ، وانضم اليهم كذلك عرب « الدبة » و « مسيرية » (٣١١) .

ونتيجة لذلك كله زاد سخط السودانيين شيئا فشيئا على الوضع الجديد نحت حكم الخليفة عبد الله وبدءوا يسعون بغل هذا الوضع ، حتى لم يبق لهم صبر على الخطوب والمصائب المارلة على رؤسهم ، حتى انهم كانوا يقطعون في الحلوات يصرون الى الله أن يخلصهم من هذا البلاء وادأ سمعوا بشيء من أخبار الحملة - أى حملة اعاده الوحدة بين شطرى الوادى - ظهرت عندهم علامات الفرح والسرور وبدلوا الصدقات للعقراء والمعوزين شكرا لله تعالى (٣١٢) .

والى جانب كل ذلك فان تزايد النحركات الاستعمارية لاقتطاع أجزاء

Ibid, No. 31, October, 1894, 7700/7839, Herbert Kitchener, (٣١٠)
Sirdar, Brigadier-General, Cairo, 14th November, 1894.

Ibid, No. 56, 6th October to 12th November 1897, 7700/8486, (٣١١)
F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, Berber. 12th November, 1897.

(٣١٢) ابراهيم موري السودان بين يدي مورودون وكثش ح ٢ ص ٣٤٩ .

من السودان وملحقاته ، وعدم استنطاعة حكومة الخليفة عبد الله الوقوف أمام هذه التحركات ، كانت من عوامل تقرير إعادة وحدة وادي النيل لمصلحه انجلترا في المقام الأول باعتبارها صاحبة القرار ، وصاحبة النصيب الاكبر في السيطرة في السودان وملحقاته ، ومن هذه التحركات الاستعمارية فرنسا التي دفعت الكثيرين من البريطانيين الى نبيه حكومتهم الى ضرورة الاسراع باسترجاع السودان والا لن نأمن - كما قال السير اينياس بارنليت - عصو مجلس العموم عن دائره مانشستر ، أن يسبقا الفرنسيون وأن يحملوا قبلنا جهات أعالي النيل (٣١٣) ، لا سيما وأن الرئيس الفرنسي كارنو Carnot علم بتفسير مسيو برومت Prompt الذي افترح فيه أن أية قوة تسيطر على أعالي النيل تستطيع بناء السدود ، وادا فنحنها نستطيع اغراق مصر كلها (٣١٤) ، بينما كان امبراطور الحبشة منليك الثاني قد بعث بمنشور في أبريل عام ١٨٩١ م الى الدول يعلن اعترافه فتح السودان ، خاصة بعد أن استطاع هولند سميث محافظ سواكن أن ينصر على أمير السودان الشرقي عثمان دفنة واستولى منه على طوكر في فبراير ١٨٩١ .

ورغم توفر هذه العوامل الا أن الحكومة البريطانية ترددت في التوصل الى قرار باعادة وحدة وادي النيل ، ويرجع هذا التردد الى مواقف بعض الساسة البريطانيين الذين أنروا في اتخاذ القرار ، فكان بارنج - وكما شعر المصريون - ضد أى تقدم جنوب وادي حلفا بقصد استرجاع السودان (٣١٥) ، وقد أكد بعد موقعة جنس في ٣٠ يوليو ١٨٨٦ م التي انهزم فيها المهديون أنه لا يعتقد أنه سيبدل أية محاوله لاسترجاع السودان قبل مرور خمسة وعشرون سنة .

بل ان اللورد هارتنجتون كان له نفس الرأي وان كان بصورة توضيح لماذا لا يسترجع السودان ، فيرى بلنت Blunt في مذكراته ، أنه بعد حملة سواكي في مارس ١٨٨٥ م ، كنت أنناول طعام العشاء عند المسنر سيدنى بكستون العضو بمجلس العموم البريطاني ، وقد حدثني زوجته أن اللورد هارتنجتون - وزير الحربية في وزارة المسنر غلادستون زعيم حزب الأحرار - قد كتب أخيرا الى صديق له قائلا انه ليس في وسعه أن يفهم لماذا

(٣١٣) عبد الله حسين : السودان القديم والجديد من ١٧٩٠

Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 575.

(٣١٤)

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 213.

(٣١٥)

يقاثلون المهدي ، مع أنه - أى المهدي - ثبت أنه الرجل الوحيد الذى كان ينفذ سياسة وزراء صاحبة الجلالة (٣١٦) .

واللورد سالسبورى نفسه الذى تولى رئاسة الوزارة البريطانية عقب سقوط وزارة المستر غلادستون فى يونيو ١٨٨٥ م كان له رأى مشابه مؤداه تأجيل استرجاع السودان بغرض تمكين انجلترا من السيطرة على السودان منفردة اذا ما تهيأت لها الظروف فيما بعد ، وأضاف قائلا : يجب الا يغيب عنا أننا بقضائنا على قوة المهديين نقفل بأيدينا المدافع الذى يحفظ لنا الآن بالوادى (٣١٧) .

ونتيجة لانسعاسارات الحكومة الحديوية عن الاجراءات التى يجب على حكومة لندن اتخاذها لاعادة وحدة وادى النيل ، استجابة للنداءات المتكررة من « أولاد البلد » السودانيين ، أى زعماء وأعيان وعمد السودان الأوسط والشمالى ، بعث بارنج الى حكومته فى أبريل ١٨٩٥ م يستفسر منها عما يمكن الرد به على المسئولين المصريين ، وجاءه الرد فى ١٥ نوفمبر من نفس العام بأنه ليست هناك خطط فى الوقت الحاضر لاسترجاع السودان ، ومن ثم أعلن بارنج عن خطئه فى بناء سد على النيل عند أسوان بتكاليف كبيرة ، وبدأ كذ فكرة اسرجاع السودان فد ناجلت نماما (٣١٨) .

ومع ذلك استمرت فكرة اعادة وحدة وادى النيل ماثلة فى أذهان المصريين والرأى العام البريطانى ، فالمصريون يسوءهم باستمرار انقطاع الصلة بين شطرى الوادى ، والمصريون مرتبطون اجتماعيا مع السودانيين ولا يقبلون وضع العقبات أمام علاقة الاسر والقبائل المصرية السودانية المتداخلة ، والرأى العام البريطانى يتحدث عن عودة تجارة الرقيق فى السودان فى ظل حكومة الخليفة عبد الله وهو أمر مستنكر خاصة بعد أن سجل كتشنر فى تقارير الاسنجاراب الحربية المصرية أن تجارة الرقيق تجرى بدرجة كبيرة من مواقع الى الشمال من سواكن، وأن قوة محافظ سواكن البحرية غير الملائمة تجعل من الصعوبة منع هذه التجارة (٣١٩) ، كما طالب

(٣١٦) د. محمد صبرى ، الامراطورية السودانية فى القرب التاسع عشر ص ٢٣٨ .

(٣١٧) نفس المرجع ص ٢٣٧ .

Theobald : The Mahdiya, P. 193.

(٣١٨)

Intelligence Report, Egypt No. 3 7700/7670, June, 1972, H.H.

(٣١٩)

Kitchener, Brigadier-General, Sirdar.

الرأى العام البريطانى بالنار لمفتسل مواطنهم جبرال غوردون ، وبلاسرار
للقوق أمام الغزو الاسعمارى الأوروبى لأجراا السودان ، وصار هراك
اعتقاد بأن احدى الدول الأوروبية على الأقل سنلتهم السودان الآن أو فيما
بعد ، وتسائل الرأى العام البريطانى فائلا : ماذا تكون النتيجة لو كانت
هذه الدولة بلجيكيا أو ألمانيا أو أخطر الجميع فرنسا ، وعليه فان استرجاع
السودان - من وجهة نظر الرأى العام البريطانى - يحقق مصلحة كل من
مصر وبريطانيا معا ويحافظ على شرف كرامة البلدين معا (٣٢٠) .

توفرت العوامل الداعية الى اعادة وحدة وادى النيل ، سواء فى مصر
أو السودان ، وكان على انجلترا أن تستجيب لرغبة المصريين والسودانيين
وتسمح لجيش مصر الجديد بالنقوم جنوبا صوب الخرطوم ، وكان هذا الجيش
قد بدأ تشكيله من ستة آلاف جندى وعهد بتنظيمه وتدريبه وقيادته الى
مجموعة من الضباط الانجليز على رأسهم السير ايفلن وود Wood حتى عام
١٨٨٥ ، ثم خلفه السردار فرنسيس جرينفيل Francis Grenfell
حتى عام ١٨٩٢ م ، ثم خلفه الجنرال كتشمر . كما أن حانة مصر المالية قد
قطعت أسواطا كبيرة فى التحسن ، حيث صار هناك احتياطي قدره أربعة
ملايين من الجنيهات وسجلت الميزانية زيادة فى الدخل على المنصرف ، وانقصت
الضرائب بأكثر من مليون جنيه ، وصارت فوائد الدين المصرى تدفع بنماها
وفى مواعيد استحقاقها .

فلم يكن هناك حجة اذن أمام المسئولين البريطانيين فى الاسنجابة لمطلب
اعادة وحدة وادى النيل ، ومع اقتناع هؤلاء المسئولين بضرورة تحقيق هذا
المطلب لكن الجدل نار حول اختيار الوقت المناسب لتحقيق ذلك . ولم يكن
الوقت المناسب بالنسبة لمصر بل بالنسبة لبريطانيا ، ولكن وفجأة نتخذ
الحكومة البريطانية فى ١٢ مارس ١٨٩٦ م قرارها بالزحف جنوبا نحو
دنقلة ؟ فما الذى جعلها تتخذ هذا القرار ؟ هل هى استغاثة الايطاليين بعد
هزيمتهم فى عدوة أمام الأحباش فى أول مارس من هذا العام ؟

ذلك أن الايطاليين منذ وقعوا معاهدة أتمسيالى مع الحبشة عام ١٨٨٩ م
ظفر الخطر الانطالى فى السودان الشرقى ، مما دفع المسئولين البريطانيين الى
المكبر بصورة حدية فى المخلى عن سياسة الدفاع والعمل لاسترجاع بعض

أقاليم السودان على الأقل لدفع أخطار التوسع الإيطالي المنتظر عن السودان الشرقي (٣٢١) . وأنه من المؤكد إذا لم تقم الحكومة المصرية بالزحف على طوكر ، فمن المحتمل أن يقوم الإيطاليون بذلك (٣٢٢) . ومن ثم كلف هولده سميت محافظ سواكن بالاستيلاء على طوكر ، فقام بذلك في ١٩ فبراير ١٨٩١ م ، وبذلك استبعد الخطرين الإيطالي والمهدى عن سواكن وما يجاورها الى حين .

ولكن الإيطاليين ابجهاوا بأنظارهم نحو كسلا مما دفع بالبريطانيين الى عقد ثلاث معاهدات معهم بين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٤ م كان أهم ما جاء بها بالنسبة للسودان الشرقي اعتراف الإيطاليين بالحقوق المشروعة التي لمصر على السودان بما في ذلك كسلا ، وهو اعتراف جعل ممكنا أن يوافق الانجليز على أن يحتل الإيطاليون كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة ، وفي استطاعة مصر أن تسنرد كسلا من الإيطاليين في الوقت المناسب .

وكان معنى هذا هو اقتسام الدول الاستعمارية مناطق النفوذ واعطاء أراضى الغير لمن لا حق له فيها ، كما كان معناه اطلاق يد الإيطاليين في التعامل مع المهديين بمباركة من الانجليز ، وبالفعل حدثت معارك بين الإيطاليين والمهديين في « أغوردات » في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م والى تقع في منتصف الطريق بين متسوع وكسلا ، وانلى لقي فيها المهديين هزيمة كبيرة ، حيث قتل عدد كبير منهم وقتل قائدهم « أحمد ود على » ، وأسر عدد آخر ، وتقهقر المهديون الى كسلا ، وكان واضحا أن هذه المعركة ليست الأخيرة ، بل سيكون هناك جولة أخرى عندما تصل الامدادات من أم درمان ، كما أن الإيطاليين اسنمروا في خور هاواشد Hucashed على بعد ٦٠ ميلا من كسلا انطارا للزحف نحوها (٣٢٣) ، حيث استطاع الإيطاليون الاستيلاء عليها في ١٧ يوليو ١٨٩٤ م .

ولم يكن استيلاء الإيطاليين على كسلا ليضع حدا للأخطار التي كانت انجلنرا تخشاه من جانب المهديين في السودان الشرقي ، بل بالعكس من ذلك فقد زاد نشاط المهديين بحيث صاروا يهددون بطرد الإيطاليين من كسلا ،

(٣٢١) د . احمد زحبح حراز التوسع الإيطالي من شرق اريسية ص ٣٢٤ .
Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 325.

(٣٢٢) Intelligence Report, Egypt, No. 22, January, 1894, 7700/7808.

(٣٢٣) F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence.

وسرت شائعات باحتمال تحالف الخليفة عبد الله ومنليك الثانى ضد الايطاليين يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا ، بل ان الشائعات أكدت دخول فرنسا كطرف ثالث فى هذا التحالف ، وبدأ الايطاليون يشعرون بحرج موقفهم فى كسلا منذ يناير ١٨٩٦ م .

وعندما تلقى الايطاليون الهزيمة الساحقة فى « عدوة » على يد الأحباش فى أول مارس ١٨٩٦ م بات واضحا أن عمان دقة أمير المهديّة فى السودان الشرقى سوف يستفيد من الموقف بمهاجمة الايطاليين فى كسلا ، وفد وصلت الأخبار الى القاهرة فى اليوم التالى لموقعة عدوة بأن قوات المهديّة اقتربت من كسلا وأنها تبادلت اطلاق النار مع حاميتها الايطالية ، وأن النجارة قطعت بين بربر وسواكن .

وعلمت الاستخبارات العسكرية فى حلغا بتاريخ ٩ أبريل أن اخلاء كسلا من الايطاليين أمر قريب الوقوع ، وأن حامية كسلا الايطالية سوف تنقبر الى « أغوردات » ، وذلك نتيجة لهزيمة عدوة وحرج مركز الايطاليين فى المنطقة بين قوين معادين للايطاليين ، الأحباش والمهدين ، وإذا كانت هذه الأخبار صحيحة ، فسوف تتدعم قوة المهدين ، وينسحب نفوذ الخليفة ، وسوف تنقلب القبائل المجاورة لكسلا من التعاون مع الايطاليين الى معادانهم ، ومن المحتمل أن يهاجم المهديون أغوردات ، ولكن المتوقع ألا نقدم قسوا المهدين أكثر من الاسنيلاء على كسلا من الايطاليين ، وذلك لأن هذا النعم سوف يضطرهم الى ابقاء قوات كبيرة هناك تحرمهم من الفخام بعمليات عسكرية ممكنة فى أنحاء متفرقة من السودان (٣٢٤) .

واستمرت المناوشات بين المهدين بقيادة عمان دفنة وبين حامية كسلا الايطالية الا أن الايطاليين ثبتوا فى مواقعهم منذ ١٠ مارس ١٨٩٦ م ولكنهم طلبوا من الحكومة البريطانية ضرورة القيام بعمل حربي فى السودان الشمالى أو فى سواكن والسودان الشرقى ضد المهدين لتخفيف حصار المهدين حول كسلا ، لأن الحامية الايطالية المحاصرة لن تستطيع الصمود طويلا ، وكان نجاح الحامية فى الصمود لهجمات المهدين ، الى جانب ما وصل الى المهدين

عن قرب تحركات بريطانية ضدهم ، دافعا لعثمان دفعة الى مغادرة منطقة كسلا فجأة الى المنطقة المجاورة لسواكن ، حيث خشي من عدم مصرى بريطاني عن طريق دنفلا وسواكن أيضا باتجاه بربر أو كسلا . ورغم أن وجوده قرب كسلا ضروري ، فقد ترك المحاصرين مؤقنا من أجل إيقاف عمليات معادية في المنطقة بين سواكن - بربر وبين سواكن - كسلا أنتى عهد اليه الخليفة بمسئولية الدفاع عنها (٣٢٥) .

كان اذن حرج مركز الايطاليين في كسلا الدافع لكي تقدر الحكومة البريطانية القيام بحملة عسكرية ضد المهديين ، وأدرك المسئولون الانجليز أن الايطاليين بعد هزيمتهم في عدوة وانسحابهم من الأراضي الحبشية صاروا يعتبرون كسلا غير ذات قيمة لهم ولا تستحق النفقات ولا الجهود اللازمة للاحتفاظ بها ، كما أدرك البريطانيون أن سقوط كسلا ذات الموقع الاستراتيجي المناز في يد المهديين سيصبح أمرا معضنا أمام حرج مركز الايطاليين ، ومن ثم حرصوا على إبعاد يد المهديين عن كسلا بإبلاغ الايطاليين بضرورة النمسا بكسلا حتى تصبح انجلترا في وضع يسمح لها بتسليمها ، ومن ثم سارت الاسعادات لاسترجاع السودان على قدم وساق (٣٢٦) .

ومن ثم أبرقت الحكومة البريطانية الى فصلتها في مصر « بارنج » بتاريخ ١٢ مارس ١٧٩٦ م بالاسعداد وبالسعاون مع العائد الأعلى لقواب الاحلال البريطاني في مصر وسردار الجيش المصري جنرال جرينفيل للرحف الى دنفلة واحتلالها والنوقف هناك حين صدور تعليمات أخرى . وفي ١٦ مارس اجتمعت الوزارة البريطانية لدراسة رد بارنج بالاستفسار عن أهداف الحملة ، وتوصلت الى قرار بأن الحملة على دنفلة لتحقيق هدفين الأول إبعاد المهديين عن مراكز الايطاليين ، والثاني استعادة بعض أقاليم مصر المفقودة (٣٢٧) .

ومن الأمور الجديدة بالذكر أن قرار انجلترا بانزحف الى دنفلة لم تكن وراءه الاستغاثة الإيطالية وحدها ، بل كانت حملة مارشان الفرنسي على فاشودة والتي كانت انجلترا تعلم بتحركاتها قبل وصولها الى هدفها ، هي الأخرى من أسباب القرار الانجليزي ، فلم تكن بريطانيا في نزاعا مع فرنسا حول فاشودة من أجل إعادة فاشودة الى مصر ، ولكن من أجل اعتبار هذا

Ibid, Hala, 12th April, 1896.

An Officer: Sudan Campaign (1896-1899), P. 1.

Sheketa: British Policy in the Sudan, P. 362.

(٣٢٥)

(٣٢٦)

(٣٢٧)

الجزء من فاشودة بالإضافة الى الجزء الجنوبي من مديرية خط الاسواء هو أرض بريطانية ونقرير حدود السودان عند هذه الناحية (٣٢٨) . وحملة مارشان سفير من المحطط البريطاني في هذا المجال اذ ستضطر انجلترا الى التمسك بالسيادة المصرية على المنطقة في مواجهة المطامع الفرنسية .

وفي هذا المقام يذكر بنيت Bennett أنه ما لم يكن استرجاعنا لضفتي نهر النيل حتى أم درمان قد استتبع بامتلاك بحر الغزال فانه يمكن وصف عملنا هذا بالعبث ، اذ ينبغي الحد من المشروعات الفرنسية لامتلاك بحر الغزال حتى يحدث فقدان لأرض سودانية ، لقد كان بحر الغزال اقليما مصرياً قبل الثورة المهدية ويجب أن يعود الى حظيرة الحديوى مرة أخرى ، ويمكن لهذا الاقليم تحت الادارة الانجليزية أن ينسج الكسير ويزيد من خيراتة الوفيرة (٣٢٩) .

كما أن بداية التفكير في حملة دنفلة مؤرخ قبل موقعة عدوة التي منى فيها الايطاليون بالهزيمة على يد الأحباش ، والتي نتج عنها اسفانة ايطاليا بانجلترا ، ذلك أنه قبل قيام حملة دنفلة بعام كامل كان معلوما في دوائر الجيش البريطاني أن حملة على النيل قريبة الوقوع ، وكان معلوما أن موعدها سيكون في خريف ذلك العام ، وكان بعض كبار الضباط على علم بها ، وبأن أسماءهم مدرجة ضمن قسوات الحملة ، وذلك قبل الاعلان رسميا عن تحركها (٣٣٠) .

اذن كانت المصالح البريطانية هي التي تحرك السلطات البريطانية لكي تتخذ قرارها باسترجاع السودان ، ولم تكن مصالح مصر والسودان هي المحرك للانجليز في هذا المقام ، رغم مطالبة المصريين والسودانيين بضرورة اعادة وحدة وادي النيل ، في الوقت الذي كان فيه السودان يحكمه الخليفة عبد الله التعايشي ، ولم تكن مصر - كما ذكر « اللورد جراي » في مجلس العموم البريطاني في مارس ١٨٩٥ م - قد تخلت عن دعواها فيه بالرغم من أنه أصبح ظاهرا للعيان أنه منذ أن وضع المهدي عام ١٨٨١ م حدا للحكم

(٣٢٨) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من صحا الى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ م

د ٣ ص ٣٤١ .

Bennett, E.N.: The Downfall of the Dervishes, P. 235.

(٣٢٩)

٥ Bunbogh: Sirdar and Khalifa, P. 16.

(٣٣٠)

المصرى ، فلا يمكن لمصر - من وجهة نظر جرای - أن تفتح من جديد بدون مساعدة بريطانيا العظمى ، هذا فضلا عن أن السودانين أنفسهم - فى رأى جرای كذلك - لن يصبروا مرة أخرى على الحكم المصرى البحت الذى ثاروا عليه ، وعلى هذا فقد كان من الواضح أن لا حق لاحد فى السودان وفى وادى النيل الا لمصر أو لأية دولة تعمل بالنيابة عن مصر(٣٣١) .

ومعنى هذا أنه يمكن تحديد أسباب صدور قرار الحكومة البريطانية باسترجاع السودان فيما يلى :

- ١ - الخوف من زحف فرنسى نحو جنوب السودان .
 - ٢ - الانتهاء من اعداد وتدريب الجيش المصرى على يد البريطانيين .
 - ٣ - نمو الروح الاستعمارية .
 - ٤ - طلب السفير الايطالى فى لندن القيام بضغط على المهديين لصالح الايطاليين فى شرق السودان وأرتريا .
 - ٥ - الرغبة فى ارضاء الدهوة الى الانتقام لمصرع غوردون ، ومن ثم تحقيق الدعوة بتخليص السودان من النعصب(٣٣١ مكرر) .
- يتضح من هذا أن انجلترا قد رأت أن مصلحتها فى استرجاع السودان الآن بعد أن صارت الظروف موانية ، وأن البسداية بتسيير حملة الى دنقلة بفوات مصرية بريطانية مشتركة وصدرت الأوامر للاستعداد لهذه الحملة التى تولى قيادتها السير هربرت كتشنر . .
- ولكن لماذا ارسال الحملة العسكرية الى دنقلة فعط ؟ وكيف تقررت ؟ وموقف الحكومة المصرية منها ، وأهداف السياسة البريطانية نحو استرجاع كل السودان .

حملة دنقلة :

كان سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية مترددا فى تقرير حملة لاسترجاع دنقلة ، ولم يكن يرغب فى أن يسرع بها لأنه كان يأمل أن الحالة لن تستدعى القيام بعمل حاسم قبل أن ينهى مد خط السكة الحديد من مومباسا على المحيط الهندى الى بحيرة فيكوريا حتى يصبح فى الامكان احضار قوات من الجنوب ، ولذلك نراه حتى بعد تقرير حملة دنقلة يطلب من بارنج أن يكون الزحف بطيئا الى عكاشة - جنوب حلفا - وأن يسير العمل فى مد الخط الحديدى الى عكاشة وراء الجيش الزاحف ٠٠ وفى عكاشة سيجد الجيش مياها وفيرة بعيدا عن دنقلة ، وستكون المدينة تحت رحمة الجيش الزاحف ، وكان هذا فى رأى سالسبورى سياسة أكثر صوابا وأقل احتواءا للصعوبات العسكرية والمالية من محاولة الزحف الى دنقلة ، وقال فى هذا الشأن : ان الدراويش سيتحصنون فى دنقلة فعلا ، ولكن هذا العمل نفسه - ويقصد مهاجمة دنقلة والاستيلاء عليها - سيخفف الضغط عن الطليان « (٣٣٢) . وان كنا ننسأل مع التسائلين . كيف يؤدى زحف نحو دنقلة الى تخفيف الضغط عن كسلا التى تبعد عن وادى حلفا بحوالى ٧٠٠ ميل (٣٣٣) .

وقد أوضح مستر كيرزون Curzon ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية حقيقة هدف الحكومة البريطانية من حملة دنقلة فقال فى بيان له بمجلس العموم البريطانى فى مارس عام ١٨٩٦ . بعد اقرار الحكومة لقيام الحملة على دنقلة أنه « تبعا لتهديدات الدراويش المتعددة ومناوشاتهم فى أنحاء متفرقة من السودان ، وتهديدهم المستمر والخطير لكسلا ، فان الحكومة البريطانية - تعمل بالتضامن مع الحكومة المصرية ومستشاريهم من أجل درء الخطر عن ايطاليا وعن مصر وعن بريطانيا وعن مناطق النفوذ الأوروبى - فى افريقية - ، ومن أجل هذا أمرت بالتقدم نحو عكاشة . وأضاف مستر كيرزون قائلا : ان الزحف قد يمتد الى دنقلة التى تعتبر من احدى مخازن القلال فى حوض النيل « (٣٣٤) .

Shebelka : British Policy in the Sudan, P. 363.

(٣٣٢)

R. Collins & R. Tignor : Egypt and The Sudan, P. 115.

(٣٣٣)

B. Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 15.

(٣٣٤)

وهكذا ظهر بوضوح الغرض من اقرار حملة دنقلة ، فلم يكن الغرض كل الغرض من أجل تخفيف ضغط الدراويش على الطليسان في كسلا فقط - وكما زعمت الحكومة البريطانية في توضيحها هذا الأمر للدول الأوروبية وخاصة دول التحالف الثلاثي النمسا وإيطاليا وألمانيا ، المعروفة بأبيدها للسياسة البريطانية لمصر - ولم يكن الغرض كل الغرض من أجل استعادة جزء من أملاك مصر اليها وتأمين سلامة مصر من تهديدات الدراويش بغزو حدود مصر الجنوبية - كما ادعى الانجليز لتهدة الرأي العام في مصر وحكومة الحديو - ولكن غرض الحملة كان أخطر من ذلك باعتراف مستر كيرزون نفسه حماية المصالح الاستعمارية الأوروبية ومناطق النفوذ الأوروبية في أفريقية بصفة عامة ومصالح إنجلترا وإطماعها الاستعمارية بصفة خاصة . حيث انهنز سالسبورى فرصة نداء الايطاليين له ليتقدم في السودان ، وليظهر أنه يؤدي الى كسب لمصر دون أن يكون هناك معارضة في أوروبا (٣٣٥) .

كان سالسبورى اذن - بسبب تردده في تقرير حملة دنقلة - قد طلب من بارنج ممثل حكومته في القاهرة أن يكون الزحف بطيئا ، ولكن بارنج أكد للورد سالسبورى أن الزحف البطيء يحتاج الى نفقات أكثر ، الى جانب ما يسببه من صعوبات عسكرية ومالية . وأكد بارنج كذلك أن عبء العمليات العسكرية في المستقبل سيقع على أكتاف القوات المصرية التي أظهرت مفردة كبيرة وتنظيما جيدا عند اشتباكها بالدراويش ، وأنه مهما كانت النقطة أو البلدة التي سينم إحلالها في وادي النيل ، فإن دنقلة لن تقع تحت رحمتنا حتى نتم هزيمة قوة الدراويش الرئيسية .

وقد جعلت آراء بارنج هذه ، الحكومة البريطانية تدرس الموقف من جديد وبمناية أكبر خاصة مع كبار رجالها العسكريين في لندن ، وأسفر الأمر عن صدور تعليماتها الى السير هربرت كتشنر قائد حملة دنقلة بأن يكون الزحف تدريجيا ومصحوبا بمد خط السكة الحديد ، وأوضحت التعليمات كذلك أن الحكومة البريطانية لن ترسل قوات بريطانية اضافية - للمشاركة في هذه العملية - في هذه المرحلة المبكرة من الحملة حتى لا تزيد النفقات .

كذلك أسفرت المشاورات في لندن عن ارسال برقية من سالسبورى الى بارنج في ١٢ مارس - وهو اليوم الذي تقرر فيه التيسام بحملة دنقلة

وصدرت الأوامر بتقديمها - تحيط بارنج علما بأن الحكومة البريطانية بعد شاورها مع السفات العسكريين في لندن تعنفد أن احتلال دنقلة سيكون أعظم مظاهرة بانغة الأمر لحفيف ضغط الدراويش وحويلهم عن كسلا ، وأن من صالح مصر انخاذ هذا الاجراء - كما يزعم سالسبورى - ومن ثم فانه سيكون من العدل حينئذ مطالبتها بنحمل نفقات هذه العمليات العسكرية ، اذ أن من شأن احتلال دنقلة - كما يدعى - كذلك الفضاء على كل فكرة في مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الاحباش الأخير وهم أمة افريقية - في عدوة - على الطالبان وهم أمه أوروبية • واختتم سالسبورى برقيته مؤكدا لبارنج انه في النية الاحتفاظ بدنقلة بعد احتلالها، وأن ليس هناك ما يدعو لكم الأمر وجعله سرا •

وأراد اللورد سالسبورى أن يزيد الأمر وضوحا بسبب اتخاذ الحكومة البريطانية هذا القرار السريع والمفاجيء باحتلال دنقله ، وعدم موافقها على اقتراح بارنج الذى كان يرى القيام بمظاهرة حربية جهة سواكن - ما دام الأمر لخدمة الطالبان - من أجل تحفيف الضغط على الطالبان في كسلا « فكتب سالسبورى الى كرومر في ١٣ مارس عام ١٨٩٦ يقول: ان القرار الذى وصلت اليه الوزارة أمس كان مبعنه خصوصا الرغبة في مساعدة الطالبان في كسلا ، ومنع الدراويش من احراز انتصار باهر ، قد تكون له آثار بعيدة المدى ، وإلى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل • ولهذا السبب فسنفضلنا هذا العمل على أى تحرك من سواكن أو في اتجاه كسلا ، لأنه ما كان يمكن حينئذ جنى فوائد أخرى من هذه التحركات » (٣٣٦) •

وقد جاء فرار الحكومة البريطانية بالزحف على دنقله قرارا فجائيا لم تستشر فيه الحكومة البريطانية السير بارنج ممثلها في القاهرة ، ولا السلطات العسكرية البريطانية في مصر ، كما لم تستشر فيه الخديو عباس حلمى الثانى ولا حكومته أصحاب المسألة الحقيقيين ، هذا على الرغم من أن مسنر كيرزون وقف في مجلس العموم البريطانى في ذلك الوقت وذكر أن فرار الزحف على دنقلة جاء بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، لذلك بجسد « أنه من العجيب ، ومما يثير الدهشة أن نسمع على لسان مسنر كيرزون أن خديوى

مصر وحكومته قد استسيرا في أمر هذه الحملة . فانه لأمر غريب أن الحديوى وحكومته كانا يجهلان كل شيء عن هذه الحملة حتى علما بها من مصادر غير رسميه - أى غير بريطانية - وأخطر ما في الموضوع - سواء كان خطأ أم صوباً - ان مل هذه الأمور الشديدة الصلة بملك الحديوى يتم تقريرها بعيداً عن الحديوى أو حتى دون استشارته « (٣٣٧) » .

وكان هناك اقتراح معروض للبحث أمام الوزارة البريطانية يرمى الى ارسال قوات من انجلترا ، ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة من السير بارننج لحوفه من أن يفقد سيطرته على هذه القوات خاصة اذا تعين لها قائد - من لندن - لا يخضع له ، وكذلك قوبل هذا الاقتراح « وكما ذكر دوق ديفونشير Duke of Devonshire لبارننج في ٢٤ أبريل بمعارضة شديدة من الوزراء : وأنه اذا ما تم الزحف الى دنقلة بواسطة الحكومة المصرية فاننا يجب أن نقف على أية حال موفا دبلوماسياً جدياً إذ أن ذلك الزحف انما هو محاولة لاستعادة مصر للأرض التى كانت ضمن أملاكها سابقاً . وقد سر كرومر أن السردار - كتشنر - سيتولى قيادة القوات الراحفة ، وبذلك يستطيع - كرومر - السيطرة على الموقف تماماً » (٣٣٨) .

وكان معنى ذلك أن معركة السودان أو عملية اسنرجاعه التى تمت بين ستنى ١٨٩٦ ، و ١٨٩٨ ، كانت تحت اشراف وقيادة الفصل الانجليزى العام فى القاهرة كرومر الذى يحمل مسئولية توجيه الحملة وسنيل أمورها حسب تعليمات حكومته ، وكانت النتيجة - كما وصفها كرومر - أنه وجد نفسه « وى مركز فريد لشخص مدنى له اختصاصات دبلوماسية وإدارية ، ولكنه تحت ضغط الظروف كان عليه أن ينحمل مسئولية مطلقة فيما يختص بمسائل اعاشة - والى حد كبير - وتحركات جيش قوامه ٢٥ ألف جندى فى المعركة » (٣٣٩) التى تقوم بها حملة سميت بحملة مصرية تساعد انجلترا لاحتلال دنقلة .

وقد بدأت القوات - قوات حملة دنقلة - الزاحفة صوب هذه الجهات ، بدأت فعلاً فى التحرك قبل أن يكون واضحاً من المسئول عن تمويل الحملة

B. Burlingh: Sirdar and Khalifa, P. 16.

(٣٣٧)

The Marquis of Zetland . The Life of Lord Cromer, P. 225.

(٣٣٨)

Ibid, P. 227.

(٣٣٩)

والانفاق عليها ، وكان اللورد سالسبورى قد ذكر أن على مصر أن تمويل الحملة بحجة أنها حملة مصريه لاسعادة اراض مصريه وذكر « أنه وإن كان قرار الزحف نحو دنقلة قرار انجليزى - اتخذته الحكومة البريطانية - فإن الجيش المصرى سيقوم وحده فقط بالعمليات الحربية ، ومن ثم تتحمل الحكومة المصرية وحدها نفقات هذه العمليات . ومن هنا نبدأ مشكلة تمويل الحملة وموقف كل من روسيا وفرنسا المعارضين لهذه الحملة » (٣٤٠) . أساسا وخاصة فى صندوق الدين .

وقد أثار قرار الزحف الى دنقلة اعتراضات لدى كل من فرنسا والسلطان العثماني ومصر ، ففرنسا التي وقفت دائما بالمرصاد لبريطانيا منذ احتلالها لمصر عارضت القيام بمثل هذه الحملة لاسترجاع دنقلة ، وذلك رغم أن سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية - الذى توقع معارضة الفرنسيين بالذات حملة دنقلة - قد أوضح لفرنسا وللمنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا ، أن الحكومة المصرية هي التى طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار الخاص بالقيام بعمليات عسكرية ضد الدراويش ، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العساكر المصريين الى دنقلة « ولم يكن هذا صحيحا بالمرة » (٣٤١) . ومع ذلك فقد وقف العضو الفرنسى فى صندوق الدين موقف المعارضة ضد الاذن بانفاق مبلغ نصف مليون جنيه على هذه الحملة من الاحتياطي العام ، وكانت وجهة نظر فرنسا التى بنت عليها معارضتها ، أن الاستئذان فى انفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول فى مباحثات حول المسألة المصرية ترضى بها فرنسا .

ولم يكتف الفرنسيون فى معارضتهم حملة دنقلة على عدم الموافقة على الصرف على الحملة من الاحتياطي العام ، فى صندوق الدين ، بل انهم استشاروا الباب العالى ضد هذه الحملة وقرارها - الانجليز - الذى اتخذته الحكومة البريطانية بدون الرجوع اليه بوصفه صاحب السيادة الشرعية والأصلية على مصر والسودان ، ومن ثم أبرق السلطان العثماني الى الخديو فى ٢٥ مارس عام ١٨٩٦ يستفسر عن حقيقة الأمر ويتساءل عن كيفية اتخاذ قرار بإرسال حملة الى دنقلة من غير التشاور مقدما معه .

وفي مصر لم يكن أحد يعتقد أن تقوم الحكومة البريطانية بتحرير القيام بحملة دنقلة دون أخذ رأي الحديو وحكومته ، ولكن الذي حدث فعلا أن الحديو علم بقرار الحكومة البريطانية هذا من رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمي في ١٣ مارس عام ١٨٩٦ ، وقد أبدى الحديو عباس دهنسه واسنكاره لذلك أي سبب اتخاذ هذا القرار الذي ينعلق بجزء من أملاكه دون علمه أو استشارته ، ولأن هذا القرار « كان أصلا لخدمة الطليان ، ولأن القوات البريطانية ستشارك في هذه - العمليات الحربية » (٣٤٢) . فكان أن اعتذر بارنج للحديو باسم اللورد سالسبورى عن الخطأ الذي وقع في الاجراءات الشكلية بعدم اخبار سموه رسميا بالموضوع .

لم يكن للحكومة المصرية دخل بمسألة حملة دنقلة ، ولم يكن السبب كل السبب في ارسال الحملة الى دنقلة خطر الدراويش على مصر - كما سبق أن ذكرت - وأن إنجلترا هي التي قررت القيام بهذه الحملة وأمرت بالزحف لاحتلال دنقلة دون علم الحديو وحكومته ، وكان الحديو آخر من علم بقرار إنجلترا هذا في ١٣ مارس في الوقت الذي أعطيت الأوامر فيه لجمع العساكر من جميع أجزاء القطر المصري . « ويضيف مستر بلنت Blunt في مجلة القرن التاسع عشر في مايو عام ١٨٩٦ قائلا : فضلا عن ذلك فإن الأوامر صدرت للجنود المصرية الموجودة في سواكن بالانضمام لحملة دنقلة على أن تخلفها قوة انجليزية لاحدل سواكن شغف الشروط التي احلت بها إيطاليا مصوع ، وقد رفض الحديو أن يقبل ما عرض عليه بخصوص سواكى بدون أخذ رأى النظار . وفي ١٤ مارس اجتمع مجلس النظار وسحب اللورد كتشنر ما طلبه بخصوص سواكن ، مع هذا فإن الحديو وحكومته أذعنا أخيرا لقبول اسرجاج دنقله . وختم كلامه قائلا ان تدخل الامبراطور غليوم في مسألة حملة دنقلة كان في صالح الحالف الثلاثى - ألمانيا والنمسا وإيطاليا - لمساعدة إيطاليا ، وفي مقابل هذه الخدمة للحالف الثلاثى ترجع المودة بين ألمانيا وإنجلترا لتأييد الأولى للثانية على استمرار احتلالها لمصر » (٣٤٣) .

وقد خبت معارضة كل من الباب العالي والحديو بقبولهم - مرغمين بسبب عدم استطاعتهم عمل شيء - تفسير الحكومة الانجليزية لحملة دنقلة بأن الغرض منها هو الدفاع عن مصر ضد القبائل السودانية الثائرة على سلطة

الحكومة المصرية ، ويقوم بعمليات الدفاع هذه الجيش المصرى لمصلحة مصر ، وعلى هذا فان الحكومة البريطانية تأمل - كما تزعم - أن تسفر حملة دفنلة عن استعادة سلطة الحديو على تلك الأقاليم التى حلعت طاعة حديوى مصر وسلطان تركيا .

بقيت اذن مسألة تمويل الحملة ، ففد وافق صندوق الدين بإدغلبية على اعطاء مبلغ نصف مليون جنيه الى الخزينة المصرية للصرف منها على عمليات حملة دفنلة ، ولكن عضوى صندوق الدين الفرنسى والروسى عارضا قرار صندوق الدين وأقاما دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطة ، وقد قضت المحكمة برد المبلغ الى صندوق الدين لعدم أحفيه الحكومة المصرية فى فى صرفه على هذا السبيل .

وكان مستر كيرزون - وكيل وزارة الخارجية البريطانية - فد ذكر فى جلسة مجلس العموم المنعقدة فى ١٩ مارس عام ١٨٩٦ «أن تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة - حملة دفنلة - ليس بالامكان ، ولكن أؤكد للمجلس بان الخزانة المصرية وحدها تنحمل هذه النفقات كلها . وأعلن المستر بلغور فى مجلس العموم ان سفراء انجلترا تلقوا التعليمات بأن يبلغوا الدول أن هذه الحملة انما هي جردت لمصلحة مصر ، وان نفقات هذه الحملة فد تجاوز مقدرة الخزانه المصرية فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطى صندوق الدين لهذا الغرض . ولما رفضت كل من روسيا وفرنسا فال بلغور اننا لا نرجع عن عزمنا ، وحينما وضع الجندى الانجليزى قدمه فهو يبقى ولا ينزحزح » (٣٤٤) .

وكان بارنج قد اقترح أن تفرض الخزانة البريطانية للحكومة المصرية حوالى مليون جنيه على أن تدفع مصر فوائدها المبلغ بمقدار ٤٪ سنويا ، والى أن ترد مصر هذا المبلغ الى الخزانة البريطانية فيجب أن تخضع دفنلة والأراضى التى يتم استرجاعها لحكم السردار - كنتشنر - لحساب حكومة جلالة الملكة ، على أن يخضع لبارنج مباشرة ، وان كان فى الواقع ان كنتشنر سيخضع كذلك لأوامر المستشار المالى للحكومة المصرية - وهو انجليزى - وأنه لضمان عدم تدخل صندوق الدين فى أمور السودان فان ما ينفق على اصلاح وإدارة السودان يجب أن يظل مفصلا عن رقابة هذا الصندوق . وطلب بارنج من

حكومته أن تحمل المبلغ الذي تدفعه في مساهمينا في حملة دنقلة ، حيث أنه نظرا لطبيعة الموقف الحاضر يجب ألا نفقد الفرصة الموانية لنعوية مركزنا في مصر وفي السودان .

وعندما وصلت اقتراحات بارنج هذه الى لندن علق عليها سيرتوماس ساندرسون Sanderson وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ديسمبر عام ١٨٩٦ قائلا : « انه من الماحية القانونية أن يكون من السهل مطلقا أن نمنع القائد العام للخديو من أن يعلن أنه يحتل السودان ويحكمه بواسطة ضباط وجنود الخديو لمصلحة حكومة صاحبة الجلالة الملكة وبأوامر منها . ان موضوعا كهذا يختلف مع اعلاننا الاصلى بأننا قد أيدنا الزحف المصرى في السودان » (٣٤٥) .

ويتضح من اقتراح بارنج السابق الذكر الذى بعث به الى اللورد سالسبورى في ٤ ديسمبر عام ١٨٩٦ ، ورد السير ساندرسون عليه ، ان هناك خلافا بين وجهتى النظر بين بارنج ووزارة الخارجية البريطانية أى بين المخططين والمشرفين على السياسة البريطانية في مصر والسودان ، فبينما نجد بارنج وفي بداية عملية استرجاع السودان يرى أن القوات المصرية — بالاشتراك مع قوات انجليزية مساعدة — عندما تقوم باسترجاع بعض اقاليم السودان فانما يجب أن تسترجعها لحساب انجلترا وليس اعادتها — كما زعمت الحكومة البريطانية مرارا — الى الوطن الام مصر .

وعندما افترح بارنج — كرومر — افراحه هذا « وضع في اعتباره الظروف المحلية وحدها واعتبرها ظروفًا غير معروفة — لهذا الاقتراح — بينما راعى ساندرسون الصعوبات والظروف الدولية التى من المحتمل أن تقف موقفاً المعارضة — من مثل هذا الاقتراح — . وبناء على رأى ساندرسون ، فقد أبرق لورد سالسبورى الى كرومر — ٥ ديسمبر عام ١٨٩١ — مخبراً اياه أن افتراحه غير قانونى على الاطلاق ، وسوف يؤدى الأخذ به الى اغضاب وثورة ومعظم ملوك ووزراء القسارة أوروبا — الى جانب ما قد يقوم به البرلمان — الانجليزى — من توجيه نقد مر للحكومة البريطانية — . وأضاف سالسبورى قائلاً لكرومر : يجب ألا تعول كثيراً على التأييد من جانب الألمان اذ أنهم اذا

راونا فى مشكلة فسوف يزدوننا وقوعا فيها(٣٤٦) .

أى أن رئيس الوزارة البريطانية ينظر الى اقتراح مسئله فى مصر والخاص بضم الاراضى التى يتم استرجاعها بواسطة الجيش المصرى الى النفوذ الانجليزى واخضاعها للسيطرة الانجليزية المباشرة ، ينظر سالسبورى الى هذا الاصرار من وجهة نظر الدول الأوروبية التى ستترى فيه عملا غير قانونى بل عملا ينطوى على القرصنة وسلب أملك الغير بدون وجه حق ، ولذلك بنى سالسبورى رفضه لاقتراح بارنج هذا على خوفه من معارضة الدول الأوروبية له وموقفها ضده لدرجة أنه يذكر أن الألمان الذين يقفون فى معظم الأوقات الى جانب الانجليز لا يؤمن جانبهم فى هذه المسألة ، ولم يبن سالسبورى عدم موافقته عن اقتناع منه بأن سياسته تعارض ذلك وتشجبه .

ونعود الى مسألة تمويل حملة دنقلة وكيف أن صندوق الدين بعد موافقته صرف مبلغ نصف مليون جنيه للخزانة المصرية للصرف على عمليات الحملة ، وما تلى ذلك من معارضة عضوى الصندوق الفرنسى والروسى ورفعها دعوى ضد الحكومة المصرية فى المحكمة المختلطة التى قضت برد المبلغ الى الصندوق . وفى هذه الأثناء وافق البرلمان الانجليزى على اقراض مصر ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢ ٪ / ٢٢ ثم « لم تلبث الحكومة البريطانية أن ننازلت عن حقها فى هذا المبلغ فى يونيو عام ١٨٩٨ للحكومة المصرية لتقيم الدليل على نيتها فى المساهمة مع حكومة الحديو فى النفقات ومن المحتمل فى الأرباح التى تعود من المغامرة التى قاما بها معا » (٣٤٧) .

وكان كرومر وراء اختيار كتشنر لقيادة الحملة العسكرية الى دنقلة باعتباره أصلح من يقود تلك الحملة باعتباره من سلاح المهندسين ، وقد دلت الخبرة أن مشكلة المشاكل فى حملات السودان هى النقل ، وقد عرف اللغة العربية ، وكسب خبرة بعادات السودان وهو فى دنقلة وسواكن لا بد منها لمن يقوم بعمل ادارى فى تلك البلاد ، وهو قد عرف مؤهلات ونفسية الجندى المصرى فى الجيش والبوليس(٤٣٨) .

كان يتولى سردارية الجيش المصرى الجنرال كتشنر السذى خلف

Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 375.

(٣٤٦)

A. Colvin: The Making of Modern Egypt, P. 265.

(٣٤٧)

(٣٤٨) د. مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ٤٠٤ .

السير جرينفل منذ أبريل عام ١٨٩٢ • وكانت قوة الحدود المصرية تقيم في حلفا ولها نقطة أمامية في سرس ، وبين حلفا وسرس يوجد بمايا الحط الحديدى الذى استعمله ولسلى ، وكان على السردار كتشنر - الذى تولى بنفسه قيادة الحملة على دنقلة - أن يمد هذا الحط جنوبا ، وفى سبيل ذلك عليه أن يفهم باحتلال عكاشة التى تقع على بعد ٧٥ ميلا جنوبى حلفا ، وقد أصدر كتشنر أمرا الى هنتر باشا Hunter قائد قوات الحدود باحتلال عكاشة ، فتم ذلك فى ٢٠ مارس عام ١٨٩٦ ، ومن ثم بدى فى مد الحط الحديدى من سرس جنوبا ، وبدأت القوات تتجمع فى حلفا قادمة من القاهرة ومن سواكن •

وقد ظل المهندسون والعمال يعملون فى مد الحط الحديدى بينما تتجمع القوات والذخائر والمؤن فى حلفا ، وقد حلت قوات هندية محمل القوات المصرية فى سواكن ، وقد تجمع فى حلفا جيشا يبلغ عدده حوالى عشرة آلاف من الجنود النظاميين المدربين تدريباً جيداً ومكتسبى الأسلحة والمعدات والمثونة ، وقد وصل كتشنر ليتولى بنفسه الاشراف على العمليات الحربية ، ووصل الى حلفا فى أبريل - ١٨٩٦ - ثم تحرك الى عكاشة ، فى أول مايو ، وقد حدث اشتباك بين الجيش المصرى والدراويش فى فرقة فى اليوم السادس من شهر يونيو انتهى بخروج الجيش المصرى من هذه المعركة ظافراً منتصراً ، ومن ثم بهيات العوامل المساعدة للزحف على دنقلة ، وتقدم الجيش نحو دنقلة ودخلها بعد أن انسحب منها الدراويش •

وباحتلال دنقلة انتهت مهمة الحملة ، ووجد كتشنر أنه لا يمكن الزحف جنوب دنقلة بدون تعليمات من حكومته ، هذا فى وقت ظهر أن من الخطر من الناحية الاستراتيجية أن يترك الجيش فى هذه المنطقة التى تبعد عن مصر بمسافة طويلة ولا يربطها بها سوى خط طويل من المواصلات البسيطة • ولذلك فقد غادر كتشنر دنقلة منوجها الى انجلترا ليطلب الاستمرار فى الزحف جنوبى دنقلة ومنازلة المهدي فى معقلها الحصين أم درمان ، حيث أن التكتيك الحربى يقضى بالاستمرار فى الزحف لأن الجيش ابتعد عن قواعده ، وسوف يتعرض خطوط مواصلاته لهجمات من الدراويش الذين ساءهم هذه الازمة السهلة على يد الجيش المصرى والذين لن يسكتوا ولن تنتهى تهديداتهم الا بالقضاء عليهم فى مقرهم بأم درمان ، وقبل سحق الدراويش فى مركزهم نسوف يتعرض الجيش المصرى فى مراكزه ونقطه وحتى فى دنقلة ذاتها لهجمات خاطفة يقوم بها الدراويش من جهات متعددة •

وعندما وصل كتشنر الى لندن أوضح لحكومته كل هذه العوامل التى

تؤكد ضرورة استمرار الزحف جنوبى دنقلة ، وأضاف الى هذه العوامل أن ما لافته حملته على دنقلة من سهوله فى تحركاتها وعملياتها وانصار فى معاركها وقلة نفقات ، هذا الى جانب وجود خطر التوسع الفرنسى والخوف من تحقق الشائعات التى ملأت الأسماع عن قرب وصول بعثة استعمارية فرنسية من الكنفو الفرنسى بقيادة الكابتن مارشان Marchand الى أعلى النيل . وبالذات الى بلدة فاشودة فى مديرية خط الاستواء ورفع العلم الفرنسى ذى الثلاثة ألوان عليها . كل ذلك ساقه كتشنر ليقنع به حكومته لتوافق على متابعة الزحف جنوبى دنقلة للقضاء على دولة المهديّة .

رأت الحكومة البريطانية عند بحث مسألة استئناف الزحف جنوبى دنقلة ، وقبل أن تقرر قرارها أن تطمئن الى موقف الحبشة أثناء الاشتباك المتوقع للقضاء على المهديّة ، فأرسلت بعثة الى الحبشة برئاسة رنيل رود Rennell Rodd ، كان الغرض منها هو التأكد من موقف منليك الثانى ملك الحبشة بالنسبة لاسترجاع بقية أنحاء السودان وما اذا كان سينخذ موقفا محايدا ولن يقدم يد المساعدة للخليفة عبد الله فى حربه مع الجيش المصرى الزاحف بقيادة كتشنر نحو أم درمان .

وكان رنيل رود من رجال القنصلية البريطانية العامة فى القاهرة وأحد معاونى اللورد كرومر الفنصل البريطانى وممثل الحكومة البريطانية فى مصر ، وقد طلبت الحكومة البريطانية من رود أن يبين لنجاشى الحبشة « أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان تستهدف استرجاع المديريات التى كانت سابقا تحت حكم مصر . وليس لهذه العمليات العسكرية هدف عدائى نحو أثيوبيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تعارض فى الاعتراف بسخطيط الحدود الحبشية بين خطى عرض ١٠ ، ١٥ درجة شمالا بما لا يتجاوز منطقة النفوذ التى حددها بروتوكول ١٥ أبريل عام ١٨٩١ مع ايطاليا . كما أن الحكومة البريطانية على استعداد للموافقة على امتداد آخر للحدود الحبشية حتى تشمل المنطقة الواقعة بين كركوج وفامكة على النيل الأزرق اذا كان هذا الامداد ضرورى ، وذلك كله شريطة أن ينحالف منليك ويتعاون مع الحكومة البريطانية ضد المهديين ، ألا يضر امتداد الحدود الحبشية بالمصالح المصرية » (٣٤٩) .

كان السبب الأساسى الذى دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعثة رنيل رود الى الحبشة هو ما تردد من أن هناك اتفاقا بين ملك الاني نجاى. الحبشة والحليفة عبد الله المعايشى ، وأن فرنسا تحاول استغلال الحبشة فى الموسع فى أعالي النيل بأن تساعد الحبشة حملة فرنسية تسير من الحبشة وتقابل بعثة فرنسية أخرى قادمة من رافد الأوباجى الأعلى - أحد روافد نهر الكونغو - بقيادة كابتن مارشان فى فاشودة . كذلك من بين أسباب ارسال رنيل رود الى الحبشة هو التزود بمعلومات عن الحسالة الداخلية فى الحبشة .

وقد أسفرت بعثة رود عن عقد معاهدة مع ملك الاني عرفت بمعاهدة أديس أبابا فى ١٤ مايو عام ١٨٩٧ . وكان من أهم ما جاء فيها تعهد ملك. بعدم مساعدة المهيدين الذين أعلن أنهم أعداؤه ، وأزيل سوء التفاهم بين بريطانيا والحبشة بسبب تأييد بريطانيا لاطاليا ضد الحبشة ، وأمكن سوية مسألة حدود الصومال الانجليزى ، وأمكن اتخاذ الاهبة لنسوية مشاكل الحدود المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف الى الجنوب بعد دفلة لاسنرجاع بفية أجزاء السودان . وتعهد ملك بمقتضى المادة السادسة والأخيرة من المعاهدة بأن يمنع بكل ما بملك من قوة. مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه الى المهيدين .

ومع ذلك فإن البعثة لم تكن موفقة فى مسعاها لوف نشاط البعثات الفرنسية أو وف زحفها غربا من الحبشة ، وعلاوة على ذلك فإنه قبل وصول بعثة رنيل رود الى أديس أبابا بعدة أيام كان لجاردار Lagarde باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم اتفاقا مع ملك فى أديس أبابا بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسى والحبشة ومع أية دولة أجنبية من التدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى والنسليم بحق الحبشة فى الحصول الملح من بحيرة أسال Assal .

وعلى أية حال فقد كان النشاط الاستعمارى الفرنسى بالزحف على حوض النيل الأعلى من الحبشة من جهة ، وبالتقدم نحو أعالي النيل من جهة الغرب من الكونغو الفرنسى والأوباجى الأعلى - والتي تمثل فى بعثة مارشان وليونارد - من جهة أخرى السبب الرئيسى الذى جعل الحكومة البريطانية توافق على طلب كشنر ونصرر استئناف الزحف من دفلة والنخلص من الميسدية . واسترجاع كل أقاليم السودان المصرى حتى مديرية خط الاسواء قبل أن يكون الفرنسيون قد سبغوا الى تلك الجببات واستقروا فى نقط يقيمونها هناك .

وهكذا انتهت حملة دنقلة تلك الحملة الى بدأت وانتهت بسرعة وسهولة . ولم تسكلف نفقات كبيرة ، وأثبتت فطرة الجيش المصرى وحسن تدريبه فيما قام به من عمليات عسكرية سريعة فى أرض صحراوية لا تربطها بمصر سوى طريق مواصلات صغير ، وفى أرض يحيط بهم فيها المهديون - الدراويش - من كل جانب . كما أن حملة دنقلة قد أكدت حميفة سياسة الحكومة البريطانية التى كان يوجهها فى مصر اللورد كرومر والننى اتضحت بصورة قاطعة عقب انتهاء عملية استرجاع السودان فيما عرف باسم الحكم النائى للسودان . فقد تبين أثناء هذه الحملة ما كان يهدف اليه كرومر وما كان يرغب من وراء هذه الحملة وهو اشراف انجلترا على الاراضى التى يتم استعادتها وخضوعها للننفوذ الانجليزى حتى ولو كان الجيش المصرى هو الذى قام على أكمائه العبء الأكبر من عمليات الاسترجاع الحربية ، وقد سارت السياسة البريطانية نحو السودان على هذا النهج الذى رسمه كرومر ، ومن ثم ففقد سارعت بريطانيا الى تقرير استئناف الزحف بعد دنقلة عن طريق النيل .

- حملة النيل :

عقب انتهاء حملة دنقلة من تحقيق الهدف الذى تألفت من أجله وهو احتلال دنقلة ، كان لابد من تعليمات جديدة يسير عليها اللواء كشنر باشا فى مسألة وضع الجيش الزاحف فى دنقلة بعد أن أنهى مهمته ، ومن ثم فقد سارع - كشنر - بالسفر الى انجلترا ليقنع حكومته بضرورة استئناف الزحف فوراً للفضاء على المهدي والوصول الى فاشودة قبل أن يصلها مارشان بحملته فيصبح من العسير اخراجه منها ومن حوض النيل عامة ، وربما أدى التقاؤهما الى قيام حرب بين انجلترا وفرنسا ، فنشعر انجلترا بالأسف لتأخرها فى اقرار الزحف فى وقت لا يفيد الأسف .

وكان بناء على ذلك - وكما سبق أن بينت - أن وافق رئيس الوزارة البريطانية على طلب كشنر وأصدر أوامره بالزحف بعد دنقلة ، فعاد كشنر ووصل الى مقر قيادته فى دنقلة ، وبدأ استعداداته للزحف منها ، وقد واجهته مشكلة النقل عبر الصحراء ، اذ أنه بعد أن يصل بناء الخط الحديدى من دنقلة حتى الدبة واجهته عقبة الاتصال بالخرطوم ، وكان عليه أن يختار بين الوصول الى الخرطوم عن أحد طريقين : طريق صحراء الكجدول ، وطريق النيل ، وقد توصل كشنر الى مشروع جديد فى هذا السبيل وهو بناء خط حديدى يصل بين حلغا وأبى حمد عن طريق الصحراء .

وبعد استكمال الاستعدادات الحربية في دقلة أصدر كنشمر أوامره إلى اللواء هنتر باشا بالقدم فاشتبك مع الدراويش في معركة قرب أبي حمله أنتصر فيها على الدراويش في ٧ أغسطس عام ١٨٩٧ م . ونتج عن هزيمة الدراويش أمام هنتر ازداد المهديين عن بربر إلى المتمة ، فأرسل هنتر باشا كتيبة لاحتلالها ، وقد استطاعت القيام بهذا العمل ورفعت العلم المصري على بربر ، وباحتلال بربر انفتح الطريق بينها وبين سواكن ، وأصبح في الإمكان وصول قوات عن هذا الطريق من سواكن دون أن تلاقى أية مقاومة خاصة بعد أن انتهى نفوذ المهديين من السودان الشرقي بسبب تقديم قبائله ولواها للجيش المصري المنتصر .

كان الطليان يحتلون كسلا - كما هو معروف لنا - احتلالا مؤقتا ، وعندما لغوا الهزيمة على يد الأحباش في عدوة في أول مارس عام ١٨٩٦ وشدد الدراويش الحصار حول كسلا رغبوا في الجلاء عنها وتسليمها للحكومة المصرية لأن الدفاع عن حدود أرتريا الغربية الواسعة كان يكلف الحُزينة الإيطالية الكثير من الأموال ، وقد طلبت الحكومة البريطانية من الطليان تأجيل انسحابهم من كسلا حتى تتمكن من إرسال بعض القوات المصرية لتحل محل القوات الإيطالية في احتلالها ، ومن ثم فقد بقي الطليان في كسلا باتفاقهم مع كنشمر ليتم تسليمها له عندما ترحف قواته نحوها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق تحرك بارسونز باشا Parsons بقوة مصرية من سواكن قاصدا كسلا فوصلها في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٩٧ ، وعند وصوله أقيمت حفلة عسكرية ورفع العلم المصري على كسلا وانسحب الطليان منها بصفة رسمية وقد انضوى جند العرب الذين خدموا تحت الراية الإيطالية تحت راية الحديوية ، وزار السردار المدينة بعد احتلال الجيوش الحديوية لها (٣٥٠) .

وقد وقع كل من تشارلس بارسونز محافظ سواكن وساحل البحر الأحمر الغربي نيابة عن الحكومة المصرية ، والكولونيل كارلو سامينيائي قائد منظمة كيرن - كسلا - الإيطالي - نيابة عن الحكومة الإيطالية ، وقعا وثيقة تنازل إيطاليا عن قلعة كسلا إلى مصر « وتنازلت هذه الوثيقة من أربع مواد لعل أهم ما جاء بها أن تصبح قلعة كسلا بما فيها من مباني وقلاع وأسنة ومواد غذائية ضمن أملاك حكومة الجناح العالي صاحب السعادة الحديوي » (٣٥١) .

(٣٥٠) د. مكي شيكدة : السودان عبر القرون ص ٤١٢ .

(٣٥١) دكتور رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا ، ص ٤٧٥ .

وبذلك يكون السودان الشرقي بأجمعه قد عاد يدين بالولاء للحكومة المصرية التي جاء جيشها ليخلص القبائل السالزة به من طغيان المهدية وبطش عثمان دفنة ، وتخلص نهائيا من نفوذ وبهديد عثمان دفنة الذي انزوى في العطبرة انتظارا لمصيره المحتوم ، ولم يبق أمام الجيش الزاحف عن طريق النيل وقد اطمأن الى هدوء الموقف في شرق السودان وساحل البحر الأحمر الا أن ينجه صوب أم درمان للفضاء نهائيا على قوة المهدية المنمركزة في هذه المدينة .

وعندما شعر الخليفة عبد الله بأن الحلقة بدأت تضيق حول عنقه وأن الجيش الزاحف من دنقلة سيواجهه في عقر داره بعد أن كان هو يتخذ موقفا هجوميا مستمرا ضد هذا الجيش ، قرر في آخر نوفمبر عام ١٨٩٧ الرحف شمالا لملاقاة جيش كتشنر قبل موسم الفيضان القادم وقبل أن يتجمع هذا الجيش بأجمعه في بربر . وقد علم كتشنر عن طريق مجارباته بفرار الخليفة هذا الذي أوضح ان نية الخليفة تنجه الى الخروج لملاقاة الجيش الزاحف بميادة كتشنر قبل أن يصل هذا الجيش اليه في مقره ويوقعه موقف الدفاع . لما علم كتشنر بهذا طلب من اللورد كرومر امداده بقوات انجليزية تؤيده في معركته الفاصلة ضد الخليفة ، وقد وافقت الحكومة الانجليزية على طلب كتشنر وبعنت بفيلق من جنودها أكمل عدد القوات البريطانية المسنركة في الزحف الى ورقة كاملة وتم الحشد تحت ضغط الشعور بالخطر ، وبعد أن كانت بربر نقطة أمامية تقوم على حراسنها حامية قليلة أصبحت تعج بالجنود من سودانيين ومصريين وانجليز (٣٥٢) .

وانتظارا لوصول النجداث الانجليزية أصدر كتشنر أوامره للقوات المصرية المنفرقة في حاميات دنقلة بالتوجه بسرعة الى جنوبي أبى حمد . ومن ثم - وبعد اكتمال عدد الجيش واكتمال استعداداته - فقد بدأت الاشتباكات مع الدراويش تلك الاشتباكات التي كانت تسفر باستمرار عن انتصارات يحرزها الجيش المصرى على الدراويش ، ولعل أهم هذه المعارك ما حدث في الشنة ، ثم في العطبرة التي اسنرك فيها عثمان دفنة في ٨ أبريل عام ١٨٩٨ ، وفر عثمان دفنة بعدها الى أم درمان ، ومن ثم فقد أصبح طريق الزحف أمام كتشنر يقوده نحو مقر الخليفة عبد الله ومعقل المهدية الحصين أم درمان ، وقد انجه نحوها الجيش فاستبكت مع الدراويش في معركة يوم ٢ سبتمبر عام

١٨٩٨ عند زريبة كبرى ، فر بعدها الدراويش المنهزمون منجيين نحو أم درمان فأصدر كتنسر أوامره الى الجيش بمواصلة التقدم وملاحقة الفارين قبل أن يتحصنوا في أم درمان التي دخلها الجيش بعد أن فر منها الخليفة عبد الله وعائلته ، ولم يستطع الجيش الزاحف اللحاق به .

وكان دخول القوات المصرية الانجليزية الى أم درمان ، وبدء تأسيس ادارة حكومية عسكرية هناك ، قد جعل لسلالتين - ضابط المخابرات في ادارة الاستخبارات العسكرية المصرية وبعد قراره من أسر الخليفة - أهمية باعتباره كان أكر من غيره من الضباط الانجليز والمصريين معرفة بأحوال المدينة من الداخل ، حيث أسرع زعماء البقارة الى ديارهم أو صحبوا الخليفة عبد الله الى فيا في كردفان ، وحيث أدى انهيار أو هروب أمراء المهديّة فجأة الى ترك ممتلكاتهم ورفيقهم من النساء(٣٥٣) .

ودخل كتنسر أم درمان بعد فرار الخليفة عبد الله منها بساعة ، وبسقوط أم درمان انتهت دولة المهديّة وخلفيته التعايشي الذي ظل مطاردا أكر من سنة بعد واقعة أم درمان حتى تمكن السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate من معاجأته عند بلدة « دويكرات » قريبا من « منيل جديد » في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٩٩ حيث قتل الخليفة عبد الله ، وبقي عثمان دقنة هاربا حتى تم اعتقاله في ١٨ يناير عام ١٩٠٠ وبذلك انتهت زعامة المهديّة بعد أن انتهت قبلها دولتها من الوجود وتنفس السودانيون الصعداء لتخلصهم من هذا الكابوس الكتيب الذي أشاع ميم الخوف والرهبّة وسملتهم قسونه وطغيانه ، ولكنهم لم يكذبوا حتى صدمتهم الحقيقة المؤلمة التي انتهى اليها اسرجاع السودان وأعنى سيطرة انجليزية على مقدرات الأمور فيه كما هي مسيطرة على مقدرات الأمور في مصر ذاتها .

وعندما تم دخول الجيش الظافر أم درمان دخل كتنسر الى الخرطوم وأدى فروض الذكرى لغوردون وغفدت صلاة على أنقاض سراي الحكومة - المخربة - في الخرطوم لروحه(٣٥٤) ، بينما سجدته في ١٨ سبتمبر يأمر بوضع الألفام

فى ضريح المهدي ، فهدم الفة ، وأمر بنبش العبر واستخراج الجثة وقطع رأسها ، ثم أرسله الى المتحف البريطاني بلندن بعد أن بعثر العظام (٣٥٥) .
صورتان منناقصتان راسيهما واحد هو كتشنر وفى مكان واحد هو عاصمة السودان المسلة ، تبجيل لذكرى مواطن بريطاني ، واننقام من رفات زعيم سوداني مسلم وألقى خطابا فى جموع السودانيين يوضح لهم أن الغرض من حملته هى تخليصهم من ظلم المهديّة ، وقال فى نهاية خطابه « ولما رأى ولى النعم خديونا المعظم عباس حلمي الثاني أن جرائم هذا الطاغية - يقصد التعايشي - تزداد يوما بعد يوم أخذته الشفقة على المسلمين المظلومين وصمم على انقاذهم من الظلم وأرسل جيوشه المظفرة لكى تهدم أركان دولة التعايشي ويقيم حكومة شرعية مؤسسة على العدل والاستقامة وتبنى المساجد وتعين على نشر الدين القويم . وقد أصدر سموه عفوه السام عن جميع ذنوبكم وأمر برد أملاككم وهو يدعوكم الى استقبال جيوشه بالترحيب فاذا قبلتم الدعوة وعرفتكم قيمة الانعام كنتم أنتم الراحين الناجحين والا فالويل لمن رفض نعمة ربه وكرم خديونا المعظم . وباسمه لى الرجاء الوطيد فى أن أراكم قريبا طائعين ومعضدين للحكومة الخديوية والسلام » (٣٥٦) .

ألقى كشنر بوصفه قائد عام جيش حملة السودان وسردار الجيش المصرى هذا الخطاب على السودانيين فى الخرطوم ، ويتضح مما قاله أن حملة استرجاع السودان قد وجهت باسم مصر وخديوى مصر وحكومة مصر ولمصلحة مصر وحدها دون أن يذكر اسم دولته - إنجلترا - وقد كان هذا تناقضا لمبدأة النوايا البريطانية نحو السودان ، وتناقضا مع ما قام به كشنر نفسه من رفع العلمين المصرى والانجليزى على سراى الحكمدارية المتخربة بالخرطوم .

ومما يجدر الاشارة اليه أن فكرة استرجاع السودان اقترنت منذ البداية فى أذهان المصريين والسودانيين بل والدول الأوروبية بأنها لمصلحة مصر ولحساب مصر وبمجهود مصر ، وعلى هذا فان ما لقيه الجيش الزاحف من تأييد قبائل السودان كان لاعتقادهم أنهم سيتخلصون من حكم المهديّة ليعودوا الى حظيرة الحكم المصرى على نظام حديث وبتفكير أكثر تقدما .

ولكن ما حدث كان غير ذلك تماما ، فقد رفع كشنر فى ٤ سبتمبر

(٣٥٥) صرار صالح تاريخ السودان الحديث ص ٢٠٧ .

(٣٥٦) عبد الله حسين . السودان القديم والجديد ج ٣ ص ١٧٩ .

عام ١٨٩٨ بعد واقعة أم درمان بيومين « العلمين المصرى والانجليزى جنبا الى جنب على بقايا سراى الحكومة المنخرية فى الخرطوم ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن لانجلترا حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال ، وهو البلاغ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائى لإدارة السودان فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ » (٣٥٧) .

وقد كان هذا التبليغ الرسمى الذى قدمه السير رينل رود الى الحكومة المصرية رسميا فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ - وهو اليوم الذى رفع فيه كتشنر العلم الانجليزى بجانب العلم المصرى على سراى الحكومة بالخرطوم - يسير على النحو الآتى :

« تبليغ الى الحكومة المصرية :

انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وان هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وانما يرمى الى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوبها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعا لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها اليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية » (٣٥٨) .

وهكذا اتضح نية الحكومة البريطانية وسياستها الحقيقية نحو السودان ، وليس أدل على ذلك من هذا التبليغ الذى أعقب سقوط المهدي فى أم درمان مباشرة بأن لانجلترا الغلبة فى جميع الأمور المتعلقة بالسودان ، أى انه بحكم اشتراك قوات بريطانية فى استرجاع السودان فيجب أن تتسلم هى زمام الأمور فى ادارته وألا تقوم الحكومة المصرية بأى تصرف بالسبب للسودان يتعارض مع هذه الرغبة البريطانية . مع أنه عند تقرير استرجاع السودان كانت انجلترا تدعى أنها تساعد مصر على استعادة أملاكها الضائعة ،

(٣٥٧) د. محمد زؤاد شكري مصر والسودان ص ٥٢٢ .

(٣٥٨) رئاسة مجلس الوزراء السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ الى ١٢ فبراير

سنة ١٩٥٣ ص ٥ .

وزارة الخارجية محمديا وثائق خاصة بمصر والسودان الوثيقة الأولى .

وذلك بالإضافة الى أنه « كان من المقرر منذ تقرر في شهر مارس عام ١٨٩٦ استرجاع السودان أن يقوم الجيش المصري الجديد بكل العمل كلما أمكن ذلك على أن تؤيده قوات انجليزية اذا لزم الأمر » (٣٥٩) .

ويمكن القول أنه عندما استعادت مصر أقاليمها السودانية عاونها انجلترا بوصفها مسئولة عن الأحوال في مصر ذاتها ، وأعلنت انجلترا نفسها أنها تساعد مصر على استعادة أراضيها التي تعطل ممارسة سلطتها عليها لفترة مؤقتة . وجاء اشتراك انجلترا مع مصر في عملية استرجاع السودان على النحو الآتي :

« ١ - أن القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفا ومن جانب الانجليز كانت في بادئ الأمر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها ألفي جندي .

٢ - أن نفقات الاستعادة بلغت ٢٤٠٠.٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثيها ، وإذا كانت انجلترا قد تحملت الثلث الباقي فالحطأ ليس خطأ مصر ولكن ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمية » (٣٦٠) .

واضح إذن أن السياسة البريطانية قد واتنها العرصة وانهرتها - كما نبهنا الى ذلك اللورد كرومر - لقوى من نفوذها في مصر والسودان ، فقد استخدم الجيش المصري - بمساعدة بسيطة من القوات البريطانية - واستخدمت الأموال المصرية - بمساعدة مالية بريطانية بسيطة أيضا بدأب بفرض قيمته ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢٢٪ بدفعها مصر ، وانتهى بتنازل انجلترا عن هذا القرض واعباره مساعدة مقدمة من انجلترا للحكومة المصرية لتساعد على انتهاز العرصة - استخدمت القوات والأموال المصرية لاسترجاع السودان لا لمصلحة مصر في واقع الأمر وحقيقته ولكن لمصلحة الانجليز الذين ضموا السودان الى مناطق نفوذهم واعتبروا أنفسهم أصحاب الحق الأول - دون وجه حق - في ادارة شئونه .

وقد نسي الانجليز أن عملهم هذا كان غير قانوني ولا ينفق مع المنطق فكيف يتفق القانون - الذي أشار اليه اللورد سالسبوري والسير ساندرسون

عندما اقترح عليهم بإرنج وضع المناطق التي يتم استرجاعها تحت النفوذ البريطاني وأخضاعها لإشرافه شخصيا - كيف يتفق القانون عندما اعتذر سالسبورى وساندرسون لكرومر عن عدم موافقتهم على اقتراح كرومر هذا أثناء حملة دنقلة ، مع الواقع الذى ننج عن الاسترجاع لكل السودان بمساهمة بسيطة من إنجلترا تصبح هى المسيطرة على كل السودان . أين ذهب القانون إذن بالنسبة لهذا الوضع غير القانوني؟؟

لقد استاء المصريون والسودانيون لهذا العمل غير القانوني وغير العادل والقائم على القرصنة والاعتصاب ، والذى بدأ برفع العلم الانجليزى بجانب العلم المصرى على سرى الحكومة بالخرطوم وتلاه إبلاغ الحكومة المصرية بأن إنجلترا صار لها بحكم اشتراكها فى استرجاع السودان الحق الأول والصوت الغالب فى كل أمور السودان . وقد استاء الجنود والضباط المصريون فى السودان حينما رفع العلم الانجليزى بجوار العلم المصرى فى الخرطوم ، بينما المدن التى تم فتحها قبل الخرطوم مثل كسلا ودنقلة وبربر رفعت عليها الاعلام المصرية فقط .

كذلك استاء المصريون من هذا العمل وأصبح الشعور الوطنى يغلى فى مصر لهذا الاجراء المشين ، وكان الحديو عباس حلمى الثانى فى أوروبا فى ذلك الوقت فبعث اليه فخرى باشا رئيس النظارة يخبره بأمر الملاح فى أوروبا « فبادر سموه بارسال برقية لفخرى باشا يدعوه فيها الى المسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشيء لأن الأمر يتعلق بحقوق الحساب العالى . وقد بلغنا أن الضباط المصريين اسنأوا جدا لرفع العلم الانجليزى واحتجوا على ذلك فطمأنهم الانجليز بأن هذا العمل وفى لوجود حشود انجليزية مع الجيود المصرية » (٣٦١) وكانت هذه ذريعة لهدئة الموقف بين القوات المصرية حيث كان كتشنر فى حاجة الى محبودها لاسرجاع بقية أنحاء السودان وللتوجه نحو فاشودة .

ولكن لم تلتفت أن وضحت نيات الانجليز السيئة نحو السودان عندما زار اللورد كرومر السودان فى ٣ يناير عام ١٨٩٩ واجتمع مع السودانيين وألقى خطابين عندهم فى كل من أم درمان والخرطوم . وضحت نيات الانجليز على السيطرة على السودان بصورة فعلية وبدأ تنفيذ السياسة التى رسمها

كرومر لادارة السودان ، تلك السياسة التى أعلنها بنفسه ، الآن وبعد أن تم استرجاع السودان نهائيا واستقرت به الأمور وقضى على كل آثار الثورة المهدية .

فقد ذكر كرومر فى خطبته بأم درمان موجها الحديث الى السودانين فوله : « لقد شاهدتم أن العلمين المصرى والانجليزى يخفغان على هذا المكان ، وفى هذا اشارة الى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة انجلترا وخديوى مصر ، والنائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتهما . واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن بل ان السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم فلا يجب النعويل على أحد غيره ، ولست أشك فى أنه يحقق أمانكم ويحقق لكم ما ترجون » (٣٦٢) .

واضح اذن أن السودان قد خرج هذه المرة عن سلطة مصر ليدخل فى دائرة النفوذ الانجليزى بصورة رسمية وعلمية وتولى تسيير دفة الأمور فيه جنرال انجليزى يخضع فى أوامره للورد كرومر المتدرب السامى البريطانى وصاحب الكلمة العليا فى الاشراف على تسيير دفة الأمور فى مصر ذاتها ، وقد سر كرومر لأن كنتشنر - كما سبق أن رأينا - هو الذى عهد اليه بقيادة الجيش الزاحف لاسترجاع السودان حيث يخضع كنتشنر - بصفه سردارا انجليزيا للجيش المصرى - لأوامر وتعليمات كرومر ، وزاد سرور كرومر أكثر الآن لأن كنتشنر هذا سيحكم السودان وبذلك تزداد سلطة كرومر ويرضى فيه غروره ورغبته فى الاستحواذ على سلطات واسعة تنشر نفوده وأوامره على أرض واسعة جديدة - السودان - طالما وجد فى وظيفته فى القاهرة .

وقد استاء المصريون وكذلك السودانيون من هذا الاعلان الصريح الذى جاء عن المسئول الانجليزى الأول عن مقدرات الأمور فى السودان بصفة خاصة ، ويقول أحمد شفيق باشا مظهرا هذا الشعور بالاستياء فى مصر أنه لما « وصلت لنا هذه الأخبار كان لها وقع شديد فى نفوسنا اذ كانت اعلانا صريحا من الجانب الانجليزى بأنه لا ينبغى الاشراف فقط فى حكومة

(٣٦٢) دكتور محمد وؤاد شكرى . مصر والسودان ص ٥٧٥ .

وأحمد شفيق باشا مذكراتى فى نصف قرن ح ٢ ص ٢٩٣ .

السودان ، بل ويعتزم غل اليد المصرية نهائيا عن التدخل فى شئونه ما دام السردار الانجليزى هو الشخص الذى سيقوم بالأمر ، وبهذه الخطبة وضحت بيان الانجليز من روع العليين معا واتصحت خطتهم المقبلة فى السودان» (٣٦٣) .

لقد أوضح كرومر فى خطبته أمام السودانيين نوع الحكم الذى سوف يخضعون له فى المستقبل ، ذلك الحكم الممثل فى السردار الانجليزى بصفته حاكما عاما لهم الذى عليه وضع الأحكام والقوانين الخاصة بالسودان دون الرجوع فى ذلك للحكومة المصرية بصفة خاصة ، وأن المسئول الأول أمامهم هو السردار - الذى يخضع لتعليمات اللورد كرومر - الذى عليه تحقيق السياسة البريطانية فى هذه البلاد . وعلى كرومر نفع مسئولية نظام الحكم فى السودان لانه هو المسئول الأول عن ابتكاره . هذا النظام الذى يعكس أطماع البريطانيين فى السودان واهتمامهم به .

ويمكن القول أنه منذ أن « أنهت وافعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله » سناثر باهتمام المسئولين الانجليز خصوصا ندير نظام للحكم فى السودان بكفل لهم :

أولا : وقبل كل شئ آخر السيطرة الكاملة على ادارته ، وهى السيطرة الى اسمدها من حق الفتح بفضل اشتراكهم بالمال والرجال فى استرجاع السودان .

ثانيا : الاحتفاظ لمصر - كما يدعون - بحقوقها فى السيادة على السودان سواء على أساس أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن كانت هذه معطلة أيام المهديّة ، أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد بحكم حق الفتح ، ملها فى ذلك مل بريطانيا نفسها ، أم أن مصر ذات حقوق فى السيادة قديمة وجديدة معا .

ثالثا : ابعاد تركيا ابعادا كليا من شئون السودان لأسباب لعل من أهمها اسبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان» (٣٦٤) لضمان انفراد

(٣٦٣) أحمد شفيق ناشأ مدكراتى فى صب قرن ح ٢ ص ٢٩٤ .

(٣٦٤) د . محمد فؤاد شكرى مصر والسودان ص ٥٤٤ .

الانجليز بالسيطرة عليه دون تدخل من الدول الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا - قد يعوق السياسة البريطانية في تلك الاقاليم .

ولقد أسفر عن هذا الاهتمام الانجليزى بالسودان وما صحبه من رغبة في تحقيق المشروعات الاستعمارية ومسد دائرة النفوذ البريطانى فى تلك الجهات ، أسفر عن كل ذلك تدبير نظام لادارة السودان يحقق هذه الأغراض - الاستعمارية التسلطية - لانجلترا ، ذلك النظام الذى عرف باسم النظام النمائى للحكم فى السودان عام ١٨٩٩ بزعم اشتراك كل من مصر وانجلترا فى ادارة شئون السودان . ذلك النظام الذى ختم مرحلة هامة من مراحل تاريخ السودان وبدأت به مرحلة هامة أخرى انفرد فيها الانجليز بالسيطرة على السودان لصالحهم وحدهم .

كان على السردار وقد استتب له الأمر فى أم درمان والمخروطوم ورفع العلمين المصرى والانجليزى جنباً الى جنب أن يؤكد انهاء حكم المهدية باسترجاع ما تبقى من مواقع وبلاد فى حوزة الدراويش ، فوجهه الجيوش لاستخلاص هذه البلاد من قبضة الدراويش وطردهم منها ، فاستطاع الجيش الراحف على النيل الأبيض والجزيرة احتلال سنار والروصيرص على النيل الأزرق ، فى المدة بين ١١ سبتمبر ، و ٢ أكتوبر عام ١٨٩٨ . كذلك استطاع الجيش الذى يقوم بعمليات عسكرية ضد المهدية فى السودان الشرفى من استرجاع القضايف فى أكتوبر من نفس السنة ، وانقلابات نى ديسمبر من العام نفسه .

كذلك احتل الجيش الزاحف على النيل الأبيض الجزيرة بعد أن ستم الخليفة شريف فى ١٥ نوفمبر عام ١٨٩٨ ، وقد تم احتلالها نهائياً نى ديسمبر من السنة نفسها ، وتلا ذلك احتلال كل من فاروغلى ، وبقيت بنى شفق فى يد الأحباش . أما كردفان فقد تم احتلالها فى ديسمبر عام ١٨٩٩ . وبالنسبة لدارفور فقد استطاع الأمير على دينار وهو من سلالة سلاطين الفور أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان ، وكتب الى السردار كنشتر أنه يدين بالطاعة للحكومة وأنه سيدفع جزية لحكومة السودان نظير حكمه لهذا الاقليم .

وبذلك يكون السودان كله قد تخلص نهائياً من حكم الدراويش ونهاد لا لينخضع لسيادة مصر كما كان الحال قبل ثورة المهدي ولكن لموضع على رأسه حاكم عام انجليزى له السيطرة على كل أمره ، متفاداً بذلك سياسة

حكومة لندن ٠٠ وإذا كان قد تم التخلص من الدراويش في السودان فقد-
بفيت نقطة هامة هي التخلص من التوغل الفرنسي في خط الاستواء أو بعبارته
أصبح الوصول إلى فاشودة قبل أن يستقر بها الفرنسيون ويضمونها رسمياً.
إلى أملاكهم ومستعمراتهم في افريقية ٠

ونلقى السردار كتشنر من دارفور رسائل عدة موقع عليها من زعماء
القبائل والعشائر هناك ومنذ مارس ١٨٩٨ م تؤكد ترحيبها بعودة السودان.
إلى الوحدة مع مصر ، كان منهم الشيخ إبراهيم آدم بوشا ، والشيخ عمران
من بنى حلبا ، والشيخ ضوا النعيم عوض الله ، والشيخ أحمد عبد المكران ،
والشيخ أحمد أبكرجو ، وديمليق أبو شيخ دافو ، وطاهر عز الدين شيخ
دازا ، والشيخ أحمد حامد شيخ المسيرية ، وديمليق شريف الدين شيخ
بيقو ، وديمليق أبو شيخ تاقو ، والشيخ مفضل سنديك ، والشيخ تونجر.
علي محمد ، والشيخ سعد إبراهيم شيخ ميمبا ، والشيخ أبو شريف الدين.
شيخ ميمبا ، والشيخ برقة قصر اسماعيل ، والمك سسراج عيسى برتاوى ،
والمك صالح محمد برتاوى ، والمك آدم دود برتاوى ، والمك علام البرتاوى ،
والمك محمد شيخ البرتاوية (٣٦٥) ٠

وكليها تشير إلى تقدم كتشنر بفوائده من دنقنة إلى بربر ، وأن هؤلاء
الزعماء يتوقعون دخول تلك القوات إلى الخرطوم ، ويمنون بأنه سيجد قبولا
حسنا ويساعد الحكومة لوجود مؤيدين لها من عالية السودانيين ، ويتمنون.
رؤيته بينهم في دارفور ٠

الباب الثالث

انجلترا - مصر - السودان

الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢ م

الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق •

الفصل الخامس

مصر من الحماية البريطانية حتى ثورة ١٩٥٢م

- مقدمة •
- الحماية البريطانية •
- ثورة ١٩١٩ م •
- استقلال مصر •
- معاهدة ١٩٣٦ م •
- مصر وجلاء الانجليز •

مقدمة

مرت مصر منذ عام ١٩١٤ م وحتى عام ١٩٥٢ م بأدوار نشطة من الصراع بين الحركة الوطنية وسلطات الاحتلال البريطاني بدأت بفرض اجنترا الحماية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى وبسببها - كما ادعت - ، ومع ذلك فعندما انتهت الحرب طالب الوطنيون بإنهاء الحماية البريطانية وجلاء القوات البريطانية المحتلة وإعلان استقلال مصر ، رفضت إنجلترا الاستجابة لأى من مطالب الحركة الوطنية المصرية ، ومن ثم انفجرت ثورة ١٩١٩ م .

لم تكن ثورة ١٩١٩ م مفاجئة أو بدون مقدمات إذ أنها تستند الى جذور النضال الوطنى المصرى ضد الاحتلال البريطانى وما تفرع عنه من حماية وسيطرة بريطانية على مقدرات الأمور فى مصر ، وعلى هذا جاء تعبير المصريين العفوى أو التلقائى أثناء أعوام ١٩١٨ - ١٩٢١ م مرتبطا بنشاط الحركة الوطنية قبل تلك الفترة وأثناءها ، فإن جهود مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطنى لم تذهب سدى فى تنبيه الشعب المصرى الى حقيقة الاحتلال الانجليزى ، كما أن انفجار الثورة عام ١٩١٩ م قد أصاب سلطات الاحتلال البريطانى بالفرع وأدرك الانجليز أن السعاب المصرى مهما طال صبره لابد أن يحرك لتحقيق مطالبه .

وعلى هذا جاءت استجابة إنجلترا لأحداث ثورة ١٩١٩ م متمشية مع حالة الفرع التى أصابنها نتيجة لانفجار الثورة ولكنها فى نفس الوقت متمشية مع السياسة الانجليزية التى تقضى بالانحناء للعاصفة حتى تمر ، ومن خلال هذه الانحناء وعدت إنجلترا فيما عرفت بنصرح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بمنح مصر استقلالها وإلغاء الحماية البريطانية ، وهى أمور - فى عرف الانجليز - اعتبرت نازلا كبيرا ، وفى رأى المصريين خطوة لا تمثل الحد الأوسط الذى يمكنهم قبوله ، ومن هنا جاءت تسميتهم لنصرح ٢٨ فبراير « بالاستقلال المفوض » ، الا أنه على أى حال كان خطوة على الطريق .

وكان نصرح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بداية الطريق لاستقلال مصر الحقيقى ، حيث أشار الى فتح باب المفاوضات بين مصر وإنجلترا من أجل استكمال

استقلال مصر ، ومن هنا بدأت مفاوضات طويلة وشاقة بين مصر وانجلترا من أجل معالجة ما عرف بالتحفظات الأربعة التي تنفص من استقلال مصر الحقيقي والكامل ومطالب الحركة الوطنية المصرية ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا التي عقدت عام ١٩٣٦ م .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية استمرت الحركة الوطنية المصرية تطالب بالجلء التام لقوات الاحتلال عن مصر وطالبت مصر الرسمية تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ م بجلء تلك القوات عن المدن المصرية الى منطقة قناة السويس ، واستمر تدخل السلطات البريطانية فى شئون مصر الداخلية فحدث ما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م الذى أساء الى الشعور الوطنى المصرى ، ولم تنته الحرب التى ساهمت فيها مصر كما ساهمت فى الحرب العالمية الأولى الى جانب انجلترا والحلفاء حتى بدأت نتائج الكفاح الوطنى تطفو فى مقدمات ورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م .

الحماية البريطانية

عاشت مصر منذ الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ م وحتى عام ١٩١٤ م عهداً من الحماية المقننة غير المعلنة ، وظلت إنجلترا تعد بالجلء عن مصر دون أن تتحقق هذه الوعود ، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى في يوليو/أغسطس ١٩١٤ م توفرت العوامل التي انتهت بإنجلترا الى اصدار قرار فرض الحماية البريطانية على مصر .

أول هذه العوامل تمثل في موقف الحياد من الحرب الذي يمكن أن تقفه مصر في هذه الحرب . ذلك أن الحكومة البريطانية خشيت أن تتخذ مصر موقف الحياد الرسمي في الحرب فمارست ضغطاً على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ مثل هذا الموقف ، لأن اتخاذ مصر موقف الحياد الرسمي من العمليات العسكرية يفلق الباب أمام حصول إنجلترا على مساعدات عسكرية مصرية للنفوات البريطانية المحاربة ، ومن ثم تضطر الحكومة البريطانية الى ارغام بلد محايد على اتخاذ اجراءات حربية لم يكن هناك مناص من اتخاذها(١) .

وضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لكي تمتنع الأخيرة عن اعلان قرار الحياد الرسمي ، وكانت نتيجة الضغط البريطاني القرار الذي أصدره مجلس الوزراء المصري في ٥ أغسطس ١٩١٤ م بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ، وجاء في ديباجة القرار ما نصه : بما أنه قد قضي لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور ألمانيا . ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصري . وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات

الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس
النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ هـ الموافق ٥
أغسطس سنة ١٩١٤ م تحت رئاسة عطوفتلو أفندم القائمقام الخديوى
(حسين رشدى باشا) قد قرر ما يأتى (٢) .

وقد جاء فى قرار مجلس النظائر منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها
والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى نغر ألماني ،
وحظر التصدير الى ألمانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية
حقوق الحرب فى الأراضي والموانئ المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية
فى النغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها فى تلك النغور . وفى يوم ١٣
أغسطس أصدر مجلس النظار قرارا بأن ينسحب هذا القرار على النمسا
والمجر أيضا (٣) .

وراضح من ديباجة القرار وجود ضغط بريطاني لاتخاذ هذا القرار ،
فعبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية » تدل على هذا الضغط ، كما
أنها أبعدت مصر عن فكرة الحياد التى حاولت الحكومة المصرية اعلانها منذ
بداية الحرب ، وجعلت مصر تأخذ الموقف البريطاني فى هذه الحرب ضد
دول وسط أوروبا المعادية لبريطانيا .

وثانى العوامل التى دفعت بريطانيا لاعلان الحماية على مصر مسألة
السيادة العثمانية على مصر ومدى سريانها عندما تزايد احتمال دخول تركيا
الحرب ضد انجلترا ، ذلك أن مصر كما هو معروف تخضع - حتى مع
وجود جيش الاحتلال - من الناحية القانونية والدولية للسيادة العثمانية ،
وكان معنى وقوع الحرب بين انجلترا ومصر أن تصبح مصر فى حالة حرب مع
انجلترا أى يصبح من حق المصريين مهاجمة قوات الاحتلال البريطانية ،
وبالنسبة للانجليز فانهم سيعمدون الى ضم مصر الى الامبراطورية بحق
الفتح . ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى
وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة فى عين
المصريين والانجليز على السواء الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ
لمصر بين انجلترا وتركيا (٤) . وكان هذا الاجراء هو اعلان الحماية البريطانية
على مصر .

(٢) الوقائع المصرية . عدد ٦ أغسطس ١٩١٤ م .

(٣) عبد الرحمن الرامعى . ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٣ .

(٤) د . عبد العظيم ومشتب . الجيش المصرى فى السياسة ص ١٠٦ .

ونالت تلك العوامل مطالبة المصريين بالاستقلال في مواجهة الوضع الشاذ الذي تعيشه مصر بين انجلترا التي تحتل قواها مصر وتركيا المعادية لانجلترا ، وضغط المصريون على فكرة أن حصول مصر على استقلالها سيمكنها من دخول الحرب في أى ميدان من ميادين القتال الى جانب الحلفاء ، ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة للمطالب المصرية ، ومن ثم فكرت في انهاء السيادة العثمانية وعلان الحماية البريطانية على مصر مستغلة فرصة نشوب الحرب وانضمام تركيا الى جانب دول الوسط المعادية للحلفاء .

وعندما تأكد المصريون أن انجلترا عازمة على فرض الحماية على مصر حاولوا الحصول على بعض المكاسب ، فأثار كل من حسين رشدي باشا وعدلي يكن باشا أمام السكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطاني تمسك المصريين بالاستقلال الذاتي كحد أدنى ، وأنهما قد يستغنيان اذا رفض هذا المطلب من جانب انجلترا ، كما أن الأمير حسين كامل هدد برفض عرش مصر بدلا من الحديوي عباس حلمي الثاني الموحود بالآستانة آنذاك ، بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الدائى (٥) .

ومن ثم لجأت السلطات البريطانية الى سياسة المراحل أى عدم فرض الحماية دفعة واحدة ، بل لجأت أولا - وبناء على اقتراح المستر تشيتم Cheetham نائب القنصل العام البريطاني في مصر - في أول نوفمبر ارجاء اعلان الحماية البريطانية مؤقتا حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية (٦) . ومن ثم صدر اعلان الأحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر بعد أن استجابت السلطات البريطانية لطلبات حسين رشدي باشا بأن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار وسحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كريمة في ظل الأحكام العرفية ، وأن تعهد بريطانيا في منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء .

وعندما أعلنت تركيا الحرب ضد الحلفاء في ٥ نوفمبر أعلن الجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية في مصر أنه من ذلك اليوم صارت

(٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة مؤسسة الإهرام . ٥٠ عاما على ثورة

١٩١٩ . وثيقة رقم ٣ .

(٦) نفس المصدر وثيقة رقم ٤ .

بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب ، ثم أعلن في منشور آخر بتاريخ ٧ نوفمبر سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس على تركيا ، ولكن انجلترا لم تقف عند هذا الحد ، بل سارت في طريقها الى فرض الحماية . اذ أن ديباجة اعلان الحرب على تركيا قد تضمنت فقرة تعتبر مقدمة عملية لاعلان الحماية على مصر ، اذ ما معنى أن تكون كلمات هذه الفقرة على النحو الآتي : تقحم بريطانيا العظمى كامل المسؤولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان ، غير أن بريطانيا تحمى مصر أو قل أعطت لنفسها حق حماية مصر أى بمعنى أصبح فرضت حمايتها على مصر دون أن تطلب الأخيرة منها ذلك .

ومن ثم لا نستغرب أن نعلن انجلترا رسميا وعلنا في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ م « وضع مصر تحت حماية بريطانيا العظمى » بحجة وجود حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، وعلى هذا - كما جاء فى الاعلان - وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمى وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالتها كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ويقينى أنه لو كانت انجلترا جادة فى قولها بحماية مصر وأهل مصر ومصالح مصر لاعترفت باستقلال مصر عن تركيا بعد أن أزلت - أى انجلترا - السيادة التركية عن مصر . كما أن لنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين موقف تركيا فى الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر (٧) .

ويعلق شيرويل Chirol على فرض الحماية البريطانية على مصر بقوله : لقد شعرنا أثناء الحرب العالمية الأولى بضرورة تحويل الحماية المقنعة - التى كانت قائمة بالفعل منذ الاحتلال البريطانى لمصر - الى حماية معلنة (٨) .

وتنفذا للمخطط الاستعماري لجأت بريطانيا فى اليوم التالى لاعلان الحماية على مصر الى خلع الحديوى عباس حلمى الثانى ، واختيار الأمير حسين

(٧) عبد الرحمن الرابعى : ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١٨ .
Chirol, V. : The Egyptian Problem, P. 296.

(٨)

كامل سلطانا - لا خديويا - ليجلس على عرش مصر التي صارت سلطنة لا خديوية باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي ، الذي قبل المنصب الذي عرضه عليه المسئولون البريطانيون وهذا له مغزاه السياسي والقانوني المتمثل في قطع كل صلة بين مصر وتركيا : الغاء لقب الخديوية التركي وعزل الخديوي عباس حلمي المعين بفرمان تركي ، وجعل مصر سلطنة ، وتعين الدولة الحامية لحاكم مصر بلقب سلطان حتى يظل على ولاء لبريطانيا العظمى صاحبة قرار التعيين ، وبالتالي يظل مصر خاضعة للبريطانيين .

وجاء في السبليخ البريطاني للسلطان الجديد : أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أي نعد على الأراضي التي نحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وهذا - في رأيي - احياء لما سبق أن صرحت به بريطانيا أثناء اعلان الحرب على تركيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم اعتبار المصريين بأنهم زملاء سلاح ساهموا في المعارك الحربية الى جانب قوات الاحتلال ، واعتبار المصريين - خطأ - في نظر جنود الامبراطورية شعب لا يستفيد فقط بل ويسرى على حساب تضحيات وآلام رجالها^(٩) ، وهذا الانكار لدور مصر في الحرب له مغزاه الذي يعنى انكار مطالب الحركة الوطنية المصرية الداعية لانهاء الحماية البريطانية واعلان استقلال مصر بعد أن أدت مصر دورا مهما في المعارك الحربية الى جانب قوات الحلفاء .

وجاءت هذه الاجراءات البريطانية المتتالية لتشمل الحركة الوطنية المصرية عن العمل ، وان كانت مظاهر السخط قد بدت على المصريين الذين رأوا في تنصيب السلطان حسين كامل على عرش مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطاني أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدركوا أن السلطان الذي تعينه انجلترا لا يمثل سيادة مصر بل يمثل سيادة الدولة الحامية^(١٠) ، كما استاء المصريون من تدفق القوات المسلحة الاجنبية على الأرض المصرية ، الى جانب اسياء جماهير الشعب المصري من محاولات كسب السلطان والسلطات البريطانية ولاء أعيان مصر ومقفيها عن طريق منحهم رتب البكوية والباشوية وألقاب أصحاب المعالي للوزراء وغير ذلك من مظاهر التعظيم .

(٩) عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة ص ١١٣ .

(١٠) عبد الرحمن الراعي : المرجع السابق ص ٢٥ - ٢٦ .

ولكن الشعب المصرى وجد أراضيه وموانيه مسرحا لعمليات عسكرية لا ناقة له فيها ولا جمل ، ووجد أن القوات البريطانية البرية والبحرية تنحرك غى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال مكسويل Maxwell قائد القوات الانجليزية فى مصر ، وعطلت السلطات البريطانية الجمعية التشريعية عن مباشرة نشاطها التشريعى ، ومنعت الاجتماعات العامة وعوقب كل من اشترك من المصريين فى أية اجتماعات دون فى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال موافقة سلطات الاحتلال . واقترن نظام الدكتاتورية العسكرية بأعمال ارامية ضد المصريين فألقى فى السجن كثير من الشباب المصرى الوطنى من مثقفين وأطباء ومحامين ومعلمين وضباط أو أبعدهوا الى الواحات المائية أو الى جزيرة مالطة .

تحمل الشعب المصرى اذن تحت نظام الحماية الكثير من الويلات ، فالى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت سلطات الحماية فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى وعمدت الى تجريد نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت انجلترا على الدواب وأعلافها ، اذ كانت الجيوب والحيوانات التى يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بنمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسوادهم ليس فقط فى فلسطين حيث تنقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا فى فرنسا (١١) . واشترك الجيش المصرى فى القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان ضد السلطان على دينار (١٢) .

وكل تلك الاجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جانب الشعب المصرى ، فرأينا قيام مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ م ، واعتذار الأمير كمال الدين حسين عن قبول العرش الذى خلا بوفاة والده فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ م مما حدا بالسلطات البريطانية الى اختيار أحمد فؤاد سلطانا على مصر يوم ١٠ أكتوبر فى ظل الحماية البريطانية . وكل ذلك كان مقدمات لنورة ١٩١٩ م .

ثورة ١٩١٩ م

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نزوح الثورة المصرية الى تعجرت عام ١٩١٩ م ذلك انه ارتبط باشتعال هذه الحرب اعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركيا والمانيا والنمسا ، كما كان اعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩ السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها .

اذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصرى منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م من خلاصة الرجال المفقين ثقافة قانونية وكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية المعطلة وكان على رأس الوفد سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطنى وحزب الأمة والكفالات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصرى الى جانب تفاهم رئيس الوفد - سعد زغلول - مع حسين وشمسدى باشا رئيس الوزراء حتى نشسارك السلطان التشريعية والتنفيذية فى التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية .

حاء تشكيل الوفد المصرى على أساس جديد فى التاريخ المصرى الحديث هو التوكيل الشعبى بالحصول على توقيعات المصريين فى مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصرى - سعد وزملائه - للتحديث باسم الشعب المصرى فى المطالبة بالاستقلال وانهاء الحماية . وكان اللجوء الى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر فى عام ١٩١٨ م ، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى من دهشة السيد ريجنالد ونجت Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى من أن بلالة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة المتحدث باسمها (١٣) ، وذلك أثناء لقائهم به فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لعرض المطالب الوطنية . وكانت النتيجة تأليف الوفد المصرى كهيئة تتحدث باسم

الشعب المصرى فى نفس اليوم ثم انضموا أعضاء آخرين فى ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى اذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ م وهو الذى وضعه الوفد الأول (١٤) .

• اذن تعددت الاسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ م فى مصر . وتمثلت تلك الاسباب فى ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطانى للأرض المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر ، والفناء الجيش المصرى وتعيين مستشارين انجليز فى مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوروبيين فى كل الادارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية ، وشل دور الحكومة الوطنية ، ثم اعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة فى أمور مصر ، ووضعت أراضى مصر وامكانياتها لخدمة القوات البريطانية فى حربها ضد دول الوسط، وتحمل الشعب المصرى مظالم السلطة العسكرية على مضض فى ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، فى الوقت الذى يشعر فيه الشعب المصرى بمكانته التاريخية والعلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط وفى الوقت الذى يعمل فيه الحزب الوطنى وغيره من الجماعات الوطنية على اذكاء الروح الوطنية فى نفوس المصريين .

هذا الى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية ، وفى الوقت الذى خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب فى البنوك والشركات والمصانع . الى جانب انخفاض ثمن القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعارك الحربية الى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول فى الوقت الذى تصدر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .

بالاضافة الى ما سبق فقد ساهمت حركة الصحافة والأدب التى ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار والنهضة النسائية ، ساهمت كل هذه الواحى فى تنبيه الراى العام المصرى الى حقيقة السدور الانجليزى فى مصر ، والى

(١٤) د . عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ص ٩٩

ضرورة انهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها وهو حقها كامة تستعيد مجدها الذى فقدته فى ظل احتلال أجنبي . ومن هنا يمكن القول ان ثورة ١٩١٩ م لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية بل كانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضا وان ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية . ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويلقى العداء والبغضاء بين طبقات الأمة (١٥) .

كان السبب المباشر للثورة اذن طلب سعد زغلول ورفاقه السفر الى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد وزملائه ونفيهم . ونفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم ورئيس الوزراء حسين رشدى بطلبين للسفر الى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، الى الحاكم العسكرى البريطانى بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر نتواه السلطة العسكرية البريطانية ، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصرى ، والطلب الثانى السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدى ومعه عدلى يكن ، ولكن الجانب البريطانى سوف فى الاستنجاية ، ثم لم يلبث أن رفض فى الأول من ديسمبر ١٩١٨ م السماح بالسفر مما جعل حسين رشدى يقدم استقالته فى اليوم التالى .

اشتد هياج الحواظر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية ازاء الشعب المصرى ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو الى ما اعزم ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد فى « بيت الأمة » خطب فى الجمعية التشريعية منتهزا فرصة القاء احدى المحاضرات ، وندد فى خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادى بالغاء الحماية وطالب باستقلال مصر ، واحتج على منع الشعب المصرى من تقديم مطالبه الى مؤتمر الصلح فى باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدى باشا فى الأول من شهر مارس ١٩١٩ م . كما بعث الوفد الى معسدى الدول الأجنبية فى مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره فى مستقبل مصر السياسى التى تتمثل فى الغاء الحماية والاستقلال التام ، وقيام حكومة

دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب فى مصر ، وضمنان
حياد قناة السويس .

رأت سلطات الحماية فى احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة
البريطانية والتشهير بها لدى معتمدى الدول تحديا لها وكشعا لنياتها السيئة
نحو مصر ، فلجأت الى أسلوب القوة ، فاعتقلت كلا من سعد زعلول ومحمد
محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ونفوا الى جزيرة مالطة ، مما دفع
الأعضاء الباقين من الوفد الى الاجتماع وإرسال برقية الى السلطان فؤاد
يحثون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسؤولية ، كما أرسلوا بروية الى
الحكومة البريطانية يحثون فيها ويصرحون بأنهم ماضون فى الدفاع عن
حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة .

كان اعتقال أعضاء الوفد المصرى بمثابة الشرارة الأولى المؤذنة باندلاع
الثورة التى بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس
١٩١٩ م ، ثم شارك طلاب الأزهر والمدارس جميعا فى المظاهرات كما شاركت
الجماهير فيها بكل طوائفهم كالمحامين وعمال السكك الحديدية ، وفامت مظاهرة
نسائية فى ١٦ مارس كان لها وقع شديد فى نفوس الشعب اذ أنارت فيه
روح التضحية والحماسة . وكل تلك المظاهرات واجهتها السلطات البريطانية
بالعنف فلقى كثير من المصريين حتفهم على أيدي الجنود البريطانيين ولكن النورة
لم تهدأ رغم عمليات البطش التى لجأت اليها السلطات البريطانية .

وامتدت النورة الى الأقاليم دون أن يكون هناك تدبير أو اتفاق بل هو
الشعور العام الذى اختمر فى صدور أبناء الشعب جميعا ، فلما بدأت القاهرة
بالنورة استجابت لها باقى البلاد ، فقامت المظاهرات الصاخبة فى كل مكان
من الاسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وأسيوط
وغيرها من مدن الوجه القبلى ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون وخطوط
السكك الحديدية فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وأخذت النورة تزداد
عنفا يوم بعد يوم . فقد استمرت الثورة من شهر ابريل حتى شهر أغسطس
١٩١٩ م ثم تجددت من شهر أكتوبر حتى شهر ديسمبر من نفس العام ،
وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالى ثلاثة آلاف شئيد و ١٦٠٠ جريح ،
وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم ٤٩ مواطنا ، وحكم
على ٣٧ مواطنا بالاشغال الشاقة . فى حين كانت خسائر الانجليز البشيرة

والمادية كبيرة حتى استطاعوا السيطرة على الموقف واعادة الهدوء الى المدن المصرية وان كان الغليان الشعبى استمر متقدما .

ويعلق تشيرول على انفجار البورة بقوله : لقد كانت مفاجأة مذهلة لنا نحن البريطانيين أن المصريين الذين ظلوا طوال معارك الحرب مسالمين بل فى الواقع ساعدونا ماديا حتى أحرزنا النصر ينفجرون فى ثورة عارمة هى الأولى من نوعها منذ وقع الاحتلال البريطانى لمصر ، ثورة شديدة وواسعة امتدت فى كل مكان ضد الوجود البريطانى أينما كان (١٦) .

ولما كان الانجليز قد استطاعوا السيطرة على الامور فانهم لم يستطيعوا العضاء على الحركة الوطنية التى غيرت من أسلوبها فى العمل ، فلجأت الى المقاومة السلبية ، وقد بلغت هذه المقاومة من الشدة بحيث اضطرت الحكومة البريطانية الى تلبية بعض المطالب المصرية فأودت الى مصر لجنة برئاسة اللورد ملنر Milner ، غير أن الوطنيين المصريين قرروا مقاطعة هذه اللجنة ، وتم ذلك بنجاح تام ، وكان للطلاب فضل كبير فى هذا السبيل ، كما اضطرت الحكومة البريطانية الى اطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ، مع ذلك استمرت المقاومة المصرية التى خبرت السبل العملية للكفاح أثناء أحداث بورة ١٩١٩ م .

ومجمل القول فان معاملة سعد زغلول ورفيقه عبد العزيز نهى وعلى نقطة البدايه لكل من : المرحلة السالبة للحركة الوطنية المصرية وللوفد أكبر وأهم تنظيم سياسى فى مصر حتى ثورة ١٩٥٢ (١٧) ، ولكن ثورة ١٩١٩ م ، شعراوى للمستتر وينجت Wingate فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م أنتجت جرت من غير تدبير الوفد ، فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والمقور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر الى اللجان النورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التى ظهرت أثناء الثورة والتى نشأت لمقاومة وسط الممارك ، ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث سابقا قياداته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معندلة تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى اطار قانونى داخل مؤتمر الصلح . وفى الحقيقة أن دور الوفد

Chârol , : Ibid, P. 297.

Helt : Ibid, P. 295.

(١٦)

(١٧)

فى التنظيم الثورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس وعلى يد لجنة الوفد المركزية التى سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا .

ولكن يمكن أن نعدد ايجابيات ثورة ١٩١٩ م المتمثلة فى اعتراف الحكومة البريطانية فى فبراير ١٩٢١ م أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت الغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وان كانت الثورة لم تنجح فى اجلاء الاحتلال . كما انتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستورى لحكم مصر ، هذا الى جانب شيوع روح النضحية والفداء والتمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصرى الذين اسلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تصحيات بالروح والمال جاد بها من شارك فى الثورة .

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكى ويلسون وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ويلسون خيب آمال المصريين بنجاهله الاستماع لمطالب المصريين فى مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل ١٩١٩ م . وزادت خيبة أمل المصريين فى الأييد الأمريكى بعد سفر وفد مصرى الى واشنطن خلال شتاء ١٩٢٠/١٩١٩ م وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ويلسون والولايات المتحدة قد أدروا ظهورهم نصر من أجل عدم اغضاب بريطانيا العظمى (١٨) .

استقلال مصر

لعل أبرز نتائج ثورة ١٩١٩ م هي أن الحكومة البريطانية أصدرت .
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر بشروط .
عرفت بالتحفظات الأربعة وهي :

- ١ - ضمان مواصلات الامبراطورية - البريطانية - في مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان أو التدخل مباشرة أو غير مباشر .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- ٤ - السودان .

وقد كانت التحفظات الأولى والثانية والأخيرة موضع مفاوضات متوالية .
ومضنية خلال الثلاثين عاما التالية (١٩) . لاستكمال استقلال مصر الذي أنبئ
على ما جاء بالتصريح من الغاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات .
سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإشياء برلمان وتأييد حكومة دستورية والغاء
الأحكام العسكرية (٢٠) .

ورغم ذلك فإن التحفظات الأربعة كان معناها الحقيقي أنه لن يكون هناك
استقلال بالمعنى الصحيح سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية ، فإن .
التحفظ رقم واحد يعنى تبرير وجود جيش احتلال بريطاني بصفة مسنمة
في مصر وبصفة قانونية ، والتحفظ الثاني يعنى حرمان مصر من جيش
يدافع عنها بالص على أن تتولى بريطانيا الدفاع عن مصر فلا حاجة إذن لوجود
جيش مصرى ليتولى هذه المهمة ، بينما يعنى التحفظ الثالث التدخل في .
الشؤون الداخلية لمصر المستقلة مما ينقص من هذا الاستقلال ، وأخيرا فإن .
التحفظ الرابع كان يهدف الى سلخ السودان من مصر وإنهاء فكرة وحدة .
وادي النيل من أذهان كل من المصريين والسودانيين .

وليس أدل على تمتع مصر باستقلال منقوص نتيجة لنصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ م من استمرار الأحكام العرفية التي أشرف عليها لمدة سنة ونصف - وهي مدة سريانها بعد صدور التصريح - ضباط بريطانيون ، ولم تلغ إلا بعد أن سنت الحكومة المصرية قانون العفو العام الذي أعفى بموجبه جميع المواطنين من مسئولية أية أعمال قاموا بها أثناء فترة سريان الأحكام العرفية .

كما أن الدستور الذي صدر لمصر المستقلة قد أعطى للملك فؤاد -صلاحيات واسعة جدا في الوقت الذي كان فيه الملك صنيعة للانجليز هم الذين أجلسوه على كرسى العرش مما أوجد صراعا بين القصر والزعماء الوطنيين عبر عنه سعد زغلول بقوله : اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبي فالخطر من ذلك أعظم ، وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبي ويدعى أن العرش في سلامة بفضل نفوذه (٢١) . ومن ثم تعاون الملك مع الانجليز وكلاهما يكره الوطنيين وكلاهما يكره فكرة اعطاء الشعب المصرى حريته أو حتى اعطاءه حكومة برلمانية .

بعد اقرار الدستور - الذي عرف بدستور عام ١٩٢٣ م - أجريت أول انتخابات لأول برلمان عام ١٩٢٣ م وفاز سعد زغلول وجماعته - التي صارت تعرف بحزب الوفد - بأغلبية ساحقة ، اذ حصل على ٩٠٪ من الأصوات ، وعلى ١٧٧ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان وفدورها ٢١٤ مقعدا ، فاضطر الملك فؤاد الى أن يطلب من سعد زغلول تشكيل الوزارة فكانت أول وزارة وفدية حزبية وطنية مصرية في ظل دستور وبرلمان لمصر المستقلة كان عليها أن تضع برامجها الداخلية والخارجية موضع التنفيذ باعتبارها حكومة الشعب .

كان في مقدمة برامج الحكومة الخارجية فتح باب المفاوضات مع انجلترا لاستكمال استقلال مصر خاصة حول المحفظات التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ، ومن ثم ذهب سعد زغلول الى لندن واشترك في مفاوضات مع الانجليز في أواخر عام ١٩٢٤ م عرفت بمفاوضات سعد - ماكdonald ، غير أنه لم يتوصل الى أى اتفاق وانقطعت المفاوضات اثر اصطدامها بعقبات كدرة

منها ميسألة السودان ، كما أن سعد زغلول رفض بقاء قوات بريطانية في مصر اطلاقا ، وأن الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم أما في زمن الحرب فتتأني الجنود البريطانية الى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلعاء للتعاون مع الجيش المصري(٢٢) ، وهو ما رفضه البريطانيون .

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ م اغتال بعض المصريين السير لي سناك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، فانهن البريطانيون الفرصة ليبتخلصوا من حكومة حزب الوفد الوطنية وفي نفس الوقت يتخلصون من الوجود المصرى في السودان ، اذ قدم اللورد ألبنى Allenby المندوب السامى البريطانى في مصر انذارا الى حكومة سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر يطالبها بالاعتذار عن الحادث ، ومعاقبة القتلة ، ومنع جميع المظاهرات السياسية ، ودفع تعويض قدره (١/٤) نصف مليون جنيه ، وسحب الجيش المصرى من السودان ، وإزالة جميع القيود على رى الأراضى السودانية التى سبق أن وضعت من أجل توفير المياه لأرض مصر الزراعية وعدم الاعتراض على حماية انجلترا لكل الأجانب في مصر .

ورغم أن الحكومة المصرية أبدت أسفها وحزنها بعد حادث الاغتيال مباشرة ، ورغم أن الرجلين اللذين يمكن أن يعتبرا مسئولين عن منع الجرائم والاضطرابات وهما مدير الشرطة بالقاهرة ، والمدير العام للإدارة الأوروبية للأمن العام برطانيين فانهما لم يعتبرا مسئولين عن الحادث ، الا أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على استغلال الحادث من أجل ضرب بعض المكاسب التى نهفت للشعب المصرى ، فلم يقبل اعتذار الحكومة المصرية واستعدادها لدفع التعويض المطلوب وبعيدها بمنايعة القتلة ومحاكمتهم .

ونتيجة للموقف البريطانى اضطر سعد زغلول الى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ م ، وفي نفس الوقت حل الملك فؤاد البرلمان . وبذلك تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول ولم تستأنف الا في شهر يونيو ١٩٢٦ م بعد كفاح سياسى شاق وطويل ائتلفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر(٢٣) . وعندما أجريت انتخابات عام ١٩٢٥ م وحصل

٢٣/ أحمد شفيق ، المرحح السابق ، الحولية الثانية ص ١٥٥ .

٢٣١/ د . عبد العظيم رمضان المرحح السابق ص ٢٢٠ .

حزب الوفد على أغلبية برلمانية لما الملك فؤاد مؤيدا بالانجليز الى حل البرلمان فى نفس يوم انعقاده لان سعد زغلول انتخب رئيسا له .

وهكذا نجح الانجليز فى طرد سعد زغلول وحزب الوفد من الحكم ووضعوا نهاية للبرلمان بصورة مؤقتة على الأقل ، ثم اسنولوا على السودان ، وأصبحوا فى وضع يمكنهم من خنق مصر عن طريق سيطرتهم على منابع النيل ، وأيدوا الملك فؤاد فى أن يحكم البلاد حكما أوتوقراطيا منحديا بذلك نصوص الدستور ، ومن ثم استمر الكفاح فى مصر بزعامة حزب الأغلبية من جهة وبين الملك فؤاد والمندوب السامى البريطانى من جهة أخرى الى أن توفى سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ م ، ثم فى عهد مصطفى الححاس وان تخلل الكفاح فترات من المهادنة تم فيها تفاوض بين مصر وانجلترا .

تعاقبت على حكم مصر وزارات - بعد وزارة سعد زغلول الى استقالت عام ١٩٢٤ - أقل ما يمكن أن توصف به أنها سخاذلة أمام الموقف البريطانى ، فمن وزارة زيور باشا الى وزارة ثروت باشا . وتنضج المواقف السخاذلة فى المفاوضات بين مصر وانجلترا ، فالدارمى لطبيعة المفاوضات بين عبد الحالى نروت وبين السير أوستن تشمبرلين Austin Chamberlain التى دارت بين الطرفين فى لندن فى الفترة من شهر يوليو الى شهر نوفمبر عام ١٩٢٧ م يدرك أنه بيسا كان البريطانىون يتحدثون من منطلق وجود مصالح قوية لهم فى مصر لا يسع أية حكومة بريطانية اغفالها أو النهاون فى صيانتها ولو استدعى الأمر استخدام القوة نجس ثروت باشا يعتبر أن الوصول الى اتفاق بين مصر وبريطانيا يعرضه أزمة ثقة بين الطرفين ولا بأس من الاستجابة لبعض المطالب البريطانية وهو ما رفضه الرعاء الوطنيون الآخرون مثل مصطفى الححاس ومحمد محمود وعدلى يكن وغيرهم ، كما رفضه مجلس الوزراء المصرى يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م مما دفع بروت الى تقديم استقالة حكومته الى الملك فى نفس اليوم وقبلها الملك بعد حوالى عشرة أيام (١٦ مارس) .

وكان مشروع المعاهدة التى نتجت عن مفاوضات « ثروت - تشمبرلين » والذي رفضه مجلس الوزراء المصرى مجعما بمصر اد نص على تحالف بين مصر وبريطانيا يمنع مصر من معارضة السياسة البريطانية فى الدول الأجنبية ، وأن تساعد انجلترا مصر فى الدفاع عن الاراضى المصرية ضد أى اعداء خارجى ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تدريب الجيش المصرى على يد بريطانيين وعلى النسق البريطانى ، وأن تضع مصر اراضيها وامكانياتها

تمت تصرف بريطانيا في حالة دخول الأخيرة حرباً أو تهديد بحرب ، وأن تبقى بريطانيا قوات عسكرية في الأرض المصرية لأجل غير محدد لضمان حماية مواصلات الإمبراطورية ، وأن يكون للموظفين البريطانيين الأولوية للعمل في دوائر الحكومة المصرية ، وأن تعين الحكومة البريطانية بالنشاور مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً ومستشاراً قضائياً لهما سلطات واسعة ، وألا تنقص الحكومة المصرية من عدد الموظفين الانجليز العاملين في وظائف الأمن العام ، وأن تسعى بريطانيا لدى الدول الأوروبية لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، في مصر ، وأن يمثل بريطانيا في مصر سفير له حق التقدم على غيره من سفراء الدول الأخرى .

كان هذا هو المشروع الذي حمله ثروت باشا من لندن الى مصر ورفضه مجلس الوزراء ، وهو الى جانب اغفال موضوع السودان اغفالا تاما فانه يجعل احتلال انجلترا لمصر احتلالاً شرعياً ولا يتفق مع استقلال مصر وسيادتها ، ومن ثم رفض المشروع من جانب الزعماء ، وأبلغ الرفض الى الجانب البريطاني يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م وهو نفس اليوم الذي رفضه فيه مجلس الوزراء المصري .

وعندما ألف مصطفى النحاس باشا أول وزارة له في ١٧ مارس ١٩٢٨ م وكانت وزارة ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، ساعدت السياسة البريطانية على انهيار الائتلاف الوزاري لينشغل المصريون بالصراع الحزبي حول الزعامة والحكم عن المطالبة بانتهاء الاحتلال البريطاني لمصر وعودة وحدة السودان مع مصر ، وعلى هذا تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هي التعللة التي تذرع بها الملك فؤاد لافالة النحاس باشا في ٢٥ يونية ١٩٢٨ م ، وتألقت وزارة محمد محمود باشا - وكيل حزب الأحرار الدستوريين - في نفس يوم افالة مصطفى النحاس لتعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالي من أدوار المفاوضات (٢٤) .

جرت المفاوضات والتي عرفت بمفاوضات « محمد محمود - هندرسون » في ظل تغييرات في كل من مصر وبريطانيا ، ففي مصر تتولى الحكم وزارة لا تتمتع بأغلبية شعبية وتعطل الحياة النيابية لتبدأ ما عرف بسياسة اليد

الحديدية ، بينما نغير الحكم فى بريطانيا من حزب المحافظين الى حزب العمال الذى كان أكثر حماسا لنسوية المسألة المصرية ، ومن ثم بدأت حكومة العمال بأفالة اللورد جورج لويـد George Loyed المندوب السامى البريطانى المستول عن انهيار الائتلاف الحكومى ، والسند الأكبر لمحمد محمود .

جرت المفاوضات بين محمد محمود رئيس الوزراء المصرى والمستر آرثر هندرسون Arthur Hinderson وزير الخارجية البريطانية فى لندن فى صيف عام ١٩٢٩ م ، وانتهت بمشروع أعلن فى ٣ أغسطس ، وهو ان يكن أقل قيودا من مشروع السير أوستن تشمبرلين الا أنه حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقى ، وهما بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وبقاء السودان منفصلا عنها فعلا باقرار الحكم النسائى فى ربوعه (٢٥) . وكل ما قدمه أنه جدد مكان القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وتنازلت انجلترا فيه لمصر عن مطلبها بمسئوليتها عن حماية الاجانب الى جانب الاعتراف لمصر بحماية الأقليات .

وعندما تألفت وزارة برلمانية برئاسة النحاس باشا فى اول يناير ١٩٣٠ م ، حصل النحاس على تفويض من مجلسى الشيوخ والنواب فى ٦ فبراير على التفاوض مع الحكومة البريطانية للوصول الى « اتفاق شريف » ، وبدأت المفاوضات فعلا والتي عرفت باسم « مفاوضات النحاس - هندرسون » فى لندن يوم ٣١ مارس وفتعت يوم ٨ مايو لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان ، الى جانب اصرار النحاس على أن ينص الاتفاق على تحديد امد بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وتحديد الضمانات الكفيلة بجلاء تلك القوات فى نهاية المدة المحددة ، وأن ينص على اعتبار قناة السويس شريان حيوى لمصر يحميها الدفاع عنه ، وفى ذلك ما يعطى للجيش المصرى وحدة حق الدفاع عن القناة دون مشاركة القوات البريطانية ، التى يجب أن يكون لها موقع واحد فى منطقة قناة السويس ، وأن ينص الاتفاق أيضا على عودة الجيش المصرى الى السودان ، وهذه العودة جزء من خطة لحل المسألة السودانية .

أعقب قطع المفاوضات بين مصر وانجلترا تأمر ضد وزارة النحاس اضطره الى تقديم استقالة حكومته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ م ، وتشكيل وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو برئاسة اسماعيل صدقى الذى أسقط دستور عام ١٩٢٣ م ووضع مكانه دستورا جديدا يعطى للملك فؤاد مزيدا من السلطات ،

وأسس حزبا جديدا باسم « حزب الشعب » برئاسة اسماعيل صدقي نفسه، واستمر بحكم بالحديد والنار في مواجهة غضبة شعبية متكررة وموقف موحد من الزعماء الوطنيين من حزب الوفد والأحرار الدستوريين ، ومن بعض أمراء الأسرة المالكة حتى اضطر اسماعيل صدقي الى الاستقالة يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ م أعقبتها وزارة ألفها عبد الفتاح يحيى باشا في ٢٧ سبتمبر التي ما لبثت أن استقالت في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ لتعقبها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم باشا في ١٥ نوفمبر .

قام نسيم باشا بإلغاء دستور عام ١٩٣٠ م وإعادة دستور عام ١٩٢٣ م ، وعندما صرح وزير الخارجية البريطانية بمعارضته لعودة دستور ١٩٢٣ م قامت المظاهرات الدامية في أنحاء من البلاد سواء في القاهرة أو غيرها من المدن المصرية ، أنتجت ائتلافا بين الأحزاب تقدمت بمطالب ومذكرات الى الملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ م وقد أصدر مرسوما بذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ م ، والى المندوب السامي البريطاني ليرفع مطلب الائتلاف الى الحكومة البريطانية لفتح باب المفاوضات بين انجلترا ومصر التي يمثلها زعماء الائتلاف .

وقد ساعد على قوة الموقف المصرى ما صرح به رئيس حزب الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا فى خطبة له بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٥ م جاء فيها :
انه لن يكون ثمة أى تعاون مع انجلترا الا برغبة المصريين ، وأن مصر لن تدخل أى حرب قادمة الا على أساس التعاون بين الأنداد (٢٦) .

وسقطت وزارة محمد توفيق نسيم فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ م ، ونشكلت وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ م ، وأصدر الملك فؤاد مرسوما بتشكيل وفد لمفاوضة الانجليز فى ١٣ فبراير برئاسة مصطفى النحاس ومعه أعضاء من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين ، ولكن الملك فؤاد مات فى ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ م ونودى بإبنه فاروق ملكا على مصر فى نفس اليوم .

(٢٦) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦ م)

معاهدة ١٩٣٦ م

استمر زياة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ م المناذاة بابنه فاروق ملكا مع تعيين مجلس وصاية نظرا لصغر سنه ، ومن ثم سارت الأمور فى مصر بالتوالى : اجراء الانتخابات لمجلسى النواب والشيخ فى المدة من ٢ الى ٧ مايو فى ظل وزارة على ماهر المحايدة ، واجتمع البرلمان فى ٨ مايو ليستمع الى بيان الحكومة بوفاة الملك فؤاد وارتقاء فاروق عرش مصر ، وتم تعيين مجلس الوصاية على العرش ، وفى يوم ٩ مايو قدم على ماهر استقالة الوزارة الى مجلس الوصايا ليتولى مصطفى النحاس تشكيل الوزارة باعتبار فوز حزب الوفد بأغلبية كبيرة فى انتخابات البرلمان ، وفى عهد هذه الوزارة عقدت معاهدة ١٩٣٦ م .

بدأت المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وانجلترا فى القاهرة والاسكندرية وتم التوقيع على المعاهدة فى لندن ، وكان يمثل مصر هيئة المفاوضات المشكلة فى عهد الملك فؤاد برئاسة النحاس باشا واشترك الأحزاب الأخرى بممثلين عنها ما عدا الحزب الوطنى الذى كان يتمسك بعبارة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » وعن الجانب البريطانى السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصر ، واستغرقت الفترة من ٢ مارس حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م ، ولما كان للمعاهدة تأثيرها الكبير على ما تلاها من أحداث مرت على مصر حتى تم جلاء الانجليز على مصر ، فاننا سنناقشها ونناقش نتائجها .

كان أهم ما نصت عليه المعاهدة هو النص على التحالف بين الدولتين الصديقتين مع ما يتطلبه ويعنيه التحالف فى وقت السلم والحرب ، كما نصت على جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية وتمركزها فى منطقة قناة السويس ، وأن يصير عددها عشرة آلاف جندي و ٤٠٠ طيار الى جانب ٤ آلاف موظف مدنى ، وأن تقوم مصر ببناء المعسكرات اللازمة لهذه القوات فى منطقة قناة السويس وتبنى الطرق التى تربط المنطقة فيما بين مدنها وفيما بينها وكل من القاهرة والاسكندرية ، وأن تبفى القوات البريطانية المراقبة بمدينة الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من تاريخ عقد المعاهدة ثم تنفل الى منطقة القناة حتى تستكمل مصر بناء الطرق والمعسكرات المشار اليها ، وأن يكون للطائرات البريطانية حق التحليق فى الأجواء المصرية دون قيود ، وأن يكون للطائرات المصرية نفس الحق فى الأجواء البريطانية ، وأن تلتزم الحكومة

المصرية فى وقت الحرب أو فى حالة قيام خطر دولى مفاجئ، بتقديم جميع التسهيلات البرية والبحرية والجوية للقوات البريطانية ، وبعد عشرين سنة من المعاهدة من بدء تنفيذ المعاهدة تتشاور الحكومتان حول جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية جلاء كاملا فى ضوء قدرة الجيش المصرى على حماية قناة السويس عوضا عن القوات البريطانية ، وفى نفس الوقت فبعد عشرين سنة أو على الأقل عشر سنوات يمكن للطرفين إعادة النظر فى نصوص المعاهدة فاذا اختلفا لجأ الى عصبة الأمم ، والنص على استمرار السيادة المصرية على السودان مع استمرار ادارة السودان على النحو الذى حددته اتفاقتى الحكم الثنائى مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل تلك الاتفاقتين ، وأخيرا اقرار حق مصر فى المطالبة بالغاء الامتيازات الأجنبية •

ويمكن القول أن معاهدة ١٩٣٦ م كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية فى الشرق الأوسط ، كانت تستطيع مواصلة احتلال مصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا ، كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر ، سواء اشتركت مصر فى هذا الدفاع أم لم تشترك (٢٧) •

ومع ذلك فيمكن حساب ايجابيات تلك المعاهدة من أنها أكدت المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة وتدخل الموظفين الانجليز فى شئون الجيش والبوليس المصرى ، ومن ادارة الأمن العام ، وأن مسئولية حماية ارواح وممتلكات الأجانب تقع على عاتق الحكومة المصرية وحدها دون سواها ، واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مسنقلة ذات سيادة وأصبح المندوب السامى سفيرا (٢٨) •

كما أكدت المعاهدة على ضرورة الغاء الامتيازات الأجنبية دون تأخير وإقامة نظام انتقالى لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفى أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم

(٢٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ١٦ •
(٢٨) أنتونى ناتج تعريب د. راشد البراوى . العرب اصصاراتهم وأبعاد الاسلام

المختلطة أى اختصاص تشريعى ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين ، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية على الجميع من مصريين وأجانب • وفى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة ، ويحدد فترة الانتقال المؤتمر الذى يعقد للنظر فى إلغاء نظام الامتيازات بأسره (٢٩) ، فإذا تعذر الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الامتيازات احتفظت مصر بحقوقها كاملة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة •

وشعورا من مصر بأن الامتيازات الأجنبية أغلالا فى عنقها تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام (٣٠) ، وتنفيذا لمعاهدة عام ١٩٣٦ م دعت الحكومة المصرية الى عقد مؤتمر دولى فى مونترو بسويسرا يحضره ممثلو حكومات الدول صاحبة الامتيازات فى مصر ، وقد عقد المؤتمر فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ م وأصدر قراراه فى ٨ مايو من نفس العام ، وكان على رأس وفد مصر مصطفى النحاس باشا ، وحضره مندوبون عن حكومات : اتحاد جنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا ، وبلجيكا ، وبريطانيا العظمى ، وايرلندا الشمالية ، والدانمرك ، ومصر ، وأسبانيا ، وفرنسا ، واليونان ، والهند ، ودولة أيرلندا الحرة ، وايطاليا ، والنرويج ، وزيلنده الجديدة ، وهولنده ، والبرتغال ، وأنسويد •

ويتضح من عدد الدول المدي الذى وصلت اليه الامتيازات الأجنبية فى الاساءة للمصالح المصرية ، وكان أهم ما توصل اليه مؤتمر مونترو مواصفة جميع الدول المشاركة على إلغاء الامتيازات فى مصر إلغاء تاما ، وأن يخضع جميع الاجانب للقوانين المصرية دون تمييز ، وأن تظل محكمة الاستئناف المختلطة وغيرها من المحاكم المختلطة الاقل درجة قائمة فى فترة انقضاء انتهت فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، ولا يجوز لهذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية ، ولكل دولة من الدول المتعاقدة ولها محاكم قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لفصل فى الأحوال الشخصية لرعاياها حتى نهاية فترة الانتقال فنلغى المحاكم القنصلية وتؤول اختصاصاتها واخصاصات المحاكم المختلطة الى المحاكم الوطنية •

(٢٩) سميح عزال تنزيح المفاوضات المصرية البريطانية من ٣٠٢ - ٣٠٣ •

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢٧ •

ومما يدل على أهمية مسألة الامتيازات الأجنبية ومعالجة معاهدة ١٩٣٦ لها أنه بعد أن توصل الطرفان المتفاوضان المصري والبريطاني الى مشروع اتفاقية عام ١٩٣٦ م علق محمد محمود باشا - عضو هيئة التفاوض عن حزب الأحرار الدستوريين - موافقه على المعاهدة على « كسبنا مسألة الامتيازات وحصولنا على ما نريده منها ، وها هو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا في هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به » (٣١) .

وقد أعقب نجاح مصر في مؤتمر مونتره دخول مصر في عصبة الأمم ، إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ م في « جنيف » ، ووافقت باجماع الآراء على قبول مصر في العصبة (٣٢) ، واستطاعت مصر عقد اتفاق مع شركة قناة السويس صار لمصر بمقتضاه عضوين في مجلس إدارة الشركة ، وأن تدفع الشركة سنويا لمصر ٣٠٠ ألف جنيه وأن ترتفع نسبة الموظفين المصريين العاملين في الشركة الى ٣٣٪ وأن تتكفل الشركة ببناء الطريق العسكري بين بور سعيد والسويس .

وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٧ تولى الملك فاروق سلطته الدستورية ، وبعد يومين استقالت وزارة النحاس باشا حسب العرف الدستوري وعهد اليه الملك بتشكيل الوزارة الجديدة فتم ذلك في ٣ أغسطس ، وفي عيد هذه الوزارة اخرج عن الضابط الوطني السوداني على عبد اللطيف ، واحفل في ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المحتلطة بالاسكندرية ببدء فترة الانتفال لنظام القضائي المحتلظ تنفيذا لاتفاقية مونتره ، وعادت اورطة مصرية الى السودان في شهر ديسمبر من نفس العام . وفي الثلاثين من هذا الشهر أقيمت وزارة النحاس بدعوى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وشكلت وزارة جديدة في نفس اليوم يرأسها محمد محمود استمر حتى أغسطس ١٩٣٩ م .

وفي عهد هذه الوزارة التي خنقت الحريات وتدخلت في الانتخابات ، اتخذت بعض الاجراءات ذات الصفة الدولية منها الغاء مجلس الصحة البحرية في معاهدة ٣١ أكتوبر ١٩٣٨ م بباريس حيث كان هذا المجلس عبارة عن هيئة دولية يعمل فيه أطباء وموظفون أغلبهم أجانب من أجل مراقبة الشئون

(٣١) جاء ذلك في البيان الذي أعلاه الدكتور أحمد ماهر عند حتام مناقشته هذه في مجلس

النواب . عرنال : المرجع السابق ص ٢٨٩ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٣٩ .

:الصحية فى الموانى والحدود ، والغاء هذا المجلس ونقل اختصاصاته الى وزارة
الصحة المصرية فيه كسب كبير لمصر .

كما أنه فى عهد هذه الوزارة قامت بريطانيا بالتفاوض نيابة عن مصر
مع ايطاليا فى مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الايطالية بشرق
أفريقيا ، وقد توصل المتفاوضون الى اتفاق عقد فى مدينة روما فى ١٦ أبريل
١٩٣٨ م شارك فيه الوزير المفوض المصرى فى روما ، ونسج عنه تأكيد الوجود
البريطانى فى السودان بصفة رسمية ودولية مع اعتراف مصر باقتسام شرق
أفريقيا بين انجلترا وايطاليا وغيرها .

انتهى عهد وزارة محمد محمود بالاستقالة فى أغسطس ١٩٣٩ م
، وأعقبتها وزارة شكلها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى التى بقيت فى
الحكم حتى يونيو ١٩٤٠ م ، وفى عهدها اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية ،
فماذا كان موقف مصر ؟

نفذت الحكومة ما طلبته منها بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦ م فأعلنت
الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على المطبوعات ، وقطعت العلاقات السياسية
والاقتصادية مع ألمانيا ، واتخذت من الاجراءات ما تتطلبه من مراسيم قوانين
تتفق مع حالة الحرب . وزار على ماهر السودان فى فبراير ١٩٤٠ م زيارة كان
لها وقع طيب لدى السودانيين ولم ترنح لها السلطات البريطانية .

وفى أول ابريل ١٩٤٠ م قدم مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد
مذكرة الى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (الذى عرف عام ١٩٤٣
باسم لورد كيلرن) ليتولى ابلاغها الى الحكومة البريطانية ، وكان أهم ما جاء
بهذه المذكرة - التى وجدت اغتباطا كبيرا لدى المصريين - أن تنعهد بريطانيا
من الآن - ١٩٤٠ - بأن تجلو قواتها بالكامل عن الأرض المصرية عندما تنتهى
معارك الحرب العالمية الثانية ، وأن تعترف بريطانيا بحق مصر فى المشاركة
الفعلية فى مفاوضات الصلح بين المتحاربين لضمان مصالحها ، وأن تفتح
المفاوضات بين مصر وانجلترا بعد الصلح الدولى للاعتراف بحقوق مصر الكاملة
فى السودان لصالح وحدة وادى النيل ، هذا الى جانب النص على الغاء الأحكام
العرفية ، ورفع القيود المفروضة على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة .

والقيمة الأساسية لهذه المذكرة بخلاف ما نصت عليه من ايجابيات ،
هو أنها صدرت من الزعيم الذى وقع على معاهدة ١٣٩٦ أى قبل أربع سنوات

من تقديم المذكرة ، ورغم أنه لم يكن يتوقع استجابة مشجعة من بريطانيا . بسبب الحرب وبسبب أن مداد المعاهدة لم يجب بعد ، الا أن المذكرة أحدثت تأثيرا كبيرا على الروح الوطنية المصرية بنفس القدر الذى أحدثت فيه استياء وسخطا من جانب الحكومة البريطانية .

وبناء على هذا اعتقل بعض المصريين ممن لهم نشاط داخلي قد يعرقل مجيئود الانجليز الحربى ، وخصص للمعتقلين معتقلان أحدهما بالزيتون والآخر بالمنيا ، وكانت الحكومة المصرية بطبيعة الحال بناء على توجيهات من السفارة الانجليزية (٣٣) قد قامت بهذه الاعنفالات .

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ م اتخذت مصر منها نفس الموقف الذى اتخذته من ألمانيا ، الا أن الحكومة البريطانية وجبت لوما شديدا لوزارة على ماهر متهمه اياها بالميل نحو إيطاليا فما كان من على ماهر الا أن استقال فى ٢٣ يونيو ، وقبلها الملك فاروق يوم ٢٧ يونيو وعهد الى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم فأعلن تشكيلها فى اليوم التالى ، وفى عهد هذه الوزارة ألغى صندوق الدين العمومى فى ١٧ يوليو بعد مفاوضات استمرت من عام ١٩٣٧ م حتى صدر الاتفاق بالغائه فى ١٧ يوليو ١٩٤٠ بين مصر وكل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، وفى عهد هذه الوزارة كذلك صدر القانون الفاضى بمد امتياز البنك الأهلى (الانجليزى أصلا وبكويينا) أربعين سنة أخرى ، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨ م ، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق اصدار أوراق المعد المصرية (البنكوت) ويجعل اقتصاديات البلاد الى حد كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق لانه بمثابة بنك الدولة (٣٤) .

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ توفى حسن صبرى لمخله وزارة حسين سرى الى شهر فبراير ١٩٤٢ م ، وخلال حكم هذه الوزارة تعرضت مصر للغارات الجوية على الاسكندرية والقاهرة وتعرضت وزارة حسين سرى لأزمات ومؤامرات وضغوط من الانجليز مما دفعه الى تقديم استقالة حكومته فى ٢ فبراير ١٩٤٢ م .

وأعقب استقالة وزارة حسين سرى أن طلب الانجليز أن نحكم مصر

(٣٣) عاصم الدسوقي . مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٦٠ .

(٣٤) عبد الرحمن الرامسى . المرحع السابق ص ٩٠ .

وزارة ذات تأييد شعبي ، ومن هنا طلبوا من الملك تحت تهديد الدبابات تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، الذي قبل على أساس حزبي لا ائتلاف أحزاب ، وفي ٥ فبراير بعث النحاس برسالة الى السفير البريطاني أوضح فيها أنه قبل مهمة تشكيل الوزارة على أساس عدم تدخل من جانب بريطانيا في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها ، وطلب منه تأييد هذا الكلام ، فرد عليه السفير مؤيدا رسالة النحاس .

وأهمية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م يأتي من كون بريطانيا قد ساءها ظهور علامات سرور وابتهاج بين الرأي العام المصري لكل انتصار يحرزه روميل في الصحراء الغربية المصرية ضد قوات الحلفاء ، ومعنى ذلك أن يحدث في مصر ما حدث في العراق أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني وموقف الشعب العراقي المعادي للانجليز . وكانت لحادث ٤ فبراير في مصر وحركة رشيد عالي في العراق دلالات عميقة بالنسبة الى المستقبل ، كان من رأى الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتي المحور وأن القوات البريطانية التي أسقطت حكم رشيد عالي وأرغمت ملك مصر على قبول النحاس باشا رئيسا للوزارة قد ساندت مؤيديها ضد معارضيتها مستهدفة على حد قولها صالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة (٣٥) .

وقد ساهمت مصر في معارك الحرب العالمية الثانية مساهمات كبيرة سواء بالتسبيلات التي أعطتها للحلفاء في أراضيها ومياهاها ، أو النمرين الذي قدمته لجيوش الحلفاء أو القوات المصرية التي شاركت في الدفاع عن مصر وحراسة الموانئ والمطارات وغير ذلك ، مما حدا بالمصريين وخاصة جبهة المعارضة المصرية الى تقديم مذكرة لأقطاب الحلفاء وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي روزناب والمستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أثناء اجتماعهم بفندق مينا هاوس بالقاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ م ، بصمت جزاء كامل للقوات الأجنبية عن الأرض المصرية والاعتراف بوحدة وادي النيل وسيادة مصر وحدها على قناة السويس ، وأن تشارك مصر في مؤتمر الصلح القادم على قدم المساواة .

وفي ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقال الملك وزارة النحاس وكلف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة استمرت حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ م حين اغتيل أحمد

(٣٥) د. أحمد عبد الرحمن مصطفى المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ .

مماهر ، فنشكلت وزارة أخرى برئاسة النقراشي باشا في نفس اليوم ، وبعد يومين أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان • وكان الملك فاروق قد التقى مع الرئيس الأمريكى روزفلت والمستر ونستون تشرشل في البحيرات المرة غنى ١٤ فبراير •

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية تطلعت مصر الى تحقيق أمانيتها التي طالما طالبت بها خاصة وأن مصر ساهمت بكل ما تملك الى جانب الحلفاء في الحرب ، كما أن الحكومة المصرية أعلنت في نوفمبر ١٩٤٣ م انضمامها الى مبادئ ميثاق الأطلسنطى (٣٦) ورحبت كل من الولايات المتحدة وانجلترا بهذا الانضمام ، ودعيت مصر الى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وشاركت مصر في الاجتماعات التي استمرت من ٢٥ أبريل الى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ حيث أعلن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ووقعه ٥٣ دولة من بينها مصر • ولكن الشعب المصرى ما زال ينتظر جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر ، فهل ستجلبو بريطانيا لمجرد أن تتقدم الحكومة المصرية بطلبات ومذكرات للحكومة البريطانية أو لمجرد قيام المظاهرات ضد انجلترا في شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر ؟

٣٦) نصب مبادئ ميثاق الأطلسنطى على جميع مسمى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتتبع المسمى . ولا يحدث تغير في الأوامر في حساب الشعوب ، واحترام حق كل شعب في احبهم من حكومه ، وضمان حريته الأحرار وعدم الانقياد الجذريه ، وسيادة السلام في العالم ، وبند استعمار اليهود ، واستعمار الشعوب المجهورة لحقوقهم وحكومات المحلية •

جلاء الانجليز

لم تكن المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية بجديدة على الشعب المصرى الذى ما فتئ منذ وقّع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ م على الأرض المصرية يكافح بشتى أنواع الكفاح وبالقدر الذى يسعه أن يقوم به من أجل اجلاء الانجليز عن أرض مصر ، ولكن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بعدة أمور جعلت اصرار المصريين أكثر عنادا لنيل مطالبهم ، لعل أهم هذه الأمور زيادة الوعي فى مصر ، والاستياء مما فعله الانجليز بمصر خاصة أثناء الحرب ، والنضجيات الكبيرة التى تحملها الشعب المصرى أثناء الحرب ، هذا الى جانب اعلان ميثاق الأطنطى وميثاق هيئة الأمم المتحدة وهى تنص على حق الشعوب فى السيطرة على مقدراتها دون تدخل خارجى .

لم يكن غريبا اذن أن يصدر قرار من مجلس وزراء مصر بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ م يطالب بريطانيا بسحب قواتها من الأرض المصرية والسودانية وبحقيق وحدة وادى النيل ، وعندما ردت بريطانيا بمذكرة اشم منها الشعب المصرى اصرارها على التسوية فى الجلاء بدعوى المسك بمبادئ معاهدة ١٩٣٦ م . قامت المظاهرات الصاخبة وجرّت أحداث دامية فى الشوارع المصرى ضد السياسة البريطانية كان منها ما عرف بحادث كوبرى عباس الذى نسل فى اصطدام مظاهرة قام بها طلاب الجامعة المصرية (جامعة فؤاد) بغوات البوليس عند الكوبرى الموصل بين الجيزة والقاهرة يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ م ، ومظاهرة اليوم التالى استنكارا لما وقع فى اليوم السابق الى جانب المظاهرات التى عمت مدن مصر الأخرى كالاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وغيرها ونصدي لها البوليس بقوة .

ونتيجة للضغط الذى عم الشعب المصرى من نصرف البوليس ضد المظاهرين قدم محمود فيمى النعراشى باشا استقالة وزاره ، ولكن المظاهرات وشكلت وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقى بعد يومين ، ولكن المظاهرات السعبيه استمرت مطاللة بالجلاء ووحده وادى النيل ، وكان أشدها مظاهرة يوم ٢١ فبراير التى واجهتها سيارات بريطانية مسلحة فسقط شهيد وحرى كثيرين سواء فى القاهرة أو المدن الأخرى ، كان من نتائجها وقف مجلس

البرلمان جلستهما يوم ٢٥ فبراير حدادا على أرواح الشهداء ، واعلان الاضراب العام بين صفوف الشعب بمختلف طوائفه وحرفه يوم ٤ مارس ، كما كان من نتائج تلك الأحداث سحب اللورد كيلرن السفير البريطاني وتعيين السير رونالد كامبل Ronald Campell محله في نفس هذه الايام الدامية .

حاول اسماعيل صدقي التفاوض مع بريطانيا لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم ترأس وفدا للمفاوضات ، بينما ترأس اللورد ستانجيت Stansgate الوفد البريطاني ، ومن ثم بدأت المفاوضات في مصر في النصف الثاني من شهر ابريل ١٩٤٦ م ولكنها تعثرت ، وفي أثنائها لجأت بريطانيا الى اجراء لتهدة خواطر المصريين فأجلت حاميتها من القلعة (قلعة صلاح الدين) من القاهرة وأنزلت علمها ، ورفع الملك العلم المصري يوم ٩ يوليو ١٩٤٦ م .

سافر وفد المفاوضات المصري الى لندن في ١٧ أكتوبر لاستئناف المفاوضات هناك مع المستر بيمن وزير الخارجية ، وبعد أسبوع نوصل الطرفان الى ما عرف باسم « معاهدة صدقي - بيمن Pevin » التي احنوت على نصوص رفضها الشعب المصري بسبب اصرار بريطانيا على عودة قواتها بعد الجلاء واشراك مصر في عمليات عسكرية لا ناقة لها فيها ولا جمل ، وأن الجلاء تام عن مصر سينم خلال ثلاث سنوات تنتهي في أول سبتمبر ١٩٤٩ م ، وأن المسألة السودانية بحض لمفاوضات نجرى بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر ، ولم يرض هذا النص كذلك الشعور الوطني في كل من مصر والسودان ، خاصة أن النوايا البريطانية ظهرت في تعقيب المسئولين البريطانيين على حديث اسماعيل صدقي لوكالة رويتر في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ بعد عودته من لندن والذي قال فيه : لقد صرحت في الشهر الماضي أنني سأجئ بالسودان الى مصر ، واليوم أقرر أنني نجحت في مهمتي ، ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقرر بصيغة نهائية « (٣٧) ، وحيث جاء في التعقيب البريطاني ما ينفي تصريحات رئيس الوزراء المصري وما يؤكد تمسك انجلترا باتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ .

ونتيجة لهذا الموقف قدم اسماعيل صدقي استقالة حكومته يوم ٨

ديسمبر ١٩٤٦ م فعند الملك الى النفراشى باشا تشكيل الوزارة الجديدة فى اليوم التالى ، ونتيجة لاسنمرار السخط الشعبى وخاصة الاضراب العام الذى ساد بين أبناء الشعب المصرى حدادا واحتجاجا على اتفاقتى الحكم النسائى ، وذلك يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ م ، لجأت انجلترا الى اجلاء قواتها من بعض المواقع فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، ورفع العلم المصرى على نكبات قصر اسيل يوم ٢١ مارس ١٩٤٧ م ، وبذلك لم تعد قوات بريطانية معسكرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وجزء كبير من اراضى الدلتا .

ولكن عندما وجد النفراشى اصرار بريطانيا على موقعها كما وضع فى مشروع « صدقى - بيس » ، عرض القضية المصرية السودانية على مجلس الأمن خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧ م لتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما عاجلا ، وانتهاء النظام الادارى لحكم السودان بموجب اتفاقتى الحكم النسائى . وحضر النفراشى بنفسه المناقشات فى مجلس الأمن باعتباره رئيسا لوزراء مصر ووزيرا لخارجيتها ، ودافع عن المطالب المصرية بكل الحجج والأسانيد القانونية والشرعية والدولية ، ولكن مجلس الأمن بضغط من بريطانيا امتنع عن اصدار قرار بالخلاء العاجل والكمال عن مصر والسودان ، بل وقف موقفا سلبيا دون أن يصدر أى قرار فى القضية المعروضة عليه . فعاد النفراشى الى مصر يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ بعد أن أعلن فى نيويورك أن مصر لن تدخل فى مفاوضات مع الحلرا الا بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

وقد شاركت مصر خلال وزارة النفراشى فى معارضة قرار الجمعية العامة لبيئة الأمم المتحدة بضم فلسطين بين العرب واليهود والصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م ، وتحققت المصالح الاستعمارية فى اقرار هذا المصمم رغما عن العرب المستضعفين ، وليس قرار مجلس الأمن بخصوص القضية المصرية ببعد !! ، كما شاركت مصر فى حرب فلسطين فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ م وخسرت مصر كثيرا من شيدانها على الساحة الفلسطينية ، ولم بقدر للعرب بجوشهم النظاميه القضاء على عصابات اليهود بسبب تخاذل الزعامات العربية آنذاك .

وعندما اعتيل النفراشى باشا على يد أحد أعضاء جماعة الأحرار المسلمين فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ عهد الملك الى رئيس ديوانه ابراهيم عبد الهادى ناليف الوزارة فسكليا فى نفس اليوم التى استمرت حتى سقطت فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ لمحلها وراة ائتلافية برأسها حسن سرى باشا ،

وفى عيده انتهت فترة الانتقال الخاصة بالامنيات الأجنبية ، وبذلك انحلت المحاكم المختلطة وانقلت سلطتها الى المحاكم الوطنية فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ ، وفد أجريت الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ م ليفوز فيها حزب الوفد ويشكل النحاس باشا الوزارة نفس الشهر .

قاد النحاس باشا حملة سياسية للضغط على بريطانيا من أجل الجلاء عن مصر والسودان ، فقد أعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى البرلمان فى ١٦ يناير ١٩٥٠ م تمسك مصر بجلاء الانجليز عن كل وادى النيل شماله وجنوبه وعودة وحدة وادى النيل ، وعندما مر امستر بيغن وزير الخارجية البريطانية بالقاهرة فى يناير ١٩٥٠ م أيضا واستقبله النحاس باشا فى مكتبه فوقشت المطالب المصرية الوطنية ، وفى مايو من نفس العام زاد المارشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى القاهرة ونوقشت معه أيضا ترتيبات إجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل .

وبعد خمسة أيام من اعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٨٣٦ م تقدمت للمطالب الوطنية ففد اتخذ خطوة جريئة تنمى مع الامانى الوطنية وأعى بها ما أعلنه فى البرلمان المصرى فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م من قطع للمحادثات السياسية بين مصر وانجلترا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ م واتفاقيتى الحكم الثنائى لإدارة السودان ، وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » .

وبعد خمسة أيام من اعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ م تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع الى مصر لتشكيل ما عرف بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مقرها القاهرة وتضم كلا من المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا الى جانب الولايات المتحدة ثم مصر وبفئة الدول العربية ، ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا العرض كلية وتبعنها بقية الأقطار العربية مما أغضب الحكومة الأمريكية ودفع المسر آشيسون Acheson وزير الخارجية الأمريكى الى أن يعلن أن الرفض المصرى غير مشروع (٣٨) .

وكانت هذه الخطوة الوطنية دافعا للشعور الوطنى ليندلع فى عمليات فدائية ضد القوات البريطانية المسلحة فى منطقة قناة السويس ، والتمسك المستمر بين المصريين والانجليز على كل المستويات الرسمية والسبعية فى ممن

القناة ، مما دفع الانجليز الى تدبير حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ م مع الملك وأعداء الحكومة ، ومن ثم أقيمت وزارة النحاس باشا لتعقبها وزارات لا تسند الى قواعد شعبية لم تمكث فى الحكم طويلا حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الجيش لتحقيق المطالب الوطنية .

أعقب بيان النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م فى البرلمان بالغاء معاهدة ١٩٣٦ م موافقة البرلمان على الغاء المعاهدة فى ١٥ أكتوبر ، وخشيت بريطانيا من رد الفعل الذى قد يحدثه هذا القرار فى العالم العربى الذى قد تحذو دوله حذو مصر فتلغى معاهداتها مع انجلترا ، ومن ثم أعلن أنتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية بأن انجلترا تتمسك بالمعاهدة وترى أنه لا يجوز الغاءها من طرف واحد ، ومن ثم عززت بريطانيا قواتها فى منطقة قناة السويس تحسبا لموقف مشابه لموقف إيران عندما ألغى الوطنيون هناك امتياز الشركة البريطانية للبترول (٣٩) .

وبينما ساندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الموقف البريطانى فى مصر خاصة أن تلك الدولتان اشتركتا مع انجلترا وتركيا - كما ذكرنا - فى التقدم بمشروع قيادة الدفاع المشترك الذى رفضه مصر ، أيدت جامعة الدول العربية والبرلمان السورى الموقف المصرى تماما ، وكل ذلك دفع بالمصريين الى تعبئة رأى العام ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وفى الوقت الذى مارس فيه المصريون عمليات فدائية ضد تلك القوات امتنع العمال المصريون عن العمل فى المعسكرات البريطانية .

وكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى مظهره دليلا على ضيق المصريين بالاحتلال البريطانى وبانشاء دولة اسرائيل ، ودليلا على فساد نظام الحكم القائم ، فان هناك أيد خفية لعبت دورا فى ازدياد لهيب الحريق الذى أتى على معظم المحلات والفنادق التى يملكها أجنبى والذى قتل فيه كثير من أفراد الجالية البريطانية ، مما جعل الملك فاروق يستند الى هذه الأحداث فى اقالة وزارة الوفد السى كان مطلبها الوطنى الأساسى جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م كان من مبادئها الستة المعلنة

جلاء القوات الانجليزية من مصر ، وعندما وجدت انجلترا تأييدت الولايات المتحدة الأمريكية للنزعة المصرية التي خلصت مصر من حكم ملك فاسد وباشوات مستغلين قد يؤدي استمرارهم على رأس السلطة في مصر الى انتشار الشيوعية في مصر ، لم تجرؤ انجلترا على مواجهة قيام الثورة في مصر بالقوة ، بل على العكس وجدنا الحكومة البريطانية تستجيب لطلب حكومة الثورة بفتح المفاوضات حول المسألة السودانية ، وبالفعل تم التوصل الى اتفاقية استقلال السودان في فبراير ١٩٥٣ .

وبعد شهر من توقيع اتفاقية السودان اقترحت الحكومة البريطانية على حكومة الثورة شفى مصر استئناف المفاوضات بين الطرفين حول مستقبل القواعد البريطانية في منطقة قناة السويس ، ولم تكن حكومة الثورة تمانع في فتح المفاوضات حول هذا الموضوع بشروط معلنة وهي أن يتم جلاء هذه القوات عن الأرض المصرية بدون شروط وأن مصر ليست على استعداد للاشتراك في أية محادثات أو أية أنظمة دفاعية مع انجلترا أو غيرها ، وأن تتمتع مصر بالاستقلال الكامل والسيادة على كل جزء من أراضيها .

وفي الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات بين الطرفين في أواخر أبريل ١٩٥٣ كانت معسكرات التدريب تعد الفدائيين المصريين للعمل ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، وعندما تبين للمفاوض المصري تسويق البريطانيين قطعت المفاوضات في شهر مايو وبدأ الفدائيون المصريون عمليات انتحارية ضد أفراد القوات البريطانية وضد المنشآت البريطانية مما أحدث انقساماً في الرأي العام والحكومة البريطانية بل وجعل الولايات المتحدة تخفف من تأييدها المطلق للسياسة البريطانية نحو مصر .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن عداء العرب للانجليز من جراء ماضيهم الاستعماري في المنطقة من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هي البترولية بوجه خاص ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية ، ولذلك اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية لكي تصل مصر وانجلترا الى تسوية سلمية وبالتالي يحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره . خاصة أن دول الجامعة العربية أعلنت مساندتها لمصر (٤٠) .

اقتنعت الحكومة البريطانية أخيراً تحت ضغط العمل الفدائي المصري بعدم جدوى وفاعلية القواعد البريطانية في قناة السويس ، فمالت إلى التساهل في مفاوضاتها مع مصر حول مستقبل تلك القواعد ، وبالفعل عندما استؤنفت المفاوضات بين الطرفين وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م توصل الطرفان إلى اتفاق نص على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً ، وانتهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ ، وأن يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وأن تبقى بعض أجزاء قاعدة القناة في حالة صالحة وتكون معدة للاستخدام مباشرة في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أي بلد عربي أو على تركيا مع تسهيلات مصرية على أن تجلو القوات البريطانية العائدة فور وقف القتال ، وأن تعطى مصر للطائرات البريطانية التسهيلات اللازمة ، واحترام معاهدة الآستانة ١٨٨٨ م بخصوص قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر .

وبالنسبة على هذه المعاهدة وتنفيذها جلا الانجليز بقواتهم عن أرض مصر بعد احتلال دام أكثر من سبعين سنة ، ورغم أن المعاهدة كانت تحوى بعض الشروط المجحفة بمصر مثل عودة القوات البريطانية إلى مصر إذا تعرضت تركيا إلى عدوان خارجي مما كان يعنى ربط الدفاع عن مصر بحلف الأطلنطي ، وتقديم مصر تسهيلات في أراضيها للبريطانيين ، وسريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات تظل البنود المجحفة بمصر قائمة ، وانتقال القوات البريطانية من قناة السويس إلى قبرص قريباً من مصر ، فإن المعاهدة تضمنت بنوداً إيجابية، فهي إلى جانب الجلاء الكامل تسلمت مصر منشآت عسكرية قدرت بحوالى ستين مليون جنيه ، كما استفادت مصر من عدم النص على عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة قيام حرب بين العرب وإسرائيل ، وبذلك أضاعت مصر الفرصة التي حاولت إسرائيل الاستفادة منها ببقاء القوات البريطانية بمصر أو على الأقل العودة في حالة الحرب بين العرب وإسرائيل ، كما صارت قناة السويس تحت السيادة المصرية مع العلم بأن القناة شريان للمواصلات البريطانية مع الشرق الأقصى .

وفد رحلت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بل وباكستان بالمعاهدة ، واعتقدت هذه الدول أن المعاهدة بداية لمعارب بين مصر ودول الغرب ، وقد أدى ذلك إلى أن تمنح إنجلترا صفقة جديدة في علاقاتها بمصر، فارتسب المعائن الاقتصادية والعسكرية إلى مصر ، ورفضت الحكومة البريطانية الحظر على تصدير الأسلحة إلى مصر ، بينما هاجم الاتحاد السوفيتي المعاهدة

واعتبرها خطوة لضم مصر الى المحالعات الغربية وأن مصر تستقبل أسلحة أمريكية .

أما اسرائيل فقد هاجمت بشدة المعاهدة لأنها لم تحقق لها ما كانت ترجوه من بقاء العلاقات متوترة بين مصر وانجلترا ، وجعل اسرائيل تواجه الجيش الوطنى المصرى دون حاجز القوات البريطانية بين الجانبين ، وأن جلاء انجلترا عن مصر يعنى ترك اسرائيل يواجه مصر والعرب دون حماية ، ومن ثم حاولت اسرائيل تكثير العلاقات بين مصر وانجلترا قبل نهاية فترة العشرين شهرا المحددة فى المعاهدة لانسحاب القوات البريطانية نهائيا من قناة السويس ، فدبرت مذبةحة لبعض جنود الحامية المصرية بغزة فى فبراير ١٩٥٥م الا أن القوات البريطانية جلت بالفعل من منطقة القناة ومن كل الأرض المصرية فى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ م .

ونتيجة للعدوان الثلاثى الذى شاركت فيه كل من انجلترا وفرنسا واسرائيل فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ م صدر قرار جمهورى مصرى يقضى بانتهاء اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م وذلك منذ بدء العدوان الثلاثى ، وبهذا انتهت شروط المعاهدة ولم تعد نافذة المفعول . .

الفصل السادس

الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق

- مقدمة •
- نصوص اتفاقية الحكم الثنائي •
- تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي •
 - أولا : الإدارة •
 - ثانيا : الاقتصاد •
 - ثالثا : التعليم •
- الحركات النورية في السودان :
 - أولا : الحركات الفردية •
 - ثانيا : الحركة الوطنية •
 - أ - هوية الحركة •
 - ب - الجمعيات السرية
 - ج - علي عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض •
 - د - مصرع السردار •
 - هـ - مؤتمر الخريجين العام •
- الحكم الثنائي والقوى الخارجية •
 - أولا : مصر •
 - ثانيا : الدول الأجنبية •

مقدمة

فرضت على شطرى وادى النيل مصر وسودانه ما عرف بانفاية الحكم
النائى النى فلبت اسم السودان الى « السودان المصرى الانجليزى » بحصوه
لمظام فى الحكم ليس له سوابق فى تاريخ الفكر السياسى ، طل السودان
حاضعا لهذا النظام منذ عام ١٨٩٩ م حتى حصل على استعلاله بموجب اتفاق
عام ١٩٥٣ م ، كان للانجليز خلال هذه الفترة السلطة العليا بل الانفراد
بالسيطرة على معدرات الأمور فى ذلك القطر فى الوقت الذى عجز عيه حكام
مصر من أسره محمد على عن ابداء الدأى أو الاحتجاج على ما يحدث فى السودان
من الحاكم العام الذى يصدر بتعيينه فرمان من باشوات مصر .

خضع السودان خلال تلك الفترة لسلطة الحاكم العام البريطانى ، تلك
الفترة التى قسمها المؤرخون الى عهدين ، الاول : عهد الحكم النائى الاول من
عام ١٨٩٩ الى ١٩٢٤ م ، والثانى عهد الحكم النائى الثانى من ١٩٢٤ الى عام
١٩٥٣ م . اسنمر فى العهدين سسلط الانجليز على الأمور فى السودان
واهمال الشريك النائى فى الاتفاقية - وأعنى مصر - وببما نادى الوطنيون
فى كل من مصر والسودان بحقيق وحدة وادى النيل عملا وواقعا وبإبعاد
السيطره البريطانية التى يملها الحاكم العام البريطانى الجنسية وبطانته من
المواطنين البريطانيين ، اتخذ هؤلاء سياسات هدهوها الهائى ابعاد السودانين
عن الانشاء باخوبهم وأشعائهم المصريين .

وكما اسنطاعت انجلترا سلخ أجزاء من ملحقات السودان بل ومن
أنفاليه فى بحر الغزال وخط الاستواء والسودان الشرقى وساحل البحر
الأحمر والصومال ، لمصلحتها ومصلحه كل من بلجيكا وإيطاليا وفرنسا
والمانيا والحبشة ، فانها استغللت اتفاقية الحكم النائى لكى تفصل بين جنوب
الوادى وشماله ، لأنها منذ ضمت أجزاء من مديرية خط الاسسواء
الى أوعدنة وفرضت حمايتها على المنطقة التى بها المابع الرئيسية لنهر النيل
شريان الحياة للسودان ومصر ، لا يمكن - من وجهة النظر الاستعمارية - أن
ترى وادى النيل جنوبه وشماله فى دولة واحدة يحكمها أبناؤه دون تدخل
أجيبى ، لأن مثل هذه الدولة الموحدة سوف تكون لديها الامكانيات التى
تؤهلها للوقوف أمام الأطماع الاستعمارية الأوروبية سواء فى السودان

نفسه أو فى الأقطار الأفريقية المجاورة للسودان ، بل قد نمد هذه الدولة الموحدة نشاطها خارج حدودها بما يهدد المطامع الاستعمارية فى أفريقيا ، كما حدث أيام الحديوى اسماعيل •

وعلى هذا - وكما يقول كرومر فى مقدمته لكتاب سدنى لو - طرأ على ذهنى أن من الممكن للسودان ألا يصبح انجليزيا ولا مصرى بل يكون انجليزيا مصرى ، ولقد قام السير مالكولم ماكليث *Malcolm Melluraith* (المستشار القضائى منذ عام ١٨٩٨ م) بترجمة هذه الفكرة السياسية - والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الى لغة قانونية ندل على المهارة ، فظهرت الدولة المولدة *Hybrid State* ذات الحكم الثنائى المعروف باسم *Condiminium* (١) ، والذي وقع اتفاهه بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ م ثم تبعه اتفاق لاحق فى ١٠ يوليو من السنة نفسها •

وخلال هذا النظام انفردت انجلترا بالسيطرة الكاملة على مقدرات الأمور فى السودان ؛ ولكن هل كان هذا الانفراد بعيدا عن اعتراضات الدول الأخرى ؟ وما موقف انجلترا من اتفاقية الحكم الثنائى وتنفيذها فى السودان ، وموقفها من مصر الشريك معها فى اتفاقية الحكم الثنائى ، وموقفها من الدول الأوروبية ، طوال حوالى نصف قرن من الزمان قبل أن تضطر الى التسليم بأحقية السودانيين فى الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم •

نصوص اتفاقية الحكم الثنائي

كان صدور فكرة الحكم الثنائي عن اللورد كرومر قنصل انجلترا العام في مصر دليلا آخر على استمرار الخطة البريطانية في فصل جنوب وادي النيل (السودان) عن شماله (مصر) . فمنذ أن اتخذت انجلترا منفردة قرار اجلاء المصريين عن السودان وفتح كل صلة تربطه بمصر ، ثم اتخاذا منفردة أيضا قرار إعادة وحدة وادي النيل (استرجاع السودان) خطوات أولى ومفدمات للوصول الى الخطة الاسنعمارية المضادة لأمانى شعبى وادي النيل ، تلك الخطة التى تمثلت فى طبيعة الحكم الثنائي - غير القانونى من وجهة نظر العلاقات الدولية - بأنفراد الوجود الانجليزى فى السودان وإبعاد أى وجود مصرى مؤثر حتى لا يكون عصبه أمام مشروعات انجلترا الاستعمارية فى السودان ، وحتى لا تتحقق وحدة وادي النيل مطلب شعبى مصر والسودان . وهو أمر تنكره الحكومات البريطانية المعاقبة وتبذل كل جهد ممكن لمنع حدوثه .

وابطالافا من ذلك نجد أن اتفاقية الحكم الثنائي أغفلت عدة مبادئ قانونية أهمها فقدان الرضا المتبادل بين المعاقدين لأن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقيات الدولية توافر عنصر الرضا الحقيقى من جانب الذين يعقدونها وذلك بأن يكونوا فى الوضع الذى يتيح لهم أو لبعضهم فرصة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاق فى حرية وطبقا لمصالحهم (٢) . ولم يكن هذا الشرط متوفرا حيث أن القوات البريطانية تحتل الأرض المصرية ومن ثم يمارس قنصلها العام فى القاهرة الهيمنة على إدارة الأمور فى مصر ذاتها ، فتوقيع مصر على هذه الاتفاقية توقيع باطل لأنه حدث تحت الضغط والتهديد ولم يكن نتيجة رضا وقبول .

كما أغفلت المعاهدة التى أتت بالحكم الثنائي مبدأ مهما مستمدا من الفرمانات الصادرة من السلطان العثمانى لباشوات وخديويى مصر منذ عهد محمد على وخاصة الفرمانات التى أعقبت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، تلك

(٢) د . راشد الراوى : المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ص ١٠٧ .

الفرمانات التي تعترف بها انجلترا - خاصة تلك المتعلقة بالسودان - والتي تنص على سريان المعاهدات والقوانين العثمانية في مصر والسودان ، والتي تمنع مصر من توقيع اتفاقيات سياسية مع الدول الأجنبية ، والتي تحرم على باشوات مصر من أسرة محمد على ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية ، بما فيها السودان - الى الغير مطلقا . وكل تلك النصوص أغفلت ، فمنع الانجليز سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية - المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية - في السودان مع استمرار العمل بها في مصر ، وأجبرت الحكومة الحديوية على توقيع اتفاق له صفة سياسية ، كما أجبرت تلك الحكومة على التخلي عن أجزاء من الأراضي المسثولة عن ادارتها بحكم الفرمانات الصادرة من السلطان العثماني للخديوين .

وعلى هذا جاءت اتفاقية الحكم الثنائي لكي تقطن وضعا غير قانوني ، بدأ برفع العلمين المصري والانجليزي على المباني الحكومية في السودان في كل مكان ، تصل اليه حملة الاسترجاع العسكرية ، وتلاها زيارد اللورد كرومر للسودان والقائه خطبته الشهيرة في ٤ يناير ١٨٩٩ بالخرطوم التي كان المقصود منها ابلاغ السودانيين والمصريين أن السودان سيحكم مشاركة بين شريكين وتمثل انجلترا الشريك المتفوق (٣) . ثم أخيرا التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائي في ١٩ من نفس الشهر ، والتي كما اعترف كرومر - صاحب فكرتها - بأنها قد لاقت اهتماما عظيما ، وأن الدبلوماسيين المخصصين في وضع المعاهدات قد صدموا من خلق نظام سياسي جديد لم يكن معروفا من قبل في أوروبا (٤) .

تبدأ الاتفاقية بدعاية حاولت ازالة التناقض بين ما أعلنته انجلترا لمصر منذ اخلاء السودان بأن هذا القطر صار أرض خلاء لا مالك لها ، وبالتالي فهو ملك مباح لمن يستطيع فرض سيطرته عليه ، وبين ما أعلنته انجلترا لوقف أطماع فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة ، وايطاليا من أن قيام دولة المهدية في السودان لا ينهي السيادة التركية والمصرية على السودان ، وأن تلك السيادة معطلة بصفة مؤقتة ولا بد لها من أن تعود ..

وعلى هذا أكدت الاتفاقية أنه : حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الحديوية قد صار افتتاحها من جديد بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملك الانجليز والجناب العالى الحديوى ، وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستفراغ على حال الى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة . . وحيث أنه من المقتضى النصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره ، وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ، وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلما وسواكن اداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما . . فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى :

ويتضح من هذه الديباجة حرص المسئولين البريطانيين على إبعاد التناقض بين بقاء حقوق الحديوى التى كانت قبل سيطرة الدولة المهدية ، وفى نفس الوقت تصبح لبريطانيا حقوقا جديدة مستمدة من حق الفتح ، وأنه من الضرورى تأكيد الحقوق البريطانية الى جانب حقوق الحديوية ، حيث أنه عن طريقها سيتمكن خلق وضع ادارى وسياسى فى السودان مختلفا عن ذلك الموضع القائم فى مصر^(٥) ، تحت الاحتلال البريطانى . . بمعنى أن واضع الاتفاقية - كرومر - أراد أن يستند على حق الفتح قبل أى اعتبار آخر فى تبرير اتفاق يعطى بريطانيا السلطة العليا فى النظام السياسى الجديد للسودان ، ويجعل - على حد تعبير كرومر - حقوقها هى الراجحة على حقوق الطرف الآخر فى هذا الاتفاق الشنائى^(٦) .

اذن كان استناد انجلترا على حق الفتح مبررا تستند اليه حتى لا تنشأ اشكالات فى المستقبل وحتى لا تتلقى فى المستقبل الضربات والهجمات على مركزها مثلما ظلت تعانيه فى مصر ، وأن هذا الحق مع حقوق مصر السابقة على دولة المهدية تجعل السيادة نتركز فى انجلترا ومصر ، وبالتالي فان السيادة المركبة قد أزيلت قانونيا بعد ما أزيلت فى الواقع بواسطة الثورة

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 413.

(٥)

(٦) د. محمد نؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٠٣ .

المهدية (٧) . ولكننا نعترض على هذا الحق فى الفتح الجديد - كما جاء فى الديباجة reconquered - لانه مع قيام دولة المهدية ظلت الروابط قوية بين الشعبين المصرى والسودانى ، وقد رأينا كثيرين من السودانيين يفدون الى القاهرة مطالبين بتدخل الحكومة الحديوية لاعادة وحدة وادى النيل وانهاء الدولة المهدية . كما أن استناد انجلترا على حق الفتح فى المشاركة فى ادارة السودان فيه مغالطة كبيرة اذ أن مصر تحملت فى حملات استرجاع السودان معظم النفقات ، كما أن خسائر القوات البريطانية فى تلك الحملات لم تتعد ١٤٠٠ رجل بينما بلغت خسائر مصر فى العسكريين والمدنيين خلال الثورة - وحتى الاسترجاع - ما قدره ٢٧٠٧٠٠ رجل (٨) ، كما أن انجلترا كانت تنظر الى السودان باعتباره عبئا ثقيلا وليس ما يعين على نموه وتقدمه الا المعونة المالية المصرية (٩) .

ونصت المادة الأولى من الاتفاقية (١٠) على : تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا : الاراضى التى لم تخلصها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ م ، أو

ثانيا : الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبيل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو

ثالثا : الاراضى التى قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن

فصاعدا .

ونلاحظ أن هذه المادة حرصت على تعيين الحدود الشمالية للسودان مع مصر بخط يمر على مسافة أميال قليلة شمال وادى حلفا ، وهذا يعنى التأكيد على الانفصال بين شطرى وادى النيل بتحديد مصطنع لحدود بينهما لم تكن

(٧) د . مكى شيكة . السودان عبر القرون ص ٤٣٣ .

(٨) د . راشد البراوى : المرجع السابق ص ١٠٩ .

(٩) د . مكى شيكة . المرجع السابق ص ٤٣٣ .

(١٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م

موجودة منذ تحقيق وحدة وادى النيل فى عهد محمد على ، مما يوضح طبيعة المخطط البريطانى نحو شعبى وادى النيل ، بينما تركت هذه المادة الحدود الجنوبية والغربية دون تحديد لتظل مفتوحة لآيه امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه المحمية البريطانية على حساب السودان فى وضعه الجديد أى الانجليزى المصرى (١١) . وأهملت ما فقده السودان من أقاليم وملحقات سواء ما أخذنه ولاية الكنفو الحرة البلجيكية وبريطانيا من مديريةية خط الاسواء ، أو أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال النى استحوذت عليها كل من انجلترا وفرنسا والصومال والحبشة ، واقرت الاتفاقية ضياع هذه الأقاليم من السودان الى الأبد . كما أدخلت هذه المادة كل من سواكن ووادى حلفا - واللتي ظلتا تحت الادارة المصرية أثناء سيطرة دولة المهديّة على السودان - فى الادارة الجديدة ، رغم أن انجلترا لم تشترك بقواتها فى إعادة فتحهما .

ونصت المادة الثانية على : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى انبر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط . وهذا يعنى - كما ذكر لورد كرومر - أن كل أقاليم السودان - فيما عدا سواكن - تخضع لنصوص الاتفاقية وما ينبثق عنها من اجراءات ادارية وقضائية ، واستثناء ميناء سواكن محاولة لرضية الدول الأوروبية بسبب نصيم كرومر على الغاء الامتيازات الأجنبية من التطبيق فى السودان ، وإبقاء هذه الامتيازات وأهمها المحاكم المختلطة سارية المفعول فى سواكن تحت العلم المصرى وحده دليلا على امتداد هذه الامتيازات من مصر الى مدينة سواكن فقط ، واعتبار ذلك مؤقتا ، ولذلك فانه ما لبث أن ععدت اتفاقية أخرى بين الحكومة البريطانية والحكومة الحديوية فى يوليو ١٨٩٩ م ألحقت سواكن بادارة السودان الجديدة ورفع عليها العلمان المصرى والبريطانى .

وقالت المادة الثالثة : تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر على خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته الا بأمر على خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية ، . وهذا يعنى تخويل كل سلطات الحكم الى ضابط ، فهو حكم عسكري اذن ، وضعت فى يده .

سلطات واسعة بدعوى تحريره من الرجوع الى الحكومين البريطانية والمصرية للسير بحركة الاصلاح المراد القيام بها ، ومع ذلك فالمعتمد البريطاني في مصر وخاصة في عهد كرومر يشرف من بعيد على ما يجرى في السودان ويشير وينصح عند الضرورة (١٢) .

وأكدت هذه المادة أن الحاكم العام يتم تعيينه مشاركة بين إنجلترا ومصر ، فانجلترا ترشح ومصر تصدر القرار ، وحتى عند عزله انجلترا تقرر ومصر تصدر القرار . وهذا يعنى سلب الحكومة الحديوية من حق الاختيار والاكتفاء بنويع الحديوى على قرار تعيين الضابط الذى تختاره الحكومة البريطانية ، وهذا له دلالة ، اذ يعنى أن ولاء هذا الضابط سيكون لمن اختاره وليس على الاقل للشريكين فى الحكم الثنائى ، كما أن هذا أدى الى أنه طوال فترة الحكم الثنائى (من ١٨٩٩ الى ١٩٥٣ م) كان يشغل منصب حاكم عام السودان ضباط انجليز ولم يشغله مصرى أو سودانى .

وهذه المادة - الثالثة - على صغر عباراتها الا أنها كانت أهم مواد الاتفاقية اذ أوضحت أسس الحكم الثنائى كاملة ، فمشاركة إنجلترا ومصر حتى فى تعيين الحاكم العام يشمئ مع فلسفة الحكم الثنائى التى لم تكن لها سوابق فى التاريخ ، حيث لم يسجل الفكر السياسى على مدى التاريخ وجود نظام حكم يجعل دولتين تحكمان شعبا واحدا كإنها شركة تجارية ، فالمألوف أن تحكم دولة واحدة مستعمرة عدة شعوب مغلوبة على أمرها وكان هذا شائعا طوال القرن التاسع عشر وإنجلترا خير مل على هذا ، أما كون دولتين نسنر كان فى حكم شعب واحد فهذه بدعة ابتدعها كرومر .

كما أن النص على أن تختار الحكومة الانجليزية عند التعيين وتعزل عند الاعفاء ، للحاكم العام على أن يكون دور مصر هو اصدار الفرمان الحديوى بتعيين الضابط المختار ، أو عزله ، يدل على ما يسعى اليه الحكم الثنائى من ابعاد الوجود المصرى نهائيا عن السودان ، ولم يكن من حق مصر الاعتراض استنادا الى أن الحديوى يلتزم بالنصيحة البريطانية فى كل الأمور - سواء فى مصر أو فى السودان - طالمابقى الاحتلال البريطانى قائما .

وحاءت المادة الرابعة تقول : القانون وكافة الأوامر واللوائح التى يكون

(١٢) د. مكي شيكة : السودان عبر القرون ص ٢٣٨ .

لها قوة القانون المعمول به والنسب من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيدولتها والصرف فيها يجوز نسخها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس حكومة مجلس نظار الجنب العالي الخديوى .

وهذه المادة تعنى سريان القوانين واللوائح المصرية فى السودان إلى حين ، تجنباً لبغاء السودان تحت الحكم الثنائى دون قوانين لفترة من الزمن حتى يتم وضع القوانين المناسبة ، ولكن من حق الحاكم العام تعديلها ، ومن حقه أن يجعل سريانها قاصراً على جزء من السودان أو على كل أقاليم السودان ، كما أن من حقه إصدار اللوائح والأوامر بمنشور بحمل توقيعها ويكون له قوة القانون بشرط إبلاغ قنصل إنجلترا فى مصر ممثلاً للحكومة البريطانية ، ورئيس مجلس نظار الخديوى بهذه المنشورات بعد إصدارها ، وهذا يعنى إعفاء الحاكم العام من الحصول مقدماً على موافقة الحكومين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التى يصدرها بدعى أنه وإن كان ضرورياً وضغ الحاكم العام تحت نوع من الإشراف والرقابة فمن الخطأ الكبير فى الوقت نفسه . كما يذكر كرومر - تركيز شئون الإدارة فى السودان فى يد أية سلطة فى القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية (١٣) . كما يعنى هذا وعلى المدى الطويل أن تصبح للسودان فى ظل الحكمدارين - والانجليز دائماً - قوانين ولوائح تختلف عن تلك القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر حتى يتم إبعاد السودان عن مصر بإيجاد تباين فى المصالح وحتى فى القوانين .

أما المادة الخامسة فقد نصت على أنه : لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منها منشوراً من الحاكم العام بالكيفية السالفة بيانها . وهذه المادة تكمل ما جاء بالمادة الرابعة من تلامي القوانين المصرية من الأخذ بها تدريجياً فى السودان ، أو على الأقل عسدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية على الوضع فى السودان ، وفى

نفس الوقت عدم الالتزام باستبعاد استخدام القوانين البريطانية من أن تجد لها مجالا للتطبيق في السودان وهو أمر كان الانبعاث إليه طالما صار من حق الحكومة البريطانية اختيار الحاكم العام للسودان ، ولسنا مع المدعين بأن ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة لمصلحة السودان بأبعاد مساوية الإدارة في مصر من أن تنتقل إلى السودان ، لأن مصر تحت الاحتلال البريطاني سيطر الموطعون البريطانيون على كل جوانب الإدارة فيها • وصار صوتهم الأعلى في كل تشريع أو لائحة •

وجاءت المادة السادسة لنص على أن : المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول • وهذا يعني أنه كافة بحرية التجارة أو السكن بالسودان أو نملك ملك كائن ضمن حدوده لن تمنح امتيازات خصوصية لرعايا أي دولة من الدول في السودان فصار البريطانيون^(١٤) ، وبمعنى آخر أرضي كرومر كل الدول الأوروبية - تجنبا للألمان والفرنسيين وغيرهم نفس الحقوق التي يسمح بها الرعايا لمعارضتها للاتفاقية أو على الأقل النخيف من هذه المعارضة - بأن منح حرية التجارة مع السودان ، وأن جميع الأجانب سواء من حيب السكن أو امتلاك الأراضي^(١٥) •

ونصت المادة السابعة على أنه : لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك نحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج • ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان ، بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن •

وهذه المادة وإن خلت من النص صراحة على فصل النظام التجاري في السودان عن النظام التجاري في مصر إلا أن كرومر أكد أنه يهدف من صياغة

^{١٤} Cromer : op. cit., Vol. 2, P. 119.

(١٤)

(١٥) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٣٤ •

هذه المادة على هذا النحو أن يعطى للحاكم العام حق فصل النظامين التجاريين في مصر والسودان بعضهما عن بعض . وتوقع كرومر أن يلقي هذا الحق معارضة شديدة ، وحينئذ لا مندوحة من الاعتماد مرة أخرى على حق الفسخ لدفع الاعتراض المنتظر على هذه المادة (١٦) .

ونصت المادة الثامنة بأنه : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها بوجه من الوجوه . هذا يعنى اعتبار مدينة سواكن مدينة مصرية تعامل كما تعامل الأراضي المصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية ، ولا ننسى أن مدينة سواكن هي وحدها التي رفع عليها العلم المصرى عند استرجاع السودان ، وكل تلك الاجراءات تهدف الى امتصاص غضب واعتراضات الدول الأوروبية الى حين ، ذلك من أجل استثمار إنجلترا - دون بقية الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات بموجب الفرمانات السلطانية - بكل سلطان في السودان ، فيما عدا مدينة سواكن التي استثنيت في هذه المادة الى حين .

ونصت المادة التاسعة على أنه : يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت الاحكام العرفية ، ويبقى كذلك الى أن يقرر خلاف ذلك منشور من الحاكم العام . وبرر كرومر ما جاء بهذه المادة بأنها سنكمل ما جاء في المادة الثامنة من عدم سريان الامتيازات الأجنبية في أنحاء السودان ، حيث أن الاحكام العرفية تمنع استمرار أعمال المحاكم المختلطة التي تميل الى أن تمتد سلطتها وانها لا تخضع عمليا لآية رقابة تشريعية ، وأنه اذا هي ادعت امتداد سلطتها على السودان ، فالطريقة الوحيدة لمقاومة هذا التجاوز انما تكون فقط برفض تسليم اعلان الدعاوى المرفوعة منها ورفض تنفيذ احكامها (١٧) ، كما أن هذه المادة تستند الى أن السودان ما زالت تجرى به عمليات عسكرية لتصفية بقايا دولة المهديّة ، وأن من الضروري - في رأى كرومر - أن يمتلك الحاكم العام سلطات استثنائية لحفظ النظام ونفي أي شخص من البلاد سواء كان أجنبيا أو وطنيا (١٨) .

وجاء في المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأموري

(١٦) د . محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٩ .

(١٧) د . محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥١٠ .

(١٨) د . يونن لبيب : المرجع السابق ص ٧٨ .

قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية ، • وهذا يعنى تصدى الحكومة البريطانية وحدها لمسئولية ادارة السودان ، وابعاد أى وجود مصرى أمام الدول الأوروبية التى تتمسك بأن الوضع السياسى للسودان لا يختلف فى شيء عن الوضع السياسى لسائر أملاك الدولة العثمانية ، فى الوقت الذى تصر فيه انجلترا على اظهار اخلاف الوضع السياسى فى السودان عن الوضع السياسى فى بقية ممتلكات الدولة العثمانية •

وأما المادة الحادية عشرة فتقول : ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان ، أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة اتخاذها لتنفيذ بهذا الشأن ، • ونعنى هذه المادة ابطال تجارة الرقيق وهو أحد جواب قضية مكافحة الرق ، وان كانت هذه المادة لم تتعرض لمسألة تحرير الرقيق الذين يعملون كخدم وترك هذه المسألة للوقت ، ومسألة التحرير هذه هى الجانب الثانى من قضية مكافحة الرق •

وأما المادة الثانية عشرة والاخيرة فنعلن : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ م فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية ، والاشربة المفطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها • ومعنى هذا أنه مع عدم أهمية ما جاء بهذه المادة فى الوقت الذى يسيطر فيه الحاكم العام على كل أمور السودان مع سلطات الأحكام العرفية ومنع سريان الامتيازات الأجنبية ، الا أنه كما ذكر كرومر ، قد يكون طيبا أن نوضح اهتمامنا بقرارات بروكسل المتعلقة بمسألة اسيراد الأسلحة والمشروبات الكحولية (١٩) •

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القاهرة بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ م ووقعها عن الجانب البريطانى لورد كرومر ، وعن الجانب المصرى بطرس غالى وزير خارجية مصر • وفى ١٠ يوليو من نفس العام عقد اتفاق مكمل للاتفاقية ، نص على إلغاء التصوص التى كانت تستثنى مدينة سواكن من إلغاء الامتيازات الأجنبية ، أى تلك التى فصرت امتداد سلطه المحاكم المختلطة من مصر الى مدينة سواكن وحدها دون بقية مدن وأقاليم السودان ، ومن ثم صارت سواكن خاضعة لكل ما نصت عليه اتفاقية الحكم السنائى بالنسبة لكل أقاليم السودان •

وهكذا تهيأت السيطرة الانجليزية كاملة في السودان ، بارغام مصر على التسليم بكفة الانجليز الراجعة على كافة أمور ادارة السودان ، وإبعاد نفوذ الدول الأوروبية من أن يزاحم الانفراد الانجليزي بشئون السودان بعدم السماح بسريان الامتيازات الأجنبية الى أى جزء من السودان ، وصار خير وصف للسودان أنه صار من الوجهة الفنية ادارة ثنائية يحضه لسيادة مشتركة انجليزية مصرية ، ويرتفع فى أنحائه العلمان المصرى والبريطانى متجاوران . أما حقيقة الأمر فقد كان الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام مديريات السودان من ضباط الجيش البريطانى ، واقتصر نصيب مصر فى ادارة السودان على مجرد سد العجز السنوى فى الميزانية (٢٠) .

ومن وجهة النظر القانونية فإن اىفاية الحكم الثنائى لم تلغ السيادة التركية على السودان ولا السيادة المصرية المستندة الى فرمانات السلطانية منذ عهد محمد على عام ١٨٢٠ م ، كما أن الاتفاقية لا تعطى لبريطانيا المشاركة فى حقوق السيادة على السودان وإن كانت قد أعطتها حق المشاركة مع مصر فى ادارة شئونه ، وأن هذه الاتفاقية مؤقتة ينتهى العمل بها بمجرد انتهاء الظروف التى أوجدتها أو أدت اليها ، وعندئذ تسبى بانتهائها حقوق المشاركة التى لبريطانيا ، وبالتالي استثنائها بادارة أمور السودان دون مصر التى نطل حقوقها قائمة ما لم يطرأ على هذه الحقوق ذابيا ما يسبب عنه نعطيلها أو الغاؤها (٢١) .

كما أن انجلترا بفرض اتفاقية الحكم الثنائى على الحكومة الحديوية الى بدين بالتبعية للدولة العثمانية قد خرقت - من وجهة النظر القانونية كذلك - عدة معاهدات دولية شاركت فيها والتزمت بالمحافظة على الامبراطورية العثمانية ، من هذه المعاهدات : معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ م مع دولة النمسا والمجر ، ومع بروسيا والروسيا ، ومذكرة ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، الجامعة فى ١١ مارس ١٨٤١ م ومعاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين فى ١٣ يونيو ١٨٧٨ م ، وميثاق النزاهة فى مؤتمر استانبول عام ١٨٨٢ م (٢٢) . وكلها تمنع سيطرة انجلترا - وغيرها من الدول

Baker, Thomas : Imperialism and World Politics, P. 176

(٢٠)

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى . المرجع السابق ص ٢٢٨ .

(٢٢) د. يوان لبيب : المرجع السابق ص ٨٤ .

C. J. J. Situation Internationale de L'Egypte et du Soudan

Juridique et Politique, P. 307.

الأوروبية - على أى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وسيطرة انجلترا على السودان بمقتضى اتفاقية الحكم النائى مناقض لهذه المعاهدات الدولية .

تطبيق اتفاقية الحكم النائى

أولا : الإدارة :

كانت تلك اتفاقية الحكم النائى نظريا أى نصوصها القانونية والأهداف الانجليزية من خلال موادها ، وعليها مناقشة وضع هذه النصوص والمواد موضع التنفيذ خلال فترة الحكم النائى من عام ١٨٩٩ - عام توقيع الاتفاقية - الى عام ١٩٥٣ وهو عام استقلال السودان ، ليتبين لنا مدى الشوط الذى سار فيه انفراد انجلترا بالسيطرة على مقدرات الأمور فى السودان وأثر ذلك على وحدة وادى النيل .

كان الجنرال كتشنر قائد حملة الاسترجاع أول حاكم عام للسودان ، وقد اخاره كرومر ليكون أول منفذ لنظامه فى حكم السودان وأعنى الحكم النائى بروحه لا بمواده ونصوصه فقط ، وقد جاء هذا الاختيار بسبب أن كتشنر عرف السودان وخبر أحواله عندما كان ضابط اتصال بين غوردون وحملة الانقاذ ، وعندما كان محافظا لسواكن ، ونولى أثناء بعثته حملة الاسترجاع دورا كبيرا فى ادارة الاستخبارات العسكرية المصرية فجمع كثيرا من المعلومات التى أفادته عندما بدأ الزحف صوب أم درمان ، وتعيينه لا ينير ضجة فهو يحتل مركزا منازا فى الحكومة المصرية كسردار - فائد عام - للجيش المصرى (٢٣) .

كان اختيار كرومر لكتشنر كأول حاكم عام بالسودان مؤشرا لما ستكون عليه علاقة السودان فى ظل الحكم النائى بانجلترا ، ولذلك بادر كرومر عند تعيين كتشنر الى تسليمه تعليمات عليه اتباعها فى ادارته للسودان ، وهذه التعليمات جاء فيها : على الحاكم العام للسودان أن يطيع الأوامر التى تصدر من وقت لآخر من وكيل حكومة جلالته وقنصلها العام فى القاهرة ، وأن يبلغ الأخير بكل الحوادث الجارية الهامة المتعلقة بالسودان . والغرض الأساسى من الاتفاق الذى وقع بين الحكومتين تمكين حكومة جلالته مستركة مع الحكومة الحديوية من فرض اشراف كاف على الأمور الهامة المتعلقة

بالسودان ، وفي نفس الوقت تمنح السلطات الكاملة للحاكم العام فى التصرف فيما يختص بالشئون المحلية بدون العودة الى القاهرة أو الى لندن .

وأضافت التعليمات بأنه يجب على الحاكم العام أن يقدم الى وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام فى القاهرة مسودة القرارات الهامة خاصة تلك التى تتعلق بالقوانين والأوضاع العامة التى أشير الى حقكم فيها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من الاتفاق . كما يجب عليكم - الحاكم العام - أن تتشاوروا مع وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام فى كل ما يختص بعلاقات السودان الخارجية ، وأرجو أخيرا أن تقدم لى فى نهاية كل عام تقريراً عن إدارة السودان لأقدمه بدورى الى كل من حكومة جلالته وحكومة الحديوى (٢٤) .

واستمر كرومر فى تعليماته لكثشنر قائلاً بأن على الأخير أن يسمح للموظفين الذين يعملون تحت امرته التحدث معه بصراحة دون خوف منه ، فالإدارة المدنية تختلف عن الإدارة العسكرية بضرورة الصراحة والوضوح والمشورة ويتمنى أن ينجح كثشنر فى الإدارة المدنية مثلما نجح فى القيادة العسكرية وأن لا يجعل للتوافه سبيلاً للاستيلاء على تفكيره والمرونة وعدم النعصب لرأى خاص صفتان لازمان لمثل إدارته (٢٥) .

وندل هذه التعليمات على أن أمور السودان قد وضعت فى يد اللورد كرومر بصفة وافية حيث كانت سلطات الحاكم العام رغم اتساعها مستمدة من كرومر الذى ينفذ سياسة وزارة الخارجية البريطانية ، وبمعنى آخر صارت أمور السودان الهامة تنعقد فى لندن بعيداً عن منساول الحكومة الحديوية ، وليس أدل على ذلك من أن معاهدات واتفاقيات الحدود للسودان مع فرنسا فى ٢١ مارس ١٨٩١ م ، أو مع الحبشة وأيريريا فى مايو ١٩٠٢ م أو مع دولة الكونغو فى مايو عام ١٩٠٦ م ، أو مع فرنسا مرة أخرى خلال عامى ١٩١٩ و ١٩٢٤ م قد فاوض من أجل الوصول إليها وزارة الخارجية البريطانية ووقعها ممثلو الحكومة البريطانية (٢٦) .

ونجلى تطبيق اتفاقية الحكم النائى فيما يتعلق بالأمور الداخلية بالسودان ، فقد كان الحاكم العام على رأس الإدارة ويجمع فى يده كل

السلطات مما جعل الجيساز الحكومى ينصف بأنه كان أو نوقراطيا مستنيرا
تم تنظيمه على أسس حربية لأهداف مدنيه • وكان جميع الموظفين مجرد
مساعدين للحاكم العام ، والكل يخضع لتعليمات الفصل البريطانى فى
الفاهرة الذى لا يسمح للحاكم العام ومساعديه بالخروج على هذه التعليمات •
وعندما حاول السير ريجنالد وينجت Wingate - انسدى خلف اللورد
كتشسر فى آخر عام ١٨٩٩ م - اتخاذ سياسة مسنعة فى اتخاذ القرارات
ثم إبلاغيا للفصل البريطانى فى الفاهرة ، أنه كرومر بنوع من الحدة لعدم
إبائه تعليماته ، وقد رد وينجت على هذا النبیه باعتذار شديد ووعد بعدم
الخروج عن هذه القاعدة فى المستقبل (٢٧) •

كما أن كرومر ظل ينباع عن كسب اجراءات الحاكم العام فى السودان ،
وتعددت زياراته الى السودان ، وفى كل زيارة كان يحطب فى السودانين
موضحا عدالة الحكومة البريطانية ، وفى خطبته النبى ألفهاها بالخرطوم فى
ديسمبر ١٩٠٠ ذكر أن أوامر خصوصية قد صدرت له من صاحبة الجلالة
ملكة بريطانيا العظيمة التى تحكم فى غير هذه البلاد على ملايين من المنديين
بدينكم الشريف لأعرب لكم عن مزيد اهتمام جلالتها بكل ما يؤول الى
سعادتكم ، وانى الآن باسم جلالتها سأفلك فردا من أشرف أهالى السودان
المسلمين وساما انجليزيا نظرا الى ما عرضه عنه سعادة الحاكم العام لجلالته
وهو السيد على الميرغنى (٢٨) •

ورغم محاولات وينجت استرضاء كرومر بأنه ينفذ التعليمات النبى
وضعيا كرومر ، وأنه يتصرف داخل السودان بسلطات واسعة كحاكم مقاطعة
منحتها اياه السلطة المركزية ، الا أن كرومر بع لوزير الخارجية البريطانية

عندما هم بمغادرة مصر عام ١٩٠٧ م مغادرة نهائية أشار بأنه لاحظ على وينجت
نزعة استقلالية لحكم السودان ، ولم يتفهم المبادئ الرئيسية التى توجه
سياسته ويجهل المسائل المالية كجهل الاطفال (٢٩) •

ولذلك نجد « السير جورست » المعتمد البريطانى الذى خلف كرومر
فى منصبه بالفاهرة ، يرنق بموافقة وزارة الخارجية البريطانية ومجلس

(٢٧) ، من المرجع ص ٨٦ •

(٢٨) ، ص ٢٨١ ، مكي شبكية المرجع السابق ص ٤٤٩ •

(٢٩) ، من المرجع ص ٤٥٣ •

الورراء المصرى فى يناير ١٩١٠ م على انشاء مجلس الحاكم العام ، رسالة-
مرجيه من المعتمد البريطانى الى وبنجت نبيه الأخير الى المدى الذى لا يجب-
بجاوله فى ادارته للسودان والى ضرورة اخطار المعتمد البريطانى مقدما بأى
اجراء سياسى يسعى الى تنعيذه الحاكم العام ، وأما فى الأمور العادية فيجب أن
يسم الاحتظار بتفاصيلها بعد اتخاذها ليستمر المعتمد البريطانى على علم بما
يجرى فى السودان ، كما أن على الحاكم العام أن يبلغ المعتمد البريطانى
مكرا ما أمكن بالوسائل التى تؤثر فى شئون العلاقات الخارجية والننى قد
تؤدى بطبيعتها الى اتصالات دبلوماسية ، والمسائل التى تؤثر فى التجارة
الخارجية خاصة تلك التى تتعلق بنواحى الملاحة والمسائل التى قد تجذب
الرأى العام خارج السودان(٣٠) .

ولادارة السودان قسم الحاكم العام السودان الى مديريات على رأس
كل منها مدير يساعده مفتشان ، وقسمت كل مديرية الى مراكز على رأس
كل مركز مفتشا يعاونه مأمور ونائب مأمور . ولما كان الحاكم العام للسودان
دائما انجليزى الجنسية فقد اخير المدبرون والمفتشون من نفس الجنسية ،
راضاء لمصر اخير المأمير ونوابهم من المصريين . وفى السنوات الأولى للحكم
الساتى كان كل هؤلاء الموظفين - انجليز ومصريون - ضابطا فى الجيش
اللى ، وكان الانجليز يملأون الرتب العالية فى الجيش المصرى ثم اصبحوا
يحملون الوظائف الكبرى فى ادارة السودان ، ولكن هؤلاء الضباط الانجليز
ما لسوا أن استبدلوا تدريجيا ببريطانيين من خريجي الجامعات اخيروا لتلك
الوظائف حتى يتغير وضع الادارة من أيدي العسكريين الى المدنيين(٣١) .
وزائد أعداد هؤلاء الموظفين الانجليز سنة بعد أخرى وأطلق عليهم اسم أعضاء
الخدمة السياسية السودانية .

لم يكت كنشتر طويلا على رأس الاداره فى السودان ، اد أنه استندعى
للمشاركة فى حرب البوير بجيوب أفريقيا أواخر عام ١٨٩٩ م ، وخلفه
السير ريجنالد وبنجت مساعده ومدير ادارة الاستحارات العسكرية فى
الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٩ م ، وقد بقى ويجب يدير السودان هنرة طويلة
امتدت من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩١٤ م ، وقد عهد وبنجت الى سلاطين باشا
وضعة المنس العام فى الحكومة ، وقد بقى سلاطين يسعل هذه الوظيفة حتى

(٣٠) د. يوان لبس المرح الساق ص ١٦٧ .

(٣١) سرار صانح تريح السودان الحديث ص ٢٢١ .

استقال عام ١٩١٤ م ليخدم فى الصليب الأحمر النمساوى (٣٢) .

وتبدو السيطرة البريطانية فى هذا التنظيم الإدارى فى تعليمات كل من كرومر والحاكم العام للموظفين الانجليز المسيطرين على الإدارات فى السودان سواء كانوا مديريين أو مفتشين بمراقبة كل من ليس أوروبيا من الموظفين سواء كانوا مآمر أو نوابهم ، وعدم السماح لهم بالنأير فى رؤسائهم الانجليز فى علاقاتهم مع الأهالى ، فجهلهم بلغات وعادات الشرقيين ربما يجعلهم يعتمدون على مرؤسيهم اعتمادا كليا تحملهم مسئولية ما يرتكب من أخطاء وتقود فى نهايتها لأن يكره الأهالى حكم البريطانيين وينفرون منه (٣٣) ، وأن العلاج يتمثل فى اتصال المسئولين البريطانيين اتصالا مباشرا بالأهالى وتعلم لغتهم وعاداتهم .

واعطيت للمفتش العام والمفتشين الذين يساعدهونه سلطات واسعة بمراقبة أعمال المأمورين المصريين وأعمال الشرطة ، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يعملون فى دائرة اختصاص كل منهم أى مراقبة كل شئ حتى صارت سلطات المفتشين فى السودان مدعاة للتندر ، اذ كان بيد المفتش الحل والعقد ، وكان قليل منهم فى الأماكن النائية يبالغون فى استقلالهم حتى سميت الإدارة بحكومة المفتشين ، وأثارت عليها سخطا كبيرا (٣٤) .

ورغم أن سلطات المفتش العام كانت واسعة لمراقبة الموظفين ، إلا أن علاقة « سلاطين » المفتش العام مع بعض المفتشين الانجليز لم تكن على ما يرام بسبب عدوى هؤلاء المفتشين على الأهالى الذين لم يكونوا ليجدوا من يشكون اليهم ، وفى واقع الأمر فقد كانت علاقة « سلاطين » كمفتش عام مع كبر من الضباط البريطانيين غير طيبة ، فبعض المديرين ، وكل جسد وضباط جيش كتشنر كانوا ينظرون الى سلاطين نظرة من هجرة وطنه الى الأبد (٣٥) .

استمر وينجت يحكم السودان حكما مطلقا - مسخ خضوعه لتعليمات القنصل البريطانى بالقاهرة والمستمدة من وزارة الخارجية البريطانية - حتى اضطرته تعدد المسئوليات وتعقد الموضوعات الى أن يطلب عام ١٩٠٩ م من

Colins, R., Tigor, R. : Egypt and the Sudan, PP. 121 - 122. (٣٢)

(٣٣) د • مكى شيكة . المرجع السابق ص ٤٣٩ .

(٣٤) فرار صالح . المرجع السابق ص ٢٢٢ .

Hill, R. : Slatin Pasha, P. 73.

(٣٥)

الفصل البريطاني بالقاهرة ، وكان السير دون جورست الموافقة على تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام فى تحمل مسئوليات السلطات التشريعية والتنفيذية ، ومجلس هذه صفته سيكون أقدر على تحمل المسئولية ، كما أنه يضمن عدم صدور فوانين غير مدروسة من السلطات التنفيذية (٣٦) .

ثم وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل هذا المجلس من كل من السكرتير الإدارى ، والسكرتير القضائى ، والسكرتير المالى ، والمفتش العام وعضوين أو أربعة من رؤساء الإدارات الفنية الأخرى مثل المعارف والزراعة والرى والجيش يختارهم الحاكم العام ويصدر قرار تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهذا المجلس لا يضم سودانيين أو مصريين ، ومهمته قاصرة على أن يسنشيره الحاكم العام فى القوانين والأوامر والنظميات المتعلقة بالشئون المالية ، وفى اتخاذ القرارات التى بفضى بإرسال حملات عسكرية بأنحاء السودان ، وغير ذلك من الأمور الهامة التى تؤثر فى سير العمل أو تحتاج الى مشورة هؤلاء الأعضاء .

ورغم وجود هذا المجلس الذى بدأ تشكيله رسمياً فى يناير ١٩١٠ م ، فقد كان لسلطين باشا تأثير قوى على الحاكم العام ، بحكم أنه - أى سلطين - كان يشغل وظيفة المفتش العام ومسئول الحاكم العام فى الشئون الإدارية ، وقد استطاع سلطين من موقعه أن يحرم الزعماء السودانيين من تولى قيادات إدارية أو أن يكون لهم سلطة مادية خوفاً من أن يلنّف الرجال حولهم ويفوموا بمرورات ضد الحكومة ، واكتفى الحاكم العام بإعطاء الزعماء السودانيين اعترافاً بالزعامة القبلية من أجل المساعدة فى حفظ الأمن وجمع الضرائب ، أى أنهم كانوا يعاونون الحكومة فى كل ما يمكن أن يبرّ الشّعور صندهم ، ولقاء ذلك فقد كانوا يتعاضون نسبة مئونة ضئيلة كمربيات من الضرائب الموضوعة على المحاصيل والحيوانات (٣٧) .

وبهذا اتبع الحاكم العام للسودان سياسة من شأنها إقرار نوع من الهدوء والنظام بين قبائل السودان ، ولكن نجاحه الأكبر كان فى خلق طبقة من المشايخ والمطار والأعيان على ولاء تام للسلطات البريطانية . وكانت من أهم

تأسلحتها للقضاء على الحركة الوطنية السودانية التي قامت فى البلاد فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٤ م (٣٨) .

وتمشيا مع السيطرة البريطانية على ادارة السودان ، أدخل الحاكم العام منذ عام ١٨٩٩ م قوانين العقوبات ، والتحقيق الجنائى ، وهى على غرار القوانين الهندية التى وضعتها السلطات البريطانية فى الهند ، وأوكل الى الضباط البريطانيين تطبيق هذه القوانين . وعندما وضع القانون المدنى عام ١٩٠٠ م استمد أيضا من قانون المرافعات الهندى والمطبق فى بعض المستعمرات الانجليزية بأفريقيا والهند الصينية الى جانب تطبيقه بالهند ، وأما احوال المسلمين الشرعية فقد أوكل لقضاء شرعى الفصل فيها وتعين لها قضاة مسلمون مصريون وسودانيون . وفى كل الأحوال صار للحاكم العام الحق فى إعادة النظر فى كل قضية (٣٩) تتخذها محاكم المديريات أو محاكم المراكز أو حتى المحاكم الاعلى التى تستأنف فيها الاحكام الصادرة بشأن الجسرائم أو الجنائيات .

ثانيا : الاقتصاد :

وظهرت السيطرة البريطانية كذلك فى السواحى الاقتصادية ، حيث وجه الحاكم العام الزراعة والمواصلات وغيرها لصالح انجلترا ، فبعد أن بنى امكابه زراعة القطن طويل التيلة - الذى كانت تنفرد به مصر - فى اقليم الجزيرة بادرت السلطات البريطانية بعمل المشروعات اللازمة لانتاج هذا النوع من القطن الذى تعتمد عليه مصانع لانكشير للغزل والنسيج بانجلترا ، ببناء ميناء بور سودان عام ١٩٠٧ م لنصدير القطن منه ، وبناء شبكة حديدية ربطت بين الجزيرة وكردفان ، فأصبح القطن والصمغ ينقل من مكان الانتاج الى ميساء التصدير ، ثم تولت شركة انجليزية ببناء سد عند سنار لرى أرض الجزيرة واستغلت ما عرف بمشروع الجزيرة أى زراعة أرض الجزيرة بالقطن لمصلحتها لمدة ٣٠ سنة تفتى عام ١٩٤٩ م ثم تسلمته الحكومة فى العام التالى ، ولم تقم الشركة بتدريب السودانيين على كيفية ادارة هذا المشروع .

وكانت هذه المشروعات تكلف أموالا كثيرة فى الوقت الذى كانت فيه

(٣٨) د. يوان ليبب . المرجع السابق ص ١٧٦ .
(٣٩) د. مكى شبكة . المرجع السابق ص ٤٤٨ .

الضرائب المفروضة على السودانيين لا تفي باحتياجات الادارة ، ومن هنا ظهر العجز في الميزانية كانت مصر تدفعه وهي راضية الى جانب نفقات الجيش المرابط في السودان ، ومن ثم كان للحكومة الحديوية الاشراف على ميزانية السودان ، ولكن بعد عام ١٩١٣ م حين لم يكن هناك عجز مالى فان ذلك الاشراف توقف . واذا كانت سياسة الحاكم العام الاقتصادية قد حققت بعض الرخاء فانه يؤخذ على البريطانيين أنهم جعلوا الروة المالية فى أيدي البوك والشركات الأجنبية والأفراد ، ولم يستطيعوا تنمية رأس المال الوطنى الا قليلا(٤٠) ، وبهذا استمر السيطر البريطانية المستمدة من كون اجلثرا هى الناجر الوحيد المسموح للسودانيين بيع منتجاتهم منه وشراء احتياجاتهم من انتاج مصانعه .

ثالثا : التعليم :

وكان التعليم أحد الأنشطة التي وجهها البريطانيون فى السودان لتحقيق أهدافهم ، وهي الابقاء على السيطرة البريطانية مفردة وعدم اعداد الكوادر الفنية السودانية لسولى مقاليد الأمور فى شتى مجالات العمل بالسودان ، ولقد حدد اللورد كرومر الأهداف البريطانية ، من انشاء مؤسسات تعليمية فى السودان بأنها تلغى بعض المعلومات فى القراءة والكتابة والحساب لعدد خاص من الشباب السودانى حتى يتمكنوا من احتلال بعض المناصب الصغرى فى ادارة العطر .

وتمشيا مع سيطرة البريطانيين على مختلف نواحي النشاط فى السودان خضع التعليم منذ بداية الحكم السائى لاشراف المسنر « بونهام كارتر » السكرتير المفضائى للحاكم العام ١٨٩٩ م ، وفى العام التالى اسندعى المدعو « جيمس كرى James Currie » من القاهرة ليتولى وطيفة مدير المعارف بالسودان ، وبوالى الموظفون الابحى على الاشراف على التعليم فى السودان ولذلك لا غرابه أن نجد محاولات ادارة المعارف بالخرطوم لصرف السودانيين عن الذهاب الى مصر والتعليم فى الجامع الأزهر ، كانشاء كلية تدريب المعلمين والقضاة فى كلية غوردون ، حتى لا تضطر الى ارسال السودانيين للتعليم بمصر بالجامع الأزهر ثم ينولون عند عودهم وطائف القضاء الشرعى .

وسارت السلطات البريطانية فى السودان شوطا آخر فى سبيل قطع الصلة بين السودانيين وبين التعليم فى مصر ، فأرسل مدير معارف السودان نابه المسنر كرافوت على رأس بعثة الى مصر عام ١٩٠١ م لجمع الطلبة

السودانيين بالأزهر ليكونوا نواة لطلبة كلية تدريب المعلمين والقضاة ، الى جانب تشجيعها لتحويل جامع أم درمان الى معهد علمي على غرار الجامع الأزهر (٤١) ، هذا الى جانب تركها جنوب السودان لنشاط البعثات التبشيرية التي نجحت في صبح الجنوب بصيغة ثقافية ودينية مغايرة لتكوين أبناء شمال السودان .

ورغم محاولات ادارة معارف السودان وضع برنامج تعليمي متكامل بمراحل تعليمية متتالية تشمل مدارس أولية فمدارس ابتدائية ، فمدارس أعلى من الابتدائية الا أن السودانيين ساورهم النشكوك في أهداف هذه المدارس من البداية والتي أنشأها ويشرف عليها الحكام الأجانب ، ولولا اشراك بعض الفقهاء السودانيين - الذين كانوا يعلمون أبناء البلاد في الكتائب والحلاوى - للتدريس في المدارس الحكومية لظل اقبال السودانيين عليها قليلا ، الا أنه مع الزمن تخرجت من هذه المدارس مجموعة من صغار الموظفين كانوا عماد الحركة الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولعل انشاء كلية غوردون بالخرطوم يعتبر مظهرا من مظاهر السيطرة البريطانية ، ذلك أن كتشنر في زيارته للندن شتاء ١٨٩٨/١٨٩٩ م اسهر قوة حماس الشعب البريطاني ونأييده له لانتقامه لمقتل غوردون بالقضاء على الخليفة عبد الله والتمثيل لجنة المهدي (٤٢) ، فدعا البريطانيين الى السبرع لانشاء مؤسسة تعنيحية بالخرطوم تحمل اسم غوردون ، وبالعقل استطاع جمع تبرعات وصلت الى مائة ألف جنيه ، ووضعت التصميمات لانشاء المباني التي تمت عام ١٩٠٣ م ، ونقلت المدارس التي كانت في أم درمان من ابتدائية وصناعية الى الكلية الحديثة ، وكذلك كلية المعلمين والقضاة الشرعيين ، وبهذا أصبحت كلية غوردون تشمل مراحل التعليم المختلفة . وكان الاساندة المصريون هم أعمدة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية بالكلية ، ولهم فضل كبير في تشجيع تلاميذهم على الاطلاع خارج ساحات المدارس (٤٣) ، مما جعل المستر كرى مدير المعارف بتتهمهم بأن المصريين خاصة طبقة الأفنديه لا زالت أشك في تدريسهم التاريخ السياسي لوادى النيل خلال العشرين سنة الأخيرة للتلاميذ السودانيين (٤٤) .

(٤١) د. يوزان ليب المرجع السابق ص ٣١٦ .

Macmichael : op. cit., P.

(٤٢) :

(٤٣) صرار صالح المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٤٤) د. يوزان ليب المرجع السابق ص ٣٠٥ .

وحفيفة احنوى البرنامج التعليمي لمدير معارف السودان على انشاء مدارس صناعية بعد المدارس الأولية تلحق بترسانة الوابورات النيلية فى العاصمة السودانية ، الى جانب مدارس لاعداد مساعدى مهندسين ومساحين ومعلمين للغة الانجليزية والمواد الاجتماعية ، الى جانب الموافقة على تعليم البنات اعتبارا من عام ١٩٠٧ م ، الا أن هذا البرنامج لم يحنوى على تعليم على لاعداد الخبراء والمنخصصين ممن يمكن لهم نولى وظائف اشرافية تلك الوظائف التى يسيطر عليها البريطانيون وحدهم ، ، كما أن وضع وتنفيذ هذا البرنامج يشير الى الدور البارز المشرف الذى لعبه المواطن المصرى أحمد هدايت بك حيث كان المشير الأول للمستتر كرى مدير المعارف ، وكذلك فضل الأساتذة المصريين الذين غرسوا الثقافة العربية الاسلامية(٤٥) .

ويمكن أن نحدد بداية تطوير التعليم العالى بالسودان فى عام ١٩٢٦ م بانشاء كلية الطب ، وفيما بعد تقرير لجنة « لاور » عام ١٩٣٨ م بانشاء المدارس العليا : العلوم والآداب والزراعة والهندسة والطب البيطرى ، وكل تلك المدارس العليا - الكليات - صارت نواة لجامعة الخرطوم ، وجاءت تلك الانجازات نتيجة لتعيين « سكوت » مديرا لكلية غوردون التذكارية حيب وجدها كلية يسيطر عليها النظام الحربى الرهيب مع بعض تعسف المدارس الخاصة البريطانية ذات الصرامة . وكانت العلاقات بين الاساتذة البريطانيين والسودانيين تخلو من روح الزمالة بسبب استعلاء الاساتذة البريطانيين(٤٦) ، كما كان السودانيون الراغبون فى تعليم على توجيهم حكومة الخرطوم البريطانية الى الدراسة بلندن وباعداد قليلة ..

ومما هو جدير بالملاحظة أن حاكم السودان لم يقدم خدمة تعليمية حكومية لاهالى جنوب السودان حتى تام ١٩٢٦ م ، وترك ذلك بصورة مقصودة لنشاط البعثات التبشيرية المسيحية من كاثوليكية وبروسنانية والنسب النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، تلك البعثات التى استخدمت وسائل متعددة لممارسة نشاطها كبناء الكنائس وتقديم الخدمات الدينية ، وكذلك خدمة طبية للمرضى ، وخدمة تعليمية فى مدارس ملحقة بالكنائس . ونه بدأت هذه البعثات نشاطها فى السودان فى عهد الحكم السنائى عام

(٤٥) د. مكي شبيكة : المرجع السابق ص ٤٦٦ .

(٤٦) صرار سألح . المرجع السابق ص ٢٣٦ .

١٩٠٠ م قسمت مناطق الجنوب بينها ، وان كان نشاطها قد امتد الى شمال السودان أيضا •

وكان خطر هذا النشاط التبشيري في جنوب السودان باديا للعيان ، وقد هاجمه مصطفى كامل في حريدة اللواء عام ١٩٠٠ م ، ودعا الى مقاومته ، كما أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى هو المسر روبرتسون طلب من وزير الخارجية البريطانية السير ادوارد جراى عام ١٩٠٧ م أن تمتنع حكومة السودان عن نسجيج البعثات التبشيرية فى جنوب السودان حتى لا ينقسم شعب السودان الى قسمين متناقضين ، وحتى يمكن تجنيب شعب لالال لالال ينهض من حالة التأخر صداما دمويا(٤٧) •

ولكن الحكومة البريطانية لم تحرك ساكنا كما أن حاكم السودان ترك للبعثات التبشيرية أن تفتح المدارس وغيرها من المؤسسات بما يحقق أهدافها سواء فى جنوب السودان أو شماله ، ففي الجنوب ترك ميدان التعليم للتبشرين المسيحيين حرا لسببين الأول عدم الخوف من رد فعل اسلامى اذا ما اتبعوا فى مدارسهم أى أساليب قد يبدو فيها رغبة أو السك فى رغبة لتحويل الناس عن دينهم ، فالسكان ونيون وممارسة النشاط التبشيري فى مؤسساتهم التعليمية عمل مشروع فى نظر حكام السودان ، والسبب الثانى أن حرية التبشرين فى الجنوب كان لا يحدها مائسة المدارس الحكومية التى كانت آحدة فى الانشار فى الشمال فى ذلك الوقت ، فادارة التعليم الحكومية لم تطرف أبواب الجنوب قبل عام ١٩٢٦ م(٤٨) •

وقد تمثل النشاط التعليمى التبشيري فى انشاء مدارس أولية فى القرى ، ومدارس ابتدائية ، ومدارس وسطى ، ومدارس نيجارية ، وكان يسمح للبنات بالالتحاق بهذه المؤسسات كتعليم محلي فى فصل واحد أو بعين المبني فى فصل منفصل عن البنين • وظل الأمر فى الجنوب فاصرا على هذه المؤسسات التبشيرية حتى رأت الحكومة عام ١٩٢٦ م أن بعض المنفعين من السودانيين الشماليين والجنوبيين الذين نشأوا وتعلموا فى الشمال قد بدأوا ميولهم نتجه نحو مصر كما حدث فى جمعية انواء الابيض ، وهما خطب الحكومة خطوة نحو الاحتفاظ بجزء من السودان فى حالة اضطرابها الى اخلاء

Parliamentary Debates, Fourth series 1907. Vol. 173, P. 267. (٤٧)

(٤٨) د • يونان لبيب • المرجع السابق ص ٣١٢ •

الجزء الشمالي ورغبت في ربط السودان الجنوبي بأوغندا والكنغو(٤٩) .

وتمشيا مع هذه السياسة دعت حكومة الخرطوم عام ١٩٢٨ م الى مؤتمر يعقد في الرجاف بمديرية خط الاستواء احدى مديريات الجنوب السوداني ، وحضر المؤتمر ممثلون عن حكومات كل من أوغندا ، والكنغو ، والسودان ، الى جانب جمعية البعثات التبشيرية في الاقطار الثلاثة(٥٠) ، وكان اهم ما قدره المجتمعون توحيد حروف الكتابة بين الاقطار الثلاثة وجنوب السودان، واستبعاد اللغة العربية وتوحيد الكتب المدرسية كلما أمكن ، وانطلق الحكم الثنائي يساعد البعثات التبشيرية في تعليمها اللهجات المحلية بالحروف اللاتينية وقراءة الانجيل وتعلم قدر ضئيل من اللغة الانجليزية .

وكانت هذه الخطوة التي اتخذها البريطانيون فيما يخص التعليم في الجنوب من المسائل التي أثارت الخواطر في الشمال ، وأضعفت ثقة أهله في نوايا الانجليز نحو وحدة البلاد ، ولم يغير الانجليز من خطتهم تلك الا عام ١٩٤٨ م أي بعد سنتين من مؤتمر جوبا الذي ضم عددا من المندوبين الشماليين والجنوبيين ، والذي قررت فيه الأغلبية الجنوبية رغبتها الأكيدة في المحافظة على وحدة السودان بكامل حدوده الجغرافية(٥١) ، ومن ثم اضطر الانجليز الى إدخال تعليم اللغة العربية في الجنوب وإرسال أبناء الجنوب الذين يسمون الدراسة بالتعليم الثانوي الى الكلية الجامعية بالخرطوم بدلا من إرسالهم الى المعلم في أوغندا .

وتطبيقا لاتفاقية الحكم الثنائي بخصوص منع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، فقد أعلن كمشنر عدم دخله في الرقيق المملوك والعامل كخدم في البيوت ، وفي عام ١٩٥٠ م أنشئ فرع في الخرطوم « المصلحة منع تجارة الرق » المصرية ، يشرف عليه بريطانيون ، من أجل ملاحقة تجار الرقيق ونظرا لدخالات بين مفتشي الرق والمديرين واشتتس العام « سلاطين » ، وضمت ادارة مكافحة الرق بالسودان تحت سيطرة البوليس السوداني تحت اشراف الضباط البريطانيين منذ أول يناير ١٩١١ م .

وقامت الادارة الجديدة بإنشاء مراكز مسلحة لمواجهة منازع بجارة

(٤٩) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٢٣ .

Macmichael: Op. cit.

(٥٠)

(٥١) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٤ .

الرقيق في سار وكردفان وفي الحدود الشرقية والحدود الغربية ، وغسرب السودان دارفور وبحر الغزال ، وقد مارست هذه المراكز دورها في التصدي لنجار الرقيق ، حتى سبجل الفئصل البريطانى فى تقريره لعام ١٩١٢ م أن تجارة الرق أصبحت من الأزمان الغابرة ، بعد القضاء على كل مقاومة للمكافحة، ونورات تجار الرقيق •

الحركات الثورية

أولا : الحركات الفردية :

لم يكن خضوع السودانين لإدارة انجليزية بعد دولة المهديية بالأمر المتوقع ، ومن ثم شهد السودان مقاومة وثورات شغلت حكمدارى عموم السودان المسئولين عن تنفيذ اتفاقية الحكم النسائى • يمكن أن نفرق بين نوعين من الثورات التى قام بها السودانىون النوع الأول ثورات فردية بمعنى ارتبطت بأفراد سواء كانوا من رجال الدين أو من زعماء قبائل أو من تجار الرقيق ، وهذا النوع كان من السهل على إدارة الحكم النسائى الانجليزية القضاء عليه ، والنوع الثانى من الثورات ما يمكن أن نسميه بالحركة الوطنية السودانية والتى لم يستطع حاكم عام السودان ولا رجاله اخفات صوت رجالها لأنها كانت تعبر عن قواعد شعبية ولها برامج سياسية واجتماعية محددة تمس حياة السودانين وتحقق طموحهم •

ومن النوع الأول من الثورات كانت حركات أنصار المهديية ، منها حركة الخليفة شريف ومعه أبناء المهدي ، ذلك أنه رغم استسلامهم لفؤاد الحكومة فى نوفمبر ١٨٩٨ م وبقيتهم بالسودان ولم يتعرضوا للنفى خارجه كما فعل الحكم النسائى مع أنصار المهدي الكبار ، فقد أخذ الخليفة شريف يجمع حوله الأنصار نانية من أغسطس ١٨٩٩ م بعريية « شكايية » ، فأرسل الحاكم العام قوة بقيادة الكابتن « سميث » حاصرت الفرية وافتحامها أمام مقاومة الأنصار المسلحين الذين قعدوا ١٧ فتيلًا و ٥٥ أسيرا ، وقد حوكم كل من الخليفة شريف وولدى المهدي فاضل والبشرى أمام محكمة عسكرية ، وصدر الحكم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص ونفذ الحكم على البور(٥٢) ، ولم ينح من أبناء المهدي إلا عبد الرحمن بن المهدي الذى لم يبلغ الخامسة عشرة بعد وكان يشاهد

قتل اخوانه ، وقوبلت تلك المجزرة بامتعاض شديد فى البلاد ولكن لم يستطع
السودانيون عمل شئ أمام القسوة العسكرية المتفوقة عليهم فأذعنوا
صاعرين (٥٣) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة على عبد الكريم أول عام ١٩٠٠م
بأم درمان والتي تقوم على الدعوة الى المهديّة ، وأن الروح المهديّة لم نمت مع
موت صاحبها وخليفته ، وكانوا يؤمنون بذلك ايمانا لا يتزعزع ولا يلبس ،
ومع القبض على زعيم الحركة وبمانيه من أبعائه فى ١٩ فبراير من نفس العام
والتحقيق معهم بمسكوكا بما يؤمنون به ، مما جعل الحاكم العام يشكل مجلسا
من علماء الدين الاسلامى لمناقشة على عبد الكريم ورجاله وتقديم تقرير عما
يجب عمله معهم ، وقد رأى المجلس ابعاد الرجل وأنصاه عن أم درمان
وبالفعل أعلن ويسجت الحاكم العام فى ٢ مارس نعى على عبد الكريم ورجاله
مع التهديد بأن يكون ذلك مصير كل خارج على تعاليم الدين الاسلامى .

وكانت هناك حركة أخرى بطلبها أحد الفقهاء المسبطين ويدعى الشريف
محمد الأمين البرناروى الذى رحل الى مكة وعاد منها حاملا وبيعة نيب اسبابه
لآل البيت ، واسنهر بجبال نفلى بسرفى كردفان ، وأعلن نفسه مهديا فى
أبريل عام ١٩٠٣ م ، ودعى السودانين الى الالتفاف حوله ، وبالفعل صار
قبائل الحوازمة والمسيرية انصارا له ، وصا فاد الكولونيل « ماهون » مدير
كردفان حملة عسكرية من الخرطوم وداهم الشرريف فى مقره ، ففصل من قاوم
من أساعه وأسر الباقون بمن فيهم زعيم الحركة نفسه الذى اعيد الى الأبيض
حيث أعدم شنفا ، وقد دلت النحربات التى قامت بها الحكومة بعد الحادثة أن
الدعوة كانت عظيمة الخطر وأنه لو ترك الامر لمدة شهرين فقط لانضموى تحت
لوائه عدد ضخم من رجال القبائل (٥٤) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة « محمد ود آدم » من سكان
« سنجة » الذى ادعى عام ١٩٠٤ م أنه النبى عيسى ، وابنكر سعارا خاصا
به هو . أشهد ألا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ومحمد المهدى خليفته
وعيسى ببيه » ، وقد صدقه جماعة من السودانين الذين كانت فكرة المهديّة
وتطوّر النبى عيسى طاغية فى نفوسهم حيث كانوا يبحثون عن مفسر لهم

(٥٣) صرار صالح المرحم السابق ص ٢٤٠ .

(٥٤) د . مكى شبكة المرحم السابق ص ٤٦٧ .

بعد ما حل بهم ، وقد كلف مفتش الناحية المستر « علام » Allam مأمور سبجة المصري بالنصدي لهذه الحركة ، وعندما فنسل المأمور فى اقناع محمد ود آدم بالانسسلام وهاجم أتباعه المأمور حتى قتل ، قام جند الحكومة بإطلاق النار عليه وعلى أتباعه حتى قتل هو وبعض أتباعه .

ومن هذه الحركات كذلك ثورة « نالودى » عام ١٩٠٦ م والتي تقع فى جبال النوبا جنوب كردفان ، وسبب هذه الثورة مقاومة سياسة الغاء تجارة الرقيق ، وقد أقام أهالى تالودى حفلة راقصة دعوا اليها رجال الحامية الحكومية ، وبينما كان هؤلاء يشاهدون الرقصات هاجمهم أهالى البلدة بغتة وقتلوا كل رجل خارج الكنة ، ثم هاجموا المركز - مركز البوليس - بعد ذلك ولكن بقية الحامية يعاونها النوباويون سكان التلال استطاعوا صدهم (٥٥) ، حتى أمكن خلال شهرى يوليو وأغسطس بمساعدة قوات مديرية كردفان القضاء على هذه الثورة بقتل عدد كبير واستسلام آخرين أخذوا أسرى للحكومة ومنهم أكبر زعمائهم « أحمد المدير » ، وهذه الثورة تدل على استهانة الاهالى بسلطة الحكومة وعدم انصياعهم لأوامرها (٥٦) .

كذلك كانت هناك ثورة أخرى دينية عام ١٩٠٦ م قادها المدعو «موسى أحمد» من قبيلة «بورنو» ، الذى أعلن أنه من أتباع المهدي وأنه سيكون النبى عيسى الذى تنبأ به المهدي وخليفته عبد الله النعايشى ، فأمر الحاكم العام باحضار هذا المدعى وحدد اقامته بالخرطوم ، وصار نحت طلب الحكومة . وفى عام ١٩٠٧ م ادعى رجل آخر من أهالى برقو فى الضارف أنه عيسى النبى ، وقد نفته الحكومة الى حلفا قبل أن يضوى نحت لوائه أتباع وأنصار ، وهناك مدع آخر بأنه النبى عيسى فى واد مدنى يدعى سليمان بشير « بدأ ادعائه فى يناير من عام ١٩٠٧ م ، وكلما اقترب أحد من منزله كان يلعن الحكومة ويشتمها ويسمى الناس عبيد النصارى ، وكان يأمرهم بخلع أحذيتهم أثناء مرورهم أمام منزله ، وقد تم اغتاله وعندما أحصر أمام حاكم مديرية النيل الازرق اعترف أنه ليس نبيا ، وقد تم ترحيله الى حلفا (٥٧) .

وكان أكثر أنصار المهدي قسوة فى ثورته « عبد القادر محمد امام ودجوبة » من قبيلة الخلاوين الذى أظهر عداء كبيرا للحكومة منذ عام ١٩٠٨ م لأنه رجل المهديّة والحندى فى جيش الأمير عبد الرحمن النجوى لم ينسئ أن

(٥٥) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ٣٤٤

(٥٦) د. مكى شيكة المرجع السابق ص ٤٦٨

(٥٧) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ١٥٨

الحكومة الحالية قضت على حكومة اسلامية ، وهو لا يزال من أشد المتحمسين والمعتقدين برسالة المهديّة (٥٨) ، وكان ينعى على الناس وعلى أهله استكانتهم للحكم الثنائى وعدم الاستمرار فى الجهاد فى سبيل الله ، واتهم الحكومة بالظلم لأنها لم تعطه ما يستحق فى تسوية أرضه عندما بدأت فى استئجار الأراضى من مالكيها لاستغلالها فى زراعة القطن عندما يتم العمل فى مشروع الجزيرة ، ولم يكن ذلك غريبا فى نظره ، اذ ماذا يمكن أن تفعل حكومة غير اسلامية سوى نشر الظلم فى البلاد وخاصة ظلم المؤمنين بالمهديّة (٥٩) .

وعندما أخذ عبد القادر فى إثارة الناس ضد الحكومة ، واجتمع حوله كبير من الأتباع الذين عاشوا فى ظل بذله وسخائه ، حاولت الحكومة منذ مارس ١٩٠٨ إنهاء حركته سسلا لكن كراهيته للحكومة جعله يسدّرج مفتش المركز - مركز الجزيرة - الانجليزى « المستر سكوت » والمأمور المصرى « اليوزباشى محمد شريف » ويقتلها فى زريبتها ، مما دفع الحاكم العام الى ارسال قوة من واد مدنى ومن الخرطوم فضت على عبد القادر وبعض أتباعه ، وقدموا الى المحاكمة أمام محكمة المدير التى يرأسها ضابط بريطانى فى ٨ مايو من نفس السنة حيث قضت باعدام عبد القادر ومصادرة أملاكه وبالعزل تم اعدامه شنقا فى موطن قبيلته بعد أن صدق الحاكم العام على الحكم . وأما بالسببة لاتباعه فقد حكم على ١٢ رجلا منهم بالاعدام والمصادرة والباقى بالسجن لمدة متفاوتة ، ولكن الاعدام لم ينفذ فى الرجال الاثنى عشر بسبب اعراض الحكومة البريطانية والرأى العام المصرى المصل لى الصحافة الوطنية فنعدل الحكم الى السجن مدى الحياة مع المصادرة للممتلكات .

كذلك قام فيه يفتتح كنابا لتعليم الصبية بالدعوة لاجياء المهديّة فى دعنة فى نفس العام الذى شهد حركة « عبد القادر ود حبوبة » فانخذت الحكومة اجراءاتها بالمقبص على مترع هذه الحركة ويدعى « محمد الراضى » ومنعه من تعليم الاطفال فى الكتاب بقرية الدويم التابعة لمركز مرمى ، وتحديد اقامته فى المركز ومراقبة تحركاته ، وفى ظل هذه الاجراءات زال خطره .

وفى عام ١٩١٠ م بار وفيه آخر فى بربر يدعى « انسريف محتار الهاشمى » الذى كان له بطلعات زعامية منذ عيد الحلفة عبد الله ، وادعى

(٥٨) د . مكى شبكية . المرحع السابق ص ٤٦٨ .

(٥٩) صرار صالح . المرحع السابق ص ٢٥١ .

أن لقبه هو « صاحب الوقت » ودعا الناس إلى الإيمان بزعامته والانضمام تحت لوائه ، ولما حاول بعض أهله أثنائه عما أعلنه والاستسلام للحكومة هاجمهم ، مما دفعهم إلى مساعدة الحكومة في القبض عليه وعلى أبنائه وبعض أتباعه وقدموا للمحاكمة حيث قضت المحكمة بشنقه وشنق أحد أبنائه ، ثم خففت الحكم على الابن إلى السجن مدى الحياة •

ولم تسلم دارفور من السخط على الحكم النثائي ، إذ ظهرت بها منذ بداية هذا الحكم نزعة استقلالية قادها أحد رجال المهدي البارزين هو « على دينار » ، الذي استند على الناحية الدينية للاستيلاء على الحكم في كل السودان وطرد الحكام الأجانب ، ليخلف حكومة المهدي ويقيم حكومه اسلامية يشد أزرها الأتراك (٦٠) ، وينطلق من دارفور ليضم بقية أقاليم السودان ، باعتباره من سلالة أحد زعماء دارفور هو السلطان محمد الفضل ، وقد اجتمع حوله سكان دارفور واتخذ من فاشر مقرا لحكمه ، وصار سلطانا مستقلا مع دفع جزية سنوية مقدارها ٥٠٠ جنيه منذ عام ١٩٠١ م حتى أعلن بورنه على الحكومة عام ١٩١٥ •

واجه السلطان على دينار عدة صعوبات في احكام سيطرته على دارفور ، كانت أولاها منافسة « ابراهيم على » الذي بمت بصلة قرابة للأسره المالكة في دارفور ، وأراد كتشنر أن يضرب به على دينار فيبعنه إلى دارفور ويتسلم زمام الامور ، ولكنه فشل في انتزاع السلطنة من على دينار ، كما أن بعض قبائل دارفور رفضت الاعتراف له بالزعامة عليها ، كما أن بعض خصومه انفلوا إلى كردفان وصاروا يشكلون خطرا على سلطنته ، كما أن الحاكم العام يرغب في وضع على دينار تحت الاشراف المباشر في الوقت الذي يرغب فيه السلطان في تدعيم سلطته واستغلاله في دارفور ومدها لتشمل كردفان كذلك وكل ذلك نفى أمامه حكومة الخرطوم وتعارضه ، ومن هنا بدأ الخلاف بين الجانبين •

وكانت هناك مشكلات أخرى تحيط بعلى دينار ، تمتلئ في رغبة السيد المهدي السنوسي مد طريقه إلى ممتلكات السلطان بانشاء الزوايا طابعاسياسيا دارفور ، ولكن السلطان رفض خوفا من أن تحمل هذه الزوايا طابعا سياسيا يكون خطرا عليه ، كما أن الفرنسيين الذي أخذوا ينوغلون من غرب

وأواسط أفرقيا حتى جاوروا حدود دارفور الغربية ، وبدأوا يضمون الى ممتلكاتهم بعض الأراضى التى يعنفه السلطان بأنها جزء من دارفور من قديم الزمان ، وعندما يتبادل المراسلات مع الفرنسيين تمنعه سلطات حكومة الخرطوم ، بحجة أنها تقوم نيابة عنه فى إبلاغ الحكومة البريطانية التى تتفاوض مع الحكومة الفرنسية نيابة عن حكومة السودان ، ويطلب منه البيانات التى تساعد حكومة جلان الملك فى حل المسئلة بما يرضى مطامعه وأمانيه (٦١) .
وفد زال الخطر الفرنسى باشتعال الحرب العالميه الأولى عام ١٩١٤ م .

تراكمت الأسباب منذ بداية الحكم السانى حى اشتعال الحرب العالمية الأولى لكى يحدث صدام بين على دينار وسلطات الحكم فى الخرطوم فرغم موافقة المسئولين البريطانيين فى القاهرة ولندن على أن يحكم على دينار دارفور بدلا من حكمها بواسطة سلطات انجليزية مصرية حيث أن هذه المديرية لن تجلب دخلا يعنده ، بل أنه من المحتمل أن تكون عبئا ماليا (٦٢) .
فان محاولات على دينار تعزيز سلطاته الداخلية أمام رغبة حكومة الخرطوم فى خضوعه لها ولو اسميا جعلت الصدام بين الطرفين وشيكا . ولم تكن دارفور المترامية الأطراف معروفة لجميع مسئولى حكومة الخرطوم باستثناء المفتش العام سلاطين ، الذى كان هاك حتى عام ١٨٨٤ م .

ورغم أن على دينار قد تعهد بدفع جزية سنوية كدليل على اعترافه بسلطة حكومة الخرطوم إلا أنه كان مصمما على مع أى مسئول من هذه الحكومة ، وبصفة خاصة سلاطين بأن يضع قدمه فى أراضى سئلته (٦٣) ، وبسببة لمحاولات على دينار اثبات وجوده داخل دارفور واسادة بعض الأصحاب المصرية به كزعيم سننى يواجه قوة غير اسلامية - بريطانيا - ، وعدم مساعدة حكومة الخرطوم له لصعوبة جيوب الميسديه المنعقة فى دارفور المملة فى « عربى دفع لله » « سنين ودحسين » ، وعدم مساعدتها له لاختضاع بعض المبادئ القوية على الحدود بين دارفور وكردفان لسئلته ، ونتيجة لعدم استجابة حكومة الخرطوم لطلباته من الأسلحة ، ولم تسمح لمندوب السلطان بالذهاب إلى الحجاز لشراء الجبخانه بل أعطته كمية بسيطة من الرمجتون - نوع من البنادق الانجليزية - وبعائى هزيلين (٦٤) .

(٦١) د- مكى شمكة : المرجع السابق ص ٤٧٨ .

(٦٢) د- يورب ليب : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

Hill, R. : Slatin Pasha, P. 94.

(٦٣)

(٦٤) د- شقى شمكة : المرجع السابق ص ٤٨٠ .

ونتيجة لذلك كله وبسبب اشتعال الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا المسلمة في صف دول المركز ضد الحلفاء وعلى رأسهم إنجلترا ، بدأ على دينار بالاتصال بالاتراك من أجل توحيد جهود المسلمين لتحقيق الجهاد الاسلامي ، ومن ثم انتظر على دينار وصول الاسلحة له عبر ليبيا لينهى الحكم السنائي في جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز الذين حاصروا مملكته من كل مكان (٦٥) .

ومن ثم اعتمدت حكومة الخرطوم على امتداد الخط الحديدي الى الأبيض منذ عام ١٩١٢م بما يقرب من قوة الحكومة من الفاشر عاصمة دارفور، وقررت انهاء استقلال دارفور تحت حكم على دينار فكلفت الفوائد الانجليزى « هولستون » بقيادة قوة كبيرة مسلحة بالمدافع الرشاشة في عام ١٩١٦ م التقت مع قوة على دينار قليلة التسليح على بعد اثنى عشر ميلا من الفاشر ، وانتهى اللقاء بمقتل دينار وأكثر من أربعمئة رجل من رجاله ، وبذلك انتهت حركته الاستقلالية ودخل دارفور نهائيا تحت سلطة حكومة الخرطوم .

كانت تلك ثورات السودانيين ضد التسلط الانجليزى على مقدرات الأمور في القطر السوداني، وهى الثورات ذات الطابع الفردى المشوب بدعاوى دينية ولم يكن فيها اتجاهات وطنية ، ومن ثم سهل على حكومة الخرطوم التعامل مع أصحاب هذه الثورات ، ومن ثم نهجت هذه الحكومة لانها أدركت ان القضاء على زعماء هذه الثورات يعنى نهايتها .

ثانيا : الحركة الوطنية :

(١) هوية الحركة :

اما الحركة الوطنية فلم يكن من السهل اخمادها لانها كانت ذات صفة شعبية جماعية لها قيادتها الواعلة ولها برامجها الواضحة ، ومن ثم شهد السودان عقب الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة نشاطا وطنيا سار في طريقه حتى حصل السودان على استقلاله أوائل الخمسينات من القرن العشرين .

ومن أول الأمر نلاحظ تأثير تلك الحركة الوطنية بالسودان بميلنها في مصر ، وظهور تعبير وحدة وادى النيل في الشوارع السودانى كما هو نرى الشوارع المصرى بمفهوم جديد لا يعيد السودان الى ما كان عليه حاله قبل

البلورة المهدية بمعنى استقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة الانجليزية ومن ثم تحقيق وحدة بين فطرين مستقلين تربطهما علاقات قديمة وحديثة معا فوامها الجنس والدين واللغة والتاريخ المشترك والرباط الاجتماعى .

وعى هذا المجال فاننا لا يمكن أن ننكر دور الضباط والموظفين المصريين فى السودان عقب تطبيق اتفاقية الحكم النسائى فى تنبيه السودانين الى المطالب الوطنية التى نلخص فى التخلص من سيطرة البريطانيين على السودان نمهدا لانهاء هذه السيطرة على مصر ، ومن ثم يتولى الوطنيون فى العفرين مقاليد الأمور فى وادى النيل .

ذلك أنه لم يمض أكثر من عام واحد على اعلان الحكم النسائى ، حتى ظهر تدمير الضباط والجنود السودانين فى الفرق المشكلة بالسودان تحت قيادة ضباط انجليز وبنائير من الضباط المصريين ، بسبب ما قام به الكولونيل « ماكسويل » قائد القوات العسكرية فى الخرطوم فى يناير ١٩٠٠ م بجمع الذخيرة التى فى أيدي الجنود ، فوجد من الضباط المنحسمين من حفر الجند للعصيان والامتناع عن تسليم الذخيرة ، وكان أن هجموا عليها لاستردادها بعد أن كانوا قد سلموا جزءا منها ، وامتنعت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية من الرضوخ (٦٦) ، بل هجمت على مخازن السلاح واسولت على كل الذخيرة وفقد الضباط البريطانيون كل سيطرة عليهم (٦٧) .

استمر تمرد هؤلاء الجند على السلطات الانجليزية حتى وصل وينجت باشا الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، حيث استطاع بالتعاون مع بعض الضباط السودانين تهدئة الأورطة الرابعة عشرة السودانية حتى وافق جنودها على تسليم الذخيرة تدريجيا بعد وعد من وينجت على اعفائهم من أى عقاب ، وإن كان الوعد لم ينفذ بالكامل حيث عوقب سبعة من ضباط الأورطة ، وقد حكم على بعض الضباط المصريين بالفصل من الخدمة والبعض الآخر بالنوبيخ ، وقد تخلى الحديوى عن هذه الحركة بل انه بعث الى وينجت يستنكر ما أقدم عليه الضباط والجنود المصريين والسودانيين .

حتى اذا جاءت الحرب العالمية الأولى وتحمل فيها السودانيون - كآخاهم

(٦٦) د. مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(٦٧) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ١٨٩ .

المصريين - كثيرا من التضحيات المادية والبشرية لمصلحة انجلترا وحلفائها ، وانكار انجلترا لحق شعبي وادى النيل فى الاستقلال والجلء وانطلاقا من وجود طبقة من المتعلمين بدأت الحركة الوطنية السودانية تصصح عن نفسها فى مواجهة التسلط البريطانى على الأمور فى العطر السودانى ، واتخذت من المدن الكبيرة فى السودان مراكز لنشاطها بعكس الحركات الفردية والدينية التى اتخذت من الأقاليم والأماكن النائية مسرحا لها ، كما اعتمدت الحركة الوطنية الجديدة على عنصر الشباب المعلم وضباط الجيش على خلاف ما كان عليه الحال فى الحركات الدينية التى كان رجال الدين وزعماء القبائل هم قادتها وأهلوقهم ومريدوقهم هم الأنصار .

ومن هنا ظهرت جماعات من الشعب السودانى خاصة صفار الموظفين، والطلاب فى المدن تتصدى للعكرة الودنية وتظهر تمسكها بوحدة وادى النيل. وجلء الانجليز عن شطرى الوادى جنوبه وشماله ، وقد نأثر هؤلاء فى تكوينهم الوطنى بالمصريين المقيمين بالسودان ولا عجب فى ذلك فاللغة والدين. والارتباط الاجتماعى والكفاح ضد عدو واحد هو الاحتلال البريطانى ، كل ذلك ساعد على ارتباط السودانيين خاصة أبناء الطبقة المتوسطة انذين نالوا حظا من التعليم الحديث بالمصريين فى المراكز المتحضرة خاصة فى العاصمة (الخرطوم) ، وفى الفرق العسكرية ، وفى مصالح الحكومة حيث كان الموظفون. السودانيون يعملون جنبا الى جنب مع الموظفين المصريين (٦٨) .

كما أن التعليم الذى أفاضه الأساندة المصريون على السودان لم يكن دون تجاوب مع الأبناء الذين تلفوه بصدور واعية ، وقرأ السودانيون باللغة العربية والانجليزية التاريخ العالمى فكان طبيعيا أن يتفاعلوا بدروسه وعظاته وفلسفته من حيث يدرى البريطانيون أو لا يدرون (٦٩) . الى جانب السودانيين الذين سافروا الى مصر ينهلون من علوم الجامع الأزهر ويتأثرون بنمو الروح الوطنية والقومية فى مصر ، كما أن خضوع أبناء السودان للتعليم الحديث الغربى ، والاحتكاك مع المقومات الثقافية ، والسياسية لأوربا الغربية ساعد على تفتح أذهانهم باعتبارهم من أبناء الطبقة المتوسطة على أساليب الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وابتعدوا شأنهم شأن نظرائهم فى أنحاء الشرق

الأوسط وأفريقيا عن الروح القبلية (٧٠) ، وهذا يعنى أن الروح القومية وجدت أرضا خصبة في السودانيين الذين بدأوا يظهر فيها عقب الحرب العالمية الأولى .

ويمكن أن نضيف الى عوامل تأثير السودانيين بالروح الوطنية والقومية ما رأوه من اجحاف بهم وباخوانهم المصريين أثناء الحرب العالمية الأولى الذين تحملوا كثيرا من السفقات المألية والعينية لامداد القوات المنحالة بالمؤن الغذائية أثناء المعارك في منطقة الشرق الأوسط ، الى جانب اشتراك قسوات مصرية سودانية في تلك المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، على أمل أن يطبق الانجليز النقطه الثانية عشرة من نقاط الرئيس الأمريكى ويلسون الأربع عشرة ، والداعية الى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتنكر الانجليز لهذا الحق بعد انتهاء المعارك الحربية لأنها لو أخذت به لنحقق للسودانيين والمصريين الاستقلال في ظل وحدة وادى النيل .

كما أن زعماء ثورة ١٩١٩ م ، وأعنى سعد زغلول وزملائه ، رغم ما أصابهم من سجن ونفى ومطاردة على يد السلطات البريطانية كانت مطالبهم الاستقلال النام لمصر والسودان ، بينما تمسك الانجليز وعلى لسان لورد ملنر Milner - صاحب اللجنة المشهورة التي زارت مصر عقب ثورة ١٩١٩ - بأن مسألة السودان منفصلة تمام الانفصال عن القضية المصرية وأن السودان سيتطور منفصلا عن مصر تحت الرعاية الانجليزية التي تضمن لمصر وصول مياه النيل .

وكذلك كان لانتشار خبر ثورة ١٩١٩ م المصرية الى السودان وما فعله المصريون بقوات الاحلال البريطانية مارا اعصاب السودانيين وحافزا للمصريين والسودانيين معا على التحرك بالمظاهرات والقاء الخطب مطالبين بالاستقلال الكامل لوادى النيل ، وقد شارك فيها الضباط المصريون في الخرطوم ، ورجال السكك الحديدية وموظفو البرق والهريد وغيرهم من الموظفين في الخرطوم وعطبرة وبورسودان ، والى جانب كل هذه التحركات نظمت حملة في الخرطوم للحصول على المعونة لضحايا الثورة المصرية على يد البريطانيين ، وقدم طلب بهذا الى الفاضى الأكبر ، وتشكلت لجنة من السيدات المصريات بالخرطوم وأذاعت نداء بطلب العون من السودانيين (٧١) .

Collins, R. & Tignor, R.: Egypt and the Sudan, P.P. 124-125. (٧٠)

(٧١) د. يوانان لميب المرجع السابق ص ٤٢٦ .

فإذا أضفنا الى هذا س ١ ، صحيفة اللواء الباطنة بلسان الحزب الوطنى المصرى لفصح المحطات البريطانية لفصل السودان عن مصر وإبقائه خاضعا للمعوز الانجليزى ، وانتقال ما تنشره هذه الصحيفة الى أيدى أبناء السودان فى مصر والسودان ، كما أن الطبقة المفقدة فى السودان تقرأ وتهتم بأخبار النصال المصرية وتمسكه بأن لا تنفصل قضية السودان عن فضيه ، وتسمع أخبار البطولات والصحيات فى أسفل الوادى وخطب زعماء النورة النارية وتنفض أخبارهم فى الجرائد المصرية ، وموقف الانجليز لا يطمئهم لأنه انجاء نحو الامراء بإدارته وضمه لمستعمرانهم فى النهاية ، وهم ينخرون من هذا المصير ولا سيما أنهم يرون عجرة المنشين البريطانيين ومطالبتهم حتى لكبار القوم خلع النعال عند دخول مكاتبتهم والوقوف لهم بالتحية عندما يملون راكبين صهوات جيادهم ، وفوق كل ذلك فكل الوظائف ذات المسئولية وقف عليهم ، فلا مشاركة فى الحكم ولا تأهيل له فى المستقبل (٧٢) .

ب - الجمعيات السرية :

- فلا عجب أن توالى الأحداث فى السودان معبرة عن الروح الوطنية والقومية ، وأول هذه الأحداث الفاء أحد الضباط السودانين - ويدعى محمد أمين هديب - خطبة بجامع أم درمان فى ٣٠ مايو ١٩١٩ م بمناسبة احتفال دبنى ، دعا فيها الى بحالف السودانين مع المصريين لطرد الانجليز مما دفع السلطات الانجليزية بالحطوط الى القبض عليه وفصله من الخدمة بالجيش والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وخشيت أن يكون هذا البوار الوطنى القومى له صدى فى نفوس السودانين فلجأت الى اسكناب زعماء القبائل وعمد البلاد عرائض تدعو السودانين الى التمسك بالإدارة البريطانية وعدم التسليم بالمطالب المصرية الداعية الى استقلال وادى النيل شماله وجنوبه .

وعندما تأكد للسلطات البريطانية بالحطوط أن من أسمهم صغار الأفندية والطلاب والمتنورين من العاملين بالمجالات الحرة هم عماد الحركة الوطنية القومية فى السودان لجأت الى احياء النزعة القسيلية والزعامات الدسية بدفع بهم الى التصدى لهذه الحركة ، خاصة وأن هؤلاء وأولئك ما زالوا أكثر نفوذاً فى السودان ودورهم كبير الخطر منى تهيأت لهم الفرصة ، ومن ثم

اعتمدت عليهم فى توجيه الحركة الوطنية السودانية الى الانضواء تحت لواء
انجلترا والابتعاد عن مصر ، وفى هذا السبيل دعت الحكومة البريطانية وفدا
من زعماء الدين والعشائر الى زيارة لندن فى يونيو ١٩١٩ وتقديم التهنئة
للملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا فى معارك الحرب العالمية الاولى ،
ورغم أن هذا الوفد ترأسه السيد على الميرغنى زعيم الطائفة الحتمية بالسودان.
وضم أعصاء من أشرف وزعماء السودان الدينيين ، الا أن الوطنيين
السودانيين وصموهم بالخيانة للقضية الوطنية والقومية . واتهموهم ببيع
السودان الى انجلترا ، وزادت شكوك الوطنيين السودانيين فى هذه الزعامات
أكثر عندما اشترك كل من السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى
والسيد عبد الرحمن المهدي فى اصدار صحيفة أسموها « حضارة السودان »
صدر العدد الأول منها فى أغسطس ١٩٢٠ م ، دعت من أول صدورها الى أن
ينعقد السودان تماما عن الحركة المصرية ، كما آملت أن ترى الادارة القائمة
فى السودان وقد أصبحت بريطانية تماما (٧٣) .

وفى رأى أن هذا الموقف للرعماء الدينيين السودانيين ليس له
ما يعسره الا أن يكون رغبة فى مغنم سياسى ينالهم من وراء الرضاء
البريطانى ، فلا أحد ينكر مسئولية التدخل الأوروبى والانجليزى خاصة
ومنذ حكمدايره عوردون عن الأحداث الدموية التى شهدتها السودان ، بل
ولا أحد بنسى ما فعله كنشتر نفسه حين دخل أم درمان من اجراء بعيد عن
الآدمية وأعنى هدم قبة المهدي ونش فبره ، ولا بنسى أحد أن الحاكم العام
البريطانى هو الذى أعدم أبناء المهدي فاضل والبشرى مع الخليفة شريف ،
ومع ذلك يقف السيد عبد الرحمن المهدي أكبر أبناء المهدي الأحياء الى جانب
السيطرة الانجليزية على السودان .

ورغم محاولات السلطات البريطانية بهينه أذهان السودانيين بفكرة أن
«السودان للسودانيين» وترحيب بعض الزعامات الدينية السودانية فى تحقيق
هذه الفكرة ، سواء بنشر مقالات فى صحيفة حضارة السودان أو فى الصحف
البريطانية المسموح لها دون الصحف الوطنية المصرية بالدخول الى السودان ،
زان الحركة الوطنية السودانية سارت فى طريقها ، وهى المرة بتشكيك
جمعية سرية عرفت باسم « الاتحاد السودانى » عام ١٩٢١ م الى كآ.
أعضاؤها من طلاب كلية غوردون والموظفين خريجي المدارس وبعض الشباب

العاملين في مجالات الأعمال الحرة الذين كانوا يجتمعون في نادى الخريجين
- أى خريجي كلية غوردون - بأمر درمان •

نشطت هذه الجمعية التي صار شعارها « السودان للسودانيين
والمصريين أولى بالمعروف » في توزيع المنشورات التي تهاجم الحكم البريطاني ،
ونجحت في ارسال بعض الطلاب السودانيين لاكمال تعليمهم بمصر ، وكانت
تلك الخطوة في حد ذاتها مجازفة خطيرة من وجهة نظر الانجليز ، فالتالب
الذى يفر من كلية غوردون لمواصلة تعليمه في مصر يعتبر في نظر الحكام
البريطانيين مجرم لا يصب غضبهم عليه وحده بل ليتعداه الى أهله وأصدقائه
ومن يظن أنهم عاونوه في الهرب (٧٤) •

استمرت حركة المنشورات والجمعيات الوطنية ضد التسلط
الانجليزى ، تلك الحركة التي بدأت بظهور منشورات تنسب لما عرف باسم
« جمعية الأعمال المسلحة » في أكتوبر ١٩١٩ نادى السودانيين بالاتحاد مع
المصريين في مقاومة الاحتلال الانجليزى ، ومنشورات تحمل توقيعات « اليد
السوداء » و « اليد البيضاء » تدعو فيها الزعماء والعمد والتجار الى عدم
التعاون مع السلطات البريطانية المستغلة لحرث السودان ، ونهدد هذه
المنشورات في نفس الوقت باغتيال المدير العام البريطانى ومساعد له لسكك
حديد السودان •

كذلك ظهرت في أنحاء السودان منشورات بتوقيع « جماعة العلماء »
بمناسبة زيارة اللورد ألبنى المندوب السامى البريطانى في مصر للسودان
في يناير عام ١٩٢١ م ، ندعو السودانيين الى التعاون مع اخوانهم المصريين
لطردهم الدخلاء أعداء الاسلام من كل من مصر والسودان • وشاركت « جمعية
العمل على خلاص البلاد » في فضح سياسة الاستغلال البريطانية لمشاريع
رى الجزيرة وجبل الأولياء ، ونهاجم كل الأعمال التي يشترك فيها رأس المال
البريطانى • كما شاركت « جمعية الدفاع عن الدين في السودان » في حملة
المنشورات ضد السلطات الانجليزية ، بمهاجمة السياسة البريطانية في
الشرق الأوسط والسودان على أساس أنها موجهة ضد الاسلام ، وتدعو
المسلمين الى الجهاد (٧٥) ، ضد الانجليز •

(٧٤) د • مكى شيكة المرجع السابق ص ٨٨ •

(٧٥) د • يونان ليب : المرجع السابق ص ٤٣٧ •

ج - علي عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض :

ورغم تعدد الجمعيات الوطنية السودانية وعدم توحيدها سواء في القيادة أو البرنامج إلا أنها أجمعت على شيء واحد هو التخلص من السيطرة البريطانية وأن يصير السودان بلدا مستقلا على أن تكون له علاقة خاصة بمصر إما وحدة شاملة أو أقل شمولاً ، وكان ظهور الضابط علي عبيد اللطيف على مسرح الأحداث الوطنية بالسودان علامة بارزة في الحركة الوطنية السودانية فهو من أبوين من جنوب السودان من قبيلة الدنكا وإن جاء مولده بحلفا وتعليمه بالخرطوم حتى تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٤ م برتبة ملازم ثان ، حيث خدم في الكتائب السودانية التي يقودها ضباط بريطانيون .

وتذكر المصادر أنه التقى عام ١٩٢١ م بضابط بريطاني متعجرف فطلب منه هذا الضابط أن يحبيه ، ولكن علي رفض قائلا أنهم كضباط في الجيش غير ملزمين بتحيةة الملكيين إلا مدير المديرية في مناسبات خاصة ، ومنذ ذلك الحين أخذ علي عاتقه أن يحارب الاستعمار في بلاده حتى لا تهان كرامة سوداني (٧٦) ، ويوحى البعض بأن اهانة الضابط الانجليزي لعلي عبيد اللطيف سبب تدمره وقيامته للحركة الوطنية ، وليس هذا صحيحا إذ أن علي عبد اللطيف تصرف بوحى من انتمائه الوطني الذي شاركه غيره من السودانيين والمرتبطة بالحركة الوطنية المصرية (٧٧) .

أسس علي عبد اللطيف « جمعية الاتحاد القبلي » في عام ١٩٢١ م وبرنامجها العمل على استقلال السودان تحت زعامة رؤساء القبائل ، وصار يعقد اجتماعات بمنزله مع زملائه الضباط يتناقشون في الأمور العامة والخاصة التي تهمهم كمواطنين سودانيين ، ونتيجة لنشاطه هذا ، ولإصدار بيان في مايو نشرته جريدة الأخبار الفاهرية حدد فيه « مطالب الأمة السودانية » هاجم فيه الإدارة البريطانية للسودان وخاصة بالنسبة لسياستها التعليمية وبالنسبة لمشروع الجزيرة ، وطالب بإنهاء الاحتكار الحكومي للسكر ، أدى كل ذلك بالسلطات البريطانية إلى إلقاء القبض عليه وإيداعه السجن لمدة عام ، وقد أدى هذا الحكم إلى فصله من الجيش .

كان هذا الحكم والفصل الذي لحق بعلي عبد اللطيف ، بعد منع ممثلين

(٧٦) مرار صانع المرجع السابق ص ٢٤٦ .
Collins, R. & Tignor, R.: Op. cit. P. 125.
(٧٧)

لنقابة المحامين المصرية من السفر الى السودان للدفاع عنه ، سببا في ظهور منشورات أخرى بالخرطوم وصلت لرؤساء المصالح الحكومية والى كبير من الأعيان السودانيين توضح مهلة محاكمة على عبد اللطيف ، بما يوضح اصرار السلطات البريطانية على وأد كل حركة وطنية سودانية طالما نادت هذه الحركة باستقلال السودان ، والارتباط مع مصر ، وجلاء قوات الاحتلال الانجليزية من كل وادى النيل .

لم يكن ايداع على عبد اللطيف السجن قضاء على الحركة الوطنية السودانية ، اذ استمرت حرب المنشورات ضد السلطات البريطانية بالخرطوم كما ظهرت جمعيات وطنية مثل « جمعية الدفاع عن السودان » و « جمعية اتحاد السودان » ، وأخذت هذه الجمعيات تصدر المنشورات التى تدعو الى استغلال السودان وتخليصه من الحكم البريطانى ، وتذكر هذه المنشورات أن هناك قبائل سودانية أعلنت عن أسماؤها من المؤيدين للحركة الوطنية ، واستمرت هذه المنشورات حتى عام ١٩٢٤ م عندما اتخذت حركة على عبد اللطيف موقفا أكثر ايجابية .

ونتيجة لهذه المنشورات اعترف المسئولون البريطانيون بوجود منظمات وطنية فى السودان متأثرة بالحركة الوطنية فى مصر ، وجاء هذا اعتراف رغم محاولات التشويش على الحركة الوطنية السودانية من قبل السلطات البريطانية أو من أصحاب صحيفة حضارة السودان الموالية للإدارة البريطانية . ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذه المنشورات كانت توضح الاستغلال البريطانى لخيرات السودان سواء فى مشراع الجزيرة أو فى الخدمات التعليمية التى تقدم للسودانيين أو غير ذلك كأساليب تعامل البريطانيين مع السودانيين أبناء البلاد . ولم تقتصر المنشورات على معالجة الشئون السياسية فقط ، فهى اذن تعبر عن برنامج اصلاحى متكامل ، الوجود البريطانى المسيطر على الحكم فى السودان هو العائق لتنفيذه .

ونتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م باستقلال مصر المنقوص لوجود ما عرف بالحفظات البريطانية الأربعة والنسبة من بينها السودان ، وصدر الدستور عام ١٩٢٣ م وفوز حزب الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول فى الانتخابات شكلت وزارة وفدية برئاسة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ م ، وبدأ البرلمان المصرى جلساته اعتبارا من منتصف مارس ١٩٢٤ م ، أخذت المسألة السودانية اهتماما خاصا من المسئولين عن الحركة الوطنية المصرية سواء داخل الوزارة أو داخل البرلمان .

هذه هذا الوقت أُنحِدَ حكومة الوفد تعد العدة لفتح باب المفاوضات مع الحكومة الانكليزية بخصوص النجفطات الأربعة وأولها المسائل السودانية وكان أول مظاهر تمسك الوزارة الجديدة بالحقوق المصرية في ادارة السودان عندما اشتركت حكومة الخرطوم فى معرض عام المستعمرات الامبراطورية البريطانية أقيم فى « يمسلى » عام ١٩٢٤ م دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية (٧٨) ، مما دفع البرلمان المصرى الى أن تصدر عن أعضائه صيحات تدعو لتشكيل لجنة من بين أعضائه بخص بالمسألة السودانية ، والى أن يطالب العصور عبد المجيد اللبان بأن تقوم حكومة سعد زغلول بإبلاغ القابضين على زمام الحكم فى البلاد الانكليزية أن السودان لا يزال جزءا من مصر (٧٩) .

وعندما استفسرت الحكومة المصرية من حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى وكان آنذاك هو السير لى سالك باشا عن أسباب اشتراك السودان فى معرض المستعمرات البريطانية بلندن دون موافقة الحكومة المصرية ، وحاول السردار التخلص بأنه يأخذ تعليماته من المندوب السامى البريطانى رفض سعد زغلول هذا المنطق ، لأنه بمقتضى المائدة السالفة من اتفاقية الحكم السنائى فان حاكم عام السودان موظف يعينه منك مصر ويسمى سلطته من هذا السنين ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ م امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخاطبة بينا وبين حاكم السودان (٨٠) ، ومن ثم ترفض الحكومة المصرية أن يتم النحاطب بينها وبين حاكم السودان عن طريق المندوب السامى البريطانى بالقاهرة .

كانت تلك الأحداث تجرى فى مصر ، بينما الحركة الوطنية السودانية بزعامة على عبد اللطيف قد بدأت دورا واضحا وإيجابيا فى مواجهة البريطانيين بالخرطوم ، ذلك أنه منذ خرج على عبد اللطيف من السجن فى ابريل ١٩٢٣م بدأ فى تشكيل جمعية وطنية فى واد مدنى أولا ثم انتقلت الى الخرطوم عرفت بجمعية اللواء الأبيض اتخذ لها شعارا هو علم أبيض يجرى عليه النيل ، ووضع فى أحد أركانه العلم المصرى وكتب عليه الى الامام ، واهتمت الجمعية بتحقيق وحدة وادى النيل بين السودان ومصر (٨١) . وقد انضم لهذه الجمعية ضباط سودانيون وخريجون من كلية غوردون ، وموظفون فى الحكومة ، وقد

(٧٨) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ٤٤٦ .

(٧٩) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، التحليه الأولى (١٩٢٤) ص ١٨٠ .

(٨٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٦٥ .

(٨١) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٦ .

قام موظفو ادارة البرق بدور هام فى نشر أهداف الجمعية وتحقيق الاتصال بين أعضاء الجمعية خارج الخرطوم .

اذن عاد على عبد اللطيف الى العمل الوطنى القومى بتشكيل جمعية اللواء الأبيض . وفى هذه العودة صارت اتجاهاته السياسية أكثر وضوحا والتي ترتبط بالحركة الوطنية المصرية ، ولم يكن راغبا فقط فى التعاون مع المصريين لتحقيق برنامجهم ، ولكنه من خلال تشكيل جمعية اللواء الأبيض حدد موقفه الوطنى الداعى الى طرد البريطانيين من وادى النيل ، وقيام وحدة بين مصر والسودان (٨٢) . وهذه الجمعية خضعت لتنظيمات سرية ، وصار أعضاؤها يشكلون خلايا منفصلة عن بعضها وترتبط بالرئاسة العامة للجمعية السى تعرف وحدها الأعضاء والحلايا وتحدد لهم نشاطهم ونحركاتهم ، ومنذ البداية انتشرت فروع الجمعية الى واد مدنى ومكوار والأبيض والفاسر وشندى (٨٣) .

اتهمت السلطات البريطانية سواء فى الخرطوم أو لندن المصريين بأنهم وراء أحداث السودان الوطنية وأنهم يؤيدون الضابط السودانى الوطنى على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض بينما لم يفعل المصريون الا الوقوف موقف التأييد المعنوى والى حد ما المادى للوطنيين السودانيين فبينما جاء فى خطاب العرش الذى قرئ فى البرلمان المصرى لدى افتتاح دورته الأولى فى مارس ١٩٢٤ م أول تصريح رسمى مصرى يربط السودان مسع مصر فى تحقيق الأمانى القومية ، وأخذ أعضاء البرلمان المصرى يناقشون لماذا انفردت إنجلترا بإدارة السودان ، ولماذا ينولى قيادة الجيش المصرى ضابط انجليزى يحكم السودان فى نفس الوقت ، واستنكروا سياسة العنف والارهاب السى تتبعها السلطات البريطانية فى السودان ضد السودانيين ، أكد الناطق بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات أن مسألة السودان تخص البريطانيين والسودانيين ولا ثالث لهما وأن بريطانيا لا تترك السودان ، وأن أى تغيير فى ادارته الحالية لا ينفذ الا بموافقة البرلمان (٨٤) .

ولم يستسلم المصريون للابهامات البريطانية وانما أعلنوا على المسوين الشعبى والرسمى عن الاستمرار فى تأييد الحركة الوطنية السودانية بما

يحقق من جديد وحدة وادى النيل ، فظهر حزب جديد فى مصر فى شهر فبراير ١٩٢٤ م تحت اسم « حزب مصر والسودان » برنامجـه تحقيق الاستقلال لشطرى وادى النيل وتحقيق الوحدة بينهما ، واستمر الحزب الوطنى فى تأييد الحركة الوطنية السودانية ، وزار رئيسه محمد حافظ رمضان السودان فى فبراير من نفس العام ، الذى كانت له اتصالات مسـح بعض الضباط المصريين العاملين بالسودان ، ومراسلات مع جمعية اللواء الأبيض ، وربطت مصر الرسمية قضيتها بقضية السودان وتطلب الاستقلال للقـطرين ، بينما انجلترا تؤكد بقاءها بالسودان دون الاشارة الى خطة لتدريب السودانين لحكم بلادهم أو حتى اشراكهم فى الحكم .

ومن الطبيعى أن تظهر جمعيات وطنية سودانية مصاحبة لجمعية اللواء الأبيض ومتعاونة معها ومتففة معها فى برامجها ، ومن ثم تلقى التأييد الرسمى والشعبى المصرى ، ومن هذه الجمعيات جمعية قبيلة الجعليين التى تمثل اتحادا قبليا أعلن السير مع الخطوات المصرية لطرد أعداء وادى النيل من شماله وجنوبه ، وجمعية العمال التى تضم الحرفيين من أبناء السودان والتى كان لها ارتباط وثيق بجمعية اللواء الأبيض ، وجمعية وحدة السودان التى اتخذت شعارا لها القرآن والحزب وصورة الملك فؤاد رمزا لعملها السرى من أجل اتمام الوحدة مع مصر (٨٥) ، وظهور هذه الجمعيات الى جانب جمعية اللواء الأبيض دليل على أن الحركة الوطنية السودانية ضمت كل أبناء الشعب وراثته ولم يتخلف عنها سوى بعض الزعامات الدينية والقبلية الذين خضعوا لمشينة السياسة البريطانية اما رغبا أو رهبا .

وأمام نشاط الجمعيات الوطنية السودانية المعادى للوجود البريطانى والداعى الى وحدة وادى النيل ، لجأت السلطات البريطانية الى حث أنصارها من الزعماء الدينيين الى النصدى لهذه الحركة بالكـابة فى صحيفة حضارة السودان وفى الفاء الخطب وجمع التوقيعات من الأهالى بالتهديد والترغيب على مذكرات تهاجم المصريين لتمسكهم بوحدة وادى النيل ، وتلقف المسئولون البريطانيون ذلك ليعلنوا أن السودانين يتمسكون ببقاء بريطانيا فى بلادهم ويفرضون الارتباط مع مصر ، ولم يكن هذا صحيحا ولا يعبر عن رأى غالبية الشعب السودانى .

وكان على جمعية اللواء الأبيض وغيرها من الجمعيات الوطنية التصدى لهذه الحملة غير الوطنية فبدأ الوطنيون يجمعون توقيعات السودانيين على عرائض تطالب بجلاء الانجليز عن السودان وربط قضية السودان بالقضية المصرية ، وشهد شهر يونيو ١٩٢٤ م مظاهرات سلمية جابت شوارع الخرطوم والمدن الكبيرة فى سائر أنحاء السودان منادية بسقوط الانجليز ومؤيدة لمصر فى نضالها ضدهم لتحقيق الأمانى القومية لمصر والسودان (٨٦) .

ولم يترك مؤيدو جمعية اللواء الأبيض فرصة الا وأظهروا فيها تمسكهم بمبادئ الجمعية لأنها تعبر عن مشاعرهم ومصالحهم معا ، فعندما توفى ضابط مصرى يعمل مأمورا لمركز مدينة أم درمان فى ١٩ يونيو سار فى جنازته جموع حاشدة تبارى بعضهم فىلقاء الكلمات التى توضح الارتباط المصرى بين مصر والسودان وتهاجم الانجليز ، وبعد الدفن عادت الجموع بمظاهرة وطنية واجهتها حكومة الخرطوم باعتقال بعض زعمائها وسجنهم . وفى اليوم التالى ألقى خطيب جامع الخرطوم خطبة سياسية فى المسلمين المجتمعين لأداء شعائر صلاة الجمعة هاجم فيها سياسة البريطانيين الزراعية والمالية ، وحرص المصلين على مقاومة هذه السياسة ، وبالطبع واجهته عقوبة السجن بعد أداء الصلاة بتهمة التحريض .

استمرت المظاهرات الوطنية رغم صدور قرار من السلطات البريطانية فى ٢٢ يونيو بمنع المظاهرات ومعاقبة كل مشترك فيها ، اذ سارت مظاهرات كبيرة بالخرطوم تجمعت عند المحطة الوسطى للمدينة تحمل علما أبيض مرسوم عليه خريطة لنهر النيل وعلم مصرى فى أحد أركانه وعليه كلمة نقدموا ، وأخذت تهنف باسم الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول (٨٧) ، كما انتشرت المظاهرات فى كل من أم درمان وواد مدنى وبور سودان وكلها تندد بالسياسة الانجليزية نحو السودان ، وتنادى بالاستقلال الكامل لشطرى وادى النيل ، مما دفع السلطات البريطانية الى اعتقال زعماء تلك المظاهرات .

ولم تكتف جمعية اللواء الأبيض بمجرد المظاهرات أو الخطب أو المنشورات أو حتى اصدار البيانات ونشرها فى الصحف المصرية التى كان ننم تهريبها سرا الى السودان لأن السلطات البريطانية تمنع دخول الصحف

(٨٦) د . مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٢٦١ .

(٨٧) د . يونان لبيب . المرجع السابق ص ٤٥٤ .

المصرية المتعاونة مع الحركة الوطنية السودانية ، بل بدأ التفكير عند الجمعية الانجليزية ، وتحطيم مطبعة صحيفة « حضارة السودان » الموالية للحكومة فى اغتيال بعض الشخصيات الانجليزية أو الموظفين المتعاونين مع السلطات الخرطوم ، الا أن ذلك لم يتم بسبب اللقاء السلطات البريطانية القبض على عبد اللطيف ومعظم زعماء جمعية اللواء الأبيض فى أول يوليو وتقديمهم للمحاكمة بتهمة خرق قانون منع المظاهرات .

ورغم اعتقال على عبد اللطيف وزعماء جمعية اللواء الأبيض ، فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات الوطنية ، فمع الاستنكار الذى عم مصر لهذا الاعتقال لزعماء الحركة الوطنية السودانية ، شهد شهر يوليو تحركات وطنية سودانية رغم اجراءات القمع البريطانية استمرت طوال الشهر وشملت معظم المدن السودانية تحديا للبريطانيين وتأكيد الدور الوطنى للسودانيين حتى ولو غايت الزعامة عن مسرح الأحداث .

وكان اصدار الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على قائد جمعية اللواء الأبيض على عبد اللطيف فى آخر يوليو ١٩٢٤ م ، وأحكام بالسجن لمسد مختلفة سببا جديدا لاشتعال الثورة الوطنية فى السودان ، وانتشارها الى العظبرة وبور سودان وشندى وكردفان والنيل الأزرق ودارفور ودنقلة ، واشتراك عناصر عسكرية بكل من الخرطوم والعظبرة الى جانب أعضاء الجمعيات السياسية من المدنيين موظفين وطلابا وشابا من العاملين بالهن الحرة .

وكان أخطر المظاهرات الوطنية تلك التى حدثت فى التاسع من شهر أغسطس واشترك فيها طلاب المدرسة الحربية الذين تظاهروا فى مدينة الخرطوم ، تؤيدهم انعاضة كتبية السكك الحديدية المصرية فى العظبرة (٨٨) ، وحملوا فى مقدمة المظاهرة صورة الملك فؤاد وفى مؤخرة المظاهرة صورة سعد زغلول ، وساروا حنى وصلوا الى معسكر الأورطة الرابعة المصرية فوقفوا وهنفوا الملك مصر والسودان ، وساروا غربا حتى بلغوا محطة سكة حديد الخرطوم القاصة بالمسافرين والمودعين ، فانضم جزء من هؤلاء للمنظاهرين ووصلوا الى منزل على عبد اللطيف حيث هتفوا بجباة . ثم ساروا الى الخرطوم بحرى حيث تجمعوا أمام السجن ونادوا باسم على عبد اللطيف (٨٩) .

وأثناء سير المظاهرات تعالت هتافات المشتركين فيها بسقوط المستعمرين ومنادين بالحرية ، وحاول الضباط والجنود البريطانيون اعتراضهم ولكن خافوا الاصطدام بهم فترثوا حتى عاد الطلاب إلى مدرستهم الحربية في المساء ، وقد رفض الطلاب تنفيذ أوامر رؤسائهم من كبار الضباط الانجليز في الجيش المصرى لأنهم لا يدينون لهم بقسم الطاعة والولاء ويؤيدون الجهة التى سيؤدون لها القسم ، وهى ملك مصر (٩٠) باعتبارهم بعد تخرجهم يصيرون ضباطا فى الجيش المصرى رغم سيطرة الانجليز على مقدراته وابعاد المصريين والسودانيين عن المناصب القيادية فيه ، وهو أمر متناقض بعد أن حصلت مصر على استقلالها .

وعندما صار طلاب المدرسة الحربية داخل أسوارها ورفضوا تسليم أسلحتهم ، لجأت السلطات البريطانية إلى الحديعة ، فأوفدت اليهم أولياء أمورهم لتسليم السلاح حتى اذا استسلموا قدمتهم الى محكمة عسكرية ، ثم زجت بهم فى السجن وأساءت معاملتهم كما فعلت بزملائهم من أعضاء جمعية اللواء الأبيض (٩١) ، وفى هذه المرة أعيدت محاكمة على عبد اللطيف القابع فى السجن بتهمة التحريض وهو بالسجن على التظاهر ضد السلطات الانجليزية ، وأصدرت المحكمة الانجليزية حكما بسجنه لمدة عشر سنوات .

لم تهدأ الأمور فى السودان كما أمل البريطانيون من الارهاب الذى شنوه على الوطنيين السودانيين وبعد أن أصدروا أحكاما بالسجن والجلد على طلاب المدرسة الحربية الذين تزعموا مظاهرات يوم ٩ أغسطس اذ أن المظاهرات استمرت وانتشرت خارج الخرطوم ، اذ أنه فى نفس اليوم الذى خرج فيه طلاب المدرسة العسكرية إلى شوارع العاصمة السودانية ، خرجت مظاهرة أخرى تزعمها موظف بسكك حديد الخرطوم يرفع راية ويهتف بوحدة وادى النيل ، وحدث صدام بين المتظاهرين الذين قدر عددهم بثلاثة آلاف رجل ورجال الأمن انتهى بنفريق المظاهرة واعتقال زعماء المظاهرة .

وأما العظيرة فقد شهدت أحداثا خطيرة استمرت من يوم ٩ أغسطس إلى ١٧ من نفس الشهر ، اذ بدأت المظاهرة فى محطة السكك الحديدية باليناف لفك أسر السجناء السياسيين المنعولين فى مطار قادم من بور سودان إلى

(٩٠) د. مكي شيكدة : المرجع السابق ص ٤٩٢ .

(٩١) صرار صالحي . المرجع السابق ص ٢٤٧ .

الحرطوم ، وبحياة الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول ، وشارك فى هذه المظاهرة موظفو السكك الحديدية بالمدينة وكتيبة حرس السكك الحديدية هناك وعدد من الطلاب والموظفين وأبناء الشعب العاديين . ثم تطورت المظاهرة فى اليوم التالى وما بعده حيث تزعم ضباط كتيبة السكك الحديدية الثورة باللجوء الى العنف بتحطيم الورش الهندسية ، وبتحريض الناس فى سوق المدينة ، وبعد لآى نجحت القوات البريطانية فى الفبض على هؤلاء الأفراد وعندما بدأ أن الثورة ستنشر بين رجال هذه الفرقة على طول الخطوط الحديدية فقد تم تجميعهم فى عطبرة حيث تقرر اجلاؤهم عن السودان منذ يوم ١٧ أغسطس ومحاكمة المحرضين منهم(٩٢) .

وقد أثار ابعاد هذه القوة العسكرية المصرية من السودان احتجاجات الحكومة المصرية لأنه ليس من حق الحاكم العام اخاذ قرارات بابعاد من يشاء من الجنود المصريين أو استفدام غيرهم الى السودان بصفته سردارا للجيش المصرى فى نفس الوقت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب لاحتجاجات الحكومة المصرية وأيدت اجراءات رجلها الحاكم فى الحرطوم .

كما شهدت مدينة بور سودان مظاهرات شارك فى قيادتها موظفو التلغراف والبريد بالمدينة ، الى جانب موظفى مصلحة الجمارك فى الميناء ، ورجال من فرقة السكك الحديدية ، واستمرت فى الفترة من الخامس من أغسطس الى التاسع والعشرين من الشهر ، وكل تلك المظاهرات نددت بالارهاب البريطانى ونادت بما تنادى به جمعية اللواء الأبيض ، مما جعل زعماء تلك المظاهرات هدفا للسجن والجلد على أيدي المسئولين الانجليز .

وانشرت المظاهرات فى كل من شندى وكردفان واليل الأزرق وكها خلال شهر أغسطس أيضا . وكلها تدعو الى اخراج الانجليز من السودان ومصر وتحقيق وحدة وادى النيل ، وفد لقي زعماء تلك المظاهرات من العقاب عندما لقي اخوانهم فى مدن السودان الأخرى ، وقد استعانت السلطات البريطانية بالحرطوم بقوات بريطانية جاءت بالطائرات لنواجه الثورة فى الحرطوم ، والاستعانة بالبحرية البريطانية لضمان الوضع فى ميناء بور سودان .

وقد شهد السودان خلال شهر سبتمبر عمليات ارهابية مارستها السلطات البريطانية ضد الوطنيين السودانيين ، باعقال موظفي الحكومة وفصلهم وابعاد المصريين منهم الى مصر ، واصدار احكام بالسجن والجلد والغرامة ضد كل من شارك في الحركة الوطنية سواء بالنتاهر أو بارسال واصدار المنشورات ، أو تشكيل جمعيات كلها تدعو الى وحدة وادي النيل ، والى الدفاع الوطنى عن حقوق السودانيين المشروعة ، ورغم ذلك فقد شهد شهر أكتوبر عودة الروح للحركة الوطنية السودانية بالأسلوب السرى ، فظهرت الأغاني الوطنية فى أم درمان ، ورسائل عن الانتقام من البريطانيين العابسين على دفة الامور .

وكان منشور جماعة علماء السودان الذى وضعه الوطنيون فى صناديق البريد وعلى أعمدة التلغراف فى الخرطوم معبرا عن تلك الروح الوطنية القومية ، اذ يقول : قالى متى سننتظر ؟ بمنعوننا من اتباع السلطان أحمد فؤاد الأول العربى المصرى المؤمن بالله ورسوله . عرفهم قيمة الدين وبذلهم الأرواح لاقامته فعليكم اعلان الجهاد وقتل الانجليز الكفرة حينما وجدوا راحرجهم من البلاد ، لانحاموا من بنادقهم وطائراهم لأن دين الله أقوى من كل البنادق والطائرات (٩٣) .

ولم يكن الارهاب البريطانى لبسطيع كبت الروح الوطنية السودانية ، فرغم هذا الارهاب الموجه الى المدينين السودانيين الذين كانوا ينمون ذلك الارهاب بالعمل السرى ، استمرت الحركة الوطنية السودانية وان أخذ العسكريون فيها دورا أكبر فى أعقاب حادث السردار وسياسة بريطانيا لفصل بن كل من السودان ومصر فصلا نهائيا وانفراد السيطرة البريطانية على مقدرات الأمور فى القطر السودانى .

د - مصرع السردار :

فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٢٤ م أطلق خمسة من أعضاء جمعية العدائين السرية بالقاهرة النار على السربى سناك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فاردوه فتيلا ، تنفيذا لما تنادى به الجمعية من أن الاغتيال السباسبى للبريطانيين والمعاونين معهم هو السبيل لاسكمال الاستقلال

السياسى لمصر ، بعد أن رأوا الدسائس البريطانية ضد حكومة الشعب بزعامة سعد زغلول .

ولم يكن الاغتيال فى الواقع الا مبررا للتخلص من حكومة الشعب التى دأبت منذ تشكيلها فى مارس من نفس العام على المطالبة بفتح باب المفاوضات مع انجلترا بشأن اقرار حقوق مصر فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة ، والتى نجابت مع الأمانى القومية خاصة فيما يتعلق بالسودان لدرجة جعلت المندوب السامى البريطانى يضيق ذرعا بسعد وزملائه من الوطنيين ، ويتحين الفرص للتخلص منهم ، ويسعى جاهدا الى تأييد خصوم سعد وحكومته والى تحريض الملك فؤاد ضد سياسة سعد الدستورية .

وبهذا يمكن القول أنه حتى لو لم يتم اغتيال السردار فان البريطانيين كانوا يتدبرون فى كيفية التخلص من وزارة سعد زغلول الشعبية واحلاله وزارة أخرى متعاونة معهم ، ولنا فى قول اللورد ألبنى المندوب السامى البريطانى تعليقا على حادث مقتل السردار ما يؤيد ما ذهبنا اليه حيث ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة (٩٤) .

هذا عن موقف البريطانيين نحو الحكم الوطنى فى مصر فبل مصرع السردار ، أما بالنسبة للثورة الوطنية فى السودان وقبل الحادث أيضا ، فان البريطانيين كانوا قد ضافوا ذرعا بتلك الثورة وانجاهها نحو مصر بما جعل هناك اقناعا بريطانيا بضرورة الفصل التام بين مصر والسودان ووضع السودانين أمام امر واقع De Facto لا يجدون أمامهم سوى البريطانيين ، وليس ترحيل الأورطة المصرية من عطبرة فى ١٧ أغسطس ١٩٢٤ وإبعاد أنرادها الى مصر الا تحقيقا للمخططات البريطانية .

ثم حدث أن اغنيل حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فماذا كان موقف السلطات البريطانية بالنسبة لمصر والسودان ، وماذا كان موقف السبعين المصرى والسودانى أمام الاجراءات البريطانية الانتقامية لا من قتله السردار بل من فكرة وحدة وادى النيل . ذلك أنه رغم نديد الحكومة المصرية

والمملك فؤاد بحادث الاغتيال والاعلان عن ضرورة انزال العقاب الصارم بمرتكبي الحادث ومعرضيهم ، الا أن اللورد ألبني سارع وحتى قبل أن تصله موافقة حكومته على اقتراحاته بتقديم انذار شديد للحكومة المصرية بهدف اذلال الحكومة الوطنية التي كان يحقد عليها حقدا عظيما منذ تأليفها . وخشى انتظار موافقة الحكومة البريطانية أن يستغرق ذلك وقتا قد تستقيل الوزارة خلاله فيحرم من لذة التشفى من سعد باشا زغلول بعد أن ضاق به أشهراً (١٥) .

واحتوى الانذار الذى قدمه اللورد ألبني فى مظاهرة عسكرية الى سعد زغلول فى دار الرئاسة على ديباجة تحمل الحكومة المصرية مسئولية الحادث ، ويحتوى على مطالب خاصة بمرتكبي الحادث والحركة الوطنية المصرية بتعقب مرتكبي الحادث وانزال أشد عقوبة بهم ، ومنع قيام المظاهرات المعادية للسياسة البريطانية ، ودفع غرامة للحكومة البريطانية - وليس لأسرة السردار - ، كما احتوى الانذار على أمور تتعلق بالسودان - وأضاف انذار نان فى نفس اليوم تأكيدها وتفصيلها - وتدعو الى أن تصدر الحكومة المصرية أوامرها بسحب القوات المصرية العاملة بالسودان ، وأن تصير الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى قوة دفاع سودانية تحت اشراف الضباط البريطانيين وتدين بالولاء للحاكم العام وحده الذى له القيادة العامة لها وله اصدار قرارات الشرقى والاستبداد .

وال جانب ذلك أصر ألبني فى انذاره على تهديد مصر بالاعلان عن زيادة مساحة الاراضى المزروعة قطننا بالجزيرة مستخدمة كميات من المياه دون أن تهتم باحتياجات مصر ، وإن كانت وزارة الخارجية البريطانىة قد وعدت بالسماح بتمثيل مصر فى لجنة يعهد اليها تحديد نسب المياه بين مصر والسودان . واختتم ألبني انذاراته بأنه لن يسمح للحكومة المصرية بمعاوضة زببات الحكومة البريطانية بشأن حماية المصالح الأجنبية بمصر ، ومعنى هذا أن ألبني أراد استغلال حادث مصرع السردار لانهاء الحساسية المتزايدة بين البريطانيين والمصريين فى السودان (١٦) .

ولم يكن باستطاعة حكومة سعد زغلول قبول الانذارات البريطانىة ، فاحتجت على الموقف البريطانى ، ووعدت بمعاقبة مرتكبي الحادث ودفعت

(١٥) محمد شفق غربال . تاريخ المعاولضات المصرية البريطانىة ج ١ ص ١٥٦ .
Collins & Tigner: Op. cit. P. 126.

الغرامة المطلوبة ، لكن أمام اصرار الانجليز قدم سعد زغلول استقالة حكومته الى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر وعاد فى اليوم التالى فطلب من الملك قبولها فاستجاب لطلب سعد زغلول الذى توجه الى البرلمان وأوضح موقفه الوطنى أمام الانذارات البريطانية ، مما دفع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ الى التنديد بالموقف البريطانى المعادى لاستقلال مصر الكامل وارتباطها مع السودان .

كان هذا هو الموقف فى القاهرة ، وزارة وطنيه نظيح بها المخططات البريطانية لنحل محلها وزارة مصطفى زبور المتعاونة والمسجيبة للانذارات البريطانية ، وأما الموقف فى الخرطوم فان الاوامر التى بعث بها المندوب السامى البريطانى الى مساعد الحاكم العام ونائب السردار « هدلستون باشا » مساء يوم ٢٣ نوفمبر باجلاء القوات المصرية من السودان ، وعندما استدعى هدلستون كبار الضباط المصريين لابلعهم بالامر وحملهم امرا كتابيا الى وحدانهم للاستعداد للرحيل والعودة الى مصر .

ولكن القوات المصرية المتمركزة بالخرطوم بحرى رفضت سعيد امر نائب السردار بحكم أن وزارة سعد زغلول الوطنية رفضت الموافقة على اجلاء القوات المصريه من السودان ، ولان وجود هذه القوات بالسودان انما جاء نتيجة اتفاقيات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ونائب السردار - مع كونه انجليزى - الا أنه يعتبر موظفا مصريا عليه أخذ تعليماته من الحكومة المصرية التى على رأس النظام الحاكم فيها الملك فؤاد ، لا من المندوب السامى البريطانى .

وهنا تعقد الجرحى موحيا بعرب حدوث صدام بين القوات المصرية والقوات البريطانية التى تملك مدافع ماكينه وبعضون على مخازن الذخيرة ، واجتمع قادة الوحدات المصرية فى الخرطوم يوم ٢٦ نوفمبر وانضم اليهم معظم الضباط السودانيين ، واختاروا الضابط المصرى محمد رفعت من ضباط المدفعية قائدا لهم فى مقاومة المخططات البريطانية ، وفى الدفاع عن مصالح وادى النيل . الا أن وصول مندوب من وزارة الحربية بالقاهرة يحمل امرا من الوزير ومن الملك فؤاد بالانسحاب يوم ٢٨ نوفمبر جعلهم ينصاعون ويوافقون على الرحيل الى القاهرة .

أما بالنسبة للسودانيين فانهم لم يسهلوا بسهولة للمخططات البريطانية ، اذ تمسكوا ببقاء القوات المصرية والموظفين المدنيين وعدم ترحيلهم

الى القاهرة لانهم سندهم ضد سياسة البطش والارهاب البريطانية ولأن المصلحة المشتركة للشعبين تدعو الى الوقوف صفا واحدا ضد العدو المشترك ، ومن ثم عندما انسحبت القوات المصرية من تالودى عاصمة جبال انوبيا رفض الضباط السودانيون البقاء وقرروا مرافقة اخوانهم الى القاهرة الا أن السلطات البريطانية ألقت القبض عليهم واحتجزتهم *

وكان أخطر المواقف الوطنية للعسكريين السودانيين ، حين خرج بعض الضباط السودانيين من ثكناتهم ومنهم عبد الفضيل الماط ، ونابت عبد الرحيم وعلى البنا ، وحسن فضل المولى ، وسليمان محمد ، وبعض الجند وفي أيديهم مدافعهم الرشاشة وأطلقوا سراح المسجونين السياسيين الذين انضموا اليهم وهم متوجهون الى معسكرات الجيش المصرى يوم ٢٦ نوفمبر ، غير أن الجيش الانجليزى وقف لهم بالمرصاد ومنعهم من الاستمرار فى سيرهم ، ثم هددهم بإطلاق الرصاص فى الهواء ، فما كان منهم الا أن أطلقوا مدافعهم الرشاشة فوراً على جنود وضباط الجيش البريطانى وصرعوا منهم أكثر من خمسمائة قتيل فى سرعة البرق(٩٧) *

وعندما تكاثرت القوات البريطانية التجأ عبد الفضيل الماط وزملائه الى المستشفى العسكرى حيث تحصنوا بها وأخذوا يمتطرون أعداءهم بوابل من النيران دون أن ينالهم شئ من رصاص القوات البريطانية ، مما دفعهم الى توجيه المدافع نحو المستشفى حيث دكوه وقتل من كان به وعلى رأسهم عبد الفضيل ، فى حين أن الضباط الذين نجوا قدموا لمحاكمة عاجلة حيث أعدموا وهم سليمان محمد وحسن فضل المولى ونابت عبد الرحيم ، وحل وناى الضابط على البنا فى اللحظة الأخيرة قبل اطلاق الرصاص عليه(٩٨) *

وكانت نتائج أحداث الثورة الوطنية السودانية فى شهر نوفمبر ١٩٢٤م ذات أبعاد كبيرة على كل من مصر والسودان ، اذ بات واضحا لأول وهلة أن الموقف البريطانى كان نصرا كاملا على الحركة الوطنية فى كلا شطرى وادى النيل ، ففى مصر سقطت وزارة الوفد الوطنية وخلفنها وزارة متعاونة مع السلطات البريطانية هى وزارة زيور باشا منذ ٢٤ نوفمبر قبلت المطالب الخاصة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد قائلة انها تفعل ذلك مدعنة الى

(٩٧) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٨ *

(٩٨) د. مكى شيكة : المرجع السابق ص ٢٩٤ *

حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسألة وحسن التفاهم ، فانسحب الجنود الانجليز من جمرك الاسكندرية وسلمت بسلطة المستشارين المالى والقضائى ، واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين اما بواسطة جنودها أو بواسطة رجال البوليس المصرى واتصل القسم الأوروبى بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين لابلغهم تعليمات فخامة المندوب السامى بشأن المحافظة على ارواح الأجانب(٩٩) .

وصار واضحا أن الانجليز مصممون على عدم عودة الوزارة الوفدية بأية صورة حتى ولو استدعى الأمر التدخل لايقاف البرلمان المصرى أو لالغاء الانتخابات أو حل البرلمان بعدما تظهر الانتخابات عودة الأغلبية للوفد ، ومن الخطوات التى اتبعت فى هذا المجال صدور قرارات بعدم تدخل الطلاب فى الشئون السياسية ، وكانت تنظيمات هؤلاء سندا قويا لسعد ورجاله ، كما أن عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى الذين أبعدها من السودان الى مصر نقلوا الى أماكن أخرى كالبوليس وخفر السواحل وغيرها بهدف تشتيتهم(١٠٠) . ولم تجد احتجاجات الوفد أذنا صاغية لدى وزارة الخارجية البريطانية على الانتهاكات الدستورية فى مصر وعلى حرمان المصريين من الاستجابة لرغبة السودانيين فى الارتباط معهم .

وأراد اللورد ألبنى السير فى طريق إبعاد كل أثر للوجود المصرى بالسودان بافتراح الغاء اعفافية الحكم النوائى ، رغم أن السلطة المصرية فى السودان كانت قد أنهت فعلا ، وذلك رغم أن الوضع انقانونى لمصر فى السودان ظل قائما بعد عام ١٩٢٤ م ، الا أن المندوب السامى البريطانى شعر أنه ليس ثمة ما يقف أمام هذا الالغاء من اعتبارات قانونية أو أخلاقية ، الا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ، وجاء على لسان السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية فى خطبة له فى مجلس العموم فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ م بأن حكومته مصممة على البقاء فى السودان فى المستقبل ما دام هذا ضروريا للقيام بمسئولياتنا وواجباتنا نحو الشعب السودانى نحكمه ، ونحن لا نرغب فى الغاء الحكم السائى . واذا ما عملت الحكومة المصرية الجديدة الصديعة معنا - كما أمل - فان الحكم النوائى سيبقى ويسمر وسوف نعترف به ونظل ملتزمين له(١٠١) .

(٩٩) محمد شقيق عربال المرحع السابق ص ١٦٤ .

(١٠٠) محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٢ .

(١٠١) د. يوزان ليد . المرحع السابق ص ٤٨٦ .

وارتبط الموقف الحكومي البريطاني بالبقاء على الحكم النثائي بتصميم أن تكون هناك سياسة قوة في السودان ، فبعد اجلاء القوات المصرية من السودان الى مصر ، تبعها طابور من صغار الموظفين الرسميين من الكتبة ، والفنيين ، والمدرسين ، وملأ السودانيون بعض الوظائف التي كان المصريون يشغلونها ، واستعان الحكم البريطاني بجماعة من اللبنانيين لشغل بعض الوظائف الأخرى التي كان يشغلها الموظفون المصريون ، ومع ذلك بقيت وظائف لا تجسد من يشغلها ، وبالتالي فان سياسة تمدين السودان قد تعرضت للاختناق(١٠٢) .

واتبعت السلطات البريطانية في السودان سياسة انهاء كل ما يربط السودانيون بالمصريين ، وأيضاً ملاحقة الحركة الوطنية وتأييد الزعامات الدينية والقبلية المتعاونة معها لتحقيق هذه السياسة ، ففي الجانب الأول من تلك السياسة أنشأ الحاكم العام الجديد السير جيوفري أرشر Geoffrey Archer ما عرف باسم قوة دفاع السودان من الجنود والضباط السودانيون في الجيش المصري الذي أرغم على الرحيل منذ ١٧ يناير ١٩٢٥ م لسد الفراغ بخروج العسكريين المصريين من السودان ، ولم نفلح محاولات الحكومة المصرية لاثناء الحاكم العام الجديد المؤيد من حكومته عن هذا العزم ، وان كانت الحكومة البريطانية وافقت على أن يحدد قيمه ما تدفعه مصر لبعثات القوة العسكرية السودانية الجديدة بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه(١٠٣) ، توضع تحت تصرف حكومة الخرطوم للاتفاق منها على الغرض المذكور .

كما عملت السلطات البريطانية على إبعاد المظاهر الباقية لمشاركة مصر في الحكم النثائي بالسودان فرتبت مجلساً دينياً قرر منذ آخر ديسمبر ١٩٢٤ م ترك الدعاء للملك مصر على المنابر في خطب الجمع والأعياد والدعاء فقط لحليفة المسلمين - بينما انتهت الخلافة الإسلامية العثمانية آنذات ولم ننقل الى مكان آخر - كما منعت الفرقة الموسيقية من عزف النشيد المصري عند قدوم الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، واكتفى بعزف النشيد البريطاني ، مع أن القاعدة كانت أن النشيد المصري يتقدم النشيد البريطاني دائماً . كما أن حكومة الخرطوم امعانا في فصل السودان عن مصر فحلت اعتماداً بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لإنشاء خط اسنحكومات بين مصر والسودان ، وكان من المعهوم أن هذه

Collins & Tignor: Op. cit. P. 126.

(١٠٢)

(١٠٣) رئاسة مجلس الوزراء - السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م

الاستحکامات لا تفيد الا في صد الجيش المصرى عن دخول السودان(١٠٤) .

وفى الجانب الثانى من سياسة الحكم البريطانى بالخرطوم فقدت السعة
فى الطبقة المتعلمة السودانية ، وناصب البريطانيون أفراد هذه الطبقة العداء ،
بابعاد هذه الصفوة السودانية ، الذين لم تستطع مبادئ الحرية التى يعتنقونها
أن تجعلهم يوافقون على تسلط الحكم الاستعمارى . وأغلقت المدرسة الحربية ،
كما أهملت المقررات المحددة لتدريب صفار الموظفين ، كما وضعت كلية غوردون
ومؤسساتها تحت المراقبة(١٠٥) ، وجعلوهم مسئولين عن كنس غرف داخلياتهم
وبتنظيم فراشهم وحمل أكوام الرمال بعد الظهر ، كما منعت تلاميذ المدارس
الأولية من الجلوس على مقاعد واستبدالها بالحصير بعد أن باعت مقاعد كل
المدارس فى مزاد علنى(١٠٦) ، ومن يضبط منلبسا بجريمة فراءة الجسراثة
المصرية يعاقب بالجلد وربما الطرد من المدرسة(١٠٧) .

وفى الجانب الثالث من سياسة البريطانيين فى السودان ظهرت فكرة
«احياء الزعامات الدينية واقلية المضادة للطبقة المتفعة» التى صارت أكثر تعاونا
مع السلطات البريطانية فى معادات الأمانى الوطنية والارتبساط بمصر .
فأخذ البريطانيون يعملون على تفريب زعماء القبائل والزعماء الدينيين
والحصول على بعضيدهم وإيجاد حساسية بينهم وبين الطبقة المتعلمة ، ومن
الأمور المنيرة نلسخرية ، أنه بينما عمل وينجت على حماية السودان ضد
ثورات القبائل ، فإن خلفاءه من البريطانيين يعملون على حمانه من صفوة
السودانيين ، وأصبح الاعتماد الأكبر على تحويل السلطات القبلية الى وكلاء
للادارة أكثر من تسليم المسئوليات الادارية الى الموظفين المدنيين السودانيين
الذين تعلموا تعليما عربيا . وفى الحقيقة فإن أساس السياسة البريطانية فى
السودان حتى الحرب العالمية الثانية كانت العمل على عزل الصفوة السودانية ،
وهرافية أفرادها والشك فيهم وحتى الخوف منهم(١٠٨) .

وعلى هذا تأثر بعض السودانيين بالسياسة البريطانية فنادوا بفكرة
« السودان للسودانيين » كفكرة مضادة لمصر وللحركة الوطنية السودانية التى
تقودها الصفوة المتعلمة ، ولكن هذا البعض لم يتخذوا خطوات لانتزاع حريتهم

(١٠٤) أحمد شفيق باشا ، حوايات مصر السياسية ، الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٣٦١
Op. cit, P. 126.

(١٠٥)

(١٠٦) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(١٠٧) د. مكي شبكية : المرجع السابق ص ٤٩٥ .

Op. cit, P. 126.

(١٠٨)

ممن يكنونها وهم الانجليز ، ولقى هذا الفريق التأييد الكامل من الانجليز طالما أنهم يناهضون المصريين وحدهم ولم يطالبوا بالاشتراك في الحكم أو تدرج نمو الحكم الدائم والاستقلال (١٠٩) .

هـ - مؤتمر الخريجين العام :

سارت السياسة البريطانية في السودان على نحو يعتمد على الزعماء الدينيين والقبليين المتعاونين مع المخططات البريطانية ، وفي نفس الوقت ابعاد الشبَاب المتعلم عن نولى وظائف كبيرة أو مسئوليات تتيح لهم فرصة معاداة السياسة البريطانية ، وذلك بتقييد توظيفهم عن طريق الخدمة المدنية حتى يصبحوا موظفين في الدولة فيمنعوا من أى نشاط سياسى بعكس ما اذا شقوا طريقهم فى الأعمال الحرة (١١٠) ، كما سارت هذه السياسة ليس فقط لفصل السودان عن مصر بل وأيضاً لفصل جنوب السودان عن شماله بوضع التعليم فى الجنوب فى يد البعثات التبشيرية الأجنبية ، وإبعاد اللغة العربية عن أن تكون لغة التعليم فى مدارس الجنوب .

وكان على رأس الحكم فى السودان بعد مصرع السردار السير لى ستاك ، سير جوفرى أرشر منذ عام ١٩٢٥ م الذى لم يصبح سردارا للجيش المصرى بل افتصر على وظيفة الحاكم العام للسودان ، ولكنه لم يمكث طويلا فى منصبه اذ استقال لخلاف مع اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر الذى خلف اللورد ألنبي منذ عام ١٩٢٥ م . وجاء الحاكم العام الجديد للسودان وهو السير جون مافى John Maphy ومساعدته السير هارولد ماكمايكل Macmaichael فى وظيفة السكرتير الادارى ، بسياسة بريطانية صرفه نحو السودان استمرت مع بفائهما فى الخرطوم حتى عام ١٩٢٣ م .

وقد حدد الحاكم العام الجديد سياسة بريطانيا نحو السودان فى مذكرة كُتبت بتاريخ ١ يناير ١٩٢٧ م (١١١) ، وجاء فيها ان الاعنبارات السياسية ما زالت غير معقدة فى السودان ، ولكن لا يوجد شئ يبعى على ما هو عليه ، ونحن هنا فى الخرطوم على دراية تامة بكل مراكز القوى السياسية الجديدة .

(١٠٩) د . مكي سيكه . المرجع السابق ص ٤٩٥ .

(١١٠) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٥٠ .

Sudan Government Archives, Civil Secretary's Archives, 1/9/33. (١١١)

ولمدة طويلة كان المسئول الإداري البريطاني في السودان يشغل وظيفته « كوالد للناس » • وفي أماكن كثيرة سيظل على هذا الوضع لوقت طويل • ولكن البيروقراطية يجب أن تضع أما حركة أوتوقراطية أو حركة ديمقراطية ، ومن المحاطرة الأخذ بالنظام الأخير - الديمقراطية - ، وإذا رغبا في النظام الأول - الأوتوقراطي - فإن على المسئول البريطاني أن يتحقق من أن من واجباته أن يترك جانبا الحكم « كوالد للناس » • ويجب عليه أن يعهد بالمسئولية إلى العادة أو الزعماء الطبيعيين أو التقليديين للناس الذين عليه تأييدهم واعطائهم السلطة كلما كان ذلك ضروريا • وبهذه الطريقة فإن السودان سوف يقسم بهذه إلى معسكرين متوازنين ، غدد حامية ضد الجرائم الفتنكة التي من المحتمل أن تنتشر من الخرطوم في المستقبل • فإذا فشل ذلك الدرع الواقى فاسا سوف تقع في حرب خاسرة خلال طول البلاد وعرضها (١١٢) •

لقد شبه « مافى » Maphy « زعماء القبائل والزعماء الدينيين بالفدح الحامية للجسم في حين شبه الشباب المتعلم والمنضمين للحركة الوطنية السودانية بالجرائم الفتنكة ، ويقرر بكل تبجح أن على المسئول البريطاني القابض على زمام الأمور في الخرطوم أن يؤيد الزعماء التقليديين على الارتباط بالسياسة البريطانية في مواجهة الوطنيين المعادين لهذه السياسة ، وعلى هذا ، أصدر الحاكم العام لائحة حددت سلطات واحتصاصات زعماء القبائل البدوية ، وناهيل بعض السودانين للقيام بوظائف نواب المأمير بدلا من الضباط المصريين ، ولم يكن الاختيار لهذه الوظيفة يتم على أساس المستوى الفئائى بل لصفات أخلاقية شخصية وبنوصيات من الزعماء السودانيين والابجلىر الكبار ، انطلاقا من أن الإدارة الأهلية التي تعتمد على الزعماء ورجال العشائر ستكون ترياقا ضد الدعاية المصرية وسيكون عليهم رقابة ابجلىرية فعالة (١١٣) •

وأخذ الحاكم العام بنفس سياسة سلفه في محاربة التعليم الذى نذر إليه كمصدر للخطر على الوجود البريطانى ، وأغلق مدرسة وكلاء المأمير التى كان ينحرج منها السودانيون للعمل فى الإدارة ، وبعد اغلاق المدرسة الحربية صار الترقى لرتبة الضباط من بين الجنود ، وأصبح المعلم يحرم الساب السودانى من وظائف الإدارة والجيش ، وصيق الحناق على المتعلمين فى سعرهم لمصر حتى لا يروا النور • واسترعت هذه السياسة الرجعية انباء السير

« جيمس كرى » أول مدير للمعارف فى السودان من بداية تنفيذ اتفاقية الحكم
الننائى حتى عام ١٩١٤ م ، عندما زار السودان مرتين الأولى فى سنة ١٩٢٦ م
والثانية سنة ١٩٣٢ م .

وقد كتب المستر كرى واصفا الأمور فى السودان بأنه : بعد الحوادث
التي انتهت بمقتل « ستاك » انزعجت الادارة الانجليزية المحلية ، فبالرغم من
اخلاص السودانين المتعلمين للحكومة صرنا نشاهد الاداريين من الشبان
الانجليز يبحثون بنشاط واهتمام عن قبائل اختفت ، وعن زعماء صاروا فى
طى النسيان ، كل هذا محاولة منهم لبعث نظام اجتماعى عفى عليه الزمن
واختفى الى الأبد (١١٤) .

وتضافرت عوامل أحييت الحركة الوطنية السودانية بعد الانتكاسة
التي أصابتها عقب أحداث عام ١٩٢٤ م ، من هذه العوامل تشكيل مؤتمر
الحريجين الذين أطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى تخرجهم من كلية غوردون
وكانوا يجتمعون فى ناديهام بأمر درمان ، ولكن النادى فى أول أيامه لم يشترك
فى أى مسائل عامة تخص مستقبل البلاد بل كان منتدى اجتماعيا لأعضائه ،
وحاول بعض المثقفين من رجال المدن الأخرى عمل رابطة بين الأندية الاقليمية
ونادى الحريجين بأمر درمان فى سبيل تقوية الأواصر والعلاقات «١١٥» ، وان
كان النادى سيلعب دورا بارزا فى الحركة الوطنية السودانية فى الثلاثينات
والأربعينات من القرن العشرين حتى يتحقق للسودان استقلاله .

ومن العوامل التي أحييت الحركة الوطنية فى السودان كذلك تأثير عودة
أول بعثة مدرسية سودانية أرسلت للدراسة فى الجامعة الأمريكية ببيروت ،
وعادت عام ١٩٢٨ لتتولى التدريس بكلية غوردون ، بعد أن لمس أفرادها كثيرا
من القيم الانسانية التي اكتسبوها من خلال دراستهم فى جو من الحرية الكاملة
فى التعبير عن الرأى وفى العقيدة ، ومن خلال اختلاطهم بزملائهم من أبناء
الشعوب العربية ، الى جانب أساتذة الجامعة الأمريكية الذين يبشرون بديمقراطية
بلادهم وبرعايتها لمبدأ تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها . وعند رجوع
أعضاء هذه البعثة الى الخرطوم حملوا معهم خبرة فى التنظيم مع قوة تدفعهم
الى الكفاح من أجل الاستقلال ، ومن ثم نشروا بين تلاميذهم أفكارا جديدة ،

(١١٤) نفس المرجع ص ٥٠٠ .

(١١٥) صرار صانع المرجع السابق ص ٢٥١ .

ونعولوا اليهم صورا عن حياة الحرية والتجديد (١١٦) التي عاشوها أثناء دراستهم في بيروت .

كذلك كان من العوامل التي أحييت الفكرة الوطنية من جديد في السودان ذلك الاضراب الذي قام به طلاب كلية غوردون عام ١٩٣١ م نتيجة تخفيض الحكومة الحظوظ بداية مرتبات الخريجين السودانيين مع عسدم تخفيض مرتبات البريطانيين الذين يتم تعيينهم في السودان ، وعندما طالب طلاب الكلية بالمساواة بين الموظفين السودانيين والبريطانيين من حيث التخفيض ، لأن مشروع الحكومة اهانة للكرامة السودانية ولم تقبل الحكومة هذه المطالب العادلة أضرب الطلاب عن الدراسة واعتصموا بدخلاتهم ، وتوتر الجو في العاصمة ، وساند الخريجون الطلاب في مطلبهم (١١٧) ، وتدخل آباء الطلاب والزعماء الدينيين لاقناع الطلاب بإنهاء الاضراب ، بينما تدخل جماعة من كبار الموظفين السودانيين لدى الحكومة حتى وافقت على نقص التخفيض من ٢٠٪ الى ٢٠٪ من المرتب .

وإذا كان اضراب الطلاب لم يحقق كل أهدافه المسادية حيث استمر التخفيض في الرواتب عند بداية التعيين - وإن نقصت نسيئنه - إلا أن الأثر المعنوي الذي أحدثه كان أبقى وأخطر، إذ أن مجموعة من السودانيين استخدمت سلاح الاضراب الجماعي ونجحت ، وأن الطبقة المثقفة كونت لجنة - تلك التي أقتنت الحكومة بانقاص التخفيض - لمعالجة أمر عام فيه مصلحة فريق من المواطنين والبلاد عامة . وكانت محنة أيام الاضراب والتهديد بالرقت وبعدم التعيين والمنافشات التي تدور بينهم ، مدرسة عملية تلفوا فيها مبادئ الوطنية والصبر والجدل والمنافسة في المسائل العامة ، وهذه هي الدروس التي أهلت الكبير منهم للمساهمة في الحقل الوطني في العقود التي بليت عهدهم (١١٨) .

ونتيجة لذلك العوامل بدأت فكرة تشكيل مؤتمر يضم الخريجين الذين أتموا تعليمهم في المدارس السودانية تنبع من خلال نشاط الجمعيات الأبية التي انتشرت في العاصمة وفي المدن الكبرى والتي اتخذت من الأدب والسفافة مدخلا لمناقشة شئون السياسة العالمية والوطنية . وحقيقة بم تشكيل مؤتمر الخريجين العام في فبراير عام ١٩٣٨ م كنظيم يجمع خريجي كلية غوردون،

(١١٦) د. مكي شمسكة ، المرجع السابق ص ٥٠٢ .

(١١٧) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(١١٨) د. مكي شمسكة ، المرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .

• لكنه سرعان ما انضم اليه جميع المتعلمين السودانيين ، وفي البداية حدد مؤتمر الخريجين العام اهتماماته في النواحي الاجتماعية والتعليمية (١١٩) ، الا أن هدفه الأعلى كان استقلال السودان ، بيد أن المؤتمر لم يشأ أن يعلن هذا الهدف صراحة بل أخذ جانب الحرص فذكر أهدافا عامة يمكن أن تتدخل في السياسة عندما يبلغ أشده (١٢٠) •

ويمكن أن نحدد من البداية تطور نشاط مؤتمر الخريجين العام ودوره بالنسبة للقضية السودانية ذلك أن المؤتمر في ممارسة دوره مر بمرحلتين : المرحلة الأولى منذ تأسيسه عام ١٩٣٨ م حتى زيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ ، والمرحلة الثانية تبدأ عقب زيارة على ماهر • ففي المرحلة الأولى اتخذ المؤتمر موقفا غير قومي ، بمعنى أنه نادى بمبدأ السودان للسودانيين لا للأنجليز أو المصريين ، وكان لهذا الموقف أسبابه ودوافعه التي كان في مقدمتها دور السلطات الانجليزية في إبعاد الاتصال السوداني المصرى منذ أحداث عام ١٩٢٤ م ، ذلك الدور الذى عمل على تشجيع عودة الزعامات الدينية والقبلية التي اشتهرت من قبل بعادائها لمصر وكان على رأس هذه الزعامات الأسرة المهديّة ، والعمل على تنمية طبقة جديدة من المثقفين السودانيين تظهر لهم الاختلافات الثقافية والاختلاف في المصالح مع المصريين ، وبمعنى آخر أن السياسة البريطانية قد خلقت في جنوب الوادى عنصر تحدى لما أسسته آنذاك بالقومية السودانية ، وكان نمو هذه القومية هو السبيل الوحيد أمام المثقفين للتغلب على عناصر التفتت الوطنى التي بذرها الحكم البريطانى وهو من ناحية أخرى يودى الى وجود قومية سودانية ذات مقومات مختلفة عن القومية المصرية (١٢١) •

سارت السياسة البريطانية حتى نهاية المرحلة الأولى لنشاط مؤتمر الخريجين العام على مبدأ تكريس الانفصال بين مصر والسودان من ناحية ، وبين جنوب السودان وشماله من ناحية أخرى ، واستخدمت في ذلك أساليبها الاستعمارية المعروفة للتفريق بين الأخ وأخيه ، وكان في مقدمة الزعماء الدينيين بالسودان كل من السيد عبد الرحمن المهدي الابن الوحيد الذى بقى على قيد الحياة من أبناء محمد أحمد المهدي بعد استرجاع السودان ، والسيد على

Callins & Tignor : Op. cit, P. 148.

(١١٩)

(١٢٠) صرار صالح المرحع السابق ص ٢٥٣ •

(١٢١) د. يونان لبيب • نصية وحدة وادى النيل ص ٢٥ •

الميرغنى زعيم طائفة الحتمية الدينية ، فالأول ورث زعامة الأنصار الدينية ،
والآخر ورث زعامة الحتمية التي تدين بوجودها لوالده الذي ترك السودان
مغاضبا فى عهد المهدي ، رافضا المبايعة وهاجر الى مصر وظل بها الى أن مات .

وأرادت السلطات البريطانية أن تضرب الطبقة المثقفة السودانية
بنأييدها للزعامات الدينية والقبلية ، ومن ثم رأينا الزعيمين الدينين الكبيرين
السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي يتوجهان الى لندن على رأس
وفد - كانت رئاسه للسيد على الميرغنى - لتهنئة ملك إنجلترا ، فى عام
١٩١٩ ، وقبل ذلك اشتركا فى سفر الولاء تأييدا لانجلترا فى حربها ضد
ألمانيا وحليفها تركيا آنذاك ، ولم يشتركا فى ثورة ١٩٢٤ م لا من قريب أو
بعيد (١٢٢) . ومع ذلك أوجد الانجليز من البداية حساسية بين الزعيمين حتى
وهما فى لندن، حيث اتفق حاكم السودان الانجليزى سرا مع السيد عبد الرحمن
المهدي على تقديم سيف والده - محمد أحمد - هدية لملك إنجلترا ، وكتب هذا
الاتفاق عن رئيس الوفد وأعضائه الذين أصيبوا بالدهشة لتصرف السيد
عبد الرحمن المهدي والذي بهذا العمل جعل نفسه فى صف السياسة البريطانية
بل رجلها العامل على تنفيذ سياستها باسنبعاد مصر عن الشؤون السودانية -

ومنذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩١٩ م ، شجعت السلطات البريطانية
السيد عبد الرحمن على تجميع الزعامات السودانية حول الحكم البريطانى ،
والتصدى للحركة الوطنية المناهضة بالارتباط مع مصر بالكابا فى صحيفة
« حضارة السودان » ضد مصر ، وفى سبيل هذا التشجيع اقترح الحاكم العام
على حكومته منح السيد عبد الرحمن المهدي لقب « سير » ، وبالفعل تمنحه
الحكومة البريطانية هذا اللقب بمناسبة الاحتفال بعيد جلوس ملك بريطانيا
أوائل عام ١٩٢٦ م . وتسمنر السلطات البريطانية فى تأييد السيد عبد الرحمن
المهدي ، فيقوم الحاكم العام فى شهر فبراير من نفس العام بزيارة الى جزيرة
« أبا » مقر المهدي ، ويرى الأنصار فى هذه الزيارة أعظم يوم فى تاريخ
الدعوة ، وتعلق عليها مذكرة ادارة المخابرات السودانية - الخاضعة للحاكم
العام - بأنه قد انخفضت نتيجة لها - أى للزيارة - أسهم السيد على الميرغنى
وأتباعه (١٢٣) . وعندما يصاب زعيم المهدي بخسارة مادية فى منتصف نفس
العام - يبادر الحاكم العام بتدبير قرض حكومى يساعده على تعويض خسارته

(١٢٢) د مكي شبيكة . المرجع السابق ص ٥٠٧ .

(١٢٣) د يون لبيب : المرجع السابق ص ٣١ .

واعادة وضعه المالى لكي يستمر فى مشروعاته . هذا الى جانب عدم تدخل
حكومة الخرطوم فى انشاء المهديا او فى اجتماعات الانصار لقراءة « الراتب »
او فى جمع الزكاة منهم لحساب السيد عبد الرحمن المهدي .

استمر التأييد البريطانى للسيد عبد الرحمن المهدي طالما كان محققا
لاهداف السياسة البريطانية ولكنهم مع ذلك كانوا يسيطرون الى توسعه فى
زراعة العطن وكثرة الأموال فى يديه وكثرة رجاله وتزايد عددهم يفلق ،
واقلقهم ترحيب السيد عبد الرحمن بالوفد المصرى انتجارى سنة ١٩٣٥ م فى
الجزيرة حيث ردم جسرا على مجرى صغير للنيل فى ظرف ساعات لمرور عربات
الضيوف (١٢٤) ، وان كانوا قد ظلوا يشجعون على استمرار الشفاق بين
الزعيمين الدينين الكبيرين المهدي والميرغنى ، ويشجعون على اسنقطاب شباب
الحركة الوطنية وانضواؤهم تحت مظلة الزعيمين ، وبالفعل عاش أعضاء المؤتمر
العام للخريجين مرحلته الأولى وهم يسرون فى فلك المهدي والميرغنى مما أوجد
انقساما بين أعضاء المؤتمر سيظهر بصورة أوضح بعد عام ١٩٤٠ م .

بقى نفس الوقت الذى كان للبريطانيين فى السودان سياسة ترمى الى
تشجيع احياء الزعامات الدينية خاصة تلك التى تبدو روحا غير ودية نحو
مصر ، كان لهم سياسة أخرى لتشجيع الطبقة السودانية المتعلمة على أن تنحو
نحو الزعماء المتعاونين معهم ، خاصة بعد أن أدركت السلطات البريطانية مدى
تأثير هذه الطبقة - على صغر عدد أفرادها بالنسبة لانباع الزعماء الدينيين -
فى الشعب السودانى فيما يتعلق بالاتجاه نحو مصر .

وركزت السياسة البريطانية بالنسبة للطبقة المتعلمة السودانية على خلق
تضارب فى المصالح بينهم وبين اخوانهم المصريين ، فانتهزت أحداث عام ١٩٢٤ م
التعملى على احوال المتعلمين السودانيين محل الموظفين المصريين الذين تقسروا
ترحيلهم الى مصر ، سواء كان هؤلاء الموظفين يعملون فى وظائف الكتبة بدواوين
الحكومة أو كانوا مأمير للمراكز ونواب مأمير ولما لم يكن هذا الاحلال بالامر
السهل الذى يمكن تنفيذه بين عشية وضحاها بسبب عدم توفر المعلمين
السودانيين الذين يمكنهم ملء الوظائف التى يخليها المصريون ، مما أدى
الى استقدام أعداد من الشباب البريطانى المتعلم الذين ولدوا أثناء الحرب
العالمية الأولى ، وشبوا عن الطوق فى العقد الذى تلى الحرب وانصفد بعضهم

الاستقرار ، وتعلموا أثناء فترة الكساد الاقتصادى ، وهؤلاء المديرين الشباب كانوا فى معظم الأحوال أكثر دراية بأساليب الادارة الفنية ، ولكنهم يملكون حظا أقل من النقة الزائدة بالنفس المهيبة ، التى مكنت الرواد الأول فى العصر الفيكتورى لمد السيطرة البريطانية الى الحدود البعيدة للبلاد الواسعة وغير المأهولة . وفد شغل معظم هؤلاء الشباب الانجليزى الوظائف الادارية الصغيرة فى البداية ، ولكن خلال العقدى التالى صاروا يشغلون الوظائف الكبرى ومن ثم كان لهم تأثيرهم أثناء فترة الانتقال من الحكم الثنائى الى الاستقلال (١٢٥) .

واتبعت السلطات البريطانية فى الخرطوم سياسة ابعاد المقعنين السودانىين عن مصر بوضع نظام تعليمى يختلف عن مثيله المصرى ، بل وارسال البعثات السودانية الى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وتصييق الخناق على السودانىين الراغبين فى السفر الى مصر والدراسة بالجامع الأزهر ، ومحاولة انشاء مؤسسة دينية تعليمية بأمر درمان تنافس الجامع الأزهر وتستقطب السودانىين المتجهين الى مصر ، وكل ذلك سيكون له أثره فى الثلاثينات من القرن العشرين فى ظهور فكرة العمومية السودانية التى تبناها المقفون السودانىون .

كما أن السياسة البريطانية فى السودان عملت على عزل قوة الدفاع السودانية عن أية مؤثرات مصرية ، بالتأكيد على ولاء هذه القوة لبريطانيا عن طريق تبعيتها الكاملة للحاكم العام ، والسيطرة عليها من خلال قياداتها البريطانية ، ولكن نظرا لكرهية الجنود والضباط السودانىين لغطرسة الضباط الانجليز ونعاليهم ، ظلوا ياملون فى عودة الجيش المصرى الى السودان أو على الأقل أن يعودوا الى الوحدات المصرية وينسفلوا معها الى القاهرة ان لم يكن فى الامكان عودة هذه الوحدات الى السودان ثانية .

وانتهزت السلطات البريطانية بالسودان عقد معاهدة الصداقة والتحالف بين كل من مصر وانجلترا عام ١٩٣٦ م والتى نصت بالنسبة للسودان على عودة الجيش المصرى الى السودان ، وأن يتوجه ضابط مصرى الى الخرطوم عقب تبادل التصديق على المعاهدة ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون فيها والكثات الضرورية لهم ، وأن يعين الحاكم العام ضابطا مصرية سكرتيرا حرييسا له . وأن يعين المصريون كما يعين

البريطانيون في وظائف حكومة السودان النى لا يوجد لها سودانيون اكفاء ، وأن يرقى الموظفون المصريون الى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام ، وتخويل مفتش الرى فى السودان وهو مصرى حق الجلوس بمجلس الحاكم العام ، وندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم (١٢٦) .

كما نصت المعاهدة على استمرار سلطة الحاكم العام فى تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويعوم مقام الطرفين فى اداره السودان حتى يتم الانقاع على تعديل انقائنى ١٨٩٩ م ، كما نصت على أن تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وعلى أنه فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تفريق بين المصريين والانجليز ، وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس الوزارة المصرية مباشرة ، وأن يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن ادارة السودان الى الحكومة المصرية (١٢٧) .

انتيزت السلطات البريطانية عقد هذه المعاهدة - رغم ضعف نصوصها بالنسبة للسودان ووضع عودة مصر للمشاركة فى ادارة السودان سواء كدرك فى الادارة المدنية أو المالية أو الحربية رهن بموافقه الحاكم العام وحسب تقديره - لتوضح للسودانيين أن كل هم مصر هو المشاركة فى حكم السودان دون النظر الى نصيب السودانين وترقيتهم ، ومن ثم فانه رغم أن الزعماء الدينيين التقليديين وزعماء القبائل لم يكتروا كثيرا بنصوص المعاهدة لادراكهم أن انجلترا ستنزل يدها الأعلى فى تصريف شئون السودان ، فان المنففين السودانيين غضبوا وشعروا بالمرارة لأن كلا من انجلترا ومصر لم تأخذ رأيهم قبل التوصل لنصوص المعاهدة المتعلقة بالسودان ، ومن ثم بدأوا يعبرون عن غضبهم هذا من خلال اجتماعات مؤتمر الحريجين العام (١٢٨) .

وعلى هذا فقد بدأت مرحلة جفاء بين المنففين السودانيين من ناحية ومصر من ناحية أخرى وبينما رأى المصريون فى المؤتمر بذور شعاق بين مصر والسودان زرعتها الانجليز لتغذية القومية السودانية وتحريض السودانيين

(١٢٦) محمد شفيق عمال . المرجع السابق ص ٣٠١ .

(١٢٧) نفس المرجع ص ٣٠٢ .

Op. cit, P. 148.

(١٢٨)

ضد المصريين ، نظر المنقفون السودانيون الى تخلى مصر عنهم عقب أحداث ١٩٢٤ م خيبة أمل لهم وهم الذين حفظوا لها الولاء ، ثم لم نبد اهتماما كبيرا بمسنفيل السودانيين فى معاهدة ١٩٣٦ م . ومن ثم عملوا على تقوية مؤتمر الخريجين بشتى الوسائل متناسين الخصومة فى تلك المرحلة . وأصبح واجب المؤتمر الأكبر هو إيقاف السودانين فى كل قرية وكل بادية وكل مدينة والنهوض بهم .

ومعنى هذا أن الروح غير الودية بدأت تظهر بين مصر ومؤتمر الخريجين ، وغذنها السلطات البريطانية بالدعاية وبمناصرة النزعات الدينية المتعاونة معها على مهاجمة « المطالب » المصرية فى حكم السودان ، خاصة أن معاهدة ١٩٣٦ م قد وضعت المصريين بالفعل فى نظر السودانين فى وضع الجانب البريطانى الاسمعى .

كما أن السلطات البريطانية رغم تأييدها للزعامات الدينية والقبلية ومؤتمر الخريجين العام بشرط إبعاد أى اتصال مع مصر ، فإنها عملت على فصل جنوب السودان عن شماله وكرست هذا الفصل الذى بدأ مع تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى ، وسار خطوات أبعد عقب إجلاء المصريين من السودان بعد أحداث عام ١٩٢٤ م النورية ، ادعاء بأن سكان شمال السودان عرب بينما السودانيون الجنوبيون زنج ، وأن السودانيون الشماليين مسلمين بينما الجنوبيين مسيحيين ، ووننيين ، وأن الشماليين يتحدثون اللغة العربية بينما يتحدث الجنوبيون حوالى مائتين لغة أفريقية مختلفة (١٢٩) .

وكان وينج Wingate حاكم عام السودان من ١٨٩٩ - ١٩١٤ م قد شجع البعثات التبشيرية المسيحية للعمل فى جنوب السودان ، ليس لأنه نفسه مسيحي متعصب ، ولكن لأن إرسال تلك البعثات الى الوثنيين السودانين يجعل ممكنا جدا إبعادهم عن المسلمين الشماليين ، وفى نفس الوقت بناء حاجز مسيحي ضد انتشار الاسلام الى الجنوب حتى أعالي النيل . ونتيجة لجهود هذه البعثات صار هناك جنوبيون حصلوا على نصيب من التعليم الغربى جعل وينجت يعهد اليهم منذ عام ١٩١٠ م للخدمة فى إدارة الجنوب بمديرية خط الاسنواء تحت قيادة مسئولين انجليز يتحدثون اللغة الانجليزية ويمارسون الشعائر المسيحية . ولم يحدث فقط أن حلت القسوات السيودانية الجنوبية

بمديرية خط الاستواء محل الحاميات السودانية الشمالية المستولة أساسا عن نشر اللغة العربية والدين الاسلامي ، ولكن أيضا سيؤدي ذلك الى خلق قوة احتياطية معادية للإسلام وللعرب لاستخدامها ضد أي ثورة في الشمال . وفي عام ١٩١٨ م ترك لمعظم أفراد القوات السودانية الشماليين الجنوب ، وحل يوم الاحد محل يوم الجمعة كيوم أجازة للمصالح الحكومية (١٣٠) .

وليس هذا بغريب على السلطات البريطانية ، إذ أن حكومة السودان قد أفصحت عن سياساتها بالنسبة لجنوب السودان ، حيث أكدت في مذكرة وصلت القاهرة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٠ م أنها ستكون مستعدة لادماج الجنوب في حكومات أملاك أفريقية أخرى مثل أرغندة وشرق أفريقيا البريطانية إذا كان الأمر يخص الزواج ، أما المديرية العربية فهي تحتاج الى معاملة مختلفة ، وعلى ذلك فيجب أن تبحث مسألة إقامة اتحاد لوسط أفريقيا تحت الإدارة البريطانية بضم زنوج السودان بالطبع (١٣١) ، وتحفيفا لذلك شهدت فترة وجود المستر ماكمايكل MacMichael كسكرتير إداري للخرطوم حتى عام ١٩٣٣ م إبعاد التأثير الشمالي عن الجنوب ليس فقط بإبعاد القوات المسلمة التي تتحدث اللغة العربية ولكن أيضا إبعاد التجار والمدرسين والفنيين المسلمين على قدم المساواة . حتى أنه لم تأت أواخر الثلاثينات الا وكان جنوب السودان منطقة شبه محرومة على المواطنين أو التجار أو الأهالي عموما من الشماليين بينما ظلت أبوابه مفتوحة سواء للانجليز كإداريين أو لغيرهم من اليونانيين واليهود كنجار (١٣٢) .

كما عملت السلطات البريطانية على تكريس انفصال الجنوب عن شمال السودان بتشجيع إعادة الحياة والتقاليد القبلية ، وإبعاد التأثيرات الشمالية سواء كانت في اللغة العربية أو الدين الاسلامي أو حتى الأسماء العربية للأماكن والأشخاص ، بل والملابس العربية ، وإبعاد كل متعاطف مع الشماليين عن الإدارة الى جانب تعليم اللغة الانجليزية الى جانب لغات الجنوبيين المحلية .

وكانت المرحلة الثانية لنشاط مؤتمر الحريجين العام الوطني بداية لظهور الفكرة القومية مرة أخرى بوعي أكبر وباندفاع أكثر ونتيجة ظروف نوفرت ، وجعلت ممكنا أن ينقلب الشك بين المؤنمر ومصر الى تعاون بل ونفاهم لتحقيق

الاستقلال التام للقنطين واعادة وحدة وادى النيل السياسية • ولعل من أهم الظروف التى أعادت المؤتمر الى السياسة القومية لواء النيل نشاط المصريين لابطال تأثيرات السياسة البريطانية العاملة على فصل السودان عن مصر الذى بلغ ذروته بزيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ م •

لم يستسلم المصريون لسياسة تقطيع الصلة بينهم وبين السودانيين التى اتخذتها السلطات البريطانية عقب ثورة ١٩٢٤ م السودانية ، اذ أنهم كانوا فى كل مفاوضة تتم بينهم وبين الانجليز حتى عام ١٩٣٦ م يركزون على ضرورة اعادة الصلة المقطوعة مع أشقائهم السودانيين ، وأن يتم ذلك بعودة الموظفين المصريين لشغل الوظائف فى السودان ، وعودة القوات المصرية مرة أخرى للدفاع عن السودان ، والسماح للمصريين بالهجرة للسودان للعمل والتجارة ، مع عودة العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر وربط التعليم فى السودان بالتعليم فى مصر ، وكل ذلك ضرورى لعودة الصلة المباشرة بين الشعبين •

ولم تكن رغبة مصر فى العودة الى السودان - وكما صورها الانجليز للسودانيين - عودة الشريك فى الحكم للمحافظة على المصالح المصرية ليس الا ، بل كانت بهدف أن عودة المصريين سيحقق مشاركة شعبية مع اخوتهم أهل الجنوب ، ويؤكد هذه الحقيقة ما أبرق به مصطفى الحاس باشا رئيس الوزارة المصرية من لندن أثناء المفاوضات بين الطرفين فى ١٤ أبريل ١٩٣٠ م ، الى مجلس الوزراء فى القاهرة يبلغهم بالتطورات التى حدثت ويطلب رأيهم • وجاء هذا رأى بطلب التمسك على الأقل بمسألة هجرة المصريين الى السودان على اعتبار ان هذه الهجرة سوف تمكن المصريين من الانحماج بالسودانيين ، وأن ثلاث أو أربع سنوات بعد ذلك كفيلة بتوحيد الشعبين ضد الوجود البريطانى (١٣٣) •

كان اصرار مصر اذن على العودة الى العلاقات الطبيعية بين الشعبين المصرى والسودان لهدف أسمى هو تحقيق وحدة وادى النيل والتخلص من السيطرة البريطانية فى شطرى وادى النيل ، ولم يكن هذا الهدف بغائب عن المسئولين الانجليز ، اذ نجد تعليق المستر « مافى » الحاكم العام البريطانى للسودان على مطلب المصريين بعودة القوات المصرية والموظفين المصريين الى السودان ، بأن القبول بوجود أورطة مصرية فى السودان محدودة ، واختلاطها بالسودانيين

قليل ، على عكس اشتراك الموظفين فى الادارة الذى يتيح لهم فرصة التغلغل بين السودانيين ، وشبه وجود القوة العسكرية بالسفن الذى يمكن خلعه ، أما وجود الموظفين فقد شبهه بالسفن الذى يسرى فى الدم (١٣٤) .

وتأكيدا للموقف المصرى لاعادة الصلة قوية مع السودانيين ، أصر معاوض المصرى فى المحادثات لمعاهدة ١٩٣٦ م على رفض المصريين أن يعاملوا معاملة الاجانب فى السودان ، ودعا لاطلاق حق دخولهم هذه البلاد باعتبارها بلاد شقيقة (١٣٥) ، وأن وجود هؤلاء المصريين فى السودان سوف يساعد على سلة حاجة السودان الى رأس المال المصرى الذى نما نموا كبيرا خلال الثلاثينات. وصار فى حاجة الى ميادين استثمار لصالح الطرفين الشقيقتين ، كما أن السودان فى حاجة الى التعاون الاقتصادى مع مصر ، وإذا صار هذا التعاون حقيقة واقعة ربطت المصالح المشتركة بين الشعبين فساروا فى طريق وحدة وادى النيل السياسية .

كما أن عقد معاهدة ١٩٣٦ م والنص فى ديباجتها على « الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ م » ، فى حد ذاته اجراء ايجابى لجأت اليه مصر لتأكيد أن الوضع القائم فى السودان بعد تنفيذ المعاهدة إنما هو وضع مؤقت ، ومعنى ذلك أنه يمكن لمصر فى أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث ، ومعناه أيضا تفرد هذه القضية عن غيرها من قضايا الصراع المصرى البريطانى بوضع متحرك (١٣٦) .

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان أخذ اصرار مصر على تحقيق أهدافها بعودة الصلة كاملة بين الشعبين المصرى والسودانى على كل المستويات وفى كل مجال ، فعندما بدأ تطبيق النص الخاص بعودة القوات المصرية الى السودان بدأ الصراع بين مصر والانجليز الذين لم يكونوا غافلين عن عودة العلاقات الكاملة بين الشعبين وأثرها على الوجود البريطانى نفسه ، فمع وصول الطرفين المصرى والبريطانى الى اتفاق فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ م

(١٣٤) نفس المرجع . ص ٨٨ .

(١٣٥) د . يوان ليب . قضية وحدة وادى النيل ص ٦٦ .

(١٣٦) د . يوان ليب . قضية وحدة وادى النيل ص ٧٢ .

بعودة القوات المصرية النتي حدد كل من الحاكم العام للسودان وإبراهيم خيرى، باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية المصرية عددها ، وأماكن تواجدها فى السودان - وان كان عددها قليل وبعثرت بين بور سودان وعطبرة الى جانب الخرطوم وحراسة خزان جبل الأولياء - . الا أن رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا أثار الاعتراضات على تسحية قائد الجيش فى السودان « بالعمائد العام » ، ورأى استبدالها « بفائد الجيش » وكان مبرره لهذا الطلب أن التسمية الأولى تعطى انطبعا بأن صاحب المنصب « سلطة عليا » على حد تعبيره (١٣٧) .
وقد وافق المسئولون البريطانيون على هذا الطلب .

وعلى أية حال فإن عودة القوات المصرية الى السودان قد أعاد قضية العلاقات المصرية السودانية الى السطح ، وأعاد بالتالى كل ما يتصل بهذه العلاقات من عوامل وحدة ، والدور الاستعماري فى تفتيتها ، وقد أدى فى نفس الوقت الى طرح قضية هامة أخرى جرى بسببها مزيد من النقاش حول العلاقات المصرية السودانية ورفض الواقع الذى فرضه الانجليز عليها (١٣٨) . ، وهذا يعنى أن الخطوات المصرية لتحقيق الصلة بين الشعبين المصرى والسودانى خطوات منطقية ولها ما يبررها من واقع العلاقات الطبيعية بين شعبى وادى النيل .

وفىما ينصل بعودة القوات المصرية الى السودان توجد قضية أخرى وهى مسألة الاعانة المالية السنوية التى تدفعها مصر للاشتراك فى الدفاع عن السودان وفدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، أثناء انسحاب القوات المصرية من السودان . عقب بوزة ١٩٢٤ م ، فإن عودة هذه القوات الآن بموجب اتفاقية عام ١٩٣٦ م يتطلب وقف دفع هذه المعونة ، وقد ضغطت الصحف المصرية ، وشارك أعضاء البرلمان المصرى فى هذه القضية ، حتى قررت الحكومة اعتبارا من ميزانية ١٩٣٨/١٩٣٩ م تخفيض هذه المعونة بحيث يتوقف دفعها على مدى ثلاث سنوات ، اذ كان التخفيض بمقدار الثلث ، واستندت الحكومة فى قرار وقف المعونة أن الوجود البريطانى فى السودان قد استخدم هذه المعونة ليثبت وجوده وخلق الواقع الانفصالى بين شطرى وادى النيل ، ومن ثم فإن وقفها يعتبر مظهرا من مظاهر الرفض المصرى للنوافع الاستعماري البريطانى نحو وادى النيل .

(١٣٧) د . يونان لبيب : نفس المرجع ص ٧٤ .

(١٣٨) نفس المرجع ص ٧٩ .

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ بخصوص عودة الموظفين المصريين إلى السودان ، فمع أن السلطات البريطانية كانت تضع العراقيل أمام تطبيق هذه النصوص خوفا من تأثير المصريين في تلاحمهم مع أشقائهم السودانيين ، إلا أن المصريين رفضوا الأساليب البريطانية في هذا الشأن ، ومن ثم تسححت الصحف المصرية ، ويستحث النواب المصريون الحكومة على فضح الموقف البريطاني بالحد من عودة الموظفين المصريين وعمل اعلانات عن الوظائف الشاغرة في السودان بالصحف البريطانية دون سواها مما يعنى الاستعانة بالموظفين الانجليز .

وبدأ بالفعل التنبيه الى خطورة الموقف البريطاني بالنسبة لتحديد عدد الموظفين المصريين العائدين للعمل في السودان ، وبالنسبة لنوعياتهم التي لا تمثل كفاءات عالية ، وبالنسبة لفترة بقائهم في مناصبهم ، وفي المقابل يضغط المصريون من أجل زيادة عدد الموظفين ، ويصل الأمر بالملك فاروق الى أن يطلب من المندوب السامي البريطاني بالقاهرة السير « مايلز لامبسون » في صيف عام ١٩٣٩ م تعيين نائب مصرى للحاكم العام ، ومع رفض الجانب البريطاني لهذا الطلب إلا أنه يبقى كدليل على الرفض المصرى للانفراد البريطاني بالأمور في السودان . كما أن عددا من السياسيين المصريين أخذوا يستحثون الموظفين الأكفاء للذهاب الى السودان وشغل وظائف لمدة طويلة ، ونشاط كل من الحزب الاقتصادى المصرى فى الخرطوم . وكان عبد الله أباطة بك - الذى نجح فى تشكيل لجنة السودان الدائمة التى صارت مجلسا اداريا يندخل فى كل الامور المحلية أو الخارجية التى تهم السودان ، ومفتش عام الرى المصرى بالسودان - وكان عبد القوى أحمد بك - الذى كان داعية لوحدة وادى النيل ، والمشاركة فى حملة لجمع التبرعات لانشاء مدرسة مصرية بالخرطوم ، أمثلة على النشاط المصرى الوحوى .

-- وسار الرفض المصرى للسياسة البريطانية بالسودان أشواطا أخرى ، بالتفكير فى اقامة مدرسة مصرية ثانوية بالخرطوم التى سسيح للطلاب السودانيين - وخاصة غير الفادرين ماليا - الفرصة للحصول على تعليم ثانوى حديث . وسوف يكون مدرسو هذه المدرسة الأكفاء عناصر تأير فى السودانيين لصالح الارتباط فى مصر ، ومن ثم ستكون هذه المدرسة منافس قوى وخطير للمدارس الحكومية ذات الطابع البريطانى ، هذا الى جانب التفكير فى انشاء مدارس لحفيظ القرآن الكريم ومكتبة مصرية فى مقر المسنشار أو الحبير

الاقتصادى المصرى ، وكل ذلك كان بهدف توحيد النقافة بين السودانيين،
والمصريين بما يجعل وحدة الفكر بين الشعبين منطلقا لوحدة وادى النيل .

كما أن المسئولين عن الجامع الأزهر فى مصر أرادوا انهاء دور معهد أم درمان الدينى - وكما أراد له البريطانيون - كمنافس وابعاد للشباب السودانى. من التوجه الى مصر ، فضغطوا من أجل تحقيق تبعية هذا المعهد للأزهر ، وقد أيدت الصحافة المصرية ، كما أيد أعضاء البرلمان ، ورجال الحكومة المصرية موقف الجامع الأزهر هذا - ، والذي تفجر منذ عام ١٩٣٨ م ، وإن لم تنجح المحاولات المصرية أمام عناد المسئولين البريطانيين فى ضم المعهد الى الأزهر . إلا أن رأى العام المصرى والسودانى صار على وعى بمحاولات التفرقة التى تتبعها بريطانيا بين الشعبين حتى فى مجال التعليم الدينى .

كما كان للرفض المصرى للسياسة البريطانية مظهر آخر تمثل فى إعادة. الجسور الاقتصادية بين مصر والسودان والتى كانت قد قطعت بإنهاء الوجود المصرى فى السودان عقب ثورة ١٩٢٤ م . ويرجع الفضل فى ذلك للحبر الاقتصادى المصرى بالحرمون عبد الله أباطة بك الذى نجح فى تشكيل « لجنة السودان الدائمة » التى تشكلت من عدد من وكلاء الوزارات المصرية بالإضافة الى بعض أعضاء البرلمان المهتمين بالسودان ، ودار أغلب نشاط هذه اللجنة حول قضايا إعادة الاتصالات الاقتصادية بين البلدين . وقد وافق البرلمان على اعتماد مبلغ ألف جنيه لها فى مشروع الميزانية لعام ١٩٣٨/١٩٣٩ (١٣٩) .

وفد نجحت اللجنة بالفعل فى زيادة الواردات المصرية الى السودان زيادة ملحوظة ، كما زادت أيضا الصادرات السودانية الى مصر بنسبة ملحوظة ، وشارك المنتجون السودانيون فى عرض منتجاتهم بمنحرف فؤاد الأول الزراعى عام ١٩٣٧ ، كما افتتح مركز تجارى صناعى مصرى بالحرمون تحت اشراف اللجنة المصرية الدائمة للسودان ، يقوم المركز بعرض ما تنتجه مصر فى مجال الزراعة والصناعة . وكل ذلك ساعد على توثيق الروابط بين الشعبين المصرى والسودانى .

ثم تاتى زيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان فى أواخر شهر فبراير ١٩٤٠ م بعد سلسلة من المواقف فى مصر والسودان لتدفع بالفكرة.

الفومية وروح الأخوة بين شعبى وادى النيل خطوات ايجابية وترجع أهمية هذه الزيارة اذا أدركنا عدة أمور أهمها أن وزارة على ماهر تضمنت عناصر معادية لانجلترا مثل عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ومحمد صالح حرب وزير الدفاع الوطنى الى جانب الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وهذه علامة على عدم مهادنة الوزارة للسلطات البريطانية سواء بالنسبة للقضايا المصرية أو بالنسبة لقضية السودان .

وتشكيل وزارة على ماهر على هذا النحو جعلها تتمسك عام ١٩٣٩ بالربط بين الاستجابة لطلب انجلترا باعلان مصر الحرب ضد ألمانيا الى جانب الحلفاء وبين طلب مصر لجلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان والاعلان عن ذلك فوراً ، وأن يسمح من الآن بوقف اجراءات منع دخول المصريين الراغبين فى الإقامة بالسودان ، وأن توافق انجلترا على اعتبار كلية غوردون كفرع للجامعة المصرية كما هو حال جامعة الاسكندرية ، والحاق معهد أم درمان الدينى للجامع الأزهر ، واستخدام أكبر عدد من العلماء والمدرسين المصريين فى مدارس السودان ، وأن يزيد عدد القوات المصرية بالسودان وأن تلحق بها كتائب سودانية . وأن يكون للحاكم العام نائب مصرى .

وأكب ضغط الوزارة المصرية من أجل استجابة الحكومة البريطانية للمطالب المصرية العادلة بالسماح بالاتصال المباشر بين المصريين والسودانيين ودون قيود ، حملات صحفية وخطباً برلمانية كلها تؤكد هذه المطالب فأشارت خطبة العرش التى ألقاها على ماهر عند افتتاح البرلمان فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ - لأول مرة - اهتماماً بالسودان على المستوى الرسمى يؤكد حرص مصر على توثيق الصلات النكافية والاجتماعية بين شعبين شقيقين أخوتها أبدية . وتنازل موضوعات ربط القاهرة بالخرطوم بخطوط اتصال تليفونية ، ويعاد تشكيل « اللجنة الدائمة للسودان » نتيجة لحملة حكومية ، ويطالب النواب بفتح باب المفاوضات فوراً مع انجلترا فى القضية السودانية .

ويستمر الضغط المصرى على الجانب البريطانى استفادة من اشتعال الحرب العالمية البانية ، بالمطالبة - وحتى أثناء زيارة الحاكم العام للسودان الى القاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٣٩ - بالسماح للمصريين بالمشاركة فى تقديم العطاءات التى تعلن عنها حكومة الخرطوم ، والغاء القيود المفروضة على دخول المصريين الى السودان ، وتخفيض أجور النقل بين مصر والسودان ، ووضع نظام جمركى واحد للبلدين ، والسماح بإنشاء مدرسة ثانوية مصرية بالخرطوم الى جانب كلية

غوردون التي لا يسمح للمصريين بدخولها ، وإلى جانب مدرسة الأقباط النابوية المصرية أيضا ، والموافقة على تعيين شيخ سوداني متخرج من الأزهر لمعهد أم درمان أنديني وهو المنصب الشاغر وأن يتبع المعهد الجامع الأزهر ، وكل تلك المطالب أنارت المسئولين البريطانيين الذين رأوا أنه يجب تشجيع القومية السودانية كأفضل وسيلة للدفاع عن السودان ضد القومية المصرية النامية (١٤٠) ، وحتى يمكن - في دأى البريطانيين - وقف اتجاه على ماهر والقصر الداعى إلى تمصير السودان واستخدام سياسة المراوغة أمام المطالب المصرية .

ويصل على ماهر إلى السودان ومعه وفد يضم وزيرا للدفاع الوطني والأشغال العمومية ، وكان أول رئيس وزراء لمصر يزور السودان وهو في الحكم ، وتفقد كثيرا من البلاد ، ورأى بعينه - على حد قوله - في ذلك البلد الشقيق. آتار مصر ومؤسسات مصر ، وأن الهدف من زيارته كان التعرف على احتياجات شعب السودان ، وأن : اجتمع إلى نفوس ألف بيننا وبينها النيل الأعظم في وحدة سامية هي وحدة الوطن الأعظم ، وقد انتظمت رحلتنا العاجلة العظيمة وأم درمان وسنار وكوستي وملاكال ، وبحر الزراف وبور سودان ، وقد اتصلت في أنائها بالحكام وبكبار السودانيين وبالأهالي ، وزرنا المؤسسات المصرية في الري والجيش بالخرطوم وملاكال وبور سودان ، وزرنا المعهد الدينى فى أم درمان ، وزرنا المدارس للبنين والبنات والعلمين والمعلمات وكليات الطب والحقوق والهندسة والزراعة والمحاكم المدنية والجنائية والشرعية والمستشفيات والمتاحف والخزانات . وزرنا الغرفة التجارية ومؤتمر الخريجين والأندية المصرية والسودانية (١٤١) .

كانت زيارة رئيس الوزراء المصرى اذن شاملة وميدانية وقومية ، فقد شملت معظم النشاط الحيوى فى الدفاع والاقتصاد والتعليم والصحة والادارة فى أهم مدن السودان ، وهى زيارة لكل هذه النشاطات فى مواقعها والاحتكاك بالعاملين فيها وبأبناء الشعب السودانى وإظهار اهتمام مصر بمطالب واحتياجات الشعب السودانى - رغم الحكم البريطانى - بما يؤكد سياسة حكومته القومية الداعية لوحدة وادى النيل .

(١٤٠) د. يونان ليب : المرجع السابق ص ١٣١ .

(١٤١) الهيئة النيابية السابعة - دور الانعقاد الثالث - الجلسة رقم ٣١ بتاريخ

١٩٤٠/٣/١١ م المجلد الأول ص ٩٢٩ عن كتاب د. يونان : قضية وحدة وادى النيل ص ١٣٦ .

ومن الطبيعي أن ينعرف على ماهر على حفيضة أهداف مؤتمر الحريجين ، إذ انتهر أعضاء المؤتمر فرصة وجود رئيس الوزراء المصرى بالخرطوم ودعوه الى حفل ، وأوضحوا له أهداف مؤتمرهم ما ظهر منها وما يكاد يظهر ، وشعر على ماهر بأن المؤتمر لم يكن صنيعة لبريطانيا . ومنذ ذلك الوقت تغير موقف مصر الرسمي نحو المؤتمر ، وبدأت تتطلع الى التعاون مع القوميين فى السودان الراغبين فى اخراج الامجليز ، وعندما طلب المؤتمر العون المالى من مصر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه الاجتماعية والتعليمية وغيرها أخذت مصر تبذل فى سبيل التعليم وأقامت عددا من المدارس فى السودان (١٤٢) ، ورأى على ماهر فى شباب السودان - كما فى شباب مصر - ذكاء ووداعة ودمانة خلق وأمل فى المستقبل وفى الله ، وعليه فإنه لم يكن يوسعنا أمام تلك الروح التى يتوقد بها شباب السودان الا أن نبارك تلك النهضة ونعلن اغتباطنا بها وتشجيعنا لها وحرصنا على حفز همم ذلك الشباب الى طلب المزيد والسعى الى الكمال ، لذلك أسسنا عدة جوائز سنوية تتشرف بالنسبة الى صاحبى الجلالة الملك والملكة وتبقى رمزا حيا لاهتمام مصر بخير السودان وأهله (١٤٣) .

ورأى الانجليز أن على ماهر قد نجح فى تحريض السودانيين ضد الانجليز ، إذ أن مؤتمر الحريجين عقب زيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم قد تبدل موقفه وصار أكثر ايجابية فى مواقفه القومية مع مصر وأنه نتيجة لمد المؤتمر بالمساعدات المالية والمعنوية أظهر المؤتمر اهتمامه بالأمور السياسية بعد أن كان نشاطه قاصرا على النواحي الثقافية والاجتماعية . وتبعاً لذلك تقدم المؤتمر فى عام ١٩٤٢ م رسمياً لحكومة الخرطوم بمطالبه باعتباره المتحدث باسم الوطنيين السودانيين ، ولكن حكومة الخرطوم رفضت هذه المطالب (١٤٤) . ولم تدرك السلطات البريطانية أن الروح الوطنية كامنة فى السودانيين ووجدت فى زيارة على ماهر فرصة للظهور ، ولم تظهر نتيجة لتحريض المصريين لأن هذا القول فيه استهانة بالوطنية السودانية .

وإذا كان على ماهر قد عمل على نجاح رحلته واتصل بأكبر عدد من أبناء الشعب السودانى على مختلف طوائفه ، مما أحل اللفة والتفاهم الكاملين بين مؤتمر الحريجين بصفته ممثلاً للحركة الوطنية السودانية وبين المسئولين

(١٤٢) صرار صالح ، المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(١٤٣) الهيئة السيادية السابعة - نفس المرجع .

Collins & Tignor: Op. cit, P. 148.

(١٤٤)

المصريين ، فإن المؤتمر قد شعر بأنه سجل نصرا كبيرا اذ أبدل أحد خصومه الى صديق وفي ، أما الآخر وهو بريطانيا فقد بقيت له معها جولات وجولات (١٤٥) . ذلك أن الحكومة المصرية كانت تنظر قبل زيارة علي ماهر للسودان بعين الشك للمؤتمر باعتباره تنظيما نشجعه حكومة السودان سرا لاعتراض التغلغل المصرى . وقد اقتنع رئيس الوزراء المصرى أثناء الزيارة أن الأمر ليس على هذا النحو ، وأن المؤتمر يمكن أن يكون فى الحقيقة ناطقا بلسان المعارضة للإدارة البريطانية (١٤٦) .

اذن التقييم المصرى لنشاط مؤتمر الحريجين تقييم صحيح ، بعكس التقييم البريطانى ، فالبريطانيون اعتبروا المؤتمر - عقب زيارة علي ماهر للسودان - قد خضع للتأثير المصرى وأخذ يسير فى فلك المطالب المصرى ، ومن ثم ناصبوه العداء عندما أظهر المؤتمر اتجاهاته الوطنية التى يعارضها المسئولون البريطانيون ، وأخذوا يعملون على تفتيت وحدته تحقيقا للسياسة البريطانية العتيقة « فرق تسد » وحتى تطيل الوجود البريطانى منفردا بالسودان .

وعلى هذا عمل البريطانيون على ضرب الحركة الوطنية فى كل من مصر والسودان ، تلك الحركة التى أخذت فى التآلف والتعاون ، ففى مصر عمل البريطانيون على اسقاط وزارة علي ماهر - التى سقطت فعلا فى يونيو ١٩٤٠ - انطلاقا من أن علي ماهر وزملائه العسكريين الثلاثة عبد الرحمن عزام ومحمد صالح حرب وعزيز المصرى غير منعاونين ، اذ أن الأخير عمل على تقويض مكانة البعثة البريطانية عمدا ، أما علي ماهر فلم يكتف بطرد عدد من الموظفين المعروفين بميولهم البريطانية بل انه شجع حملة تحدى ضد الوضع الانجليزى - المصرى فى السودان (١٤٧) . وأما محمد صالح حرب فمعروف بعدائه الشديد للانجليز منذ الحرب العالمية الأولى . كما استمر الضغط البريطانى حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٣ م الذى أصاب الوطنيين المصريين فى شعورهم ، وأوضح بما لا يدع مجالا للشك اصرار انجلترا على أن تكون كلمتها مسموعة فى مصر دون اعتراض من أحد .

الا أن اشتعال الحرب العالمية السابعة وحاجة انجلترا للأرض المصرية

(١٤٥) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 141.

(١٤٦)

(١٤٧) د. يوانان ليبب : المرجع السابق ص ١٠٩ .

كميدان معركة وللأرض السودانية كعمق استراتيجي لأرض المعركة ، وحاجتها للقوات المصرية والسودانية وللإمدادات الغذائية ووسائل المواصلات من شطرى وادى النيل ، وظهور أفكار حرة وديمقراطية أعلن عنها أثناء المعارك الحربية كالنص فى الإعلان عن تشكيل حلف شمال الأطلنطى فى أغسطس عام ١٩٤١ على حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار عقب انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية ، قد أظهرت أفكارا جديدة فى كل من مصر والسودان ، وفى مصر ظهرت أحزاب وجماعات جديدة اهتمت بالدعوة لإخراج الانجليز من مصر والسودان واعطاء السودانين حق تقرير المصير مع العمل على وحدة وادى النيل - وفى السودان وجدت انجلترا فى قوة دفاع السودان جيشا طالما هدد الايطاليين فى اترتريا والحبشة ، اذ اسنطاعت هذه القوة مع قوة بريطانية انزال هزيمة ساحقة بالايطاليين فى « كرن » بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤١ م واجلائهم عن كسلا(١٤٨) . ومن ثم شعر السودانيون الذين شاركوا فى صنع النصر للبريطانيين ، كما شاركوا فى المعارك فى كل من الحبشة وليبيا ، بأن هذه المشاركة لا بد لها من ثمن ولا أقل من أن يمنح السودان استقلاله لتصبحا به فى جانب الديمقراطية ، ومساندته لها(١٤٩) . وكان متوقعا أن ننشر بين السودانيين هذه الأفكار وأعى أفكار حق تقرير المصير والسليم باستقلال السودان ، خاصة بين المتعلمين منهم .

كما أن فترة الحرب قد عمقت من الاتصالات المصرية السودانية مع التسليم البريطانى الى حد ما بهذه الاتصالات انطلاقا من شعور انجلترا بحاجة الى هدوء الحالة فى مصر والسودان(١٥٠) أثناء الحرب ، وتمل هذا العمق فى الاتصالات بين شعبى وادى النيل فى قدوم القوات السودانية الى مصر للعمل فى صفوف قوات الحلفاء الى جانب اخوتهم المصريين سواء فى صحراء مصر العربية أو حنى فى ليبيا ، وتردد الصحفيين السودانيين على القاهرة لتغطية أخبار المعارك الحربية وحقاوة المصريين بهم وظهور الأفكار الوجدية بين الطرفين على أسس موضوعية تغلب المصلحة الحيوية على مجرد العاطفة ، وأيضا استقبال القاهرة لأعداد متزايدة من طلاب العلم السودانيين سواء للالتحاق بالجامعة المصرية أو الجامع الأزهر وتقديم كل التسهيلات لهم ، ثم مشاركة السودانيين فى العمل السياسى بمصر التى كانت بداية لنسر

ما خبروه فى مصر الى السودان • وفى نفس الوقت خرج بعض المصريين الى الخرطوم فى زيارات طالت أم قصرت ، كان منهم الكاتب عباس محمود العقاد ، وجلال الدين الحامصى عضو حزب الكتلة الوفدية ، وبعض أعضاء الإخوان المسلمين ، وبعض أعضاء البرلمان المصرى • وقد أثر وجود هؤلاء فى السودان فى تدعيم الارتباط الفكرى بين المتعلمين فى شطرى وادى النيل •

نتيجة لكل تلك المؤثرات اتخذ مؤتمر الخريجين العام مواقف ايجابية منذ أوائل عام ١٩٤٢ م ، مثل الاعتراض لدى حاكم عام السودان على اشراك قوة دفاع السودان فى الحرب ببجبهة ليبيا دون استشارة الشعب السودانى عن طريق ممثلية أو الناطقين باسمه أعضاء المؤتمر ، ومثل تقديم مذكرة بتاريخ ٣ أبريل من نفس العام الى الحاكم العام يطالبه أعضاء المؤتمر باصدار تصريح مشترك فى أقرب وقت من قبل الحكومتين المصرية والبريطانية باعطاء السودان حدوده الجغرافية الكاملة حتى تقرير المصير ، والغاء قوانين الماطى المفولة ، وتحديد الجنسية السودانية ، وعدم تجديده عقد الشركة الزراعية فى الجريرة ووقف الاعانات عن الارساليات مع توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب (١٥١) ، وايجاد هيئة تمثل السودانين لاقرار القوانين والتصديق على الميزانية • واعطاء أبناء السودان الحق فى نولى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع المصالح الحكومية ، ورفع القيود عن حرية انغال السودانين داخل بلادهم وعن مناجرتهم فى كل القطر السودانى •

ولكن الحاكم العام رد المذكرة للمؤتمر وكلف السكرتير الادارى السير دوجلاس نيوبولد Newbold بالرد كتابة الى المؤتمر ، فجاء الرد مستنكرا تمثيل مؤتمر الخريجين لجميع أبناء الشعب السودانى وبحويل صفه الى هيئة سياسية وطنية ، وأن ذلك سيدفع حكومة الخرطوم الى عدم التعاون مع المؤتمر بل وفقد الثقة به ، وأن عليه أن يحصر نفسه فى الأمور النقامية والاجتماعية ، ويتعد عن الاشتغال بالأمور السياسية • وقد أدى هذا الرد بالفعل الى حدوث أزمة نه بين المؤتمر الذى يضم الصفوة المثقفة السودانية وبين المسئولين البريطانيين حكام الخرطوم ، كما أدى الى مزيد من النقارب بين السفنن السودانين وبين مصر ، فقبل أن ستنبى السنة وفى شهر أكتوبر ١٩٤٢ م قبل وزير المعارف المصرى أن يكون مؤتمر الخريجين هو الهيئة التى

تقبل من خلالها طلبات السودانين بالنفسدم للدراسة بمؤسسات التعليم المصرية (١٥٢) .

ولكن أخطر نتائج الرد البريطانى على مذكرة مؤتمر الحريجين كانت انسحابات المؤتمر الى مجموعتين : معتدلين أعلنوا استعدادهم للنقطة فى الحكومة ، ووطنيين متحمسين يقودهم اسماعيل الأزهرى اتجهوا نحو مصر تحت شعار وحدة وادى النيل (١٥٣) . وقد كونت هذه المجموعة عدة أحزاب تنادى بنفس الشعار فيما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٤ م كانت حزب « الأشقاء » الذى ضم قيادة مؤتمر الحريجين والذى يجاوب مع حماس السودانين ، وأعلن عن مطالبته بقيام حكومة ديمقراطية سودانية فى اتحاد مع مصر تحت التساج المصرى ، وحزب « الاتحاديين » ، وحزب الأحرار ، وأخيرا حزب « وحدة وادى النيل » الذى ظهر أوائل عام ١٩٤٦ م .

وبينما اتحدت الأحزاب المنادية بالوحدة مع مصر فى إطار الاستقلال الوطنى وقيام حكومة سودانية ديمقراطية نشرك مع مصر فى اتحاد - لاوحدة - تحت الناج المصرى ، وصار هذا الشعار قرارا لمؤتمر الحريجين الذى أصبحوا يتكلمون باسمه ، حرصت هذه المجموعة على نيل تأييد السيد على الميرغنى فى مقابل تأييد السيد عبد الرحمن المهدي للمجموعة الداعية الى فكرة « السودان للسودانيين » ، ورغم أن السيد على الميرغنى لم يعلن صراحة تأييده لحزب الأشقاء لانه رجل دين ولا يجب أن يزج بنفسه أو بتعاليم الطريقة الختمية فى المسائل السياسية ، كان خصومه يلمسون مساندته الحمية لحزب الأشقاء وذلك باشتراك كثير من رجال الطائفة فى الحزب (١٥٤) .

وهكذا بدأ الانقسام فى الحركة الوطنية السودانية بظهور حزبين رئيسيين ، حزب الأشقاء وصار السيد على الميرغنى راعيه ، وصار مسيطرا على مؤتمر الحريجين ابتداء من جمعيته العمومية أو اللجنة التنفيذية ، أو مكعب المؤتمر ، الى الحد الذى انتهى بانسحاب أنصار حزب الأمة ، الذى يرعاه السيد عبد الرحمن المهدي وينضوى تحت لوائه جميع الأنصار - من المؤتمر ، وبحصول الأشقاء وسائر الأحزاب الانحادية على ٤٥ مقعدا من مقاعد لجنة السنين - وهى

Holt: Op. cit, P. 143.

(١٥٢)

Collins & Tignor: Op. cit, P. 149.

(١٥٣)

(١٥٤) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٩ .

الجمعية العمومية التي كان عدد أعضائها ٦٠ عضوا - في الانتخابات التي جرت في نوفمبر عام ١٩٤٥ م (١٥٥) .

بدأ حزب الأشقاء نشاطه منذ عام ١٩٤٣ م برئاسة اسماعيل الأزهرى بين مدن السودان ومن خلال المثقفين السودانيين، وكان حزب الأشقاء أول حزب سياسى فى السودان (١٥٦) ، بينما تأسس حزب الأمة فى يناير ١٩٤٥ م الذى كان شعاره السودان للسودانيين ، بمعنى استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا ، وحزب الأمة بهذا كان حزبا انفصاليا ومعاديا لفكرة وحدة وادى النيل بشكل حاسم ، فهو يلاضافة الى مطلبه بانفصال السودان قد سوى فى العلاقة بين بريطانيا ذات الاهداف الاستعمارية المعروفة ومصر الجزء الشمالى من الوادى ، وهو بذلك قد نسف فكرة وحدة وادى النيل من أساسها (١٥٧) .

والى جانب ذلك فقد اتصف حزب الأمة بأنه حزب طائفى باعتبار زعامته - السيد الصادق المهدي منشئ الحزب ، والسيد عبد الرحمن المهدي راعيه - دينية وقبلية ، الى جانب اعتماده على تأييد حكومة الخرطوم ، بالاضافة الى مناداته بتقسيم المجتمع السودانى الى طبقات ، ونتيجة لذلك كله لم تكن لحزب الأمة شعبية واسعة تضارع الأحزاب الوحدوية ، وذلك لأن السودانيين أخذوا على رجال الحزب استعدادهم للنعاون مع الادارة البريطانية للوصول الى الاستقلال مما أظهرهم كأدوات للاستعمار البريطانى على عكس الموقف بالنسبة لحزب الأشقاء (١٥٨) ، الذى لقي التأييدا من الجماعات الوطنية المصرية والسودانية على حد سواء ، ومن ثم بدأت تحركاتهم تؤثر فى موقف حكومة السودان وفى تعميق فكرة وحدة وادى النيل .

وكان انشاء المجلس الاستشارى للسودان الشمالى فى ١٥ مايو ١٩٤٤ م خطوة بريطانية لتعزيق الحركة الوطنية السودانية بالعمل على اضعاف الطبقة المثقفة السودانية وتأييد الزعماء الدينيين والقبليين ، وفى نفس الوقت ايجاد وسيلة للتناقض بين المثقفين السودانيين وزملائهم المصريين ، ولكن هذا المجلس لم يقنع السودانيين لأنه كان تحت سيطرة الحكومة ، ثم كان استشاريا لا حول

(١٥٥) د. يوان لبيب . المرجع السابق ص ١٨٦ .

Op. cit, P. 149.

(١٥٦)

(١٥٧) د. يوان لبيب : المرجع السابق ص ٦٨٥ .

Hik : Op. cit, P. 144.

(١٥٨)

له ولا قوة ، وعمد الى بشطير السودان الى شمالى وجنوبى بطريقة رسمية ، ثم لم يكن لاعضائه أى نفوذ على الوعى السياسى ، كما أنه لم يرض الجنوبيين الذين طالبوا بالانضمام اليه(١٥٩) .

ولم يرض كل من المصريين والسودانيين عن قيام هذا المجلس الاستشارى تحت اشراف السير « هوبرت هدليستون Hubert Huddleston الحاكم العام ، والسكرتير الادارى سير « دوجلاس بيوبولد » Douglas Newbold فالصريون نظروا اليه باعتباره وسيلة بريطانية أخرى لابعاد المشاركة المصرية فى حكم السودان ، والسودانيون خاصة المنفعون منهم « الانلجنسيا Intelligentsia » اعتبروه مجرد مجلس مناقشة لأن قراراته غير ملزمة للحكومة ، كما أن المجلس يضم بين أعضائه السودانيين غالبية من الزعماء القبليين الذين تسير اتجاهاتهم التقليدية فى طريق استحوادهم على السلطة على عكس الاتجاهات الليبرالية التى تسعى اليها الطبقة المنفعة ، وأخيرا فان أمور جنوب السودان استبعدت من المناقشة فى المجلس ، ولأول مرة فى هذا القرن ظهر بوضوح أن جنوب السودان له تأثير منفصل(١٦٠) .

وكان لانشاء هذا المجلس ردود فعل عند المصريين والسودانيين ، بمنلت فى تبنى حكومة الوفد المصرية سياسه أكثر جرأة فى تحدى الاجراءات البريطانية فى السودان ، سواء بتصریحات مصطفى الحاس باشا نفسه ، أو مقالات الصحف التى اسنمرت طوال الصيف فى التاكيد على مسألة وحدة وادى النيل ، مما نسح عنه أن يطيح الملك فاروق بوزارة الوفد دون أن نجد سدا من المسئولين البريطانيين ، فى ٨ أكتوبر من نفس العام ، واحلال حكومة يرأسها أحمد ماهر الذى واجه مشكلة أخرى عندما رشح مواطن سودانى نفسه لعضوية مجلس النواب المصرى فى أواخر أكتوبر عن دائرة عابدين ، ورغم تأييد الوطنيين المصريين والسودانيين لهذه الخطوة الجريئة « لعل البرير » المواطن السودانى ، إلا أنه اضطر الى سحب ترشيح نفسه أمام مواقف البريطانيين المنعنة وخروج المظاهرات العارمة المؤيدة له مما قد يؤدى الى سفك دماء بريئه .

ورغم هذا فانه رغم سحب على البرير طلب ترشيحه فى أواخر ديسمبر ، إلا أن المظاهرات اسمرت ، وشارك فيها طلاب الجامعة المصرية والجامع الأزهر

(١٥٩) مراد صانع . المرجع السابق ص ٢٦١
Collins & Tignor : Op. cit, P. 150.
(١٦٠)

بل وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وكلها تطالب على البرير بعودة ترشيح نفسه وتستنكر مواقف المندوب السامى البريطانى ، كما أن على البرير استمر فى إصدار صحيفته « السودان » يهاجم فيها السياسة البريطانية ، وترفع شعار : نيل واحد ، شعب واحد ، تاج واحد (١٦١) .

ورغم اختلاف الأحزاب السياسية فى مصر حول الكيفية التى تتم بها وحدة وادى النيل إلا أنها متفقة فى الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان ، ولكن الشيء الذى يثير الانتباه أن يتفق حزب الأمة مع بقية الأحزاب الاتحادية فى السودان على ضرورة الوحدة بين مصر والسودان ، ذلك الاتفاق الذى وقعته جميع أحزاب السودان السياسية ، الاتحادية منها والانفصالية فى ٣ أكتوبر ١٩٤٥ م ، والذى أعلن باسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة » .

وجاء فى هذه الوثيقة أن الموقعين يسعون الى قيام حكومة ديمقراطية فى السودان تتمتع بالحرية وفى اطار اتحاد مع مصر وتحالف مع انجلترا ، وأن تشكل لجنة تشترك فيها الحكومة والمؤتمر مناصفة مهمتها وضع مشروع لتولى السودانيون مقاليد الحكم فى البلاد فى أقرب وقت ممكن ، وأن تطلق الحكومة الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة . وانطلاقا من هذا فقد انفتحت الأحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية على السفر الى مصر مراقبة المفاوضات التى بدأت منذ مطلع عام ١٩٤٦ م بين مصر وانجلترا ، ولما كانت أهداف الأحزاب السودانية متباينة من حيث الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام فقد وصلوا الى اتفاق وسط يترك للسودانيين تعيين نوع من الارتباط الذى يريدونه مع مصر (١٦٢) .

ومعنى هذا أن فكرة اقامة اتحاد مع مصر مع وجود حكومة سودانية قد صارت أكثر اتبعا من فكرة الوحدة الاندماجية الكاملة ، وهنا تبدأ الأحزاب المصرية التقليدية تحوف من فكرة تقرير المصير والفكرة الاتحادية التى صارت أكثر رواجاً فى السودان من فكرة الوحدة الكاملة واعتقد المصريون أن تشجيع المسئولين الانجليز لفكرة تقرير المصير للسودانيين إنما هو بقصد فصل السودان عن مصر وتسليمه للمعاونين مع انجلترا من أبناء السودان . وفى المقابل رأت جماعات أخرى فى كل من مصر والسودان أن الكفاح المشترك ضد الانجليز هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة بين الشعبين .

(١٦١) د. يوزف ليب المراجع السابق ص ١٩٧ .

(١٦٢) فراد صالح المراجع السابق ص ٢٦١ .

وقد شهدت الساحة المصرية والساحة السودانية خلال عام ١٩٤٦ م تحركات شعبية تنادى بوحدة وادى النيل كان عمادها طلاب العلم في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها باعتبارهم العمود الفقري لحركة الكفاح الوطنى ، ففي الوقت الذى تكونت فيه « اللجنة التنفيذية العليا للطلبة » وقادت حركة المقاومة للحكومة النقراشية لتهاونها فى السعى لتحقيق المطالب الوطنية ، فى هذا الوقت - يناير ١٩٤٦ - يتكون « الاتحاد العام للطلبة السودانيين » بالقاهرة ويختار له أيضا لجنة تنفيذية (١٦٣) ، وقد سيطر اليساريون على كلا التنظيمين الطلابيين . وشارك التنظيمان فى المظاهرات الغاضبة ضد تهاون حكومة النقراشى فى المطالب المصرية السودانية أمام عناد السلطات البريطانية ، تلك المظاهرات التى بدأت بمظاهرة كوبرى عباس بالقاهرة فى ٩ فبراير ومظاهرة يوم ٢١ من نفس الشهر التى تسببت فى اسقاط وزارة النقراشى ، وفى نفس الوقت شارك الطلاب السودانيون فى النظار ضد السلطات الانجليزية فى مارس معلنين تضامنهم مع اخوانهم المصريين ومنادين بوحدة وادى النيل .

وخلال وزارتي كل من النقراشى وصدقى ثم النقراشى خلال عامى ١٩٤٦/١٨٤٧م بدأت الخلافات القديمة بين الاتحاديين والانفصاليين السودانيين تطفو من جديد على السطح ، وكان السبب فى ذلك موافقة الاتحاديين بزعامة اسماعيل الأزهري على تحقيق وحدة وادى النيل بين مصر والسودان دون التمسك بحق تقرير المصير ، وكان هذا ما طالبت به الحكومات المصرية آنذاك . فى تفاوضها مع الانجليز ، بينما رفض حزب الأمة قبول ذلك وأصر على تمكين السودانيون من تقرير مصيرهم وقيام حكومة مستقلة دون شروط مسبقة بقيام وحدة أو اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . وظهر الخلاف بوجود اسماعيل الأزهري بالقاهرة يراقب التطورات بينما أخذ حزب الأمة يروج لفكرته بالخرطوم ، وبوجود مندوبين يمثلون الفريقين فى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة عرض القضية على مجلس الأمن .

رأت انجلترا أن الاسراع فى تقريب السودانيون من الحكم بالسودان وخاصة أولئك المتعاونين معها يحقق أهدافها فى الفصل بين شطرى وادى النيل . وأن يظل نفوذها قائما حتى لو حصل السودان على استقلاله ، ويضمن لها ذلك أولئك السودانيون الذين أوصلتهم الى كراسى الحكم أمام معارضة مصر معارضة

السودانيين الداعية الى الانحداد مع مصر ، وتمشيا مع ذلك فقد أخرج الحاكم العام للوجود جمعية تشريعية لتكون بديلة عن المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وذلك أواخر عام ١٩٤٨ م النى ضمت ممثلين لشمال السودان وجنوبه ، وكان عدد أعضائها ٩٥ عضوا من بينهم ٨٩ سودانيا والباقي هم الأعضاء البريطانيون السسة فى المجلس التنفيذى ، وتشكلت وزارة سودانية اشترك فيها سسة أعضاء سودانيين .

وقف الاتحاديون من هذه المشروعات الحكومية موقف المعارضة الشديدة ، فلم يشاركوا فى الانتخابات للجمعية التشريعية كما لم يكن بينهم وزراء واحدا ، وأقاموا المظاهرات العارمة فى الخرطوم وفى غيرها من مدن السودان الكبرى ، وتصدى البوليس لهذه المظاهرات حيث اعتقل الزعماء الاتحاديون وأودعوا السجن ، وبينما باركت بريطانيا قيام الجمعية عارضتها مصر ، وكما نظر المصريون الى المجلس الاستشارى نظرة شك ، فقد رفضوا بشدة ومعهم الاتحاديون قيام الجمعية ، وكما هو الحال فان بريطانيا لم تعر هذا الرفض أهمية واستمرت فى موقفها المؤيد لقيام الجمعية بل واعطاء القيادة بالجمعية لحزب الأمة (١٦٤) .

انفرد حزب الأمة الممنع بالتأييد البريطانى بقيادة الجمعية التشريعية والمشاركة فى الوزارة وذلك فى غيبة الانحاديين، ومن ثم شجعت بريطانيا حركة حزب الأمة والأحزاب الأخرى المتفقة معه فى الهدف على طرح قضية منسح السودان حكما ذاتيا ، ورغم أنه عند النصويت فى الجمعية كانت الأغلبية لصالح الحكم الذاتى صوتا واحدا ، الا أن الحكومة البريطانية انهرت قيسام الحكومة المصرية عام ١٩٥١ م بإلغاء معاهدة الصداقة والحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ م . والمناداة بإخراج الانجليز من مصر والسودان وإعلان الملك فاروق ملكا لمصر والسودان ، فتقدمت انجلترا بمشروع للحكم انذاتى نال موافقة الجمعية التشريعية بالسودان عام ١٩٥٢ م .

وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ م بمصر كان السودان منقسما الى عدة أحزاب . هى : الأشقاء - وكانوا قد انقسموا عام ١٩٥١ بحيث تولى الأزهرى أحد أجنحة الحزب ، وتولى محمد نور الدين جناحا آخر - وحزب الجبهة الوطنية ، وحزب الانحاديين ، وحزب الأحرار الانحاديين ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكل

هذه الأحزاب عمدت الى مطالبة مصر بتعويضها ومساندتها ، كما أنها كانت تدعو الى نوع أو آخر من الاتحاد مع مصر . وكانت هناك أيضا الأحزاب الاستقلالية وفيها حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب الوطنى ، وكانت هذه تنادى باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا (١٦٥) .

ونظرا لأن قادة الثورة فى مصر من الرجال العسكريين لم يكونوا فقط أكثر مرونة من حكام مصر السابقين بل كانوا أكثر تفهما للمطالب السودانية ، فمن ناحية عملوا على انتفاهم مع بريطانيا . ومن ناحية أخرى عملوا على عدم فرض نفوذ مصر فى السودان ، وقد شهد عام ١٩٥٣ م تحقيقا للناحيتين (١٦٦) اذ استقبلت القاهرة معارضى فكرة الاتحاد مع مصر كما استقبلت مؤيدى هذه الفكرة ، وعملت الثورة المصرية على توحيد الأحزاب الاتحادية فى حزب واحد عرف باسم الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة اسماعيل الأزهري ، كما عملت على التوفيق بين الحزب الاتحادى والأحزاب المعارضة على مبادئ تمتع السودان بالحكم الذاتى وتقرير المصير .

وفى نفس الوقت اتفقت مصر الثورة مع انجلترا على ضرورة اعطاء السودانين حقهم فى السيادة على بلادهم ونقرير مصيرهم بعيدا عن دولتى الحكم الننائى ، وذلك فيما عرف باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م التى سمحت بقيام برلمان سودانى فاز فيه الحزب الوطنى الاتحادى الذى ينادى بوحدة وادى النيل بأغلبية مطلقة ، واجتمع هذا البرلمان السودانى الأول فى أول يناير ١٩٥٤ م ، وفى السادس من نفس الشهر تم احياء اسماعيل الأزهري رئيسا للوزارة ، وفى ظل الاتفاقية تم أيضا سودنة كل الوظائف فى الجيش والبوليس والادارة وتم جلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان .

ومنذ تسلم اسماعيل الأزهري رئاسة الوزارة بدأت شخصية السودان تتبلور وتأخذ مكانها كدولة فى نفوس أبناء الشعب ، وبالرغم من أن الحزب الوطنى الاتحادى كان ينادى بوحدة وادى النيل الا أنه عندما تولى الحكم أصبح يشعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه نحو ايجاد وطن مستقل مع تكوين أقوى الروابط مع الشقيقة مصر (١٦٧) ، وقد تفهمت مصر الثورة ذلك تماما واستجابت لطلب حكومة الأزهري بأن ينال السودان استقلاله الكامل عن طريق التصويت فى داخل البرلمان لا عن طريق استفتاء عام كما نصت

(١٦٥) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(١٦٦)

Gp. cit, P. 153.

(١٦٧)

الاتفاقية المصرية البريطانية ، ولما لم تقترض انجلترا على ذلك أيضاً ، انعقد البرلمان السوداني في ٢٢/١٩ ديسمبر ١٩٥٥ م ، وقرر بالاجماع استقلال السودان وفي الأول من يناير ١٩٥٦ م تم انزال العلمين المصري والبريطاني من على دار الحكومة وشارك كل من رئيس الحكومة اسماعيل الازهرى ومحمد احمد محجوب زعيم المعارضة في رفع العلم السوداني .

وبهذا انتهى الحكم الثنائي في السودان نهائياً ، ذلك الحكم الذى لم يكن ثنائياً الا بالاسم فى حين انفردت انجلترا بالسيطرة ولم تهيئ السودانين لحكم انفسهم ، كما عملت على فصل السودان عن مصر عن طريق ايجاد وسائل التنافس فى المصالح بين أبناء شعبى وادى النيل ، كما عملت على ايجاد تناقض فى المصالح بين جنوب السودان - بعد اقتطاع أجزاء منه لصالح محمية أوغندة البريطانية ولصالح دولة الكنفو الحرة البلجيكية - وبين شمال السودان ، انتهى كل ذلك لتتحمل حكومة السودان المسئول تركلة متقلة أهمها ذلك التفكك الذى أحدثته البريطانيون فى الشعب السودانى بين شماليين وجنوبيين ، وبين قبليين وموطفين ، وبين دينيين ومنقفيين ثقافة غربية ، وبين أحزاب متعددة الاتجاهات والزعامات وأن اقترب بعضها من بعض فى الأهداف ، الى جانب التركة الاقتصادية بارتباط النشاط الاقتصادى السودانى بالاقتصاد البريطانى ، بالإضافة الى عدم استغلال امكانيات السودان الأخرى فى الزراعة والنعدين والأخشاب ، وغير ذلك من الأمور التى كان على حكومة السودان معالجتها فى إطار المحافظة على استقلال البلاد .

الحكم الثنائي والقوى الخارجية

كانت دراستنا عن تطبيق الحكم الثنائي بالنسبة للشئون الداخلية في السودان نوضحها لأساليب سياسته البريطانية للأفراد بإدارة السودان، وإبعاد يد مصر الشريك الأصلي في الانعافية عن التواجد في شئون السودان ، بل والعمل على الفصل تدريجيا بين السودان ومصر بالصورة التي أفضت كما رأينا الى خلق أفكار « العومية السودانية » و « السودان للسودانيين » وغير ذلك مما كان يعنى أن فكرة وحدة وادى النيل صارت تباعد عن الساحة السودانية ، حتى استنفل السودان استقلالاً تاماً وضاع أمل الوطنيين في مصر والسودان في تحقيق الوحدة بين شطرى وادى النيل بعد أن كفحوا من أجلها أجيالا .

ولا نكتمل الدراسة عن الحكم الثنائي بين النظرية والمطبيق دون توضيح الأساليب البريطانية الموجهة من الخرطوم - وبديير من المندوب السامي البريطاني (المعتمد البريطاني سابقا) بالعاهرة ، ومن وزارة الخارجية البريطانية. بلندن - لمواجهة المواقف المصرية التي لم تسنسلم لانفراد إنجلترا بأمور السودان ، ولمواجهة القوى الخارجية المحيطة بالسودان والراغبة في مشاركة إنجلترا في أرض السودان . حيث تسمر هذه المواجهة طوال فترة الحكم الثنائي بالنسبة لمصر وفي فترات معينة منه بالنسبة للقوى الأخرى المحيطة بالسودان .

أولا : مصر

ليست مصر من القوى الأجنبية التي تدل بجهد لها مقاومة انفراد إنجلترا بأمور السودان ، إذ أنها شطر وادى النيل الشمالى لا بعصلها عن السودان أبة حدود طبيعية أو حتى اتفاقات دولية قبل التدبير البريطاني لفصل السودان عن مصر ، فمصر منذ فتح السودان أوائل القرن التاسع عشر وهى عنصر السودان - وتعتبر عملى - عمق اقتصادى بشرى استراتيجى ، ولا يمكن أن يعوم هذا الاعتبار من النظرة التي روح لها المؤرخون الأوروبيون ، وأعلى بها نظره مصر الحاكمة للسودان المحكوم ، فناريخ السودان قبل انجديفة دليل على

انتقال الخدمات من مصر الى السودان باعتبارهما أرضاً واحدة ، ولا يقلل من هذا الارتباط ما شاب التطبيق من سلبيات .

ولذلك فإشارتنا هنا الى مصر تنبع من نظر الحكم الثنائي اليها على أنها قوة خارجية عن السودان وأن أعطتها الاتفاقية بعض الحقوق كرفع العلم المصري الى جانب العلم البريطاني وكوجود قوة عسكرية مصرية - وقيادتها بريطانية - في السودان ، وموقف مصر من هذه النظرة البريطانية ، ومن ثم فسوف تظهر في اشارتنا الى مواقف المصريين وغير رسميين من الأساليب البريطانية لنصل السودان عن مصر وتحطيم وحدة وادى النيل ، ومن الحركة الوطنية السودانية النامية .

وتبدأ المواقف المصرية منذ رفع الجنرال كتنشر العلم البريطاني الى جانب العلم المصري على بقايا سراى الحكومة بالخرطوم يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ م وفقاً لتعليمات تلقاها من كرومر ، فسرت عاصفة استياء بين الجنود والقباط المصريين لهذا العمل ، خاصة وأن المدن التي تم فتحها قبل ذلك مثل دنقلة وكسلا وبربر زعمت عليها الأعلام المصرية فقط (١٦٩) . ولم يقبل هؤلاء ولا احوانهم في مصر التبريرات البريطانية بأن لانجلترا الحق القانوني للاشتراك في حكم السودان لأنها ساهمت بجيشها وأموالها في استرجاع السودان ، في الوقت الذي واجهت فيه بريطانيا مطامع الدول الأوروبية في السودان يدعوى أن السودان جزء من مصر يعود اليها بانتهاء سيطرة المهدي عليه .

وعندما زار كرومر السودان وقف يخطب في جمع من أهالي أم درمان وأعيانها يوم ٤ يناير ١٨٩٩ م قائلاً : أنتم ترون العلمين البريطاني والمصري يخفقان على هذا المكان ، وفي هذا إشارة الى أنكم سوف تحكمون في المستقبل بملكة انجلترا وتخديوى مصر . والنائب (المثل) الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتيهما (١٧٠) . وكان هذا الاعلان قبل عقد اتفاقية الحكم الثنائي بأسبوعين مما يؤكد النوايا البريطانية منذ البداية ، وأنه أراد أن يحضر الأذهان للاتفاقية التى سوف تذاغ عن قريب ، وما كان يعنى آنذاك ذلك الجمع الذى وقف يستمع اليه ، فهم قد رضوا بحكم القدر ولا يهمهم من يحكمهم ،

(١٦٩) د . مكى شبيكة . السودان عبر القرون ص ٤١٩ .

(١٧٠) د . محمد فؤاد شكرى . مصر والسودان ص ٥٧٥ .

ولكنه يقصد الرأى العام فى مصر وانجلترا وأوروبا (١٧١) .

ومع اذعان الحكم فى مصر لمشئنة الانجليز بقبول اتفاقية الحكم النائى ، فقد هاجمت الصحافة المصرية - المعبرة عن الرأى العام المصرى - الاتفاقية ووضحتها كأسلوب لانفراد انجلترا بأمور السودان كبداية لفصل شطرى وادى النيل عن بعضهما ، وشازك فى هذه الحملة الصحفية جريدة الاهرام وجريدة اللواء بصفة خاصة ، وقد هاجمها مصنفى كامل فى جريدة اللواء فى خطبة له بمناسبة مرور عام على توقيعها - ٢٠ يناير ١٩٠٠ م - قال فيها : **«ان الأمم تذكر المصيبة الكبرى والداعية الدهماء التى أنزلها وزراء مصر وساسة البريطان على أمتنا الأسيفة من سماء عدالنهم وانصافهم . تذكروا معاشر المصريين أن أرض السودان رويت بدمائكم وصرفت فيئسا أموالكم وسلبتكم أشبه الرجال وأعز الأبناء . تذكروا معاشر المصريين أن مصر لا حياة لها بغير السودان وأن العياض على منابغ النيل قابض على أرواحكم . تذكروا معاشر المصريين أن ضياع السودان ضياع لمصر ، وأنكم بغير السودان تاقدون الحياة . وما أذكركم بالسودان إلا لتذكروا فيه صباح مساء وتعتبروا الاتفاقية استئسمة انتفاكية باطلة حتى يجىء اليوم الذى تحققون فيه رغائبكم وتكون الحكومة طرحة إرادتكم (١٧٢) .»**

كما أخذت منشورات « جمعية المودة السرية » التى تشكلت من ضباط الجيش المصرى الموالين للحدوي عباس حلمى الثانى منذ عام ١٨٩٤ م بعد الى القاهرة من أعضاء الجمعية بالسودان تظهر بحركات الانجليز المشبوهة ضد مصر فى السودان . ورغم أن الحديوى صار وحكومته بل والسلطان العثمانى معنوبين على أمرهم فاستسلموا لمشئنة البريطانيين ووقعوا الانفاقية وحاولوا تبررها للشعبين المصرى والسودانى - كما جاء بخطبة الحديوى نفسه بالخرطوم فى ٣ ديسمبر ١٩٠١ م - بأن رفع العلمين المصرى والبريطانى جنبا الى جنب إشارة الى الحكومة المشتركة التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شر أهل الظلم والفساد وابتداء عصر هدوء وسعادة فى هذه الديار (١٧٣) .

أقول رغم استسلام المسئولين المصريين ، الا أن الرأى العام المصرى ظل نائرا على الاتفاقية مستنكرا خضوع الحكومة المصرية والحديوى لمشئنة

(١٧١) د. مكى شبكة : المرجع السابق ص ٤٣١ .

(١٧٢) جريدة اللواء ٢٠ يناير ١٩٠٠ م .

(١٧٣) نعيم شفيق : تاريخ السودان القديم والحديث ج ٣ ص ٦٧٦ .

البريطانيين ، وكانت جريدة اللواء والحزب الوطنى فى مقدمة المستنكرين لاتفاقية الحكم النئائى ، وقد وصلت المشاعر المصرية ضد الاتفاقية الى حد اغتيال بطرس باشا على الذى وقعها (١٧٤) . وقد امتدت روح الاستنكار للاتفاقية الى صفوف الجيش المصرى بالسودان ، وانتهز الضباط المصريون فرصة اشتراك انجلترا فى حرب البوير وحرضوا جنودهم على العصيان ، فاشترك فى العصيان الأورطة الرابعة عشرة السودانية . وظلت الحالة فى أم درمان مقلقة الى أن تعاون الجنود الكبار فى الأورطة مع ضباطهم السودانيين بتسليم الذخيرة تدريجيا ، وأنشئت محكمة تحقيق لتعاقب المحرضين ، وأتت الرسائل من الحديوى نستنكر هذا العمل وتؤيد السردار الجديد السير « ريجنالد وينجت » ، وحكم على بعض الضباط بالرفق وبعضهم بالسبيخ وذهب الجثوم عليهم الى القاهرة مخفوريين ، وإنهى تمرد لو لم يكن محصورا فى أورطة واحدة لإدى الى إزعجة أركان الحكم النئائى (١٧٥) .

وبالنسبة لمسألة تعيين حدود السودان الشمالية مع مصر ، فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الحكم النئائى على أن لفظ السودان يطلق على جميع الأراضى الواقعة الى جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، ولما لم تكن الاتفاقية سياسية فى نظر القانون الدولى ، فان تعيين خط الحدود بين مصر والسودان عمل ادارى لا سياسى ، ونؤكد هذه الفكرة اذا لاحظنا أنه عندما عدلت هذه الحدود ولأسباب ادارية أيضا فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م فقد صدر هذا التعديل من نظارة الداخلية المصرية على صورة أمر صادر لمحافظة النوبة ولم يتم بناء على اتفاق كما حدث بشأن سائر حدود السودان (١٧٦) .

ولكن انجلترا أخذت - بعد تعديلات الحدود المسار اليها - تعمل على تكريس انفصال السودان عن مصر واعتبار هذه الحدود نهائية وسياسية ودعائية مما يظهر بجلاء أن المسئولين البريطانيين عندما وضعوا اتفاقية الحكم النئائى وأشاروا الى حدود السودان الشمالية كانوا يرسمون حدودا دائمة بين شطرى وادى النيل ، وكان هذا من أسباب استمرار الاستنكار المصرى للسياسة البريطانية فى السودان .

واتخذت المعارضة المصرية التي شاركت فيها دائما الصحافة الوطنية المصرية كما شارك فيها الوطنيون المصريون سواء كانوا أعضاء في الأحزاب السياسية أو في مجلس شورى القوانين ، اتخذت من اجراءات حكومة السودان المجحفة بحقوق مصر في السودان وسيلة للتشهير بالأناليب البريطانية المناهضة لوحدة وادى النيل ، وكانت المعونة المصرية السنوية للسودان من الوسائل التي ضغط بها الوطنيون المصريون ضد السياسة البريطانية في السودان .

ذلك أنه بالرغم من اتفاقية الحكم الثنائي تجعل مصر وانجلترا على قدم المساواة في الغرم والغتم في السودان الا أن التطبيق أعطى لانجلترا الغتم - بالسيطرة على ادارة السودان - وللمصر العزم ، بأن تدفع معونة سنوية تسد العجز بين إيرادات السودان ومصروفاته ، ولا تدفع انجلترا شيئا من هذه المعونة التي لا يسئل الحاكم العام حتى عن طريقة صرفها ، ونتيجة للضغط الشعبي المصرى بخصوص هذه المسألة عمدت انجلترا الى فصل ميزانية السودان عن المالية المصرية اعتبارا من عام ١٩١٣ م حتى لا يكون هناك تدخل مصرى في تصرفات الحاكم العام المالية ، ورغم هذا بقيت مصر تدفع نفقات الجيش المصرى الموجود بالسودان ، الى جانب عائدات الجمارك التي تجمعها الموانئ المصرية عن البضائع الواردة الى السودان أو الصادرة منه .

وعقب الحرب العالمية الأولى انطلقت ثورة ١٩١٩ م تنادى بشعارين « الاستقلال التام » و « وحدة وادى النيل » ، وانقلت نداءات المصريين من القاهرة وغيرها من مدن مصر الى المصريين فى الخرطوم وغيرها من مدن السودان ، وعقدت اجتماعات بنادى الضباط المصرى بالخرطوم ، وقام موظفو مكاتب البريد السودانية بتوزيع منشورات الى السودانيين ندعو الى الاستقلال التام لوادى النيل ، وسارت مظاهرات فى مدن السودان قوامها المصريون وشاركهم السودانيون تطالب بوحدة وادى النيل وخروج الانجليز من مصر والسودان .

ومن الطبيعى أن تنتقل هذه الروح النورية الى السودانيين الذين تأثروا بالتعليم المصرى سواء فى السودان أو فى القاهرة ، واختلاطهم بالمصريين المقيمين بالسودان ، وعلى هذا تالت ثورات السودانيين منذ عام ١٩١٩ م وحتى أحداث عام ١٩٢٤ م الوطنية . وتعترف المصادر البريطانية أن صفار الموظفين والطلبة فد بدأوا فى النار بالأحداث الجارية فى مصر ، وأن اهتمام

السودانيين عامة قد زاد زيادة كبيرة بتلك الأحداث منذ يوليو ١٩١٩ م (١٧٧) .
فقد هاجم هؤلاء زيارة السيدين عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغنى لندن في
صيف ذلك العام واتهموها ببيع بلادهم لانجلترا .

ونتيجة لبطش السلطات البريطانية بالوطنيين السودانيين لجأ هؤلاء
الى العمل السرى بتشكيل الجمعيات وتوزيع المنشورات والتهديد باغتيال
كبار الموظفين البريطانيين في السودان ، حتى تقوم جمعية اللواء الأبيض
بقيادة الضابط السوداني الوطنى على عبد اللطيف ، وتعرض الجمعية وزعيمها
لاضطهاد السلطات الحاكمة في الخرطوم . وفى ذلك الحين تول سعد زغلول
زعيم الوفد الحكومة الوطنية عام ١٩٢٤ م بعد اجراء الانتخابات بموجب
دستور ١٩٢٣ م استنادا الى استقلال مصر الذى أعلن بموجب تصريح ٢٨
فبراير ١٩٢٢ م والذي كان ناقصا لوجود ما عرف بالتحفظات الأربعة
وفى مقدمتها مسألة السودان .

استهل سعد زغلول حكمه بطلب فتح باب المفاوضات مع انجلترا
بخصوص التحفظات الأربعة وفى مقدمتها المسألة السودانية ، وبالفعل بدأت
المفاوضات بين الطرفين على كره من الانجليز ، وبدأ النواب المصريون يشنون
حملة على افراد الانجليز بالأمور في السودان وعدم مسألة الحاكم العام
عن المشروعات التى ينفذها ، خاصة مشروعات الري ، دون استشارة الحكومة
المصرية ، وقد انتعشت آمال السودانيين نتيجة لمواقف الرسميين المصريين
من القضية السودانية ، بينما اسنأ البريطانيون من عناد المفاوض المصرى
سعد زغلول ، ومن ثم عولوا على التخلص من حكمه لمصر وعلى التخلص من
وجود العسكريين والمدنيين المصريين فى السودان حتى لا ينفقوا بهم الوطنيون
السودانيون . فكان حادث السردار المعروف واستقالة وزارة سعد زغلول
واجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان والقضاء على جمعية اللواء
الأبيض ، والضرب بشدة على الثوار السودانيين .

ولم تياس مصر ، اذ استمرت تلح للتفاوض مع انجلترا بعد أحداث
عام ١٩٢٤ م لا لانهاء انفراد انجلترا بحكم السودان بل لاعادة الوضع كما
كان عليه قبل هذه الأحداث بمعنى عودة العسكريين والمدنيين المصريين الى
السودان وأن يزاووا أعمالهم ووظائفهم على السحر الذى كانوا عليه قبل

اجلائهم عن السودان . وقد جرت المفاوضات اعتباراً من عام ١٩٢٧ وشارك فيها عبد الخالق ثروت باشا مع تشمبرلين ، وفى عام ١٩٢٩ م وجرت بين محمد محمود باشا وهندرسون ، ثم محادثات مصطفى النحاس باشا وهندرسون فى عام ١٩٣٠ م وكلها تحطمت على صخرة السودان ، بمعنى أن تمسك الجانب المصرى بالعودة الى ما قبل أحداث ١٩٢٤ م ، وعدم النص على مشاركة بريطانيا فى السيادة على السودان كان سبب انهيار هذه المفاوضات ، وقد أثر فشل المفاوضات الأخيرة (النحاس - هندرسون) على المنقذين السودانيين ، فإن الضباط السودانيين كانوا يرون أن فرصهم فى الجيش المصرى ستكون أفضل من فرصهم الحالية ، يضاف الى هؤلاء المنقذين الذين لا يوافقون على سياسة الحكومة فى شئون الادارة المحلية (١٧٨) .

وفى مفاوضات عام ١٩٣٦ يبدى مصطفى النحاس باشا موقفاً جديداً بالنسبة للسودان ، حيث يذكر أن مصر تنازلت من الناحية السياسية عن القيام بدور السيد على السودان ، الا أن ما لا يحتمله المصريون هو أن يعاملوا معاملة الأجانب فى السودان ، وعلى ذلك فهو يطلب السماح لهم بدخول البلاد باعتبارها بلاد شقيقة ، وتحت أوامر وقوانين حكومة السودان ، خاصة وأن السودان قد شعر خلال السنوات الست الأخيرة - ١٩٣٠ - ١٩٣٦ م - بالحاجة الى رأس المال المصرى والتعاون الاقتصادى مع مصر (١٧٩) .

وانتهى الطرفان الى عقد الاتفاقية المعروفة بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا عام ١٩٣٦ م والنسبة لهما ، وفى عام ١٩٣٦ م ، وزاداً عبارة غامضة مبهمة تشير الى أن الهدف من حكم السودان هو رفاهية السودانيين ، وبغاديا مسألة السيادة اذ علقها ، ولكن فى الملاحق حاولت الاتفاقية أن تعيد للمصريين بعض ما فقدوه بعد حوادث ١٩٢٤ م . وهذه الملاحق أرضت نوعاً الكرامة المصرية ولكن لا مشاركة فعلية فى الحكم ولا تغيير فى الجهاز الادارى بما يساعد على اشراك السودانيين اللهم الا بغدر معلوم نوحى ضرورة التطور ، ونتيجة لذلك زالت بعض العوائق التى كانت تحول دون الرحلة لمصر فى سبيل العلم (١٨٠) .

(١٧٨) د. يوان ليبب ، السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ٩١ .

(١٧٩) د. يوان ليبب ، السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ١٢٣ .

(١٨٠) د. مكى شيكة المرحح السابق ص ٥٠٤ .

ومنذ معاهدة ١٩٣٦ م أخذت مصر مواقف تحدى لاعادة جسور العلاقات بين الشعبين المصرى والسودانى الى ما كانت عليه بل وتقوية الجسور عن طريق التفاهم مع العناصر المنقفة التى بدأت تأخذ زمام المبادرة لقيادة الحركة الوطنية فى السودان ، وكان موقف وزارة على ماهر فى أوائل الأربعينات دليل على هذا التحدى الذى استمر - كما رأينا - حتى حصل السودان على استقلاله الكامل وجلاء القوات البريطانية والمصرية عن أراضيه بموجب اتفاقية عام ١٩٥٣ م بجهود حكومة ثورة ٢٣ يوليو فى مصر .

واستند المصريون فى موافقهم من السيطرة الانجليزية على أمور السودان على عوامل الوحدة بين شطرى وادى النيل ، وأهم هذه العوامل : العامل السياسى ، وأعنى به ارتباط السودان بمصر فى طيل حكم موحد منف فصح محمد على ، وخضع مع مصر لحكم الأسرة العلوية ، وتعرض لما تعرضت له مصر من آثار ايجابية وسلبية ، ولذلك نادى المصريون منذ أجبرهم الانجليز على الجلاء عن السودان عام ١٨٨٤ م باعادة وحدة وادى النيل ، واستمروا ينادون بذلك بعد أن فرضت انجلترا اتفاقية الحكم الثنائى ، واعتمد المصريون فى نداءاتهم هذه على حق قانونى هو ما عرف بحق السيادة ، وهو لا يعنى السيطرة أو الاستعمار كما حاول البريطانيون أن يظفروه للسودانيون ، ولكنه حق قانونى استندت اليه انجلترا نفسها لابعاد المطامع الفرنسية والبلجيكية والايطالية عن السودان بعد اخلائه من المصريين قائنة ان السودان أرض مصرية ، وأن المهدية قد عطلت سيادة مصر عليه ، وعند زوال المهدية تعود هذه السيادة ، وقد لجأ المصريون الى التمسك بهذا الحق لأن الدول تأخذ به ، ولم يكن باسنتاعة مصر أن تتمسك بالمبدأ القومى لأنه غير وارد آنذاك فى مجتمع الدول بالنسبة للشعوب الخاضعة للسيطرة الأوروبية .

وكان من تلك العوامل كذلك العوامل الثقافية كالدين واللغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد المشتركة بين شعبى وادى النيل ، وكلها تدعو الى تحقيق وحدة وادى النيل . ومن تلك العوامل أيضا العوامل الاقتصادية وأولها ربط نهر النيل بين القطرين ، وأن انجلرا بأفرادها بأمور السودان نستطيع اخضاع مصر لمشيئتنا طالما أننا المسيطرة على أعالي النيل ، وان منسئات ريبا فى السودان معرضة للخطر (١٨١) . كما أن مسروعات السلطات

الحاكمة فى الخرطوم لزراعة القطن فى السودان ليكون منافسا خطيرا للفظن المصرى ، بدأ التفكير فيها من وقت مبكر أى منذ عام ١٩٠٢ م (١٨٢) ، وذلك لخلق تناقض فى المصالح بين شعبى وادى النيل ، بينما لو كانت هناك وحدة لوادى النيل لصار التناقض تكاملا بين القطرين .

ثانيا : الدول الأجنبية

كان على الحكم الثنائى أن يواجه تطلعات الدول الأجنبية الى أطراف السودان ، اذ كانت المهدية قد عجزت عن حماية ملحقات السودان وأطرافه الغربية والشرقية والجنوبية ، اذ ضاع الصومال لصالح انجلترا وفرنسا وإيطاليا وأخذت إيطاليا أيضا ارتريا وحصلت الحبشة على بنى شنقول ، وحصلت محمية أوغندة البريطانية على أجزاء كبيرة من مديرية خط الاستواء ، كما حصل ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة على جزء من مديرية خط الاستواء أيضا ، وفى الغرب أثناء المفاوضات الانجليزية الفرنسية بشأن « دارتاما » و « دار مساليت » التى كانت موالية « لوادى » أثناء المهدية أثبتت الوثائق التى قدمتها حكومة السودان أنها كانت قسما من مديرية دارفور أثناء العهد المصرى (١٨٣) .

كانت تركيا أول دولة تعلن احتجاجها على رفع العلمين الانجليزى الى جانب المصرى « التركى » على سراى الحكومة بالخرطوم ، ولكن الاحتجاج لم يكن له تأثير يذكر ، بل ان الحكومة البريطانية استهانت به وأرسلت التعليمات الى السفير البريطانى فى استانبول ليطالب من رئيس الوزراء التركى بصورة غير رسمية وبطريقة ودية عدم اثارة هذه المسألة ، واستجاب الصدر الأعظم للطلب البريطانى ووعده باهمال المسألة ، وأكد سولسبرى أن الادعاء بأن النصر الذى حصلت عليه القوات المصرية الانجليزية فى السودان يحى مطالب دولة ثالثة لم تشاركنا فيما فعلنا دعوى باطلة لا تنبى بالاعتماد على السوابق التاريخية والحقوق الدولية (١٨٤) .

أما الحبشة فقد اقتنع حاكمها منليك أنه بعد انتصار الانجليز على الخليفة عبد الله صاروا قوة لا يمكنه معاداتها ، ومن ثم بعث الى كتشنر يبنئه بالصبر

(١٨٢) د • يونان ليب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ص ٤٠٤ .

(١٨٣) نفس المرجع ص ٩٤ .

(١٨٤) نفس المرجع ص ٥٤ - ٥٦ .

على الدراويش أعداء المسيحيين ، وأما إيطاليا فقد انسحبت من الميدان بعد أن منيت بالهزيمة الساحقة على يد الأحباش في عدوة عام ١٨٩٦ م ، وسلمت كسلا للقوات الانجليزية المصرية المشتركة ، وأما فرنسا فكانت أكثر الدول الأجنبية خطرا على المطامع البريطانية في السودان الا أن خضوعها للتهديد البريطاني وانسحاب قواتها العسكرية من فاشودة قد أنهى تهديدها لانفراد إنجلترا بالأمور ليس في السودان فقط بل ومصر كذلك ، وأخيرا فقد حاول الملك ليوبولد الثاني صاحب دولة الكونغو الحرة احلال أعالي النيل كامياز ضمنته له بريطانيا في معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ م مقابل اعترافه بمركزها في السودان ، ولكن دون طائل ، اذ اضطر الى التسليم بالسيطرة الانجليزية في السودان في المعاهدة الانجليزية الكونغولية عام ١٩٠٦ (١٨٥) .

ثم تجيء مسألة الحدود لتضفى على الوجود البريطانى في السودان صفى الانفراد والشرعية ، اذ أن الدول التى دخلت فى مفاوضات مع حكومة السودان كانت توقع بعد تدخل الحكومة البريطانية لدى تلك الدول ، ومن ذلك أنه عند تخطيط الحدود بين أرتريا والسودان فبعد مفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا فقابل كرومر مع وزير الخارجية الإيطالية فى روما واتفق أمرهما على تفويض حاكم السودان العام وزميله حاكم أرتريا لتعيين الحدود وبم ذلك على وفاق وتعاون (١٨٦) .

وعند تخطيط الحدود الحبشية السودانية دارت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والحبشية وفيها وافقت بريطانيا - مفردة - على تحقيق رغبة ابوبيا فى امتلاك « بنى شقول » بعد الموافقة على منح امتيازات البحث عن الذهب فيها للرأسماليين البريطانيين ، وعلى تقسيم شرق خور « انباكارا » كما تم الاتفاق على تقسيم دخل سوف المدينة فى ١٤ مايو ١٩٠٠ م (١٨٧) . كما وعد منليك بعدم التدخل فى مياه بحيرة تانا والنيل الأزرق الا بعد استشارة الحكومة البريطانية وحكومة الخرطوم ، وعدم اعطاء امتيازات فى هذه المياه الا للحكومة البريطانية أو حكومة الخرطوم ، كما وافق على طلب الحكومة البريطانية ببناء خط حديدى بين السودان وأوغندا يمر عبر الأراضى الانبوية .

(١٨٥) نفس المرجع ص ٦٠ .

(١٨٦) د. مكى شيكة : المرجع السابق ص ٤٤٣ .

(١٨٧) د. يودان ليب : المرجع السابق ص ١٠٢ .

وفي تخطيط الحدود السودانية الجنوبية دارت المفاوضات بين بلجيكا والحكومة البريطانية - منفردة أيضا - وكانت بلجيكا تدعى حقها في احتلال منطقة بحر الغزال ومنطقة اللادو والرجاف على النيل ، وبعد مفاوضات بين الطرفين استمرت ست سنوات ، عقدت اتفاقية بينهما في ٩ مايو ١٩٠٦ م نصت على أن تظل منطقة بحر الغزال بكاملها جزءا من السودان ، وأن تؤجر منطقة اللادو للكونغو لضرورتها كميناء نهري ، ويمتد زمن الايجار الى حياة الملك ليوبولد الثاني فقط وبعدها تعود للحكومة السودان (١٨٨) .

وجاءت عملية تحديد الحدود السودانية الاوغندية لتعطي بيانا عمليا على تقسيم الاراضى بين محمية أوغندة البريطانية ، وحكومة السودان البريطانية ، ولذلك ورغم أن الاتفاق بين الطرفين لم يتقرر الا في أول يناير عام ١٩١٤ م فانه لم يكن صعبا ولم يستغرق وقتا لأن الطرفين استفاوضين انجليز ياتمران بأمر الحكومة في لندن ، ومن ثم فقد سلم السودان لأوغندة منطقة تقرب مساحتها من ٤٧٠٠ ميل مربع تسكنها قبائل « مادولوجور » وقبائل « الور » بينما تسلم السودان منطقة تقرب مساحتها من ١٧ ألف ميل مربع تضم قبائل « لاتوكا » و « بارى » و « توبوزا » . وحفقت عملية التبادل كافة الأهداف المطلوبة منها سواء من حيث عدم نفتيت القبائل بين البلدين أو الاحتفاظ بشاطئ النيل تحت حكم بلد واحد (١٨٩) .

وكانت فرنسا القوة الخارجية المناوئة بصورة كبيرة للتواجد الانجليزى في السودان ، ومن ثم كان تحديد حدود السودان الغربية مع الممتلكات الفرنسية في أفريقيا الاستوائية الفرنسية عملية صعبة استمرت ما يعرب من ربع قرن من الزمان ، وكان الخلاف يدور حول أربع دويلات صغيرة تقع بين سلطنة وادى وسلطنة دارفور - وكان على دينار يحكمها باسم حكومة الخرطوم منذ عام ١٩٠٠ الى سقوطه عام ١٩١٦ - وهي « دار تاما » و « دار سلا » و « دار قمر » و « دار مساليت » . وبعد مفاوضات شاقة عقدت اتفاقية بين الطرفين عام ١٩١٩ وبرتوكولا عام ١٩٢٤ م نصت على تحديد الحدود بين دارفور وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بحيث صارت « دار مساليت » و « دار قمر » جزءا من دار فور ، و « دار تاما » و « دار سلا » وجزءا من « دار قمر » صارت جزءا من أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

(١٨٨) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(١٨٩) د. يوان لبيب : المرجع السابق ص ١٢٢ .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى واشتركت فيها تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا ضد انجلترا وفرنسا وإيطاليا ، أعلن الحاكم العام للسودان الحرب ضد دول الوسط وتركيا ، ومن هنا وقف السودانيون بين دعايات تركيا ودول الوسط من ناحية وبين سياسة انجلترا الفايضة برجالها على زمام الأمور في السودان من ناحية أخرى . وبدأ خطر الدعاية الألمانية والتركية لاثارة السودانيين ، وقد حاول الألمان عن طريق الحبشة وأرتريا وعن طريق بعض زعماء القبائل المسلمين في شرق أفريقيا تحريض السودانيين ضد الانجليز ، وقد كتب حاكم أوغندة الى حاكم عام السودان أن المسلمين الموجودين في الأراضي الألمانية قد أرسلوا الرسائل الى السودانيين يعدونهم بنكوتين امبراطورية اسلامية في شرق أفريقيا تحت الرعاية الألمانية (١٩٠) . كما كان الألمان وراء بعض القلاقل التي حدثت في أنحاء السودان ضد الحكم الثنائي ، وخاصة في بلاد الدنكا والنوير وغيرها من الأقاليم القريبة من الحبشة الى جانب بذل الوعود لامداد على دينار بالأسلحة عن طريق تركيا .

وأما تركيا فقد كان يداعب أفكار المسئولين فيها أن الشعوب الاسلامية ستسهب للوقوف الى جوارها في الحرب ضد أعدائها ، ومن ثم عولت على تأييد كل من يرفع راية الثورة ضد السيطرة الانجليزية وتوقعت أن يهب السودانيون في وجه الحكم الانجليزي ، ولكن الحاكم العام حاول خلال شهر نوفمبر ١٩١٤ م توضيح عدوان تركيا الذي لا مبرر له بمشاركتها ألمانيا في الحرب ضد الحلفاء ، واجتمع لهذا القصد كبار ضباط الجيش المصري ، وبعض العلماء ، وأعيان العاصمة والأقاليم وكبار رجال الدين وكبار الموظفين الذين استجابوا بتوقيع عرائض جمعت في كتاب سمي « سفر الولاء » وطبعها ثابت اللبناني الذي كان يصدر « جريدة السودان » في الخرطوم تحت رعاية الحاكم العام .

واحتوت هذه العرائض على كل ما يريده الحاكم العام من السودانيين بأن : حكومتنا العادلة التي لم ير الاسلام والمسلمون منها الا كل خير ديني وديني ، وجميعنا في استياء من قيام تركيا في هذه الحرب التي نتبرا منها فانه لا مصلحة فيها للمسلمين بوجه من الوجوه ، ونرفع لحكومتنا العادلة ولاءنا واخلصنا قلوبا وقالبا . وان الحزن والأسف يملؤ أفئدتنا لدخول تركيا في حرب ضد بريطانيا العظمى . ان هذه الحرب التي تقوم بها تركيا اسما

والألمان فعلا انما هي حرب ألمانية بكل الوجوه . ويكفيها ما شهدناه وورثناه عن آبائنا السالفين من أعمال الحكومات السابقة من الاستبداد أو الجور وسوء المعاملات والتهافت على أكل الرشوات وهتك الحرمات ولا سيما حكومة الترك ورجالها (١٩١) .

ولأن السودانيين بالفعل لم يكونوا بعازمين على مساندة تركيا بانارة القلاقل ضد الحكم البريطاني فإن جهود الحاكم العام كانت مفيدة في التأثير عليهم للبقاء طوال فترة الحرب دون ثورات ، مما مكن الحاكم العام من مقابلة حرب الدعاية والمنشورات التي كانت تتسلل أحيانا الى السودان ، كما استطاع حماية السودان من عملاء الأتراك ، وفيما عدا اتصال السلطان على دينار بدارفور بالقادة الأتراك نوري باشا وأنور باشا ، فلم يكن هناك تهديد تركي جدي للحكم الثنائي . وقد انتظر على دينار وصول الامدادات التركية عبر ليبيا ليجاهد مع خليفة المسلمين في حرب دينية ضد الدول المسيحية وخاصة الانجليز الذين منعوا أهل سلطنته من الذهاب الى الحج . وكان يعد العدة وينتظر الأسلحة التركية لينهى الحكم الثنائي في جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز (١٩٢) ، ولكن الأتراك أخفقوا في توصيل السلاح اليه .

كما واجه الحاكم العام الدعاية الألمانية في السودان باظهار اجراءات ألمانية عدائية ضد الدين الاسلامي ، كانت في صورة تعليمات من الحاكم العام في أفريقية الشرقية الألمانية الى أحد حكام الأقاليم الخاضعة له باتخاذ التدابير الفعالة لمقاومة الدين الاسلامي مقاومة فعالة عن طريق معلمى المدارس وموظفى الحكومة الآخرين وعند توزيع هذه التعليمات على زعماء وأعيان البلاد السودانية كانت تعليقاتهم اظهار الكراهية للألمان أعداء الدين الاسلامي .

وتنتهى الحرب العالمية الأولى لتفشل دعايات الأتراك والألمان في اثاره الشعب السوداني وتنتهى أيضا مطامع ايطاليا في أجزاء من السودان الشرقى ، تلك المطامع التي جعلتها ايطاليا شرطا لدخولها الحرب في جانب الحلفاء والتي تضمنتها معاهدة لندن في ٢٦ أبريل ١٩١٥ م بين ايطاليا وانجلترا وفرنسا ، والذي قبلت فيه كل من انجلترا وفرنسا أن تمد ايطاليا

(١٩١) د . مكى شببيكة : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

(١٩٢) شرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٣ .

أراضيها في ليبيا وأرتريا والصومال اذا ما نجحت الدولتان في توسيع
امبراطوريتها على حساب المستعمرات الألمانية (١٩٣) ، ولم يكن من المنتظر
بعد انتهاء الحرب لصالح بريطانيا تماما تنفيذ الشرط الايطالى .

وبنهاية الحرب العالمية الاولى وانتصار انجلترا فيها سلمت الدول
الاوربية بانفراد انجلترا بالسيطرة فى كل من مصر والسودان ، ولم تعد
تلك الدول تضع العراقيل أمام الوجود الانجليزى فى وادى النيل شماله
وجنوبه ، وصار على الشعبين الاعتماد على قوتها الذاتية لتحقيق الـ
والموحدة اذا ارادا .

مصادر الكتاب

أولا : الوثائق :

- ١ - (أ) الوثائق المصرية غير المنشورة بدار المحفوظات التاريخية بالقاهرة :
١ - دفاتر الأوامر السنية - أوامر عربى .
٢ - دفاتر المعية السنية .
- ٣ - محافظ السودان : ١/١ - ١ ، ١/١ - ٢ ، ١/١ - ٣ ، ١/١ - ٧ .
١/١ - ٨ ، ١/١ - ٩ ، ٢/١ - ٢ ، ١/٢ - ٥ ، ٢/٢ - ٤ .
- ٤ - وثائق مصطفى ياور باشا . ١٢ - ١ ، ١٢ - ١٥ ، ١٢ - ٢٧ .
١٣ - ٨ .

(ب) الوثائق المصرية المنشورة :

- ١ - رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م ، القاهرة ١٩٥٣ م .
 - ٢ - وزارة الخارجية : مجموعة من الوثائق خاصة بمصر والسودان ، القاهرة ١٩٤٧ م .
 - ٣ - مجموعة الوثائق السياسية جزء أول : المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جمعها وقدم لها وعلق عليها دكتور راشد البراوى .
 - ٤ - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية جزء أول ، القاهرة ١٩٧٤ م .
 - ٥ - مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ م . القاهرة ١٩٦٩ م .
- (ج) الوثائق الأمريكية غير المنشورة :

1. U.S. Documents, F.A., Egypt, Military uprising led by Orabi Pasha, No. 98, August 25, 1882.

2. U.S. Documents, F.A., The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935, No. 17618.

ثانيا : التقارير والمذكرات والدوريات :

١. - يوميات عباس بك معاون حاكم دار عموم السودان ، تحقيق العائقم عبد الرحمن زكى ، القاهرة ١٩٥٣ م .
٢. - مذكرات اللورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى (١٨٩٢ - ١٩١٦) تعريب على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٩ م .
٣. - مذكرات الحديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى لعام ١٩٥١ .
٤. - تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، رفعه جناب الايرل كرومر قنصل دولة انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر الى جناب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها - ٤ اجزاء فى مجلد واحد ترجمة جريدة المقطم (سنوات ١٩٠٣ الى ١٩٠٦ م) .

5. Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and condition of Egypt. and the Sudan, No. 11 (1883), No. 3 (1889), No. 1 (1901), No. 1 (1902), No. 1 (1903), No. 1 (1904), No. 1 (1905), No. 1 (1906), No. 1 (1907).

6. Sudan Notes and Records (1918-1959), 40 Volumes.

7. The journals of Major-General C.G. Gordon, C.B. at Khartoum, 6 books, printed from the original mass introduction and notes by A. Egmont Hake, London, 1885.

8. Letters of General C.G. Gordon to his sister M.A. Gordon, London, 1897.

9. Hansard's Parliamentary Debates, 5 series, 1159 volumes.

ثالثا : المؤلفات العربية :

١. - ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ٢ جزء ، القاهرة ١٩٠١ م .

- ٢ - ابراهيم عبده : فى السودان ، القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٣ - د. ابراهيم العدوى : بقظة السودان ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٤ - أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ٢ جزء . الاول ١٩٣٤ م -
الثانى ١٩٣٦ م القاهرة .
- ٥ - أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية .
- ٦ - د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات فى النهضة العربية
الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٧ - د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ٧ أجزاء ، القاهرة
١٩٤٢ م .
- ٨ - أحمد خاكى : الجبرتي ومحمد على . بحث فى ندوة الجبرتي ، القاهرة
١٩٧٤ م .
- ٩ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م .
القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٠ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ -
١٩٥٦ م ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١١ - أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٤٨ م
- ١٢ - أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار (دار الهلال) جزآن ،
القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده
٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣١ م .
- ١٤ - د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة
١٩٦٩ م .
- ١٥ - د. السيد رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق افريقية ،
القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٦ - اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ٢ جزء ، القاهرة
١٣١٢ هـ .

- ١٧ - الشاطر بصيل عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٨ - الفريد بلنت (مترجم) : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٩ - أنتوني ناتنج ترجمة د. راشد البراوى : العرب انتصاراتهم وأمجاد الاسلام ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٢٠ - بيير رنوفان ترجمة د. جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢١ - د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٢٢ - د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٢٣ - د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٢٤ - جون جنتر (مترجم) : داخل أفريقيا ، ٢ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٢٥ - جورج كيرك (مترجم) : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٢٦ - د. حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية فى افريقية ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٢٧ - د. حسن خليفة العبادى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٤١ م .
- ٢٨ - د. رافت الشيوخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٩ - داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية القاهرة ١٩٢٤ م .
- ٣٠ - د. رافت الشيوخ : فى تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣١ - د. رموف عباس : مذكرات محمد فريد - القسم الاول تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣٢ - رفاعه رافع الطهطاوى : مناهج الالباب المصرية .
- ٣٣ - سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ، القاهرة ١٩٥٢ م .

- ٣٤ - سلاطين (مترجم) : السيف والنار فى السودان .
- ٣٥ - ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث .
- ٣٦ - عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء .
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ١٩٣٠ م .
- ٣٨ - عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٣٢ م .
- ٣٩ - عبد الرحمن الرافعى الثورة العربية والاحتلال البريطانى ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ٤٠ - عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ١٩٤٢ م .
- ٤١ - عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ١٩٣٩ م .
- ٤٢ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٤٦ م .
- ٤٣ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٧ م .
- ٤٤ - د . عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٤٥ - د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٤٦ - د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٤٧ - عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩١٩ م .
- ٤٨ - عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٥ م .
- ٤٩ - د . عبد الله عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٥٠ - عبد العزى عبد الله خلف الله : مستقبل أفريقيا السياسى ، القاهرة ١٩٦١ م .

- ٥٢ - على مبارك : الخطط التوفيقية ، ٧ أجزاء ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥٣ - د . على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالي النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ م ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥٤ - عمر طوسون : المسألة السودانية ، الاسكندرية ١٩٣٦ م .
- ٥٥ - عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ م ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ٥٦ - فتحي رضوان : مصطفى كامل .
- ٥٧ - كلوت بك تعريب محمد مسعود : لمحة عامة الى مصر .
- ٥٨ - كرومر ، تعريب عبد العزيز عرابى : بريطانيا فى السودان ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٥٩ - د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٦٠ - د . محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ م القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦١ - د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسة فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٦٢ - محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٦٣ - د . مكى شببكة : السودان عبر القرون . بيروت ١٩٦٤ م .
- ٦٤ - د . مكى شببكة : مملكة الفونج الاسلامية ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٦٥ - د . مكى شببكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ م ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦٦ - د . مكى شببكة : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) ، القاهرة .
- ٦٧ - د . محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى المرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ م .

- ٦٨ - محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الازمنة الحديثة ، القاهرة ١٩٢٧ م .
- ٦٩ - د . محمد أنيس وآخرون : دراسات فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى والحديثة ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٧٠ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة
- ٧١ - د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ٢ جزء ، القاهرة .
- ٧٢ - محمود القباني : السودان المصرى والانجليز . مجموعة رسائل نشرت أصلا فى جريدة الأهرام ، القاهرة ١٨٩٦ م .
- ٧٣ - محمود القباني : السودان المصرى والانجليز . مجموعة رسائل أهله . القاهرة ١٩٤٨ م .
- ٧٤ - ميخائيل شاروبيم بك : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٠ م .
- ٧٥ - نعموم شقير بك : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٣ م .
- ٧٦ - مطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وضحايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ م .
- ٧٧ - د . يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الاول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ م ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٧٨ - د . يونان لبيب : قضية وحدة وادى النيل ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٧٩ - د . يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٧٤ م .

رابعا : المؤلفات الأجنبية :

1. Abbas, M.: The Sudan Question, the dispute over the Anglo-Egyptian condominium, 1884-1951, London, 1951.
2. Allen : Gordon and the Sudan, London, 1931.
3. An officer : Sudan Campaign (1896-1899), London, 1899.

4. Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan by Stewart, 1883.
5. Blue Book, Egypt, No. 22 (1884).
6. Blue Book, Egypt, No. 1, 2, 3, 5 (1886).
7. Blunt, E. : Secret history of the English Occupation of Egypt.
8. Brinton, J.Y. : The Mixed Courts of Egypt.
9. Blue Book, (Egypt). Affaires d'Egypte (1883-1890).
10. Bermann : The Mahdi of Allah, London, 1931.
11. Burliegh, B. : Sirdar and Khalifa, or the re-conquest of the Sudan, London, 1898.
12. Bennett, E.W. : The Downfall of the Dervishes, London, 1899.
13. Barker, Th. : Imperialism and World Politics.
14. Churchill, W. : The River War, 2 vols. London, 1899.
15. Crew : The Marquis of Lord Rosebery, 2 vols, London, 1931.
16. Chirol, V. : The Egyptian Problem, London, 1920.
17. Collins, R.D. & Tignor, R.L. : Egypt and the Sudan.
18. Colvin, A. : The Making of Modern Egypt, 2nd edition, London, 1906.
19. Cromer : Modern Egypt, 2 vols. 3rd edition, London, 1911.
20. Colville : History of the Sudan Campaign, 2 vols, London, 1889.
21. Crabités : The Winning of the Sudan, London, 1934.
22. Coupland, R. : The Exploitation of East Africa (1856-1890), London, 1939.
23. De Nova, John A. : American interests and policies in the Middle East, 1900-1939. The University of Minnesota Press, Minneapolis, 1968.

24. Ensor : England 1870-1914. London, 1936.
25. Elton : General Gordon, London, 1954.
26. Foxbourne, H.R. : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, London, 1891.
27. Giffen, K. : The Egyptian Sudan, London, 1905.
28. Holt, P.M. : A modern history of the Sudan.
29. Holt, P.M. : The Mahdist State in the Sudan, 1881-1899, London, 1958.
30. Holt, P.M. : Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, U.S, 1969.
31. Hill, R. : Slatin Pasha, London, 1965.
32. Hamilton : The Anglo-Egyptian Sudan from within, London, 1935.
33. Hannah : A history of British Foreign Policy, London, 1933.
34. Jackson : Osman Digna, London, 1926.
35. Jenkins, R. : Sir Charles Dilke, a victorian tragedy, London, 1953.
36. Jackson : Behind the modern Sudan, London, 1955.
37. Low, S. : The Political history of England, 12 vols.
38. Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa.
39. Lloyd, Lord : Egypt since Cromer, 3 vols.
40. Langer : The diplomacy of Imperialism, 1890-1902, New York, 1951.
41. Low, S. : Egypt in transition.
42. Morley : The life of W.E. Gladstone, 3 vols. London, 1905.
43. Mariowe, J. : Anglo-Egyptian relations 1800-1953, London, 1954.
44. MacMichael, H. : The Sudan, London, 1954.

45. Malet, E. : Egypt 1879-1883, London, 1909.
46. Milner : England in Egypt, 7th edition, London, 1899.
47. The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, London, 1932.
48. MacDonald, A. : Too late for Gordon and Khartoum, London, 1887.
49. Newman, P. : Britain and North East Africa, London, 1940.
50. Ohrwalder : Ten years of captivity in the Mahdi's camp.
51. Omar, A. : The Sudan Question based on British documents, Cairo, 1947.
52. Russell, H. : The ruin of the Sudan, (1883-1891), London, 1892.
53. Sartorius, E. : Three months in the Sudan, London, 1885.
54. Shukry : Gordon at Khartoum, Cairo, 1951.
55. Slatin, R. : Fire and Sward in the Sudan, 1879-1895, London, 1896.
56. Shebeika, M. : British Policy in the Sudan, 1882-1902, London, 1952.
57. Strachy : Eminent victorians, 8th edition, London, 1926.
58. Trevelyan : British history in the 19th century (1732-1901), London, 1923.
59. Traill, H.D. : England, Egypt and Sudan.
60. Theobald, A.B. : The Mahdyia, a history of the Anglo-Egyptian Sudan (1881-1899), London, 1951.
61. Trimingham, J.S. : Islam in the Sudan, London, 1965.
62. The American Assembly, Columbia University : The United States and the Middle East, edited by Georgiana G. Stevens, 1964.

63. Ward & Gaoch : The Cambridge history of British Foreign policy, 3 vols, London, 1923.
64. Wingate, F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan, London, 1891.
65. Wilson, C.R. : Chapters from my official life, London, 1916.
66. War correspondent : Why Gordon perished, or the political and military causes which led to the Sudan disasters, London, 1891.

sheep.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
● مقدمة	٣
الباب الأول	
بناء الدولة الحديثة في مصر	٥
● الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة في مصر	٧
• مصر قبل محمد علي	٩
• محمد علي	١٥
• محمد علي والسلطة	١٦
• محمد علي والدولة العثمانية	٣٦
• محمد علي والدولة الأجنبية	٤٤
• تقييم البناء الحديث	٦١
• مصر بعد محمد علي	٦٤
● الفصل الثاني : تحقيق وحدة وادي النيل	٧٩
• أحوال السودان	٧١
• فتح السودان	٧٤
• نتائج الفتح	٨٣
الباب الثاني	
الثورتين العربية والمهدية	٩٥
● الفصل الثالث : الثورة العربية	٩٩
• زعامتها	١٠١
• أحداث الثورة	١١٠
• الحركة الوطنية	١٢٧

● الفصل الرابع : الثورة المهدية •

١٣٥

١٣٧

١٤٢

١٦٣

٢٤١

• مقدمة •

• التدخل الأجنبي في السودان •

• التدخل الأجنبي وأحداث الثورة •

• إعادة وحدة وادي النيل •

الباب الثالث

٢٨٩

انجلترا - مصر - السودان

● الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢

٢٩٣

٢٩٥

٣٠١

٣٠٧

٣١٤

٣٢٢

• مقدمة •

• الحماية البريطانية •

• ثورة ١٩١٩ م •

• استقلال مصر •

• معاهدة ١٩٣٦ م •

• مصر وجلاء الانجليز •

● الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية

٣٣١

• والتطبيق •

٣٣٣

٣٣٥

٣٤٦

٣٥٨

٣٥٨

٣٦٤

٤١٨

• مقدمة •

• نصوص اتفاقية الحكم الثنائي •

• تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي •

• الحركات الثورية في السودان :

• الحركات الفردية •

• الحركة الوطنية •

• الحكم الثنائي والقوى الخارجية •

٤٣٣

● مصادر الكتاب •

٤٤٥

● محتويات الكتاب •

رقم الايداع بدار الكتب /٤٧٤١/
الترقيم الدولي ٩ - ٩٩ - ٧٢٥٩ - ٩٧٧

